

# الاحالة في القرآن الكريم

## دراسة نحوية نصية

إعداد

د. تامر عبد الحليم محيي الدين أنيس

الاحالة في القرآن الكريم  
دراسة نحوية نصية



د. تامر عبد الحليم محيي الدين أنيس  
إعداد



مكتبة الهمام البخاري للنشر والتوزيع

مكتبة الهمام البخاري للنشر والتوزيع



إِلَّا تَرَى فِي الْقُرْآنِ لَكُمْ  
دَرَسَةً مَحْوِيَةً نَصِيحَةً

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



الْإِجَالَةُ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ  
دراسة نحوية نصية

د. تamer عبد الحليم مجدي الدين

مركز الأبحاث والبحوث



الطبعة الأولى

١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية

٢٥٠٨ / ٢٠٠٨ م

ISBN

٩٧٨ - ٩٧٧ - ٤٨١ - ٢٧ - ٥

دار الكتب المصرية  
فهرست إنشاء النشر إعداد إدارة الشؤون الفنية

أنيس ، تامر عبد الحميد محيي الدين .

الإحالة في القرآن الكريم : دراسة نحوية نصية / إعداد تامر عبد الحميد محيي الدين

أنيس . - القاهرة : مكتبة الإمام البخاري ، ٢٠٠٨ .

٤٧٢ ص ٢٤١ سم .

تدمك ٩٧٨ - ٩٧٧ - ٤٨١ - ٢٧ - ٥

١ - القرآن - لغات اللغة العربية

٢٢٤ ، ٤

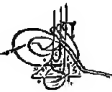
أ - العنوان

٢ - القرآن - تفاسير نحوية

مكتبة الإمام البخاري للنشر والتوزيع

القاهرة : ٣ دسبلا لآلراك - خلف الجامع الأزهر - ت ٢٥١٤٤٠٧٣

جبرال ٢٦٧٦٧٩٧ / ١٢ - ١٠ / ١١٨٦١١٤



## المحتويات

١٣	..... مقدمة
٢١	..... تمهيد: الإحالة .. سيرة المصطلح
٢٣	..... ١- الإحالة في اللغة
٢٥	..... ٢- استعمال مصطلح الإحالة
٣٠	..... ٣- مورد المصطلح
٣٥	..... الباب الأول: الإحالة وإشكال المفهوم
٣٧	..... توطئة
٣٩	..... الفصل الأول: الإحالة التداولية
٤١	..... (١) مفهوم الإحالة التداولية إجمالاً
٤٢	..... (٢) الإحالة التداولية عند حازم القرطاجني
٤٧	..... (٣) الإحالة التداولية عند الأخضري والدمنهوري
٥٥	..... (٤) صور الإحالة التداولية في القرآن الكريم
٦٠	..... (٥) استعمالات للإحالة بالمعنى التداولي
٦٥	..... (٦) موقع الإحالة التداولية في علم النص
٧١	..... الفصل الثاني: الإحالة الماصدية:
٧٣	..... (١) العلامة عند دي سوسير وإقصاء المدلول الخارجي
٧٤	..... (٢) مثلث أوجدن وريتشاردز ورعاية المدلول الخارجي
٧٨	..... (٣) حضور مفهوم الإحالة الماصدية في مؤلفات نحو النص وتحليل الخطاب
٨٢	..... (٤) طبيعة المحال إليه والمحيلات في الإحالة الماصدية
٨٩	..... (٥) دور الإحالة الماصدية في النص
٩٩	..... الفصل الثالث: الإحالة الافتقارية
١٠١	..... (١) ورود المفهوم عند هاليداي ورقية حسن

١٠٤	(٢) نموذج الإحالة عندهما
١٠٦	(٣) علاقة الإحالة الافتقارية بالإحالة المأصديّة
١٠٧	(٤) حضور المفهوم في مصنفات نحو النص
١١١	الفصل الرابع: الإحالة بمعنى إعادة الذكر
١١٣	(١) استعمال (الإحالة) عند د. تمام حسان
١١٤	(٢) علاقة الإحالة بالربط
١١٦	(٣) مقارنة المفهوم
١٢٦	(٤) ملاحظات حول المفهوم
١٢٨	(٥) علاقة إعادة الذكر بمفهوم الإحالة المأصديّة والافتقارية
١٣١	الفصل الخامس: الإحالة الكلامية
١٣٣	(١) مفهوم الإحالة الكلامية
١٣٩	(٢) تعليق
١٤١	الفصل السادس: المفهوم الإجرائي (الإحالة العهدية)
١٤٣	(١) مفهوم العهد في اللغة وتحقيقه لدى النحاة
١٤٦	(٢) مفهوم العهد اصطلاحاً وعلاقته بالتعريف
١٥٩	(٣) وسائل تحقق العهد = قرائن العهد
١٧١	مفهوم الإحالة العهدية
١٧٢	(٤) طبيعة المحال إليه
١٧٦	(٥) علاقة الإحالة العهدية بمفاهيم الإحالة السابقة
١٨٣	الباب الثاني: أنماط الإحالة في القرآن الكريم
١٨٥	توطئة
١٨٧	الفصل الأول: إحالة العهد الحضورى
١٨٩	١- مفهوم الحضور
١٩١	٢- صور الخطاب في القرآن الكريم وأثرها على الإطار الحضورى له

أولاً - الخطاب المباشر .....	١٩١
ثانياً - الخطاب المحكي .....	١٩٤
ما يحال إليه للعهد الحضورى .....	١٩٨
٣- تحول العهد الحضورى .....	١٩٩
أولاً - تحول العهد الحضورى إلى عهد ذكرى .....	٢٠٠
ثانياً - تحول العهد الحضورى إلى العهد الذهنى .....	٢١٦
القيمة الدلالية لمراعاة العهد الحضورى .....	٢١٧
الفصل الثانى : إحالة العهد الذكرى .....	٢٢١
١- القرينة الذكرى المملوطة .....	٢٢٣
أولاً - المملوطة المفرد .....	٢٢٣
(أ) ضبط القرينة المفردة وصورها .....	٢٢٣
(ب) علاقة القرينة المفردة بالمحيل .....	٢٢٤
الصورة الأولى : أن يكون لفظا القرينة والمحيل متفقين .....	٢٢٤
الصورة الثانية : أن يكون لفظا القرينة والمحيل مختلفين .....	٢٣٨
(ج) امتداد القرينة المفردة .....	٢٤٨
ثانياً - المملوطة المتعدد .....	٢٥٧
(أ) ضبط القرينة المتعددة .....	٢٥٧
(ب) صور القرينة المتعددة .....	٢٥٧
(ج) أثر التعدد فيما يتحمله المحيل من القرينة .....	٢٥٩
ثالثاً - المملوطة المركب .....	٢٦١
(أ) ضبط القرينة المركبة .....	٢٦١
(ب) صور القرينة المركبة .....	٢٦١
٢- القرينة الذكرى المملوطة .....	٢٦٤
(أ) ضبط القرينة المملوطة .....	٢٦٤
(ب) مسائل القرينة المملوطة وعلاقتها بالمحيل .....	٢٦٥

- المسلک الأول : ما فهم بدلالة التضمين ..... ٢٦٥
- صور ما فهم بدلالة التضمين : ..... ٢٧٠
- ١- معنى الحدث المفهوم من لفظ الفعل ..... ٢٧٠
- ٢- معنى الحدث المفهوم من الوصف ..... ٢٧٦
- ٣- معنى النوع المفهوم من لفظ الجنس ..... ٢٧٩
- المسلک الثاني - ما فهم بدلالة الالتزام ..... ٢٧٩
- ١- معنى الفاعل المفهوم من لفظ الفعل ..... ٢٨٠
- ٢- معنى الفاعل المفهوم من لفظ المصدر ..... ٢٨٢
- ٣- معنى المفعول المفهوم من لفظ الفعل ..... ٢٨٣
- ٤- معنى المفعول المفهوم من المصدر ..... ٢٨٥
- ٥- معنى المفعول المفهوم من اسم الفاعل ..... ٢٨٦
- ٦، ٧- معنى الحال المفهوم من لفظ المحل ومعنى المحل المفهوم  
من لفظ الحال ..... ٢٨٦
- ٨- معنى الكل المفهوم من الجزء ..... ٢٨٧
- ٩- معنى المكان المفهوم من الفعل ..... ٢٨٨
- ١٠- معنى المسمى المفهوم من الاسم ..... ٢٨٨
- ١١- المعنى الكنائي ..... ٢٨٩
- ١٢- المعنى المقتضى : ..... ٢٨٩
- أ - ما حذف وقدر لفظه بدلالة السياق ..... ٢٩٠
- ب - ما قدر معناه دون لفظه ..... ٢٩٣
- المسلک الثالث - استعمال ضمير الغيبة لما سبق خطابه ..... ٢٩٥
- المسلک الرابع - تجريد المعنى الكلي لعبارة مركبة ..... ٢٩٧
- المسلک الخامس - لحظ العلاقات التحوية الدلالية ..... ٣٠٠
- لحظ القرينة من متعدد ..... ٣٠٣
- بين القرينة الملحوظة والملفوظة المحمولة على المعنى ..... ٣٠٤



- الفصل الثالث : إحالة العهد الذهني ..... ٣٠٧
- ١ - ضبط العهد الذهني ..... ٣٠٩
- ٢ - روافد العهد الذهني ..... ٣١٣
- الرافد الأول - أسباب النزول ..... ٣١٥
- الرافد الثاني - السَّير ..... ٣٢٢
- الرافد الثالث - السياق العام لنزول القرآن الكريم ..... ٣٢٧
- الباب الثالث : آثار الإحالة وعلاقتها النصية في القرآن الكريم ..... ٣٣٧
- توطئة ..... ٣٣٩
- الفصل الأول : التعيين ..... ٣٤١
- ١ - عوامل تحديد درجة التعيين ..... ٣٤٤
- ٢ - إهمال العهد ..... ٣٦١
- أولاً - إهمال العهد المتحقق ..... ٣٦٢
- (أ) استعمال النكرة مع تعيين مدلولها عند المخاطب ..... ٣٦٢
- (ب) تكرار المحيل بلفظه دون استعمال الضمير له ..... ٣٦٦
- (ج) تركيب (ومن الناس من يفعل كذا) ..... ٣٦٨
- ثانياً - إهمال العهد المتوقع ..... ٣٧٠
- (أ) خطاب غير المعين ..... ٣٧٠
- (ب) الإشارة إلى غير معين ..... ٣٧٣
- الفصل الثاني : الربط ..... ٣٧٥
- ١ - الربط الجُملي ..... ٣٧٧
- الربط بغير الضمير من المحيلات ..... ٣٨٠
- ٢ - الربط النصي ..... ٣٨٢
- (أ) أنماط العلاقات الرابطة في النص الواحد ..... ٣٨٣
- (ب) علاقة الإحالة العهدية بوسائل الربط الأخرى ..... ٣٨٦
- علاقة الإحالة بالتكرار ..... ٣٨٦

٣٩٠ .....	- علاقة الإحالة بالاستبدال
٣٩١ .....	٣- نموذج تطبيقي لدور الإحالة العهدية في الربط النصي في القرآن الكريم
٣٩٢ .....	أولاً - جهة علاقة المحيلات بالقرائن الذكرية (الربط السبكي)
٤٠٠ .....	ثانياً - جهة اتحاد المحال إليه بين عدة محيلات (الربط الحبكي)
٤٠٥ .....	- الفصل الثالث : الإجمال
٤٠٧ .....	١ - مفهوم الإجمال
٤١١ .....	٢ - منشأ الإجمال في الكلام من باب الإحالة
٤١٣ .....	الصورة الأولى : أن يكون المحيل متردداً بين معهودين أو أكثر
	الصورة الثانية : أن يكون المعرف متردداً بين الدلالة على معهود والدلالة على
٤١٥ .....	الجنس أو الاستغراق
٤١٦ .....	٣- الأوجه المحتملة بين الترجيح والثراء الدلالي
٤١٩ .....	أ - من صور الثراء الدلالي بسبب الإحالة
٤٢٢ .....	ب- الترجيح بين الأوجه المتعددة
٤٢٤ .....	١- الترجيح بالمطابقة
٤٣٠ .....	٢- الترجيح بالقرب
٤٣٥ .....	٣- الترجيح باتحاد النسق
٤٤٤ .....	٤- الترجيح بعموم الحكم
٤٥٥ .....	الخاتمة
٤٦١ .....	المصادر والمراجع

إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْجُمُعَةِ الْعَرَبِيَّ مُبِينًا لِّتَعْلَمُوا أَنَّهُ الْحَقُّ

[يوسف: ٢]

إهداء

إلى أستاذي الذي أضاء لي ظلمة الطريق ولم يأل جهدًا في العطاء

الأستاذ الدكتور محمد حماسة عبد اللطيف

تحية حبٍّ ووفاء

## مقدمة

الحمد لله فاتحة كل خير ، وتمام كل نعمة ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد أفصح العرب ، وعلى آله وصحبه أجمعين ، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين . وبعد ، فموضوع هذا الكتاب «الإحالة في القرآن الكريم» . دراسة نحوية نصّية ، يقع في إطار العلاقة بين النصّ والقاعدة ، ومعلوم أنّ صلة القرآن الكريم بالدرس اللغوي العربي بمستوياته المختلفة صلة ظاهرة قوية ، كما يتّضح من تصفّح نتاج هذا الدرس منذ بداياته التي سجّلت دوره في النشأة ، وإلى وقتنا هذا .

وقد كان لهذه الصلة جانبان ؛ الأول : هو النظر في القرآن الكريم بهدف استنباط قواعد وأحكام عامة للعربية (نحوية وبلاغية ولغوية) ، أو خاصة به (أسلوبية) ، والثاني : هو استخدام هذه القواعد في فهم القرآن الكريم والاستعانة بها في إدراك إعجازه ، وقد تجلّى الجانب الأول - على المستوى النحويّ مثلاً - في الكتب التي تتناول أبواب النحو ومسائله ، كما تجلّى الجانب الثاني في كتب إعراب القرآن وتوجيه قراءاته وكتب التفسير التي عُنيّت بالنحو .

وتأتي أهمية هذه الدراسة من أنها تقوم على رصد ظاهرة لغوية نصّية ، وتحليل عناصرها ، وبيان آثارها ، في حدود القرآن الكريم . وهي ظاهرة لم تأخذ حظّها من الاستقلال - على أهميتها - في الدرس اللغوي العربي ، فقد كثر تناوؤها في الدراسات المعاصرة بوصفها جزءاً من ظاهرة أعمّ هي ظاهرة الربط ، ولاشك أن العلاقة قائمة بين الظاهرتين ، لكنّ هذا أدّى إلى إغفال بعض آثارها في فهم النصّ وتأويله .

أما في الدراسات القديمة فلم تُعط تصوّراً شاملاً يكشف عن عناصرها وعلاقاتها بشكل محدّد ، وإن كانت جميع خيوط هذا التّصور تكاد تكون ماثلة في تلك الدراسات ، وهذا ما شكّل دافع الدراسة عسى أن تقوم بسدّ تلك الثغرة .

ولقد كان أمام دراسة هذه الظاهرة صعوبتان أساسيتان كان عليها تخطّيها لمواصلة سيرها ؛ أولاهما : تتعلق بضبط مفهوم مصطلح الإحالة نفسه ، إذ كان لا بدّ من إزالة كل غموض شاب استعمال هذا المصطلح في الدرسات النصّية حتّى تكون الظاهرة التي ينطبق عليها واضحة العناصر والعلاقات الكلية ، وقد استغرق تجاوز هذه العقبة وقتاً

غير قليل ، حتى تَكشَفَ الأمرُ عَنْ عدة مفاهيم متباينة ومتداخلة في الوقت نفسه لهذا المصطلح ، وكان من الضروري حيال ذلك تحديد مفهوم متميز تقوم عليه الدراسة التحليلية في القرآن الكريم ، وكان هذا المفهوم هو مفهوم الإحالة العهدية .

أما الصعوبة الثانية فتمثلت في جدلية من كثرة جزئيات الظاهرة من عناصر وعلاقات فرعية مع اتساع مجال التطبيق ، فعلى الرغم مما يبدو من أنَّ القرآن الكريم يمثل مادةً بحثٍ محصورة سلفاً فإنَّ ظاهرة الإحالة محلَّ البحث لا تكاد آيةً من آياته الكريمة تخلو منها ، ومعنى هذا أن استعمال الاستقراء التام في الدراسة سيؤدي إلى تطاول الدراسة كما وزمنا ، ومن ثمَّ كان التغلُّب على هذه الصعوبة باللُّجوء إلى الاستقراء الناقص .

وهذا يسلمنا إلى الحديث عن منهج البحث الذي اتبعته في الدراسة النصية ، وهو منهج تحليلي يعتمد على الاستقراء الناقص - كما ذكرت - لاستخلاص أنماط الإحالة وعلاقاتها وتحديد آثارها . ويشير العنوان الفرعي لهذا البحث (دراسة نحوية نصية) إلى اعتماده في تحليله لعملية الإحالة في القرآن الكريم على معطيات «نحو النص» التي يمكن بلورة أهم محاورها في النقاط التالية :

١- وَضُلُ النصِّ اللغوي بالمقام .

٢- الاهتمام ببيان عناصر الترابط والتماسك بين أجزاء النص .

٣- السعي إلى فهم النص وتفسيره استناداً إلى مقولات لغوية بالإضافة إلى مقولات غير لغوية ، وما يرتبط بذلك من مشكلات مثل دور القارئ في تحديد المعنى .

٤- تفسير عناصر النص في إطار وحدة كلية له ، فدلالة المفردات والجمل خارج النص ليست هي بالضبط دلالتها داخله .

وتجدر هنا الإشارة إلى ثلاثة أمور :

أحدها : أنَّ الاستفادة من نحو النص لا يلغي الاعتماد على معطيات نحو الجملة إذ إنه من المقرر أنَّ «نحو الجملة يشكل جزءاً جوهرياً من نحو النص» (١) .

(١) علم لغة النص - المفاهيم والاتجاهات ص ٢٢٤ .



والثاني : أنَّ الانطلاق من معطيات نحو النص لا يعني إثبات النتائج الغربي فيه، بل المراد اعتماد القوالب الفكرية التي يتناولها هذا العلم، بغض النظر عن المادة (أي الآراء والتحليلات) فهي غربية أم عربية، تراثية أم محدثة، وذلك مراعاة لخصوصية النص القرآني من جهة، وإبرازاً للجهود العربية في هذا المضمار من جهة أخرى .

وأما الثالث فهو أنَّ رعاية الأمر السابق قد أدَّت طبعياً إلى اتساع المجال المرجعي لهذه الدراسة، بمعنى تداخل الاختصاصات - كما عبر فان دايك - التي رفدت النظر والتحليل فيها، فبرز فيها الرجوع إلى كتب التفسير، وأصول الفقه، والمنطق، إلى جانب كتب النحو، والبلاغة العربية، وعلم الدلالة، فضلاً عن علم النص، ولا تعنى الاستفادة بالمجالات غير اللغوية غياب هُويَّة البحث بوصفه بحثاً لغوياً نصياً؛ لأنَّ محور النظر الذي استقطب آراءً مختلفة المناهت هو الظاهرة اللغوية، فليست تلك الآراء خارجة عن النظر اللغوي، وأرجو ألا أكون مغالياً إن قلتُ : إنَّ الدرس اللغويَّ العربي في التراث ينبغي أن تتسع النظرة إليه لتشمل طرفاً من علمي الأصول والمنطق على المستوى النظري، والتفسير وشروح الحديث على المستوى التطبيقي، فهي مجالات ثرية بالنظر اللغوي، وإن كانت تتغيَّ غابات أبعد من الأحكام اللغوية، وأنَّ العقلية التي أثمرت في هذه المجالات لم تكن منبئة الصلة عن العقلية التي أثمرت في علوم اللغة من نحو وبلاغة وفقه لغة، بل كانت ملتحمة معها بصورة ما .

وقد كان من أهم كتب التفسير التي اعتمدتُ عليها روح المعاني لمحمود شكري الألوسي ، والتحرير والتنوير لمحمد الطاهر بن عاشور ، وذلك لعنايتها بتفسير الألفاظ المحيلة وتتبع استعمالها والإشارة إلى أسرارها ، خاصة الثاني ، ومن الدراسات النصية النص والخطاب والإجراء لدي بوجراند ، وتحليل الخطاب لبراون ويول ، وعلم النص مدخل متداخل الاختصاصات لفان دايك ، ودراسة هاليداي ورقية حسن حول السبك في الإنجليزية ، ومدخل إلى علم النص لزتسيسلاف ووارزنيك ، إلى غير ذلك مما يرد في قائمة المصادر والمراجع .

أما الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الإحالة في القرآن الكريم خصوصاً فأهمُّها بحث الدكتور سعيد بحيري بعنوان (من أشكال الربط في القرآن الكريم) . . . تضافر

العناصر الإشارية والعناصر الإحالية في تماسك النص<sup>(١)</sup> ، وهو جهد مشكور وخطوة على الطريق ، لكنه اقتصر - وفقاً لرؤيته - على بعض المحيلات وهي : ضمير الذات ، وضمير الشأن ، وضمير الفصل ، وضمير الإشارة ، في حين تناولت دراستنا هذه إلى ذلك الإحالة بالاسم الموصول والمعرف بأل وبالإضافة والعلم .

كما أنه انطلق في تناول الإحالة من كونها وسيلة للربط ، في حين تجاوزت هذه الدراسة تلك النظرة فتناولت الإحالة على أنها ظاهرة مستقلة تتعالت بظواهر أخرى من أهمها الربط .

كما أن الصور التي صاغها ذلك البحث لبنية الإحالة جاءت مركبة من علاقيتين تركيبيتين إحداهما إحالية والأخرى غير إحالية؛ أمّا هذه الدراسة فقد انطلقت من الفصل بين القرينة والمحيل فجاءت كل العلاقات التركيبية غير الإحالية التي لها تأثير في الإحالة تحت القرينة ، وبذلك تحددت الجهة الجامعة لها التي لأجلها كان لها وظيفة في عملية الإحالة ، وأهمّلت من تلك العلاقات التركيبية ما لا تأثير له في الإحالة .

وقد جاءت هذه الدراسة في مقدمة وتمهيد وثلاثة أبواب .

وقد تناولت في التمهيد مصطلح الإحالة من حيث معناه اللغوي ، واستعماله في الدرس اللغوي المعاصر ، ومورده من اللغات الأوروبية :

وأما الباب الأول فجاء بعنوان (الإحالة وإشكال المفهوم) ، وتناولت فيه مفاهيم الإحالة التي عثرت عليها في الدراسات اللغوية ، وجاء في ستة فصول :

الفصل الأول : تناول الإحالة التداولية وأعني بها إرجاع المتكلم المخاطب صراحة أو ضمناً إلى نص أو شخص أو شيء أو حدث لأجل استيثاقه أو تمام الفائدة أو التذكير أو بيان الاتساق .

الفصل الثاني : تناول الإحالة الماصدية وأعني بها العلاقة بين الكلمة ومدلولها الخارجي .

(١) نشره مركز اللغة العربية بكلية الآداب - جامعة القاهرة ضمن مجموعة دراسات عربية وسامية مهداة إلى فولفديترش فيشر من أصدقائه وتلاميذه بالجامعات المصرية سنة ١٩٩٤ م ، ص ١٤١-٢١١ ، ثم مكتبة زهراء الشرق - القاهرة دون تاريخ ، ضمن كتاب دراسات لغوية تطبيقية في العلاقة بين البنية والدلالة ص ٧٥-١٤٩ .

الفصل الثالث : تناول الإحالة الافتقارية وهي علاقة دلالية بين عنصرين من عناصر الخطاب يتوقف تفسير أحدهما على الآخر .

الفصل الرابع : تناول الإحالة بمعنى إعادة الذكر .

الفصل الخامس : تناول الإحالة الكلامية وهو مفهوم يبنى على الإحالة الماصدية ناظرًا إليها بوصفها سمة علاقية ذات أنواع لكل فعلٍ كلاميٍّ ، وليست مجرد علاقة .

الفصل السادس : انتهت فيه إلى مفهوم إجرائي أسميته بالإحالة العهدية وهو مرتبط بالمفاهيم السابقة لا سيما الإحالة الافتقارية ، والإحالة وفقًا له علاقة لغوية بين لفظ وضع ليستعمل في الدلالة على معهود ، وذلك المعهود بواسطة قرينة العهد .

وأما الباب الثاني فتناولت فيه أنماط الإحالة في القرآن الكريم ، وقد جاء في ثلاثة فصول استقل كل منها بنمط :

فجاء الفصل الأول بعنوان : إحالة العهد الحضوري ، وتناولت فيه ضبط مفهوم الحضور ، ثم صورَ الخطاب في القرآن الكريم وأثرها على الإطار الحضوري له مقسمًا إياه إلى خطاب مباشر وخطاب محكي ، ثم تحولَ العهد الحضوري في القرآن الكريم إلى العهد الذكري تارةً والذهني تارةً أخرى .

وجاء الفصل الثاني بعنوان : إحالة العهد الذكري ، وقسمت فيه القرينة الذكورية إلى ملفوظة وملحوظة ، والملفوظة إلى مفردة ومتعددة ومركبة ، وبينت كيفية ارتباط المحيل بالملفوظ المفرد بوصفه قرينة للعهد فيه ، ثم تحدثت عن صور امتداد القرينة لما لها من أثر في تشكيل المحال إليه ، وانتقلت إلى الملفوظ المتعدد فبينت المراد منه وصوره ، ثم أثر التعدد فيما يتحملة المحيل من القرينة ، ثم تحدثت عن الملفوظ المركب مبينًا المراد منه وصوره .

أمّا القرينة الملحوظة فقد ذكرت أولًا ضابطها ، ثمَّ تحدثت عن مسالك لحظ القرينة من المنطوق ، وجمعتها في خمسة مسالك هي : دلالة التضمن ، ودلالة الالتزام ، وحمل ضمير الغيبة على ما سبق خطابه ، وتجريد المعنى الكلي لعبارة مركبة ، ولحظ العلاقات النحوية الدلالية . كل ذلك من خلال آيات القرآن الكريم .

وجاء الفصل الثالث بعنوان : إحالة العهد الذهني ، وتناولت فيه أولًا ضابط العهد

الذهني ، مناقشاً فكرة الفرق بينه وبين الذكري المتباعد ، وتناولت ثانياً روافد العهد الذهني لدى متلقي القرآن الكريم بعد زمن النزول ، وقد تكشف منها ثلاثة؛ أولها أسباب النزول ، وتحدثت تحت هذا الرافد عن مسألة عموم اللفظ وخصوص السبب لما لها من أثر في إثبات عملية الإحالة لبعض المعارف ونفيها عنها . والرافد الثاني السَّير ، وضربت بعض الأمثلة لما يتوقف في تعيينه على المعرفة بالسير ، مبينةً أنَّ أعلام الأنبياء الواردة في القرآن الكريم تندرج تحت هذا الرافد . والرافد الثالث السياق العام لنزول القرآن الكريم ، وبينت فيه أبرز المحيلات التي يستعان بهذا الرافد على تعيين المحال إليه بها .

وأما الباب الثالث فتناولت فيه آثار الإحالة ، وعلاقاتها النصية وجاء في ثلاثة فصول ، هي : التعيين والربط والإجمال .

فأمَّا الفصل الأول (التعيين) فقد حاولت فيه استخلاص العوامل التي يقوم عليها تحديد درجة تعيين العناصر المحيلة من خلال تحليل موضعين من القرآن الكريم أحدهما من سورة التحريم والآخر من سورة يوسف ، وتوصلت إلى ستة عوامل ، ثم انتقلت إلى الفكرة المقابلة للتعيين في الاستعمال القرآني وهي إهمال العهد ، وبينت أنَّ لها مسلكين هما إهمال العهد المتحقق بالفعل ، وإهمال العهد المتوقع .

وأمَّا الفصل الثاني (الربط) فقد تحدثت فيه أولاً عن الربط الجُمليّ مركزاً على الربط بغير الضمير من المحيلات ، ثم انتقلت إلى الربط النصيّ فحددت موقع الإحالة العهدية من السبك والحبك ، وعلاقتها بكل من التكرار والاستبدال بوصفهما من وسائل الربط النصيِّ أيضاً ، وأعقبت ذلك بتحليل تطبيقي لسورة الدخان يبرز دور الإحالة العهدية في الربط النصي في القرآن الكريم .

وأمَّا الفصل الثالث (الإجمال) فقد تناولت فيه تحديد مفهوم الإجمال وهو بإيجاز تعدد احتمالات اللفظ مع التساوي ، ثمَّ بينتُ كيف ينشأ هذا الإجمال في الكلام بسبب الإحالة ، وتعرضت بعد ذلك لفكرة تردد الأوجه المحتملة بين كونها من أسباب الثراء الدلالي تارةً واحتياجها إلى مرجح لأحدها تارةً أخرى ، وتناولت من المرجحات المطابقة والقرب واتحاد النسق والعموم .

وأخيراً جاءت الخاتمة مستعرضة أهم نتائج البحث .

هذا ، وقد كان هذا الكتاب في أصله رسالة علمية نلت بها درجة الدكتوراه من كلية دار العلوم بجامعة القاهرة بمرتبة الشرف الأولى مع التوصية بالطبع ، وقد أشرف على إعدادها أستاذي الحبيب العلامة الجليل الأستاذ الدكتور محمد حماسة عبد اللطيف ، وقد كان له أبلغ الأثر في البحث وصاحبه ، فأشكره خالص الشكر على توجيهه ورعايته ، وأسأل الله تعالى أن يجعل عطاءه وجهده في ميزان حسناته ويبارك له ، وأن يجزيه عني خير الجزاء .

كما أشكر الأستاذ الدكتور أحمد كشك والأستاذ الدكتور محمود سليمان ياقوت على ما قدماه لي من إرشاد وتوجيه في مناقشة هذا العمل ، داعياً المولى عز وجل أن يجعل ما قدماه في ميزانها ويجزيهما خير الجزاء .

وأسأل الله عز وجل السداد والتوفيق في القول والعمل .  
والحمد لله أولاً وآخراً .







تَهْنِئَةٌ  
لِلْإِخْوَةِ... سَيِّدَةِ الْمُصْطَلَحِ



## ١- الإحالة في اللغة

إذا سلّمنا بأنّ «المصطلحات لا توضع ارتجالياً ، ولا بُدَّ في كل مصطلح من وجود مناسبة ، أو مشاركة ، أو مشابهة - كبيرة كانت أو صغيرة - بين مدلوله اللغوي ومدلوله الاصطلاحي»<sup>(١)</sup> ، فإنه يتعين على الناظر في مصطلح معيّن أن يُلمّ بمعناه اللغوي أولاً ، قبل الخوض في مدلوله أو مدلولاته الاصطلاحية ، فلعل تلك الصلة أو المناسبة تكون مهاداً له لإدراك المعنى الاصطلاحي .

ولست أعني بالطبع أن تذوّب خصوصية الاصطلاح العلمي في عموم الاستعمال اللغوي ، فإنّ هذا يُعدُّ عائقاً عن إدراك المدلول الاصطلاحي الذي هو محطُّ عناية الدارس في الأساس<sup>(٢)</sup> ، وإنما أعني أنّ هناك ظلّاً للمعنى اللغوي يبقى ممتدّاً فوق اللفظ مهما انتقل إلى معاني اصطلاحية بقي سامعاً من أن يكدّ في هاجرة المعاني التي هي في الحقيقة ظواهر وأجزاء ظواهر ، ويجعله يحصره في إطار محدود فيتيسر له إدراك التخصيصات الاصطلاحية ، ويستطيع الترجيح بين استعمالٍ متعددة لمصطلح واحد متى اقتضى الأمر ذلك .

وعلى هذا الأساس أبدأ ببيان المعنى اللغوي للإحالة ، فالإحالة مصدر أحال يحيل ، عينها واو ، يقول ابن فارس : «الحاء والواو واللام أصل واحد وهو تحرك في دَوْر ، فالحول العام ، وذلك أنه يحول أي يدور . . . يقال : حال الرجل في متن فرسه يحول حولاً وحُوْلاً ، إذا وثب عليه ، وأحال أيضاً ، وحال الشخص يحول إذا تحرك»<sup>(٣)</sup> .  
فالمعنى العام الذي تدور عليه المادة هو التحرك في دور ، أمّا الفعل (أحال) فإنه يرد

(١) المصطلحات العلمية في اللغة العربية بين القديم والحديث للأمير مصطفى الشهابي ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٨ م ، ص ٧ .

(٢) انظر حول هذا المعنى : المدخل إلى دراسة النحو العربي ، للدكتور علي أبي المكارم ، دار الوفاء للطباعة - القاهرة ، الطبعة الأولى ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م .

(٣) مقاييس اللغة لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا [ت ٣٩٥ هـ] ، تحقيق عبد السلام محمد هارون ، دار الفكر ، ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م . ١٢١/٢ .

لعدة معاني تندرج كلها تحت هذا المعنى أبرزها (١) :

- ١- أحال الشيء : أتى عليه حول كامل .
  - ٢- أحال الكلام : عدل به عن وجهه وأفسده، وأحال أتى بالمحال من الكلام، وقريب منه : أحال عينه : صيرها حواء .
  - ٣- أحال الشيء : انتقل من حال إلى أخرى ومن موضع إلى آخر .
  - ٤- أحال فلاناً على فلان : حوله إليه ، يقال : أحال الغريم، زجاه عنه إلى غريم آخر ، ويقال : أحلت فلاناً على فلان بدراهم .
  - ٥- أحال عليه بالكلام : أقبل عليه .
- وسوف نرى - إن شاء الله تعالى - كيف أن المعنى اللغوي العام حاضر أيضاً في المعاني الاصطلاحية للإحالة ، وذلك في الباب الأول الذي يتناول مفهوم الإحالة ، أي : الإحالة في الاصطلاح ، ولكن قبل هذا أرى من الضروري التقديم بمسألتين أملت هما طبيعة مصطلح الإحالة من حيث استعماله ومورده .

\* \* \*

---

(١) انظر : لسان العرب لابن منظور ، دار المعارف - القاهرة ، تحقيق عبد الله أحمد الكبير وآخرين ، مادة (ح.و.ج) ١٠٥٤-١٠٦١ .

## ٢- استعمال مصطلح الإحالة

إذا أردنا تتبع استعمال لفظ الإحالة وما اشتق منه في الدرس اللغوي العربي ينبغي أن نفرق - أولاً - بين استعماله بوصفه مصطلحاً فنياً واستعماله بمعناه اللغوي ، بحيث ننحي جانباً عبارات من مثل : وهذا محال عقلاً أو عرفاً ، ومحال أن يكون كذا ، وينبغي أن نفرق - ثانياً - بين استعمال «الإحالة» بوصفه حكماً لغوياً يُوصَفُ به كلامٌ دونَ آخر ، واستعماله بوصفه علماً على علاقة لغوية لها طرفان .

وسنجد حينئذ أن الإحالة بالمعنى الأول - وهو كونها حكماً أو وصفاً يوصف به نمط معين من الكلام - قد وردت في كتاب سيبويه ، حيث عقد باباً بعنوان «باب الاستقامة من الكلام والإحالة»<sup>(١)</sup> ، قسم فيه الكلام إلى خمسة أقسام ، هي : المستقيم الحسن ، والمحال ، والمستقيم الكذب ، والمستقيم القبيح ، والمحال الكذب . والمحال عنده «أن تنقَضَ أوَّلُ كلامك بآخره ، فتقول : أتيتك غداً ، وسأتيك أمس»<sup>(٢)</sup> ، و«أما المحال الكذب فأن تقول : سوف أشرب ماء البحر أمس»<sup>(٣)</sup> ، وقد عرَّفَ الأخفش الكلامَ المحالَ بقوله : «وأما المحال فهو ما لا يصلح له معنى ، ولا يجوز أن تقول فيه صدق ولا كذب لأنه ليس له معنى ، ألا ترى أنك إذا قلت : أتيتك غداً لم يكن للكلام معنى فيه صدق ولا كذب؟»<sup>(٤)</sup> .

وقد شرح أستاذنا الدكتور محمد حماسة هذا المصطلح شرحاً ضافياً كشف فيه عن أن الكلام المحال ليس به خطأ نحوي وإنما يأتيه الوصف بالإحالة «من كسر الاختيار في المستوى المنطوق»<sup>(٥)</sup> ، بمعنى عدم الملاءمة المنطقية بين المفردات المختارة في تكوين

(١) الكتاب، لسيبويه أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر [ت ١٨٠هـ]، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي - القاهرة، الطبعة الثالثة ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م . ٢٦/١ ، ٢٥/١ .

(٢) السابق ٢٥/١ .

(٣) السابق ٢٦/١ .

(٤) السابق ٢٦/١ من الحاشية رقم (١) .

(٥) النحو والدلالة . . مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي ، للدكتور محمد حماسة عبد اللطيف ، دار الشروق ، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م . ص ٨٤ .

جملة ما مع كون الجملة خاضعة للقواعد النحوية المجردة كما يظهر من أمثلة سيبويه المتقدمة<sup>(١)</sup>، ولا أريد أن أطيل في هذا المعنى؛ لأنَّ هذا البحث يدور في فلك المعنى الثاني وهو كون الإحالة علاقة لغوية بين طرفين، والمصطلح في هذا الإطار لم يكن من المصطلحات اللغوية المستقرة في التراث اللغوي العربي، لكننا نجده يومض في ثنايا بعض كتب التفسير<sup>(٢)</sup> والبلاغة.

فنجده مستعملاً عند محمد بن جرير الطبري [ت ٣١٠هـ] في عدة مواضع من تفسيره بمعنى العدول عن الظاهر، ومراده بالظاهر تارةً عدم تقدير محذوف، وتارةً عدم التخصيص، ومثال الأول قوله: «فأما ظاهر التلاوة فإنَّ الله جل وعزَّ قد أخبر أنه واعد موسى أربعين ليلة، فليس لأحد إحالة ظاهر خبره إلى باطن بغير برهان دال على صحته»<sup>(٣)</sup> مشيراً إلى رأي بعض نحويي البصرة أن التقدير: وإذ واعدنا موسى انقضاء أربعين ليلة، ثم حذف المضاف، ومثال الثاني قوله: «إنَّ الله تعالى ذكَّره حَرَمَ قتل صيد البرِّ على كل محرم في حال إحرامه مادام حراماً بقوله: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ﴾ ثم بيَّن حُكْمَ مَنْ قَتَلَ مَا قُتِلَ مِنْ ذَلِكَ في حال إحرامه مُتَعَمِّداً لقتله، ولم يُخصَّصْ به المُتَعَمِّد قَتْلَهُ في حال نسيانه إحرامه، ولا المخطئ في قتله في حال ذكره

(١) تناولت د. زينب شافعي مصطلح الإحالة بهذا المعنى في رسالتها للدكتوراه وكانت بعنوان «الإحالة والكذب في التراكيب عند النحاة»، إشراف الأستاذ الدكتور محمد حاسة عبد اللطيف، ١٩٩٨، برقم [١١٧٧]، في مكتبة كلية دار العلوم بالقاهرة.

(٢) لا يُتَّانِي ذِكْرُ كُتُبِ التَّفْسِيرِ هُنَا كَوْنُ الْحَدِيثِ عَنِ التَّرَاثِ اللَّغَوِيِّ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ الْمَرَادُ هُنَا بِالتَّرَاثِ اللَّغَوِيِّ الْعَرَبِيِّ مَا دُونَ تَحْتِ مَسْمًى عِلْمٍ مِنَ عِلُومِ اللَّغَةِ بَلْ كُلُّ نَظَرٍ لَغَوِي وَإِنْ كَانَ مَدُونًا فِي كُتُبِ عِلُومٍ أُخْرَى كَالْتَفْسِيرِ وَأَصُولِ الْفِقْهِ وَالْمَنْطِقِ.

هذا وقد استعمل الأشموني مصطلح (إحالة) بمعنى التحويل وذلك في قوله: «وأراد بالإبدال ما يشمل القلب إذ كل منهما تغيير في الموضوع إلا أن الإبدال إزالة والقلب إحالة» [شرح الأشموني ٢٧٩/٤، ٢٨٠]، فالإحالة هنا نوع من أنواع التغيير، والتغيير علاقة بين حالتين للفظ، لكن البحث ينظر في علاقة اللفظ بغيره.

(٣) تفسير الطبري جامع البيان عن تأويل آي القرآن، لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري [ت ٣١٠هـ]، تحقيق الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان - القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م. ١/٦٦٧.



إحرامه ، بل عمّ في التنزيل بإيجاب الجزاء كلّ قاتل صيد في حال إحرامه مُتَعَمِّدًا ، وغير جائز إحالة ظاهر التنزيل إلى باطن من التأويل لا دلالة عليه من نص كتاب ولا خبر لرسول الله ﷺ ، ولا إجماع من الأمة ، ولا دلالة من بعض هذه الوجوه» (١) .

ونجد (الإحالة) أيضًا عند القاضي ابن العربي المالكي [ت ٥٤٣هـ] في كتابه أحكام القرآن بمعنى الإرجاع إلى جزء سابق من النص (٢) ، وكذا عند فخر الدين الرازي في مفاتيح الغيب [ت ٦٠٦هـ] ، والآلوسي في روح المعاني [١٢٧٠هـ - ١٨٥٤م] (٣) .

وقد ذكر عبد الرحمن بن محمد الأخضر [ت ٩٨٣هـ] مصطلح الإحالة بوصفه مصطلحًا بلاغيًا في أرجوزته (الجواهر المكنون في الثلاثة الفنون) (٤) ، وسوف أعرض - إن شاء الله تعالى - لمعاني الإحالة عند هؤلاء العلماء في الفصل الأول من الباب الأول . فإذا جئنا إلى العصر الحديث طالعنا مصطلح الإحالة عند أستاذنا الدكتور تمام حسان في بحث له نشر في ثمانينيات القرن المنصرم بعنوان «ظاهرة الربط في التركيب والأسلوب العربي» (٥) ، ثم في كتابه «البيان في روائع القرآن» (٦) ، ثم في «الخلاصة النحوية» (٧) ، وكذلك في ترجمته لكتاب النص والخطاب والإجراء لدي يوجراند (٨) .

ونجده عند عبد القادر الفاسي الفهري في «الربط الإحالي» . . التطابق ونمطية اللغات» تكامل المعرفة ، العدد ٩ سنة ١٩٨٣ م ، و«الدلالة النظرية لبعض الظواهر الإحالية في اللغة العربية» ضمن أشغال ندوة اللسانيات في خدمة اللغة العربية ، تونس

(١) السابق ٦٧٨/٨ ، ٦٧٩ .

(٢) أحكام القرآن لأبي بكر محمد بن عبد الله بن العربي [ت ٥٤٣هـ] ، تحقيق محمد بكر إسماعيل ، دار المنار - القاهرة ، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م ، ٣/٣٤٣ .

(٣) انظر : ص ٣٦ ، ٣٧ .

(٤) انظر : متن الجواهر المكنون ص ٢٢ ، طبعة مصطفى البابی الحلبي ١٣٧٢هـ - ١٩٥٣م .

(٥) ضمن كتاب : مقالات في اللغة والأدب ، تأليف الدكتور تمام حسان ، طبعة معهد اللغة العربية بجامعة أم القرى ، مكة المكرمة ١٤٠٥ - ١٤٠٦هـ ، ١٩٨٥م . ويقع هذا البحث من ص ١٦٧ إلى ص ٢٠٤ .

(٦) كانت طبعته الأولى سنة ١٩٩٣ ، وصدرت عن عالم الكتب - القاهرة .

(٧) الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م ، عالم الكتب - القاهرة .

(٨) صدرت عن عالم الكتب سنة ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م .

١٩٨١م ، و«اللسانيات واللغة العربية . . نماذج تركيبية ودلالية» الدار البيضاء ، الطبعة الأولى سنة ١٩٨٥ م .

وجاء في عنوان فرعي لإحدى الدراسات النصية وهو «في بناء النص ودلالته . . محاور الإحالة الكلامية» لمريم فرنسيس ، وقد صدرت هذه الدراسة في دمشق سنة ١٩٩٨م .

وورد أيضا عند كل من أنور المرتجى في سيميائية النص الأدبي ، الدار البيضاء ١٩٨٧م . والدكتور سعيد حسن بحيري في «نظرية التبعية في التحليل النحوي» القاهرة ١٩٨٨م ، و«من أشكال الربط في القرآن الكريم . . تضافر العناصر الإحالية والإشارية» نشر بالقاهرة ١٩٩٤م مع مجموعة دراسات عربية وسامية مهداة إلى فيشر ، و«علم لغة النص المفاهيم والاتجاهات» القاهرة ١٩٩٧م ، وترجمته لكتاب «علم النص مدخل متداخل الاختصاصات» لفان دايك ، القاهرة ٢٠٠١م ، وكتاب «مدخل إلى علم النص . . مشكلات بناء النص» لرتسيسلاف واورزنيك ، القاهرة ٢٠٠٣م .

ومحمد خطابي في كتابه «لسانيات النص مدخل إلى انسجام الخطاب» الصادر في الدار البيضاء سنة ١٩٩١م . والأزهر الزناد في «نسيج النص» بيروت / الدار البيضاء ١٩٩٣م ، والدكتور محمد فتيح في ترجمته لكتاب «المعرفة اللغوية» لتشومسكي ، المنشور في القاهرة سنة ١٤١٣هـ / ١٩٩٣م ، والدكتور محمد لطفي الزليطي وزميله الدكتور منير التريكي في ترجمتهما لكتاب «تحليل الخطاب» تأليف ج. ب. براون وج. بول ، الرياض ١٩٩٧م . والدكتور جميل عبد المجيد في «البديع بين البلاغة العربية واللسانيات النصية» القاهرة ١٩٩٨م ، والدكتور فالح بن شبيب العجمي في ترجمته لكتاب «مدخل إلى علم اللغة النصي» تأليف فولفانج هاينه من وديتر فيهفيجر ، الرياض ١٩٩٩م ، والدكتورة إلهام أبو غزالة وزميلها علي خليل حمد في كتابهما «مدخل إلى علم لغة النص» القاهرة ١٩٩٩م ، والدكتور حسام البهنساوي في «أنظمة الربط في العربية دراسة في التراكيب السطحية من النحاة والنظرية التوليدية التحويلية» ، القاهرة ٢٠٠٠م ، والدكتور مصطفى النحاس في «نحو النص في ضوء التحليل اللساني للخطاب» الكويت ٢٠٠١م ، والدكتور أحمد عفيفي في «نحو النص . . اتجاه جديد في الدرس النحوي» ، القاهرة ٢٠٠١م ، والدكتور محمد العبد في مقال له بعنوان «حبك النص منظورات من التراث

العربي» مجلة فصول ، القاهرة ، العدد (٥٩) ربيع ٢٠٠٢ م .  
 إلى غير هؤلاء ممن يعسر حصرهم من الباحثين ، ولعل فيما ذكرته دلالة على أن هذا  
 المصطلح صار شائعاً في الدرس اللغوي العربي في الآونة الأخير ، وهذا ما أردت  
 الاستدلال عليه في هذا المطلب وقد حرصت على ذكر مكان النشر وسنته فقط لكل  
 عمل مما سبق لأنها يشكلان خريطة توزيعية لاستعمال المصطلح بامتداديه الزماني  
 والمكاني ، وقد ظهر أن بداياته كانت في ثمانينيات القرن الماضي وزاد استعماله في  
 التسعينيات منه ثم في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين ، وإن كان هذا المصطلح  
 لا يزال مشوباً بغربة بين الدارسين إذ إنه لم يستقر له مكان في المقررات الدراسية بعد .  
 وسوف نرى أن هذا المصطلح على الرغم من شيوع استعماله بأخرة لم يتم الاتفاق  
 (أو الاصطلاح) على معنى محدد له ، إذ يجد الباحث كل طائفة من الدراسات السابقة  
 تستعمله بمفهوم مغاير لمفهومه عند بقية الطوائف كما سيتضح ذلك - إن شاء الله تعالى -  
 في الباب الأول ، ولعل من روافد الاضطراب الحاصل في استعمال المصطلح مشكلتين  
 اتصف بهما وضع المصطلح أثناء الترجمة أو الاقتباس وذلك ما يناقشه المطلب التالي .

\* \* \*

### ٣- مورد المصطلح

ورد مصطلح (الإحالة) في المؤلفات والترجمات المعاصرة مقابلًا لعدة مصطلحات غربية غالبًا ، وأرى أنه من الضروري لاستكمال سيرة هذا المصطلح اللفظية الوقوف - ولو سريعًا - عند أهم تلك المصطلحات وترجماتها ، دون قصد التوقف للنظر في مدلولاتها وما بينها من شبه وفروق؛ لدخول هذا المعنى في مضمون الباب الأول ، ووجه ضرورة ذلك أن لهذه المصطلحات - بوصفها باعثًا لمصطلح الإحالة - دورًا ما في تشكيل مفهوم الإحالة في أذهان الدارسين ومن ثم في تعدد هذا المفهوم على نحو ما سنرى إن شاء الله تعالى .  
وأهم المصطلحات التي قوبلت بمصطلح الإحالة<sup>(١)</sup> :

1- Reference .

2- Referent .

3- Anaphora .

4- Cataphora .

5- Endophora .

6- Exophora .

فأما (Reference) فقد ترجم بالإحالة عند كل من : د . رمزي بعلبكي<sup>(٢)</sup> ، ومحمد خطابي<sup>(٣)</sup> ، ود . تمام حسان<sup>(٤)</sup> ، ومريم فرنسيس<sup>(٥)</sup> ، ود . سعيد بحيري<sup>(٦)</sup> ، ود .

(١) أثبت المصطلحات باللغة الإنجليزية مع العلم بأن من الدارسين من ترجمها عن الفرنسية أو الألمانية وسأشير إلى ذلك في الحاشية .

(٢) انظر : معجم المصطلحات اللغوية ، طبعة دار العلم للملايين ١٩٩٠ م . ص ٤٢١ ، ويلاحظ أنه أورد عدة مترادفات في ترجمته لهذا المصطلح وهي : (عود) و(إحالة) و(إرجاع) و(إسناد) ، بالإضافة إلى (دلالة) الذي جعله مقابلًا لـ reference في مبدخل مستقل .

(٣) انظر : لسانيات النص . . مدخل إلى انسجام الخطاب ، محمد خطابي ، المركز الثقافي العربي - بيروت / الدار البيضاء ، الطبعة الأولى ١٩٩١ م . ص ١١ ، ١٦ .

(٤) انظر : النص والخطاب والإجراء ، روبرت دي بوجراند ، ترجمة د . تمام حسان ، عالم الكتب - القاهرة ، الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م ، ص ٣٢٠ .

(٥) انظر : في بناء النص ودلالته . . محاور الإحالة الكلامية ، مريم فرنسيس ، منشورات وزارة الثقافة السورية ، دمشق ١٩٩٨ م . ص ١٣ ، وقد أوردت المصطلح بالإنجليزية والفرنسية .

(٦) انظر : علم النص مدخل متداخل الاختصاصات ، تون أ . فان دايك ، ترجمة د . سعيد بحيري ، دار القاهرة للكتاب - القاهرة ، الطبعة الأولى ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م . ص ٤٣٤ ، وقد أورد المصطلح بالألمانية .

محمد العبد<sup>(١)</sup>.

وتشارك كلمة (reference) في عبارات اصطلاحية أيضًا هي :

- 1- Exophoric reference .
- 2- Comparative reference .
- 3- Co-reference .
- 4- cross-reference .
- 5- Anaporic reference .

وقد ورد التعبير الأول في «النص والخطاب والإجراء»<sup>(٢)</sup> مترجمًا بالإحالة لغير مذكور ، وورد الثاني في «البديع بين البلاغة العربية واللسانيات النصية»<sup>(٣)</sup> مترجمًا بالإحالة المقارنة ، أما الثالث فقد ترجمه إلى الإحالة المشتركة د . تمام حسان<sup>(٤)</sup> ، وإلى الشراكة الإحالية كل من أنور المرتجي<sup>(٥)</sup> ، ود . رمزي بعلبكي<sup>(٦)</sup> ، إلا أنه أضاف مقابلات أخرى هي : عود مشترك وتوحد المرجع ، وقد استعمل د . محمد العبد في هذا المعنى referential identity وترجمه إلى وحدة المرجع<sup>(٧)</sup> .  
وأما الرابع فقد ترجمه إلى الإحالة فقط د . رمزي<sup>(٨)</sup> وإلى الإحالة على المدى البعيد الأزهر الزناد<sup>(٩)</sup> .

- 
- (١) انظر : حيك النص منظورات من التراث العربي، مجلة فصول ص ٥٦ ، العدد (٥٩) ربيع ٢٠٠٢ م .
  - (٢) ص ٣٣٢ .
  - (٣) البديع بين البلاغة العربية واللسانيات النصية، د . جميل عبد المجيد، الهيئة المصرية العامة للكتاب، سلسلة دراسات أدبية، ١٩٩٨ م . ص ١٨١ .
  - (٤) انظر : النص والخطاب والإجراء ص ٣٢٠ .
  - (٥) انظر : سيميائية النص الأدبي، أنور المرتجي، إفريقيا الشرق - الدار البيضاء، ١٩٨٧ م . ص ٨٩ ، وقد ترجمه عن الفرنسية .
  - (٦) انظر : معجم المصطلحات اللغوية ص ١٢٧ .
  - (٧) انظر : حيك النص ص ٥٦ .
  - (٨) انظر : معجم المصطلحات اللغوية ص ١٣١ .
  - (٩) انظر : نسيج النص . . بحث فيما يكون به الملفوظ نصًا، الأزهر الزناد، المركز الثقافي العربي - بيروت/الدار البيضاء، الطبعة الأولى ١٩٩٣ م . ص ١١٨ .

وأما التعبير الأخير (anaphoric reference) فقد ترجمه د. رمزي إلى (الإحالة) فقط<sup>(١)</sup> متخلصاً من إشكال وصف (reference) بـ (anaphoric) .

وقبل أن أترك مصطلح (reference) ينبغي التذكير بأن هذا المصطلح نفسه قد استعمل في بعض كتب علم الدلالة - خاصة عند الحديث عن مثلث أوجدن وريتشاردز<sup>(٢)</sup> - مترجماً بالمرجع<sup>(٣)</sup> ، وبالفكرة أو الإشارة<sup>(٤)</sup> ، وبالربط الذهني<sup>(٥)</sup> ، وبالدلالة<sup>(٦)</sup> .

وأما (Referent) فقد ترجمها د. رمزي إلى محال إليه على سبيل الترادف مع : مسمى ، ومدلول ، ومرجع ، ومُرجع إليه ، ومشار إليه ، ومقصود<sup>(٧)</sup> ، وترجمها د. أحمد مختار إلى المشار إليه<sup>(٨)</sup> ، ود. كمال بشر إلى المرتبط ذهنياً<sup>(٩)</sup> .

أما مصطلح (Anaphora) فتارة يترجم إلى الإحالة إلى سابق أو الإحالة القبلية في مقابل (Cataphora) الإحالة إلى لاحق أو الإحالة البعدية<sup>(١٠)</sup> ، وتارة يترجم الأول إلى

(١) انظر : معجم المصطلحات اللغوية ص ٤٥ .

(٢) هو مثلث يعبر عن تصور شهير طرحه العالمان أوجدن وريتشاردز في كتابهما «معنى المعنى» وسيأتي تناوله في الباب الأول ص ٧٥ .

(٣) انظر : علم الدلالة ، تأليف د. أحمد مختار عمر ، عالم الكتب - القاهرة ، الطبعة الثالثة ١٩٩١ م . ص ٤٢ ، والمرجع والدلالة في الفكر اللساني الحديث ، ترجمة عبد القادر قنيني ، إفريقيا الشرق - الدار البيضاء ، ص ١٢٧ .

(٤) انظر : علم الدلالة . . إطار جديد ، تأليف ف. ر. بالمر ، ترجمة د. صبري إبراهيم السيد ، دار المعرفة الجامعية - الإسكندرية ، ١٩٩٢ م . ص ٤٦ .

(٥) انظر : دور الكلمة في اللغة ، ستيفن أولمان ، ترجمة د. كمال بشر ، دار غريب - القاهرة ، الطبعة الثانية عشرة ، ص ٧٧ .

(٦) معجم المصطلحات اللغوية ص ٤٢١ .

(٧) انظر : السابق ص ٤٢٢ .

(٨) انظر : علم الدلالة ص ٤٢ .

(٩) انظر : دور الكلمة في اللغة ص ٧٧ .

(١٠) انظر مثلاً : البديع بين البلاغة العربية واللسانيات النصية ص ١٨١ ، وعلم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق ، د. صبحي الفقي ، دار قباء - القاهرة ، الطبعة الأولى ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م . ٣٨ / ١ .

الإحالة والثاني إلى الإشارة (١) .

وأما (Endophora) و (Exophora) فهما مصطلحان متقابلان ، وقد تُرجمَ الأوّل إلى : إحالة إلى داخل النص أو داخل اللغة (٢) ، والإحالة الداخلية (٣) ، والثاني إلى : إحالة على ما هو خارج (٤) اللغة ، والإحالة الخارجية (٥) .



(١) ترجمهما كذلك عن الألمانية د. فالح بن شبيب العجمي ، انظر : مدخل إلى علم اللغة النصي، تأليف فولفجانج هاينه من، ديتير فيهفيجر، جامعة الملك سعود - الرياض، سلسلة اللغويات الجرمانية الكتاب رقم (١١٥)، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م، ص ٤١٩ .

(٢) نسيج النص ص ١١٨ .

(٣) علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق ١ / ٤٠ .

(٤) نسيج النص ص ١١٩ .

(٥) علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق ١ / ٤١ .





الباب الأول  
 أحوال الرعايا في القمم



### نُظَيْتُ

إنَّ الإحالة بوصفها علاقة لغوية لم يتم الاتفاق على مفهوم واحد لها ، فنستطيع أن نلمح مجموعة من المفاهيم المتباينة لها ، وهي مفاهيم بعضها واسع جدا يشمل جانبًا عظيمًا من العلاقات اللغوية ، وبعضها محدد بنمط مستقل من العلاقات ، كما أنها تتداخل أحيانًا فتصدق على جزئيات واحدة لكن من حيثيات مختلفة ، ولابدَّ من عرض هذه المفاهيم ، ومناقشة عناصرها وعلاقاتها حتى يتسنى انتخاب مفهوم مناسب تُتناول الظاهرة من خلاله في القرآن الكريم .

\*\*\*



الفصل الأول  
الاحالة التداوية



## (١)

يقصد بالتداولية (Pragmatics) - أو البرجماتية في استعمال بعض الباحثين<sup>(١)</sup> - «دراسة المعنى في المواقف المختلفة ، أي بالإشارة إلى متحدث معين أو مستخدم معين للغة»<sup>(٢)</sup> ، وهي بهذا تقترب من البلاغة بوصفها مطابقة الكلام لمقتضى الحال مع فصاحته<sup>(٣)</sup> ، «فإنَّ البلاغة والتداولية البرجماتية تتفقان في اعتمادهما على اللغة كأداة لممارسة الفعل على المتلقى؛ على أساس أنَّ النص اللغوي في جملته إنما هو (نصٌّ في موقف) ، مما يرتبط - لا بالتعديلات التي يفرضها أشخاص المرسل والمتلقي وموقعهما على معناه فحسب - وإنما بالنظر إلى تلك التعديلات التي تحدث في سلوكهما أيضًا»<sup>(٤)</sup> . والمقصود من وصف الإحالة بالتداولية الإشارة إلى أنَّ هذا المفهوم للإحالة يركز على العلاقة بين المتكلم والمخاطب في مقام ما ، إنه توجيه من الأول للثاني بواسطة اللغة ، ليحقق مرادًا ما للمتكلم لدى المخاطب ، فالمقتضى لهذه الإحالة مرادُّ المتكلم لا نظام اللغة ، ولا شك أنَّ الغاية التي يقصدها المتكلم ، والنتائج العملية والسلوكية التي تحدثها العبارة في المخاطب والمستمعين من أبرز عوامل المقام التي تشكل المعنى التداولي أو البرجماتي لعبارة ما<sup>(٥)</sup> .

وما الإحالة التداولية إلا نمط من العلاقة اللغوية المقامية دُرِّج - في الاستعمال اللغوي

(١) راجع: نظرية المصطلح النقدي ، د. عزت محمد جاد ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ٢٠٠٢م ص ٣٦٨-٣٧٢ .

(٢) الاتجاهات الحديثة في علم الأساليب وتحليل الخطاب ، تأليف : د. علي عزت ، شركة أبو الهول للنشر ، القاهرة ، الطبعة الأولى ١٩٩٦م ص ٤٧ ، ٤٨ .

(٣) انظر : بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة ، تأليف : عبد المتعال الصعيدي ، الناشر : مكتبة الآداب - القاهرة ، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م ، ٢٠ / ١ .

(٤) بلاغة الخطاب وعلم النص ، تأليف : د. صلاح فضل ، سلسلة عالم المعرفة - الكويت رقم ١٦٤ ، صفر ١٤١٣هـ - أغسطس / آب ١٩٩٢م ، ص ٩٨ .

(٥) انظر : علم الدلالة السيميائية والبرجماتية في اللغة العربية ، للدكتور شاهر الحسن ، دار الفكر - عمان ، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م ، ص ١٥٧ .

العام ، وفي بعض الاستعمالات العرفية الخاصة<sup>(١)</sup> - على تسميته بالإحالة ، ويمكن ضبطها بأنها : إرجاعُ المتكلم المخاطب صراحةً أو ضمناً إلى نصٍّ أو شخص أو شيء أو حدث أو واقع مركب لأجل استيثاقه أو تمام الفائدة أو التذكير أو بيان الاتساق .

## (٢)

ليست (الإحالة) بهذا المفهوم مصطلحاً معاصراً ، بل هو مستعمل قديم ، نجده عند حازم القرطاجني المتوفى سنة (٦٨٤هـ) في صورة واضحة ذات أبعاد محددة ، وإن كانت أضيق من الضابط المذكور آنفاً .

يرى حازم القرطاجني أنَّ المعاني من حيث فهمها تنقسم إلى قسمين ، أحدهما ما يتوقف فهمه على أمر ما ، والثاني : ما لا يتوقف فهمه على شيء ، وهي المعاني الجمهورية التي يشترك في فهمها الخاص والعام<sup>(٢)</sup> .

ثم ينقسم النوع الأول إلى ضربين :

الأول : «ما يتوقف فهمه على المعرفة بصناعة ما ؛ لكون المعنى من تلك الصناعة ، أو لكون العبارة الدالة عليه من عبارات أهل تلك الصناعة»<sup>(٣)</sup> ، والثاني : ما «يتوقف فهمه على حفظ قصة ما لكون المعنى متعلقاً بتلك القصة»<sup>(٤)</sup> ، وهذه القصة إما أن

(١) أعني بالاستعمالات العرفية الخاصة ما يعرف حديثاً في علم صناعة المعجم بالإحالة المعجمية ، وما يعرف قديماً في الفقه الإسلامي بباب الحوالة أو الإحالة ، ومن الاستعمال اللغوي العام للإحالة بالمعنى التداولي ما جاء في الحديث الذي رواه البخاري ، يحكي إيذاء المشركين للنبي ﷺ : «فَجَعَلُوا يَضْحَكُونَ وَيُحِيلُ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ» [صحيح البخاري مع فتح الباري ، حديث رقم (٢٤٠) / ١ / ٤١٦] ، قال ابن حجر في شرحه : «قوله : (ويحيل بعضهم) كذا هنا بالمهمل من الإحالة ، والمراد أن بعضهم ينسب فعل ذلك إلى بعض بالإشارة تهكمًا» [فتح الباري شرح صحيح البخاري ، للإمام الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ) ، دار الريان للتراث - القاهرة ، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م ، ١ / ٤١٧] .

(٢) انظر : منهاج البلغاء وسراج الأدباء ، صنعة أبي الحسن حازم القرطاجني [٦٨٤هـ] ، تحقيق محمد الحبيب بن الخوجة ، دار الكتب الشارقة ، ص ١٨٨ .

(٣) السابق ص ١٨٨ .

(٤) السابق ص ١٨٨ .



تكون مشهورة وإما أن تكون غير مشهورة<sup>(١)</sup>.

وهو يستعمل الإحالة مع القسم الأول من المعاني وهو ما يتوقف فهمه على أمر ما، وخصوصاً الضرب الثاني منه، يقول: «وملاحظات الشعراء الأفاصيص والأخبار المستطرفة في أشعارهم، ومناسبتهم بين تلك المعاني المتقدمة، والمعاني المقاربة لزمان وجودهم والكائنة فيها التي يبنون عليها أشعارهم - مما يحسن في صناعة الشعر، ويجب للشاعر أن يعتمد من ذلك المشهور الذي هو أوضح في معناه من المعنى الذي يناسب بينه وبينه، ويعلقه على طريق التشبيه أو التنظير أو المثل أو غير ذلك، ويسمى ما تُسبب إلى ذكره من القصص المتقدمة الماثورة بذكر قصة أو حال معهود الإحالة؛ لأن الشاعر يحيل بالمعهود على الماثور»<sup>(٢)</sup>.

ومن الواضح أنه تجوز في إطلاق (الإحالة) على المحال عليه، لأن الإحالة مصدر فالأولى إطلاقه على العلاقة بين المحال به (القصة أو الحال المعهودة) والمحال عليه (القصة الماثورة).

وبيّن القرطاجني أنواع الإحالة بحسب الغرض منها في قوله: «وأما التواريخ والقصص فإما أن تكون الإحالة فيها إحالة تذكير، أو إحالة محاكاة أو مفاضلة، أو إضراب أو إضافة، وقد تكون من جهات أخر غير هذه»<sup>(٣)</sup>، ويشير في موضع آخر إلى أن ذكر القصة أو التاريخ إن كان على سبيل الإجمال فهو إحالة محضة وإن كان مفصلاً فهو محاكاة إما تامة أو ناقصة<sup>(٤)</sup>.

والمحاكاة عنده وسيلة للتخييل<sup>(٥)</sup>، وهي إما متحدة؛ وهي أن يُحاكى الشيء بأوصافه التي تمثل صورته، وإما مزدوجة وهو أن يُحاكى الشيء بأوصاف شيء آخر تماثل تلك

(١) السابق ص ١٨٨.

(٢) السابق ص ١٨٩.

(٣) السابق ص ٢٢١.

(٤) انظر: السابق ص ١٠٥، ١٠٦.

(٥) انظر: السابق ص ٨٩.

الأوصاف<sup>(١)</sup>، وتنقسم المحاكاة أيضًا إلى محاكاة جزء من معنى بجزء من معنى، أو محاكاة معنى بمعنى، أو محاكاة قصة تتضمن معاني بقصة تتضمن معاني ويسمي الثالثة تاريخيًا<sup>(٢)</sup>، وحق الإحالة - وفقًا لفحوى كلامه - أن تصدق على المحاكاة المزدوجة التاريخية، وإن كان سياق كلامه<sup>(٣)</sup> ظاهره أنها تصدق على المحاكاة المتحدة أيضًا، والله أعلم .

والحاصل أن الإحالة عنده أعم من المحاكاة من جهة كون الإحالة تشمل الإشارة إلى القصة المتقدمة إجمالًا وتفصيلًا ، ولقصد التذكير والمحاكاة وغيرهما ، وهي أخص من المحاكاة من جهة كون المحاكاة تكون في القصص والأخبار وفي غير ذلك من المعاني التي يتوقف فهمها على شيء والتي لا يتوقف فهمها على شيء ، والإحالة لا تكون إلا في المعاني المتوقف فهمها على شيء خصوصًا القصص والأخبار؛ ولهذا يُعْطَفُ المحاكاة على الإحالة أحيانًا<sup>(٤)</sup> .

ومن كمال أبعاد الإحالة عند حازم القرطاجني إشارته إلى منشأ الإحالة عند المتكلم ، ففي أثناء بحثه عن طرق العلم باستشارة المعاني من مكانها ، واستنباطها من معادنها<sup>(٥)</sup> ، يقول : «ولاقتباس المعاني واستشارتها طريقان : أحدهما : تُقْتَبَسُ منه لمجرد الخيال وبحث الفكر ، والثاني : تقتبس منه بسبب زائد على الخيال والفكر»<sup>(٦)</sup> ، ثم يقول عن الطريق الثاني : «والطريق الثاني الذي اقتباس المعاني منه بسبب زائد على الخيال هو ما استند فيه بحثُ الفكرِ إلى كلام جرى في نظم أو نثر أو تاريخ أو حديث أو مثل ، فيبحثُ الخاطِرُ

(١) انظر : السابق ص ٩٤ ، ٩٥ ، ٩٨ .

(٢) انظر : السابق ص ٩٧ .

(٣) في [ص ١٠٥ ، ١٠٦] حيث امتداد الحديث عن محاكاة الشيء نفسه وهي المتحدة في [ص ٩٨] ، وحيث يذكر أبياتًا للأعشى يحكي فيها قصة السَّمَوَّل ثم يقول : «فهذه محاكاة تامة ، ولو أخل بذكر بعض أجزاء هذه الحكاية لكانت ناقصة ، ولو لم يورد ذكرها إلا إجمالاً لم تكن محاكاة ولكن إحالة محضة» [ص ١٠٦] .

فقوله : «محضة» يفيد أن ذكر القصة تفصيلًا إحالة غير محضة ، لكونها يقصد بها المحاكاة لا مجرد التذكير، وشهد لذلك قوله المنقول آنفًا : «إحالة محاكاة» [ص ٢٢١] .

(٤) انظر : السابق ص ٢١٦ ، ٢١٧ .

(٥) السابق ص ٣٧ .

(٦) السابق ص ٣٨ .

فيما يستند إليه من ذلك - على الظفر بما يسوغ له معه إيراد ذلك الكلام أو بعضه بنوع من التصريف والتغيير أو التضمين ، فيحيل على ذلك ، أو يُضمِّنه ، أو يدمج الإشارة إليه أو يورد معناه في عبارة أخرى على جهة قلب أو نقل إلى مكانٍ أحقَّ به من المكان الذي هو فيه ، أو ليزيد فيه فائدة فيتمِّمه أو يُتمِّم به ، أو يُحسِّن العبارة خاصَّةً ، أو يُصَيِّر المنثور منظومًا ، أو المنظوم منثورًا (١) .

ويتضح من هذا الكلام أنَّ الإحالة تنشأ بسبب تحرك الفكر في اتجاهين متوالين؛ أولهما نبش مخزونه المعرفي من أوصاف الأشياء وعلاقتها بغيرها ، وثانيهما البحث في مخزونه النَّصِّي وهو ما أشار إليه حازم بـ «كلام جرى في نظم أو نثر أو تاريخ أو حديث أو مثل» ، وهنا ينشأ دافع الإحالة ومحركها في ذهن المتكلم وهو ازدواج مجالي عمل الفكر إذ تتمُّ الإحالة من الجانب المعرفي إلى الجانب النصي (٢) ، ويؤكد القرطاجني هذا المعنى بقوله : «ويحتمل - أي الشاعر / المتكلم - فيما استند إليه من تاريخ على أن يناسب بين بعض مقاصد كلامه وبينه ، فيحاكيه به ، أو يحيل به عليه ، أو يستشهد في ذلك على الحديث بالقديم» (٣) ، ويلاحظ هنا ربط الإحالة بالجانب التاريخي ، وهو ما رددته عدة مرات في كتابه كما سبقت الإشارة وأنَّ الإحالة عنده غير المحاكاة والاستشهاد .

وبقي - إتمامًا لأبعاد الإحالة عند القرطاجني - بيان دورها في الكلام عنده ، والحق أنه لم يشر في كتابه منهاج البلغاء وسراج الأدباء إلا إلى دورها في إغماض المعنى ، أي : جعل المعنى غامضًا ، وبدايةً يبين حازم أن المعاني قد يُقصدُ في كثير من المواضع إغماضها وإغلاق أبواب الكلام دونها (٤) ، ويذكر أن «وجوه الإغماض في المعاني منها ما يرجع

(١) السابق ص ٣٩ .

(٢) لا يفوتنا أن حازمًا يتحدث عن المتكلم الشاعر وهذا التحليل لا يصح تطبيقه على القرآن الكريم بما أنه كلام الله عز وجل ، ولا يصح وصفه تعالى بما هنا من معرفة وفكر ومخزون ذهني ، تعالى الله عن ذلك ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١] ، والمقصود من ذكر هذا الكلام - وما جرى مجراه - بيان مفهوم الإحالة عند بعض العلماء والدارسين ، ولنا وقفة نحدد فيها المفهوم الذي سيطبق في هذا البحث على القرآن الكريم إن شاء الله تعالى .

(٣) منهاج البلغاء ص ٣٩ .

(٤) انظر : السابق ص ١٧٢ .

إلى المعاني أنفسها ، ومنها ما يرجع إلى الألفاظ والعبارات المدلول بها على المعنى ، ومنها ما يرجع إلى المعاني والألفاظ معاً<sup>(١)</sup> ، ثم يجعل مما يرجع إلى المعاني من أسباب الإغماض أن يكون الكلام «مُضْمَنًا معنًى عِلْمِيًا ، أو خَبَرًا تاريخيًا ، أو محالًا به على ذلك ومشارًا به إليه ، فيكون فهم المعنى متوقفًا على العلم بذلك المُضْمَنِ العلمي أو الخبري»<sup>(٢)</sup> أو المحال إليه العلمي أو الخبري ، وبهذا تكون الإحالة من وسائل إغماض معنى الكلام إذا كان المحال إليه غير معلوم للمتلقي .

هذه هي ملامح الإحالة عند أحد أعلام النقد العربي قديمًا<sup>(٣)</sup> ، وقد اتضح أنها عنده ضرب من العلاقة النصية بين قصة مذكورة في نص والتحقق الفعلي لها المتحول إلى مخزون معرفي ذهني ، وذكرُ القصة قد يكون مجملًا وقد يكون مفصلاً ، وأركان الإحالة عنده هي : المحيل وهو المتكلم ، والمحال وهو المخاطب ، والمحال منه وهو الكلام المشتمل على معنى يتوقف فهمه على أمر خارجي ، والمحال عليه وهو الأمر الخارجي الذي يتوقف عليه فهم المعنى سواء أكان قصة مدونة أو غير مدونة ، أم كان معلومات علمية ، والمحال به وهو العبارة المجملة أو المفصلة عن الحدث الماثور ونحوه مما يحال عليه ، والذي دفع إلى إدراج هذا المفهوم تحت الإحالة التداولية بضابطها السابق هو أن

(١) السابق ص ١٧٢ .

(٢) السابق ص ١٧٣ .

(٣) ثمة إشارات نقدية للقرطاجني حول مواطن استحسان الإحالة واستقباحتها ، فهو يرى أن الإحالة على الأخبار القديمة المستحسنة وطُرفُ التواريخ المستغربة - إذا كانت مشهورة - «حسنة الموقع من النفوس ، وفي قوة جميع الناس أن يُحْصِلَهَا إذا أُلْقِيَتْ إِلَيْهِ» وإن لم تكن معروفة عند الجميع لكونها «مما يعرفه خاصة الجمهور أو كثير منهم» [منهاج البلغاء ص ٢٩] فيسهل معرفة ما خفي من الخبر على جاهله بتوفر المسئولين ، وهذا مناط الحسنة عنده ، ولذلك يقول : «والإتيان بما يُعرفُ أحسنُ» [منهاج البلغاء ص ٢٩] ، ولذلك أيضًا جعل الإحالة على ما لم يشتهر من الأخبار بمنزلة استعمال اللفظ الحوشي الذي لا يفهمه إلا الأقل من خاصية الأدباء [انظر : منهاج البلغاء ص ١٨٩] ، فهو يجري على المعاني أحكام الألفاظ .

ومن المواطن التي تحسن فيها الإحالة على التواريخ عنده وصفُ الحرب حيث «يحسنُ الاطراد في اقتصاص ما وقع من ذلك ، وأن تُرَاعَ النفوس - حيث يقع التادي في ذلك - بإيراد معاني تستطيعها ، وتبسُطُ ما قَبَضَ منها تهويل وصف الحرب ، وتحسنُ الإحالة على التواريخ في هذا الموضع» [منهاج البلغاء ص ٣٠٦] ، ولعل هذا الجانب النقدي للإحالة التداولية يحتاج إلى دراسة مستقلة .

منطلق تحديد الإحالة عند حازم هو كونها علاقة معنوية يقتضيها قصد المتكلم لا نظام اللغة ، فالنابغة الذبياني حين يقول :

فاحكم كحكم فتاة الحي إذ نظرت      إلى حمام شرع واردة الشمد  
قالت : ألا ليتما هذا الحمام لنا      إلى حمامتها أو نصفه فقد  
فحسبوه فآلفوه كما ذكرت      ستاً وستين لم تنقص ولم تزد

فإنه اختار أن يحيل المتلقي - إحالة محاكاة - إلى قصة مشهورة عند العرب، وهي قصة زرقاء اليمامة لما نظرت إلى سرب حمام ماراً في الجو وكان لها حمامة فقالت (١) :

ليت الحمام لي      ونصفه قدي  
إلى حمامتي      ثم الحمام ميه

وليس في كلام النابغة لفظ يدل المخاطب بمعناه الوظيفي أو المعجمي على مراجعة قصة زرقاء اليمامة تلك ، وإنما فهم مراده من جعله تلك القصة في طرف المشبه به في هذا السياق مع قصده التذكير بتلك القصة لا بدلالة التشبيه مطلقة، وإلا عدّ نحو : زيد كالأسد، من قبيل الإحالة التداولية ، وهذا لا يتفق مع تصور حازم السابق، ولا مع التصور الذي نعرض له في الفقرة التالية .

### (٣)

في القرن العاشر الهجري ظهر مرة أخرى مصطلح الإحالة بالمفهوم التداولي بوصفه من مصطلحات علم البديع على يد عبد الرحمن الأخضري [ت ٩٨٣هـ] في منظومته «الجوهر المكنون في صدف الثلاثة الفنون» .

حيث يقول تحت عنوان : تذييب في ألقاب من الفن :

(١) وتنسب القصة لبنت الحسن، انظر الخبر في الأغاني، تأليف أبي الفرج الأصفهاني، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٢، ٣٦/١١.

## «إحالة، تلويح، أو تحصيل أو فرصة، تسميط، أو تعليل»<sup>(١)</sup>

وقد شرحه الشيخ أحمد الدمنهوري [ت ١١٩٢هـ] بقوله: «الإحالة مصدر أحلته على كذا، وهي قسامان: خفية، وجلية، كقوله تعالى: ﴿وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ﴾ [النساء: ١٤٠] إحالة على قوله: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ يَخُوضُونَ فِي آيَاتِنَا﴾ الآية [الأنعام: ٦٨]، وكقوله: ﴿وَعَايَتُنَا دَاوُدَ رَبُّورًا﴾ [الإسراء: ٥٥]<sup>(٢)</sup>، والإحالة في الآية الأولى ظاهرة، وفي الثانية خفية لما قيل: إنها إحالة على قوله: ﴿وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِي الزَّبُورِ﴾ الآية [الأنبياء: ١٠٥] لتضمنه تفضيل محمد ﷺ»<sup>(٣)</sup>.

فالشيخ الدمنهوري يُقسّم الإحالة بهذا المفهوم إلى إحالة جلية أي: ظاهرة مباشرة، وإحالة خفية تحتاج إلى شيء من التأمل وإعمال الفكر.

أ- فأما الإحالة الجلية فقد مثل الشيخ الدمنهوري لها بقوله تعالى: ﴿وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ آيَاتَ اللَّهِ يُكْفَرُ بِهَا وَيُسْتَهْزَأُ بِهَا فَلَا تَقْعُدُوا مَعَهُمْ حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ إِذْ أَنْتُمْ إِذًا مِثْلُهُمْ إِنَّ اللَّهَ جَامِعُ الْمُنَافِقِينَ وَالْكَافِرِينَ فِي جَهَنَّمَ جَمِيعًا﴾ [النساء: ١٤٠]، ففي هذه الآية الكريمة إحالة إلى قوله تعالى في سورة الأنعام: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ يَخُوضُونَ فِي آيَاتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ وَإِمَّا يُنسِيَنَّكَ الشَّيْطَانُ فَلَا تَقْعُدْ بَعْدَ الذِّكْرَى مَعَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ﴾ [الأنعام: ٦٨]. وإذا تأملنا العلاقة بين هاتين الآيتين الكريمتين لاحظنا ما يلي:

(١) متن الجوهر المكنون، تأليف: عبد الرحمن الأخضرى، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، الطبعة الأخيرة ١٣٧٢هـ-١٩٥٣م، ص ٢٢، وقد جاء العنوان في هذه الطبعة: تذييب بالألقاب من الفن، والمثبت من الشرح لأنى لا أرى للتعريف وجهًا.

(٢) وهي أيضًا جزء من الآية ١٦٣ من سورة النساء، ولكن المقصود هنا آية الإسراء لأن في سياقها تفضيل بعض النبيين على بعض.

(٣) شرح حلية اللب المصون [بها مش حاشية العلامة الشيخ مخلوف بن محمد البدوي المتياوي] مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ١٣٥٧هـ-١٩٣٨م، ص ١٨٤.

١- المتكلم واحد هو الله سبحانه وتعالى فليس في إحدى الآيتين حكاية عن أحد المخلوقين ، لكن لا يظهر كون هذا شرطاً في الإحالة الجلية إلا إن اقتضته العبارة المحيلة كما هنا .

٢- المخاطب في آية النساء جمع ﴿ وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ ﴾ لكنه في آية الأنعام مفرد ﴿ وَإِذَا رَأَيْتَ ﴾ ، والمخاطب في آية النساء يحتمل أن يكون للمؤمنين إذا كانت جملة ﴿ وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ ﴾ معطوفة على جملة ﴿ بَشِّرِ الْمُنَافِقِينَ بِأَنَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا ﴾ [النساء: ١٣٨] تحذيراً لهم من مخالطة المنافقين الذين يسلكون مسلك المشركين في الاستهزاء بالقرآن، وأن يكون للمنافقين إذا كانت جملة ﴿ وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ ﴾ في موضع الحال من فاعل (يتخذون) في قوله تعالى : ﴿ الَّذِينَ يَتَّخِذُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ [النساء: ١٣٩] على سبيل الالتفات، وتكون الضمائر في (معهم) و(يخوضوا) للكافرين (١) .

أمّا الضمير في قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا رَأَيْتَ ﴾ [الأنعام: ٦٨] فهو للنبي ﷺ، يقول الطاهر بن عاشور : «والخطاب للرسول ﷺ مباشرة وحكم بقية المسلمين كحكمه كما قال في ذكر المنافقين في سورة النساء ﴿ فَلَا تَقْعُدُوا مَعَهُمْ حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ ﴾» (٢)، وعلى القول بأن الخطاب في آية النساء للمنافقين استشكل الألوسي كون المحال إليه وهو آية الأنعام نزل قبل وجود المنافقين فليسوا مخاطبين به فكيف تصح إحالتهم إليه على وجه مخاطبتهم به، ثم قال في الجواب عن هذا : «وأجيب عن هذا بأنه إن سُلِّمَ أَنَّ الْمُنْزَلَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَإِنْ خُوطِبَ بِهِ خَاصَّةٌ - منزل على الأمة مخلصهم ومنافعهم إلى قيام الساعة - صَحَّ دُخُولُ الْمُنَافِقِينَ وَإِنْ لَمْ يَكُونُوا وَقْتُ النُّزُولِ، وَإِنْ لَمْ يُسَلِّمْ ذَلِكَ؛ فَإِنْ ادَّعِيَ الْاِقْتِصَارَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ لَمْ يَدْخُلِ الْمُؤْمِنُونَ الْمَخْلُصُونَ أَيْضًا، وَإِنْ ادَّعِيَ دُخُولَهُمْ فَقَطْ دُونَ الْمُنَافِقِينَ

(١) انظر : التحرير والتنوير، تأليف محمد الطاهر ابن عاشور، دار سحنون - تونس، ٢٣٤/٥ .

(٢) السابق ٢٨٩/٧ .

الذين هم مؤمنون ظاهرًا فلا دليل عليه، كيف وجميع الأحكام متعلقة بالمؤمنين كيف كانوا ولسنا مكلفين بأن نُشَقَّ على قلوب العباد بل لنا الظاهر والله تعالى يتولى السرائر»<sup>(١)</sup>، ثُمَّ رَجَّحَ كَوْنَ الأحكام الشرعية التي كانت صدر الإسلام ولم تُنسخْ مخاطبًا بها كُلُّ مَنْ نطق بالشهادتين وَبَلَغَتْهُ قَبْلَ يومِ القيامة لقول الله تعالى: ﴿لَا تُذِرْكُم بِهِ وَمَنْ بَلَغَ﴾ [الأنعام: ١٩]<sup>(٢)</sup>، ثم قال: «ولهذه الدغدغة قال بعض المحققين إنَّ المقصود من الخطاب هنا [يعني في آية النساء] المؤمنون الصادقون»<sup>(٣)</sup>.

والملاحظ أنَّ هذا السعي لتوحيد المخاطب في الموضوعين إنما اقتضته الصيغة التي أحيل بها في سورة النساء وهي: ﴿وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ﴾. وهذا يجرنا إلى الملاحظة الثالثة.

٣- جاءت في آية النساء عبارة صريحة تُذَكِّرُ بأنَّ المعنى الوارد فيها قد سبق نزوله من قبل في آية أخرى، وهذا يبعث على مراجعته وتذكره، وهذه العبارة الصريحة هي: ﴿وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ﴾ لكن هذه العبارة مع صراحتها في التذكير والإحالة ليست نصًّا في الإحالة من جهة، ولم تعيِّن الموضوع المحال إليه من جهة ثانية، ومع هذا لم يؤثر أحد الأمرين أو كلاهما في عَدِّ هذه الإحالة إحالةً جليَّةً، ولأجل الأمر الثاني أتيح للطاهر بن عاشور أن يجتهد في تعيين المحال إليه مخالفًا بذلك المفسرين إذ يقول: «والذي نُزِّلَ في الكتاب هو آيات نزلت قبل نزول هذه السورة في القرآن في شأن كفر الكافرين والمنافقين واستهزائهم.

قال المفسرون: إنَّ الذي أحيل عليه هنا هو قوله تعالى في سورة الأنعام: ﴿وَإِنَّا رَأَيْنَا الَّذِينَ يَخُوضُونَ فِيءِ آيَاتِنَا فَأَعْرَضَ عَنْهُمْ حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ﴾ [الأنعام: ٦٨]؛ لأنَّ شأن الكافرين يسري إلى الذين يتخذونهم أولياء، والظاهر أنَّ الذي أحال الله عليه هو ما

٣٠

(١) روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، لأبي الفضل شهاب الدين السيد محمود شكري الألوسي البغدادي [ت ١٢٧٠هـ]، إدارة الطباعة المنيرية - مصر، ١٧٣/٥.

(٢) انظر: السابق ١٧٣/٥.

(٣) السابق ١٧٣/٥.



تكرر في القرآن من قبل نزول هذه السورة نحو قوله في البقرة: ﴿وَإِذَا خَلَوْا إِلَىٰ شَيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزَؤُونَ﴾ [البقرة: ١٤]. مما حصل من مجموعه تقرر هذا المعنى<sup>(١)</sup>.

وهذا الوجه إنما يصح على جعل الخطاب في آية النساء للمؤمنين المخلصين دون المنافقين، ثم إنه يجعل المحال عليه عدة مواضع لا موضع واحد.

٤- وإذا كان هذا شأن العبارة المحيلة فإن الموضع المحال منه وهو آية النساء هو من ناحية علاقته بالمحال عليه متأخر عنه في النزول وإن كان متقدماً عليه في ترتيب المصحف (التلاوة)، فالعبرة إذن في الإحالة التداولية في القرآن الكريم بترتيب النزول لا التلاوة<sup>(٢)</sup>.

(١) التحرير والتنوير ٢٣٤/٥، ٢٣٥.

(٢) قد يعترض على هذا بقوله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلْنَا آلِ إِبْرَاهِيمَ أَرْبَابًا وَلَا قِبَةَ إِلَٰهٍ إِلَّا قِبَتَكَ إِلَّا فَتَنَ الْبَنَاتِ وَالشَّجَرَةِ الْمَلْعُونَةِ فِي الْقُرْآنِ﴾ [الإسراء: ٦٠] فإن فيه إحالة بقوله تعالى ﴿فِي الْقُرْآنِ﴾ على قوله تعالى في سورة الصافات: ﴿أَذَلَّكَ خَيْرٌ نُزُلًا أَمْ شَجَرَةُ الزَّوْءِ \* إِنَّا جَعَلْنَاهَا فِتْنَةً لِلْقَلِيلِينَ \* إِنَّهَا شَجَرَةٌ تَخْرُجُ فِي أَصْلِ الْجَبَّارِ \* طَلْعُهَا كَأَنَّهُ رُؤُوسُ الشَّيَاطِينِ﴾ [الصافات: ٦٢-٦٥]، وكذلك على قوله تعالى في سورة الدخان: ﴿إِنَّكَ سَجَرَتُ الزَّوْءِ \* طَلْعُهَا كَأَنَّهُ رُؤُوسُ الشَّيَاطِينِ \* كَأَلْمُهِلْ يَغِي فِي الْبُطُونِ \* كَعَلَى الْحَبِيرِ﴾ [الدخان: ٤٣-٤٦]. [انظر: التحرير والتنوير: ١٤٧/١٥]، مع أن سورة الإسراء مقدمة في النزول على سورتي الصافات والدخان وفقاً لما استقرت عليه الرواية من الثقات كما يقول الزركشي [انظر: البرهان في علوم القرآن ١/١٩٤]، والجواب أن هذه الإحالة نفسها دليل لغوي على تأخر نزول الإسراء عن الصافات والدخان استناداً إلى ما ذكره الزركشي من أن معرفة المكي والمدني وما يلحق ذلك من معرفة ترتيب النزول «لم يكن من النبي ﷺ في ذلك قول، ولا ورد عنه أن قال: اعلموا أن قدر ما نزل بمكة كذا وبالمدينة كذا وفصله لهم، ولو كان ذلك منه لظهر وانتشر وإنما لم يفعله لأنه لم يؤمر به، ولم يجعل الله علم ذلك من فرائض الأمة... وكذلك الصحابة والتابعون من بعدهم لما لم يعتبروا أن من فرائض الدين تفصيل جميع المكي والمدني مما لا يسوغ الجهل به لم تتوفر الدواعي على إخبارهم به، ومواصلة ذكره على أسماهم، وأخذهم بمعرفته، وإذا كان كذلك ساغ أن يُتَنَكَّلَ في بعض القرآن هل هو مكي أو مدني، وأن يعملوا في القول بذلك ضرباً من الرأي والاجتهاد...» [البرهان للزركشي ١/١٩١، ١٩٢]، وحينئذ تفتح لنا الإحالة التداولية باباً لإعادة النظر في ترتيب نزول سور القرآن الكريم وفقاً لما بينها من إحالات.

ومن ناحية المكونات الداخلية فإنها اشتملت على عنصرين هما العبارة المحيلة «وقد نزل عليكم في الكتاب» ، والعبارة الحاملة للمعنى المشترك بين الموضع المحال منه والموضع المحال عليه ، وهو ما تضمنه قوله تعالى : ﴿ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ ءَايَتِ اللَّهِ يُكْفَرُ بِهَا وَيُسْتَهْزَأُ بِهَا فَلَا تَقْعُدُوا مَعَهُمْ حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ ﴾ ، وهما عنصران متمايزان من الناحية اللفظية ، وهذه أيضا سمة ينبغي أن تراعى في ضبط الإحالة الجلية .

٥- بقي أن ننظر في العلاقة بين المعنى في المحال منه وصنوه في المحال عليه ، وسنلاحظ أن التشابه اللفظي بين الآيتين آية النساء وآية الأنعام قد تحقق في جزء منهما وهو ﴿ حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ ﴾ ، ولعل هذا التشابه هو ما وجه الأنظار إلى كون آية الأنعام هي المحال عليه ، ثم نجد اختلافات في العبارة : (وإذا رأيتم في الأنعام) (أن إذا سمعتم) في النساء ، (الذين يخوضون في آياتنا) في الأنعام (يُكْفَرُ بِهَا وَيُسْتَهْزَأُ بِهَا) في النساء ، (فأعرض عنهم) في الأنعام (فلا تقعدوا معهم) في النساء ، ثم يختلف اتجاه المعنى في ﴿ وَإِنَّمَا يُنْسِنُكَ الشَّيْطَانُ فَلَا تَقْعُدْ بَعْدَ الذِّكْرِى مَعَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ ﴾ [الأنعام: ٦٨] حيث الإيناس بتلقين العذر ، عنه في ﴿ إِنَّا نَكُفِّرُ إِذَا مَثَلُهُمْ ﴾ [النساء: ١٤٠] حيث التغليظ والتهديد والتخويف<sup>(١)</sup> ، وتدلنا هذه الاختلافات اللفظية - وهي بلا شك تحمل اختلافات دلالية دقيقة لكنها لا تنفي التوافق في المعنى العام - على أن الإحالة الجلية لا يشترط فيها الاتحاد الكامل بين الموضعين المحال منه والمحال عليه .

نستطيع أن نخلص من التحليل السابق إلى أن الإحالة التداولية في فهم الشيخ الدمنهوري تتحقق بوجود خمسة أركان هي المتكلم المحيل ، والمخاطب المحال ، وعبارة محيلة ، وموضع محال منه ، وآخر محال إليه ، وأن الإحالة التداولية الجلية لا يشترط فيها اتحاد المتكلم ولا المخاطب إلا إن اقتضت العبارة المحيلة ذلك ، ولا يشترط في هذه

= هذا ، وقد يكون المحال إليه بعد المحال منه في الوجود وذلك إذا لم يكن من القرآن ، كما في قوله تعالى : ﴿ وَلَيَبَيِّنَنَّ لَكُمْ يَوْمَ الْقِيَمَةِ مَا كُنتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ ﴾ [النحل : ٩٢] ، حيث «أحال البيان إلى يوم القيامة» كما يقول الطاهر بن عاشور [التحرير والتنوير ١٤ / ٢٦٧] فالمحال إليه زمن لم يوجد بعد .

(١) راجع : التحرير والتنوير ٥ / ٢٣٦ .

العبارة المحيلة بدورها أن تكون نصًّا في الإحالة مثل : ارجع أو انظر أو اذكر، ولا أن تُعيّن الموضع المحال عليه تعيينًا قطعيًّا، في حين يبدو تميز هذه العبارة المحيلة في سياق الموضع المحال منه عن المعنى الدال على المحال إليه أمرًا مهمًّا في وسم الإحالة بميسم الجلاء، ويبقى التشابه والتخالف اللفظيان بين طرفي الإحالة (المحال منه والمحال عليه) أمرين محتملين في الإحالة الجلية مع مراعاة أنَّ التشابه يرشح تعيين المحال عليه إن لم يكن معيّنًا بالعبارة المحيلة .

ولعلَّ هذا الجلاء - الذي اتضحت سماته - في هذه الإحالة من آية النساء إلى آية الأنعام هو ما دفع الآلوسي إلى أن يقول عنها : « وهي أصل لما يفعله المصنفون من الإحالة على ما ذكر في مكان آخر والتنبيه عليه والاعتماد على المعنى »<sup>(١)</sup>، وهو بعبارة هذه يعضد الاستعمال الاصطلاحي لـ (الإحالة) عند الأخضري، مشيرًا بقوله « والاعتماد على المعنى » إلى عدم اشتراط الاتحاد اللفظي بين المحال منه والمحال عليه، ويقول : « والتنبيه عليه » إلى عدم اشتراط النص على الموضع وإن كان المعنى المشترك بين الموضعين كافيًا في الدلالة عليه .

ب- وأما الإحالة الخفية فقد مثل لها الشيخ الدمهوري بقوله تعالى : ﴿ وَرَبُّكَ أَعْلَمُ بِمَن فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَلَقَدْ فَضَّلْنَا بَعْضَ النَّبِيِّينَ عَلَى بَعْضٍ وَءَاتَيْنَا دَاوُدَ زَبُورًا ﴾ [الإسراء : ٥٥] على أن في عجز الآية إحالة إلى قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِي الزَّبُورِ مِن بَعْدِ الذِّكْرِ أَنَّ الْأَرْضَ يَرِثُهَا عِبَادِيَ الصَّالِحُونَ ﴾ [الأنبياء : ١٠٥] .

وهذا مأخوذ من توجيه الزمخشري لتخصيص داود عليه السلام بالذكر حيث يقول : « وقوله : ﴿ وَلَقَدْ فَضَّلْنَا بَعْضَ النَّبِيِّينَ عَلَى بَعْضٍ ﴾ إشارة إلى تفضيل رسول الله ﷺ، وقوله : ﴿ وَءَاتَيْنَا دَاوُدَ زَبُورًا ﴾ دلالة على وجه تفضيله، وهو أنه خاتم الأنبياء، وأنَّ أمته خير الأمم ؛ لأنَّ ذلك مكتوب في زبور داود، قال تعالى : ﴿ وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِي الزَّبُورِ مِن بَعْدِ الذِّكْرِ أَنَّ

الْأَرْضَ يَرِثُهَا عِبَادِيَ الصَّالِحُونَ ﴿١﴾ وهم محمد وأمة» (١).

وقد أبان هذا المعنى المناوي في حاشيته على شرح الدمنهوري بقوله: «قوله: «لما قيل: إنها إحالة» إلخ: فكأنه قيل: وآتينا داود زبوراً أفدناك أنك مذكور فيه حيث أنزلنا عليك قولنا: ﴿وَلَقَدْ كَتَبْنَا﴾ إلخ» (٢)، ثم بين وجه تفضيل النبي ﷺ في آية الأنبياء بأن المراد بالعباد الصالحين فيها أتباع محمد ﷺ (٣) وهذا يقتضي تفضيله ﷺ. إن ما جعل الإحالة هنا خفية هو اختفاء العبارة المحيلة، التي قدرها المناوي بقوله: «حيث أنزلنا عليك قولنا»، فما يظهر من أركان الإحالة هو: المتكلم (المحيل) وهو الله عز وجل، والمخاطب (المحال) وهو النبي ﷺ ابتداءً وكلُّ مُتَلَقٍّ من ورائه، والمحال منه وهو قوله تعالى: ﴿وَأَتَيْنَا دَاوُدَ زَبُورًا﴾، والمحال إليه وهو قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِي الزَّبُورِ﴾، واختفاء العبارة المحيلة أو المحال به لا يعني عدم وجودها، فإنه رُكْنٌ في الإحالة لا تتحقق إلا به، وإنما يعني انصهاره في المحال منه بحيث لا يتميز عن (المعنى المشترك) فصار قوله تعالى: ﴿وَأَتَيْنَا دَاوُدَ زَبُورًا﴾ هو العبارة المحيلة، وهو المتضمن للمعنى الموجود في طرفي الإحالة (المحال منه والمحال إليه)، بعكس ما سبق من تمييز العبارة المحيلة واستقلالها في الإحالة الجلية (٤).

(١) الكشف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، للإمام حمود بن عمر الزخشري [ت ٥٢٨هـ]، ضبطه وصححه مصطفى حسين أحمد، دار الريان للتراث - القاهرة، ودار الكتاب العربي - بيروت، الطبعة الثالثة ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م. ٢/ ٦٧٣، وانظر: التحرير والتنوير ١٥/ ١٣٧.

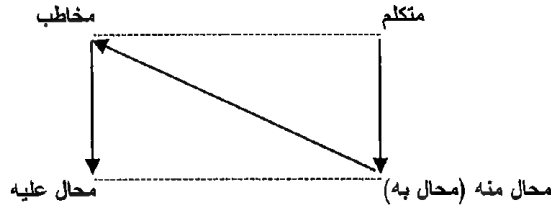
(٢) حاشية المناوي ص ١٨٤.

(٣) انظر: السابق ص ١٨٤.

(٤) ويلاحظ أن العلاقة بين المحال منه والمحال إليه تبدأ من اشتراكها في كلمة (زبور)، ثم إما أن يراد بتكثير (زبور) في آية الإسراء «ما ذكر فيه رسول الله ﷺ من الزبور، فسمي ذلك زبوراً لأنه بعض الزبور، كما سمي بعض القرآن قرآناً» [الكشاف ٢/ ٦٧٣]، ويكون المعنى والله أعلم: وآتينا داود زبوراً دالاً على تفضيلك، أو يكون تكثير (زبور) لا يؤثر في تعريفه كفضل والفضل، فالمراد به الكتاب كله، فيكون المعنى والله أعلم: وآتينا داود زبوراً متضمناً تفضيلك، فالعلاقة المعنوية قائمة بين طرفي الإحالة إما على سبيل التساوي أو التعبير بالكل وإرادة الجزء.

(٤)

إنَّ الإحالة التداولية بنوعيتها ، يمكن وصفها بأنها علاقة مزدوجة ، بمعنى أنها تتألف من علاقيتين ، أولاهما مقامية بحثة بين المتكلم والمخاطب ، وثانيتهما لغوية بين المحال به والمحال عليه ، ويمكن تمثيلها في الشكل التالي :



ويتضح من هذا الشكل أنَّ العلاقتين غير مباشرتين بل متداخلتان، فبدون المحال به لا تنشأ العلاقة بين المتكلم والمخاطب، وبدون رجوع المخاطب إلى المحال عليه لا تتحقق العلاقة بين المحال به والمحال عليه، وهذا يدلنا على أهمية تكامل هذه الأركان، وأما الركن الخامس وهو المحال منه فهو هنا ظرف ضروري للمحال به (١) .

وإذا كنا نستطيع تجريد المثالين المذكورين آنفاً في صورة واحدة هي :

- إحالة المتلقي إلى موضع آخر من القرآن الكريم (أي في الكتاب نفسه)، فيه معنى الكلام الأول، فإننا نجد في القرآن الكريم صوراً أخرى من الإحالة التداولية، ومن أبرز هذه الصور :

١- إحالة المتلقي إلى شخص له مزيد اختصاص بالمعنى المذكور في المحال منه .

(١) وما يسترعي النظر أنَّ المحال منه والمحال إليه في الأمثلة السابقة عنصران نصيان بمعنى أنَّ الإحالة التداولية تقع من النص إلى النص ، وهذا ما تؤكدُه عبارة الألويسي السابقة ، ويضاف إلى هذا أنها تشي باشتراك النصين في القائل ، وكونها جزئي كتاب واحد ، وهذه الأمور الثلاثة لا نستطيع أن نقطع بأنها أجزاء في ماهية الإحالة عند الأخضرري أو الدمنهوري لأنها لم يقدموا تعريفاً لها جامعاً مانعاً ، وإنما اكتفى الشارح بالمثال ، ولا أرى مانعاً من توسيع دائرة الإحالة التداولية لتشمل الإحالة إلى الأشخاص والأشياء الخارجية والأحداث الماضية ، إلى جانب الإحالة إلى النص نفسه ، ونصوص أخرى للقائل نفسه ، ونصوص أخرى مختلفة للقائلين .

وأبرز الأمثلة على ذلك قول الحق تبارك وتعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ إِلَّا رَجُلًا نُوحِيَ إِلَيْهِمْ فَتَسْلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل: ٤٣] ، وقوله عز اسمه: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ إِلَّا رَجُلًا نُوحِيَ إِلَيْهِمْ فَتَسْلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [الأنبياء: ٧] ، فالمخاطبون هم مشركو قريش ، والعبارة المحيلة هنا هي: «اسألوا أهل الذكر» والمحال إليه هم (أهل الذكر) والمعنى الذي لهم به مزيد اختصاص هو كون رسل الله رجلا من البشر وليسوا ملائكة ، يقول فخر الدين الرازي: «فأما قوله تعالى: ﴿فَسَلُّوا أَهْلَ الذِّكْرِ﴾ فالعنى أنه تعالى أمرهم أن يسألوا أهل الذكر وهم أهل الكتاب حتى يعلموهم أن رسل الله الموحى إليهم كانوا بشرًا ولم يكونوا ملائكة ، وإنما أحاطهم على هؤلاء لأنهم كانوا يتابعون المشركين في معاداة رسول الله ﷺ» (١) ، وهذه المتابعة تستجلب ثقة المشركين فيهم ، وهذا يوضح أن المقصد من الإحالة هنا استيثاق المحال من المعنى الذي يجبر به ، ولا يعكر على ذلك كفر اليهود والنصارى بمحمد ﷺ ، فهم غير موثوق بهم فكيف يؤمر المشركون بسؤالهم؛ لأنه «إذا تواتر خبرهم وبلغ حد الضرورة جاز ذلك ، كما قد يعمل بخبر الكفار إذا تواتر ، مثل ما يعمل بخبر المؤمنين» (٢) .

ومن أمثلة هذه الصورة أيضًا :

- ﴿وَسَلِّ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا وَالْعِيرَ الَّتِي أَقْبَلْنَا فِيهَا﴾ [يوسف: ٨٢] .

- ﴿قَالَ بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا فَتَسْأَلُوهُمْ إِنْ كَانُوا يَنْطِقُونَ﴾ [الأنبياء: ٦٣] .  
وإن كان المحال إليه هنا اختصاصه ادعائي فالغرض من الإحالة إليه التعجيز والتبكيك للمحالين ، وإظهار النقص والعجز في المحال إليه .

(١) تفسير الفخر الرازي المشتهر بالتفسير الكبير ومفاتيح الغيب ، للإمام محمد الرازي فخر الدين بن العلامة ضياء الدين عمر المشتهر بخطيب الري [ت ٦١٦هـ] ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت ، الطبعة الأولى

١٤٠١هـ - ١٩٨١م ، ٢٢/١٤٤ .

(٢) السابق ٢٢/١٤٤ .

- ﴿فَإِنْ كُنْتَ فِي شكٍ مِمَّا أَنزَلْنَا إِلَيْكَ فَسْأَلِ الَّذِينَ يَقْرَأُونَ الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكَ ۖ لَقَدْ جَاءَكَ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكَ فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْمُمْتَرِينَ﴾ [يونس: ٩٤].
- ﴿وَسْأَلْ مَنْ أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رُسُلِنَا أَجَعَلْنَا مِنْ دُونِ الرَّحْمَنِ إِلَهًا يُعْبَدُونَ﴾ [الزخرف: ٤٥].

«قيل: جُمِعوا له - عليه وعليهم السلام - ليلة أسري به في بيت المقدس، فأَمَّهم وصَلَّى بهم، وكان ﷺ أَشَدَّ يَقِينًا بها جاء من الله من أن يسألهم. وقيل معناه اسأل كتب الذين أرسلنا قبلك من الرسل، واستغنى بذكر الرسل عن الكتب إذ كان معلوماً»<sup>(١)</sup>، وعلى القول الثاني تخرج الآية عن هذه الصورة إلى صورة أخرى آتية.

- ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا مُوسَى إِسْعَ ءَايَاتٍ بَيِّنَاتٍ فَسْأَلِ بَنِي إِسْرَءِيلَ﴾ [الإسراء: ١٠١]، قال الشوكاني: «والسؤال سؤال استشهاد لمزيد الطمأنينة والإيقان، لأن الأدلة إذا تضافرت كان ذلك أقوى، والمستولون مؤمنو بني إسرائيل كعبد الله بن سلام وأصحابه»<sup>(٢)</sup>، فالمقصد من الإحالة هنا الاستيثاق والإيقان.

- ﴿وَقَالَ الْمَلِكُ أَتُؤْتِيهِ ۖ فَلَمَّا جَاءَهُ الرَّسُولُ قَالَ أَرْجِعْ إِلَىٰ رَبِّكَ فَسْأَلُهُ مَا بَالُ النَّسُوءِ الَّتِي قَطَعْنَ أَيْدِيَهُنَّ إِنَّ رَبِّي بِكَيْدِهِنَّ عَلِيمٌ﴾ [يوسف: ٥٠]. والمحيل في هذه الآية يوسف عليه السلام، والمحال الرسول، والمحال إليه الملك، والمحال به (ارجع إلى ربك فاستله) والمحال منه قول يوسف عليه السلام المشتمل على السؤال، والغرض من الإحالة إظهار براءة ساحته ونزاهة جانبه<sup>(٣)</sup>، وهذا يندرج تحت الاستيثاق، لأنه يقصد إظهار دليل براءته أمام الرسول وغيره من الناس.

(١) مختصر تفسير الإمام الطبري لأبي يحيى محمد بن صباح التجيبي [ت ٤١٩هـ] بهامش المصحف الشريف، دار الفجر الإسلامي، دمشق - بيروت، الطبعة السابقة ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م، ص ٤٩٢، ووقع فيه تقديم الكتب على الرسل وهو مخالف للسياق.

(٢) فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير، تأليف محمد بن علي بن محمد الشوكاني [ت ١٢٥٠هـ]، تحقيق د. عبد الرحمن عميرة، دار الوفاء - المنصورة، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م، ٣/ ٢٦٨.

(٣) انظر: السابق: ٣٥/ ٣.

وقد يكون المقصود من الإحالة التداولية إلى شخص تقرير الحال إليه وتوبيخه إن كان الحال منه استفهاماً توبيخياً وقد وقع ذلك في قول الله تعالى: ﴿سَلِّ بَنِي إِسْرَءِيلَ كَمَا آتَيْنَاهُمْ مِنْ آيَاتِنَا بَيِّنَاتٍ وَمَنْ يَبْدِلْ نِعْمَةَ اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُ فَإِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾ [البقرة: ٢١١]، يوضح النيسابوري ذلك بقوله: «وهذا السؤال سؤال تقرير كما يسأل الكفرة يوم القيامة، وإلا فكثرة الآيات التي أوتوها معلومة بإعلام الله تعالى، والمراد سل هؤلاء الحاضرين أنا لما آتينا أسلافهم آيات بينات فأنكروها لا جرم استوجبوا العقاب من الله تعالى، وذلك تنبيه لهؤلاء الحاضرين على أنهم لو زلوا عن آيات الله لوقعوا في العذاب كما وقع أولئك المتقدمون كي يعتبروا ويتعظوا»<sup>(١)</sup>.

ومثل ذلك قول الله تعالى: ﴿وَسَأَلَهُمْ عَنِ الْقَرْيَةِ الَّتِي كَانَتْ حَاضِرَةً الْبَحْرِ إِذْ يَعْدُونَ فِي السَّبْتِ﴾ [الأعراف: ١٦٣]، يقول الزمخشري: «و(سلهم) وسل اليهود، وقرئ: واسألهم، وهذا السؤال معناه التقرير والتقرير بتقديم كفرهم وتجاوزهم حدود الله والإعلام بأن هذا من علومهم التي لا تعلم إلا بكتاب أو وحي فإذا أعلمهم به من لم يقرأ كتابهم علم أنه من جهة الوحي»<sup>(٢)</sup>، ويقول الشوكاني: «وهذا سؤال تقرير وتوبيخ»<sup>(٣)</sup>.

٢- إحالة المتلقي إلى دلائل مادية خارجية من أجل الاستيثاق والتثبت من المعنى المودع في المحال منه.

ومثال هذه الصورة قول الله عز وجل: ﴿أَوَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَيَنْظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ كَانُوا أَشَدَّ مِنْهُمْ قُوَّةً وَأَثَارُوا الْأَرْضَ وَعَمَرُوهَا أَكْثَرَ مِمَّا عَمَرُوهَا﴾ [الروم: ٩].

(١) غرائب القرآن و رغائب الفرقان، تأليف نظام الدين الحسن بن محمد النيسابوري [ت ٧٢٨هـ]، تحقيق د. حمزة النشري، والشيخ عبد الحفيظ فرغلي، ود. عبد الحميد مصطفى، المكتبة القيمة - القاهرة ٢/ ٣٩٠.

(٢) الكشف: ١٧٠/٢.

(٣) فتح القدير: ٢٦٩/٢.



وقوله عز اسمه: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا سَوَّيْنَا الْأَرْضَ إِلَى الْمَاءِ إِلَى الْأَرْضِ الْجُرُزِ فَنُخْرِجُ بِهِ زَرْعًا تَأْكُلُ مِنْهُ أَنْعَامُهُمْ وَأَنْفُسُهُمْ أَفَلَا يُبْصِرُونَ﴾ [السجدة: ٢٧] .

وقوله تعالى: ﴿وَلَكِنْ أَنْظِرْ إِلَى الْجَبَلِ فَإِنِ اسْتَقَرَّ مَكَانَهُ فَسَوْفَ تَرَنِّي﴾ [الأعراف: ١٤٣] .

وقوله سبحانه: ﴿قُلْ سِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُجْرِمِينَ﴾ [النمل: ٦٩] .

وقوله أيضاً: ﴿قُلْ سِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا كَيْفَ بَدَأَ الْخَلْقَ﴾ [العنكبوت: ٢٠] .

وقوله تعالى: ﴿فَلْيَنْظُرِ الْإِنْسَانُ إِلَى طَعَامِهِ أَوْ أَنَا صَبَبْنَا الْمَاءَ صَبًّا﴾ [عبس: ٢٤] .

٣- هناك مجموعة من الآيات فيها إشارة إلى أن معانيها موجودة في كتب أخرى من عند الله ، وهذا قد يدفع إلى وضع صورة أخرى هي : إحالة المتلقي إلى كتب إلهية أخرى ، إلا أننا لو تأملنا سياق هذه الآيات لتوقفنا كثيراً في إثبات قصد إحالة المخاطب بها إلى غيرها .

من أبرز هذه الآيات وأصرحها في الدلالة على وجود معاني قرآنية في كتب سماوية أخرى قول الله - عز وجل - : ﴿إِنَّ هَذَا لَفِي الصُّحُفِ الْأُولَى \* صُحُفِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى﴾ [الأعلى: ١٨، ١٩] ، وأقل من هذه الآية صراحة وإن كان يجري مجراها قوله - عز وجل - : ﴿شَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ﴾ [الشورى: ١٣] ، وقد ألع الرازي في تفسيره إلى ذلك (١) ، وكذلك قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَوْحَى إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ لَنْ أَشْرَكَكَ لِيَحْبِطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ [الزمر: ٦٥] ، وقوله تعالى: ﴿مَا يُقَالُ لَكَ إِلَّا مَا قَدْ قِيلَ لِلرُّسُلِ مِنْ قَبْلِكَ إِنَّ رَبَّكَ لَدُوٌّ مَغْفِرٌ وَذُو عِقَابٍ أَلِيمٌ﴾ [فصلت: ٤٣] .

(١) انظر : مفاتيح الغيب ٣١ / ١٥٠ .

وثمة آيات أخرى تحكي معاني ذكرت في كتب سابقة منها قول الله تعالى: ﴿وَكُنَّا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنْ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ وَالْأَنْفَ بِالْأَنْفِ وَالْأُذُنَ بِالْأُذُنِ وَالْيَسْنَ بِالْيَسَنِ وَالْجُرُوحَ قِصَاصٌ فَمَنْ تَصَدَّقَ بِهِ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَهُ وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ [المائدة: ٤٥] .

وقوله تعالى: ﴿يُحَمَّدُ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ تَرَاهُمْ رُكْعًا سُجَّدًا يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا سِيمَاهُمْ فِي وُجُوهِهِمْ مِنْ أَثَرِ السُّجُودِ ذَلِكَ مَثَلُهُمْ فِي التَّوْرَةِ وَمَثَلُهُمْ فِي الْإِنْجِيلِ كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْعُهُ فَتَازَرَهُ فَاسْتَغْلَظَ فَاسْتَوَى عَلَى سُوقِهِ يُعْجِبُ الزُّرَّاعَ لِيُغَيِّظَ بِهِمُ الْكُفَّارَ وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ مِنْهُمْ مَغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا﴾ [الفتح: ٢٩] .

والحق أن هاتين الطائفتين من الآيات الكريمة ليس فيها ما يدل صراحة أو يقتضي ضمناً مراجعة تلك الكتب الإلهية السابقة فإن الغاية - والله أعلم - من آيات الطائفة الأولى بيان وحدة الدين عند الله تعالى ، وأنه صادر من مشكاة واحدة ، وأصوله العامة العقدية والخلقية ثابتة ، وإن اختلفت بعض التشريعات ، وقد قال الله تعالى : ﴿إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ﴾ [آل عمران: ١٩] والمقصد من آيات الطائفة الثانية - والله تعالى أعلم - إقامة الحجة على اليهود والنصارى ، والتنويه بشأن المعاني أو الأشخاص ، وبالتبعية والتأمل تظهر مثل هذه المقاصد .

### (٥)

ثمة استعمالات للفظ (الإحالة) بالمعنى التداولي عند عدد من كتب في أحكام القرآن والتفسير، وهي استعمالات إن لم يجر إطلاق لفظ (مصطلح) عليها بالمعنى الفني الدقيق، لأنها أقرب إلى الاستعمال اللغوي العام - فإنها تعضد الاستعمال الاصطلاحي له كما ظهر عند حازم القرطاجني، ثم عند الأخضري وشارحه، وتعطينا نماذج للإحالة التداولية في القرآن الكريم .

من هؤلاء العلماء ابن العربي المالكي [ت ٥٤٣هـ] حيث يقول عن قول الله تعالى :

﴿لَوْلَا جَاءَ وَعَلَيْهِ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَإِذْ لَمْ يَأْتُوا بِالشَّهَدَاءِ فَأُولَئِكَ عِنْدَ اللَّهِ هُمُ الْكَذِبُونَ﴾ [النور: ١٣]: «هذا ردٌّ إلى الحكم الأول، وإحالة على الآية السابقة فإنَّ الله حكم في رمي المحصنات بالكذب، إلا أن يُقيم قائل ذلك أربعة من الشهداء على ما زعم من الافتراء، حتى يخرج به إلى الظاهر من حدِّ الباطن، وإلا لَزِمَهُ حكمُ المفترِّي في الإثم، وحالُه في الحد» (١)، وهو يشير بالآية السابقة إلى قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَزْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ [النور: ٤]، وهذه من قبيل الإحالة التداولية الخفية لأنَّ المحال به غير صريح في الإحالة، ولعلها فهمت من الاشتراك في الحكم من كون الآية الأولى عامة والثانية خاصة فصارت كأنَّها جزئيٌّ يستدعي القاعدة الكلية المنطبقة عليه، والله أعلم.

ويبرز عند ابن العربي تعبير «الإحالة على المجهول في التكليف» أو «إحالة التكليف على مجهول»، ويعني به أن يتعلق الحكم التكليفي بأمر غير معلوم للسامع، لا يدرُّه إلا بيان أو اجتهاد، فكانَّ الله تعالى يحيل المخاطبين على ذلك الأمر المجهول ليدرِّكوا منه متعلِّق التكليف، وهذا يقتضي أن يكون هناك وسيلة أو مرجع آخر للعلم بهذا المجهول، والإحالة في حقيقة الأمر إنما هي لتلك الوسيلة التي هي إمَّا بيان في القرآن أو من النبي ﷺ أو بإعمال القياس الشرعي.

يقول ابن العربي عن قوله تعالى: ﴿إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ [المائدة: ٦]: «ولا يجوز أن يراد به [أي بالكعب] الذي يعقد فيه الشراك، لوجهين: أحدهما: أنه ليس مشهوراً في اللغة، والثاني: أنه لا يتحصل به غسل الرجلين؛ لأنه ليس بغاية لهما ولا ببعض معلوم منهما، والإحالة على المجهول في التكليف لا تجوز إلا بالبيان، وإن لم يكن قرأتاً، ولا من النبي ﷺ» (٢)، فالمعنى: أن تعلِّق التكليف على مجهول لا يجوز إلا بالبيان.

ويقول عن قوله تعالى: ﴿إِلَّا قَلِيلًا﴾ [المزمل: ٢]: «استثنى من الليل كلَّه (قليلاً)، وهذا استثناء على وجه كلامه فيه، وهو إحالة التكليف على مجهول يدرك علمه

(١) أحكام القرآن لابن العربي ٣/ ٣٤٣.

(٢) السابق ٦٥/٢.

بالاجتهاد ، إذ لو قال : إلا ثلثه ، أو ربعه ، أو سدسه ، لكان بياناً نصّاً ، فلما قال : ﴿إِلَّا قَلِيلاً﴾ وكان مجملاً لا يدرك إلا بالاجتهاد دَلَّ ذلك على أنَّ القياس أصل من أصول الشريعة ، وركن من أركان أدلة التكليف» (١) .

وواضح أنَّ هذا نمط من الإحالة في القرآن الكريم يندرج تحت الإحالة التداولية الخفية حيث لا يوجد المحال به صريحاً مستقلاً بل يفهم من القرائن ، ولعلَّ الغرض من هذا النمط بعثُ المكلفين على الاجتهاد في استنباط الأحكام الشرعية والدلالة على مشروعية ذلك كما أشار القاضي ابن العربي .

فإذا انتقلنا إلى فخر الدين الرازي [ت ٦٠٦هـ] وجدنا عنده من نماذج استعماله المصطلح بمعنى الإحالة التداولية الجلية قوله : «فأما قوله تعالى : ﴿فَسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ﴾ [الأنبياء : ٧] فالمعنى أنه تعالى أمرهم أن يسألوا أهل الذكر وهم أهل الكتاب حتى يُعلِّمُوهم أنَّ رسلَ الله الموحى إليهم كانوا بشرًا ولم يكونوا ملائكةً ، وإنَّا أحاطهم على هؤلاء لأنهم كانوا يتابعون المشركين في معادة رسول الله ﷺ ، قال تعالى : ﴿وَلَسَمِعْتُمْ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِن قَبْلِكُمْ وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا أَذًى كَثِيرًا﴾ [آل عمران : ١٨٦]» (٢) .

فالمخاطبون في هذه الآية هم مشركو قريش ، والعبارة المحيلة هنا هي (اسألوا أهل الذكر) ، والمحال عليه هم (أهل الذكر) ، والمقصد من الإحالة هنا التثبت والاستيثاق من أنَّ رسلَ الله رجال من البشر ، يشهد لذلك قوله تعالى : ﴿إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [الأنبياء : ٧] .

ومن ذلك أيضاً قوله عن قول الله تعالى : ﴿الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَةٌ﴾ [البقرة : ١٩٧] : «فيه وجوه ، أحدها : الحجُّ إنما يكون في السنة مرة واحدة في أشهر معلومات من شهورها ، ليس كالعمرة التي يؤتى بها في السنة مراراً ، وأحاطهم في معرفة تلك الأشهر

(١) السابق ٣١٦/٤ .

(٢) مفاتيح الغيب ١٤٤/٢٢ .

على ما كانوا علموه قبل نزول هذا الشرع وعلى هذا القول فالشرع لم يأت على خلاف ما عرفوا وإنما جاء مقررًا له ، الثاني : أن المراد بها معلومات ببيان الرسول عليه الصلاة والسلام ، الثالث : المراد بها أنها مؤقتة في أوقات معينة لا يجوز تقديمها ولا تأخيرها» (١) .  
فالمحال به في هذه الآية هو (معلومات) وليس هو نصًّا في الإحالة ولا يُعيّن المحال إليه بدليل الأقوال الثلاثة المذكورة ، والأمران كما سبق لا يبطلان جلاء الإحالة .

ويأتي بعده أبو حيان الأندلسي [ت ٧٥٤هـ] فيستعمل «الإحالة» بالمعنى التداولي في تفسيره «البحر المحيط» ، ففي سياق المقارنة بين قوله تعالى : ﴿فَقَدْ كَذَبُوا بِالْحَقِّ لَمَّا جَاءَهُمْ فَسَوْفَ يَأْتِيهِمْ أَنْبَتُهُمْ مَا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِءُونَ﴾ [الأنعام : ٥] ، وقوله تعالى : ﴿فَقَدْ كَذَبُوا فَسَيَأْتِيهِمْ أَنْبَتُهُمْ مَا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِءُونَ﴾ [الشعراء : ٦] يقول : «وجاء هنا تقييد الكذب بـ(الحق) والتنفيس بـ(سوف) وفي الشعراء : ﴿فَقَدْ كَذَبُوا فَسَيَأْتِيهِمْ﴾ ؛ لأنَّ الأنعام متقدمة في النزول على الشعراء ، فاستوفى فيها اللفظ وحذف من الشعراء وهو مراد إحالة على الأول وناسب الحذف الاختصار في حرف التنفيس فجاء بالسین» (٢) .  
وورد لفظ الإحالة بالمفهوم التداولي عند الألوسي [ت ١٢٧٠هـ] كذلك في تفسيره لقوله تعالى : ﴿قَالَ قَائِلٌ مِنْهُمْ لَا تَقْتُلُوا يُوسُفَ وَأَلْقُوهُ فِي غَيَابَتِ الْجُبِّ﴾ [يوسف : ١٠] إذ يقول : «يروى أنه قال لهم : القتل عظيم ، ولم يصرح بنهيهم عن الخصلة الأخرى [وهي الطرح أرضًا] ، وأحاله على أولوية ما عرضه عليهم بقوله : ﴿وَأَلْقُوهُ فِي غَيَابَتِ الْجُبِّ﴾» (٣) .  
وقد سبقت إشارته البارزة لهذا المعنى التي ينص فيها على أن آية النساء (١٤٠) أصل لما يفعله المصنفون من الإحالة على ما ذكر في مكان آخر (٤) .

وفي العصر الحديث نجد العلامة محمد الطاهر بن عاشور قد استعمل في تفسيره

(١) السابق ١٧٤/٥ .

(٢) تفسير البحر المحيط، لمحمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي [ت ٧٤٥هـ]، دراسة وتحقيق وتعليق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود وزملائه ، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ - ١٩٩٣ م . ٨٠ / ٤ .

(٣) روح المعاني ١٩٢/١٢ .

(٤) انظر : السابق ١٧٤/٥ ، وص ٢٧ من هذا البحث .

«التحرير والتنوير» الإحالة بالمعنى التداولي في عدة مواضع، فهو يقول عند قول الله تعالى: ﴿وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [البقرة: ٢٣٣]: «وكان الأجراء لا يرغبون في الدرهم والدينار، وإنما يطلبون كفاية ضروراتهم وهي الطعام والكسوة، ولذلك أحال الله تقديرهما على المعروف عندهم من مراتب الناس وسعتهم»<sup>(١)</sup>، ويمكن أن يؤخذ من هذا أن تعليق الحكم على المعروف فيه إحالة للمخاطبين إلى المتعارف بينهم في شأن هذا الحكم، ففي قول الله عز وجل مثلاً: ﴿وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [البقرة: ٢٢٨] إحالة للمخاطبين في تفصيل الحقوق والواجبات إلى المعروف بينهم من ذلك، والإحالة هنا جلية تنطلق من كلمة (المعروف) التي تقتضي صرف الذهن إلى تذكر أو استحضار ما عهد من مراتب الناس وما اعتاده كل منهم من الطعام والكسوة، والمحال إليه هنا هو هذا الواقع المعروف<sup>(٢)</sup>.

وله عبارة دالة - في موطن آخر - في شأن هذه الصورة من الإحالة التداولية، في القرآن الكريم إذ يقول: «ولس من عادة القرآن تحديد المعاني الشرعية وتفصيلها، ولكنه يؤصل تأصيلها، ويحيل ما وراء ذلك إلى متعارف أهل اللسان من معرفة حقائقها وتمييزها عما يشابهها»<sup>(٣)</sup>، وقريب من هذا إحالة المخاطبين على الدلائل المادية المشاهدة المعروفة كما في قوله تعالى: ﴿وَفِي الْأَرْضِ قِطْعٌ مُتَجَاوِرَةٌ﴾ [الرعد: ٤]، ويوضح الطاهر بن عاشور الإحالة هنا بقوله: «والاقتصار على ذكر الأرض وقطعها يشير إلى اختلاف حاصل فيها عن غير صنع الناس، وذلك اختلاف المراعي والكلاء، ومجرد ذكر القطع كافٍ في ذلك، فأحالهم على المشاهدة المعروفة من اختلاف منابت قطع الأرض من الأب والكلاء وهي مراعي أنعامهم ودوابهم؛ ولذلك لم يقع التعرض هنا لاختلاف أكله إذ لا مذاق للآدمي فيه، ولكنه يختلف شره بعض الحيوان على بعضه دون بعض»<sup>(٤)</sup>.

(١) التحرير والتنوير ٤٣٢/٢.

(٢) انظر مثلاً آخر في التحرير والتنوير ٢٦٥/٤، وإن كانت الإحالة فيه خفية.

(٣) التحرير والتنوير ١٩١/٦.

(٤) السابق ٨٦/١٣.

ومن صور الإحالة التداولية التي أشار إليها أن يحيل الله تعالى المخاطبين إلى دخائل أنفسهم وضمايرهم، وذلك في قوله تعالى: ﴿قُلْ يَتَاهَلُ الْكِتَابِ لِمَ تَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ مَنْ ءَامَنَ تَبَخُّؤُهَا عِوَاجًا وَأَنْتُمْ شُهَدَاءُ وَمَا اللَّهُ بِغَفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ [آل عمران: ٩٩]، فالمحال به هو (وأنتم شهداء) «ومعناه: وأنتم عالمون أنها سبيل الله، وقد أحالهم في هذا الكلام على ما في ضمائرهم مما لا يعلمه إلا الله؛ لأنَّ ذلك هو المقصود من وخز قلوبهم، وانتنائهم باللائمة على أنفسهم؛ ولذلك عَقَّبَهُ بقوله: ﴿وَمَا اللَّهُ بِغَفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ وهو وعيد وتهديد وتذكير لأنهم يعلمون أن الله يعلم ما تُخْفِي الصدور، وهو بمعنى قوله في موعظتهم السابقة: ﴿وَاللَّهُ شَهِيدٌ عَلَى مَا تَعْمَلُونَ﴾ إلا أن هذا أغلظ في التوبيخ؛ لما فيه من إبطال اعتقاد غفلته سبحانه؛ لأن حالهم كانت بمنزلة من يعتقد ذلك» (١).

وليس المقصد في هذا الموضع حصر واستقصاء كل من استعمل الإحالة بالمعنى التداولي من علمائنا عبر العصور، ولا استقصاء مواضع استعماله عند بعضهم فإنَّ هذا مما لا حاجة للبحث به، وإنما المعنى المروم مما سبق هو التأسيس لهذا المفهوم وبيان جذوره النظرية، وإثبات صحة استعمال مصطلح الإحالة له.

### (٦)

إذا ثبت لنا أنَّ هناك ظاهرة لغوية (نَصْبِيَّةٌ مَقَامِيَّةٌ) يمكن تسميتها بالإحالة التداولية، وأنَّ هذه الظاهرة تأتلف من عناصر خمسة بينها علاقات حاولتُ فيما سبق إلقاء الضوء عليها إجمالاً - فقد بقيَ لنا سؤالٌ مُهِمٌّ عن موقع هذه الظاهرة في علم لغة النصِّ، والحقُّ أنَّ هذا العلم لا يوجد له - فيما أعلم - حتى الآن نَسَقٌ مُسْتَقَرٌّ مُتَّفَقٌ عليه بين دارسيه يشتمل على موضوعاتٍ مُحدَّدةٍ مُبَوَّيةٍ تبويباً واضحاً (٢)، وأقرب تصور إلى الاكتمال هو

(١) السابق ٢٧/٤.

(٢) راجع في هذا المعنى: علم لغة النص . المفاهيم والاتجاهات، د. سعيد حسن بحيري، الشركة المصرية العالمية للنشر - لونجمان - الجيزة، الطبعة الأولى ١٩٩٧ م. ص ١٥.

الْمَنْهَجُ الإِجْرَائِيّ الَّذِي وَضَعَهُ عَالِمَا اللُّغَةِ روبرت دي بوجراند وولفجانج دريسلر<sup>(١)</sup>، والذي يقوم على وضع معايير لجعل النصية textuality أساساً مشروعاً لإيجاد النصوص واستعمالها، وهذه المعايير هي<sup>(٢)</sup>:

- ١- السبك أو التضام cohesion .
- ٢- الالتحام أو التقارن أو الحبك coherence .
- ٣- القصد أو القصدية intentionality .
- ٤- القبول أو التقبيلية acceptability .
- ٥- رعاية الموقف أو الموقفية situationality .
- ٦- الإعلامية informativity .
- ٧- التناص intertextuality .

والذي يبدو لي في الإجابة عن السؤال المطروح أن أولى هذه المعايير بالإحالة التداولية هو القصدية ، بناءً على أن الذي يقتضي وجودها هو قصد المتكلم لا نظام اللغة ، فهي في الأصل فِعْلٌ يُنشئه المتكلم بكلامه مريدًا مطاوعة المخاطب إيّاه بقصد تحقيق مقاصد أعلى كاستيثاق المخاطب ، أو بيان اتساق الكلام المحال منه مع المحال عليه ، وقد يكون لذلك مقاصد أعلى كزيادة الإيثار أو التوبيخ على الكفر ، والقصدية تشير بالمعنى الأوسع لهذا المصطلح «إلى جميع الطرق التي يتخذها منتجو النصوص في استغلال النصوص من أجل متابعة مقاصدهم وتحقيقها»<sup>(٣)</sup> ، ومن ذلك قصد منتج النص في توجيه وعي السامع<sup>(٤)</sup> .

ويعد قصد المتكلم إلى التأثير في السامع وتوجيهه إلى غاية معينة جزءاً رئيساً من مفهوم القصدية كما يراه دي بوجراند حيث يتضمن القصد عنده «موقف منشئ النص

(١) انظر : مدخل إلى علم لغة النص . . تطبيقات لنظرية روبرت دي بوجراند وولفجانج دريسلر، د . إلهام أبو غزالة وعلي خليل حمد، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الثانية ١٩٩٩ م . ص ٧ .

(٢) انظر : النص والخطاب والإجراء ص ١٠٣ - ١٠٥ ، ومدخل إلى علم لغة النص ص ١١ ، ١٢ .

(٣) مدخل إلى علم لغة النص ص ١٥٧ .

(٤) انظر : السابق ص ١٥٨ .



من كون صورة ما من صور اللغة قُصِدَ بها أن تكون نصًّا يتمتع بالسبك والالتحام ، وأنَّ مثل هذا النص وسيلة من وسائل متابعة خطة معينة والوصول إلى غاية بعينها»<sup>(١)</sup> ، بل إنَّ هذا القصد يتعدى حدودَ معيار القصدية عند دي بوجراند ليسهم في مفهوم النص نفسه لديه إذ يقول : «لا يمكن النظر إلى النص بزعم أنه مجرد صورة مكونة من الوحدات الصرفية أو الرموز ، إنَّ النصَّ تجلُّ لعملٍ إنساني ينوي به شخصٌ أن ينتج نصًّا ويوجِّه السامعين به إلى أن يبنوا عليه علاقاتٍ من أنواعٍ مختلفة ، وهكذا يبدو هذا التوجيه مُسَبِّبًا لأعمالٍ إجرائية ، والنصوص تراقب المواقف وتوجهها وتغيرها كذلك»<sup>(٢)</sup> .

ويرتبط بالمقصدية الحديث عن وظائف اللغة؛ لأنَّ كُلَّ وظيفة من هذه الوظائف في حقيقة الأمر تمثل المقصد أو الغاية التي من أجلها قال المتكلم عبارته، وفي هذا الإطار يذكر بروان ويول أنَّ للغة وظيفتين رئيسيتين هما : الوظيفة التفاعلية والوظيفة التفاعلية<sup>(٣)</sup>، ويعنيان بالوظيفة التفاعلية استعمال اللغة في التعبير عن المضامين ونقل المعلومات المتعلقة بالوقائع والأقوال<sup>(٤)</sup>، وبالوظيفة التفاعلية استعمال اللغة لإقامة العلاقات الاجتماعية وتثبيتها كاستعمالها للمجاملة وعند التمهيد للمحادثات واختتامها<sup>(٥)</sup> .

وتستعمل الإحالة التداولية لتحقيق الوظيفة الأولى التفاعلية إذ يراد بها نقل مضمون توجيهي معين إلى المخاطب كما في قول الله عز وجل : ﴿ فَسَأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴾ [النحل: ٤٣ ، والأنبياء: ٧] فالمراد - كما سبق - توجيه المشركين لسؤال أهل الكتاب حول طبيعة الأنبياء السابقين أكانوا بشرًا أم ملائكة؟<sup>(٦)</sup> والمقصد الأعلى إقامة

(١) النص والخطاب والإجراء ص ١٠٣ .

(٢) السابق ص ٩٢ .

(٣) انظر : تحليل الخطاب، تأليف ج. ب. براون وج. يول، ترجمة وتعليق د. محمد لطفي الزليطي ود. منير التريكي،

جامعة الملك سعود - الرياض، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م . ص ١ .

(٤) انظر : السابق ص ٢ .

(٥) انظر : السابق ص ٣ .

(٦) انظر : مفاتيح الغيب ٢٢ / ١٤٤ .

الحجة عليهم لإبطال اعتراضهم ودفعهم - من ثم - إلى الإيمان بمحمد ﷺ .  
ومما يرتبط بالمقصدية كذلك فكرة أفعال الكلام، أي : الأفعال التي يؤديها منطوق النص عرفاً أو قصداً<sup>(١)</sup>، ويميز سيرل بين أربعة أنواع من هذه الأفعال، وهو - فيما أرى - تمييز بين مفاهيم ، لا أنواع مختلفة الماصدقات، وهذه المفاهيم هي :  
« ( أ ) أفعال النطق ، أي : مجرد النطق بالكلمات أو الجمل .  
( ب ) أفعال القضايا ( الأحكام ) ، أي : استعمال المحتوى والإشارة الدلالية .  
( ج ) أفعال العرف ، أي : النشاطات العرفية التي يؤديها المثال كالوعد والوعيد وما إليها .

( د ) أفعال التأثير ، أي : التوصل إلى إحداث تأثيرات على مستعملي النص كإقناعهم أو إقناعهم<sup>(٢)</sup> .  
كما أن سيرل يميز بين الأفعال القولية المباشرة وغير المباشرة اعتماداً على تحديد «الوقع التأثيري المقصود لقَوْلٍ مُعَيَّنٍ في مناسبة استعمال معينة، فالأفعال القولية غير المباشرة هي تلك الحالات التي يتم فيها إنجاز عمل دالٍّ مُعَيَّن بشكل غير مباشر عن طريق إنجاز عمل آخر»<sup>(٣)</sup> .

ويمكن القول بأنَّ الإحالة التداولية تدرج - بشكل عام - تحت الطلب وهو من أفعال العرف ، كما ينطبق عليها مفهوم الفعل التأثيري من حيث يُتَوَصَّلُ بها إلى إحداث تأثير في المخاطب ، وهذا التأثير ينقسم إلى تأثير مباشر وتأثير غير مباشر - وفقاً لتمييز سيرل - فالتأثير المباشر هو الرجوع إلى المحال عليه ، والتأثير غير المباشر هو أن يحصل للمخاطب المعنى المقصود من وراء إحالته ، وهو ما سبق تحديده في أربعة مقاصد أساسية هي : الاستيثاق ، والتذكير ، وإتمام الفائدة ، وبيان الاتساق .

ولا يعني ما سبق من وضع الإحالة التداولية في دائرة المقصدية أنها مُبَنَّتُ الصلة

(١) انظر : مدخل إلى علم لغة النص ص ١٥٨ .

(٢) السابق ص ١٥٨ .

(٣) تحليل الخطاب ص ٢٧٨ .

بالمعايير الأخرى، فإنَّ هناك صوراً لها تتعالق بمعايير أخرى على نحو ما .  
 فالإحالة الجلية إلى جزء من نصِّ المتكلم نفسه تُعدُّ وسيلةً من وسائل السبك، أي :  
 الترابط اللفظي، بينما الإحالة الخفية المماثلة لها تُعدُّ وسيلةً من وسائل الحبكة، أي :  
 الترابط المعنوي أو المفهومي، وإذا كانت إحداهما متجهة إلى جزء من نصِّ متكلم آخر  
 فإنها تكون صورةً من صور التناص<sup>(١)</sup>، أما إذا كانت الإحالة التداولية إلى شخص أو  
 حدث خارجيٍّ أو دلائل حسِّيَّة فإنها ترتبط أكثر برعاية الموقف والسياق الاجتماعي  
 (الموقفية) .



(١) انظر : مدخل إلى علم لغة النص ص ٢٣٣ ، ٢٣٨ .



## الفصل الثاني الاجالة الماصدية



أعني بالإحالة الماصدية<sup>(١)</sup> في أبسط صورها : العلاقة بين الكلمة ومدلولها الخارجي، وقد كانت هذه العلاقة محلَّ اهتمام الفلاسفة والمناطق، في حين أعرضت عنها البنية بفضل نظرة دي سوسير للعلامة اللغوية، ولكن عاد الاهتمام بها من جديد - مع تطويرها - في نحو النص وتحليل الخطاب، ويعرض هذا الفصل لطبيعة هذا المفهوم والوسائل التي يتحقق بها .

### (١)

كان من الأسس التي بنى عليها دي سوسير منهجه العلمي لدراسة اللغة - وهو أساس الاتجاهات البنائية التي تلتها - تحديد طبيعة العلامات التي يتألف منها النظام اللغوي ، فاللغة عنده «نظام من العلامات التي يكون توحد المعاني والصور الصوتية فيها الشيء الأساسي والوحيد ، ويكون فيها قسماً العلامة نفسيين»<sup>(٢)</sup> ، وهذا يعني أنَّ العلامة اللغوية عند دي سوسير علاقة ذهنية خالصة بين المفهوم (المدلول) ، والصورة السمعية (الدال) ، وهي علاقة تستبعد الجانب المادي بشقييه ، وهما : الوجود الخارجي والمادة الصوتية الخالصة<sup>(٣)</sup> ، ويؤكد دي سوسير هذا المعنى بقوله : «إنَّ العلامة اللغوية لا تخلق وحدة بين اسم وشيء ، ولكن بين فكرة وصورة سمعية»<sup>(٤)</sup> .

وهذا يُخرج دي سوسير العلاقة بين اللفظ والمدلول الخارجي عن دائرة النظرة العلمية للغة ، ولا يُولي - من ثَمَّ - عنايةً بالوظيفة الإحالية للغة التي تتحقق في الكلام

(١) نسبة إلى الماصدق ، وهو مصطلح مأخوذ من علم المنطق يعني : ما يصدق عليه اللفظ ، وهو الوجود الخارجي ، أي : ما كان خارج الذهن ، وسيأتي بحث طبيعته ، وقد اخترت هذا المصطلح لسببين ، الأول : أنه يستدعي - بالنظر إلى مصدره - كلاً من المفهوم ، وهو المقابل الشائع له ، واللفظ ، وهو ما يحمل المفهوم ويتعلق بالماصدق ، والثاني : أن النسبة إليه هنا خالية من الركافة التي تبدو إذا قلنا : الإحالة المرجعية نسبة إلى المرجع ، فإن الإحالة بمعنى الإرجاع فيقول الأمر إلى الإرجاع المرجعي !

(٢) فصول في علم اللغة العام ، فرناند دي سوسير ، ترجمه إلى العربية د . أحمد نعيم الكراعين ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، ص ٣٩ .

(٣) انظر : سوسير رائد علم اللغة الحديث ، د . محمد حسن عبد العزيز ، دار الفكر العربي - القاهرة ، ص ٢٨ .

(٤) مناهج البحث في اللغة ، د . تمام حسان ، مكتبة الأنجلو المصرية - القاهرة ، ١٩٩٠ م . ص ٢٤٦ ، نقلاً عن cours de Linguistique Générale P . 98 .

الفعلي الذي نحاه دي سوسير عن الدرس اللغوي ، ويرى بول ريكور أن هذا الانفصام بين اللغة والواقع الخارجي «يجعل الأنظمة اللغوية أنظمة مغلقة ومكتملة ، تنطوي ضمناً على جميع العلاقات الممكنة في داخلها»<sup>(١)</sup> ، ومن ثم «لم تعد اللغة تظهر بوصفها توسطاً أو وساطة بين العقول والأشياء ، بل تشكل عالمها الخاص بها ، الذي تشير فيها [كذا] كل وحدة منه إلى وحدة أخرى من داخل هذا العالم نفسه بفضل تفاعل التناقضات والاختلافات والفروق القائمة في النظام اللغوي ، وبعبارة وجيزة لم تعد اللغة تعامل بوصفها «صورة حياتية» - كما يعبر فتجنشتاين - بل صارت نظاماً مكتفياً بذاته ذا علاقات داخلية فقط . وعند هذه النقطة بالضبط تختفي وظيفة اللغة بوصفها خطاباً»<sup>(٢)</sup> ، ولأجل هذا عدلت الدراسات النصية والمعينة بتحليل الخطاب عن هذا الانفصام بين العلامة اللغوية والمدلول الخارجي ، وبصورة أعم بين النظام اللغوي والعالم ، كما سنرى إن شاء الله تعالى<sup>(٣)</sup> .

## (٢)

في مقابل موقف دي سوسير السابق برز اتجاه آخر يُعنى بالعلاقة بين اللفظ والشيء المشار إليه أو المرجع الخارجي، مثله بقوة أوجدن وريتشاردز في كتابها «معنى المعنى»، وهما - وإن كانا ينتميان إلى حقل الفلسفة - كان لهما أثر في الدرس اللغوي من بعدهما، حيث كانا «أول من طور ما يمكن أن يُسمّى بالنظرية الإشارية»<sup>(٤)</sup> ، أو الإحالية لو ترجمنا "referent" بـ (المحال إليه)، وقد كان من رأيها أن الإهمال التام للأشياء المقابلة للرموز في نظرية دي سوسير للعلامات - كان قطعاً لآية صلياً لها بطرق التحقق

(١) نظرية التأويل . الخطاب وفائض المعنى ، بول ريكور ، ترجمة : سعيد الغانمي ، المركز الثقافي العربي ، الدار البيضاء ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٣ م ، ص ١٠ ، وانظر : ص ٢٩ ، ٣٠ .

(٢) نظرية التأويل . الخطاب وفائض المعنى ص ٣٠ .

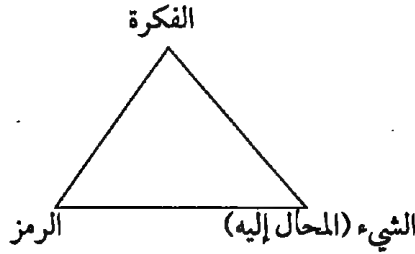
(٣) انظر : ص ٧٨ وما بعدها .

(٤) علم الدلالة ، د . أحمد مختار عمر ص ٤٢ .



العلمية<sup>(١)</sup>، واتّهماء بأنه لم يمعن النظر في هذا الأمر بما فيه الكفاية حتى يتضح له ما فيه من خلل<sup>(٢)</sup>، ومن هنا جاء طرحها لمفهوم المعنى منطلقاً من العلاقات بين الأفكار [=المعاني الذهنية]، والرموز [الكلمات]، والأشياء [=المراجع أو الموجودات الخارجية]<sup>(٣)</sup>، مع وعيها بأنّ في ذلك تركيزاً على الاستخدام المرجعي للغة، وأنّ هناك وظائف أخرى للكلمات يمكن أن تجمعها صفة الانفعالية لا يمثل تنحيتها في البداية تقليلاً من شأنها؛ لأنها ذات قيمة مهمة في حل كثير من الصعوبات الناشئة عن سلوك الكلمات في المحاورات<sup>(٤)</sup>، حيث يكون لها تأثيرات غير رمزية .

وقد مثلاً هذه العلاقات في شكل مثلث كالتالي<sup>(٥)</sup> :



وأوضحاً أنّ ثمة علاقة وثيقة تربط الفكرة بالرمز ، وأخرى مثلها تربط الفكرة بالمرجع أو المحال إليه وهي علاقة السببية ، في حين لا توجد علاقة وثيقة بين الرمز والمرجع ، فهما يرتبطان بعلاقة غير مباشرة تكمن في استعمال شخص ما للرمز ليحيل به إلى مرجع ما<sup>(٦)</sup> ، فالمستعمل هو الذي يحدد هذه العلاقة بناءً على ارتباط الطرفين بالرأس الثالث وهو الفكرة أو المعنى الذهني . .

(١) The Meaning of meaning, C. K. OGDEN and I. A. RICHARDS, London (1936) P. 6

(٢) السابق : P. 6 .

(٣) السابق : P. 10 .

(٤) السابق : P. 10 .

(٥) السابق : P. 11 .

(٦) السابق : P11 و P. 96, 97 semantics, Loyns

وليس هذا التصور من ابتداء المؤلفين ، فإنَّ «معظم من اشتغل في الدلالة عند العرب لا يستثنون الأمر الخارجي أي المرجع referent من العلامة اللفظية ، لكن تعلق اللفظ به لا يتم إلا عن طريق الصورة الذهنية بواسطة دلالة إضافية»<sup>(١)</sup> .

وقد فرق المناطق قديماً بين المفهوم والمصدق ، فأطلقوا (المفهوم) على «المعنى الحاصل في العقل من اللفظ ، أي : الموجود في العقل والمدرك له»<sup>(٢)</sup> ، وأطلقوا (المصدق) على «الأفراد التي يصدق عليها اللفظ لاشتراكها في الصفات التي تحتويها والتي تشكل مفهومه»<sup>(٣)</sup> ، فثمة لفظ ومفهوم ومصدق تطابق الرمز والفكرة والمرجع عند أوجدن وريتشاردز .

كما كانت فكرة العلاقة بين اللفظ والشيء أو المرجع محلَّ اهتمام فيلسوف اللغة برنتانو [ت١٩١٧م] وتلامذته<sup>(٤)</sup> ، وانطلق منها جوتلوب فريجه في بناء تصوره عن قيمة صدق القضية مفرقاً بين المعنى والمرجع ، ومؤكداً قيمة المرجع في تأسيس المعرفة<sup>(٥)</sup> ،

(١) علم الدلالة عند العرب ، عادل فاخوري ، دار الطليعة - بيروت ، الطبعة الثانية ١٩٩٤م . ص ٩ ، وقد أشار إلى وجود موقف مشابه لاتجاه دي سوسير في تنحية المرجع ومثَّل له بكلام ليحيى العلوي [انظر : الطراز ص ٢٠] ، وهو مأخوذ من كلام الإمام الرازي في المحصول حيث يقول : «الألفاظ ما وضعت للدلالة على الموجودات الخارجية ، بل وضعت للدلالة على المعاني الذهنية» [انظر : المحصول ١/ ٢٠٠] وفصل الأصفهاني هذا الرأي بقوله : «إنَّ أراد به أنها ما وضعت للدلالة على الموجودات الخارجية ابتداء من غير توسط الدلالة على المعاني الذهنية - فهذا حق . . . وإنَّ أراد به أن الدلالة على الموجودات الخارجية ليست مقصودة من وضع الألفاظ - فذلك باطل» [الكاشف عن المحصول ١/ ٤٦١] .

(٢) التجريد الشافي على تذهيب المنطق الكافي ، حاشية بهامش التذهيب على تهذيب المنطق والكلام ، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده ، مصر ، ١٣٥٥هـ - ١٩٣٦م ، ص ١٢٦ .

(٣) المنطق : عرض ونقد ، د. عبد الفتاح الفاوي ، مكتبة الزهراء ، القاهرة ، ١٤١٢هـ - ١٩٩١م ، ١/ ١١١ . قد كان للمصدق دور في تقسيم المفهوم إلى كليّ وجزئيّ [انظر : حاشية الصبان على شرح الملوي على السلم ص ٦٢] ، وهو التقسيم الذي بنيت عليه الكليات الخمسة المهمة في تكوين التصور الذي هو شطر علم المنطق قديماً .

(٤) انظر : الظاهرية وفلسفة اللغة تطور مباحث الدلالة في الفلسفة النمساوية ، د. عز العرب حكيم بناني ، أفريقيا الشرق ، الدار البيضاء ، بيروت ، ٢٠٠٣م ، ص ١٢٥ .

(٥) انظر : المعنى والمرجع جوتلوب فريجه من ص ٨٥ - ١١٠ ، مقال ضمن كتاب : المرجع والدلالة في الفكر اللساني الحديث .

فلم تكن غائبة - إذن - عن الفكر الفلسفي - على الأقل - قبل أوجدن وريتشاردز .  
ومن المهم هنا الإشارة إلى ما ذكرناه من أن العلاقة بين الفكرة والمرجع قد تكون  
علاقة مباشرة كما يحدث حين نفكر في سطح ملون نراه<sup>(١)</sup>، فالمباشرة تتحقق «إذا أمكن  
اختبار المشار إليه اختباراً حسيّاً، أي : إذا كان الشيء واقعاً في محيط الخبرة الحسية  
للمتكلم أو المخاطب»<sup>(٢)</sup> - كما قد تكون علاقة غير مباشرة، كما يحدث حينما نفكر أو  
نحيل إلى (نابليون)، و«في مثل هذه الحالة من المحتمل أن يكون هناك سلسلة طويلة من  
(العلاقات - المواقف) تدخل بين الحدث اللغوي وما يحيل إليه :

الكلمة - المؤرخ - السجلات المعاصرة لنابليون - شهود العيان - المحال إليه  
(نابليون)»<sup>(٣)</sup> .

ومن الواضح أن المحال إليه إحالة غير مباشرة غائب عن مجال الخبرة الحسية  
للمتكلم والمخاطب .

وتنبع أهمية هذه الإشارة من جانبين؛ الأول : أنها لا تحصر العلاقة بين اللفظ  
ومدلوله الخارجي في الإطار الحسي المباشر ، وهذا يوسع مجالها ويثري دورها في اللغة ،  
والثاني : أنها تدل على أن اعتبار الإدراك الحسي للمدلول الخارجي (المحال إليه) - في  
الحالين - لا غنى عنه ، وهذا بدوره يطرح تساؤلاً مهماً حول طبيعة الشيء المحال إليه من  
جهة ، ونوعية الألفاظ التي تحيل إحالة ماصدقية من جهة ثانية ، فهل كل كلمات اللغة  
تحيل إلى مدلول خارجي يختلف عن مدلولها الذهني ، أو أن الأمر مقصور على أنواع  
معينة من الكلمات؟ ستأتي مناقشة هذا التساؤل بشقيه إن شاء الله تعالى .

### (٣)

كان من أثر الإظهار السابق لقيمة العلاقة بين الكلمات والأشياء أن أصبح مفهوم  
الإحالة الماصدقية حاضراً بقوة في مؤلفات نحو النص وتحليل الخطاب، وإن كان

(١) The meaning of meaning P . 11

(٢) سوسير رائد علم اللغة الحديث ص ١٤٢ .

(٣) The meaning of meaning P . 11

حضوره يتفاوت وضوحًا وخفاءً من باحث لآخر، ومن أبرز من استعملوا الإحالة بهذا المفهوم من علماء النص الغربيين فان دايك، ودي بوجراند، وبروان ويول، وهو لدى الأول أكثر وضوحًا، فهو يرى أن علم الدلالة لا ينسحب «على معاني عامة ومفهومية للكلمات والمركبات والجمل فحسب، بل على العلاقات بين هذه المعاني والواقع الخارجي، وهو ما يسمى بـ (العلاقات الإحالية)»<sup>(١)</sup>، ويمثل لذلك بعبارة «الرجل القصير» مبيّنًا أن لها جانبيين، الأول مفهومي؛ إذ تدل على فرد إنساني ذكّر مع خاصية أنه أقصر من الطول المقبول، والثاني إحالي؛ إذ تحيل إلى شيء خاصّ تتوفر فيه هذه القيود المفهومية مثل (أخي بيتر)<sup>(٢)</sup>، بل إنه ينص على الحاجة إلى علم دلالة ماصدقي ويعني به ما يدرس الإشارة إلى المحيلات المسماة بالمصادقات<sup>(٣)</sup>، ويُنبّه إلى تباين اصطلاح الباحثين عند تسمية تلك المصادقات، فيقول: «فمنهم من يدعوها بالمرجعية، ومنهم من يصفها بالإحالة، أو المصادقات (الأفراد الجزئية)»<sup>(٤)</sup>، كما يتضح هذا المفهوم للإحالة عنده في قوله عن العلاقات بين الجمل: «يمكن أن تقوم هذه العلاقات على معاني (علاقات مفهومية) أو على علاقات بين المحيلات أو المعاني الإحالية (علاقات ماصدقية)»<sup>(٥)</sup>، إلى غير ذلك من المواضع<sup>(٦)</sup>، وقد سهاها في بعض كلامه (إحالة مرجعية) يقول: «في حال تلفظي بالجملة (جون هو مريض) فأني أعبر عن مضمون تصور القضية (وهو أن جون مريض)، وفي حال قيامي بذلك أنجز فعلا ذا إحالة مرجعية، إن (أنا) قد أشرت إلى أن (جون) هو (الآن) مريض»<sup>(٧)</sup>، وقد سبق رفض هذا التعبير مُعلّلاً.

(١) علم النص مدخل متداخل الاختصاصات ص ٤٣.

(٢) انظر: السابق ص ٤٣.

(٣) انظر: السابق ص ٤٤.

(٤) النص والسياق ص ٥٧.

(٥) علم النص مدخل متداخل الاختصاصات ص ٥٣.

(٦) انظر مثلاً مع تأمل السياقات: السابق ص ٤٦، ٤٨، ٤٩، ٩٠، ١٣١، مع مراعاة أنه يطلق (المحيل) على المحال إليه.

(٧) النص والسياق ص ٢٩٢.

أما دي بوجراند فيظهر مفهوم الإحالة الماصدية لديه في أثناء حديثه عن مكونات النموذج اللغوي حيث ذكر مستويين مهمين له هما : النحو من حيث هو، والدلالة من حيث هي، ثم ذكر أن هذه الدلالة «تختص بالعلاقات بين العلامات والرموز وما تشير إليه أو تعنيه»<sup>(١)</sup>، وأن هذه العلاقات يشتمل عليها المعجم، ثم يبين أن هذه العلاقات نوعان، فقال : «فإذا حُدِّدَت مفردات المعجم بحسب مضامينها فإنَّ لدينا في هذه الحالة ما يسمى بالمعنى المضموني . . . وأما إذا حددت هذه المفردات بواسطة الإحالة إلى أشياء فإنَّ لدينا عندئذ ما يسمى بالمعنى الإحالي»<sup>(٢)</sup>.

ومما يستشف منه فهمه للإحالة على أنَّها علاقة بين الكلمات والواقع الخارجي، أي : إحالة ماصدية، قوله : «ربما قلنا على سبيل المجاز إنَّ الكلمات (تجمل) إلى كلمات أخرى، ونقصد بذلك أن الكلمات تشير إلى ما تشير إليه الكلمات الأخرى، على شرط ألا نتجاوز ذلك إلى دعوى أننا لا نتناول إلا الكلمات»<sup>(٣)</sup>، وقد عبر عن هذا المعنى في مواطن أخرى بالإحالة المشتركة<sup>(٤)</sup> أو اشتراك الإحالة<sup>(٥)</sup>، أو اتحاد الإحالة<sup>(٦)</sup>، وكلها عبارات تؤكد أن الإحالة في تصوره علاقة بين الكلمات والأشياء الخارجية لا بين الكلمات بعضها وبعض.

ويؤكد هذا الفهم قوله فيما ذكره من تعريف للإحالة : «يتم تعريف الإحالة Reference عادة بأنها العلاقة بين العبارات من جهة ، وبين الأشياء والمواقف في العالم الخارجي الذي تشير إليه العبارات»<sup>(٧)</sup>، ويشي قوله : «عادة» بشيوع هذا المفهوم في الدرس اللغوي الغربي الحديث .

(١) النص والخطاب والإجراء ص ٨٤ .

(٢) السابق ص ٨٤ .

(٣) السابق ص ٣٠٠ .

(٤) انظر : مثلاً : السابق ص ٣٢٠ .

(٥) انظر مثلاً : السابق ص ٣٤٣ .

(٦) كما في : السابق ص ٣٠٦ .

(٧) السابق ص ١٧٢ ، وانظره : ص ٣٢٠ .

ويبدو الأمر عند بروان ويول في (تحليل الخطاب) أقل وضوحاً حيث يشوب مفهوم الإحالة الماصدية لديها بعض تصورات قد تبدو غير مناسبة له<sup>(١)</sup>، لكن يبقى واضحاً انطلاقاً من العلاقة بين الكلمات والأشياء، فهما يعرضان عبارتين لجون لاينز في بيان الإحالة، الأولى تعبر عن المفهوم الدلالي التقليدي للإحالة، وهي قوله: «العلاقة القائمة بين الأسماء والمسميات هي علاقة إحالة، فالأسماء تحيل إلى مسميات»<sup>(٢)</sup>، ويقولان: «لا يزال هذا المفهوم التقليدي يجد ذيوغاً في الدراسات اللغوية (مثل علم دلالات المفردات) التي تصف العلاقة بين لغة ما والكون دون أن تأخذ بالاعتبار مستعمل اللغة»<sup>(٣)</sup>، وهما لا ينكران هذا التصور بل على استعداد لتبنيه في إطار علم دلالة المفردات<sup>(٤)</sup>، لكن في إطار تحليل الخطاب يهتمان بإبراز دور المتكلم في عملية الإحالة، ذلك الدور الذي تلفت إليه عبارة لاينز الثانية إذ يقول: «إنَّ المتكلم هو الذي يحيل (باستعماله لتعبير مناسب)، أي: أَنَّهُ يُحْمَلُ التعبير وظيفة إحالية عند قيامه بعملية إحالة»<sup>(٥)</sup>، ويدعمان هذا المعنى بقول سيرل: «إن كنا نعني أنَّ المتكلمين يحيلون، فإن التعبيرات لا تحيل أكثر من أنَّ هؤلاء المتكلمين يُصْدِرُونَ وعوداً وأوامر»<sup>(٦)</sup>، ولهذا «يمكن إبعاد مصطلح (الإحالة) عن دراسات معنى المفردات وتخصيصه بتلك الوظيفة التي تمكن المتكلمين (الكتاب) من الإشارة من خلال استعمالهم لعبارة لغوية إلى الأشياء

(١) أبرز مثال لذلك فكرة أن «المحلل يُنَبِّئُ مرجعاً في تصوره العقلي للخطاب ثم يربط الإحالات اللاحقة لهذا بتصوره العقلي لا بالصيغة الأصلية في النص» [تحليل الخطاب ص ٢٤٠]، ويصنع مثل ذلك مع الإحالة إلى خارج النص، فيكون له في كلتا الحالتين تصور عقلي عما هو موجود في العالم الواقعي أو عالم الخطاب «وعليه في كلتا الحالتين أن يعود إلى تصوره العقلي لتحديد موضع الإحالة» [تحليل الخطاب ص ٢٤٠]، وهذا قريب مما سماه بعض المتقدمين بالوجود الظلي في الذهن [انظر: حاشية الشيخ حسن العطار على التذهيب ص ١٢٦].

(٢) تحليل الخطاب ص ٣٦.

(٣) السابق ص ٣٦.

(٤) السابق ص ٢٤٥.

(٥) السابق ص ٣٦.

(٦) السابق ص ٣٦.

التي يتحدثون (يكتبون) عنها»<sup>(١)</sup>.

والذي أراه أنَّ ما حاول بروان ويول التفريق بينهما ليسا مفهومين متباينين للإحالة ، فعبارتا لاينز يثولان إلى معنى واحد هو الربط بين الكلمات والأشياء ، وغاية ما هنالك أنَّ الأولى تنظر إلى الوضع والثانية تنظر إلى الاستعمال ، الأولى لا تعيِّن ماصداً واحداً ، والثانية تعينه عن طريق المتكلم ، ولما كان محلل الخطاب إنما يهتم بالكلام المستعمل لا نظام اللغة العام ، كان من المقبول منهجياً التفريق بين العبارتين ، وقول المؤلفين : «إننا نصر على القول إنه مهما كانت صيغة العبارة المحيلة فإنَّ وظيفتها الإحالية تعتمد على مقصد المتكلم في مقام استعمالها الخاص»<sup>(٢)</sup>.

والحاصل أنهما - في كلتا الحالتين - يُقرَّان بأنَّ الإحالة علاقة بين الكلمات والأشياء ، وهذا لب مفهوم الإحالة الماصدية .

ومن اعتمد على مفهوم الإحالة الماصدية أيضاً جولتش ورايله حيث وضعاً نموذجاً للنص تظهر فيه الإحالة علاقة بين العلامات اللغوية في النص والواقع غير اللغوي ، إلا أنهما قسما الموضوعات والمضامين (خارج النص) إلى قسمين؛ أحدهما داخل مجال الإدراك الحسي المشترك للمتحدث والمستمع ، والثاني خارجه ، وخصّصا (الإحالة) بالقسم الثاني ، وأطلقا على العلاقة بين العلامات اللغوية والقسم الأول (الإشارة)<sup>(٣)</sup>، كما يظهر هذا جلياً في نظرية بنية النص وبنية العالم لدى بتوفي<sup>(٤)</sup>.

ومن الإشارات الواضحة لهذا المفهوم قول واورزنيك - خلال عرضه لمفهوم الاستبدال عند هارفج - : «يفهم تحت الإحالة في هذا الصدد العلاقة بما هو غير لغوي ، بالأشياء بالمعنى الأوسع التي تُحدِّث عنها»<sup>(٥)</sup>.

(١) السابق ص ٢٤٥ .

(٢) تحليل الخطاب ص ٢٤٦ .

(٣) انظر : علم لغة النص .. المفاهيم والاتجاهات ص ٩٣ .

(٤) انظر : السابق ص ٢٨١ .

(٥) مدخل إلى علم النص .. مشكلات بناء النص، تأليف زتسيسلاف واورزنيك، ترجمه وعلق عليه د . سعيد حسن بحيري، مؤسسة المختار - القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣ م . ص ٦١ .

(٤)

نعود الآن إلى التساؤل الذي سبق طرحه وهو ذو شقين :

١- ما طبيعة الشيء المحال إليه؟ أمِن الواجب أن يكون حسيًا أم قد يكون أيضًا معنًى كالجوع والفرح؟ أو يقتصر الحسي على الذوات أم قد يتعداها إلى الأزمنة، والأحداث المقترنة بها؟ والنسب بين الأشياء؟ وهل يكون هذا الشيء المحال إليه مُعَيَّنًا لدى المتكلم والمخاطب، أو المتكلم فقط، أو غير معين بل شائعًا في جنسه، أو هو كل أفراد الجنس؟ (١)

٢- ما الألفاظ التي تصلح لأن تحيل إحالة ما صدقية؟ أتدخل فيها الجمل أم يقتصر الأمر على الكلمات المفردة والمركبات التي تقوم مقامها؟ وهل تحيل الأفعال والحروف أو تنحصر المحيلات في الأسماء كلها أو بعضها؟ ومن البَيِّن أن الإجابة عن الشق الأول هي مفتاح الإجابة عن الثاني؛ لأننا إذا حددنا طبيعة المحال إليه صار من اليسير علينا أن نحدد الألفاظ المناسبة لتلك الطبيعة . وطبيعة المحال إليه تتحدد من ثلاث جهات هي :

١- الحسية والمعنوية .

٢- الأفراد والتركيب .

٣- التعيين والشبوع والاستغراق .

فأمَّا الجهة الأولى فقد سبق (٢) أنَّ نظرة أوجدن وريتشاردز للمحال إليه تُعَنِّى بالإدراك الحسي له، بيد أنَّ الدكتور أحمد مختار عمر يذكر أنَّ أصحاب النظرية الإشارية التي أسَّسها يقولون : «إنَّ المشار إليه لا يجب أن يكون شيئًا محسوسًا قابلاً للملاحظة object (المنضدة)، فقد يكون كذلك، كما قد يكون كيفية quality (أزرق)، أو حدثًا action (القتل)، أو فكرة تجريدية abstract (الشجاعة)، ولكن في كل حالة يمكن أن نلاحظ ما يشير إليه اللفظ؛ لأنَّ كل الكلمات تحمل معاني، لأنها

(١) انظر : تساؤل فان دايك في : النص والسياق ص ٥٤ ، ٥٥ .

(٢) انظر : ص ٧٧ .



رموز تمثل أشياء غير نفسها» (١).

وعلى الرغم من هذا فإنني أرى اتساع نطاق معنى الحسية أولى بحيث يصح معه دخول الأصناف السابقة كلها تحتها ، ولا بُدَّ لبيان ذلك من بيان أنواع الوجود أولاً .  
يقرر أبو حامد الغزالي أن «الشيء له في الوجود أربع مراتب؛ الأولى حقيقته في نفسه .  
الثانية ثبوت مثال حقيقته في الذهن ، وهو الذي يُعَبَّرُ عنه بالعلم . الثالثة تأليف مثاله بصوتٍ وحروفٍ تدلُّ عليه ، وهو العبارة الدالة على المثال الذي في النفس . الرابعة تأليف رُقومٍ تدركُ بحاسة البصر دالةً على اللفظ وهو الكتابة . فالكتابة تبع للفظ إذ تدلُّ عليه ، واللفظ تبع للعلم إذ يدلُّ عليه ، والعلم تبع للمعلوم إذ يطابقه ويُوافقه . وهذه الأربعة متطابقة متوازية ، إلا أن الأولين وجودان حقيقيان لا يختلفان بالأعصار والأمم ، والآخرين - وهو اللفظ والكتابة - يختلفان بالأعصار والأمم؛ لأنها موضوعان بالاختيار ، ولكن الأوضاع وإن اختلفت صورها فهي متفقة في أنها قَصِدَ بها مطابقة الحقيقة» (٢).

وحين نحكم لشيء ما بالوجود الخارجي فمرادنا أنه موجود خارج الذهن، وهذا يشمل ما يوجد خارج الذات فتدركه بأحد الحواس الخمس الظاهرة، وما هو من عوارض القلب كالحب والبغض، أو البدن كالجوع والعطش والشبع (٣).

وما يدرك بالحواس الظاهرة ينقسم من جهة إلى ذاتٍ وعرض، ومن جهةٍ أخرى إلى مدركٍ بالفعل في زمنٍ حدثٍ كلاميٍّ ما، ومدرك بالقوة، أي : من الممكن إدراكه إما بكشف الحجب كالملائكة والجن، أو بكونه أدرك من قبل الحدث الكلامي ك(نابليون)، وإما بكونه أمراً وهمياً أو خيالياً لا أفراد له في الخارج (٤)، لكن لو فرض وجودها

(١) علم الدلالة ص ٤٣ ، ٤٤ .

(٢) المستصفى من علم الأصول للإمام أبي حامد محمد بن محمد بن محمد الغزالي [٥٠٥هـ] ، المطبعة الأميرية ببولاق مصر المحمية ، الطبعة الأولى ١٣٢٤هـ ، ٢١ / ١ ، ٢٢ ، وانظر : الكليات لأبي البقاء الكفوي ص ٩٢٥ .

(٣) وهل يدرك ذلك بحاسة سادسة أو بخلق الله دون اختيار إذا وجد شرط الإدراك؟ قولان ، انظر : الكليات ص ٥٤ .

(٤) من غير المقبول عند الفلاسفة الحديث عن محال إليه لا وجود له حقيقة في الخارج . [راجع : المعنى والمرجع ص ٨٧ ، ٨٨] ، ولكن في مجال التعامل مع النصوص يختلف الأمر .

لكانت مما تدركه الحواس كـ(أعلام ياقوت) و(أنياب أغوال)؛ ويمكن إدراج الوجودين اللساني والكتابي تحت الوجود الحسي لأن الأول مدرك بالسمع والثاني بالبصر .

هذه - إذن - هي حدود المحسّات وهي كما يبين كل ما ليس وجودًا ذهنيًا، ومن اليسير إدراك أن (منضدة) و(أزرق) داخلان في هذه الحدود، أمّا (القتل) و(الشجاعة) فإنّ لهما جانبين؛ أحدهما : التصور أو المفهوم الذهني، وثانيهما : حدث ما أو مجموعة أفعال مدركة بالحس يصدق عليها أنها قتل أو شجاعة<sup>(١)</sup>، فحين يقول أصحاب النظرية الإشارية إنّ كلمة (قتل) أو (شجاعة) تحيل فإنّ الأقرب إلى القبول أن يكون المراد علاقة الكلمة بالجانب الثاني لها وهو المرتبط بالوجود الخارجي .

ويذكر واورزنيك ما يؤيد هذه النظرة للمحال إليه إذ يقول : «يمكن أن يفرق - حسب هارفيج - بين موضوعات إحالة يمكن ثباتها موضوعيًا أو ذاتيًا في العالم ، وموضوعات إحالة تصورية أي شبه واقعية ، وموضوعات إحالة خيالية ، أي : لم تكن شبه واقعية في وقت ما ، ويحال إلى موضوعات إحالة تصورية [كذا] مثلاً في القصص والروايات غير التاريخية ، وإلى موضوعات إحالة خيالية في النوادر وحكايات تاريخية افتراضية على سبيل المثال»<sup>(٢)</sup> .

ومما يدخل تحت المحال إليه بالمفهوم السابق للحسية المعاني المفهومة من مقاطع سابقة للعنصر المحيل في نص ما<sup>(٣)</sup> باعتبار أنّ لها مظهرًا حسيًا هو الألفاظ الدالة عليها والتي تتحيز في مكان معين من النص ، كما قد يكون المقطع نفسه هو المحال إليه ، يقول واورزنيك : «يطلق على الأشياء التي يحال إليها (المحال إليها) أو (موضوعات الإحالة) ، وهي يمكن ألا تكون أشخاصًا وأشياء حسية ومجردات فقط ، بل أشياء نصية أيضًا مثل :

(١) بالنسبة للشجاعة خصوصًا فإنها قد تكون صفة للذات المدركة تستشعرها من نفسها فلا تخرج عن الوجود الخارجي أيضًا .

(٢) مدخل إلى علم النص ص ٨٠ .

(٣) انظر : النص والسياق ص ٢٠٨ ، ٢٠٩ .

فقرات أو فصول (أبواب) أو كتب بأكملها أو كلمات مفردة أيضًا»<sup>(١)</sup> ، وكلمة (مجردات) هنا تحمل على نحو القتل والشجاعة فيما سبق لا على المفاهيم الذهنية؛ إذ يقول قبل هذا الكلام مباشرة: «ويفهم تحت (الإحالة) في هذا الصدد العلاقة بها هو غير لغوي ، بالأشياء بالمعنى الأوسع ، التي تُحَدَّث عنها»<sup>(٢)</sup> ، ويقول في موضع آخر: «وندرک تحت عناصر الإحالة هنا مكونات النص التي ترجع إلى موضوعات عوالم حقيقية أو خيالية»<sup>(٣)</sup> أو تَحْيَلِيَّة . . . إنَّ الإحالة بوصفها علاقة يمكن أن توجه إلى أشخاص وأشياء ومجردات ومكان وزمان ومواقع نصية»<sup>(٤)</sup> .

وثمة إشارة مهمة بخصوص المدرك بالحواس الظاهرة حيث يكون له وجود فيزيائي في زمان ومكان مُعَيَّن ، إذ يرى فان دايك أننا حينما نتحدث عن شخص يدعى (بيتر) ، فإننا لا نرجع «في العادة كل وقت وحين إلى هذا الوجود الفيزيائي المادي لشخص (بيتر) في (الآن) و(هنا) بل إنما أرجع إلى شيء يظل ، قل ذلك أو كثر ، «متماثلاً» ، أو إلى شبيه به في سلسلة من مواقف الحياة اليومية»<sup>(٥)</sup> ، ولعله متأثر في هذا بفكرة التمثيل عند فريجه<sup>(٦)</sup> وبرنتانو<sup>(٧)</sup> ومارتي<sup>(٨)</sup> ، وهي فكرة فلسفية لا يتسع المقام لعرضها ومناقشتها .

وأما الجهة الثانية ، وهي الأفراد والتركيب<sup>(٩)</sup> ، فإن الباحث يجد فيها اتفاقاً على الجانب الأول وهو الأفراد ، فإن غالب التمثيل للإحالة الماصدية بأسماء ذوات ، على حين يبقى الجانب الثاني محلَّ جدال ، إذ نجد جون لاينز يتجاهل إحالة الفعل في جملة مثل : (ألفريد قتل بل) ، حيث يجعل كلاً من (ألفريد) ، و(بل) تعبيراً محيلاً دوناً

(١) مدخل إلى علم النص ص ٦١ .

(٢) السابق ص ٦١ .

(٣) في المطبوعة : خالية .

(٤) مدخل إلى علم النص ص ٤٨ .

(٥) النص والسياق ص ٥٨ .

(٦) المعنى والمرجع ص ٨٨ مقال ضمن كتاب : المرجع والدلالة في الفكر اللساني الحديث .

(٧) الظاهرانية وفلسفة اللغة ص ٥٦ وما بعدها .

(٨) السابق ص ٦٧ وما بعدها .

(٩) المراد بها كون المحال إليه عنصرًا مفردًا أو نسبة بين عنصرين .

(قتل)<sup>(١)</sup> ، وهو في حقيقة الأمر لا يمثل الحدث وحده بل واقعاً من فاعل معين على مفعول به معين ، إنه يعبر عن معنى مركب؛ لأنَّ الفعل يدل على الفاعل دلالة التزام<sup>(٢)</sup> ، وإذا أسقطنا إحالة المسند فإنَّ هذا يُسَلِّمُ إلى أنَّ الجملة بأسرها لا تحيل ، وهذا ما يثني به صنيع براون ويول في تعداد التعبيرات المحيلة<sup>(٣)</sup> ، بينما بالمريذهب إلى أنَّ الجمل جديره بأن يكون لها معنى إشاريٍّ (إحاليٍّ) ، بل هي أجدر من الكلمات به ، وذلك في قوله : «لو تأملنا المعنى بالنظر إلى (الإشارة reference) بالمعنى الواسع للكلمة ، مثلما نقول شيئاً عن الحياة حولنا ، لكان مقبولاً أن نعتقد أنَّ الجمل فقط هي التي يمكن أن يكون لها معنى»<sup>(٤)</sup> ، ولعله في هذا يستند إلى مقولة فريجه بأن قيمة الصدق لقضية ما هي مرجعها<sup>(٥)</sup> ، فثمة مرجع للقضية هنا ، ولعل هذه المقولة أيضاً كانت وراء قول فان دايك : «لا ينسحب علم الدلالة على معاني عامة ومفهومية للكلمات والمركبات والجمل فحسب ، بل على العلاقات بين هذه المعاني والواقع الخارجي وهو ما يُسمَّى بالعلاقات الإحالية»<sup>(٦)</sup> ، وقوله الآخر : «الجملة إذن تكون صادقة حين توجد واقعة تحيل إليها ، وحين لا توجد فهي كاذبة»<sup>(٧)</sup> ، إلى غير ذلك من إشارات لديه تقطع بأنَّ الوقائع المركبة قد تكون محالاتٍ إليها<sup>(٨)</sup> . وأرى أنَّ هذا المذهب أولى بالقبول لأنه يفسح المجال أمام فكرة تعالق الوقائع وهي إحدى ركيزتين يقوم عليهما عمل الإحالة الماصدية في تماسك النص كما سيأتي إن شاء الله تعالى .

وأما جهة التعيين والشيوع فثمة إشارات لدى علماء النص تُرجِّح جانب التعيين ،

(١) انظر : Semantics P.178 .

(٢) سهاها ابن جني دلالة معنوية ، انظر : الخصائص ٣/ ١٠٠ ، ١٠١ .

(٣) انظر : تحليل الخطاب ص ٢٤٨ وما بعدها .

(٤) علم الدلالة . . إطار جديد ص ١٥٨ .

(٥) المرجع والدلالة ص ٩٥ .

(٦) علم النص . . مدخل متداخل الاختصاصات ص ٤٣ .

(٧) السابق ص ٤٩ .

(٨) انظر : السابق ص ٦٠ ، والنص والسياق : ص ٧٣ ، ٢٦٥ ، ٢٩٢ ، ٥٧ ، ٢٢١ ، ٢٢٧ ، ٢٩٤ .

ومن أصرح تلك الإشارات قول فان دايك عن عبارة (الفتاة المحاذية للباب) إنها «يجوز أن ترجع إلى تصور مفرد (أي : كل واحدة من الفتيات ممن يقمن بجانب الباب ، وأعرف عنها كونها فتاة)؛ كما يمكن أن تحيل إلى أي شخص مُعَيَّن جزئي معلوم كاسم (سالي) التي أعرفها ، فاستعمال العبارات الأولى<sup>(١)</sup> أو شبه الجملة الاسمية يطلق عليها عادة اصطلاح النعت أو الصفة ، والاستعمال الثاني هو الإحالة المرجعية»<sup>(٢)</sup> .

ويؤكد هذا المعنى قول دي بوجراند : « ( مُتَّحِد المراجع مع ) coreferential with علاقة بين مفهومين مختلفي المحتوى الذاتي غير أنَّه يحدث أحياناً أن يستعمل للإشارة إلى كائن بعينه في العالم النصي»<sup>(٣)</sup>، ويؤيد فكرة التعيين هذه ما نقله عن سيرل من أن «الإحالة لا يمكن أن تتم بواسطة القضايا؛ لأنَّ المرء إذا قام بمجرد التعبير عن مفهوم ما فليس ثمة من سبيل إلى تعيين ما أراد»<sup>(٤)</sup>، ومن ثَمَّ فإنَّ «تعبيرات الإحالة referring expression لا يمكن تناوُلها بدون موافقها»<sup>(٥)</sup>، كما يقول ليونارد لينسكي .

إنَّ المتبادر من التعيين هنا هو كون المحال إليه مُعَيَّنًا لدى كل من المتكلم والمخاطب ، وهذا يقتضي أن تكون المحيلات هي المعارف فقط ، مما يخرج النكرات والجمل ، وقد سبق قبول مبدأ إحالة الجمل ، والمخرج العلمي من هذا التناقض هو قبول فكرة (براون ويول) التي تكتفي بكون تعيَّن المحال إليه (في إطار الإحالة الماصدية) متحققاً في علم المتكلم فقط مما يفتح الباب للإحالة بالنكرة إذا كانت دالة على فرد معين لدى المتكلم ، وما في معنى النكرة من الجمل ، وتبقى النكرات الشائعة أي التي تدل على (أي فرد) لدى المتكلم خارج نطاق الإحالة ، ففي عبارات مثل :

«- تبحث مريم عن ممحاة .

- تريد فرجينيا عملاً جديداً .

(١) يعني مع العبارة المذكورة عبارة الرجل الذي سربح الرهان .

(٢) النص والسياق ص ٥٨ .

(٣) النص والخطاب والإجراء ص ٢١٢ .

(٤) السابق ص ١٨١ .

(٥) السابق ص ١٨١ .

قد يحدث أن يكون في ذهن المتكلم عند تفوهه بهذه الجمل في مناسبة خاصة مرجع معين ، أي : أننا في تحليلنا نقر بوجود ممحاة معينة تبحث عنها مريم ، ولكن يمكن في الحقيقة استعمال التعبير النكرة (ممحاة) لنعني بها (أي ممحاة) ، وهي في هذا المعنى غير المحدد لا تستعمل إحيائياً<sup>(١)</sup> .

ومثل هذه السياقات يطلق عليها كواين «سياقات لغوية ضبابية إحيائياً»<sup>(٢)</sup> ، يضاف إليها - في إطار ما لا يحيل من النكرات - الحالات التي تستعمل فيها النكرة خبراً مثل كان أبي بناءً ، يقول براون ويول : «فنحن لا نريد أن يفهم عنا أننا نقول إنَّ المتكلم يحيل هنا على شخصين مختلفين باستعمال عبارتي (أبي) و(بناء) وأنه يقرر أنَّ هذين الشخصين هما في الواقع الشخص نفسه»<sup>(٣)</sup> .

وإذا كان هذا الرأي - أعني استعمال النكرات في الإحالة عند تعيينها لدى المتكلم - متسقاً مع ما سبق أن قرراه من أنَّ وظيفة صيغة العبارة المحيلة - مهما كانت هذه الصيغة - تعتمد على مقصد المتكلم في مقام استعمالها الخاص<sup>(٤)</sup> ، فإنَّ هناك تناقضاً ظاهرياً بينه وبين قولها : «يعتمد نجاح عملية الإحالة على قدرة المستمع على التعرف على المسمى الذي قصده المتكلم باستعمال العبارة المحيلة ، وذلك لفهم الرسالة اللغوية الموجهة إليه»<sup>(٥)</sup> ، ووجهه - من جهة - أنَّ استعمال النكرة إهمال للعهد إن وجد ، يقتضي أن المتكلم يرى أن رسالته يمكن أن تصل بنجاح مع عدم تعين المسمى عند المخاطب ، ومن جهة أخرى أنَّ قدرة المستمع على تعرف المسمى منوطة بالعهد الذي يشي استعمال

(١) تحليل الخطاب ص ٢٤٩ ، ٢٥٠ . وقد جاء اسم (مريم) في العبارة (ماريون) ، وفي التحليل (مريم) . وانظر : إشارة إلى إحالة النكرة إن دلت على معين لدى المتكلم في مدخل إلى علم النص ص ١٢٤ ، ومثالاً لاستعمال النكرة محيلة لتعنيها عند المتكلم وغير محيلة لشيوعها في : علم الدلالة السيميائية والبراجماتية في اللغة العربية ص ٣٦ .

(٢) السابق ص ٢٤٩ .

(٣) السابق ص ٢٤٩ ، وانظر مثلاً آخر في : علم الدلالة السيميائية والبراجماتية في اللغة العربية ص ٣٦ .

(٤) السابق ص ٢٤٦ .

(٥) السابق ص ٢٤٦ .

النكرة غالباً بعدم تحققه (١).

### (٥)

إنَّ العرضَ الموجزَ السابقَ يُثيرُ تساؤلاً لا يحِصُّ عنه في دراسة نصِّية ، ألا وهو : ما دورُ الإحالة الماصِدية في النصِّ ؟

وإذا كانت المطالعةُ المبدئيةُ لأبرز ما كُتِبَ في علم النص تُهَيِّدُ إلينا إجابةً واضحةً عن هذا التساؤل ، وهي أنَّ وظيفة الإحالة الماصِدية في النص هي إحداث الترابط، وتحقيق الكفاءة النصية وهي صياغة أكبر كمية من المعلومات بإنفاق أقل قدر من الوسائل (٢) - فإنَّ هناك تساؤلاً آخر تقتضيه هذه الإجابة يحتاج إلى شيءٍ من النظر المتأنِّي وهو : كيف تُحدِثُ الإحالةُ الماصِديةُ الترابطَ داخلَ النصِّ مع أنها - في الغالب - علاقة بين عناصر داخل النصِّ وما هو خارج النصِّ ؟ فهي علاقة تتجه من النص إلى خارجه ، ثم هذا الترابط الذي تحدِّثه هذه الإحالة في النص أهو من قبيل السبك أم من قبيل الحبك ؟

لقد ساق البحثُ عن تلك الكيفية إلى حصرها في أمرين أساسيين؛ الأول : الاشتراك في الإحالة ، والثاني تعالق الوقائع .

(١) قارن المحاولات السابقة للإجابة عن التساؤل المطروح بقول ووارزنيك : «تُعَدُّ مِنَ التَّعْبِيرَاتِ الْقَادِرَةِ عَلَى الْإِحَالَةِ والتَّحَاوُلِ :

١ - الأعلام : آدم ، وماريا ، وجوته ، وروما ، والسويد ، والهارتس (جبال في ألمانيا) . . . إلخ .

٢ - أسماء عامة (أسماء الجنس) : رجل ، امرأة ، منضدة ، حيوان ، خيل ، أغنية . . . إلخ :

أ - أسماء عامة مع توابيع (صفات ، وأشكال البدل ، والمشتقات ، وجمل الصلة) : نبيذ جيد ، الشباب المغني ، الرجل الذي يقف في تلك الناحية .

ب - أسماء عامة مع تحديدات (الأدوات ، وضائير الإشارة ، وضائير الملكية ، والكلمات الدالة على الكيات «تمييز الوزن») : الرجل ، هذه المرأة ، أخي ، قصيدتان ، كيلو لحماً .

٣ - الصيغ البديلة .

٤ - الإشارات : أنا - أنت - هنا - الآن .

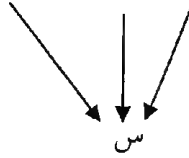
٥ - غير المحدَّدات (النكرات) : المرء ، شخص ما ، شيء [مدخل إلى علم النص ص ٦٩ ، ٧٠] .

(٢) انظر : النص والخطاب والإجراء ص ٢٩ ، ٢٩٩ .

فأما الاشتراك في الإحالة - ويُعبّر عنه أيضًا بالتطابق الإحالي<sup>(١)</sup> - فهو أن يحيل لفظان أو أكثر في نصٍّ ما إلى مدلول خارجي واحد، أي: يكون لهما ماصدق واحد، فيكون هذا المدلول المحال إليه هو الرابط بين هذه العناصر المحيلة، ويمكن إيضاح هذا بالشكل التالي:

أ ... ب ... ج ...

النص:



خارج النص:

حيث (أ)، (ب)، (ج) ... رموز لغوية داخل النص لها مفهوم واحد أو مفهومات مختلفة، و(س) ماصدق واحد لتلك الرموز.

كما أشار دي بوجراند إلى أن هناك أنواعًا كثيرة من الإحالة المشتركة كالمترادفات والألفاظ الشارحة والألفاظ الكنائية<sup>(٢)</sup>، وبَّه في موضع آخر إلى أن إعادة اللفظ تتطلَّب وحدة الإحالة بحسب مبدئي الثبات والاقتصاد<sup>(٣)</sup>، كما ذكر أن إعادة اللفظ يمكن أن تتم مع الانتقال من صيغة إلى أخرى مثل الانتقال من المصدر إلى الوصف، وهذا الانتقال «يشير إشارة خالصة إلى عموم الترابط المفهومي مع تجنب الرتابة التي يؤدي إليها مجرد التكرار»<sup>(٤)</sup>.

وقد أشار فان دايك إلى دور تطابق الشخص الذي تحيل إليه عبارات في عدة جمل، أي: يقع له إحالة مشتركة - في ربط القضايا<sup>(٥)</sup> - وعدَّ المطابقة الإحالية من علاقات

(١) وجاء التعبير عنه بـ(حلقات الإحالة النصية) في براون ويول ص ٢٣٢، و(التحاول) في علم النص مدخل متداخل الاختصاصات ص ٦٢، ومدخل إلى علم النص ص ٥٨، وقد ترجمه د. سعيد بحيري أيضًا إلى (إحالة متقاطعة).

(٢) النص والخطاب والإجراء ص ٣٢٠.

(٣) السابق ص ٣٠٣.

(٤) السابق ص ٣٠٦.

(٥) علم النص مدخل متداخل الاختصاصات ص ٦٢.



الربط<sup>(١)</sup>، وقال في موضع آخر: «إن استعمال الأبنية النائية مناب الأسماء وأدوات التعريف مثال مشهور [يعني للروابط الدلالية]، حيث تكون ذاتية المرجع مُقتضاة من ذلك، ويدل هذا على أن العلاقات المتشابهة للعبارات والجمل لا تتأسس على المعاني (والدلالات) فحسب بل وأيضا على المرجع»<sup>(٢)</sup>، ومراده بذاتية المرجع أن تشير عدة عبارات إلى شخص (أو شيء) واحد، وهو عينه الاشتراك في الإحالة.

كما تحدث واورزنيك عن الإحالة المشتركة تحت اسم «التضافر الاسمي»، حيث عدّه من الأبنية اللغوية التي تسهم على نحو إجباري أو اختياري في بناء النص<sup>(٣)</sup>، وأوضحه بقوله: «ندرك تحت التضافر الاسمي Nominalverflechtung مجموع الإحالات بين الأسماء»<sup>(٤)</sup> في نصّ ما، والإحالات بين الأسماء بكل ما في الكلمة من معنى هي ظواهر نصيّة داخلية، ومن ثمّ هي انعكاسات نصيّة لأفعال الإحالة النصية الخارجية، أي: لأفعال التعلق الداخلي بما هو خارجي»<sup>(٥)</sup>.

وفهم من قوله هذا أن التضافر الاسمي هو علاقة ترابط بين الأسماء داخل النص نشأت انعكاسا لعلاقة كلّ منها بالمحال إليه الخارجي، وهذه العلاقة يمكن أن تكون ناشئة بسبب الاشتراك في الإحالة، كما يمكن أن تكون بسبب تعالق الوقائع، بيد أن

(١) السابق ص ٢٧٨.

(٢) النص والسياق ص ٧٣، وانظر أيضا: ص ١٣٧ وما بعدها.

(٣) انظر: مدخل إلى علم النص ص ٩٥، ١٢٣، وهو وإن خَصَّ بحديثه اللغة الألمانية فإن ذلك فيما أرى يصدق أيضا على لغات أخرى كالعربية.

(٤) قد يوهّم هذا التعبير أن الإحالة عنده علاقة قائمة بين الأسماء، لا بين الأسماء ومدلولاتها الخارجية، إلا أن حديثه هنا عن التعلق الداخلي بما هو خارجي ونصّه على التطابق الإجمالي في ثنايا عرضه لأنواع الإحالة بين الأسماء (كما في ص ١٣٠، ١٣٢) يجعلنا نفهم (الإحالات) بمعنى العلاقات، ويكون جعله هذه العلاقات داخل النصّ انعكاسا لأفعال الإحالة الخارجية - بمنزلة التصريح بدور الإحالة الخارجية (المأصدقية) في ترابط أجزاء النص (الأسماء خصوصا في هذا السياق).

(٥) مدخل إلى علم النص ص ١٢٣، وهو يستعمل الإحالة النصية بمعنى الإحالة المأصدقية، وانظر مثلا آخر لهذا الاستعمال ص ٦١.

الأنواع التي ذكرها للإحالة في هذا المقام يغلب فيها جانب الإحالة المشتركة<sup>(١)</sup>، وهي :

- ١- إحالة اسمية مكررة (تكرير التعيين الاسمي) .
- ٢- إحالة بديلة عن الاسم أو إحالة ضميرية (بدل التعيين الاسمي) .
- ٣- إحالة ترادفية . (تكوين بديل دلالي أو برامجتي) .
- ٤- إحالة تبعية (تبعية اسمية) .
- ٥- إحالة أساسية (تساوي اسمي) .
- ٦- إحالة تضاد (تضاد اسمي) .
- ٧- إحالة إعادة الصياغة مع بدائل عدة ، منها :  
(أ) إعادة اسمية ممتدة (امتداد المعنى) .  
(ب) إعادة اسمية مكثفة (تكثيف المعنى) .  
(ج) إعادة اسمية عاطفية - تعبيرية أو تقويمية (التعبيرية)<sup>(٢)</sup> .

وثمة أفكار منهجية تمثل منطلقات لوصف النص أو بيان أسس تكوينه تعتمد اعتماداً قوياً على الاشتراك في الإحالة ، فقد انطلق هارفع في بحثه عن دور الضمائر في تشكيل النص من مفهوم (الاستبدال) ، وهو إحلال تعبير لغوي محلَّ تعبير لغوي آخر مُعَيَّن ، ويسمى الأول المستبدل منه ، والثاني المستبدل به<sup>(٣)</sup> ، «وإذا وقع المستبدل منه والمستبدل به في مواقع نصية متوالية ، فإنهما يقعان - حسب هارفع - في علاقة استبدال نحوية بعضهما ببعض ، ويوجد في حالة الاستبدال النحوي بين المستبدل به والمستبدل منه مطابقة إحالية»<sup>(٤)</sup> ، وينبغي أن يُوضَّح للمتلقي أنَّ منتج النص يستند بالمستبدل به

(١) يظهر هذا جلياً بمراجعة هذه الأنواع ص ١٢٤-١٣٨ ، ولا يخرج عن هذا الجلاء إلا إحالة التساوي ، وهي إحالة مجموعة من الأسماء إلى أشياء متساوية من حيث انتمائها إلى شيء واحد ، مثل : ذبول ، آذان ، مناخر ، جانبان ، في نص يتحدث عن فرس ، فمن جهة اختلاف مدلول هذه الأسماء ترتبط عن طريق تعالق المحالات إليها ، ومن جهة كون هذه المحالات إليها أجزاء لذات واحدة يمكن الحكم عليها بالاشتراك في الإحالة .

(٢) انظر : مدخل إلى علم النص ص ١٢٤ .

(٣) انظر : السابق ص ٦١ .

(٤) السابق ص ٦١ .

إلى موضوع الإحالة نفسه الذي أرجع إليه المستبدل منه<sup>(١)</sup>، ومن ثمَّ فإنَّ الصيغ البديلة ذات الإحالة المشتركة مع مبدلاتها تمثل «وسائل لغوية مميزة للترباط النصي»<sup>(٢)</sup>.

وينطلق أجريكولا - أيضًا - في بيان العناصر التي تربط بين جمل النص من فكرة الاستبدال القائمة على الإحالة المشتركة، إذ يرى أنَّ تلك العناصر هي عناصر تكافؤ (أو تشابه) متبادلٍ محدّدٍ بوجه خاص، «ويُنجزُّ التكافؤ المتبادل تطابق الإحالة بين وحدات معجمية مفردة أو روابط لفظية محكمة، وتُسمَّى مُكوّنات النصّ المتطابقة الإحالة في جمل مختلفة البُورَ Topiks، ويكونُ مجموعُ البور في نصٍّ ما تناظره، أي: استمرار المضمون وتقدمه»<sup>(٣)</sup>. وقد سرد أجريكولا أنواع البور وأطلق عليها وسائل تضافر<sup>(٤)</sup>.

وقد قرر واورزنيك بالنسبة لهذه البور «أنه لا يمكن أن يؤدي دور حامي علاقات البورة إلا وحدات لغوية يمكن أن تستبدل ويمكن أن تحوّل، أي: يمكن أن تكون لها صيغ بديلة (وهي الوحدات المعجمية والروابط اللفظية والجمل)»<sup>(٥)</sup>، ويؤكد هذا التفريق تأسيس تصوّر أجريكولا على الاستبدال بقيد الاشتراك الإحالي.

أمّا اللغوي الفرنسي جرايمز فقد وضع نموذجًا للوصف النصّي قائمًا على أساس أنَّ معنى النصوص ينتج «قبل كل شيء من الخصائص المشتركة لسمات دلالية معينة/ الصفات الدلالية/ في اللكسيات الظاهرة في أي نص»<sup>(٦)</sup>، وقد سمّى هذه الوحدات المترابطة دلاليًا نظائر، و«تشكل لكسيات النص الواحد المرتبطة بعضها ببعض على هذه الطريقة سلسلة نظائر/ سلسلة بورة، وفي حالة النصوص الواسعة تكون عدة سلاسل من النظائر شبكة النظائر للنص الكامل، وهو الذي يكون مرة أخرى عاملًا حاسمًا في

(١) انظر: السابق ص ٦١.

(٢) السابق ص ٦٢.

(٣) السابق ص ٦٦.

(٤) يمكن مراجعتها في: مدخل إلى علم النص ص ٦٧، وأشير فقط إلى أنَّ الإعادة من خلال (التضمين) لديه ترتبط بفكرة الإحالة على كيانات ضمنية [انظر: تحليل الخطاب ص ٢٦٢، ٢٦٣]، وأنَّ (التقابل أو التضاد) يحتاج إلى وقفة عند صياغة نموذج للإحالة المشتركة.

(٥) مدخل إلى علم النص ص ٦٨، وأرى أنَّ ما قدمه أجريكولا من أنواع للبور أعم مما حدّد بين قوسين.

(٦) مدخل إلى علم اللغة النصي ص ٣٩.

إمكانات إيضاح تناسق النص»<sup>(١)</sup>.

وقد ذكر فيهيفجر ثلاثة أنماط أساسية لبناء تلك السلاسل من النظائر هي : الإعادة البسيطة ، والاستثناف المتنوع ، والتعويض عبر عناصر قواعدية<sup>(٢)</sup>.

والذي يعنينا هنا هو ما أشار إليه هاينه من وفيهيفجر من شرط ثانٍ مهم لبناء سلاسل النظائر «يتحدد في وجوب كون العناصر في علاقة النظائر تعود إلى ظاهرة الواقع نفسها ، فقط في مثل حالة المرجعية المشتركة يمكن أن تُعدّ الوحدات المعجمية المعنية أعضاءً ضمن النظائر داخل سلسلة مُعيّنة ، لذلك يجب أن ينظر - بجانب التكافؤ الدلالي المسبّب بواسطة تكرار الصّفة الدّلالية - أيضًا إلى هويّة المرجع على أنها علامة هامة في علاقة النظائر»<sup>(٣)</sup> ، وفي هذا عناية واضحة بعملية الإحالة المشتركة ، وإعطاؤها دوراً مهماً في تكوين النص وتناسقه .

وقد ورد مفهوم الإحالة المشتركة عند براون ويول في إطار فكرة المجال الإحالي الموسّع<sup>(٤)</sup> والإحالة على كيانات ضمنية ، وهي تعني وجود عبارتين يشتمل مدلول أحدهما على مدلول الأخرى ، فتكون إحداها محيلة على مجال موسّع ، والأخرى على كيان ضمني في هذا المجال ، وبهذا يتحقق الاشتراك بينهما في الإحالة<sup>(٥)</sup> ، ومن الأمثلة التي ساقاها على ذلك ، هذه العبارة :

«إنَّ أحد أهم أعمالنا في علم النبات هو الكتابة عن نباتات تركيا ، ولكنهم يفتقرون إلى العلماء للقيام بذلك»<sup>(٦)</sup>.

وعلق المؤلفان بقولهما : «يبدو في هذا المثال أنَّ المتكلم قد افترض أنه مادام يتكلم عن بلد ما فبإمكانه الإحالة على مجموعة من الناس في ذلك البلد دون أن يكون لزاماً

(١) السابق ص ٣٩ ، ٤٠ .

(٢) راجع التفصيل والتمثيل في : السابق ص ٤٠ .

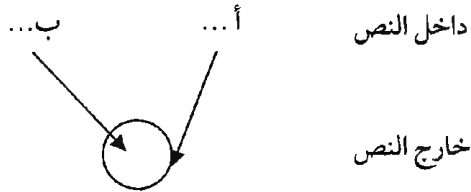
(٣) السابق ص ٤١ .

(٤) سها سافورد وجارود «المخططات الذهنية» [انظر : تحليل الخطاب ص ٢٩٣] .

(٥) قارن هذا بالإعادة من خلال التضمين عند أجريكولا [انظر : مدخل إلى علم النص ص ٦٧] .

(٦) تحليل الخطاب ص ٢٦٢ .

عليه الإفصاح بالجزم أنه (يوجد في تركيا أناس)»<sup>(١)</sup> ، لقد وقع الاشتراك في الإحالة هنا بين (تركيا) والضمير (هم) في (لكنهم) ، وما كان لهذا الاشتراك أن يقع إلا بمراعاة فكرة المجال الإحالي الموسع حيث تحيل (تركيا) إلى بلد معروف بما فيه من أناس وأرض ، فالمجال الإحالي لهذه الكلمة يشمل أكثر من عنصر ، فإذا أحال الضمير (هم) على بعضها وهو هنا (الناس) كان ذلك من قبيل الإحالة على كيان ضمني ، وبهذا يتحقق الاشتراك في الإحالة ، وهو هنا ينحرف قليلا عن النموذج المطروح لهذه العلاقة كما يظهر في الشكل التالي :



وتتنزل هذه العلاقة - عند التحقيق - بين الإحالة المشتركة وتعالق الوقائع الآتي ، لكنها ألصق بالإحالة المشتركة ، ويمكن قبول اندراجها تحتها بناءً على أن الكيان الضمني جزء من العنصر المشتغل عليه فيها كشيء واحد ، ولهذا نرى اتجاه العلاقة الرابطة من داخل النص إلى خارج النص متماثلاً في هذه الحالة والإحالة المشتركة الخالصة .

على الرغم من الاهتمام - الذي تبدت مظاهره فيما سبق - بدور الإحالة المشتركة في ترابط النص تبقى أمامنا أمثلة عدة يتحقق فيها الاشتراك في الإحالة ولا يتحقق فيها الترابط ، أو يحدث العكس فيتحقق الترابط مع غياب الاشتراك في الإحالة ، نحو :

أ - اجتاز محمد الامتحان، ولد في القاهرة .

ب - نجح محمد في امتحان اللسانس ، وعيّن خالد في وزارة الخارجية .

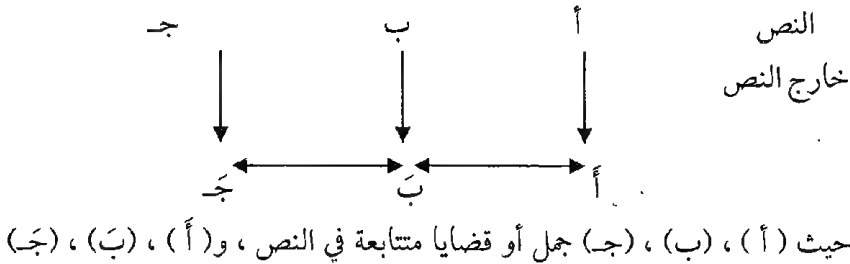
ففي التابع الجملي الأول لا يوجد ترابط - بادي الرأي - مع وجود التناظر الإحالي بين محمد والضمير في (وُلِدَ) ، وفي التابع الثاني يمكننا تصور الترابط بين الجملتين مع

غياب التطابق الإحالي تمامًا ، وذلك إن كان المخاطب بها يعرف أن خالداً أخو محمد مثلاً ، ولهذا يصرح فان دايك بأنه «ليس صحيحاً إلى حد بعيد أن يُعَدَّ التطابق الإحالي للمنطوقات (وبخاصة لمنطوقات اسمية) ضرورياً و/أو كافياً للربط في الغالب»<sup>(١)</sup> ، وهنا لا بد من وسيلة أخرى للإحالة الماصدية تحقق بها الترابط داخل النص وهذه الوسيلة هي تعالق الوقائع .

وقد عُنيَ فان دايك بهذه الوسيلة وإبرازها فهو يرى وجوب الارتباط بين الوقائع مع اشتراك الجمل الدالة عليها في الإحالة ، بل قد يتفنى الاشتراك ويبقى الترابط بفضل تعالق الوقائع ، يقول معلقاً على التابع التالي (لأنَّ الطقس كان جميلاً ، ذهبنا إلى الشاطي) : «يتبين من الجملة (١) أنَّ الجملة يمكن أن ترتبط بصورة مكتملة حتى حين يمكن ألاَّ يُتَحَدَّثَ عن تطابق الأفراد»<sup>(٢)</sup> ، وهذا يعني أنَّ الاشتراك في الإحالة ليس شرطاً في الترابط إذا تحقق تعالق الوقائع<sup>(٣)</sup> .

وقد صاغ ضابطاً لربط القضايا يَشْتَرِطُ له تعالق الوقائع هو : «ترتبط قضيتان بعضهما ببعض حين ترتبط معانيهما الإحالية ، أي : أنَّ الوقائع التي تحيل إليها في تفسير ما مرتبطة بعضها ببعض»<sup>(٤)</sup> .

ويمكن تمثيل تعالق الوقائع بالشكل التالي :



(١) علم النص مدخل متداخل الاختصاصات حاشية ص ٥٣ ، وانظر أيضاً : النص والسياق ص ٢٨ .

(٢) علم النص مدخل متداخل الاختصاصات ص ٥٤ .

(٣) انظر : النص والسياق ص ٧٦ .

(٤) السابق ص ٥٣ ، وانظر أيضاً : النص والسياق ص ٧٧ ، وعلم لغة النص المفاهيم والاتجاهات ص ٢٤٦ ، ولسانيات النص ص ٣٢ ، ٣٣ .

الوقائع الخارجية التي تحيل إليها هذه الجمل ، ويظهر من الشكل أن الترابط داخل النص تم بواسطة الترابط خارج النص ، وبهذا يمثل التفسير الماصدقي عنصرًا رئيسًا في تماسك النص؛ إذ إنَّ أيَّ تتابع جُمليَّ يُعدُّ متماسكًا دلاليًا «حين يمكن أن تُفسَّر كلُّ قضية في التابع - مفهوميًا أو ماصدقيًا - مرتبطةً بتفسير قضايا أخرى في التابع أو قضايا خاصةٍ أو عامةٍ متضمنةٍ من خلاله» (١) .

ويضيف فان دايك نمطًا آخر من التعالق الخارجي المؤثر في ترابط النص إلى جانب تعالق الوقائع هو (ترابط المحالات إليها) ، كما في جملة (سافر محمد بالقطار) ، فثمة علاقة بين (محمد) فاعل السفر ، و(القطار) أداة الفعل أو وسيلة السفر ، لكنه يؤكد أيضًا عدم كفاية هذا الترابط إن لم يتحقق تعالق الوقائع ، ويمكن تمثيل هذا الترابط بالشكل السابق نفسه لكن مع عد ( أ ) ، ( ب ) ، ( جـ ) عناصر إفرادية محيلة ، و( أ ) ، ( ب ) ، ( جـ ) محالات إليها بواسطة العناصر السابقة .

وبعد هذا البيان يمكن الإجابة عن التساؤل الثاني وهو : أيندرج الترابط الناشئ عن الإحالة الماصدقية تحت السبك أم الحبك؟ لقد صرح دي بوجراند بأنَّ الإحالة المشتركة - وهي أحد رافدي هذا الترابط - من إجراءات السبك ، وهي - عنده - إجراءات تبدو بها العناصر السطحية على صورة وقائع يؤدي السابق منها إلى اللاحق بحيث يتحقق لها الترابط الرصفي ، وبحيث يمكن استعادة هذا الترابط (٢) .

إلا أننا رأينا في التحليل السابق أنَّ الألفاظ المحيلة لا يؤدي السابق منها إلى اللاحق مباشرة بل بواسطة ارتباطات خارجية مختلفة الأنماط ، وليس من الدقة العلمية إغفال هذه الارتباطات لما يترتب على اختلاف أنماطها من تباين في طبيعة الترابط الناشئ عنها ودوره في النص ، مما يجعلنا نميل إلى جعل الاشتراك في الإحالة وتعالق الوقائع من علاقات الحبك أو وسائله دون السبك مؤتسرين بإشارة لفان دايك بهذا المعنى (٣) .

\* \* \*

(١) علم النص مدخل متداخل الاختصاصات ص ٧١ .

(٢) النص والخطاب والإجراء ص ١٠٣ .

(٣) انظر : النص والسياق ص ١٣٧ ، وحبك النص منظورات من التراث العربي ص ٥٦ .





## الفصل الثالث الاحالة الافتقارية



إذا كانت الإحالة الماصدية تُعْنَى - كما سبق - بالعلاقة بين اللفظ ومدلوله الخارجي - فإنَّ الإحالة الافتقارية تقوم أساساً على العلاقة بين نمط معيَّن من الكلمات تحتاج إلى تفسير وبيان ، وما يفسرها .

### (١)

وقد ورد هذا المفهوم للإحالة في كتاب «السبك في الإنجليزية» لهاليداي ورقية حسن ، حيث عدَّ المؤلفان الإحالة (reference) إحدى وسائل السبك<sup>(١)</sup> ، ويوجد السبك عندهما «حيث يكون تفسير أحد عناصر الخطاب متوقفاً على تفسير عنصر آخر ، أحدهما يقتضي الآخر ، بمعنى أنه لا يمكن حل شفرته بفاعلية إلا بالالتجاء إلى الآخر»<sup>(٢)</sup> ، وهذا ما جعلني أسمُّ هذه الإحالة بالافتقارية؛ لأنَّ الكلمات التي تستعمل لها مفتقرة إلى غيرها بوجه ما ، فعناصر الإحالة «عناصر توجيهية ، تنبئ عن أنَّ المعلومات تسترد من مكان آخر»<sup>(٣)</sup> .

بيد أنَّ هذا الافتقار ، أو الاقتضاء ، أو الاستلزام متحقق أيضاً في وسائل السبك الأخرى غير الإحالة ، وهي : الاستبدال ، والحذف ، وأدوات الربط ، والترابط المعجمي<sup>(٤)</sup> ، وهذا ما أقرَّه المؤلفان بقولهما : «إنها [أي الإحالة] تشترك إلى درجة بعيدة مع كلِّ عناصر التماسك»<sup>(٥)</sup> ، وهذا يدعو إلى النظر فيما تمتاز به الإحالة - عندهما - على غيرها من أدوات السبك .

ولم يدع لنا المؤلفان مجالاً لهذا النظر ، فقد حددا خصيصة الإحالة التي تميزها عن غيرها بقولهما : «ما ييسمُّ هذا النمط الخاص من التماسك الذي نسميه (الإحالة) ، هو الطبيعة الخاصة للمعلومة التي توصف بأنها استردادية ، فالمعلومات التي تستردُّ في حالة

(١) Cohesion in English, M .A .K . Halliday & Ruqaiya Hasan, Longman Group (١) . (1976), p . 13

(٢) السابق : 4 . P .

(٣) السابق : 31 . P .

(٤) انظر : السابق 13 . P .

(٥) السابق : 31 . P .

الإحالة هي المعنى الإشاري [المدلول] ، وهويّة شيء خاصّ أو قسم من الأشياء يحال إليه<sup>(١)</sup> ، وعلى هذا فالإحالة «علاقة دلالية في مقابل الاستبدال [مثلاً] الذي هو علاقة نحوية»<sup>(٢)</sup> ، فلا «يلزم لعنصر الإحالة أن يطابق العنصر الذي يشير إليه في نوع الكلمة نظرًا لأنّ العلاقة تتم على المستوى الدلالي ، إنّ ماتجب المطابقة فيه هو الخصائص الدلالية ، لكنّ هذه الخصائص لا يلزم أن تدرج داخل النص ، وإنما يمكن أن تقبل الاسترداد من الموقف»<sup>(٣)</sup> .

ويوضح محمد خطابي المفارقة بين عنصري الإحالة والاستبدال - عندهما - بقوله : «لئن كانت العلاقة بين عنصري الإحالة (المحيل والمحال إليه) علاقة تطابق - فإنّ العلاقة بين عنصري الاستبدال (المستبدل والمستبدل) علاقة تقابل تقتضي إعادة التحديد والاستبعاد»<sup>(٤)</sup> ، والمستبدل أو العنصر البديل يحتفظ بجزء من المعلومة السالفة فحسب مُستبعدًا جزءًا آخر<sup>(٥)</sup> .

وأما الحذف فلا «يختلف عن الاستبدال إلا بكون الأول استبدالاً بالصفر ، أي : أنّ علاقة الاستبدال تترك أثرًا ، وأثرها هو وجود أحد عناصر الاستبدال ، بينما علاقة الحذف لا تحلّف أثرًا»<sup>(٦)</sup> ، ويرى محمد خطابي أنّ المظهر البارز الذي يجعل الحذف مختلفًا عن

(١) السابق : 31 . P .

(٢) السابق : 32 . P ، وانظر : 89 . P .

(٣) السابق : 32 . P .

ويمكن أن نضرب مثالا لتخالف نوع الكلمة المحيلة والمحال إليه بقولنا :

- سافرت إلى دمشق في العام الماضي ، وهناك استمتعت بالمناظر الطبيعية الخلابة .

فـ(دمشق) علم ، و(هناك) اسم إشارة وظرف في الوقت نفسه . أمّا استرداد المعلومة في سياق الموقف دون أن يكون لها ذكر في السياق اللغوي فنحو :

- سيبدأ هو بالتلاوة ، ونحن جميعًا نردد وراءه .

فالمراد من (هو) يُعَلِّم من سياق الموقف لا غير .

(٤) لسانيات النص ص ٢١ .

(٥) السابق : ص ٢١ .

(٦) السابق : ص ٢١ .

الإحالة والاستبدال «هو عدم وجود أثر عن المحذوف فيما يلحق من النص»<sup>(١)</sup>. وقد ربط هاليداي وزميلته بين هذا المفهوم للإحالة ومفهوم التعريف، بحيث يكون التعريف هو ما يميز الإحالة، وذلك في قولهما: «يُعبر عن هذا»<sup>(٢)</sup> أحياناً بعبارة أن كل وحدات الإحالة تشتمل على أداة تعريف، نظراً لأن أداة التعريف هي العنصر الذي يحمل في الإنجليزية<sup>(٣)</sup> معنى الهوية الخاصة أو التعيين في شكله المحض»<sup>(٤)</sup>. لكنهما يعدلان عن مقولة تقدير أداة التعريف هذه إلى تحميل العنصر الإحالي بنفسه خاصية التعريف، أي: تعريف مدلوله، فيقولان: «لا حاجة بنا إلى تحيّل أداة تعريف مقدّرة في كل عنصر إحالي، يكفي أن نقول: إن الإحالة لها خاصية التعريف أو التخصيص الدلالية»<sup>(٥)</sup>.

أمّا وسائل الإحالة عند هاليداي وزميلته فهي: الضمائر، وأسماء الإشارة، وأدوات المقارنة<sup>(٦)</sup>، والمراد بأدوات المقارنة ما دلّ على تطابق، أو تشابه، أو اختلاف، أو تفضيل<sup>(٧)</sup>، وهي في مجموعها عناصر تنتمي إلى طائفة الكلمات الصوريّة وفقاً

(١) السابق: ص ٢٢.

(٢) الإشارة هنا إلى ما سبق من أن التماسك يكمن في استمرار الإحالة التي بواسطتها يدخل الشيء نفسه في النص مرة ثانية، وهو ما يعني أن الضمير - مثلاً - في نحو: هناك ثلاثة فئران عمياء... انظر كيف تجري، الضمير المقدّر في (تجري) يعود على الفئران الثلاثة العمياء نفسها المتحدث عنها آنفاً.

انظر: Cohesion in English p. 31.

(٣) إنما خص المؤلفان الحكم بالإنجليزية - مع أنه واقع في غيرها - لأنها يتحدثان عن (the) بعينها، وقد استبدلت بها (أداة التعريف) رعاية للمقام.

(٤) Cohesion in English p. 32.

(٥) السابق: 32. P. ويُفيد البحث من هذه العلاقة في تحديد مفهومه الإجرائي للإحالة في الفصل الأخير من هذا الباب، انظر: ص ١٧١.

(٦) السابق: 37، 31. P، وانظر: لسانيات النص ص ١٧.

(٧) انظر: لسانيات النص ص ١٩.

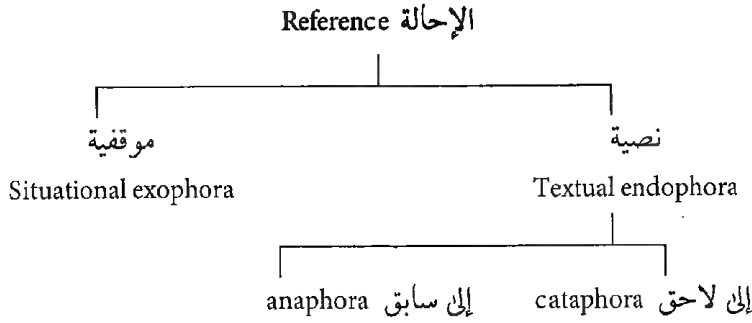
وأرى أن أدوات المقارنة هذه لا تحيل في العربية إحالة افتقاريّة بنفسها، بل يرتبط بها دائماً عنصر يكون هو القائم بالإحالة، كما يظهر في الأمثلة التالية:

= - هذا الكتاب هو الذي قرأته من قبل.

لتقسيم النحوي الإنجليزي هنري سويت<sup>(١)</sup> ، وهي الكلمات التي وصفها بالمر بقوله : «من الممكن أن يقال : إنَّ لها معنى ، لكنه معنى من النوع النحوي ، وفوق ذلك فهو ليس معنى الكلمة نفسها ، بل على الأصح معناها بالنظر إلى الكلمات الأخرى ، وربما الجملة كلها»<sup>(٢)</sup> .

## (٢)

وضع هاليداي وزميلته نموذجًا للإحالة حددها بقولهما : «إنَّ عناصر الإحالة قد تحيل إلى خارج النص أو إلى داخله، وإذا كانت تحيل إلى الداخل فقد تكون محيلة إلى سابق أو إلى لاحق، وهذا المخطط سيمسح لنا بأن نتعرف فوارق مُعيَّنة داخل طائفة عناصر الإحالة وفقًا لاستعمالاتها المختلفة، واتجاهات إحالاتها»<sup>(٣)</sup> ، وأوضحا ذلك بالمخطط التالي<sup>(٤)</sup> :



أمَّا الجهة الجامعة بين نوعي الإحالة فهي نوعية العناصر اللفظية نفسها التي تقوم بعملية الإحالة ، حيث تمثل كل من الإحالة الخارجية (الموقفية) ، والإحالة الداخلية (النصية) توجيهاً للمتلقي لاستعادة المعلومة الضرورية لتفسير العنصر محلَّ النظر من

= - هذا كتاب يشبه الذي قرأته من قبل .

- هذا كتاب غير الذي قرأته من قبل .

- هذا كتاب أفضل من الذي قرأته من قبل .

(١) انظر : علم الدلالة إطار جديد ص ٦٢ ، ويقابل الكلمات الصورية عنده الكلمات التامة .

(٢) السابق ص ٦٢ .

(٣) Cohesion in English p . 33 .

(٤) انظر : السابق 33 p .

مكان آخر ، والدليل على اجتماع النوعين في جنسٍ واحد أننا لو أخذنا عنصرًا إحاليًا في عزلة عن سياقه لكان محايدًا قابلاً للاندراج تحت أيٍّ من النوعين<sup>(١)</sup> ، فمثلاً «إذا سمعنا قطعة من محادثة مثل : (ذلك كان يجب أن يكلف الكثير من المال) فليس لدينا أية وسيلة لمعرفة ما إذا كان لفظ (ذلك) يمثل إحالة قبلية أو إحالة خارجية ، ربّما قال المتحدث السابق لقد كان عليّ أن أكون في عطلة في تاهيتي ، أو لعلّ المشاركين ينظرون إلى مجموعة من الفضائيات الأثرية لمُضيفهم ، وإذا كان كلا هذين الطرفين يظل جيّدًا فإن التأويل سيقضى مشكوكًا فيه»<sup>(٢)</sup> مادام السياق غائبًا .

ويؤكد المؤلفان دور طبيعة العنصر الإحالي في ماهية الإحالة، بقولهما : «إنّ الذي يُعدُّ ضروريًا بالنسبة إلى كلّ نمطٍ من الإحالة، سواء أكانت إحالة داخلية (نصية) أم كانت إحالة خارجية (موقفية) - هو أنّ هناك افتراضًا يجب أن يكون مقبولًا، وهو أنّ الشيء يحيل لكي يكون مُعرّفًا بطريقة ما»<sup>(٣)</sup>، وفي طي هذا الكلام تأكيد لفكرة الوظيفة التعريفية للإحالة، التي سبقت الإشارة إليها .

ويضيف المؤلفان في موطن آخر أنّ الإحالة القبلية والإحالة الخارجية كليهما محكومان بالفكرة الأساسية العامة لقابلية المعاني للاستعارة من البيئة المحيطة<sup>(٤)</sup>، وكل ذلك بيان لكون اتجاه الإحالة إلى داخل النص أو إلى خارجه لا يؤثر في وحدة مفهومها وعناصرها، فالإحالة في الحالتين تقوم على معنى افتقار عنصر لغوي إلى غيره في بيان معناه .

(١) انظر: السابق p . 33 .

(٢) السابق : P . 33 .

(٣) السابق : P . 33 .

أشار المؤلفان إلى مسألة الأسبقية أو الأصالة بين نمطي الإحالة الداخلية والخارجية ، وذكرنا اقتراحًا بأن تُعدّ الإحالة إلى المقام هي الصورة الأسبق ، والإحالة إلى عناصر داخل النص صورة ثانوية أو مشتقة منها ، حتى إنه يمكن قبول أنّ معنى عبارة (الشيء الذي تراه أمامك) قد تطور قبل معنى عبارة (الشيء الذي ذكرته لتوي) ، فالوجود القائم في النص - حيثما كان - هو حالة خاصة بالنسبة للوجود القائم في الموقف [انظر : P . 32] وهذه إشارة مهمة فيما يتصل بقضية تطور العهد من الحضور إلى الذكرى .

(٤) انظر : Cohesion in English p . 89

والاقتصار على الإحالة القبلية هنا لأنّ سياق الحديث عن المقارنة بينها وبين الخارجية .

## (٣)

وثمة تساؤل يفرضه واقع التقارب الذي قد يصل إلى حدّ التداخل بين مفاهيم الإحالة، هو: إذا كان هذا المفهوم، أي: الإحالة الافتقارية، يتناول الإحالة إلى خارج اللغة في نسق واحد مع الإحالة إلى الدّاخل، فما المبرر العلمي لجعل الإحالة الماصدية التي تتناول العلاقة بين اللغة والواقع مفهوماً مستقلاً؟ هل هناك فارق معتبر بين النوعين؟

لقد قدّم هاليداي وزميلته جواباً عن هذا التساؤل بعبارة واضحة مباشرة في قولهما: «الإحالة الخارجيّة ليست ببساطة مرادفاً للمعنى المرجعي، فليُفَرِّدَتِ مثل: جون، أو شجرة، أو جَرَيٌّ معنى مرجعي يتمثل في أنها أسماء لكيانٍ ما: شيءٍ أو طبقة أشياء، أو عملية ونحو هذا، لكنّ عنصر الإحالة الخارجيّة - مع هذا - عنصرٌ لا يُسمَّى أيّ شيء، إنّه يدلُّ على أنّ إحالةً إلى سياق الموقف لأبْدَ أَنْ تُنشَأَ» (١).

فمن الواضح أنها يُفَرِّقان بين كلمات تُسمَّى أشياء، وهذه لها معنى مرجعي، أي: تحليل إحالة ماصدية بحسب مصطلح البحث، وكلمات لا تسمى أيّ شيء وهذه تحتاج إلى ما يُفسَّرُها، وغاية ما هنالك أنّ مفسَّرها قد يكون عنصراً خارجياً مقامياً، كما قد يكون عنصراً داخلياً نصياً، فالخصيصة الفارقة بين الإحالتين هي طبيعة العناصر المحيلة مع أنّ العلاقة في النمطين علاقة بين اللغة والواقع.

لكنّ هذه الإجابة تُعَبِّرُ عن وجهة نظر خاصة تتبنّى مفهوم الإحالة الافتقارية الذي ينفي العلاقة بين إحالة الضمير (أنت) مثلاً إلى ذاتٍ خارجيّة، وإحالة (زيد) إلى هذه الذات نفسها، ونحن إذا عدنا إلى مفهوم الإحالة الماصدية وجدنا القائلين به في الدرس النصي لا يُخْرِجون الضمائر وأسماء الإشارة من دائرة درسهن، بل قد تكون محطّ عنايتهم (٢)، وتفسير هذا التباين يكمن في اختلاف حيثية النظر المرعية عند كلّ فريق - إلى الضمائر وأسماء الإشارة أو الأسماء الصورية عموماً، فأصحاب الإحالة الافتقارية

(١) Cohesion in English p. 33.

(٢) انظر مثلاً: النص والخطاب والإجراء ص ٣٢٠.



ينظرون إليها من حيث هي كلمات تفتقر إلى تفسير، كلمات لا تدل على معنى معجمي محدد، وهذا نظر إليها من وجهة الوضع، فكلمة (هو) مثلاً من جهة وضعها تصلح لأي غائب مفرد مذكر لكنها لا تحدد شخصاً أو جنساً، ومن يتبنى مفهوم الإحالة الماصدية ينظر إليها من حيث هي كلمات دالة على معانٍ محددة في سياقات محددة، وإن كانت قابلة لاختلاف المعاني باختلاف السياقات، وهذا نظر إليها من جهة الاستعمال .

#### (٤)

كان ما سبق عرضاً موجزاً لمفهوم الإحالة الافتقارية عند هاليداي ورقية حسن ، وقد كان لهذا المفهوم حضور في مصنفات ودراسات أخرى ، وإن شأبه شيء من الاختلاف عن صورته السابقة ، فقد ورد هذا المفهوم في موسوعة «اللغة واللسانيات» مع إدخال الحذف في دائرته ، إذ تقول : «مصطلح الإحالة (anaphora) - كما أصبح يستعمل في النظرية النحوية الحديثة - يشتمل على ظاهرة المرجعية الضميرية وأنواع الحذف المختلفة التي تشترك جميعاً في أنها عنصر أو تركيب يعتمد في تفسيره على كونه متعلقاً بشيء آخر في السياق» (١) .

والمحذر - هنا - لم يلتفت إلا إلى جانب الاتفاق والاشتراك بين بعض الظواهر اللغوية التي تمثل وسائل للترابط بناءً على آلية عامة واحدة هي الافتقار أو الاعتماد ، ولم يراع بذلك ما بين هذه الظواهر من فروق تستدعي اختلافاً - ولو يسيراً - في آلية التحليل من جهة ، وعلاقات الظاهرة (التأثير والتأثر) من جهة أخرى كما فعل هاليداي وزميلته . ومن أهم الدراسات العربية التنظيرية (٢) التي اعتمدت على هذا المفهوم دراسة الأزهر

(١) The Encyclopedia of Language and Linguistics, Volume 1 . Editor - in - chief R .E .ASHER, coordinating Editor J .M .Y . SIMPSON, PERGAMON PRESS . P116

ويلاحظ أن المصطلح الوارد هنا هو (anaphora) ، وهو عند هاليداي وزميلته جزء من المفهوم العام للإحالة الافتقارية الذي عرّف عنه ب (reference) .

(٢) ثمة عدة دراسات تطبيقية ارتكزت على هذا المفهوم من أبرزها :

١ - «من أشكال الربط في القرآن الكريم (تضافر العناصر الإشارية والعناصر الإحالية في تماسك النص)» د . سعيد بحيري .

الزناد «نسيج النص» . بحث فيما يكون به الملفوظ نصًّا، فقد جعلت هذه الدراسة الروابط الإحالية في النصوص ثلاثة ثلاثة مجموعات من الروابط، هي التي تعطي للنص نصيَّته، وحاولت تقديم تصوُّر للعناصر اللغوية تمهد به لوصف البنية الإحالية في النصوص، فقسمتها إلى عناصرٍ إشاريةٍ وهي «كلُّ ما يشير إلى ذات، أو موقع، أو زمنٍ إشارةٍ أوليَّةٍ لا تتعلق بإشارةٍ أخرى سابقة أو لاحقة، فيمثل العنصر الإشاريُّ معلِّمًا (Index) لذاته، لا يقوم فهمه أو إدراكه على غيره . . . ويشمل العنصر الإشاري :

- لفظًا مفردًا دالًّا على حدث أو ذات أو موقع ما في الزمان أو المكان .

- جزءًا من الملفوظ أو الملفوظ كاملاً» (١) .

وعناصرٍ إحاليَّةٍ وهي «قسم من الألفاظ لا تملك دلالة مستقلة ، بل تعود على عنصر أو عناصر أخرى مذكورة في أجزاء أخرى من الخطاب ، فشرط وجودها هو النص ، وهي تقوم على مبدأ التماثل بين ما سبق ذكره في مقام ما وبين ما هو مذكور بعد ذلك في مقام آخر» (٢) .

وفي ضوء هذه القراءة المختصرة في دراسة الأزهر الزناد ينجلي اتخاذه لفهوم الإحالة الافتقاريَّة منطلقًا ، إذ يتحدث عن عناصر مستقلة الدلالة ، وأخرى تابعةٍ لغيرها في تحديد دلالتها ، وتحقق الإحالة في العلاقة القائمة بين العنصر الإحالي التابع والعنصر الإشاري الذي يتبعه الأول ويرتبط به لأنه يفسره .

ولو اقتصرَت الدراسة على هذا القدر لسلمت من شيءٍ من التناقض وقعت فيه نتيجة تداخل (٣) المفاهيم ، ويمكن بيانه في النقطتين التاليتين :

١- وصفت الدراسة - بعد البيان السابق - العناصر الإشاريَّة بأنها «كل العناصر

٢- علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق ، د . صبحي الفقي .

٣- الإحالة في نحو النص دراسة في الدلالة والوظيفة مع التطبيق على مجموعتين قصصيتين<sup>٢</sup> د . أحمد عفيفي .

(١) نسيج النص ص ١١٦ .

(٢) السابق ص ١١٨ .

(٣) أشار د . سعيد بحيري إلى هذا التداخل في عرضه لبعض مفاهيم هذه الدراسة ، انظر : دراسات لغوية تطبيقية ، هامش ص ٨٧ .

اللغوية التي تحيل مباشرة على المقام من حيث وجود الذات المتكلمة أو الزمن أو المكان حيث ينجز الملفوظ والذي يرتبط به معناه؛ من ذلك (الآن)، (هنا)، (هناك)، (أنا)، (أنت)، (هذا)، (هذه) ... وتتعلق دلالة هذه العناصر بالمقام الإشاري؛ لأنها غير ذات معنى ما لم يتعين ما تشير إليه، فهي أشكال فارغة في المعجم الذي يمثل المقام الصفر، وهي تقوم بوظيفة تعويض الأسماء، وتتخذ محتوئاً مما تشير إليه<sup>(١)</sup>.

وتحدثت الدراسة عن الضمائر وأسماء الإشارة بوصفها عناصر إشارية، وكنا نتوقع أن تكون هذه العناصر عناصر إحالية<sup>(٢)</sup>، بناء على المعنى الذي ذكرته في بداية حديثها عن مفهوم الإحالة<sup>(٣)</sup>، والذي سبق ذكره من قبل أثناء الحديث عن الزمن الإحالي<sup>(٤)</sup>. ولعل الباحث شَعَرَ بهذا التداخل فعمد إلى القول بأن بعض العناصر الإشارية تكون عناصر إحالية أيضاً، ومن ثَمَّ فهي «مُزْدَوِجَةٌ الدَّور في اللغة»<sup>(٥)</sup>، وهي عبارة تلخص المشكلة ولا تَحُلُّها؛ لأن الباحث دلف مباشرة إلى الحديث عن عناصر إشارية وعناصر إحالية، دون الإشارة إلى وظائف هذه العناصر مستقلة عنها، حتى إنه عندما تحدث عن مفهومي الإشارة والإحالة بيَّنها بحصر كل واحد منهما في مجموعة عناصر ذات طبيعة معينة، فدلَّ هذا الصنيع على أنه يقسّم العناصر اللغوية نفسها إلى قسمين باعتبار وظائفها، لا أنه يقسم وظيفة هذه العناصر، فإذا كان الأمر كذلك وكان من الضروري كي يصحّ التقسيم ألا يندرج بعض أفراد المُقسَّم تحت أكثر من قسم - فإنه لا يصحّ القول بأن بعض العناصر يكون إشارياً أو إحالياً، فالعنصر الواحد إما أن يكون إشارياً يؤدي وظيفة الإشارة أو إحالياً يؤدي وظيفة الإحالة، ويبقى ازدواج الدور مشكلةً تفصح عن الاضطراب في تحديد المفاهيم.

(١) نسيج النص ص ١١٦.

(٢) وقد عد الباحث نفسه ضمير المتكلم عنصراً إحالياً في موضع آخر، انظر: ص ١٣٠.

(٣) انظر: نسيج النص ص ١١٨، وانظر: كذلك ص ١٣١.

(٤) انظر: السابق ص ٧٦.

(٥) السابق ص ١١٨.

٢- اضطر الباحث - عند الحديث عن الإحالة على ما هو خارج اللغة - إلى فرض وجود «عنصر إشاري غير لغوي موجود في المقام الخارجي»<sup>(١)</sup>، مع أن العناصر المقسمة إلى إشارية وإحالية هي العناصر اللغوية كما يظهر من كلامه السابق ، وكما ينبغي أن يكون عليه الأمر؛ لأنّ التقسيم ينبغي أن يجري على أشياء ذات طبيعة واحدة ، والواقع الخارجي أمر مقابل للغة وليس جزءاً منها .

والذي اضطره إلى ذلك متابعته لتقسيم هاليداي وزميلته للإحالة إلى إحالة داخلية (نصية) وإحالة خارجية (موقفية) ، وهو تقسيم مقبول في سياقه - حيث الاعتماد في تحديد العناصر الإحالية على طبيعتها الدلالية الافتقارية وحدها - لكنه في سياق دراسة الأزهر الزناد لا محلّ له إذ يقتضي بياؤها لمفهوم الإحالة<sup>(٢)</sup> من جهة ، واتكاؤها على مفهوم الإشارة من جهة أخرى - الاقتصار على الإحالة إلى داخل النص؛ لأن العناصر الإشارية هي التي تنهض بالإحالة المباشرة على المقام كما نصّت على ذلك<sup>(٣)</sup> . وقد يوجّه ذكر العنصر الإشاري غير اللغوي على أن المراد بالإشاري المحال إليه أيّما كان .

ويردّ ذلك أنه لا يُشترط - وفقاً للدراسة - في كلّ عنصر إشاري أن يكون محالاً إليه ، ويرده كذلك ما سبق من أن (أنا) و(أنت) عناصر إشارية لارتباطها بالمقام ، وهما لا يحال إليهما .



(١) السابق ص ١١٩ ، ١٣٠ ، وهذا أثر من آثار التداخل بين مفهوم الإحالة الماصدية والافتقارية .

(٢) انظر : السابق ص ١١٨ .

(٣) انظر : السابق ص ١١٦ .

الفصل الرابع  
الاجالة بمعنى إعادة الذكر



ثمة مفهوم آخر للإحالة في الدرس اللغوي الحديث ارتسمت معالمه في مؤلفات أستاذنا الدكتور تمام حسان ، بحيث صار مفهومًا خاصًا به ينتمي إلى منظومته الفكرية ، وإن كان مبنيًا في بعض جوانبه على الإحالة الماصدية ، ومتداخلًا في جوانب أخرى مع الإحالة الافتقارية ، ولأجل هذين الأمرين ، مع كونه لم يعرب عنه صراحةً بتعريف جامع مانع؛ فإن استخلاص هذا المفهوم من كلامه يحتاج إلى شيء من التأمل والتدقيق .

### (١)

استعمل الدكتور تمام حسان مصطلح الإحالة تحت وسائل الربط في ثلاثة من أعماله العلمية هي :

- ظاهرة الربط في التركيب والأسلوب العربي (١٩٨٢م)، وهو منشور ضمن كتاب «مقالات في اللغة والأدب» للدكتور تمام حسان الصادر عن معهد اللغة العربية بجامعة أم القرى (١٩٨٥م) .

- البيان في روائع القرآن .

- الخلاصة النحوية الصادر في طبعته الأولى عن عالم الكتب سنة (٢٠٠٠م) .

وقد قدم في كل منها مخططًا لظاهرة الربط<sup>(١)</sup> يختلف في بعض جوانبه عن الآخر، ونستطيع بالمقارنة بينها ملاحظة تطور الفكرة عنده ، وتحديد مفهوم الإحالة لديه من خلال وسائلها وانتمائها، وقد قاد تأمل هذه المخططات الثلاثة إلى الملاحظتين التاليتين :

١- فيما يتصل بانتماء الإحالة أي ما تندرج تحته جاءت (الإحالة) تحت وسائل الربط مباشرة في التصورين الأول والثاني، أمّا في التصور الثالث فقد صارت في مرتبة ثالثة تنتمي لا إلى مطلق الربط بل إلى الربط الملفوظ في الجملة، ومع أنّ التصور الثالث يبدو أكثر شمولًا واتساعًا في رصد ظاهرة الربط فإنه بالنسبة للإحالة أكثر تخصيصًا، فهو يعرّي كل وسائل الإحالة عن مصطلح الإحالة إذا كانت ترتبط بما هو خارج الجملة سابقًا كان أو لاحقًا ويدخله تحت «الربط الملفوظ في السياق» ويستعمل له مصطلح

(١) انظر : مقالات في اللغة والأدب ص ١٧٣، والبيان في روائع القرآن ١/ ٢٣٥، والخلاصة النحوية ص ٨٩ .

الإشارة، في حين أن التصويرين الأولين لا يفصلان بين الإحالة داخل الجملة وخارجها، وهذا يعني أن الإشارة في قوله تعالى - مثلاً - : ﴿ هَذَا وَرَبُّكَ لِلظَّالِمِينَ لَشَرٌّ مَثَابٍ ﴾ [ص: ٥٥] تمثل إحالة بناء على التصويرين الأولين ولا تمثل إحالة بناء على التصوير الأخير، إلا أنني أرى التجاوز عن هذا الفرق - وإن كان مؤثراً في الاصطلاح - لما يظهر من أن أمثلة أستاذنا في الخلاصة تجاوزته<sup>(١)</sup>، ويبقى الاتفاق على انضواء الإحالة تحت الربط .

٢- وفيما يتصل بوسائل الإحالة أي ما يندرج تحتها نلاحظ تطوراً نحو الاتساع في هذه الوسائل فبعد أن كانت ثلاثاً في التصور الأول ، صارت سبعاً في التصويرين الثاني والثالث مع اختلاف طفيف بينهما هو حذف الوصف ، وشطُر المعنى المعاد إلى إسنادي وإفرادي في التصور الأخير ، وقد تم هذا التوسع بضم وسيلة كانت منفصلة في التصور الأول هي التكرار وإن كان اقتصر على تكرار اللفظ وتكرار المعنى ولا نستطيع تجاوز هذا التطور لما له من أهمية في تحديد مفهوم الإحالة كما سيأتي إن شاء الله تعالى .

## (٢)

اتضح مما سبق أن الإحالة تنضوي تحت الربط أو وسائل الربط عند الدكتور تمام حسان، وإذا كانت الوسيلة تختلف عن الغاية في الماهية<sup>(٢)</sup> ، فإنها تتفق معها في تحقيق غايات أبعد ، ويوضح هذا قول أستاذنا الدكتور تمام : «من هذه العلاقات [أي : العلاقات السياقية] علاقة الربط ووظيفتها إنعاش الذاكرة لاستعادة مذكور سابق بواسطة إحدى الوسائل اللفظية التي تعين على الوصول إلى هذه الغاية»<sup>(٣)</sup> ، فالربط

(١) انظر : الخلاصة النحوية ص ٩٠-٩٤ .

(٢) ظاهر صنيع د . تمام في المخططات السابقة أن الإحالة وسيلة للربط وليس الربط جنساً لها فيكون جزءاً من ماهيتها ، ولكنه ذكر في موضع آخر أن الإحالة نوع من ظاهرة الربط [البيان ١٦٧/٢ ، ١٦٨] ، وأياً ما كان الأمر فإن ما يؤديه الربط من وظائف يتوصل إليه بها يتحقق به من وسائل ، فلإحالة كِفْلٌ منها على كلا الوجهين .

(٣) البيان في روائع القرآن ١/ ١٢٨ .



وسيلة لإنعاش الذاكرة ، والإحالة وسيلة للربط فلا غرو كانت الإحالة وسيلة لإنعاش الذاكرة لاستعادة مذكور سابق ، وقد ربط الدكتور تمام حسان بين ظاهرة الربط وناحيتين مهمتين من نواحي النشاط العقلي هما التعرف والتذكر ، يقول : «تتضمن تراكيب اللغة على قرائن تعين على التعرف وتتضمن أساليبها على وسائل تعين على التذكر . والأمر في الحالين يتعلق بظاهرة من ظواهر الاستعمال اللغوي تسمى بالربط»<sup>(١)</sup> . وقد نسب إلى الإحالة تحقيق أي من الغرضين في بحثه «ظاهرة الربط»<sup>(٢)</sup> .

ومن جهة ثانية ، لو أننا حللنا وسائل الربط التي أوردها الدكتور تمام - بغض النظر عن اختلاف ترتيبها من مخطط لآخر - لأمكننا توزيعها في أربعة أنواع هي :

١- الربط بالأداة . ٣- الربط بعلاقة معنوية بين جملتين .

٢- الربط بالمشكلة . ٤- الربط بالإشارة<sup>(٣)</sup> .

وينقسم الربط بالمشكلة إلى ثلاثة أقسام أيضًا هي :

أ - المشكلة في السمات النحوية ، وهي ما عبر عنه بالمطابقة في الشخص والعدد والنوع والتعيين والإعراب<sup>(٤)</sup> .

ب - المشكلة في اللفظ بوصفه بنية صوتية معينة لا سمة نحوية أو علامة صرفية ، ويدخل تحتها إعادة اللفظ وإعادة صدر الكلام والتعريف بأل العهدية .

ج - المشكلة الاستبدالية ، وأعني بها أن يكون العنصر الثاني بديلاً عن لفظ العنصر الأول ، ويشمل هذا القسم إعادة المعنى ، والوصف ، وعود الضمير واسم الإشارة والاسم الموصول .

والنوعان الأخيران من المشكلة هما اللذان أطلق عليهما الدكتور تمام حسان مصطلح «الإحالة» مع مراعاة التطور المشار إليه آنفاً ، والملاحظ أن المشكلة فيهما هي مشكلة

(١) مقالات في اللغة والأدب ص ١٧٠ .

(٢) انظر : السابق ص ١٧٣ .

(٣) ويشمل الإشارة إلى ما سبق والإشارة إلى ما يلي ، وقد ذكرهما الدكتور تمام في مخطط الخلاصة ولم يمثل لهما ، ولعله يقصد بهما معني الإحالة التداولية السابق عرضه .

(٤) انظر مثلاً : مقالات في اللغة والأدب ص ١٨٧-١٨٩ .

الثاني للأول فهي مرعية عند العنصر الثاني دائماً بحيث لا يجد الدارس حرجاً إن هو أطلق عليها مصطلحاً واحداً هو إعادة الذكر .

### (٣)

لكي نتحقق أكثر من صدق مفهوم إعادة الذكر على الوسائل التي أدرجها أستاذنا الدكتور تمام حسان تحت مصطلح الإحالة علينا أن نقرب منها بشيء من التحليل الموصّل للقاسم المشترك بينها .

وتجب الإشارة في البداية إلى أن فكرة الإعادة أو الترداد كانت منفصلة ومتميزة عن فكرة الإحالة عند الدكتور تمام في تصوره الأول ، ومن ثم كانت خصيصة الإحالة الاستبدال القائم على الاختصار فتتميز بذلك عن إعادة اللفظ من جهة وعن إعادة المعنى من جهة أخرى ، ولهذا يقول : «الفرق بين الإحالة وتكرار المعنى أن تكرار المعنى يكون من خلال جملة ملفوظة كلها أو مقدّر بعضها ، وقد اجتمعت الصورتان في قوله تعالى : ﴿ دَعَوْنَهُمْ فِيهَا سُبْحَنَكَ اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ ﴾ [يونس : ١٠] ؛ لأن خبر الدعوى جملة ملفوظة ، وخبر التحية جملة حذف أحد ركنيها ، أما الإحالة فمعظم صورها من قبيل مبدأ الاختصار حيث هي عودٌ للضمير إلى مرجع ، أو الإشارة إلى ذلك المرجع أو وصف له بالموصول أو بوسيلة أخرى غير الموصول»<sup>(١)</sup> ، وعلى الرغم من كلمة «معظم» فإن هذا الكلام يثني بالمقصود الأعم وهو انفصال الإحالة عن فكرة الإعادة ، ولو أنني غير مطمئن لسلك الموصول في عقد الاختصار ويكفي داعياً لذلك مقارنة بين (خالد) و(الذي قاد المسلمين في معركة القادسية) .

لقد كانت فكرة الإعادة أو التكرار أبرز من فكرة الاستبدال في اندراجها تحت المشاكلة ، ولهذا نجد التخطيط الأول يفرع «إعادة عنصر لفظي» إلى مطابقة وتكرار ، ويُدخل تكرار المعنى تحتها ، لكنه أحس بنوع استقطاب لتكرار المعنى من فكرة

(١) مقالات في اللغة والأدب ص ١٩٥ ، ويلاحظ أن الانفصال بين وسائل الربط عموماً كان أكبر في اللغة العربية معناها ومعناها حيث تفصل إعادة اللفظ عن إعادة المعنى ويغيب الربط بالمطابقة تماماً . [انظر : اللغة العربية معناها ومعناها ص ٢١٤] .

الاستبدال فنصّ على الفرق بين الإحالة (القائمة على الاستبدال) وتكرار المعنى دون غيره .

لكنّ هذا الاستقطاب ظل يقوى حتى انجذب تكرار المعنى إلى الاستبدال ومن ثم برزت سيطرة المشكلة على الاستبدال بوصفه نوعاً من أنواعها . ولأنّ المشكلة في اللفظ أو تكرار اللفظ كان مجدولاً مع تكرار المعنى للعلاقة الظاهرة بينهما في حين كان مفصولاً عن المطابقة (المشكلة في السمات النحوية) أقول : لأجل هذا الاتصال والانفصال تجمع هذان النوعان من المشكلة (المشكلة في اللفظ والمشكلة الاستبدالية) في ذهن الدكتور تمام حسان بوصفهما يتتمان إلى آلية واحدة ، وقد اختار في المخططين التاليين أن يعمم مصطلح الإحالة للدلالة عليها ، وكان من الممكن تعميم المصطلح الآخر وهو التكرار<sup>(١)</sup> أو إعادة الذكر .

وإذن فقد كانت إعادة المعنى السرداب الذي تسربت منه إعادة اللفظ إلى حوزة مصطلح الإحالة ، بل صارت وسائل الإحالة عند الدكتور تمام تبدأ بإعادة اللفظ ، فهو الأصل فيها ، ثم إعادة المعنى لقربها من الأولى ، ثم بقية الوسائل القائمة على الاستبدال والتي كانت تستقل باسم الإحالة أولاً وهي : عود الضمير ، واسم الإشارة ، والموصول ، وأل المعرفة ، والوصف .

ولعلّ التحليل السابق يهدي لإجابة تساؤل مهمّ وهو : لماذا جعل الدكتور تمام إعادة اللفظ هي الأصل في الإحالة ، حيث يقول : «والأصل في هذه الإحالة أن يتكرر اللفظ بذاته فيحيل إلى ذكره الذي سبق ، فهذا التكرار يحيل إليه بنصه وليس بالإضمار له ولا الإشارة إليه ولا إعادة معناه بوسيلة أخرى تحتمله وتحتمل غيره»<sup>(٢)</sup> في حين يرى النحاة أنّ الأصل في إعادة الذكر الضمير بحيث يكون تكرار الظاهر عدولاً بوضع الظاهر موضع المضمّر .

وتتمثل الإجابة في أنّ مفهوم الإحالة عنده يندرج تحت مفهوم أعم وهو المشكلة ،

(١) من الواضح أن مصطلح التكرار غير صالح للتعميم هنا لما يتبادر عنده من تكرار اللفظ أو المعنى بالذات .

(٢) الخلاصة ص ٩٠ .

ولا شك أنَّ مشاكلة اللفظ لنفسه أقوى وأولى من مشاكلة أي شيء آخر له<sup>(١)</sup>، فلاجل مراعاة هذا المفهوم وحضوره في ذهن أستاذنا الدكتور تمام قال بأصالة إعادة اللفظ<sup>(٢)</sup>، وأحياناً يسميها إعادة الذكر في الإحالة، بينما نظر النحاة متوجّه إلى كثرة الاستعمال فإنَّ من معاني الأصل عندهم الغالب<sup>(٣)</sup> ومأخذه كثرة الاستعمال.

ويبيِّن أنَّ إعادة اللفظ تقتضي سبق الذكر، فإذا ما كانت هي الأصل في الإحالة كما قرَّر فكلُّ ما يليها إنما يقع موقعها ويلزم مقتضاها كما قال الدكتور تمام: «وكلا الضميرين (أي: الضمير الشخصي وضمير الموصول) في النهاية عوض عن إعادة الذكر التي ذكرنا أنها الأصل في الربط»<sup>(٤)</sup>، ويلاحظ تعبيره عن إعادة اللفظ بإعادة الذكر.

ولا تنوب الوسائل الأخرى كلُّها مباشرة عن إعادة اللفظ بل يغني عن إعادة اللفظ إعادة المعنى<sup>(٥)</sup>، كما يُعوّض عنه مباشرة الضمير والمراد به هنا ضمير الغيبة لكن بشرط «أن يكون بين الضمير ومرجعه مطابقة في اللفظ والقصد بحيث لو عدنا بالإضمار إلى الإظهار لحصلنا على اللفظ نفسه وعلى المدلول نفسه . . . هذا هو الشرط الضروري لتحقيق الإضمار ولدلالة الضمير على الربط»<sup>(٦)</sup>.

أمَّا الإشارة إلى السابق أو الموصول الدال عليه أو الاسم الواصف له فإنَّ «دليل

(١) يقول د. تمام: «إعادة المرجع بلفظه رابط أقوى من إعادة ضميره عليه لأن لفظه أقوى من الكناية عنه» [اللغة العربية معناها ومبناها ص ٢١٦] ويقول في موطن آخر: «إنَّ تكرار اللفظ فيما يبدو هو الأصل في الربط من حيث كان التكرار خير وسيلة للتذكير بما سبق» [مقالات في اللغة والأدب ص ١٨٩]، وقال في موطن آخر: «والأصل في الربط أن يكون بإعادة اللفظ لأنها أدعى للتذكير وأقوى ضماناً للوصول إليه» [البيان ١/ ١٢٨، انظر أيضاً: ١/ ١٤١].

(٢) فمعنى الأصالة هنا الاستحقاق بالذات.

(٣) انظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار إحياء الكتب العربية، ١/ ٤٧، ٥١، ١٩٥، ٢٦٨، ١٣٨/ ٢، ٢٦٣، وبناء الجملة العربية، للدكتور محمد حماسة عبد اللطيف<sup>٢</sup>، دار غريب - القاهرة، ٢٠٠٣ م، ص ١١٠.

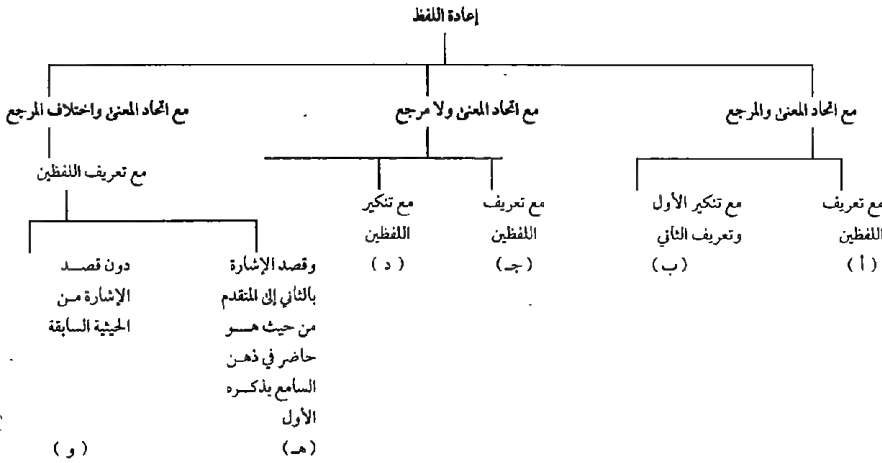
(٤) البيان في روائع القرآن ١/ ١٤١.

(٥) انظر: السابق ١/ ١٣٢.

(٦) السابق ١/ ١٣٨، ١٣٩.

الربط بكل واحدة منها هو صحة حلول الضمير الرابط محلها دون أن يغير المعنى» (١).  
فبقية وسائل الإحالة نابعة عن إعادة اللفظ التي عبر عنها بإعادة الذكر وعوض  
منها ، فكلها يقتضي سبق الذكر ، ويُعَدُّ - مِنْ تَمِّ - إعادةً لمذكور سابق ، وإن كان إعادةً  
ببديل له لا بلفظه نفسه ، فيصح إذن أن يَصْدُقَ عليها أنها إعادة ذكر ، مع توسيع معنى  
الذكر ليشمل ذكر اللفظ بنفسه وذكر بديله .

وقد قمت بتحليل الشواهد القرآنية التي أوردها أستاذنا الدكتور تمام حسان على  
إعادة اللفظ في (البيان في روائع القرآن) واستخرجت منها أنماطاً عامة تصلح أن تكون  
ضابطةً لإعادة اللفظ المحيلة الرابطة عنده ، وتتضح هذه الأنماط بالمخطط التالي :



فمثال النمط ( أ ) قوله تعالى : ﴿ وَأَتَقُوا اللَّهَ وَيَعْلَمُكُمْ اللَّهُ ﴾ [البقرة: ٢٨٢] ،  
وقوله عز وجل : ﴿ الْحَاقَّةُ \* مَا الْحَاقَّةُ ﴾ [الحاقة: ١ ، ٢] .

ومثال النمط ( ب ) قول الله تعالى : ﴿ إِنِّي أَنَسْتُ نَارًا لَّعَلِّي آتِيكُمْ مِنْهَا بِقَبَسٍ أَوْ  
أَجْدُ عَلَى النَّارِ هُدًى ﴾ [طه: ١٠] .

ومثال النمط ( جـ ) قول الله تعالى : ﴿ يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَجْتَبْنَا كَثِيرًا مِّنَ الظَّنِّ إِنَّك

بَعْضُ الظَّنِّ إِنَّهُ ﴿﴾ [الحجرات: ١٢] .

ومثال النمط (د) قول الله تعالى: ﴿﴾ لَيْسَ عَلَى الْأَعْمَى حَرَجٌ وَلَا عَلَى الْأَعْرَجِ حَرَجٌ وَلَا عَلَى الْمَرِيضِ حَرَجٌ ﴿﴾ [النور: ٦١] .

ومثال النمط (هـ) قوله تعالى: ﴿﴾ قُلِ اللَّهُمَّ مَلِكُ الْمُلْكِ تُؤْتِي الْمُلْكَ مَنْ تَشَاءُ وَتَنْزِعُ الْمُلْكَ مِمَّنْ تَشَاءُ ﴿﴾ [آل عمران: ٢٦] .

ومثال النمط (و) قوله تعالى: ﴿﴾ فَاسْتَمْتَعُوا بِخَلْقِهِمْ فَاسْتَمْتَعْتُمْ بِخَلْقِكُمْ كَمَا اسْتَمْتَعَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ بِخَلْقِهِمْ ﴿﴾ [التوبة: ٦٩] .

وتأسيساً على هذه الأنماط فإن إعادة ذكر كلمة (يسر) في قوله تعالى: ﴿﴾ فَإِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا ﴿﴾ [شرح: ٦، ٥] لا تُعَدُّ إحالةً إن كانت الجملة الثانية استئنافاً؛ لأنَّ لفظ (يسراً) الثاني مدلوله غير الأول فالمرجع مختلف والمعنى واحد وهما نكرتان وليست هذه الصورة من صور الإحالة بإعادة اللفظ عند الدكتور تمام حسان . ويخرج من دائرة الإحالة - أيضاً - بناءً على ذلك «الاستخدام»؛ لأنَّ الضمير لا يَتَّحِدُ في المعنى مع مرجعه . أمَّا الوسائل التي تنوب في الإحالة عن إعادة اللفظ فهي نوعان : أحدهما : ما ينوب عنها مباشرة ، والآخر : ما ينوب بواسطة .

فأمَّا ما ينوب عن إعادة اللفظ مباشرة فهو إعادة المعنى، والضمير، وتنقسم إعادة المعنى إلى قسمين :

#### (١) إعادة المعنى الإسنادي وتنحصر في صورتين :

أ - جملة الخبر التي تكون نفس المبتدأ في المعنى مثل قوله تعالى: ﴿﴾ دَعَوْهُمْ فِيهَا سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ ﴿﴾ [يونس: ١٠] .

فالدعوى هي «سبحانك اللهم» (١)، والمراد بإعادة المعنى هنا أن يكون لفظ الخبر

هو ماصدق المبتدأ؛ لأنَّ جملة الخبر يراد لفظها والمبتدأ يدل على معنى (ملفوظ) أو (منطوق)<sup>(١)</sup>، يقول الصبان عن عبارة مشابهة هي: (نطقي الله حسبي): «الحكم على الخبر في هذا المثال ونحوه بأنه جملة إنها هو بحسب الظاهر أما في الحقيقة فمفرد كما قاله المرادي؛ لأنَّ المقصود بالجملة لفظها، فالمعنى: منطوقي هذا اللفظ والمراد بالنطق المنطوق»<sup>(٢)</sup>، ونقل يس عن ابن مالك في شرح التسهيل قوله: «الجملة المتحدة بالمبتدأ معنى كل جملة خبر بها عن مفرد يدل على جملة كحديث وكلام ومنه ضمير الشأن»<sup>(٣)</sup>.

ب- الفاعل الذي يشترك مع فعله في مادته اللغوية مثل: ﴿قَالَ قَائِلٌ مِنْهُمْ لَا تَقْتُلُوا يُوسُفَ﴾ [يوسف: ١٠]، و﴿وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِنْ أَهْلِهَا﴾ [يوسف: ٢٦]، و﴿ثُمَّ أَذِنَ مُؤَذِّنٌ أَيْتَهَا الْعِيرُ إِنَّكُمْ لَسَّرِقُونَ﴾ [يوسف: ٧٠]؛ «إذ يتكرر ذكر الحدث الذي في الفعل عند إيراد الفاعل»<sup>(٤)</sup>.

(٢) إعادة المعنى الإفرادي، وهو ما عبر عنه في «ظاهرة الربط» و«البيان في روائع القرآن» بالوصف، ومن أمثلته قوله تعالى: ﴿قَتَلُوهُمْ يَعْذِبُهُمُ اللَّهُ بِأَيْدِيكُمْ وَيُخْرِجُهُمْ وَيَضْرِبُهُمْ عَلَيْهِمْ وَيَشْفِ صُدُورَ قَوْمٍ مُؤْمِنِينَ﴾ [التوبة: ١٤] «فقد جاء ضمير المخاطبين أولاً وجاء وصفهم بالإيمان أخيراً فكانه تعالى يقول: (يشف صدوركم)، والعلاقة بين الضمير وتفسيره هنا علاقة إفرادية غير -إسنادية»<sup>(٥)</sup>، وغالباً

(١) ثمة صورة أخرى لمجيء الخبر جملة هي نفس المبتدأ في المعنى تتحقق في نحو: عقيدتي لا إله إلا الله، حيث يكون المبتدأ غير دال على قول، والخبر جملة يراد معناها لا لفظها ويتأتى اتحادها في المعنى مع المبتدأ عن طريق المعنى المفرد المفهوم من المعنى التركيبي فلا إلا إلا الله تعني (التوحيد) فكان القائل يقول: عقيدتي التوحيد، ولا يخفى أن الاتحاد هنا اتحاد في الماصدق.

(٢) حاشية الصبان ١٩٧/١.

(٣) السابق ١٩٧/١، وراجع حاشية يس على التصريح ١٦٢/١-١٦٤، ولم أجد فيها ما ذكره الصبان بنصه، وانظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣١٠/١، تجد العبارة المنقولة عنه لكن دون الضابط.

(٤) الخلاصة ص ٩٠.

(٥) السابق ص ٩١، وانظر: مقالات في اللغة والأدب ص ٢٠٣.

ما يكون العنصر الأول هنا ضميرًا، يقول الدكتور تمام : «وأكثر ما تكون هذه الطريقة من طرق الربط أن يتقدم الضمير ثم يعاد إظهار مرجعه بقصد المدح أو الذم»<sup>(١)</sup>، ولكن هذه الإعادة تتسع لغير ذلك فتشمل نحو قوله تعالى : ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَكِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ أَبَىٰ وَاسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ \* وَقُلْنَا يَتَّخِذُ أَسْكُنَ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا حَيْثُ شِئْتُمَا وَلَا تَقْرَبَا هَذِهِ الشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ الظَّالِمِينَ \* فَأَزَلَّهُمَا الشَّيْطَانُ عَنْهَا فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ وَقُلْنَا اهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ وَلَكُمْ فِي الْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتَاعٌ إِلَىٰ حِينٍ﴾ [البقرة : ٣٤-٣٦] . فالمعنى فأزلهما هو، أي : إبليس الذي سبق ذكره<sup>(٢)</sup>، وترتبط هذه الظاهرة بوضع المظهر موضع المضمير عند البلاغيين<sup>(٣)</sup> .

وأما الضمائر فيرى الدكتور تمام أنَّ ما يقوم منها بوظيفة الربط ومن ثمَّ ما يمثل وسيلة للإحالة هو ضمائر الغيبة فقط يقول : «يكنى بالضمير عن الظاهر ومن ثم كان الربط بالضمير بديلاً لإعادة الذكر أيسر في الاستعمال وأدعى إلى الخفة والاختصار . . . والمعروف أنَّ ضمائر المتكلم تفتقر إلى متكلم، وضمائر الخطاب تفتقر إلى مخاطب فيكون المتكلم بمثابة المرجع لضميره، ويكون المخاطب كذلك أمَّا ضمير الغيبة فيفتقر في العادة إلى مذكور يعد مرجعاً له فلا يتضح معنى الضمير إلا بواسطة ذلك المرجع»<sup>(٤)</sup> .  
فقد جعل الربط بالضمير بديلاً لإعادة الذكر أي إعادة اللفظ نفسه، ثم بين أنَّ هذه الإعادة إنما تتأتى حيث يحل ضمير الغائب؛ لأنه الذي يفتقر إلى مذكور سابق ، وتقدم المرجع لفظاً ورتبة هو الأصل في الإحالة بالضمير<sup>(٥)</sup> ، وشرط لصحة الإضمار «أن

(١) السابق ص ٩١ .

(٢) مقالات في اللغة والأدب ص ٢٠٣ .

(٣) انظر : مجموعة شروح التلخيص، دار الكتب العلمية - بيروت، ١/٤٤٨ ، والأطول شرح تلخيص المفتاح، تأليف إبراهيم بن محمد بن عريشة عصام الدين الحنفي [ت ٩٤٣هـ]، تحقيق د . عبد الحميد هندواي، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م . ١/٤٠٥ .

(٤) البيان في روائع القرآن ١/١٣٨ .

(٥) انظر : الخلاصة ص ٩٢ .



يكون بين الضمير ومرجعه مطابقةً في اللفظ والقصد بحيث لو عدنا بالإضمار إلى الإظهار لحصلنا على اللفظ نفسه ، وعلى المدلول نفسه ، أي : أننا إذا كان لدينا جملة مثل : ذهب زيد إلى بيته ، فسأل سائل : بيت مَنْ؟ كان الجواب : بيت زيد المذكور ، فحلَّ (زيد المذكور) محلَّ الضمير دالا على ما دَلَّ عليه الضمير<sup>(١)</sup> ، فإذا اختلفت المطابقة في القصد وجب الإظهار<sup>(٢)</sup> ، أما المطابقة في اللفظ فإن اختلفت وبقيت المطابقة في القصد فإنَّ هذا يعني وجود معنى إضافي يستحق أن يتضح ، ولا يمكن أن تتحقق هذه الزيادة في المعنى دون وسيلة أخرى «قد تكون إشارةً إلى المرجع ، أو موصولاً يعود عليه ، أو وصفاً متصلاً بأل الموصولة ، أو اسماً واصفاً للمرجع»<sup>(٣)</sup> .

ومع أنه يجعل الضمير في هذه الصورة ممتنعاً في الاستعمال حفاظاً على المعنى الإضافي فإنه يجعل إمكان استبدال الضمير بالعناصر المذكورة شرطاً منهجياً لصحة الإحالة بها إذ يقول : «دليل الربط بكل واحدة منها هو صحة حلول الضمير الرابط محلها دون أن يتغير المعنى»<sup>(٤)</sup> ، والمقصود : دون أن يتغير القصد وإن كان المعنى الإضافي الذي لأجله جيء بأحد العناصر السابقة سيتخلف ، وهو يؤكد هذا الشرط عند حديثه عن بقية وسائل الإحالة .<sup>(٥)</sup>

فيقول عن الربط بأسماء الإشارة : «نرى أنه يطرد إمكان استبدال ضمير الغائب بها في كل موقع تربط فيه بين عناصر الجملة»<sup>(٦)</sup> ، ويحدد في الخلاصة النحوية ثلاث صور يكون فيها اسم الإشارة محيلاً وهي :

أ - إذا وضع موضع ضمير الفصل مثل : (ولباس التقوى ذلك خير) [الأعراف: ٢٦] حيث «تم الربط بالإشارة حتى كأنَّ العبارة : ولباس التقوى هو خير ، ويشبه ذلك ما في

(١) البيان في روائع القرآن ١/ ١٣٨ ، وانظر أيضاً : مقالات في اللغة والأدب ص ١٩٦ .

(٢) انظر : مقالات في اللغة والأدب ص ١٩٦ .

(٣) البيان في روائع القرآن ١/ ١٣٩ .

(٤) السابق ١/ ١٣٩ .

(٥) ومنها ما سبق عند الحديث عن إعادة المعنى الإفرادي .

(٦) البيان في روائع القرآن ١/ ١٤٠ .

قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا أُولَٰئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ﴾ [التغابن: ١٠] أي: هم أصحاب النار» (١).

ب- إذا وضع موضع ضمير الشأن «نحو قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ جَزَاءُ أَعْدَاءِ اللَّهِ النَّارُ﴾ [فصلت: ٢٨] ، فالإشارة هنا في قوة ضمير الشأن فكأنَّ العبارة: إنه جزاء أعداء الله النار ، فالإشارة رابطة هنا كربط ضمير الشأن ، ويعضد هذا الفهم أنَّ الوقف على لفظ (النار) جائز ، فتكون معاقبة الضمير حجة للربط بالإشارة» (٢).

ج- إذا كانت الإشارة «تلخص قولاً أو حديثاً سابقاً فتربط بين الإشارة وبينه برباط السببية ونحوها كما في قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ بِمَا قَدَّمْت يَدَاكَ﴾ [الحج: ١٠] ، فالإشارة هنا إلى مضمون قوله تعالى: ﴿وَنَذِيقُهُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ عَذَابَ الْحَرِيقِ﴾ [الحج: ٩]» (٣) ، ويلاحظ أنَّ هذه الصورة لا يطرد فيها شرط إحلال الضمير محلَّ اسم الإشارة كما في قول الله تعالى: ﴿هَٰذَا وَإِلَىٰ لِلظَّالِمِينَ لَشَرٌّ مَّثَابٍ﴾ [ص: ٥٥] .

ويفهم مما سبق أنَّ استعمال اسم الإشارة للإشارة إلى شيء خارجي مثل: أعطني هذا الكتاب، ونحو قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ أَنْكَرَ لَا رَبَّ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢] ، لا يمثل إحالة لأنه ليس فيه إعادة ذكر .

وأما الأسماء الموصولة فإنه يتم الربط بها عند الدكتور تمام في صورتين :

أ - الربط بأصل وظيفة الاسم الموصول؛ فإنه «لا يكون له معنى إلا مع ذكر موصوفه أو تقديره في ضوء المقام، وبهذا الذكر أو التقدير يربط الموصول بين موصوفه وجمله الصلة» (٤)؛ لأنَّ وظيفة الموصول في الأصل التوصل إلى وصف المعارف بالجملة، وهذه الصورة لا تمثل إحالة بمفهوم الدكتور تمام، وإن كانت تمثل ربطاً؛ لأنها من قبيل

(١) الخلاصة ص ٩٢ .

(٢) السابق ص ٩٢ ، ٩٣ .

(٣) السابق ص ٩٢ .

(٤) السابق ص ٩٣ .

الربط بالأداة وليست من قبيل إعادة الذكر .

ب- أن يحل محل الضمير، وفي هذا يقول الدكتور تمام : «أمّا الصور الأخرى للربط به فيتم إدراكها بإحلال الضمير محله فإن صلح الضمير لمعاقبته كان ذلك دليلاً على الربط به»<sup>(١)</sup>، ومن الأمثلة التي أوردتها على هذه الصورة قوله تعالى : ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا﴾ [الكهف: ٣٠] (٢) .

وأمّا المعرف بآل فقد حدد الدكتور تمام الأنواع الرابطة منه بعبارة واضحة إذ يقول : «أل تربط إذا كانت موصولة أو للجنس النسبي أو للعهد الذكري، ولكنها لا تربط إذا كانت للجنس المطلق أو للعهد الحضوري أو الذهني لإشارتها في هذه الأنواع الثلاثة الأخيرة إلى حقيقة لا تشير إلى كيان آخر ولا إلى ما سبق ذكره، أما الأنواع الثلاثة التي يُربطُ بها في السياق فجميعها في قوة ضمير الغائب»<sup>(٣)</sup>، وهو يقصد بالجنس النسبي ما يصح معه حذف أل وإضافة الاسم إلى الضمير مثل : ﴿إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ﴾ [يوسف: ٥٣]؛ أي : إن نفسي، ويكون ذلك للكلمات الدالة على أجناس لا تستقل بالوجود المطلق (٤) .

وإذن فاسم الإشارة والموصول والمعرف بآل وإعادة المعنى الإفرادي أو الوصف كل منها يحل محل الضمير الغائب، ومحل ضمير الغائب هو أن يتقدم المرجع بلفظ دال عليه أو بقرينة<sup>(٥)</sup>، وعبر السكاكي عن هذا المحلّ بعبارة وصفها العصام بأنها البيان الوافي عنه وهي قوله : «أو كان المسند إليه في ذهن السامع لكونه مذكورًا أو في حكم

(١) السابق ص ٩٣ .

(٢) انظر بقية الأمثلة في : الخلاصة ص ٩٤ ، والبيان في روائع القرآن ١/ ١٤٣-١٤٥ ، ومقالات في اللغة والأدب ص ٢٠٠-٢٠٢ .

(٣) البيان في روائع القرآن ١/ ١٤٨ .

(٤) انظر : السابق ١/ ١٤٨ .

(٥) انظر : الأطول ١/ ٤٠٥ .

المذكور لقرائن الأحوال ويراد الإشارة إليه»<sup>(١)</sup>؛ وحرر العصام موضع ضمير الغائب بناءً على هذه العبارة بقوله: «فمقام الضمير الغائب أن يتقدم الذكر، ويراد الإشارة إليه من حيث إنه حاضر في ذهن السامع لذلك الذكر، حتى لو تقدم ولم يقصد الإشارة إليه من هذه الحيثية لم يضمم نحو: ﴿وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌُ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌُ﴾ [الزخرف ٨٤]، وقولك: إن جاءني زيد جاءني رجل فاضل»<sup>(٢)</sup>، ويؤخذ من هذا أن تقدم الذكر عنصر مهم في تحديد موضع ضمير الغائب، وهذا يعني - من بعض جوانبه - أن ضمير الغائب يمثل إعادة لمذكور سابق، بالمعنى الأوسع للإعادة؛ وتستتبع هذه النتيجة أن يكون كل ما يحيل بسبب وقوعه موقع ضمير الغائب إعادة لمذكور سابق، فالمعنى الجامع إذن لهذه الوسائل إنها هو إعادة الذكر.

#### (٤)

ثمة ملاحظات حول بعض جوانب تصور الإحالة عند د. تمام حسان التي تبدو مناوئة لمفهوم إعادة الذكر.

أولاهما تتصل بالربط بضمير الشأن حيث أشار في حديثه عن اسم الإشارة إلى أن من مواطن الربط به وقوعه موقع ضمير الشأن كما سبق، وهذا يفيد أن ضمير الشأن يحيل، وإذا كان محيلاً فإنه يحيل إلى ما يأتي دائماً<sup>(٣)</sup>، وهذا يخالف الاتجاه العام الذي يدور فيه مصطلح الإحالة عند د. تمام وهو إعادة الذكر التي تقتضي الاقتصار على الإحالة إلى ما سبق، وأرى أن ضمير الشأن ليس رابطاً بين طرفين؛ لأنه يمثل أحد ركني الارتباط بأكمله لا جزءاً منه، وينسحب هذا أيضاً على اسم الإشارة الواقع موقعه.

والملاحظة الثانية تتصل بعود الضمير على غير مذكور ويشمل عودَه على مرجع متصيّد مما سبقه وعوده على مفهوم من السياق العام والمقام، ومثال الصورة الأولى قول

(١) مفتاح العلوم، تأليف أبي يعقوب بن أبي بكر محمد بن علي السكاكي [٦٢٦هـ]، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي - مصر، الطبعة الثانية ١٤١١هـ - ١٩٩٠م، ص ١٠٢.

(٢) الأطول ٢٩٤/١، وراجع أيضاً: مجموعة شروح التلخيص ٤٤٨/١.

(٣) وقد أكد د. تمام ذلك في البيان ١٦٩/٢.

اللَّهِ تَعَالَى : ﴿وَلَيْنَ صَبَرْتُمْ لَهُوَ خَيْرٌ لِلصَّابِرِينَ﴾ [النحل: ١٢٦] «أي : لصبركم خير لكم»<sup>(١)</sup>، ومثال الصورة الثانية قوله تعالى : ﴿وَلَوْ يُؤَاخِذُ اللَّهُ النَّاسَ بِظُلْمِهِمْ مَا تَرَكَ عَلَيْهَا مِنْ دَابَّةٍ﴾ [النحل: ٦١] «فالضمير في (عليها) للأرض ولم يسبق ذكرها وأمن اللبس بلفظ (دابة) لأنها لا تكون دابة إلا على الأرض فاللبس مأمون»<sup>(٢)</sup>، وكلا الصورتين يتعارض مع إعادة الذكر بالمفهوم المحدد سلفاً وهو إعادة ذكر لفظ بنفسه أو ببديله، وإذا كانت الصورة الأولى تشبه «إعادة الذكر» في اتجاه العلاقة من اللاحق إلى السابق، ومن ثمَّ يمكن التجوز في إدخالها تحت مفهوم إعادة الذكر بتوسيعه من جهة السُّمَّاع السابق ليشمل المعنى إلى جانب اللفظ - فإنَّ ذلك لا يتأتى في الصورة الثانية ومن ثم تبقى ناهجها خارج دائرة الإحالة والربط بالتبع، ولعلَّ تنحية هذه النماذج إلى ركن الترخص في الإحالة<sup>(٣)</sup> يؤكد ذلك .

ويضاف إلى الملاحظتين السابقتين ملاحظة ثالثة لا تتصل بجزئيات التصور السابق بل تعرض لسياق آخر ذكر فيه الدكتور تمام مصطلح الإحالة بما لا يطابق مفهوم إعادة الذكر فقد سلكها في عقد واحد مع ما أسماه المؤشرات الأسلوبية في القرآن الكريم، وهي التعميم والتوكيد والتعليل والإحالة والنفي والتسوية، ثم قال عنها : «والإحالة أو المرجعية نوع من ظاهرة الربط في اللغة، ولقد سبق أن تكلمنا عن الربط بوصفه قرينة لفظية، ولكنَّ الإحالة قد تقع خارج نطاق القرائن النحوية، وتتجه اتجاهاً : أحدهما إلى ما سبق ذكره، والثاني إلى ما يلي؛ فأما ما سبق ذكره فإنَّ الإحالة إليه تتم بضمير الإشارة (ذا) مع اختلاف ما يصاحبه من حروف الخطاب والتنبيه، وأما ما يلي فإنَّ الإحالة إليه تتم بالإشارة وبغير الإشارة كما يبدو واضحاً في الشواهد القرآنية التي نسوقها لكل من النوعين»<sup>(٤)</sup>، وقد كانت هذه هي المرة الوحيدة<sup>(٥)</sup> التي يصرح فيها الدكتور تمام حسان

(١) البيان في روائع القرآن ١/ ١٥٠ .

(٢) السابق ١/ ٢٣٦ .

(٣) انظر : السابق ١/ ٢٣٥ .

(٤) السابق ٢/ ١٦٧ ، ١٦٨ .

(٥) سبق أن أشار إليها دون تصريح ، انظر : ص ١٢٤ من هذا الكتاب .

بالإحالة إلى ما يلي التي لا يمكن أن تكون إعادة للذكر بحال من الأحوال؛ لأن إعادة الذكر تتجه دائماً من اللاحق إلى السابق فهي علاقة يدركها المتلقي عند العنصر اللاحق، وهذا من الفروق المهمة بين الإحالة الافتقارية وإعادة الذكر، وقد جعلها الدكتور تمام نوعين : إحالة إلى المضمون فقط كالإحالة بضمير الشأن واسم الإشارة الواقع موقعه، وإحالة إلى المضمون والمنطوق معاً<sup>(١)</sup> ومن أمثلتها قول الله تعالى : ﴿ ذَٰلِكَ نَتْلُوهُ عَلَيْكَ مِنَ الْآيَاتِ وَالذِّكْرِ الْحَكِيمِ ﴾ [آل عمران: ٥٨] «والإشارة إلى قياس خلق عيسى على خلق آدم»<sup>(٢)</sup>، وقوله تعالى : ﴿ يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ أُحِلَّتْ لَكُمْ بَيْمَتُ الْأَنْعَامِ إِلَّا مَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ ﴾ [المائدة: ١] «أي ما يتلى في الآيات التالية»<sup>(٣)</sup>، وكلا النوعين خارج مفهوم إعادة الذكر .

وعلى الرغم من الملاحظات الثلاث ، وهي تنول إلى أمرين هما الإحالة إلى ما يلي والإحالة إلى مفهوم من المقام ، فإن مفهوم إعادة الذكر يبقى هو المسيطر على مصطلح الإحالة عند الدكتور تمام حسان ، وإن شذ عنه هذان الأمران .

### (٥)

إذا ثبت أن مفهوم (الإحالة) عند الدكتور تمام حسان هو (إعادة الذكر) وهي علاقة تركيبية يعاد فيها عنصر لفظي ذُكر أولاً إما بلفظه نفسه أو بمعناه أو بضميره أو الإشارة إليه أو الاسم الموصول أو المعرف بأل أو بصفة له - إذا ثبت ذلك فلا بد من الالتفات إلى علاقة هذا المفهوم بمفهومي الإحالة الماصدية والإحالة الافتقارية ، حتى تتضح الفروق في تحليل موضع واحد بمفهومين مختلفين .

إن شرط الإحالة عند الدكتور تمام - كما يظهر في التحليل السابق لوسائل الإحالة عنده - الاتحاد بين الأول والثاني إما في اللفظ والقصد معاً، أو في اللفظ فقط، أو في

(١) انظر : البيان في روائع القرآن ٢/ ١٦٩ .

(٢) السابق ٢/ ١٧٠ .

(٣) السابق ٢/ ١٧٠ .

القصد فقط، ومن ثم فإن مفهوم الدكتور تمام للإحالة يركز على مفهوم الإحالة الماصدية في صورتين من صورته، وهما اتحاد القصد واللفظ، واتحاد القصد وحده، ويمكن القول بأنه حينئذ يتصادق مع مفهوم الاشتراك في الإحالة المؤسس على الإحالة الماصدية، ويقع التفارق بينهما في الحالة الثالثة .

أما عن علاقة (إعادة الذكر) بالإحالة الافتقارية فيمكن النظر إليها من جهتين؛ جهة الوسائل وجهة الوظيفة .

فأما الجهة الأولى فإننا نجد تداخلا بين وسائل الإحالة الافتقارية وإعادة الذكر ، فالضائر وأسماء الإشارة والأسماء الموصولة والمعرفة بأل العهدية ترد هنا وهناك لكنها في الإحالة الافتقارية ترد دون قيود ، أما في إعادة الذكر فإنها تحيل في صور محددة كما سبق ، وسر ذلك أن الدكتور تمام جعل دلالة الضائر على المعاني العامة سببا لحاجتها إلى ما يخصص معناها ، وهذا المخصص هو مرجع الضمير ، ومفسر اسم الإشارة ، وصلة الموصول ، وهذه نقطة مشتركة بين المفهومين ، لكنه - مع هذا - لم ينظر إلى العلاقة بين الضمير ومخصصه على أنها علاقة إحالة من حيث إنها علاقة بين مبهم ومفسره ، بل اكتفى بجعل هذه العلاقة مدخلا لعلاقة الإحالة الناشئة بين الضمير ومرجعه من حيث كون الضمير إعادة ذكر للمرجع ، ثم حمل على هذه الصورة إحالة اسم الإشارة والاسم الموصول حيث اشترط فيهما صحة حلول ضمير الشخص محلها .

ومن ثم ينبغي أن يخرج من هذه الوسائل عن مفهوم إعادة الذكر الصور التالية :

- ١- ضمير المتكلم والمخاطب دائما .
- ٢- ضمير الغائب الذي يحيل إلى مفهوم من المقام .
- ٣- ضمير الشأن .
- ٤- ضمير الغائب الذي يحيل إلى متأخر لفظا .
- ٥- اسم الإشارة المستعمل في الإشارة إلى شيء خارجي .
- ٦- الاسم الموصول الذي يربط بين موصوفه وجمله الصلة ولا يحل محله الضمير .
- ٧- المعرف بأل التي للعهددين الحضوري والذهني .

وكل هذه الصور داخل تحت مفهوم الإحالة الافتقارية، ومن ثم فالإحالة الافتقارية

أكثر ارتباطاً بالمقام إذ قد تكون علاقة داخلية، أي : داخل النص، بين عنصريين لغويين، وقد تكون علاقة خارجية، أي : بين عنصر لغوي وآخر مقامي، أمّا إعادة الذكر فهي علاقة داخلية فقط، وفي المقابل فإنّ إعادة اللفظ بصورها وإعادة المعنى بصورها وسيلتان تستقل بهما إعادة الذكر ولا تدخلان تحت الإحالة الافتقارية .

وأما الجهة الثانية وهي الوظيفة، فإنّ الوظيفة الأولى للإحالة بمفهوم إعادة الذكر هي الربط، وفي بعض الصور<sup>(١)</sup> تنشأ وظيفة أخرى فرعية هي تفسير المبهم، في حين أنّ الوظيفة الأولى للإحالة الافتقارية هي تفسير الإبهام، ثم تأتي وظيفة الربط بعد ذلك . وهناك جانب آخر للاختلاف بينهما ، وهو أنّ الإحالة الافتقارية ليست دائماً علاقة تركيبية ، وأعني بالعلاقة التركيبية هنا كون العلاقة متحققة في التركيب بين عنصريين لغويين ، لا كونها ناشئة بسبب التركيب ، فعلاقة ضمير المتكلم والمخاطب - مثلاً - بمفسرهما في سياق معين علاقة إفرادية تقع بين عنصر لغوي وآخر غير لغوي ، وذلك بخلاف إعادة الذكر .




---

(١) هي صور الإحالة بالضمير واسم الإشارة خصوصاً .



الفصل الخامس  
الاجالة الكلامية



## (١)

قدّمت مريم فرنسيس مفهومًا خاصًا للإحالة أطلقت عليه الإحالة الكلامية، وبينت دوره في بناء النصوص في كتابها «في بناء النص ودلالته . . محاور الإحالة الكلامية»، وهو مفهوم بنته على نظرية إميل بينفينيست حول آلية التخاطب، وهي نظرية تنطلق من تمييز النحويين العرب بين ضمائر الحضور (المتكلم والمخاطب) وضمائر الغيبة، مع التركيز على عملية القول أو الكلام بمفهوم دي سوسير، وفكرة الارتباط بين الكلام وما يدل عليه في الخارج، فقد انطلق من الفكرة الأولى إلى تمييز أكثر شمولًا تشترك فيه الضمائر مع غيرها من الوحدات اللغوية لا سيما وحدات الزمان والمكان، فميز بين الكلمات الفارغة معنويًا، والكلمات المليئة، وربط العلامات الفارغة بذاتية المتكلم، والمليئة بموضوعية التعبير عن الغائب (١).

ومن ثم برز عنده التقابل بين التعبير الذاتي والتعبير الموضوعي وأطلق تمييزه الشهير بين مستويين في الكلام هما :

- مستوى القصة التاريخية أو السرد التاريخي وهو مرتبط بالتعبير الموضوعي .

- مستوى الخطاب أو الحديث وهو مرتبط بالتعبير الذاتي (٢) .

وسمّيت مريم فرنسيس الكلمات الفارغة معنويًا علامات إشارية «أي علامات ترتبط دائمًا بعلاقة تجاور مع مرجعها، كضمائر المتكلم والمخاطب وأسماء الإشارة وبعض ظروف الزمان مثل (الآن)، (اليوم)، (البارحة)، (غداً) . . .، والمكان مثل : (هنا)، (هناك)، (هنالك)» (٣) .

أمّا الكلمات المليئة فهي - عندها - علامات لا إشارية «أي أنها ليست قائمة على علاقة تجاور مع مرجعها ، ومنها صيغ الغائب ومعظم مفردات اللغة وتعبير ظرفية

(١) انظر : في بناء النص ودلالته ص ١٩ .

(٢) انظر : السابق ص ٢٠ .

(٣) السابق : ص ٢٠ .

تقابل مع السابقة مثل : (في تلك البرهة) ، (في ذلك اليوم) ، (عشية ذلك اليوم) ، (في ذلك المكان)» (١) .

وهي تعني بالمرجع المدلول الخارجي ، وتوضح علاقة التجاور بين العلامة ومدلولها الخارجي بقولها : «والتجاور هنا ، أي في التخاطب وآلية الكلام ، هو دائماً تجاور مع زمن الكلام الذي يفترض بدوره تجاوراً مع المتكلم ومكان كلامه ، وهذا ما يختصر بالتعبير الثلاثي (أنا - الآن - هنا) المتكلم» (٢) .

إذن فثمة كلمات ترتبط بذات المتكلم وزمان تكلمه ومكانه، وهذه تسمى كلمات إشارية<sup>(٣)</sup>، وهذه الكلمات تتجاور مع مدلولها الخارجي أي أنها تقارنه في زمن الكلام ومكانه<sup>(٤)</sup>، وثمة كلمات أخرى لا تتجاور مع ذات المتكلم في زمن تكلمه ومكانه وهذه تسمى كلمات لاإشارية، وإذا سيطرت النوعية الأولى من الكلمات على نص من النصوص فإنه يكون من قبيل التعبير الذاتي عند بينفينيست ويندرج عنده تحت نمط خاص من النصوص يسمى الخطاب أو الحديث، وفي المقابل إذا سيطرت النوعية الثانية من الكلمات فإن النص حينئذ يكون من قبيل التعبير الموضوعي ويندرج تحت نمط آخر من النصوص يسمى النص التاريخي<sup>(٥)</sup> .

ومن الواضح أن التقسيم السابق للكلمات إنما هو توزيع لها بحسب المدلول الخارجي

(١) السابق ص ٢٠ .

(٢) السابق ص ٢١ .

(٣) هذه التسمية خاصة بالمؤلفة وإن حاولت الانتكاء على ما ذكره عادل فاخوري في «علم الدلالة عند العرب» ، ص ٢١ ، إذ معنى الإشارات عنده أعم مما ذكرته فهو يشمل أسماء الأعلام والمبهمات كلها ، في حين أنها تجعل أسماء الأعلام الدالة على غير المتكلم والمخاطب ، وبعض المبهمات مثل : (في ذلك اليوم) من الكلمات اللاإشارية ، وقد أشارت في ص ٤٢ إلى أن العلامات الإشارية واللاإشارية كليهما تقوم بوظيفة إحالة أو إرجاع وركزت الفرق بينهما في مسألة التجاور مع المرجع وعدمه .

(٤) اتكأت المؤلفة أيضاً في استعمال مصطلح التجاور على ما ذكره عادل فاخوري من أن الإشارات «لا تتحقق دلالتها إلا باللزم غير الذهني أي التجاور» [علم الدلالة عند العرب ص ٢٢] ، لكن التجاور عنده تجاور بين اللفظ ومعناه ، في حين أن التجاور كما أرادته هي وأعربت عنه قائم بين اللفظ ومرجعه الخارجي .

(٥) في بناء النص ودلالته ص ٢١ .

الذي ترتبط به (خصوصًا الزمان والمكان) هل هو حاضر في زمن التكلم أو منتسب إليه أولاً؟ وإذا كانت العلاقة بين الكلمة ومدلولها الخارجي تسمى إحالة كما سبق<sup>(١)</sup>، وكما أشارت المؤلفة نفسها<sup>(٢)</sup>، فإنَّ المؤلفة تسحب هذا المصطلح من العلاقة بين نوعي الكلمات الإشارية واللاإشارية ومدلولاتها الخارجية إلى نوعي النصوص السابقين (الخطاب) و(القصة)، فتنتقل بالإحالة من كونها علاقة ذات طرفين إلى كونها سمة علاقة متنوعة<sup>(٣)</sup> توسم بها النصوص كلها، فتجعل الإحالة إشارية ولاإشارية، بحسب الكلمات الغالبة في النص، وتسم الخطاب بالأولى والقصة بالثانية.

تقول مريم فرنسيس مُبَيِّنَةً طبيعة هذه الإحالة وكونها سمة لازمة للكلام:

«إنَّ الإحالة ملازمة لكل فعل كلامي بغض النظر عن طبيعة الأشياء أو الأمور التي تحيل إليها وعن موضوعية الإحالة وتطابقها مع حقيقة المرجع أو الواقع<sup>(٤)</sup>، وهي ليست منوطة فقط بصيغ العبارة الاسمية في الجملة بل تتعلق بكل أركان الجملة، وهي تركز أساسًا على مقومات التخاطب أو الكلام، وعلى رأسها وحدات الشخوص والزمان والمكان»<sup>(٥)</sup>.

ويلعب الزمن دورًا جوهريًا في تحديد نمط الإحالة وفي طبيعة النص الذي تتجسد فيه، ويتحدد زمن النص انطلاقًا من حاضر المتكلم، فإذا كان النص يحيل إلى حاضر المتكلم ويتقاطع معه فإن هذا يعني أنَّ (أنا) السارد هي النقطة التي ينطلق منها ما يحيل

(١) راجع: فصل الإحالة الماصدية.

(٢) انظر: ص ١٤، ١٥ من كتابها «في بناء النص ودلالته».

(٣) سمة علاقة: أي: سمة مبنية على علاقة معينة، ومتنوعة أي: تتنوع إلى إشارية ولا إشارية وكل نص أو جزء من نص يوصف بأحد النوعين، أو يوصف ثالث سياقي.

(٤) لا ينفي هذا قيام مفهوم الإحالة عندها على الإحالة الماصدية، وغاية ما هنالك أن عدم التطابق مع الواقع يسم الكلام بالكذب، والكذب سمة للحكم لا لأطرافه، والإحالة الكلامية مبنية على التصورات لا التصديقات، ففي قول سعد الله ونوس مثلاً: «بيتنا قديم ورغم أنه ليس في ضخامة قصر، لكنه يوحى بالاتساع والعراقة» لا يؤثر كون هذا الكلام صادقاً أو كاذباً على طبيعة الكلمات السائدة.

(٥) انظر: في بناء النص ودلالته ص ٢١.

إليه النص، ومن ثم يكون النص من نمط الإحالة الإشارية، أما إذا كان زمن النص منفصلاً عن حاضر التكلم ومن ثم عن (أنا) السارد وحاضره فإنه يكون من نمط الإحالة اللاإشارية حيث لا تتجاوز بين زمن النص وزمن التكلم<sup>(١)</sup>.

ولا يعني هذا أن أيَّ زمان أو مكان في النص يحال إليه إحالة إشارية يجب أن يكون هو زمن التكلم أو مكانه نفسه، بل الواجب في الإحالة الإشارية أن ترتبط هذه الإحالة بذاتية التكلم وبزمن كلامه ومكانه، بينما يؤدي عدم هذا الارتباط إلى كون الإحالة لاإشارية<sup>(٢)</sup>.

ويمكن توضيح الفرق بين نمطي الإحالة الإشاري واللاإشاري بنص الخبر الذي ساقته المؤلفة على النحو التالي أولاً :

«هَزَّ صباح اليوم زلزال عنيف عاصمة البيرو ، فسقطت المباني وانقطع تيار الكهرباء ، وهرع من نجا من السكان إلى الشوارع مهرولين ومولولين . . .» .

وعلقت عليه بقولها : «هذا النص مبني على السرد أو القص، فهو أقصوصة<sup>(٣)</sup>، ولكنَّ القص يأخذ منحى الإحالة الإشارية المعبر عنها بظرف الزمان «صباح اليوم» ترافقه صيغ الماضي، فالיום المعنى بهذا الحادث هو يوم إذاعة الخبر، أي : اليوم الذي رأيت فيه المذيع يقرأ النبأ على شاشة التلفاز»<sup>(٤)</sup>.

فالظرف (صباح اليوم) الذي يرتبط بزمن التكلم هو الذي جعل الإحالة هنا إشارية .

ثم عدلت المؤلفة في صيغة الخبر وأوردته على النحو التالي : «صباح الخامس من أيار سنة ألف وتسعمائة وخمس وتسعين هز زلزال عنيف عاصمة البيرو، فسقطت المباني، وانقطع

(١) انظر : السابق ص ٢٢ ، ٢٣ .

(٢) انظر : السابق ص ٢٥ ، ٢٦ .

(٣) جاء هذا الكلام في سياق بيانها لإشكال الاختصار على تمييز بينفست بين القصة والخطاب دون تحديد الفروق اللفظية الدقيقة بينهما ، وإلا فالقص أو القصة أو الحكاية أو الرواية أسماء تصلح لكل سرد للحوادث والأخبار مع أن هذا السرد قد يكون من منحى الإحالة الإشارية كما في الخبر المذكور .

(٤) في بناء النص ودلالته ص ٢٦ .

تيار الكهرباء، وهرع من نجا من السكان إلى الشوارع مهولين ومولولين . . .» (١).  
في هذه الصياغة نجد ظرف الزمان (صباح الخامس من أيار) منقطعاً عن زمن  
التكلم غير متحد معه أو ممتد عنه مثل منذ يومين أو بعد ساعتين ، وهذا ما جعل  
الإحالة هنا لاإشارية .

والملاحظ أنَّ الخبر في الحالتين لا ينصب على المتكلم، بل ليس فيه ضمير متكلم أصلاً ،  
وهذا يُظهر قيمة فكرة الزمن في تحديد منحى الإحالة ، حيث يتحدد هذا المنحى بناءً على  
العلاقة بين الزمن المحال إليه في النص وزمن الخطاب أو التكلم .

وإذا كانت الإحالة الإشارية واللاإشارية مقيدتين بالزمن، فكل منهما تتعلق  
بزمن ما إما مرتبط بزمن التكلم أو منفصل عنه - فإن هناك نمطاً ثالثاً من الإحالة  
مطلقاً من القيد الزمني، وهذا النمط «ينطبق على الحال التي يتناول فيها المتكلم  
موضوعاً عاماً، فيعالجه دون أن يربطه بزمان معين، وكأنه حقيقة دائمة أو حال ثابتة،  
وهذا ما يلاحظ بشكل عام في الأبحاث العلمية والنظرية وفي الحكم والأمثال ،  
كقولنا : الإنسان عدو ما يجهل» (٢) .

وترى المؤلفة أنَّ هذا المنحى للإحالة يمثل بعداً ثالثاً لأنماط الكلام إلى جانب  
القصة والخطاب سها عنه بينفينيست فلم يشر إليه واقتصر على ما يقابل الإحالة  
الإشارية واللاإشارية فقط (٣) .

ومن ثم تصبح أنماط الإحالة الكلامية ثلاثة :

١- الإحالة المطلقة (والمتعالية على الإشارة) .

٢- الإحالة المقيدة الإشارية .

٣- الإحالة المقيدة اللاإشارية .

فأي نص من النصوص لابد أن يوصف بواحد من هذه الأنماط أو بأكثر إما على

(١) السابق ص ٢٧ .

(٢) السابق ص ٢٧ .

(٣) انظر : السابق ص ٢٦ ، ٢٨ .

التعاقب أو التداخل أو التراصف<sup>(١)</sup> ، وهذا معنى أن الإحالة الكلامية سمة وليست علاقة ، وإن كانت مبنية أساساً على علاقة الإحالة الماصدية لألفاظ الزمان والمكان وطرقي الخطاب خصوصاً .

والسمات اللفظية للإحالة المطلقة هي استعمال التعابير الاسمية المعرفة أو ما ينوب عنها ، وصيغة المضارع التي لا تشير إلى حاضر المتكلم بل تشمل ما كان ويكون وسيكون ، وصيغة الغائب غالباً ، وقد تستعمل أيضاً صيغ المتكلم للجمع والمخاطب للمفرد أو للجمع ولكنها لا ترتبط بمتكلم أو بمخاطب محدد بل تمثل الجنس الذي ينتمون إليه<sup>(٢)</sup> .

أما سمات الإحالة المقيدة الإشارية فهي أنها تتناول الحاضر والماضي والمستقبل ، فالحاضر هو زمن الكلام أو متقاطع معه وإن لم يكن موضوعه المتكلم أو المخاطب ، فمن يقول : الطقس جميل مثلاً فمعناه : الآن أي : ساعة التكلم أو يومه ، وهنا أي : في مكان التكلم ، وتستعمل للحاضر الجملة الاسمية أو الفعلية المضارعة ، والماضي في الإحالة الإشارية يقاس بالمسافة التي تبعده عن حاضر المتكلم ويشار إليه بظروف مثل : صباحاً ، البارحة ، منذ أسبوعين ، منذ سنة ، ترافقها صيغ الماضي ، والمستقبل - كذلك - نقطة انطلاقه هي حاضر المتكلم ، ويعبر عنه بصيغة المضارع مسبوقه بأحد أدوات الاستقبال أو ظرف دال على المستقبل مثل «غداً»<sup>(٣)</sup> ، ويدخل تحت الإحالة الإشارية أساليب الإنشاء كلها<sup>(٤)</sup> .

وأما الإحالة المقيدة الإشارية فعلاقتها استعمال أفعال ماضية ، أو مضارعة في جمل مفتوحة بـ(كان) أو إحدى أخواتها ماضية ، مع انقطاع هذا الزمن الماضي عن حاضر المتكلم فلا يقاس بالمسافة التي تبعده عن هذا الحاضر<sup>(٥)</sup> ، مثل : ذات يوم ، أو كان فيما مضى .

(١) انظر : السابق ص ١٢١ ، ١٢٣ ، ١٢٦ .

(٢) انظر : السابق ص ٣٥ .

(٣) السابق ص ٣٧ .

(٤) السابق ص ٣٨ .

(٥) السابق ص ٣٨ .



(٢)

لعلّ فيما سبق من عرضٍ ما يكشف عن مفهوم الإحالة الكلامية عند مريم فرنسيس كما استخلصته من إميل بينفينيست ، والحق أنّ الباحثة قد وظفت هذا المفهوم توظيفاً بارعاً في رصد كيفية بناء النصوص ، من خلال فكرة محاور الإحالة الكلامية التي تقوم على علاقات أنماط الإحالة داخل النص من تعاقب وتداخل وتراصّف وتوازٍ ، وهي علاقات تؤثر في بنية النص وفي دلالاته وفي أسلوبيته كما تقول الباحثة (١).

وإذا كان لي من تعليق على هذا العمل فهو التحفظ على فكرة الإحالة المطلقة ، فإنها برغم وجاهتها في الظاهر تتعارض مع تقسيم كلمات اللغة إلى إشارية ولاإشارية إذ يقتضي هذا التقسيم حصر الإحالة الكلامية في نمطين فقط ، أمّا الإحالة المطلقة المتعالية على الإشارة فإنها تثير تساؤلاً مهماً حول نوعية الكلمات المؤلفة لها ، وإذا كانت الباحثة تشير في هذا الصدد إلى التعابير الاسمية المعرّفة وصيغ المضارع الدالة على الماضي والحاضر والمستقبل ، فليس أمامها إلا أحد خيارين كي لا تقع في تناقض يأباه البحث العلمي ، وذلك أنها إما أن تدرج تلك التعابير والصيغ تحت الكلمات اللاإشارية على اعتبار أنّ لها مدلولاً خارجياً لكنه لا يتجاوز مع زمان التكلم ومكانه بل يتعالق معه تعالق العام بالخاص ، وفي هذه الحالة تصبح نماذج الإحالة المطلقة نوعاً خاصاً من الإحالة اللاإشارية ، وإما أن تضيف نوعاً ثالثاً من الكلمات هو الكلمات غير المحيلة التي لا تتناول مدلولاً خارجياً محدداً ، وحينئذ يسوغ لها أن تدخل تلك التعابير والصيغ تحته وتبنى عليه الإحالة المطلقة .



(١) انظر : السابق ص ٣٩ .



الفصل السادس  
المفهوم الإجرائي  
(الاجالة العهدة)



نستطيع أن نلمح عنصرًا مشتركًا بين المفاهيم الخمسة السابقة للإحالة<sup>(١)</sup>، أرى أنه يمكن أن يمثل مفهومًا واضحًا ومحددًا، ومتميزًا أيضًا، وهو المفهوم الذي سأسير عليه في هذه الدراسة إن شاء الله تعالى، وسأسميه (الإحالة العهدية)؛ لقيامه على فكرة العهد بمفهوم متسع يقوم هذا الفصل بمحاولة تحديد أبعاده وعلاقاته بالمفاهيم السابقة، وعناصره التي يتحقق بها .

### (١)

يطلق العهد في اللغة على الوصية، والتَّقدُّم إلى المرء في الشيء، والموثق واليمين، والحفاظ ورعاية الحرمة، والأمان، والذِّمة والوفاء، والالتقاء، والمعرفة<sup>(٢)</sup>، والملاحظ من هذه المعاني وسياقات استعمال (العهد) أنها تجتمع في كونها علاقة بين طرفين تنجدل من معاني ثلاثة، هي: الحفاظ، والرجوع، والمعرفة، ويستطيع المتأمل أن يَرُدَّ بَقِيَّةَ المعاني إلى هذه الجديلة، المؤلفة من الإعلام بشيء كي يُحْفَظَ فيُرجَعَ إليه في وقت لاحق .

وقد برز معنى المعرفة ومعنى الرجوع والمعاهدة في استعمال النحاة قديمًا للعهد، يقول سيبويه عن تعريف نحو: الرجل، والفرس، والبعر: «وإنما صار معرفة لأنك أردت بالألف واللام الشيء بعينه دون سائر أمته؛ لأنك إذا قلت: مررتُ برجلٍ فإنَّك إنما زعمت أنَّك مررت بواحدٍ مِن يقع عليه هذا الاسم، لا تريد رجلًا بعينه يعرفه المخاطب، وإذا أدخلت الألف واللام فإنما تُدَكِّرُه رجلاً قد عرفه، فتقول: الرجل الذي من أمره كذا وكذا، ليتوهم الذي كان عَهْدَه ما تُدَكِّرُ من أمره»<sup>(٣)</sup> .

فظاهرٌ في هذا السياق معنى المعرفة السابقة ومعنى الرجوع الذهني الذي عبَّر عنه سيبويه بـ(تُدَكِّرُه) و(يَتَوَهَّم) ، ومع أنَّ سيبويه لم يذكر (العهد) مع بقية المعارف نجده يكرر في كلِّ مرة يذكر فيها نوعًا من المعارف - أنه صار معرفة لأنه يَدُلُّ - بطريق ما - على

(١) وهو تحقق العهد بشكل ما بين طرفي الإحالة .

(٢) انظر: القاموس المحيط ٣١٧/١، ولسان العرب ٣١٤٨/٤-٣١٥٠، ومقاييس اللغة ١٦٧/٤-١٧٠ .

(٣) الكتاب ٦/٢ .

شيء بعينه دون سائر أمته ، وهذه الطريق تَرْجِعُ - فيما أرى - إلى معرفة المخاطب السابقة بالمدلول ، التي هي جزء أساسي من مفهوم العهد ، ثم تارة تُبْنِي على معرفة سابقة أخرى بارتباط الدال به ، وذلك في حالة العَلَم ؛ «لأنه اسم وقع عليه [أي على المسمى] يُعَرَفُ به بعينه دون سائر أمته»<sup>(١)</sup> ، وتارة تُبْنِي على معرفة بالنظام اللغوي الذي يرشد المخاطب بطرق مختلفة إلى ربط الدال بمدلوله المعين دون غيره ، ويتحقق ذلك مع الضمير واسم الإشارة والاسم الموصول والمعرف بـ(أل) .

وهذا تفريق بين نوعين من التعريف من حيث ما يُعَيَّن مدلول الاسم المعرف ، فهو مع العلم مقارن لوضعه ، ومع غيره يتجدد في كل استعمال ، وفي كلا النوعين نجد فكرة العهد حاضرة ، يؤكد هذا أن سيبويه حين تحدث عن الفرق بين علم الشخص وعلم الجنس<sup>(٢)</sup> ، بنى شرحه للعلم بنوعيه على المعرف بـ(أل) ، فنسب لـ(الرجل) معنيين تحتلها (أل) ، ثم خَصَّ علم الشخص بأحدهما ، وعلم الجنس بالآخر ، والمعنى الذي اختص به علم الشخص هو معنى تعين الفرد المبني على عهد المخاطب له ، كما يتضح في قوله : «إذا قلت : هذا زيد ، فـ(زيد) اسم لمعنى قولك : هذا الرجل ، إذا أردت شيئاً بعينه قد عرفه المخاطب بحليته أو بأمر قد بلغه عنه قد اختص به دون من يعرف ، فكأنك إذا قلت : هذا زيد ، قلت : هذا الرجل الذي مِنْ حليته ومن أمره كذا وكذا بعينه»<sup>(٣)</sup> .

وقد أكد المبرد - بعد سيبويه - شمول فكرة العهد لأنواع المعارف بإضافته تنظير المعرف بالبنداء بالمعرف بـ(أل) العهدية ناصباً على (العهد) إذ يقول : «والفصل بين قولك : يا رجلُ أقبل ، إن أردت به المعرفة ، وبين قولك : يا رجلاً أقبل ، إذا أردت النكرة - أنك إذا صَمَمْتَ فإنما تريد رجلاً بعينه تُشير<sup>(٤)</sup> إليه دون سائر أمته ، وإذا نصبت وَتَوَتَّ فإنما

(١) السابق ٦/٢ .

(٢) انظر : السابق ٩٣/٢ ، ٩٤ ، والمقتضب ، صنعة أبي العباس محمد بن يزيد المبرد [ت ٢٨٥هـ] ، تحقيق محمد عبد الحالح عزيمة ، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية - القاهرة ، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م . ٤٥/٤ .

(٣) الكتاب : ٩٣/٢ .

(٤) في المطبوعة (يشير) .

تقديره : يا واحدًا ممن له هذا الاسم ، فكلُّ مَنْ أجابك من الرجال فهو الذي عنيت ، كقولك : لأضربَنَّ رجلاً ، فمن كان له هذا الاسم برَّ به قَسْمُكَ ، ولو قلت : لأضربَنَّ الرَّجُلَ - لم يكن إلَّا واحدًا معلومًا بعينه ، إلَّا أنَّ هذا لا يكون إلَّا على معهود<sup>(١)</sup> .

وإذا وضعنا إلى جانب هذا تنظيره المعرف بالنداء باسم الإشارة في قوله : «واعلم أنَّ الاسم لا ينادى وفيه الألف واللام؛ لأنك إذا ناديته فقد صار معرفةً بالإشارة بمنزلة هذا وذاك ، ولا يدخل تعريف على تعريف»<sup>(٢)</sup> - كانت النتيجة المنطقية تنظير اسم الإشارة بالمعرف بالعهدي ، أي أنَّ معنى العهد موجود في اسم الإشارة أيضًا .

ويضاف إلى هذين استعماله (العهد) مع ضمير الغائب ، إذ يقول - بعد أن بيَّن امتناع إضافة المنادي إلى ضمير المخاطب - : «فإن أضفت إلى الهاء صلح على معهود ، كقول القائل إذا ذكر (زيدًا) : يا أخاه أقبل ، ويا أباه»<sup>(٣)</sup> ، و(على معهود) متعلقان بمحذوف هو حال من (الهاء) أو من فاعل (صلح) وتقديره : عائدًا أو دالًا<sup>(٤)</sup> ، أو متعلقان بـ(صلح) و(على) للتعليل ، أي : صلح التركيب لأجل معهود غير المخاطب ، وعلى كلا التقديرين فالثابت أنه سمى مرجع الضمير معهودًا ، فمعنى العهد حاضر في علاقة الضمير بمرجعه أيضًا عند المبرد<sup>(٥)</sup> .

ومع وضوح هذا الأمر فقد شاع في اصطلاح النحاة - من بعد - تخصيص العهد بـ(أل) وحدها<sup>(٦)</sup> ، لكنَّ مفهوم العهد المتناوِّل لأنواع المعارف ظل يظهر في كلام

(١) المقتضب ٢٠٦/٤ .

(٢) السابق ٢٣٩/٤ .

(٣) السابق ٢٤٥/٤ .

(٤) تقدير المتعلق كونًا خاصًا متجه كما يرى الصبان ، وحينئذٍ فحذفه مع القرينة جائز [انظر : حاشية الصبان على شرح الأشموني ١٩٢/٢] .

(٥) انظر كذلك : المقتضب ٢٧٩/٤ ، ٢٨٠ .

(٦) انظر : مثلاً : شرح اللمع لابن برهان العكبري [ت ٤٥٦هـ] ، تحقيق فائز فارس ، السلسلة التراثية (١١) الكويت ، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤ م . ٣٠٢/١ حيث ينص على أن تعريف الإشارة خارج عن معنى الجنس ومعنى العهد ، المنسوين لال ، ولا شك أنه يستعمل العهد بمفهوم ضيق للغاية إذ لا يتناول إلا المعرفة الذهنية السابقة بجزي معين .

بعضهم من حين لآخر<sup>(١)</sup>، حتى إن بعضهم ساوئ بين مفهوم التعريف والعهد<sup>(٢)</sup>.

## (٢)

إذا جاز القول بأن العهد يتناول أنواع المعارف كلّها، فما مفهوم العهد؟ وما حدود العلاقة بينه وبين التعريف؟

للإجابة عن هذين التساؤلين سنبدأ بالعودة إلى كلام سيبويه الذي سبقت الإشارة إليه<sup>(٣)</sup> حول علم الشخص وعلم الجنس، فهو ينطق بحقيقة أخرى - إلى جانب الحقيقة السابقة - هي أنه يفرق بين نوعين من التعريف يمكن أن نسمّيهما بتعريف الشخص وتعريف الجنس، انطلاقاً من (علم الشخص) و(علم الجنس)، فأما تعريف الشخص فهو ما يقع على فرد مُعيّن عند المخاطب معروف بصفات تميزه عن غيره، وأما تعريف الجنس فهو ما دلّ على معنى الاستغراق أو حقيقة الشيء؛ «لأنك إذا قلت: هذا الرجل، فقد يكون أن تعني كماله، ويكون أن تقول هذا الرجل وأنت تريد كلّ ذكر تكلم ومشى

(١) ثمة أقوال مصرحة بهذا المعنى، وأخرى مُلمّحة، راجع في الأول: شرح جل الزجاجة لابن عصفور ١٣٥/٢، وشرح التسهيل لابن مالك ١٨٧/١، وشرح الكافية للرضي ٣٦/٢، وارتشاف الضرب لأبي حيان ٩٠٩/٢، ١٠٠٠، وشرح الألفية لابن الناظم ص ٨١، وفيها نص على تعرف الموصول بالعهد الذي في الصلة، وشرح المفصل لابن يعيش ٨٥/٥، حيث يتحدث عن فرعية المعرفة عموماً ونص على حدوث عهد المخاطب لواحد بعينه، والفوائد الضيائية ١٤٩/٢، ١٥٠ حيث أدخل العهد في شرح حد المعرفة، ثم نص على وجوده في العلم والمبهمات، وحاشية الصبان على الأشموني ١٣٦/١ كذلك، وراجع في الثانية: المرجل لابن الخشاب ص ٢٩٩، وشرح المفصل لابن يعيش ٨٦/٥. وجمع الهوامع ٢٦٠/١، وحاشية يس على التصريح ١٢٤/١، وحاشية الدسوقي على مغني اللبيب ٥٣/١، ٥٢ حيث تجد إفادات عن تعريف العهد والمعهود الذكري وتعريف الحضور تصدق على أنواع من المعارف غير المعرف بـ(أل)، والمسائل الحلييات ٢٣٢، ٢٨٩، والمقتصد ٩١٧/٢، وشرح التسهيل ١٥٧/١، وشرح المفصل لابن يعيش ٨٦/٥، وحاشية الأمير على مغني اللبيب ٤٨/١، حيث تجد إشارات إلى صحة حلول ضمير الغائب محل المعرف بأل العهدة الذكورية، صرح بذلك ابن يعيش والأمير، وكلام غيرهما يشي به، وفي كلام ابن مالك عن مفسر ضمير الغائب تفصيل شبيه بتفصيل أنواع العهد في (أل).

(٢) انظر: الفوائد الضيائية شرح كافي ابن الحاجب، نور الدين عبد الرحمن الجامي [ت ٨٩٨هـ]، دراسة وتحقيق د. أسامة طه الرفاعي، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية - الجمهورية العراقية، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣ م. ١٤٩/٢، وحاشية الأمير على مغني اللبيب ٤٨/١.

(٣) انظر: ص ١٤٤، والكتاب ٩٣/٢، ٩٤.



على رجلين فهو رجل . . . ، وإذا قلت : هذا أبو الحارث ، فأنت تريد هذا الأسد ، أي : هذا الذي سمعت باسمه ، أو هذا الذي عرفت أشباهه ، ولا تريد أن تشير إلى شيء قد عرفه بعينه قبل ذلك كـ معرفته زيداً ، ولكنه أراد هذا الذي كل واحد من أمته له هذا الاسم<sup>(١)</sup> ، فهو دال على ما تجتمع فيه وهو الماهية .

وقد سار تصور التعريف لدى النحاة بعد ذلك في اتجاهين؛ أحدهما يفرق بين التعريف المعنوي والتعريف اللفظي ، فيجعل تعريف الشخص مما يتحقق فيه الأمان معاً ولذلك فهو التعريف على الحقيقة ، والمراد بالتعريف المعنوي : تعيين فرد واحد وتمييزه عن بقية أفراد جنسه . ومعنى تعيينه تبيينه ، بحيث يكون كالمنظور إليه عياناً<sup>(٢)</sup> ، ويجعل تعريف الجنس من قبيل التعريف اللفظي فقط<sup>(٣)</sup> ، أما من جهة المعنى فهو كالنكرة في الشياخ<sup>(٤)</sup> .

ويجذب بعض أصحاب هذا الاتجاه المعرفة بما يخصها بتعريف الشخص<sup>(٥)</sup> ، وقد عبّر المبرد عن ذلك بقوله : «المعرفة ما وضع على شيء دون من كان مثله ، نحو : زيد وعبد الله»<sup>(٦)</sup> ، وعبر بعضهم بما يخص الواحد من جنسه<sup>(٧)</sup> ، وهو ظاهر في تعريف

(١) الكتاب ٩٤/٢ .

(٢) انظر : شرح الكافية الشافية، تأليف جمال الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك [ت ٦٧٢هـ]، تحقيق د. عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى - مكة المكرمة، ٢٤٦/١ .

(٣) وذلك لأنه تجري عليه أحكام التعريف اللفظية مثل : عدم قبوله (أل) المعرفة ، ولا الإضافة ، ووقوعه مبتدأ بلا مسوغ وانتصاب الحال عنه ، ونعته بالمعرفة ، ومنعه الصرف لعله آخرى إن كان علماً .

(٤) انظر : شرح التسهيل لابن مالك، تحقيق د. عبد الرحمن السيد ود. محمد بدوي المختون، هجر - الجزيرة، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م . ١١٥/١ .

(٥) المراد بتعريف الشخص المقابل لتعريف الجنس : ما يتناول بعضاً معيناً من أفراد الجنس فيخرج عنه ما يتناول بعضاً مبهماً من أفرادهم ، وما يتناول كل الأفراد ، وما يتناول الماهية بقطع النظر عن تحققها في أفراد .

(٦) المقتضب ١٨٦/٣ .

(٧) انظر : الرجيل، لابن الخشاب [ت ٥٦٧هـ]، تحقيق ودراسة علي حيدر، دمشق ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م . ص ٢٧٧ ، وأسرار العربية، تأليف أبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري [ت ٥٧٧هـ]، تحقيق محمد بهجة البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق ١٣٧٧هـ - ١٩٥٧م . ص ٣٤١ ، وشرح المفصل، تأليف موفق الدين بن يعيش النحوي [ت ٦٤٣هـ]، عالم الكتب - بيروت، ٨٥/٥ ، والمراد بتعريف ابن يعيش لا الزنخري ، =

الشخص ، وعبر عنه رضي الدين الاستراباذي بقوله : «ما أشير به إلى خارج مختص إشارة وضعية»<sup>(١)</sup> ، وهذا نص في المراد أكده بنصه على أن تعريف عَلم الجنس والمعرف بأل الجنسية تعريف لفظي<sup>(٢)</sup> .

ومن أبرز أصحاب هذا الاتجاه ابن مالك الذي نصَّ على أنَّ من المعارف ما هو معرفة لفظاً نكرة معنًى ، ويعني به ما عُرِّف تعريف الجنس كما يتضح من تمثيله بـ(أسامة) ، وقد قال عنه : «وهو في الشيع كأسد»<sup>(٣)</sup> ، وكان هذا مما دعاه إلى رفض حصر المعرفة بحد ، واكتفى بحصرها بالحد ، وهو موقف منصف حيال المعارف الجنسية إذ ينبغي أن يكون الحد جامعاً ، ومع هذا فإنَّ للتعريف المعنوي قوة جعلته يقول : «المعتبر في كون المعرفة معرفة الدلالة المانعة من الشيع»<sup>(٤)</sup> .

والاتجاه الثاني يجعل مفهوم التعريف المعنوي مطلق التعيين والتمييز ومن ثم فإنه يصدق على تعريف الجنس مع صدق التعريف اللفظي عليه ، وتعريف الجنس يكون بحضوره في الذهن متميِّزاً عن بقية الأجناس ، يقول أبو البقاء العكبري : «المعرفة ما خصَّ الواحد بعينه إما شخصاً من جنس كـ(زيد وعمرو) ، وإما جنساً كـ(أسامة للأسد»<sup>(٥)</sup> ، وقد قسم بعض أصحاب هذا الاتجاه تعيَّن المعرف إلى تعيَّن خارجي وهو تعيَّن الشخص وتعين ذهني وهو تعين الجنس ، يقول السيوطي في تعريف العَلم : «العَلم ما وُضِعَ لمعين لا يتناول غيره ، فخرج بالمعيَّن النكرات ، ... ، ثم التعين إن كان خارجياً فهو علم الشخص ، وإن كان ذهنياً بأن كان الموضوع له معيناً في الذهن أي

= وارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي [ت٧٤٥هـ]، تحقيق د. رجب عثمان محمد، مكتبة

الخانجي - القاهرة، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م . ٩٠٧/٢ .

(١) الكافية في النحو شرحه رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي النحوي [ت٦٨٦هـ]، دار الكتب العلمية -

بيروت، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م . ١٢٨/٢ .

(٢) انظر : السابق ١٢٩/٢ .

(٣) انظر : شرح التسهيل ١١٥/١ .

(٤) السابق ١١٨/١ .

(٥) الباب في علل البناء والإعراب، لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري [ت٦١٦هـ]، تحقيق غازي مختار

طلحيات، دار الفكر المعاصر - بيروت، دار الفكر - دمشق، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م . ٤٧٢/١ .

ملاحظ الوجود فيه كإسامة علم للسبع ، أي لماهيته الحاضرة في الذهن فهو علم الجنس» (١) .

ومما يرجح الاتجاه الثاني اختلاف الأحكام اللفظية بين ما عرّف تعريف الجنس والنكرة ، فإنه دليل على افتراق مدلوليهما ، إذ لو اتحدا معنى لما افترقا لفظاً (٢) ، والأصل أن يُخصّص كل معنى بدليل ، أي : بلفظ دال عليه .

وقبل الانتقال إلى ضبط مفهوم العهد من خلال علاقته بنوعي التعريف ينبغي الإشارة إلى أن تعريف الجنس ينقسم - كما يظهر من أقوال النحاة على خلاف بينهم - إلى قسمين :

الأول : أن يُراد به استغراق أفراد الجنس حقيقةً أو مجازاً أي ذواتاً أو صفات ، وهو الذي أشار إليه سيبويه بقوله : «لأنك إذا قلت : هذا الرجل ، فقد يكون أن تعني كماله ، ويكون أن تقول : هذا الرجل ، وأنت تريد كل ذكر تكلم ومشى على رجلين ، فهو رجل» (٣) ، فالمراد الأول على سبيل استغراق الصفات أو الاستغراق المجازي ، والثاني على سبيل استغراق الذوات أو الاستغراق الحقيقي .

الثاني : أن يُراد به تعريف الماهية والحقيقة إمّا من حيث هي هي ، أي بقطع النظر عن تحققها في أفراد ، وإمّا في ضمن بعض مبهم ، وأكثر من اطلعت على كلامهم

(١) مع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تأليف جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي [ت ٩١١هـ]، تحقيق أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م. ٢٣٢/١، وقارن : حاشية الصبان على الأسموني [١٢٦/١، ١٣٦] ، وحاشية الخضري على ابن عقيل [١٦٢/١] . وما يمكن أن يحمل على الاتجاهين قول الزخشي : «المعرفة ما دلّ على شيء بعينه» [شرح المفصل لابن يعيش ٨٥/٥] ، وقول ابن الحاجب : «المعرفة ما وضع لشيء بعينه» [شرح الكافية للرضي ١٢٨/٢] ؛ وذلك تبعاً للاختلاف في مفهوم التعيين ، هل المراد به الدلالة على جزئي مخصوص ، أو أنه يشمل الدلالة على المفهوم الكلي أيضاً باعتباراته الثلاثة ؟

(٢) انظر : مع الهوامع ٢٣٢/١ ، وأما ردّ أبي حيان لأحد وجوه الفرق بينهما بقوله : «قاله بعض من يميل إلى المعقول ، ويريد أن يجري القواعد على الأصول ، يروم به أن يوجد لإسامة ونحوه وجهاً يدخل به في المعارف ، وهو بعيد عما تقصده العرب» [شرح ألفية ابن مالك للمكناسي ص ٢٥١ نقلاً عن التذيل والتكميل] - فدعوى بلا دليل .

(٣) الكتاب ٩٤/٢ .

يَقْصِدُونَ بِهَا الْمَعْنَى الثَّانِي حَتَّى أَنْكَرَ رَضِيَ الدِّينُ (١) وَأَبُو حَيَّانَ (٢) الْأَوَّلَ ، وَمَنْ ذَكَرَهُ الْمُرَادِيُّ فِي قَوْلِهِ عَنْ (أَل) : «وَالَّتِي لِتَعْرِيفِ الْحَقِيقَةِ يَرَادُ بِمَصْحُوبِهَا نَفْسُ الْحَقِيقَةِ دُونَ مَا تَصَدَّقُ عَلَيْهِ مِنْ أَفْرَادِ» (٣) ، وَابْنُ هِشَامٍ إِذْ يَذْكُرُ مِنْ أَنْوَاعِ (أَل) الَّتِي «لِبَيَانِ الْحَقِيقَةِ ، وَضَابِطِهَا أَنْ يُشَارَ بِهَا وَبِمَصْحُوبِهَا إِلَى الْمَاهِيَةِ مِنْ حَيْثُ هِيَ ، نَحْوُ : أَنَا أَحَبُّ الطَّيِّبِ ، وَاشْتَهَى اللَّحْمَ ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ﴾ [الأنبياء: ٣٠]» (٤) ، «أَيُّ مِنْ هَذِهِ الْحَقِيقَةِ لَا مِنْ كُلِّ شَيْءٍ اسْمُهُ مَاءً» (٥) .

كَمَا ذَكَرَ الْأَشْمُونِيُّ «أَنَّ اسْمَ الْجِنْسِ الدَّاخِلِ عَلَيْهِ أَدَاةُ التَّعْرِيفِ قَدْ يُشَارُ بِهِ إِلَى نَفْسِ حَقِيقَتِهِ الْحَاضِرَةِ فِي الذَّهْنِ مِنْ غَيْرِ اعْتِبَارٍ لشيءٍ مِمَّا صَدَقَ عَلَيْهِ مِنَ الْأَفْرَادِ نَحْوُ : الرَّجُلُ خَيْرٌ مِنَ الْمَرْأَةِ ، فَالْأَدَاةُ فِي هَذَا لِتَعْرِيفِ الْجِنْسِ ، وَمَدْخُولُهَا فِي مَعْنَى عِلْمِ الْجِنْسِ» (٦) ، كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ الْخَضْرِيُّ عِنْدَ قَوْلِ ابْنِ عَقِيلٍ : «وَلِتَعْرِيفِ الْحَقِيقَةِ» : «أَيُّ الْمَاهِيَةِ بِاعْتِبَارِ حُضُورِهَا الذَّهْنِيِّ بِقَطْعِ النَّظَرِ عَنِ الْأَفْرَادِ ، فَمَدْخُولُهَا [أَي] : (أَل) [كَعِلْمِ الْجِنْسِ فِي الدَّلَالَةِ عَلَى ذَلِكَ ، إِلَّا أَنَّهُ بِقَرِينَتِهَا وَالْعِلْمِ بِجَوْهَرِهِ ، وَتَسْمَى لَامَ الْحَقِيقَةِ وَالطَّبِيعَةِ وَالْمَاهِيَةِ ؛ وَهِيَ الدَّاخِلَةُ عَلَى الْمَعْرِفَاتِ كَالْإِنْسَانِ حَيَوَانَ نَاطِقٍ ، وَالْكَلِّيَّاتِ كَالْإِنْسَانِ نَوْعٍ» (٧) .

وَأَمَّا الِاسْتِعْمَالُ الثَّانِي مِنْ هَذَا الْقِسْمِ فَقَدْ أُشِيرَ إِلَيْهِ سَبِيحِيَّةً بِقَوْلِهِ عَنْ (الرَّجُلِ) : «قَدْ يَكُونُ نَكْرَةً» (٨) ، أَيُّ : مِنْ جِهَةِ الْجَزْئِيِّ الَّذِي يَصْدَقُ عَلَيْهِ إِنْ عُدِمَ الْعَهْدُ وَوُجِدَتْ قَرِينَةٌ

(١) انظر : شرح الكافية للرضي ١٢٩/٢ ، ١٣٠ ، إِذْ يُفْهَمُ مِنْ تَفْصِيلِهِ الْحَاصِرُ أَنَّ مَا أُريدَ بِهِ الْمَاهِيَةُ إِنْ لَمْ يَكُنْ لِلِاسْتِغْرَاقِ فَلَا بُدَّ مِنْ قَرِينَةٍ الْبَعْضِيَّةِ ، فَهُوَ كَعَامٍّ خُصُوصٌ بِالْقَرِينَةِ ، وَهُوَ يُعْنَى بِالْمَاهِيَةِ الْخَارِجِيَّةِ دُونَ الذَّهْنِيَّةِ ، فَمَنْ نَمَّ حَصَرَهَا فِي جَمِيعِ أَفْرَادِهَا أَوْ بَعْضِهَا .

(٢) انظر : ارتشاف الضَّرْبِ ٩٨٧/٢ ، حَيْثُ يَقُولُ : «لَا يُعْنَى بِالْحَقِيقَةِ الذَّهْنِيَّةِ إِلَّا الْمَثَالُ الْمُنَاطِقُ فِي الْوُجُودِ الْخَارِجِيِّ» ، وَإِنْ نَاقَضَ هَذَا فِي تَوْجِيهِهِ الْفَرْقَ بَيْنَ النُّكْرَةِ وَالْمَعْرِفِ بِ(أَل) الْجِنْسِيَّةِ ، فَكَلَامُهُ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ مَحَلُّ نَظَرٍ .

(٣) الجنى الداني ص ١٩٥ .

(٤) شرح اللوحة البدئية ١/٢٦٠ .

(٥) شرح شذور الذهب ص ١٨٢ .

(٦) شرح الأشموني ١/١٧٩ .

(٧) حاشية الخضري ١/٨٤ .

(٨) الكتاب ٢/٩٤ .

البعضية ، لا من جهة اللفظ ، ولا من جهة معنى الماهية أو الحقيقة<sup>(١)</sup> .  
 نستطيع الآن - في ضوء ما سبق من آراء حول التعريف - الإجابة عن السؤالين المطروحين آنفاً حول مفهوم العهد وعلاقته بالتعريف ، بمراجعة أقوال النحاة في أداة التعريف خصوصاً ، وبتأمل هذه الأقوال نجدهم قد اختلفوا في العهد على خمسة آراء :  
 الرأي الأول : يجعل العهد نوعاً من التعريف<sup>(٢)</sup> في مقابل تعريف الجنس ، فمفهوم العهد على هذا الرأي المعرفةُ المُعَيَّنة لبعض أفراد الجنس عند المخاطب ، سواء أكانت سابقةً للخطاب أم مصاحبةً له ، ومن الرائيين لهذا : ابن السراج<sup>(٣)</sup> ، وعبد القاهر الجرجاني<sup>(٤)</sup> ، ورضي الدين الاستراباذي<sup>(٥)</sup> ، وابن الناظم<sup>(٦)</sup> ، وأبو حيان الأندلسي<sup>(٧)</sup> ، وابن هشام<sup>(٨)</sup> ، والجامي<sup>(٩)</sup> ، والسيوطي<sup>(١٠)</sup> ، والخضري<sup>(١١)</sup> .

- (١) انظر : شرح الكافية للرضي ١٣٠ / ٢ ، وحاشية الصبان ١٠٣ / ١ ، وحاشية الخضري ٨٤ / ١ . وانظر : الباب في علل البناء والإعراب ٤٩٢ / ١ ، والإيضاح في شرح المفصل ٨٣ / ١ ، ٨٤ .  
 (٢) بمعنى أنه معتبر في نوع من التعريف لا أن العهد نفسه نوع منه ، فإن التعريف يتناول اللفظ والمعنى ، والعهد أمر معنوي .  
 (٣) انظر : الأصول ، لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي [٣١٦هـ] ، تحقيق د . عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة - بيروت ، الطبعة الثالثة ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م . ١٠٠ / ١ .  
 (٤) انظر : المقصد في شرح الإيضاح ، لعبد القاهر الجرجاني ، تحقيق د . كاظم بحر المرجان ، دار الرشيد للنشر ، وزارة الثقافة والإعلام - الجمهورية العراقية ١٩٨٢م . ٩١٩ / ٢ . ولم يشر إلا إلى المعرفة السابقة ، لكن حضر القسمية ذلك على دخول المصاحبة .  
 (٥) انظر : شرح الكافية ١٢٨ / ٢ ، ١٣١ .  
 (٦) انظر : شرح ألفية ابن مالك ، لابن الناظم أبي عبد الله بدر الدين محمد بن جمال الدين محمد بن مالك [ت ٦٨٦هـ] ، تحقيق د . عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد ، دار الجليل - بيروت ، ص ٩٩ ، ١٠٠ .  
 (٧) انظر : ارتشاف الضرب ٩٨٥ / ٢ .  
 (٨) انظر : مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، لجمال الدين بن هشام الأنصاري [ت ٧٦١هـ] ، تحقيق د . مازن المبارك ومحمد علي حمد الله ، دار الفكر - بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م . ص ٦١ ، ٦٢ .  
 (٩) انظر : الفوائد الضيائية ١٥١ / ٢ .  
 (١٠) انظر : همع الهوامع ٢٥٩ / ٢ .  
 (١١) انظر : حاشية الخضري على شرح ابن عقيل ، تأليف محمد الديماطي الشافعي الشهير بالخضري [ت ١٢٨٧هـ] ، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر ، الطبعة الأخيرة ١٣٥٩هـ - ١٩٤٠م . ٨٤ / ١ .

والعهد على هذا الرأي يتناول تعريف الشخص دون تعريف الجنس فهو متعلق بالجزئيات المعينة ، ومن ثم فمفهوم التعريف أعم منه مطلقاً .

الرأي الثاني : يجعل العهد نوعاً من التعريف في مقابل تعريف الجنس ، وتعريف الحضور ، فمفهوم العهد على هذا هو المعرفة السابقة لا بسبب الحضور، المعينة لبعض أفراد الجنس عند المخاطب ، ومن يرى هذا الرأي المبرد كما يفهم من قوله : «فإذا قلت : جاءني هذا الرجل، لم يكن على معهود، ولكن معناه : الذي ترى»<sup>(١)</sup>، وأبو علي الفارسي<sup>(٢)</sup> ، إلا أنه عبر عن المعهود بـ«الذي عرف حساً» فإن حمل على ظاهره بقي عليه ما عرف لتقدم ذكره أو سماع خبره ، ولذا فأرى أن تحمل عبارته على (ما من شأنه أن يعرف حساً) وهو الجزئي الخارجي ، ثم يخرج منه ما يعرف بحضوره حال الخطاب لجعله إياه قسمًا مستقلاً ، ومنهم : أيضاً ابن برهان<sup>(٣)</sup> ، وأبو البقاء العبكري<sup>(٤)</sup> ، والمالقي<sup>(٥)</sup> ، وتردد ابن يعيش<sup>(٦)</sup> والمرادي<sup>(٧)</sup> بين هذا القول والذي قبله .

ومن الواضح أن مفهوم العهد على هذا الرأي أخص من سابقه؛ لأنه يتناول المعرفة السابقة فقط ، لكنه يتفق معه في أنه يتناول تعريف الشخص دون تعريف الجنس ، لكن الأول يساوي تعريف الشخص ، وهذا أخص منه ، فهو أخص من التعريف مطلقاً أيضاً .

(١) انظر : المقتضب ٢١٦/٤ .

(٢) انظر : المسائل الحلييات، صنعة أبي علي الفارسي، تحقيق د . حسن هندواوي، دار القلم - دمشق، دار المنارة - بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م . ص ٢٣٠ .

(٣) انظر : شرح اللمع ٣٠٢/١ ، وإن كان قد جعل تعريف الحضور في اسم الإشارة ، وتعريف الجنس والعهد في المعرف بآل .

(٤) انظر : اللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٤٩٢ ، ٤٩٣ .

(٥) انظر : رصف المباني في شرح حروف المعاني، أحمد بن عبد النور المالقي [ت ٧٠٢هـ]، تحقيق أحمد محمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ص ٧٧ .

(٦) انظر : شرح المفصل ٨٦/٥ ، ١٩/٩ .

(٧) انظر : الجنى الداني في حروف المعاني، صنعة الحسن بن قاسم المرادي، تحقيق د . فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م . ص ١٩٣ .

الرأي الثالث : يجعل العهد نوعاً من التعريف ، والحضور قسيماً له ، وهو رأي ابن عصفور إذ يقول : «أعرف ما عُرِّف بالألف واللام ما كانتا فيه للحضور ، ثم للعهد في شخص ، ثم للعهد في جنس»<sup>(١)</sup> ، ونقل عنه السيوطي قوله : «لا يبعد عندي أن تسمى الألف واللام اللتان لتعريف الجنس عهديتين؛ لأنَّ الأجناس عند العقلاء معلومة مذ فهموها ، والعهد تقدّم المعرفة»<sup>(٢)</sup> ، ونقل أبو حيان هذا الرأي عن بعض النحاة لم يسمه<sup>(٣)</sup> .

ومن البين أنَّ العهد على هذا الرأي هو تقدم المعرفة مطلقاً ، فيشمل تعريف الشخص وتعريف الجنس ، ولا يخرج عنه إلا تعريف الشخص بالحضور؛ لأنَّ الحضور - على هذا الرأي - معرفة مقارنة لا متقدمة<sup>(٤)</sup> ، وهو - كسابقه - أخص من مفهوم التعريف مطلقاً .

الرأي الرابع : يجعل العهد نوعاً من التعريف يتناول الجزئيَّ الخارجيَّ سواء أكان معيّناً أم كان غير مُعَيَّن ، ومعنى التعريف في غير المعيّن يتحقق بحضور مفهومه في الذهن ، فهو في الحقيقة تعريف للجنس أو الماهية لكن في ضمن فرد مبهم ، وقد سمى بعض علماء المعاني هذا النمط تعريفَ العهد الذهني<sup>(٥)</sup> ، كما فعل ابن الحاجب<sup>(٦)</sup> ، وهو رأي ابن مالك<sup>(٧)</sup> أيضاً ، وتبعهما على ذلك الأشموني<sup>(٨)</sup> .

(١) شرح جل الزاجي، لابن عصفور الإشبيلي [ت ٦٦٩هـ]، تحقيق د. صاحب أبو جناح، ١٣٧/٢ .

(٢) همع الهوامع ١/ ٢٦٠ .

(٣) انظر : ارتشاف الضرب ٢/ ٩٨٧ .

(٤) هذا ما ينتجه قولُ ابن عصفور : «العهد تقدم المعرفة» مع تفرقه بين العهد والحضور .

(٥) انظر : المطول للفتازاني ص ٢٢٥ ، وشروح التلخيص ١/ ٣٢٠ ، ٣٢٧ ، والأطول ١/ ٣١٤-٣١٩ ، وانظر : حاشية يس على التصريح ١/ ٢٢٧ .

ملحوظة : جعل العلوي نحو : أكلت الجبن ، وشربت الماء ، ودخلت السوق من تعريف الجنسية الحاصلة في الذهن ولم يسمها عهداً ذهنيّاً قال : «لأنه ليس الغرض الاستغراق ولا المقصود بذلك عهديّة سابقة» [الطراز ص ٢١٢] ، فهو يرى في العهد الرأي الأول . وكذا لم يسمها السكاكي عهديّة . انظر : مفتاح العلوم ص ١٠٤ .

(٦) انظر : الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٨٣ ، إلا أنه لم يسمه في موضعه بالعهد الذهني . انظر : الإيضاح ٢/ ٢٦٨ .

(٧) انظر : شرح الكافية الشافية ١/ ٣٢٢ .

(٨) انظر : شرح الأشموني ١/ ١٧٩ ، ١٨٠ .

يقول ابن مالك : «ويلحق به أيضًا [أي بتعريف العهد] ما يسميه المتكلمون تعريف الماهية كقول القائل : اشتر اللحم؛ لأنَّ قائل هذا إنما يخاطب مَنْ هو معتاد لقضاء حاجته ، فقد صار ما يبعثه لأجله معهودًا بالعلم ، فهو في حكم المذكور أو المشاهد»<sup>(١)</sup> ، وإن كان في كل مرة يشتري جزءًا غير الذي اشتراه من قبل .

ويقول الأشموني - ملخصًا هذا الرأي - عن اسم الجنس المحلَّى بـ(أل) التعريف : «وقد يشار به إلى حصة مما صدق عليه من الأفراد معينة في الخارج لتقدم ذكرها في اللفظ صريحًا أو كناية نحو : ﴿وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنْثَى﴾ [آل عمران : ٣٦] ، أو لحضور معناها في علم المخاطب نحو : ﴿إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ﴾ [التوبة : ٤٠] ، أو حسَّه نحو : القرطاس ، لمن قَوَّ سَهْمًا ، فالأداة لتعريف العهد الخارجي ومدخولها في معنى علم الشخص .

وقد يشار به إلى حصة غير معينة في الخارج بل في الذهن نحو قولك : أدخل السوق حيث لا عهد بينك وبين مخاطبك في الخارج ، ومنه : ﴿وَأَخَافُ أَنْ يَأْكُلَهُ الذِّئْبُ﴾ ، والأداة فيه لتعريف العهد الذهني ، ومدخولها في معنى النكرة»<sup>(٢)</sup> .

فالعهد على هذا الرأي<sup>(٣)</sup> هو المعرفة السابقة<sup>(٤)</sup> لدى المخاطب ، المعينة لبعض أفراد

(١) شرح الكافية الشافية ٣٢٢/١ ، وكلامه ليس نصًّا في تعريف الماهية في ضمن فرد مبهم ، بل قد يحمل على تعريف الماهية مطلقًا ما لم يكن للاستغراق لتخصيصه إياه بالجنسية ، ومن ثم يمكن القول بأن أصحاب هذا الرأي فريقان ، أحدهما يجعل تعريف العهد الذهني الجنسي للماهية من حيث هي ومن حيث تحققها في فرد مبهم ، والثاني يقصره على الماهية في ضمن فرد مبهم .

وقد جعل البايرتي تسمية تعريف الماهية من حيث هي فقط عهدًا ذهنيًا - مذهبًا بنسبه للأولين ، وعندهم أن الماهية لواحد لا بعينه نكرة ، وجعل ما أثبتته في الأصل مذهبًا لفريق ثانٍ [راجع : شرح التلخيص للبايرتي ص ٢١١] ، فتكون المذاهب ثلاثة ، ولكن أقواها فيما أرى الثاني ؛ لما يأتي في ص ١٥٦ .

(٢) شرح الأشموني ١٧٩/١ ، ١٨٠ .

(٣) وهذا على المذهب الثاني منه وهو ما أختاره .

(٤) قولي : (السابقة) لا يُجْرَحُ المعلوم بالحضور ؛ لما يأتي من أن حضور المدلول متقدم على استعمال المعرفة له ، بخلاف لما ذهب إليه ابن عصفور .



الجنس في الخارج ، أو في الذهن<sup>(١)</sup> .

ومعنى التّعَيّن الذهني ، أن يكون المخاطب متوقّعا وجود بعض أفراد الجنس في زمانٍ ومكانٍ معيّنين وأحوالٍ خاصة يدركها في مقام الخطاب ، وهذا التوقّع ناشئٌ عن معرفته بتلك الظروف ، وهي معرفة خاصة تتغير بتغير مقام الخطاب ، ولذلك سُمّيت عهداً . ومفهوم العهد على هذا الرأي يتناول تعريف الشخص كلّ ، وصورة واحدة من تعريف الجنس ، وهي تعريف الماهية أو الحقيقة من حيث وجودها في ضمن بعض مبهم من أفرادها ، ومن ثم فهو أخص من التعريف المطلق ، لكنه أعمّ من مفهومَي العهد الأول والثاني مطلقاً ، ومن الثالث من وجه .

الرأي الخامس : يجعل العهد مساوياً للتعريف ، وقد نقل أبو حيان عن أبي الحجاج يوسف بن معزوز ما يفيد ذلك؛ حيث ذهب إلى أن «أل» «قسم واحد في التعريف ، وهي عهديّة سواء أدخلت على واحد أو اثنين ، أم على ما يقع على الجنس ، فإذا قلت : جاءني الرجل ، فمعناه : الرجل الذي عهدت بيّني وبينك ، وإذا قلت : الدينار خير من درهم ، فمعناه هذا الذي عهدت بقلبك على شكل كذا خير من الذي عهدته على شكل كذا ، فالعهدُ أبداً لا يفارق»<sup>(٢)</sup> ، وهذا رأي الروداني كما يظهر من تحريره لكون صلة الموصول معهودّة إذ يقول : «والتحرير أن المراد بكون الصلة معهودة أن تكون معروفة للسامع ، سواء كان تعريفها تعريف العهد الخارجي . . . أو تعريف الحقيقة؛ أي من حيث هي . . . أو تعريف الحقيقة في ضمن بعض الأفراد . . . أو في ضمن جميع الأفراد . . . فالصلة في الجميع معهودة ، والعهد خارجي في الأول وذهني في غيره»<sup>(٣)</sup> ، وقد نص الأمير على أن من العلماء من جعل «العهدية من فروع الجنسية فإنها للجنس متحققة في فرد مخصوص ، وبعضهم عكس لكنه أراد بالعهد مطلق التعريف»<sup>(٤)</sup> .

(١) ولا بد مع تلك المعرفة من معرفة المخاطب بأن الدالّ المستعمل مستعمل في هذا المدلول المعين ، فالعهد له جانبان عهد المدلول ، وعهد كون الدال مستعملاً له .

(٢) ارتشاف الضرب ٢/ ٩٨٧ .

(٣) حاشية الصبان ١/ ١٦١ ، ١٦٢ .

(٤) حاشية الأمير على مغني اللبيب ١/ ٤٨ .

والذي اختاره من هذه الآراء هو الرأي الرابع ، وذلك لأن ما يندرج تحته من ألفاظ يكون مفتقراً في تعيين مدلوله إلى عهد خاص بين المتكلم والمخاطب في مقام الخطاب ، وهذه هي الخصيصة التي يشترك فيها غالباً تعريف الماهية في ضمن فرد خارج مبهم مع بقية صور تعريف العهد ، وليس كذلك تعريف الماهية مطلقة ولا مراداً بها استغراق الأفراد، فهما لا يعتمدان على معرفة خاصة، بل على المعرفة اللغوية العامة، ولا يعترض على ذلك باشتراط سبق معرفة المخاطب لمعانيهما؛ «لأن كل اسم فهو موضوع للدلالة على ما سبق علم المخاطب بكون ذلك الاسم دالاً عليه ، ومن ثمة لا يحسن أن يخاطب بلسان من الألسنة إلا مَنْ سبق معرفته لذلك اللسان ، فعلى هذا كل كلمة إشارة إلى ما ثبت في ذهن المخاطب أن ذلك اللفظ موضوع له ، فلو لم نقل : إلى خارج ، لدخل فيه الأسماء معارفها ونكراتها»<sup>(١)</sup> ، فوجب الاختصار على ما يكون محتاجاً إلى معرفة خاصة .

ومع أخذي بهذا الرأي فإن هناك تعديلاً طفيفاً تمليه طبيعة الاستعمال اللغوي، فقد لاحظت أنه ليس كل ما دلّ على جنس في ضمن بعض مبهم محتاجاً إلى هذه المعرفة، فمثلاً قول الله تعالى : ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ﴾ [الأنبياء : ٣٠] فيه قرينة على لحظ التشخيص الخارجي لجنس الماء وهي (جعلنا)؛ لأن الخلق لا يكون من الماهية بل من مشخصاتها الخارجية، ومع ذلك فلا يوجد في السياق ما يدل على تقييد هذه الماهية بشيء يحتاج إلى إدراك خاص، بل كل من يعرف معنى الماء في العربية يفهم المراد، وقد جاءت معرفة لأن المراد بيان الجنس بدليل سبقها بمن الجنسية .

أما قوله تعالى : ﴿وَأَخَافُ أَنْ يَأْكُلَهُ الذِّئْبُ﴾ [يوسف : ١٣] فإن تعريف الذئب يتكئ على معرفة المخاطبين بأن في الصحراء ذئاباً ، وهي معرفة خاصة بظروف الخطاب ، غير المعرفة اللغوية العامة لمعنى الذئب ، فليس المراد الذئب الذي تعرفون صفته من الافتراس ونحوه فقط ، بل - فوق هذا - الذئب الذي تتوقعون وجوده بسبب خبرتكم بالمكان ، فالتعريف هنا يفيد أمرين؛ أحدهما توقع المخاطب بناءً على معرفة سابقة

(١) شرح الكافية للرضي ١٢٨/٢ ، وبعد ذلك ينفي الرضي التعريف المعنوي عن نحو : اشتر اللحم ، لكن هذا لا يفسد الاستشهاد بكلامه هنا .

بملاسات الموقف ، والثاني تنبيهه إلى استحضار تلك المعرفة السابقة كي يبنى تصرفه عليها ، وحمله على الأول فيه تعريض بنيتهم وهو متسق مع معرفة يعقوب عليه السلام برؤيا ولده يوسف عليه السلام ، وإحساسه بمشاعرهم تجاه أخيهما ، ولو حل على الثاني لكان فيه احتجاجٌ عليهم في عدم إرسال يوسف عليه السلام معهم ، وهو وجيه أيضًا ، والنكات لا تتزاحم .

فيمكننا الآن أن نفرق بين نمطين من تعريف الجنس في ضمن فرد مبهم؛ نمطٌ يكون فيه الفرد الخارجي المبهم مقصودًا بالحكم مع تحقق العهد جنسه مما ينشأ عنه تقييد لهذا الجنس بظروف تشخيصه في الخارج التي يدركها المخاطب من المقام ، ونمطٌ لا يكون فيه الفرد الخارجي مقصودًا بالحكم ، بل يكون ثبوته بحكم العقل بمقتضى القرينة ، ومن ثم يبقى الجنس معه على إطلاقه<sup>(١)</sup>، وهو فرق دقيق ، وسوف أعتبر النمط الأول وحده هو الذي يدخل تحت تعريف العهد ، وأسسميه العهد الجنسي وأعني به أن يعهدَ المخاطبُ تشخيص الجنس في ظروف وأحوال معينة دون أن يعهد الأفراد أنفسهم .

ويظهر من التحليل السابق أن العهد ينقسم إلى عهد شخصي وعهد جنسي ، وأنَّ للعهد معنى في تعريف الجنس في ضمن بعض مبهم غير معناه في تعريف الشخص؛ فمعناه في تعريف الشخص تعين مدلول اللفظ المعرف عند المخاطب وهذا التعين قد يكون حقيقيًا وقد يكون تقديرًا كما أشار إلى ذلك العصام بقوله : «لام العهد إشارة إلى معهود حاضر في ذهن المتكلم والمخاطب؛ إما لذكره سابقًا في كلامك أو كلام غيرك صريحًا أو غير صريح وهو العهد الحقيقي ، وإما لتعيينه وكونه معلومًا لا محالة حقيقةً

(١) ومثال هذا النمط أيضًا قوله تعالى: ﴿كَمَثَلِ الْخَمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا﴾ [الجمعة : ٥٠]، فإنَّ (يحمل) قرينة لإرادة البعضية، لكنَّ الحكم هنا لا يتعلق بالفرد الخارجي بل بطبيعة الماهية المشتعلة على البلاة، وذلك أن وجه الشبه في المشبه به لا يكفي له تحيل أو رؤية حمار يحمل أسفارًا، بل لابدَّ من إدراك العلاقة بين الخمار والأسفار، وهذه العلاقة هي عدم الانتفاع مع التعب في الحمل، المستفاد من كثرة المحمول، المأخوذة من جمع (أسفار)، وعدم الانتفاع راجع إلى الماهية لا إلى الشخص في ظرف معيَّن، والتعب من مقتضيات الحمل مع الكثرة المفهومة من لفظ آخر، فالشخص الخارجي غير مراد في هذا التشبيه أصلاً، وهذا معنى أنَّ المقصود بالحكم هو الماهية والحقيقة لا الفرد المبهم .

أو ادعاء لغرض وهو العهد التقديري»<sup>(١)</sup> ، وقد اقتصر في العهد التحقيقي على سبق الذكر مع أنَّ الحضور والمعاينة يفيدان أيضًا بل هو الأصل في التعيين ثم ينوب عنه الذكر يقول ابن مالك : «كل اسم معرفة فهو مُعَيَّنٌ لدلوله ، أي : مُبَيَّنٌ لحقيقته تبيينًا يجعله كالمنظور إليه عيانًا»<sup>(٢)</sup> ، وكذلك فالإدراك الحسي لأحد أفراد جنس ما من روافد العهد الذهني أو العلمي .

وأما معنى العهد في تعريف الجنس فهو معرفة المخاطب بظروف وأحوال خاصة تجعله يتوقع وجود بعض أفراد الجنس في الخارج ، وهذا التوقع هو الذي يتيح للمتكلم أن يستعمل اللفظ معرفًا ، فإن كانت تلك المعرفة الخاصة غائبة في ذهن المخاطب كان في استعمال المعرفة من قبل المتكلم تنبيه له كي يستحضرها ويبدأ في فهم الكلام وفقًا لها ، ويدخل تحت هذا النوع ما يعرف بالاستغراق العرفي ، وإن لم توجد معرفة خاصة في مقام الخطاب ولم يُدَلَّ عليها في المقال ، كان تعريف الجنس خارجًا عن حدود العهد وإن دلت قرينة على إرادة بعض مبهم في الخارج .

أمَّا ضمير الغائب الذي يعود إلى ما يفيد الاستغراق أو الماهية فيكفي لدخوله تحت العهد افتقاره وضعا إلى مرجع يفسره ؛ وذلك لأنَّ المدلول الاستغراقي والمدلول الجنسي [= الماهية] لما كانت دلالة اللفظ على كلٍّ منهما بواسطة قرينة لم يعد معلوماً بمجرد الوضع اللغوي أو المعرفة اللغوية العامة ، بل صار يحتاج إلى معرفة خاصة بين المتكلم والمخاطب ، والافتقار إلى هذه المعرفة هو لب فكرة العهد ، ويدخل هذا تحت العهد الجنسي . فمدار العهد - في اصطلاح البحث - على افتقار اللفظ إلى ما يُعَيَّنُ مدلوله مطلقًا أو يدلُّ على وجوده في الخارج وجودًا مقيدًا بظروف وأحوال مُعَيَّنَةٍ .

ومن ثم فلا بد من النظر في الوسائل التي يتحقق بها العهد لدى المخاطب ، والقرائن التي يستعين بها على ربط الاسم المعرف بمدلوله المعهود ، حتى نُخْلَصَ إلى مفهوم الإحالة العهدية .

(١) انظر : الأطول ١/٣١٤ .

(٢) شرح الكافية الشافية ١/٢٤٦ .

(٣)

والحق أن المتبع لكلام النحاة<sup>(١)</sup> حول (أل) العهدية يدرك بيسر أن هناك ثلاث وسائل يتحقق بها العهد لدى المخاطب هي :

١ . الحضور الحسي في مقام الخطاب .

٢ . سبق الذكر .

٣ . العلم بالمعهد دون سبق ذكره ، أو حضوره .

وإذا كان من الواضح كون الحضور وسبق الذكر مُنشئين للعهد الذي هو نوع من العلم؛ فإن كون العلم في الذهن منشئاً له غير ظاهر؛ لأن العلم نفسه هو العهد ، لا وسيلة مفضية إليه ، والجواب عن هذا الإشكال أن الذين نزعوا العهد من حيث وسيلته ، قالوا ينقسم إلى : عهد حضوري وذكرى وعلمي أو ذهني ، فنسبوا القسمين الأولين إلى وسيلة منضبطة محددة ، ثم وجدوا أن ما عدا هذين القسمين لا ينضبط بوسيلة فنسبوه جملة تارة إلى العلم ومرادهم أسباب العلم ووسائله المتكاثرة<sup>(٢)</sup> التي لا تنضبط من جهة نسبتها إلى مقام الخطاب<sup>(٣)</sup> إلا بأثرها وهو حصول المعهد في ذهن المخاطب ، وتارة إلى الذهن الذي هو محل للعهد والعلم مطلقاً ، فكل عهد إنما يقع في الذهن ، كما أن ربط المخاطب بين اللفظ المعرف ومدلوله المعهد إنما يكون بحركة الذهن . والحاصل أن المراد بالثالث من وسائل تحقق العهد في ذهن المخاطب ليس أمراً واحداً بل كل وسيلة لا تنضبط علاقتها بالسياق المقامي والمقالي ، وذلك ما عدا الحضور وسبق الذكر . وقد جمع ابن مالك الحضور المقامي وسبق الذكر تحت مُسمّى الحضور الحسي ، وأطلق على الوسيلة الثالثة الحضور العلمي فقال : «فإن عهد مدلول مصحوبها بحضور حسي أو علمي فهي عهديّة»<sup>(٤)</sup> .

ثم قال : «أشرت بالحضور الحسي إلى حضور ما ذكر كقوله تعالى : ﴿كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَى

(١) على خلاف بينهم في الحضور أحو قسم للعهد أم رافده ، وقد سبق .

(٢) أشار الرضي إلى إحدى هذه الوسائل وهي الشهرة فقال : «وقد يكون بعلم المخاطب به قبل الذكر لشهرته» [شرح الكافية ١٣٦/٢] .

(٣) أما من حيث ذاتها فيمكن ضبطها كما هو معلوم .

(٤) شرح التسهيل ٢٥٧/١ .

فَرَعَوْنَ رَسُولًا \* فَعَصَى فَرَعَوْتُ الرَّسُولَ ﴿[المزم: ١٥، ١٦]﴾ ، وإلى حضور ما أبصر كقولك لمن سدد سهمًا: القُرْطَاسَ واللَّهَ ، وبالحضور العلمي إلى نحو قوله تعالى: ... ﴿إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ﴾ [التوبة: ٤٠]» (١) .

وهذه الطريقة تُراعى طبيعة وجود المعهود فهو إما وجود خارجي في الواقع أو في اللفظ، وإما وجود ذهني ، ويمكن أن يستمر ذلك عند التحليل في تحديد درجة تعيّن المعهود . ولكنّ الحضور الذي جعله ابن مالك جامعًا لوسائل العهد سابق على التلفظ بالمعرفة (٢) ، وهو يختلف عن الحضور في الذهن الذي ينشأ عن استعمال المعرفة، ومن يقرأ عبارة عصام الدين في الأطول: «لأَمَّ العهد إشارة إلى معهود أي مُدْرِك حاضِر في ذهن المتكلم والمخاطب، إما لذكره سابقًا . . . وإما لتعيّنه وكونه معلومًا لا محالة» (٣) ، يشعر أنه يوحد مفهومي الحضور؛ لأنه لم يُفرّق بين وظيفة المتكلم ووظيفة المخاطب، والواجب - فيما أرى - التفريق بينهما؛ لأنّ وظيفة المتكلم قبل التلفظ ووظيفة المخاطب بعد التلفظ، نعم؛ رعاية حال المخاطب مؤثّرة في اختيار المتكلم، لكنّ المراد بوظيفة المخاطب هنا فهمه للخطاب وانفعاله به، لا دوره في عملية الخطاب عمومًا، فمن المعقول أن تختلف الوظائف، فيقال: إنّ العهد عملية لها خطوتان :

الأول: معرفة بالمعهود سابقة لاستعمال اللفظ مُعرّفًا، وهي ناشئة إما عن الحضور في المقام أو الذّكر في المقال أو غيرهما كالشهرة مثلاً (٤) ، والمقصود هنا المعرفة الحاصلة

(١) السابق: ٢٥٧/١، ٢٥٨.

(٢) وهذا واضح في العهدين الذكري والذهني، وأمّا العهد الحضوريّ فإنّ إدراك المخاطب لمعهوده قد يقع بعد التلفّظ، فالحكم عليه بأنّه سابقٌ للتلفّظ إنّما يصحّ من جهة اعتقاد المتكلم أنّ المخاطب في وسعِهِ إدراك المدلول الحاضِر ولو بعد التلفّظ، وهذا ما يصحّ كون الحضور مطلقًا مندرجًا تحت العهد مع أنّ العهد سبق العلم .

(٣) انظر: الأطول ٣١٤/١ .

(٤) وهذه الخطوة يراها ابن الحاجب علّة التعريف ويُميّز بينها وبين الأمر الذي ضَمَّ إلى اللفظ ليدل على كونه معرفة وهو عنده طبيعة الوضع أي أن يكون اللفظ موضوعًا لشيء بعينه ، وهذا يقتضي أنّ ذكْر اللفظ يستدعي مدلوله المعيّن ، فتأتي الخطوة التالية . [انظر: أمالي ابن الحاجب ٧٦٩/٢] .

للمخاطب التي اطلع عليها المتكلم، مع سببها؛ حتى يستعمل اللفظ اللائق بالسبب<sup>(١)</sup>، ومراعاتها وظيفة المتكلم.

الثانية: حضور هذا المعهود في الذهن، وهو تالٍ لاستعمال اللفظ مُعرِّفاً؛ لأنه ناشئ عنه؛ لأنَّ لفظ المعرفة هو الذي يدعو الذهن إلى أن يتحرك بحثاً عن المعهود لتعيينه أو تعيين إطاره، وحينئذ ينقلب ما كان سبباً للعهد في الخطوة الأولى قرينةً على تعيين المعهود، والقيام بهذه الخطوة وظيفة المخاطب.

ومعنى هذا أن الحضور أو بالأحرى الإحضر في الذهن جزء من عملية التعريف العهدي، يمثل أثر استعمال المعرفة لا وسيلة للعهد ولا قرينة على المعهود<sup>(٢)</sup>.

إن الحضور في الذهن هو التَّعْيِينُ الذي يُراد من استعمال المعرفة، وهو يتم بانتقال الذهن من اللفظ المعرِّف إلى مدلوله المعَيَّن، مستعيناً بقرينة غالباً، وهذا الانتقال هو ما يصطلح البحث على تسميته بالإحالة العهدية.

وهكذا فإن التمييز بين الخطوتين السابقتين يقود إلى تشكيل مفهوم الإحالة العهدية، الذي هو انتقال الذهن من اللفظ الموضوع ليستعمل في معهود (في شخصٍ مُعَيَّنٍ أو جنسٍ في ضَمْنٍ فردٍ مبهم الذات معيَّن الإطار) - إلى ذلك المعهود الذي يتحقق وجوده في الذهن بواسطة قرينة التعيين التي ترجع إلى المقام أو المقال<sup>(٣)</sup>.

(١) انظر: قرينة التعيين في النحو العربي، رسالة ماجستير بكلية دار العلوم رقم (٤٣٤) إعداد محمد عبد العزيز عبد الدايم، ص ١٣٠، حيث يذكر د. عبد الدايم أن المتكلم ينبغي أن يكون عارفاً بمعرفة المخاطب بالمدلول، وأن يستخدم ما يعلم أن المخاطب يعرف المدلول به من الألفاظ.

(٢) وهذه النتيجة نستطيع أن نستثمرها في تحليل المواضع التي تم فيها إهمال العهد كما في قوله تعالى: ﴿مِنَ الْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ﴾ [الأحزاب: ٢٣]، ونحوه مثل: ﴿فَبَشِّرْهُ بِأَنَّكَ﴾ [الصافات: ١٠١].

(٣) ثمة مواضع في تراثنا استعمل فيها (الإحالة) أو (الحالة) للعلاقة بين المعرِّف تعريف عهد ومدلوله المعهود، فقد تحدث عبد القاهر الجرجاني [ت ٤٧١هـ] عن نمط خاص من العهد الجنسي، وهو أن يكون «الجنس معهوداً من طريق الوهم والتَّخِيلِ» [دلائل الإعجاز، قرأه وعلق عليه أبو فهر محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي - القاهرة، ص ١٨٥]، ونصَّ في هذا الإطار على إحالة السامع على ما في ذهنه إذ يقول: «فهذا ونحوه على أنك قدرت =

وحتى يزداد الأمر وضوحاً دعنا نتأمل قول ابن مالك : «كل اسم معرفة فهو معينٌ مدلوله» (١) ... إلا أن غير العلم يُعَيِّنُ مسماه بقيد ، والعلم يعيِّنُ مسماه دون قيد ، ولذلك لا يختلف التعبير عن الشخص المسمى زيداً بحضور ولا غيبة بخلاف التعبير عنه بـ (أنت) و (هو)» (٢) ، مع قول ابنه : «كل معرفة - ما خلا العلم - دلالة على التعيين بقرينة خارجة عن دلالة لفظه ، وتلك القرينة إما لفظية كالألف واللام والصلة ، وإما معنوية كالحضور والغيبة» (٣) .

فستلاحظ أن بدر الدين استعمل (القرينة) مكان (القيد) الذي استعمله والده ، وهذا يدفع إلى التساؤل : هل القرينة والقيد بمعنى واحد؟ ويمكننا الإجابة بتحليل مثالين مستفادين من كلام ابن مالك ، هما :

· إنساناً هذه صفته وهذا شأنه ، وأخلفت السامع على من يعن في الوهم ، دون أن يكون قد عرف رجلاً بهذه الصفة [دلائل الإعجاز ص ١٨٥] .

واستعمل أبو حيان الأندلسي [ت ٧٤٥هـ] الحوالة في الرجوع من المعهود إلى قرينة عهده كما هو اصطلاح البحث في قوله عن قول الله تعالى : ﴿ قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مِمَّنْ مَسَّهَ أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خنزير فَإِنَّهُ يَجُسُّهُ أَوْ فِسْقًا أُهْلًا لغير الله يهـ ﴾ [الأنعام : ١٤٥] : «وجاء الترتيب هنا كالترتيب الذي في البقرة والمائدة ، وجاء هنا هذه المحرمات منكرة ، والدم موصوفاً بقوله (مسفوحاً) والفسق موصوفاً بقوله (أهل لغير الله به) وفي تينك السورتين معرفاً ؛ لأن هذه السورة مكية فعلق بالتنكير ، وتانك السورتان مدينتان ، فجاءت تلك الأسماء معارف بالعهد حوالة على ما سبق تنزيله في هذه السورة» [البحر المحيط ٢٤٢/٤] .

كما استعمل أبو إسحاق الشاطبي [ت ٧٩٠هـ] مادة الإحالة في هذا الإطار في قوله عن الضمير واسم الإشارة : «فكلاهما موضوع يفيد الحوالة على معهود ، لكن قد يعرض فيها أن يكون مدلولها غير خارجي إقامة للمعين في العلم مقام المعين في الخارج» [المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ، لأبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي ، تحقيق الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي ، جامعة أم القرى - مكة المكرمة ، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م ، ٢٥٦/١] ، وقوله : «وأما قولهم : يا زيد نفسه ، فإننا قالوا : نفسه إحالة على العهد فيه ، إذ كان قد ذكر أولاً فأعيد الضمير عليه على اعتبار العهد فيه» [المقاصد الشافية ٢٥٩/١] .

(١) أي دال على كون مدلوله معيناً لا أنه يجعل المدلول معيناً .

(٢) شرح الكافية الشافية ٢٤٦/١ .

(٣) شرح الألفية لابن الناظم ص ٧٢ .



- زيد يحب الخير .

- أنت تحب الخير . (مقولة لزيد) .

إذ نجد أن المعرفة في المثال الأول تدل على أمرين فقط ، هما :

١- ذات متسمة بالافراد والتذكير .

٢- تعين تلك الذات وانحصارها في شخص واحد هو المسمى زيداً .

أمّا المعرفة في المثال الثاني فإنها تدل على أمر ثالث مع السابقين ، هو :

٣- معنى الحضور في الحدث الكلامي في جهة الخطاب لا التكلم .

وهذا الأمر الثالث هو الذي سماه ابن مالك (قيداً) وهو موجود في كل المعارف ماعدا العلم ، لكنه يختلف من نوع لآخر فهو في الضمائر الحضور والغياب عن الحدث الكلامي ، وفي أسماء الإشارة كون مدلولاتها مشاراً إليها ، وفي الاسم الموصول كونه مفتقراً إلى صلة تتممه ، وفي المعرف بـ(أل) دخول (أل)، وفي المنادى كونه مطلوباً إقباله ، وكل هذه القيود - باستثناء (أل) - تمثل مدلولات إضافية للمعرفة ، أمّا (أل) فهو قيد لفظي لكنه - في النهاية - كالجزء من لفظ المعرفة ، فالقيد إما أن يكون جزءاً من المعنى أو من اللفظ .

وأمّا القرينة فهي متعلقة بالأمر الثاني، وذلك أن تعيين مدلول المعرفة لا يتوصل إليه المخاطب أو المتلقي عموماً إلا بمعونة أمر خارجي، أي خارج اللفظ يكون دليلاً له، وهذا الدليل هو القرينة المعينة للمدلول، وهي شيء لا بد منه في كل المعارف العهديّة<sup>(١)</sup>، بها فيها العلم، بخلاف المعارف الجنسية التي يكفي في تعيين مدلولها المعرفة العامة بالمعنى المعجمي لها<sup>(٢)</sup> .

ويشهد لهذا التحليل قول السباطي : «وقد يعترض [على حد العلم] بأن دلالة على تعيين مسماه ليست مطلقة بل بقرينة الوضع وجوابه ما أشار إليه الشارح بقوله : بمجرد الوضع أو الغلبة، وحاصله أن المراد بـ(الإطلاق) - بقرينة قوله : وخرج . . . إلخ - عدم

(١) سيأتي بعد قليل تعداد هذه المعارف .

(٢) وذلك إن كان المراد بها حقيقتها ، فإن أريد بها معنى مجازي فالمعول على قرينة المجاز وهي بخلاف قرينة التعيين .

احتياجه في دلالاته على تعيين مسماه إلى قرينة لفظية أو معنوية غير الوضع فإن الاحتياج إلى قرينة الوضع موجود في كل من الحد والمخرج المذكور» (١).

ومحل الشاهد في هذا الكلام أنه مشعر باحتياج العلم في تعيين مسماه إلى قرينة ، وهذا عين ما أريد إثباته ، غير أني أخالفه في جعل هذه القرينة هي الوضع مجردًا هكذا ، وأرى أنها العلم بالوضع ، أي : علم المخاطب بالوضع ، لأن وضع العلم وضع خاص وليس عامًا يعرفه كل أبناء اللغة؛ فلا بد من إحداث علم للمخاطب بأن هذا العلم موضوع على ذات تتعين عنده بقرائن أخرى تعود إلى المعاينة والإخبار ، فأول تحقق للعهد في العلم عند أول إخبار للواضع به حيث يعد هذا الإخبار نفسه عهدًا بين الواضع والمخبر به .

وعلى هذا فالمراد بالقرينة ما يستعين به المخاطب على الربط بين الدال الذي هو اللفظ المعرف تعريف عهد ، والمدلول الذي هو الشيء المعين المعهود المراد بذلك اللفظ ، ولولا هذه القرينة ما كان اللفظ وحده كافيًا في تعيين المراد ، وهذه القرينة جزء مهم في عملية الإحالة العهدية ، فهي تقوم بوظيفتين أساسيتين لهذه العملية الأولى إنشاء العهد لدئ المتلقي ، والآخره الربط بين المحيل والمحال إليه .

وهذا التفريق بين القرينة والقييد ظاهرٌ بين في المعرف بـ(أل) العهدية؛ لأن القيد فيه لفظي والقرينة هي الحضور أو سبق الذكر أو سبق العلم بوسيلة أخرى وهي منفصلة عن اللفظ المعرف ، لكنه في بقية المعارف يحتاج إلى وقفة تستجلي طبيعة العهد فيها لتصل إلى تمييز قيد التعريف عن قرينته في كل منها .

فأما الضمير فتعرّفه بالعهد يظهر في قول سيبويه : «وأما الإضمار فنحو : هو وإياه ... وإنما صار الإضمار معرفة؛ لأنك إنما تضمّر اسمًا بعدما تعلم أن من تحدّث قد عرف من تعني وما تعني ، وأنت تريد شيئًا يعلمه» (٢) .

فهو يشير إلى أن معرفة المخاطب السابقة بالمدلول المعين وبأن الضمير دال عليه - وهي أساس مفهوم العهد - هي التي تجعل الضمير معرفة ، وفي الوقت نفسه تتيح

(١) حاشية يس على شرح التصريح ١/ ١١٣ .

(٢) الكتاب ٦/ ٢ .

للمتكلم استعمال الضمير بصفته معرفة ، ومن الملاحظ أنه يشير إلى وظيفة المتكلم ومن ثم فلم يصرح بالقرائن التي تُعَيِّنُ المخاطب على تعيين ما يقصده المتكلم ، ويقول المبرد مؤكداً تعرّف الضمير بالعهد : «فالمضمرة لا تُنْعَتُ لِأَنَّهَا لَا تَكُونُ إِلَّا بَعْدَ مَعْرِفَةٍ لَا يَشُوْبُهَا لُبْسٌ» (١) .

وأما القرينة المعيّنة للمعهود مع الضمير فقد نص عليها ابن برهان بقوله : «فتقدم اسم الغائب قرينة ، وحضور المتكلم والمخاطب قرينة ، والذي عرّف الضمير غاية التعريف هو حضورهما والمشاهدة لهما ، وتقدم ذكر الغائب هو الذي يصيِّره بمنزلة الحاضر المشاهد في الحكم» (٢) .

ويؤخذ من هذا أن القرينة المعيّنة للضمير في الأصل إمّا أن تكون العهد الحضورى وذلك مع ضمير المتكلم والمخاطب ، والحضور المعين لهما هو الحضور الحسي المطلق أي من غير مراعاة لكونهما طرفين في الخطاب ، وهذا بخلاف الحضور الذي هو قيدٌ فيهما؛ لأنه حضور مخصوص بحالة الخطاب؛ ولذلك يعد كل ما سوى المتكلم والمخاطب غائباً وإن كان معهما ، إذ المعنى أنه غائب عن الخطاب وليس طرفاً فيه ، وهذا القيد شيء ثابت ، متحقق للضمير بالوضع ، وهو خلاف القرينة التي تتحقق في الاستعمال ، وتختلف من استعمال لآخر .

أو العهد الذكري وذلك مع ضمير الغائب، حيث يتعين مدلوله غالباً بتقدم ذكر ما يفسّره معنى أو لفظاً أو حكماً (٣)، نحو: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا إِبْرَاهِيمَ رُشْدَهُ﴾ [الأنبياء: ٥١]، ف(إبراهيم) الذي هو مرجع الضمير في (رشدَه) قرينة تعيّن المراد منه، وهو مسمى هذا الاسم - عليه وعلى نبينا أفضل الصلاة والسلام -، وهذا يعني أن مرجع الضمير ليس هو المحطّ النهائي لذهن المتلقي، بل هو واسطة إلى مفهومه الذهني ومدلوله الخارجي،

(١) المقتضب ٤/ ٢٨١، وانظر أيضاً: المرجل لابن الخشاب ص ٢٨٤، والمقتصد ٢/ ٩١٧، ٩٢٠، والمسائل الحلبيات ص ٢٣٢، ٢٨٩ .

(٢) شرح اللمع ١/ ٣٠٣ .

(٣) انظر: أمالي ابن الحاجب ٢/ ٥٢١ .

يقول أبو البقاء العكبري : «الضمير لا يدل على المسمى بنفسه»<sup>(١)</sup>، أي أنه يدل على المسمى بواسطة، وهي المرجع أو المفسر، وهو نوع خاص من قرائن العهد الذكريّة، وربما احتاج إلى قرينة وسيطة لربط الضمير به، أو إلى قرينة تالية له لتعيين مدلوله، أو عَصْدَ بقرينة مساوقة لمزيد بيان<sup>(٢)</sup>.

وأما اسم الإشارة فإنه يتعرف بالعهد الحضورى، يقول عبد القاهر الجرجاني موضحاً هذا : «فإنما كان معرفة لأجل أنك تشير إلى شيء بحضرتك، فالإشارة تفيد التعريف لأنها تُخَصُّ وتَفْصِلُ»<sup>(٣)</sup>.

ومن أوضح ما اطلعت عليه في بيان تعريف اسم الإشارة قول ابن يعيش : «ومعنى الإشارة الإيلاء إلى حاضر بجارحة أو ما يقوم مقام الجارحة، فيتعرف بذلك، فتعريف الإشارة أن تخصص للمخاطب شخصاً يعرفه بحاسة البصر، فلذلك قال النحويون : إنَّ

(١) اللباب ١/ ٤٧٤.

(٢) فالأول كقول الله تعالى : ﴿هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَى وَدِينِ الْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ وَلَكِنَّ الْمَشْرُكِينَ﴾ [التوبة : ٣٣ ، الصف : ٩] فإن إرجاع الضمير في (يظهره) على (دين الحق) قرينة تعين مدلول الضمير، لكن هذا الإرجاع نفسه يحتاج إلى قرينة وهي قوله تعالى : (ليظهره على الدين كله) ولو قيل : ليظهره على المشركين لكان الضمير عائداً إلى (رسوله)، فهي قرينة على المرجع والمرجع قرينة على المحال إليه، ولا إشكال في تراتب القرائن، وقد تتباعد هذه القرينة كما في قوله تعالى : ﴿وَمَا آتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ﴾ [البقرة : ١٧٧]، حيث يشمل الضمير العود إلى المال أو إلى المؤتي، لكن «ذكر في موضع آخر ما يدل على أن المصدر مضاف إلى فاعله، وأن المعنى : على حبه، أي حب مؤتي المال لذلك المال وهو قوله تعالى : ﴿لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا

مُحِبُّونَ﴾ [آل عمران : ٩٢]» [أضواء البيان ١/ ١٤٢].

والثاني : كقوله تعالى : ﴿قُلْ يَفْضَلُ اللَّهُ رِزْقَهُمْ فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُوا هُوَ خَيْرٌ مِمَّا يَجْمَعُونَ﴾ [يونس : ٥٨] الضمير (هو) يعود إلى اسم الإشارة (ذلك)، ولكنه لا يكفي في تفسير الضمير الوقوف عند اسم الإشارة بل لا بد من الرجوع إلى المشار إليه وهو (فضل الله ورحمته).

والثالث : كقوله تعالى : ﴿وَمَا تَكُونُ فِي شَأْنٍ وَمَا تَتْلُوا مِنْهُ مِنْ قُرْآنٍ﴾ [يونس : ٦١]، الضمير في (منه) له مرجع متقدم هو (شأن) على قول، وقرينة متأخرة هي (من قرآن) لزيادة البيان إذ الشأن يشمل التلاوة وغيرها، ويمكن تسمية هذا النمط باكتناف القرائن للمحيل

وانظر : ص ٢٣٨ وما بعدها، ص ٤٣٦.

(٣) المقتصد ٢/ ٩١٩.

أسماء الإشارة تتعرف بشيئين؛ بالعين والقلب<sup>(١)</sup>، وهذا صريح في أن تعريف اسم الإشارة معتمد على حضور مدلوله وإدراك المخاطب الحسي له، وقرينة التعريف هنا ليست مجرد الحضور، بل الحضور مع الإشارة المخصصة<sup>(٢)</sup>.

فمعنى اسم الإشارة «هذا الحاضر المشار إليه»<sup>(٣)</sup>، و«تعريف الحضور هو أن يُشار باللفظ إلى فرد حاضر»<sup>(٤)</sup>، ويقول الخضري: «اسم الإشارة: هو ما وضع لمشار إليه أي حساً بالأصبع ونحوه؛ فلا بد من كونه حاضراً محسوساً بالبصر، فاستعماله في المعقول والمحسوس بغيره مجاز . . . فخرج ضمير الغائب و(أل) لأن إشارتهما ذهنية»<sup>(٥)</sup>، وقال الصبان: «كون الإشارة حسية يستلزم كون المشار إليه محسوساً بالبصر حاضراً فاستعماله في غيره مجاز»<sup>(٦)</sup>، ويقول الرضي: «وضع أسماء الإشارة للحضور والقرب على ما قلنا: إنه للمشار إليه حساً، ولا يشار بالإشارة الحسية في الأغلب إلا إلى الحاضر القريب الذي يصلح أن يقع مخاطباً»<sup>(٧)</sup>.

ويتضح من هذه الأقوال أن القيد في اسم الإشارة هو كون مدلوله مشاراً إليه<sup>(٨)</sup> وهذا وضعي ثابت، أما القرينة فهي الإشارة الفعلية المتجددة بالاستعمال، وهي تقتضي الحضور فهي وسيلة من وسائل العهد الحضوري، إلى جانب التكلم والخطاب والإقبال في النداء.

(١) شرح المفصل ١٢٦/٣، وانظر أيضاً: ٨٦/٥.

(٢) يقول الصبان مقررًا هذا: «وكان عليه أن يقول: أو حسية، كالإشارة الحسية في اسم الإشارة؛ لأنها القرينة التي تعيّن بها مدلول اسم الإشارة، لا مجرد الحضور، كما زعمه البعض مدخلا لقرينة اسم الإشارة في قوله: (أو الحضور)». [حاشية الصبان ١٢٧/١]. وأقول: إن الحضور معتبر أيضًا لكن مع الإشارة الحسية، وهي معه كالتكلم والخطاب في الضمائر.

(٣) شرح اللمع لابن برهان ٣٠٢/١.

(٤) حاشية يس على التصريح ١٢٤/١.

(٥) حاشية الخضري على شرح ابن عقيل ٦٧/١.

(٦) حاشية الصبان على شرح الأشموني ١٣٨/١.

(٧) شرح الكافية للرضي ٣٢/٢.

(٨) يقول ابن هشام عن اسم الإشارة: «ما دلّ على مسمى وإشارة إلى ذلك المسمى» لشرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب لابن هشام، بتحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع - القاهرة، ص ١٧٢.

ومن الملاحظ - من الأقوال السابقة أيضًا - أنَّ قيد اسم الإشارة قد يتخلف عند الاستعمال، فيحمل على المجاز، وهذا دليل على أنَّ القيد جزء من المدلول الوضعي للفظ، أمَّا القرينة المعينة فإنها لا بد منها، ولذلك إذا تخلفت الإشارة الحسية حل محلها قرينة أخرى لفظية، ويوضح هذا قول المبرد: «من قال: يا زيد الطويل، قال: يا هذا الطويل، وليس بنعت لهذا، ولكنه عطف عليه، وهو الذي سُمِّيَ عطفَ بيان. ألا ترى أنك إذا قلت: جاءني زيد، فخفت أن يلتبس الزيدان على السامع أو الزبود قلت: الطويل، وما أشبهه؛ ليفصل بينه وبين غيره، ولا تذكر إلا ما يخصه بما له مثل اسمه. وإذا قلت: جاءني هذا، فقد أومأت له إلى واحد بحضرتك، وبحضرتك أشياء كثيرة، فإنما ينبغي أن تُبين له عن الجنس الذي أومأت إليه؛ ليفصل ذلك من جميع ما بحضرتك مما يراه، فأنت هناك إنما تخص له شيئًا من شيء مما يعرفه بقلبه، وأنت هاهنا إنما تُبين له واحدًا من جماعة تلحقها عينه» (١).

فتابع اسم الإشارة هو القرينة اللفظية التي تُقوِّي القرينة المقامية، أي الإشارة، أو تعوضها متى تخلفت.

ويقول الطاهر بن عاشور مبينا تطور استعمال اسم الإشارة: «وأصل الإشارة أن تعود إلى ذات مشاهدة معينة إلا أن العرب قد يخرجون بها عن الأصل فتعود إلى ذات مستحضرة من الكلام بعد أن يذكر من صفاتها وأحوالها ما ينزلها منزلة الحاضر في ذهن المتكلم والسامع، فإن السامع إذا وعى تلك الصفات وكانت مهمة أو غريبة في خير أو ضده صار الموصوف بها كالمشاهد، فالتكلم يبين على ذلك فيشير إليه كالحاضر المشاهد، فيؤتى بتلك الإشارة إلى أنه لا أوضح في تشخصه، ولا أغنى في مشاهدته من تعرف تلك الصفات، فتكفي الإشارة إليها، هذا أصل الاستعمال في إيراد الإشارة بعد ذكر صفات مع عدم حضور المشار إليه» (٢).

وقريب من اسم الإشارة تعريف المنادئ بالقصد والإقبال فإنهم داخل تحت العهد

(١) المقتضب ٤/ ٢٢٠.

(٢) التحرير والتنوير ١/ ٢٤١، ٢٤٢.

الحضورى ، لكنَّ وسيلته هنا هي الإقبال على المندائى ، وهذا الإقبال المتغير والمتجدد بالاستعمال هو قرينة التعيين ، وهو من باب الإقبال على مخاطب معين في مكان يتعدد فيه الأشخاص ، أمّا القيد هنا فهو كون اللفظ مع دلالته على معيّن دالا على أن مدلوله منادئ مطلوب الإقبال والإجابة .

وأما الأسماء الموصولة فتحتمل العهد والجنس، والذي يحدد ذلك هو صلة الموصول؛ لأن الاسم الموصول مفتقر دائماً إلى الصلة وهو «على حياله غير مستقلّ جزءاً»، والتعريف والتكثير فرع الاستقلال<sup>(١)</sup>، ويبيّن ابن مالك هذا بقوله : «المشهور عند النحويين تقييد الجملة الموصول بها بكونها معهودة، وذلك غير لازم؛ لأن الموصول قد يراد به معهود - فتكون صلته معهودة، كقوله تعالى : ﴿وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِي أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَأَنْعَمْتَ عَلَيْهِ﴾ [الأحزاب : ٣٧] . . . وقد يراد به الجنس فتوافقه صلته كقوله تعالى : ﴿كَمَثَلِ الْوَيْلِيِّ يَنْعِقُ بِمَا لَا يَسْمَعُ إِلَّا دُعَاءً وَنِدَاءً﴾ [البقرة : ١٧١] . . . وقد يقصد تعظيم الموصول فتبهم صلته»<sup>(٢)</sup>، ونقل الصبان عن الروداني ما يفيد إجراء معاني (أل) المعرفة على الاسم الموصول<sup>(٣)</sup> .

وعلى هذا فكما يتناول العهد بعض ما عُرِّفَ بـ(أل) فإنه يتناول بعض الموصولات التي تستعمل في معيّن أو تدل على الجنس في ضمن فرد مبهم مقصود بالحكم ، وقرينة تعيين المراد بالموصول هي العهد الذي في الصلة ، والقيد هو الارتباط بين الموصول وصلته الناشئ عن افتقار الموصول ، والعهد قد يتحقق وقد يتخلف ، والارتباط متحقق دائماً أريد بالموصول العهد أو الجنس .

وهذا فيما أرى - أولى من جهة - مما ذهب إليه الفارسي من أن تعريف الموصول بالعهد الذي في الصلة<sup>(٤)</sup> لكونه غير جامع .

وأولى - من جهة أخرى - مما ذهب إليه ابن الحاجب من أن تعريف الموصول وصلته

(١) انظر : أمالي ابن الحاجب ٧٦٩/٢ .

(٢) شرح التسهيل ١٨٧/١ .

(٣) انظر : حاشية الصبان على الأشموني ١/١٦١ ، ١٦٢ .

(٤) انظر : شرح الجمل لابن عصفور ١٣٥/٢ .

معاً بالموصول ، وأنَّ الأسماء الموصولة «وضعت في تعريف الجمل مثل اللام في تعريف المفرد . . . وقام الدليل على أنَّ اللام حرف ، وعلى أنَّ الذي اسم فوجب أن يتبع ، ولا بعد في أن يكون الاسم يفهم منه التعريف»<sup>(١)</sup>؛ لأنَّ المعرف على هذا هو جملة الصلة والموصول أداة لتعريفها مع أن التعريف من سمات الأسماء لا الجمل ، والمعدود في المعارف هو الاسم الموصول لا الصلة ، بخلاف المعارف بأل ، فإنَّ مدخولها هو المعدود في المعارف لا (أل) ، وكونُ الاسم يفهم منه التعريف خلافُ الأصل؛ لأنَّ التعريف من معاني الحروف ، والقول بتضمين الأسماء الموصولة معنى (أل) تكلف لا داعي إليه .

ومما سبق يتضح أنَّ العهد - بمفهوم البحث يتناول الأعلام والضائِر وأسماء الإشارة والمعرف بالنداء كلها باعتبار أصل وضعها ، ثم ما أُريدَ به فردٌ معيَّن أو مبهم في ظروف وأحوالٍ معيَّنة من الاسم الموصول والمعرف بـ(أل) ، وما أُضيف إلى واحد منها ، وتمثل هذه العناصر المحيلة إحالةً عهديَّة .

كما يتضح أنَّ القيد وضعي ثابت وهو جزءٌ من معنى المحيل أو من لفظه ، والقرينة استعمالية متغيرة ، وهي في الأساس أيُّ وسيلة تؤدي إلى ربط المتلقي بين المحيل والمحال إليه ، وتُسَمِّدُ ممَّا يُذَكِّرُ في الكلام أو يُخَضِّرُ في المقام أو يُسْتَحْضِرُ في الذهن ، وقد تكون دالَّةً على المحال إليه دلالةً مباشرةً كما لو كانت لفظاً موضوعاً له أو إشارةً إلى حاضر ، أو غير مباشرةً كما لو كانت لمجرّد التذكير به ، أو تُسَلِّمُ لقرائن أخرى ، وقد يمتدُّ أثرها وراء مجرد الربط إلى تشكيل صورة المحال إليه في ذهن المتلقي كما يحدث مثلاً في عود الضمير على نكرة .

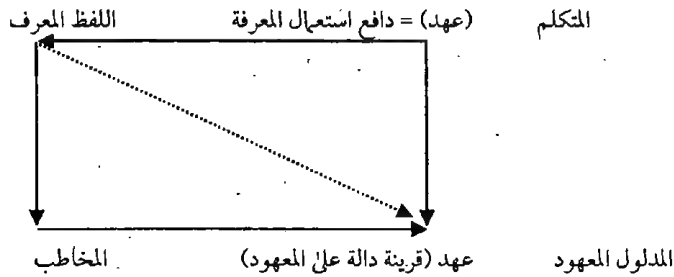
وإتماماً للبيان السابق لابد من الإشارة إلى أنَّ المعارف ما عدا العلم، كُتِّبَتْ وَضْعاً جزئيات استعمالاً، ومعنى ذلك «أنَّ الواضع تعقل أمراً مشتركاً بين أفراد، اشتراك تواطؤ، ثم عيَّن اللفظ بإزائها ليُطْلَقَ على كلِّ منها بدلاً عن الآخر، إطلاقاً يحصل معه التعيين بقرينة، ف(أنا) مثلاً موضوع لمطلق متكلم على البذل والقرينة المعينة له التكلم، و(أنت) موضوع لمفرد مذكر مخاطب والقرينة المعينة له الخطاب، و(هذا) موضوع لمشار

(١) أمالي ابن الحاجب ٧٦٩/٢ .



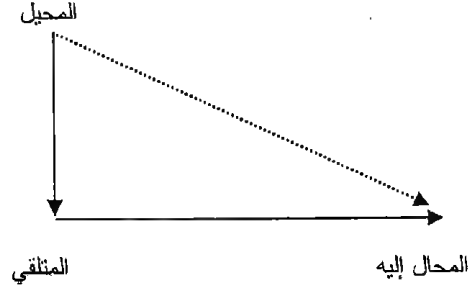
إليه مفرد، والقرينة المعينة له الإشارة الحسية، و(الذي) موضوع لمفرد مذكر قُصِدَ تعريفه بمضمون جملة أو شبهها معهود بين المخاطبين<sup>(١)</sup>، وأما العَلَمُ فهو جزئي وُضِعَا واستعمالا، ولكن يدخله الاشتراك بسبب تعدد الوضع، وحيثُ يحتاج إلى قرينة تعيّن المراد.

والخلاصة أن الإحالة العَهْدِيَّةَ علاقةٌ لُغَوِيَّةٌ بين لفظٍ وُضِعَ لِيُسْتَعْمَلَ في الدلالة على مُعَيَّنٍ معهودٍ وذلك المعهود المُعَيَّن، بواسطة قرينة العهد، التي تَرْجِعُ إلى الحضور أو الذكر أو غيرهما من وسائل المعرفة، وهي على هذا التَّصَوُّرِ علاقةٌ مركَّبةٌ ذاتُ عناصر ثلاثة هي: اللفظُ المُحِيلُ، والمعهودُ المُحَالُ إليه، والقرينةُ المُعَيَّنَةُ، ويُمكنُ تمثيلُ الحدثِ الكلاميِّ المتضمّنِ لعمليةِ الإحالةِ بالمُربّعِ التَّالِيِ:



يَبْدُ أَنْ مَصَبَّ الدِّرَاسَةِ يَنْحَصِرُ في المثلثِ الأسفل الذي رُؤُوسُهُ طَرَفَا الإحالةِ والمخاطبِ، ويمثِّلُ أحدَ أضلاعِهِ علاقةُ الإحالةِ، والضِّلْعُ الثاني قرينةُ الإحالةِ، والضِّلْعُ الثالثُ عمليَّةُ التَّلَقِّي؛ أي إدراكُ المخاطبِ للعنصرِ المُحِيلِ، مع مراعاة أن حركة الانتقال بين الرؤوس مقيَّدة بأن تكونَ مِنَ المُحِيلِ إلى المُخاطَبِ ومنه إلى المُحَالِ إليه، ومن ثَمَّ فَإِنَّ ثَانِي الأضلاعِ لا تحقِّقُ له إلا عن طريقِ الضِّلْعَيْنِ الآخَرَيْنِ، والدَّاعِي إلى انحصار الدراسة في هذا الجانب هو أن العهدَ المُحدَّدَ للمُحَالِ إليه، ومن ثَمَّ الرابطة بين طرفي الإحالة، إنَّما هو ما يقع في جانب المخاطب، ويتضح هذا في الشكل التالي:

(١) حاشية يس على التصريح ١١٤/١.



## (٤)

بقي علينا أن نفقه أمام المحال إليه أو المعهود لنتبين طبيعته ، ونحدد العلاقة بينه وبين قرينة العهد .

المحال إليه - كما ذكر - هو كل معهود بعهد خاص يمكن أن يرتبط به اللفظ المحيل ، وهذا ينطبق على أربعة أنواع من الموجودات :

أ - الذوات .

ب - المعاني : وهي تنقسم بدورها إلى :

- حلى وعيوب وصفات تدرك بالحس الظاهر .
- أحداث علاجية تدرك بالحس الظاهر أيضًا .
- معاني تدرك بالحس الباطن والوجدان .
- أحداث قلبية .

ج - الأزمان .

د - الألفاظ .

فأما الذوات والأزمان فأصل وجودها الوجود الخارجي ، وكذلك الحلى والعيوب وسائر الصفات المدركة بالحس الظاهر كالطول والحجم واللون ، وأيضًا الأحداث العلاجية لأنها تدرك بالحواس متلبسة بالذوات ، وكذلك المعاني الباطنية كالجوع والعطش والألم والسعادة والحزن ، لأن وجودها خارج الذهن ، وإن كانت داخل

الذات ، وتختلف عن المعاني المدركة بالحس الظاهر في أنها لا يدركها بعينها إلا من قامت به ، وأما غيره فيدرك آثارها .

وأما الأحداث القلبية كالعلم والظن والشك والحب والبغض فأصل وجودها الوجود الذهني .

وأما الألفاظ فأصل وجودها الوجود اللساني ، ويمكن أن يعد الوجود اللساني ضرباً من الوجود الخارجي .

وإنما قلت أصل وجوده؛ لأن المتلقي لا يعود في كل مرة إلى هذا الأصل بل يجرد منه صورة ذهنية يُثبتها في عقله ، ويرجع إليها كلما سمع لفظاً محيلاً إلى مقابلها ، فهذه الصورة عملياً هي المحال إليه ، وهذه الصورة الذهنية هي التي تميز المحال إليه عن المرجع وبعض صور القرائن الأخرى ، وتجعل المرجع قرينة عليه .

يقول براون ويول في تضعيف فكرة الاكتفاء بالمرجع بوصفه المحال إليه التي ذهب إليها هاليداي : « لو أنك تقرأ رواية ويعترضك بطلٌ جديد تم إقحامه في أسفل إحدى الصفحات ، ثم تقلب الصفحة ، وتجد أن هذا الشخص يحال عليه فيما يلحق بضمير (هو) ، فمن غير المحتمل . . . أنك تحتاج أن تعود مسافة طويلة إلى الوراء كل مرة عن طريق سلسلة الإحالة إلى الكلام السابق ، حتى تعود إلى العبارة الأصلية لكي تفهم الشيء المحال عليه . فهذا لا شك أنه غير مقنع كنموذج لعملية التحليل ، ولكنه معقول جداً كخطة وقتية . . . للتأكد من الفاعل ومن العملية في سلسلة من الأحداث أو التثبت بالعودة إلى الوراء في حالة إضاعة الإنسان للمعنى وهو يقرأ شيئاً ما » (١) .

ثم يقدمان تفسيراً بديلاً بقولهما : « سنقترح أن التفسير الأكثر احتمالاً هو أن المحلل يُثبت مرجعاً في تصوّره العقلي للخطاب ، ثم يربط الإحالات اللاحقة لهذا بتصوّره العقلي لا بالصيغة الأصلية في النص ، [وهذا ما يحدث أيضاً إذا كانت القرينة من خارج النص] فنحن مضطرون إلى افتراض أن المحلل في كلتا الحالتين يملك تصوّراً عقلياً ، فهو في إحدى الحالات يملك تصوّراً عقلياً عما هو موجود في العالم ، وهو في الحالة

الأخرى يملك تصورًا عقليًا عن عالم خلقه الخطاب في ذهنه ، وعليه في كلتا الحالتين أن يعود إلى تصوّره العقلي لتحديد موضع الإحالة» (١) .

والحقُّ أنَّ فكرة التصور العقلي أو الصورة الذهنية للمرجع أي المحال إليه هذه فكرة قديمة شرحتها الشيخ حسن العطار بقوله : «إنَّ حصول شيء في الذهن على نحوين؛ حصول اتّصافٍ أصلي ترتب عليه الآثار ، وحصول ظرفي ظلي لا ترتب عليه الآثار ، مثلاً إذا تصورت كفر الكافر حصل في ذهنك صورة كفره الذي هو العلم وصرت بقيامها بذهنك عالماً به ، وترتب آثار العلم به ، ولما كان العلم عينَ المعلوم كان كفره أيضًا جاصلاً في ضمن تلك الصورة حصولاً ظرفياً غير موجبٍ للاتّصاف بالكفر ، وهو الوجود الظلي للمعلوم الذي لا يترتب عليه آثار ذلك المعلوم ، وعلى هذا قياس حصول الماهية في ضمن الفرد في الخارج ، وأن المعنى هي الصورة الذهنية تطلق على العلم وعلى المعلوم ، لحصول كل منهما في الذهن ، الأول بوجود أصلي والثاني بوجود ظلي ، والمنقسم للكلّي والجزئي هو المعنى الثاني بناء على أنها صفتان للمعلوم ، ثم إن تلك الصورة يقال لها معنى من حيث قصدها باللفظ ، ومفهوماً من حيث فهمها» (٢) .

إنَّ المحال إليه إحالةٌ عهديةٌ - بناءً على هذا - هو بعضُ من الصور الذهنية التي يكون وجودها في الذهن وجوداً ظلياً ، وهو ما يتناول منها الجزئيّ المعيّن ، وهو بهذا يتميز عن الماصدق الخارجي الذي يعدُّ محالاً إليه في الإحالة الماصدقية ، مع أنَّ هذا الماصدق قد يكون هو أصل هذه الصورة الذهنية .

أمّا قرينة الإحالة فهي إمّا حضورية أو ذكرية أو ذهنية (٣) ، وهي من ناحية أخرى إمّا مجرد دليل على المحال إليه ، وإمّا تمثل المعادل الخارجي له إمّا في اللفظ وإمّا في الواقع ، ومن ثَمَّ تكون هي المنشئة له في ذهن المتلقّي .

إنَّ القرينة تعيّن المحال إليه درجةً من التعيين ليس شرطاً أن يكون تعييناً كاملاً بحيث يدرك السامع المحال إليه كما لو كان يراه ، بل هناك درجة تعيين الجنس ، ودرجة تعيين

(١) السابق ص ٢٤٠ .

(٢) حاشية الشيخ حسن العطار على التذهيب ص ١٢٦ .

(٣) وسيأتي تفصيل أنواع القرينة في الباب الثاني .

النوع ، ودرجة تعيين الفرد ، وتحت الدرجة الأخيرة هناك تعيين في الذهن ، وهناك تعيين في الخارج (١) .

وهناك قرينة محيلة لإحالة ماصدقية لما يحيل إليه العنصر العهدي مثل مرجع الضمير، وقرينة لاتقوم بمثل هذه الإحالة .

إنَّ المحال إليه في الواقع ليس هو الموجود الخارجي أو الماصدق ، لأننا لو قلنا بهذا فسُخِّرَ كثيرًا من صور الإحالة العهديّة ، فضلاً عن أننا سنقع في الخلط بين الإحالة العهديّة والإحالة الماصدقية ، أو بتعبير أدق ستصبح الإحالة العهديّة بهذا تخصيصاً للإحالة الماصدقية ، أي بدلا من أن تكون الإحالة الماصدقية إحالةً معارف ونكرات تصبح إحالة معارف فقط ، بحجة أن المعارف تفتقر إلى قرينة ، وهذا وحده ليس كافياً للفرق بينها وبين النكرات في علاقتها بالماصدق ، لكنه كاف للفرق بينهما في علاقتها بالتصور الذهني الدال عليه اللفظ ، لأنَّ هذا التصور تحكمه ضوابط الوضع والاستعمال ، فأنت لا تقول : زيد عندنا ، إلا لمن يعرف زيداً ، وأما من لا يعرفه فإنك تقول له مثلاً : عندنا باحث نابه ، فالمحال إليه هنا بنظرة الإحالة الماصدقية موجود في العبارتين عبر عنه في إحداها بـ(زيد) المعرفة وفي الأخرى بـ(باحث نابه) النكرة ، لكنه بنظرة الإحالة العهديّة متحقق في العبارة الأولى فقط ، دون الثانية ، ولا تتوقف صحة الإحالة العهديّة بعد هذا على إدراك المتلقي للماصدق الخارجي ، فقد تقال العبارة السابقة لمن ينظر إلى ذلك (الباحث النابه) ، وتقال العبارة الأولى لمن لم ير زيداً في حياته؛ وذلك لأنَّ الأول وإن كان يدرك جرماً لكنّه صفر الذهن منه ، أي أنّه ليس لديه أي مخزون ذهني من المعلومات عن هذا الشخص ، أو هكذا يفترض المتكلم ، في حين أنّ الثاني لديه من المعلومات السابقة ما يمكنه من إنشاء تصور ذهني خاص بـ(زيد) وإن لم يعاينه في الواقع .

إننا بهذا نضع حداً فاصلاً بين المحال إليه وفقاً لرؤية البحث والماصدق الخارجي وفقاً للإحالة الماصدقية ، وهذا الحد هو الذي يسمح لنا مثلاً بأن نتكلم عن عود الضمير إلى ما يفيد الجنس أو الاستغراق بوصفه منشأً لعلاقة إحالية .

(١) راجع في ذلك الفصل الأول من الباب الثالث .

ومع ما سبق فإن درجة تعين المحال إليه يدخل في تحديدها إدراك المتلقي للماصدق الخارجي الممثل لهذا المحال إليه ، أي أننا لا ننفي العلاقة بين الماصدق والمحال إليه ، وفرق بين ألا تتوقف صحة الإحالة على إدراك الماصدق ، وبين أن يكون لهذا الإدراك دور في درجة تعين المحال إليه ، وستتناول هذا الدور في الفصل الأول من الباب الثالث .

### (٥)

إنَّ التصور السابق للعهد الذي شكل مفهوم الإحالة العهدية ليس منبثَّ الصلة عن مفاهيم الإحالة المتقدمة ، فالعلاقات القائمة بينه وبينها تُجَوِّزُ القول بأنه عنصر مشترك بينها جميعاً ، وأوَّلُ تلك المفاهيم ارتباطاً به هو الإحالة الافتقارية ، فقد سبق أن هاليداي وزميلته يريان أن «الإحالة لها خاصية التعريف أو التخصيص الدلالية»<sup>(١)</sup> ، وأنَّ ذلك قد يعبر عنه بأنَّ العنصر الإحالي فيه أداة التعريف (أل) مقدرة ، ومن الضروري أن تكون (أل) هذه لتعريف العهد<sup>(٢)</sup> ، لأنَّ هذا التعريف هو المتسق مع نموذج الإحالة عندهما ، فالإحالة الداخلية القبلية تعتمد على العهد الذكري ، والإحالة الخارجية تعتمد على العهد الحضورى ، وأما الإحالة الداخلية البعدية فهي - وفقاً لوصف ابن الحاجب - عهد ذكري حكيمى<sup>(٣)</sup> ؛ لأنَّ مستعمل ضمير الغائب - مثلاً - يعتمد على عرف لغوي عام يقضي بضرورة وجود مفسر له ، فإذا لم يكن المفسر متقدماً أو مدلولاً عليه بمتقدم أو بالمقام - فإنَّ على المتكلم ذكره بعد الضمير ، وذلك العرف بمنزلة الوعد من المتكلم للمخاطب بأن يأتي مع الضمير بمفسر له ، فالإحالة العهدية إذن هي الإحالة الافتقارية مع تطوير وتدقيقات ضرورية ناشئة عن نباتها في تربة العربية .

وأما المفهوم التالي في الارتباط بمفهوم العهد فهو الإحالة الماصدقية ، حيث العلاقة بين اللفظ والمدلول الخارجي ، وهي علاقة تستتبع مجموعة من الأفكار المنهجية ذات

(١) Cohesion in English P . 32 .

(٢) السابق : 70 . P .

حيث الإشارة إلى أنَّ (the) تستعمل غالباً لشخص معين من جنس وهي الدلالة الأساسية في تعريف العهد .

(٣) انظر : شرح الكافية للرضي ٥ / ٢ .

الارتباط المباشر بفكرة البحث عن العهد .

أبرز هذه الأفكار ما سبق<sup>(١)</sup> من أن نجاح عملية الإحالة - عند براون ويول - يعتمد على قدرة المستمع على تعرف المسمى الذي قصده المتكلم باستعمال العبارة المحيلة حتى يتم له فهم الرسالة اللغوية الموجهة إليه ، ومن البين أن قدرة المستمع هذه منوطة بالعهد ، فنحن إذا استمعنا إلى قوله تعالى : ﴿ إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا ﴾ [التوبة : ٤٠] فإننا نعرف مدلول (صاحبه) بناء على معرفتنا السابقة بقصة الهجرة ، وأن الذي صَحِبَ النبي ﷺ فيها هو أبو بكر الصديق رضي الله تعالى عنه ، وهذه المعرفة السابقة تمثل عهداً ذهنياً نتكئ عليه في معرفة المحال إليه بـ(صاحبه) فالإحالة الماصدية في هذه الآية لا يتم الربط بين طرفيها عند السامع إلا عن طريق العهد ، وإذا كان التفسير الإحالي أحد جانبي تفسير النص<sup>(٢)</sup> فإنه يعتمد على فكرة العهد في الحالات التي ينشئ المتكلم فيها إحالات يعلم بمعرفة المخاطب بما صدقاتها ، وحينئذ تتصادق دائرتا الإحالتين العهدية والماصدقية على جزئيات واحدة ، نعم قد تتحقق الإحالة الماصدية بالكرة إن كان مدلولها مُعَيَّنًا عند المتكلم وحده كما سبق<sup>(٣)</sup> .

ومن الأفكار المتعلقة بتعين المدلول عند المخاطب أيضاً بنية المعلومات كما تناولها براون ويول ، حيث اعتمدا على طرح مدرسة براغ الذي تبناه هاليداي ونبه إليه ، القائل بأن «المعلومات تنقسم إلى قسمين : معلومات جديدة ، وهي المعلومات التي يعتقد الباث أنها غير معروفة لدى المتلقي ، ومعلومات مسلمة يعتقد الباث أنها معروفة لدى المتلقي (إما بحضورها المادي في المقام أو سابق ذكرها في الخطاب)»<sup>(٤)</sup> ، وعُنيًا بالجانب

(١) انظر : ص ٨٨ .

(٢) المراد هنا التفسير الإحالي الماصدي ، والجانب الآخر هو التفسير المفهومي ، انظر : علم النص مدخل متدخل الاختصاصات ص ٤٤ ، ٥٢ .

(٣) انظر : ص ٧٨ ، ٨٨ .

(٤) تحليل الخطاب ص ١٨ ، بيد أن هاليداي اتبع مدرسة براغ في دراسة بنية المعلومات من زاوية الصيغ الفونولوجية حيث عني بدور النبر والتنغيم في التمييز بين المعلومات الجديدة والمعلومات المسلمة ، واعترض براون ويول على هذا النهج وقاما بدراسة بنية المعلومات من زاوية تركيبية .

التركيبية لهذه البنية ، وقد ذكرنا في هذا الإطار الصيغ التي تعتبر مؤشرات تقليدية على أنَّ مراجعها مسلمة من وجهة نظر المتكلم ، وتجتمع كلها في صيغتين أساسيتين ، هما : الضمائر والصيغ الاسمية المَعْرِفَة ، وهذا ظاهر الدلالة على ارتباط التعريف بالمعلومة السابقة ، والتأكيد بالمعلومة الجديدة .

ويقدم براون ويول ثلاثة آراء حول مفهوم المعلومة المسلمة ، الأول لهاييدي وهو أنَّ المعلومة المسلمة «هي تلك التي يعتبرها المتكلم قابلة لأن نحصل عليها ، إمّا بالإحالة إلى ما سبق من النص أو بالعودة إلى المقام ، أما المعلومة الجديدة فهو يراها رئيسة لا بمعنى أنها لا يمكن أن تكون قد سبق ذكرها ، وإن كان هذا هو الغالب ، بل بمعنى أنَّ المتكلم يقدمها وكأنها غير قابلة لأن نحصل عليها من الخطاب السابق»<sup>(١)</sup> ، وهو بهذا يحصر المعلومة المسلمة فيما يوافق العهد الذكري والعهد الحضورى فقط .

والرأي الثاني لوالس تشايف وهو ينظر إلى المعلومة المسلمة في إطار ضيق كسابقه فيحصرها في «تلك المعلومات التي يفترض المتكلم وجودها في ذهن المخاطب في لحظة التفوه بالكلام»<sup>(٢)</sup> ، أو التي تكون في واجهة العقل أو التي عليها الضوء في حاضر انتباه السامع «سعيًا منه إلى إثبات بروز المعلومة المسلمة زمنيًا ومكانيًا في حاضر الكلام، ويؤكد تشايف ضرورة اعتبار المسلمة وقتية عابرة حيث يقول : هنالك خاصية للذهن غير قابلة للجدل وهي أن قدرته محدودة جدًا ، فكلما جاءت معلومات جديدة ذهبت معلومات قديمة ، لهذا من الطبيعي أن يتوقف اعتبار المتكلم المعلومة مسلمة بمجرد أن يقرر في تقييمه للأمور أن تلك المعلومة لم تعد حاضرة في ذهن المخاطب»<sup>(٣)</sup> ، ومن الملاحظ أنَّ هذا الرأي يدخل العهد الذهني فيما يتناوله مفهوم المعلومة المسلمة لكن بشرط يضيق دائرته وهو التنبيه إلى المعهود في لحظة التفوه وعلى هذا فلا تكفي مجرد المعرفة السابقة .

فالرأيان إذن أضيق من مفهوم العهد الذي سبق اختياره ، ويؤكد هذا تعليق براون

(١) تحليل الخطاب ص ٢١٤ .

(٢) السابق ص ٢١٤ .

(٣) السابق ص ٢١٥ .



ويول عليها بقولهما : «في تحليل تشايف كما في تحليل هاليداي لا يستغرب أبداً أن يقول متكلم : رأيت أباك البارحة ، حيث تعتبر صيغة (أباك) معلومة جديدة إذا قدر المتكلم أن أبا المخاطب ليس في ذهن المخاطب وقت الحدث الكلامي»<sup>(١)</sup> .

وأما الرأي الثالث فهو لكلاارك وهو أن المعلومة المسلمة هي ما يُتَوَقَّعُ من المستمع معرفته مسبقاً ، ولكن «ينبغي أن تكون المعلومة المسلمة قابلة للمعرفة وأن تكون المعلومة الجديدة مجهولة»<sup>(٢)</sup> ، وهو بهذا يوسع هذا المفهوم ليساوي مفهوم العهد لدى البحث .

ويرتبط ببنية المعلومات فكرة الفرضية المسبقة ، وهي بوجه عام «ما يعتبره المتكلم أرضية مشتركة مسلفاً بها لدى كل أطراف المحادثة»<sup>(٣)</sup> ، وهي فكرة عُيِّنَ بها فان دايك لبيان أثرها في التتابعات الجملية ، وهو يرى الفرضية المسبقة قضيةً واردة من قبل ، أي تحيل إلى واقعة قد وردت من قبل ، والمراد ورودها في معرفة السامع بحسب افتراض المتكلم ، ويقابلها القضية الجديدة التي تكون مناط الغرض التداولي للمتكلم من إخبار أو أمر أو نهْي أو استفهام ، كما قد تكون الفرضية المسبقة عنصراً محدداً ، واقعةً أو فرداً ، أو سمةً ، أو علاقة ، ويطلق على هذه المعلومة المعروفة المحور ، وعلى المعلومة الجديدة المقابلة لها التفسير<sup>(٤)</sup> ، والذي يدخل تحت مفهوم العهد من الفرضية المسبقة هو العنصر المحدد المفرد لا القضية ؛ لأن القضية إنما يعبر عنها بجملته ، والجمل - في الأصل - في معنى النكرة لكي يكون للإخبار بها فائدة<sup>(٥)</sup> ، فهي لا تدخل تحت التعريف ومن ثم لا تدخل تحت العهد ، ويوضح تحليل براون ويول أن الفرضية المسبقة تتناول المعروف المعين كما تتناول المعروف المتوقع وجوده ، وبعبارة أخرى تتناول الفرضية المسبقة العهد في شخص والعهد في جنس في ضمن فرد غير معين وهو ما أشارا إليه بالمعلومة غير

(١) السابق ص ٢١٥ .

(٢) السابق ص ٢١٥ .

(٣) السابق ص ٣٧ .

(٤) انظر : علم النص مدخل متداخل الاختصاصات ص ٦٥-٧١ .

(٥) فكيف تكون الجملة فرضية مسبقة ، وهذا يعني سبق المعرفة ؟ لعل حديث البلاغيين عن لازم الفائدة يهدي للإجابة عن هذا التساؤل ، وتحتاج هذه المسألة إلى بحث مستقل .

المتنازع عليها<sup>(١)</sup>، ومن الواضح أن النوع الأول إحالة ماصدقية إلى معين عند المتكلم والمخاطب معاً، والثاني إحالة ماصدقية لا يشترط فيها قيد التعيين .

وثمة تصور ثالث يصل بين مفهومي العهد والإحالة الماصدقية هو المخطط الذهني، وهو مصطلح اختاره سانفورد وجارود «للحديث عن المجال المرجعي الموسع الذي نعود إليه في تأويل النصوص المكتوبة، إذ نستطيع أن ننظر إلى معرفتنا بالظروف المحيطة والمواقف على أنها تمثل المخطط الذهني الذي يكمن وراء تأويلنا للنصوص»<sup>(٢)</sup>، وهذه العبارة كاشفة عن المعنى الذي أشرت إليه من قبل عند الحديث عن المعهود الجنسي وهو الظروف الخارجية الخاصة التي تجعل المخاطب يتوقع تشخص الجنس فيها، ويوضح هذا أيضاً قول سانفورد وجارود: «يُمْكِنُنا المخطط الذهني من الإحالة على أشخاص للمرة الأولى في الخطاب مستعملين رغم ذلك صيغة اسمية مُعرِّفة؛ نظراً لأنَّ هؤلاء الأشخاص مسلم بهم مسبقاً في التصور الذهني»<sup>(٣)</sup>، وفي هذا القول أيضاً إشارة صريحة لعلاقة المخطط الذهني بالإحالة الماصدقية وهي أنه معيار يحتكم إليه في اختيار العبارات المحيلة، أمّا علاقته بالعهد فهي أنه يطابق - تقريباً - مفهوم العهد الذهني، ومن ثم يتضح أن العهد الذهني له تأثير في اختيار العبارة المحيلة إحالة ماصدقية .

وهناك مصطلح آخر يقترب مفهومه من مفهوم المخطط الذهني، وهو الإطار، فكل منها أمر إدراكي يتعلق بتنظيم المعلومات عن المواقف المختلفة في الذاكرة، يقول فان دايك: «الأطر هي أشكال معينة للتنظيم بالنسبة للمعرفة المحددة عرقياً التي نمتلكها عن العالم، ومن ثم تشكل الأطر جزءاً من ذاكرتنا الدلالية العامة، لا يخترن فيها معلومات - مثل: ولدت ماريًا طفلاً، بل معلومات مثل: ولدت نساءً أطفالاً»<sup>(٤)</sup>.

وهناك مفهوم آخر تحدث عنه دي بوجراند تحت الكفاءة النصية، هو التحديد، حيث يميز بين نوعين منه بقوله: لموضوع التحديد أبعاد مختلفة تتوقف على ما إذا كانت

(١) انظر: تحليل الخطاب ص ٣٨ .

(٢) السابق ص ٢٩٣ .

(٣) السابق ص ٢١٥ .

(٤) علم النص مدخل متداخل الاختصاصات ص ٢٧٠ .

نظرة المرء إليه منطقية أو نفسية ، فإذا نظر إلى المعنى من حيث قيمة الصدق فإن التحديد ينصب على الموضوعات المقررة في عالم منطقي ، أما إذا نظر إلى المعنى من حيث هو إجراءات ذهنية فإن الأمور ذات التحديد هي التي تصلح بذاتها للتعرف عليها من جهة المشاركين في الاتصال ، ويفرق أورتوني وأندرسون بين الإحالة الصالحة للتعرف من حيث كونها طرحاً وجودياً وبين الإحالة المطلوبة من أجل المحتوى المفهومي من حيث هي طرح قصدي (١) .

إنَّ المعنى بالنظرة الأولى إلى التحديد - فيما أرى - هو الإحالة الماصدية ، والمعنى بالنظرة الثانية هو ما يصطلح عليه البحث بالإحالة العهدية ، وذلك لأنَّ تعرف المخاطب للمحال إليه في الإحالة العهدية ليس شرطاً فيه أن يكون بالمعينة في الخارج ، أي الإدراك في الواقع الخارجي ، بل يكفي أن يكون صالحاً لأن يعينه المخاطب من السياق وهو أعم من أن يكون مقالياً أو مقامياً ، ومن ثم فلا غرابة في الإحالة العهدية أن نقول : إننا نستطيع تعيين المحال إليه في قوله تعالى : ﴿ فَصَصَ فِرْعَوْنُ الرُّسُولَ ﴾ [المزمل: ١٦] بأنه ما سبق الإشارة إليه بقوله تعالى : ﴿ كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا ﴾ [المزمل: ١٥] مع أننا لم نعينه بالفعل في الخارج ، وليس معنى هذا أن الإحالة الماصدية لا تتم إلا بالمعينة الخارجية ، لكنَّ المراد أن (المحال إليه) إمَّا أن ينظر إليه بوصفه ماصداً موجوداً في الخارج لمفهوم ذهني ، وهذا المراد بالنظر إلى المعنى من حيث قيمة الصدق ، وبأن الإحالة صالحة للتعرف من حيث كونها طرحاً وجودياً ، وإما أن ينظر إليه بوصفه معهوداً بطريقة ما من طرق العهد فيكون محلُّ المحال إليه هو الذهن ويتم تشكيل صورته الذهنية أو استحضارها بواسطة قرائن العهد وهذا هو المراد بالنظر إلى المعنى من حيث هو إجراءات ذهنية ، وبصلاحية المحددات بذاتها للتعرف من قبل المشاركين في الاتصال ، وبأن الإحالة مطلوبة من أجل المحتوى المفهومي من حيث هي طرح قصدي .

إن دي بوجراند بهذا التفريق - إذن - يشي بشعوره بتميز ظاهرة الإحالة العهدية التي تبناها البحث عن الإحالة الماصدية مع وجود ارتباط بينهما يتمثل في مفهوم التحديد .

(١) النص والخطاب والإجراء ص ٣٠٧ ، بتصرف يسير .

أما الإحالة الكلامية فقد سبق أنها مبنية أساساً على تفريق نحاة العربية بين ضمائر الحضور (المتكلم والمخاطب) ، وضمائر الغيبة ، ومن البَيِّن أن العلاقة بين مفهوم العهد والضمائر قائمة أساساً على فكرتي الحضور والغيبة ، لأن ضمائر الحضور تعتمد على العهد الحضورى وضمائر الغيبة تعتمد على العهد الذكري بشكل أساسي، فالرابط بين الإحالة الكلامية والعهد هو تعلقهما بالحضور والغيبة .

ويمكن القول إجمالاً بأن الإحالة الإشارية ترتبط بالعهد الحضورى أكثر من غيره ، والإحالة اللاإشارية ترتبط بالعهدين الذكري والذهني ، أما الإحالة المطلقة فترتبط بشكل أقوى بتعريف الجنس غير العهدي وإن كان ذلك غير مطرد<sup>(١)</sup> .

وأما الإحالة بمعنى إعادة الذكر فهي تندرج تحت مفهوم العهد الذكري ، فالعلاقة بينها وبين العهد علاقة العموم والخصوص المطلق .

\* \* \*

---

(١) هذه إشارة مجملة وتفصيلها لا يقتضيه هذا المقام .

الباب الثاني  
مناط الاحكام في الفرائض



### نُظْمَتُ

يتناول هذا الباب أنماط الإحالة من حيث الوسيلة التي يتحقق بها العهد، وهي كما سبق إمّا الذِّكْرُ في الكلام، وإمّا الحضور الحِسِّي في المقام، وإمّا العِلْمُ بالمحال إليه بوسيلة أخرى غيرهما، ومن ثمّ فلدينا ثلاثة أنماط للإحالة؛ إحالة العهد الذكري، وإحالة العهد الحضوريّ، وإحالة العهد الذهنيّ.

وهذا انطلاقاً من أنّ نوع العهد يتحدد بناءً على طبيعة القرينة لا طبيعة المعهود؛ لأنّ القرينة هي المنشئة للعهد، أمّا المعهود الذي هو المحال إليه فهو صورة ذهنية لما هو موجود في العالم أو في النص، وكون معادله حاضراً في المقام أو في النص أو غائباً عنها بمجرد لا أثر له في تحقق التعيين للمحيل، وإنّما يتحقق التعيين بإدراك المحال إليه ثم ربطه بالمحيل، وهما وظيفتا قرينة العهد.

ومن ثمّ يجب الاعتماد في تقسيم الإحالة العهدية على أنواع قرينة العهد، دون النظر إلى طبيعة وجود المعهود [= المحال إليه]، وليس معنى هذا أنّه لا قيمة البتّة لطبيعة المحال إليه، بل لها دورٌ في وسيلة إدراكه المؤثرة في تحديد درجة تعيين المحيل.

واختبار هذه الحثية دون غيرها إنّما كان لأجل أنّ الوسيلة التي يتحقق بها العهد تمثّل قرينةً يعتمد عليها المتلقّي للانتقال من اللفظ المُحيل إلى المُحال إليه، فهي إذن عاملٌ مؤثّرٌ في تحقّق الإحالة<sup>(١)</sup>، ثم تأتي بعد ذلك حيثيات أخرى إنّما هي علاقات وسمات تتقاطع مع ظاهرة الإحالة لكنها لا تؤثر في وجودها، ومن المعقول أن يكون تنويع الشيء باعتبار ما يتوقف عليه وجوده أوّل من تنويعه باعتبار ما يطرأ عليه.

وينبغي التنبيه ابتداءً إلى أنّه قد يصدق أكثر من نمط من الأنماط الثلاثة المذكورة آنفاً على موضع واحد، دون أن يكون هذا مبطلاً لصحة التقسيم؛ لأنّ جهة الصّدق مُنفكّة، ويقع ذلك بصورتين:

إحداهما: أن تتعدّد قرائن الإحالة وتختلف في نوعها، كأن توجد قرينة ذكرية

(١) من جهة أنها تحقق العهد، ومن جهة أنها تربط بين طرفي الإحالة، وقد تتحقق الجهة الثانية دون الأولى، وراجع ص ١٦٤.

وأخرى حضورية ، تشارك كلٌّ منهما في تعيين المحال إليه ، فيكون صدق كل نمطٍ من جهة القرينة التي يقوم عليها .

ثانيتها : أن تتحوّل قرينة العهد الحضورية إلى ذكرية أو ذهنية ، أو تتحول الذهنية إلى ذكرية ، فتكون الإحالة مثلاً إحالة عهدٍ حضوريٍّ من جهة الأصل أي قبل التحول ، وإحالة عهدٍ ذكريٍّ من جهة الحال أي بعد التحول .

ومراعاة انفكاك جهة التصادق بصورتها يغني عن وضع أربعة أنماطٍ أخرى للإحالة هي : إحالة عهدٍ حضوريٍّ/ ذكريٍّ ، وإحالة عهدٍ حضوريٍّ/ ذهنيٍّ ، وإحالة عهدٍ ذكريٍّ/ ذهنيٍّ ، وإحالة عهدٍ حضوريٍّ/ ذكريٍّ/ ذهنيٍّ .

ومن الضروريّ - هنا - التذكير بأنّ من المحيلات ما يقتضي بوضعه أن تكون قرينة تعيينه ذكرية كضمير الغائب ، ومنها ما يقتضي أن تكون قرينة تعيينه حضورية كضمائر التكلم والخطاب ، والمعرف بالنداء واسم الإشارة المستعمل في حقيقته ، ومنها ما يقتضي العهد الذهني غالباً كالأعلام ، ومنها ما لا يقتضي بوضعه نوعاً معيناً بل يصلح لأن تكون قرينته ذكرية أو حضورية أو ذهنية وذلك ما عُرِفَ بـ(أل) والاسم الموصول والمضاف إذا كان تعريفها للعهد ، ومع هذا فإنّ الاستعمال القرآنيّ لأنواع العهد لا يقتيد بهذه المقتضيات ، فنجد أحياناً قرينةً ذكريةً مع ضمير خطاب أو اسم إشارة ، وقرينةً حضوريةً أو ذهنيةً مع ضمير غائب ، غير أنّ تناول وسائل العهد بمراعاة الجانب الاستعمالي وحده ينطوي على إهمال جانبٍ من الدلالات المرتبطة بها المبنية على رعاية الوضع ، ومن ثمّ تَرُدُّ الأنماط المتحولة تحت الأنماط المستحقّة لها بالوضع حتى يتضح الأثر الحقيقي للاستعمال القرآني عليها .

وثمة ملحظ آخر يتصل بطبيعة التناول ، إذ قد يقال : إذا كانت أنماط الإحالة معلومة سلفاً بمجرد تحديد مفهومها ، فما الذي يمكن أن يقدمه البحث سوى بعض الأمثلة على هذه الأنماط وهو أمر ميسور ولا جديد فيه فكأنه تحصيل حاصل ؟

وجواب هذا أنه إذا كانت أنماط الإحالة - في كليّتها - معلومة سلفاً فإنّ السمات الجزئية الخاصة باستعمال القرآن الكريم لها تحتاج إلى تتبع وتأمل وتحليل ، وهذه السمات ترد من حيثيات متعددة تحددها طبيعة كل نمط من الأنماط الثلاثة للإحالة ، وذلك ما يحاوله البحث في هذا الباب .



الفصل الأول  
إحالة العهد الحضوري



## ١- مفهوم الحضور :

إنَّ أَوَّلَ ما ينبغي الالتفاتُ إليه في شأنِ قرينة العهد هو ما يكون حاضراً في الخارج ، والسببُ في ذلك أنَّ هذا الحضورَ هو أقوى القرائن الدالة على المحال إليه ؛ لآثِهِ يتضمَّنُ إدراكَ معادلِ المحالِ إليه بنفسِهِ ، والإدراكُ الحسِّيُّ<sup>(١)</sup> هو وسيلةُ المعرفةِ الأولى ، حتى قيل : مَنْ فَقَدَ حِسًّا فَقَدَ عِلْمًا ، وأعني بالخارج هنا خارجَ الكلامِ وخارجَ الدهنِ معاً ، بمعنى أنَّ الحضورَ المقصودَ هنا هو المُمَثِّلُ للتفسيرِ الإحاليِّ للكلامِ ، وهو كما سبق أحدُ وَجْهَيْ التفسيرِ ، وهو - إلى هذا - الحضورُ المصاحِبُ للنصِّ زماناً ومكاناً ، الذي يستطيع المتلقِّي في زمنِ الخطاب أن يُدركَ منه معادلَ المحالِ إليه مباشرةً ، وحينئذٍ يكون الوجودُ الخارجيّ للمحالِ إليه هو الأساسُ في القرينةِ الرابطةِ بينه وبين اللفظِ المحيل ، ثُمَّ قد يُكتَفَى به ، وقد يُضافُ إليه قرينةٌ أخرى كالإشارةَ الحسِّيَّةَ والإقبالَ بالخطابِ والنداءِ .

ولعلنا في هذا المقام نحتاج إلى التذكير بالفرق بين هذا الحضورِ والحضورِ المفهومِ مِنْ ضميري المتكلمِ والمخاطبِ ، فإنَّ الحضورَ الأخيرَ حضورٌ في عمليةِ الخطابِ نفسها ، بأنَّ يكون الضميرُ دالاً على أحدِ طرفي الخطابِ ؛ المخاطبِ والمخاطبِ ، ويقابله مفهومُ الغيبةِ عن الخطابِ ، وهما بهذا مفهومانِ لُغَوِيَّانِ بَحْتٌ ، لا خارجيَّانِ يحكُمُهُما الزمانُ والمكانُ ، فَحَدَّثَ الخطابُ يشتمل على متكلمٍ ومخاطبٍ ، وكلُّ منهما حاضرٌ بمعنى كونه طرفاً في الخطابِ ، وما عداهما فهو غائبٌ ولو كان حاضراً ملتصقاً بهما يدور الكلامُ عنه ، وهذا الفرقُ مما دعا النحاةَ إلى عدم إدراج اسم الإشارةِ تحت الضميرِ ، مع أنَّه له دلالةٌ على الحضورِ ، إذ إنَّ الحضورَ المدلولَ عليه باسم الإشارةِ حضورٌ حَسِّيٌّ زَمَانِيٌّ وَمَكَانِيٌّ في الأصلِ ؛ لأنَّ هذا الحضورَ هو لازمُ الإشارةِ الحسِّيَّةِ المصاحبةِ للنطقِ باسم الإشارةِ<sup>(٢)</sup> .

(١) لا يخفى أنَّ الحضورَ الحسِّيَّ المقصودَ هنا لا يصحُّ إسنادُه إلى الله تعالى ، وإنَّ كان هو - سبحانه - مَنْ تكلَّم بالقرآنِ

(٢) ومما يسترعي النظر أنَّ الشاطبي رحمه الله تعالى أورد اعتراضاً على قول ابن مالك : «فما لذي غيبةٍ أو حضورٍ كَأَنْتَ وهو سَمٌّ بالضمير» هو «أنَّ الحاضرَ على ثلاثة أقسامٍ : متكلمٌ ومخاطبٌ ، وهو الذي قصد بذِي الحضورِ ، ولا متكلمٌ ولا مخاطبٌ وهو المشار إليه باسم الإشارةِ مشعراً بالحضورِ ، . . . ، فإطلاقه لفظَ الحضورِ يوهم إدخالَ اسم الإشارةِ ، وذلك إيهامٌ مفسدٌ» [المقاصد الشافية ١/ ٢٥٧] ، لكنه لما أجاب عنه لم يُعْرَجْ على ما ذكرته مِنْ فَرْقٍ ، بل ذهب إلى مَنعِ إشعارِ اسم الإشارةِ بالحضورِ وضعاً وإن دَلَّ على ذلك عقلاً ، مِنْهَا على أنَّ مفهوم الحضورِ غير مفهوم القرب فقد يكون الإنسان قريباً منك ولا يكون حاضراً معك ! [انظر : المقاصد الشافية ١/ ٢٥٩ ، ٢٦٠] .

والحقُّ أنَّ هذا التفريقَ إنّما تظهر ثمرته عند استعمال ضمير الغائب دون أيّ قرينة نصّية ، اكتفاءً بدلالة حضور مدلوله في الخارج في مقام الخطاب ، لكنّه لا ينفي كونَ ضمائر التّكلم والخطاب تقتضي الوجودَ الخارجيَ لمدلولاتها في زمن الخطاب ومكانه ، كما يقتضي ذلك اسمُ الإشارة المستعملُ في حقيقته .

ولمّا كان الأمر متعلّقًا بالحضور الخارجي في مقام الخطاب - كان لا بُدَّ من التّعرّضِ لصور الخطاب في القرآن الكريم ، لبيان أثرها على هذا النمط من القرينة المنشئة للعهد الرابط بين المحيل والمحال إليه .

\* \* \*

٢- صور الخطاب في القرآن الكريم وأثرها على الإطار الحضوري له :

ثمة صورتان رئيستان للخطاب في القرآن الكريم يمكن تسمية إحداهما بالخطاب المباشر ، والأخرى بالخطاب المحكي ، ويتضح الفرق بينهما مما يلي .

أولاً : الخطاب المباشر :

وهو الخطاب الذي يكون المخاطب فيه حاضراً في زمن النزول ، فزمن الخطاب فيه متفق مع زمن النزول ، وهو يشمل كل خطاب من الله تعالى للنبي ﷺ ، أو المؤمنين ، أو المشركين ، أو أهل الكتاب ، أو للناس ، ويندرج تحته خطاب غير المعين .

فخطاب النبي ﷺ منه ما يفتتح بنداؤه ، وقد وقع ذلك ثلاث عشرة مرة ، منها ما يتبع النداء فيه بخبر كقول الله تعالى : ﴿ يَأَيُّهَا النَّبِيُّ حَسْبُكَ اللَّهُ وَمَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ [الأنفال: ٦٤] .

ومنها ما يتبع بأمر عام مسند إليه كقوله تعالى : ﴿ يَأَيُّهَا النَّبِيُّ جَاهِدِ الْكُفَّارَ وَالْمُنَافِقِينَ وَاغْلُظْ عَلَيْهِمْ ﴾ [التوبة: ٧٣ ، التحريم: ٩] ، وقوله أيضاً : ﴿ يَأَيُّهَا النَّبِيُّ اتَّقِ اللَّهَ وَلَا تُطِعِ الْكَافِرِينَ وَالْمُنَافِقِينَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيماً حَكِيماً ﴾ [الأحزاب: ١] ، أو إلى الجمع كقوله تعالى : ﴿ يَأَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ وَأَحْصُوا الْعِدَّةَ وَاتَّقُوا اللَّهَ رَبَّكُمْ لَا تُخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَلَا يَخْرُجْنَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَحِشَةٍ مُبَيَّنَةٍ وَتِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ لَا تَدْرِي لَعَلَّ اللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا ﴾ [الطلاق: ١] .

أو بأمر بتبليغ مقول كقوله تعالى : ﴿ يَأَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لِمَنْ فِي أَيْدِيكُمْ مِنَ الْأَسْرَى إِنْ يَعْلَمِ اللَّهُ فِي قُلُوبِكُمْ خَيْرًا يُؤْتِكُمْ خَيْرًا مِمَّا أُخِذَ مِنْكُمْ وَيَغْفِرَ لَكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ [الأنفال: ٧٠] ، وقوله عز اسمه : ﴿ يَأَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لِأَزْوَاجِكُمْ وَبَنَاتِكُمْ وَالْمُؤْمِنِينَ يَدِينُكُمْ عَلَيْهِنَ مِنْ جَلْبَابٍ ﴾ [الأحزاب: ٥٩] .

أو باستفهام كقوله تعالى : ﴿ يَأَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ تَبْلَغِ مَرَضَاتِ أَزْوَاجِكَ وَاللَّهُ

عَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿التَّحْرِيم: ١﴾ .

ومنه ما لا يفتح بنداء ، وهو كثير في القرآن ، بل هو أصل الخطاب المباشر فيه ، لأن القرآن عليه ﷺ أنزل ، وهو المكلم به ابتداءً ، قال تعالى : ﴿وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَكْلِمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِنْ وَرَآئِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِيَ بِإِذْنِهِ مَا يَشَاءُ إِنَّهُ عَلَىٰ حَكِيمٍ مُّبِينٌ﴾ [الشورى: ٥١] ، ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ذَلِكَ مِمَّا أَوْحَىٰ إِلَيْكَ رَبُّكَ مِنَ الْحِكْمَةِ وَلَا تَجْعَلْ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا ءَاخَرَ فَتُلْقَىٰ فِي جَهَنَّمَ مَلُومًا مَّدْحُورًا﴾ [الإسراء: ٣٩] ، وقوله تعالى : ﴿وَمَا كُنْتَ بِجَانِبِ الْغَرْبِيِّ إِذْ قَضَيْنَا إِلَىٰ مُوسَى الْأَمْرَ وَمَا كُنْتَ مِنَ الشَّاهِدِينَ﴾ [القصص: ٤٤] .

وقد يحتمل هذا النمط أن يكون لغير معين كما في قول الله تعالى : ﴿وَاذْكُرْ رَبَّكَ فِي نَفْسِكَ تَضَرُّعًا وَخِيفَةً وَدُونَ الْجَهْرِ مِنَ الْقَوْلِ بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ وَلَا تَكُن مِنَ الْغَافِلِينَ﴾ [الأعراف: ٢٠٥] ، فيحتمل الخطاب هنا أن يكون للنبي ﷺ أو لمستمع القرآن (١) .  
وقد قسم بهاء الدين السبكي خطاب القرآن من حيث من يصلح له ثلاثة أقسام ؛ «قسم لا يصلح إلا للنبي ﷺ ، وقسم لا يصلح إلا لغيره ، وقسم يصلح لهما» (٢) .  
وضابط ما يخص النبي ﷺ من الخطاب العاري عن النداء أن يكون متضمنًا واحدًا من الأمرين التاليين على الأقل :

تعليق الإيحاء أو تنزيل الكتاب بالمخاطب .

الأمر بالتبليغ أو الإنذار لخصوص مشركي مكة أو أهل الكتاب أو المنافقين الحاضرين زمن النزول .

ويجري خطاب غير النبي ﷺ في القرآن الكريم مجزئ خطابه ، في أنه قد يسبق بنداء المخاطب فيعنيته ، أو لا فيرجع تعيين المخاطب إلى قرائن حالية ومقالية ، يحاول البحث تتبعها في المطلب التالي ، وثمة صور للمخاطب بهذا النمط تجب الإشارة إليها ، وهي :

(١) انظر : روح المعاني ٩/ ١٥٤ .

(٢) عروس الأفراح ضمن شروح التلخيص ١/ ٢٩٢ .

١- أن يجري الخطاب للنبي ﷺ والمقصود به أتباعه من المسلمين ، كقوله تعالى : ﴿ وَلَا تَعْجَبْكَ أَمْوَالُهُمْ وَأَوْلَادُهُمْ إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُعَذِّبَهُمْ بِهَا فِي الدُّنْيَا وَتَزْهَقَ أَنْفُسُهُمْ وَهُمْ كَافِرُونَ ﴾ [التوبة: ٨٥] .

٢- أن يكون الخطاب موجهاً إلى قوم والمراد أسلافهم وهو كثير في خطاب بني إسرائيل .

٣- أن يوجه الخطاب إلى قوم والمراد هم وأعقابهم ، أو قل : يُوجَّه إليهم باعتبار صفتهم ، فيكون للحاضر منهم أصالة وللغائب تبعاً نحو : ﴿ يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا لَقِيتَهُ فِتْنَةً فَاقْبَلُوهَا وَأَذْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴾ \* وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَا تَسْرِعُوا بِالنَّفْسِ أَنْ تَنْزِعُوا عَنْهَا فَإِنْ تَذَهَبَ بِهَا مِنْكُمْ تَذَحُّبًا فَإِنْ أَتَى الْقَوْمَ مِنْ تَلْفٍ فَإِنَّهُمْ يُنْفَكُونَ ﴾ [الأنفال: ٤٥، ٤٦] .

٤- أن يكون موجهاً إلى قوم باعتبار ظاهر حالهم ، كما في قوله تعالى : ﴿ أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تُتْرَكُوا وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَلَمْ يَتَّخِذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلَا رَسُولِهِ وَلَا الْمُؤْمِنِينَ وَلِيجَةً وَاللَّهُ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ ﴾ [التوبة: ١٦] ، فالخطاب هنا للمسلمين على تفاوت مراتبهم في مدة إسلامهم ، فشمل المنافقين لأنهم أظهروا الإسلام<sup>(١)</sup> .

٥- أن يكون الخطاب عاماً فيشمل المسلمين والكفار ، ثم إما أن يُقصد به ابتداء أحد الفريقين والآخر بالتبع ، أو يقصداً معاً ، وقد أشار الطاهر بن عاشور إلى هذا فيما يحتمله قول الله تعالى : ﴿ وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ ﴾ [الأعراف: ٢٠٤] ، حيث قال : «ولا شبهة في أن هذه الآية نزلت في جملة الآيات التي قبلها وعلى مناسبتها ، سواء أريد بضمير الخطاب بها المشركون والمسلمون معاً ، أم أريد المسلمون تصريحاً والمشركون تعريضاً ، أم أريد المشركون للاهتداء والمسلمون بالأحرى»<sup>(٢)</sup> .

(١) التحرير والتنوير ١٠ / ١٣٧ .

(٢) السابق ٩ / ٢٣٩ .

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿قُلْ يَتَّابِعُهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَكُمْ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكُمْ فَمَنِ اهْتَدَى فَإِنَّمَا يَهْتَدِي لِنَفْسِهِ وَمَنْ ضَلَّ فَإِنَّمَا يَضِلُّ عَلَيْهَا وَمَا أَنَا عَلَيْكُمْ بِوَكِيلٍ﴾ [يونس: ١٠٨] «الخطاب لجميع الناس من مؤمن وكافر والمقصود منه ابتداء المشركون»<sup>(١)</sup>.

٦- أن يوجّه الخطاب للمسلمين بطلب والمراد من يختص بتنفيذه منهم كولاة الأمور في قوله تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ [المائدة: ٣٨] ف«الخطاب لولاة الأمر بقرينة المقام كقوله: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا﴾»<sup>(٢)</sup>، وأولياء الزوجة في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَلَبُغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ أَنْ يَنْكِحْنَ أَزْوَاجَهُنَّ إِذَا تَرَضَوْا بَيْنَهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [البقرة: ٢٣٢]<sup>(٣)</sup>.

٧- أن يوجه إلى غير معين ، ولنا وقفة مفصلة معه تحت مسألة إهمال العهد في الباب القادم إن شاء الله تعالى<sup>(٤)</sup>.

### ثانياً: الخطاب المحكي

وهو الخطاب الذي لا يتفق زمنه مع زمن النزول ، أو يتفق والمخاطب غير الله تعالى ، بل يحكي الله عز وجل قوله ، فله ثلاث حالات :

أ- أن يكون واقعاً قبل زمن النزول ، أي قبل النبي محمد ﷺ ، ثم يحكيه الله تعالى ، فمن ذلك ما يكون من كلام الله تعالى للملائكة كما في قوله عز وجل : ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ أَبَى وَاسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ﴾ [البقرة: ٣٤] ، أو لبعض البشر كقوله تعالى : ﴿وَقُلْنَا يَتَادُمُ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا حَيْثُ

(١) السابق ١١ / ٣٠٨ ، وانظر أيضاً تعليقه على قوله تعالى : ﴿هُوَ الَّذِي يُسَوِّرُكَ فِي الْبَرْقِ وَالْبَرْقُ حَتَّى إِذَا كُنْتَ فِي أَفْئَاكٍ وَجَرَيْنَ بِهِمْ رِيحٌ طَيِّبَةٌ﴾ الآيةان ٢٢ ، ٢٣ من سورة يونس في [١١/١٣٧] .

(٢) التحرير والتنوير ٦ / ١٩٠ .

(٣) ومثل ذلك يقع مع ضمير الغائب أيضاً حيث يطلق على قوم والمراد بعضهم ، «وذلك كثير في ضائر الأمم والقبائل ونحوها» [التحرير والتنوير ١ / ٥٦٩] .

(٤) انظر ص ٣٦١ .



يَشْتُمَا وَلَا تَقْرَبَا هَذِهِ الشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ الظَّالِمِينَ ﴿البقرة: ٣٥﴾ ، وقوله تعالى : ﴿فَلَمَّا أَنهَا  
نُودِيَ يَمْوِسُو ﴿ إِنِّي أَنَا رَبُّكَ فَاخْلَعْ نَعْلَيْكَ إِنَّكَ بِالْوَادِ الْمُقَدَّسِ طُوًى ﴾ \* وَأَنَا آخَرَتَكَ فَاسْتَمِعْ  
لِمَا يُوحَى ﴾ \* إِنِّي أَنَا اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدْنِي وَأَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِي ﴿طه: ١١-١٤﴾ ، أو  
لبعض الجن كقوله تعالى لإبليس : ﴿ قَالَ يَا إِبْلِيسُ مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِدَيِّ أَسْتَكْبَرْتَ  
أَمْ كُنْتَ مِنَ الْعَالِينَ ﴾ [ص: ٧٥] ، أو لغيرهم من المخلوقات كقوله تعالى : ﴿ ثُمَّ أَسْتَوَى إِلَى  
السَّمَاءِ وَهِيَ دُخَانٌ فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ائْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ ﴾ [فصلت: ١١] .  
ومن ذلك ما يكون من كلام المخلوقين فيما بينهم ، فنجد حكاية خطاب الملائكة  
للنبي في قوله تعالى : ﴿ فَنادته الملائكة وهو قائم يصلي في المحراب أن الله يبشرك بيحيى  
مصدقاً بكلمة من الله وسعيداً وحسباً ونبياً من الصالحين ﴾ [آل عمران: ٣٩] ، وقوله تعالى :  
﴿ وَإِذْ قَالَتِ الْمَلَائِكَةُ يَمْرُؤُا إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَاكِ وَطَهَّرَكِ وَاصْطَفَاكِ عَلَى سَائِ الْعَالَمِينَ ﴾ \*  
يَمْرُؤُا أَقْنِي لِرَبِّكِ وَأَسْجُدِي وَأَرْكَبِي مَعَ الرَّاكِبِينَ ﴾ [آل عمران: ٤٢ ، ٤٣] ، وحكاية  
المخاطبات بين الرسل وأقوامهم في نحو قوله تعالى : ﴿ وَإِلَى عَادِ أَخَاهُمْ هُودًا قَالَ يَنْقُورِ  
اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ إِن أَنْتُمْ إِلَّا مُفْتَرُونَ ﴾ \* ... قَالُوا يَهُودُ مَا جِئْتَنَا  
بِسِينَةٍ وَمَا نَحْنُ بِتَارِكِي آلِهَتِنَا عَنْ قَوْلِكَ وَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ ﴾ [هود: ٥١ ، ٥٣] ،  
وكذلك ما ورد حكاية لأقوال بعض المخلوقات الأخرى كما في قوله تعالى : ﴿ حَتَّى إِذَا  
أَنزَلْنَا عَلَىٰ وَادِ النَّمْلِ قَالَتْ نَمْلَةٌ يَأْتِيهَا النَّمْلُ ادْخُلُوا مَسْكِنَكُمْ لَا يَحْطِمَنَّكُمْ سُلَيْمَانُ وَجُنُودُهُ  
وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ ﴾ [النمل: ١٨] .

ب - أن يكون واقعاً في زمن النزول ، لا بمعنى وقت الإيجاء عينه ، بل مساحة  
الزمن المتنفة حوله ، وهذا منه ما يقع في مكان النزول فيكون بين حاضرين مُدْرِكِينَ نحو  
﴿ وَإِذْ أَسْرَأَ النَّبِيُّ إِلَىٰ بَعْضِ أَزْوَاجِهِ حَدِيثًا فَلَمَّا نَبَّأَتْ بِهِ وَأَظْهَرَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ عَرَفَ بَعْضُهُ وَأَعْرَضَ  
عَنْ بَعْضٍ فَلَمَّا نَبَّأَهَا بِهِ قَالَتْ مَنْ أَنْبَأَكَ هَذَا قَالَ نَبَّأَنِيَ الْعَلِيمُ الْخَبِيرُ ﴾ [التحریم: ٣] ، وقوله  
تعالى : ﴿ وَإِذْ يَقُولُ الْمُنَافِقُونَ وَالَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ مَا وَعَدَنَا اللَّهُ وَرَسُولُهُ إِلَّا غُرُورًا ﴾ \*

وَإِذْ قَالَتْ طَائِفَةٌ مِّنْهُمْ يَا أَهْلَ يَرْبَ لَا مُقَامَ لَكُمْ فَارْجِعُوا وَيَسْتَأْذِنُ فَرِيقٌ مِّنْهُمُ النَّبِيَّ يَقُولُونَ إِنَّ بُيُوتَنَا عَوْرَةٌ وَمَا هِيَ بِعَوْرَةٍ إِن يُرِيدُونَ إِلَّا فِرَارًا ﴿١٢﴾ [الأحزاب: ١٣، ١٢].

ومنه ما يقع في عالم الغيب ، كما في قوله تعالى حكاية عن الجن : ﴿ قَالُوا يَنْقُومَنَا إِنَّا سَمِعْنَا كِتَابًا أُنزِلَ مِنْ بَعْدِ مُوسَى مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ وَإِلَى طَرِيقٍ مُّسْتَقِيمٍ \* يَنْقُومَنَا أَجِيبُوا دَاعِيَ اللَّهِ وَءَامِنُوا بِهِ يَغْفِرَ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ وَيُجِرْكُم مِّنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾ [الأحزاب: ٣٠، ٣١] ، وقوله تعالى حكاية عن الملائكة وأهل البرزخ : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّيْتُمْ الْمَلَائِكَةُ ظَالِمِي أَنْفُسِهِمْ قَالُوا فِيمَ كُنْتُمْ قَالُوا كُنَّا مُسْتَضْعِفِينَ فِي الْأَرْضِ قَالُوا أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ اللَّهِ وَاسِعَةً فَتُهَاجِرُوا فِيهَا فَأُولَئِكَ مَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ وَسَاءَتْ مَصِيرًا ﴾ [النساء: ٩٧] .

ومنه ما تحقق وقوعه قبل النزول كما مضى ، ومنه ما لم يتحقق قبله وهو ما أُمِر النبي ﷺ بقوله نحو قول الله تعالى : ﴿ فَإِنْ رَجَعْتَ اللَّهُ إِلَيَّ طَائِفَةٌ مِّنْهُمْ فَأَسْتَخَذُواكَ لِلْخُرُوجِ فَقُلْ لَّنْ نَخْرُجُوا مَعِيَ أَبَدًا وَلَنَ تُقَاتِلُوا مَعِيَ عَدُوًّا إِنَّكُمْ رَضِيتُمْ بِالْقُعُودِ أَوَّلَ مَرَّةٍ فَاقْعُدُوا مَعَ الْخَالِفِينَ ﴾ [التوبة: ٨٣] ، فخطاب النبي ﷺ لتلك الطائفة لم يقع بعد ، ويعضد ذلك أيضًا تعليقه على الشرط المستقبل المدلول عليه بـ (إِنْ) ، وفي هذه الصورة المخاطب لم يُعَيَّن بالحضور بعد ، فحملها على العهد الحضوري باعتبار الوضع ، ثم تكون القرينة في الاستعمال مقدرة أي منتظرًا تحققها في المستقبل كالحال المقدرة ، ويقع ذلك أيضًا في القول المصدر بتنفيس كقوله تعالى : ﴿ سَيَقُولُ السُّفَهَاءُ مِنَ النَّاسِ مَا وَلَّهُمْ عَن قِبَلِهِمُ الَّذِينَ كَانُوا عَلَيْهَا قُلْ لِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴾ [البقرة: ١٤٢] ، وقوله سبحانه : ﴿ سَيَقُولُ الْمُخَلَّفُونَ إِذَا انْطَلَقْتُمْ إِلَى مَغَائِرِكُمْ لِإِتَّخَذُوهَا ذُرُونًا لِّتُبِعَ كُمْ يُرِيدُونَ أَنْ يُبَدِّلُوا كَلِمَ اللَّهِ قُلْ لَّنْ تَتَّبِعُونَا كَذَلِكُمْ قَالَكُمُ اللَّهُ مِنْ قَبْلُ فَسَيَقُولُونَ بَلْ تَحْسُدُونَنَا بَلْ كَانُوا لَا يَفْقَهُونَ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ [الفتح: ١٥] ، فالمحاوره كلها لم تقع قبل نزول الآية ، وربما توقف تعيين المتكلم على وقت وقوعها كما في آية البقرة .

ج - أن يكون واقعًا بعد زمن النزول ، وهو حكاية الوقائع الغيبية التي تحدث في

آخر الزمان أو يوم القيامة ، كما يظهر في قوله تعالى : ﴿ وَبَرُّوا لِلَّهِ جَمِيعًا فَقَالَ الضُّعَفَاءُ لِلَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا إِنَّا كُنَّا لَكُمْ تَبَعًا فَهَلْ أَنْتُمْ مُغْنُونَ عَنَّا مِنْ عَذَابِ اللَّهِ مِنْ شَيْءٍ قَالُوا لَوْ هَدَّيْنَا اللَّهُ لَهْدَيْنَاكُمْ سَوَاءٌ عَلَيْنَا أَجْرُنَا أَمْ صَبَرْنَا مَا لَنَا مِنْ مَحْجَبٍ ﴾ \* وَقَالَ الشَّيْطَانُ لَمَّا قُضِيَ الْأَمْرُ إِنَّ اللَّهَ وَعَدَكُمْ وَعْدَ الْحَقِّ وَوَعَدْتُكُمْ فَأَخْلَفْتُكُمْ وَمَا كَانَ لِي عَلَيْكُمْ مِنْ سُلْطَانٍ إِلَّا أَنْ دَعَوْتُكُمْ فَاسْتَجَبْتُمْ لِي فَلَا تُلْهُمُونِي وَلُومُوا أَنْفُسَكُمْ مَا أَنَا بِمُصْرِخِكُمْ وَمَا أَنْتُمْ بِمُصْرِخِيَّ إِنِّي كَفَرْتُ بِمَا أَشْرَكْتُمُونِ مِنْ قَبْلُ إِنَّ الظَّالِمِينَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ [إبراهيم : ٢١ ، ٢٢] ، فالمحاوره السابقة مما يقع في الدار الآخرة بين أهل النار - أعاذنا الله منها - فيخاطب ضعفاؤهم مستكبريهم ، فيردون عليهم ، ثم يخاطبهم الشيطان لعنه الله ، وهي محاوره مستقبلية بالنسبة إلى زمن النزول ، ومع هذا حُكِيَتْ بصيغة الماضي إشارة إلى تحقق وقوعها بلا ريب ، قال الزخشري : « وإنها جيء به بلفظ الماضي ؛ لأن ما أخبر به عزّ وعلا لصدقه كأنه قد كان ووجد » (١) .

وينبغي أن يلاحظ - أولاً - أن هذين النمطين من الخطاب لا يُشترط انفصالهما تماماً في السياق القرآني ، بحيث يستقل كل واحد منهما بسورة أو بعض سورة ، بل كثيراً ما يرد الخطاب المحكي في ضمن الخطاب المباشر ، ويكفي هنا التمثيل بمثال واحد يوضح معنى التداخل ، وهو قول الله تعالى : ﴿ وَهَلْ أَتَاكَ نَبَأُ الْخَصْمِ إِذْ سَوَّرُوا الْمِحْرَابَ ﴾ \* إِذْ دَخَلُوا عَلَى دَاوُدَ فَفَزِعَ مِنْهُمْ قَالُوا لَا تَخَفْ خَصِمَانِ بَغَى بَعْضُنَا عَلَى بَعْضٍ فَأَحْكُم بَيْنَنَا بِالْحَقِّ وَلَا تُشْطِطْ وَاهْدِنَا إِلَى سَوَاءِ الصِّرَاطِ ﴾ [ص : ٢١ ، ٢٢] ، فالخطاب في (أتاك) للنبي ﷺ فهو خطاب مباشر ، أمّا الخطاب في (لا تخف) و(احكم) و(لا تشطط) و(اهدنا) فهو خطاب من الخصم لداود عليه السلام ، ومن ثم فهو من الخطاب المحكي ، ومن الواضح أن الخطاب المحكي جاء في ضمن الخطاب المباشر ، ولا يجاوز الصواب القول بأن الخطاب المباشر هو أصل الخطاب في القرآن الكريم ، والخطاب المحكي تابع

له ، ومبني عليه ، والله تعالى أعلم .  
وينبغي أن يلاحظ - ثانياً - أن المحيلات الواردة في النَّمَطَيْنِ السابقَيْنِ للخطاب ، والتي يفسرها حضور معادل الحال إليه في الخارج في زمن الخطاب ومكانه الموسَّعين - لا تقتصر على طرفي الخطاب ، بل تمتد إلى أشياء أخرى يحال إليها بغير ضميري الحضور ، من ذلك الإشارة إلى زمن الخطاب نفسه كقوله تعالى : ﴿ يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نجسٌ فَلَا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ بَعْدَ عَامِهِمْ هَذَا ﴾ [التوبة : ٢٨] ، فالإشارة بـ (هذا) إلى العام الذي نزلت فيه الآية وهو عام تسعة من الهجرة ، وقوله تعالى : ﴿ أَكُنْ خَفَ اللَّهُ عَنْكُمْ وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًا فَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ صَابِرَةٌ يَغْلِبُوا مِائَتَيْنِ وَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ أَلْفٌ يَغْلِبُوا أَلْفَيْنِ بِإِذْنِ اللَّهِ وَاللَّهُ مَعَ الصَّابِرِينَ ﴾ [الأنفال : ٦٦] ، فـ (الآن) يحيل إلى زمن نزول الآية ، «وهو الوقت الذي علم الله عنده انتهاء الحاجة إلى ثبات الواحد من المسلمين للعشرة من المشركين ، بحيث صارت المصلحة في ثبات الواحد لاثنين ، لا أكثر ، وفقاً بالمسلمين واستبقاء لعددهم»<sup>(١)</sup> ، وهذا الزمن كان بعد نزول ما قبلها بمدة<sup>(٢)</sup> ، لكنه غير معين لنا الآن ، قال الطاهر بن عاشور : «ولم أرَ مَنْ عَيَّنَ زمن نزولها ، ولا شكَّ أنه كان قبل فتح مكة»<sup>(٣)</sup> ، لكنه بلا شكَّ كان معيناً لدى الصحابة الذين شهدوا نزول الآية ، وهذا يلفتنا إلى الفرق في تلقى المحيلات الحضورية [= أي المعتمدة على الحضور] بين مَنْ يتلقاها في زمن النزول ومن يتلقاها بعد زمن النزول ، وهو فرق يستدعي وقفةً تستجلي قرائن الإحالة في حالة التلقي الثانية ، وستأتي إن شاء الله تحت (تحول العهد الحضورى) .

وما يُحَالُ إليه لكونه حاضراً ، مِنْ غير طرفي الخطاب ، الذَّوَاتُ والأحوال والأمكنة والأقوال ، فالذَّوَاتُ كقوله تعالى حكاية لقول إبليس : ﴿ قَالَ أَرَأَيْتَ هَذَا الَّذِي كَرَّمْتَ عَلَيَّ لَئِنْ أَخَّرْتَنِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ لَأَحْتَنِكَنَّ ذُرِّيَّتَهُ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ [الإسراء : ٦٢]

(١) التحرير والتنوير ١٠ / ٦٩ .

(٢) انظر : الكشف ٢ / ٢٣٥ ، والتحرير والتنوير ١٠ / ٦٩ .

(٣) التحرير والتنوير ١٠ / ٦٩ .

مشيراً إلى آدم عليه السلام ، وقول الله تعالى حكاية عن فرعون : ﴿ قَالَ لِمَلَا حَوْلَهُ إِنَّ هَذَا لَسَاحِرٌ عَلِيمٌ ﴾ [الشعراء: ٣٤] مشيراً إلى موسى عليه السلام ، ويظهر هذا الحضور جلياً في قوله عز وجل : ﴿ كُلَّمَا رُزِقُوا مِنْهَا مِنْ ثَمَرَةٍ رِزْقًا قَالُوا هَذَا الَّذِي رُزِقْنَا مِنْ قَبْلُ ﴾ [البقرة: ٢٥] ، فقولهم يقع بمجرد رؤية الثمرة فهي حاضرة أمامهم ، وأظهر من هذا قوله تعالى : ﴿ كُلَّمَا دَخَلَ عَلَيْهَا زَكَرِيَّا الْمِحْرَابَ وَجَدَ عِنْدَهَا رِزْقًا قَالَ يَمْرِئُ أَنَّى لَكَ هَذَا قَالَتْ هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ ﴾ [آل عمران: ٣٧] ، فالإشارة في قول زكريا عليه السلام إلى الرزق الذي يراه عند السيدة مريم ، وكذلك الضمير في قولها : « هو من عند الله » .

وأما الأحوال فكقوله تعالى : ﴿ قَالُوا مَنْ فَعَلَ هَذَا بِإِلَهَيْنَا إِنَّهُ لَمِنَ الظَّالِمِينَ ﴾ [الأنبياء: ٥٩] ، إشارة إلى جعل الأصنام المنصوبة جذاذاً وترك أكبرها ، فهذه حالة أدرك الكفار أصنامهم عليها فأشاروا إلى ما عاينوه منها .

وأما الأمكنة فكقوله سبحانه : ﴿ وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ اجْعَلْ هَذَا بَلَدًا آمِنًا وَارْزُقْ أَهْلَهُ مِنَ الثَّمَرَاتِ مَنْ آمَنَ مِنْهُمْ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ﴾ [البقرة: ١٢٦] فالإشارة بـ (هذا) إلى أرض مكة وهو بها ، فهو يشير إلى المكان الذي يقع فيه خطابه لله تعالى داعياً .

وأما الأقوال فكقوله عز وجل : ﴿ وَلَوْلَا إِذْ سَمِعْتُمُوهُ قُلْتُمْ مَا يَكُونُ لَنَا أَنْ نَتَكَلَّمَ بِهَذَا سُبْحَنَكَ هَذَا بُهْتَنٌ عَظِيمٌ ﴾ [النور: ١٦] ، فضمير الغائب في (سمعتموه) يعود إلى حديث الإفك وهو معهود عهداً ذهنياً ، لكن اسم الإشارة (هذا) يشير إلى الكلام المسموع في الخارج بالفعل في موقف معين ، ربما تعدد لتعدد السامعين ، لكن يظل في كل موقف كلام يُسمع فيردُّ بها أمر الله به مشتملاً على الإشارة إليه لحضوره في المقام .

### ٣- تحول العهد الحضورى :

في الخطاب المحكيّ كله والخطاب المباشر بعد زمن التنزيل لم يعد من الممكن إدراك الحاضر في مقامها للمتلقى ، وهذا يستدعي البحث عن قرائن أخرى تدلُّ المتلقي على

المحال إليه ، انطلاقاً من أن القرآن كتاب هداية للبشر من لدن نزوله إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها ؛ لقوله تعالى : ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ ﴾ [الأنبياء: ١٠٧] ، وقوله عز وجل : ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِّلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا ﴾ [سبا: ٢٨] ، وهذا أيضاً ما يقتضيه تكفل الله تعالى بحفظ القرآن بقوله : ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾ [الحجر: ٩] ، إذ لا معنى لحفظه دون تكليف قراءته وتدبره من يتجدد وجوده عبر الأيام بمن لم يشهد زمن النزول ، ومن ثم كان لابد من تحول قرينة العهد من الحضور الآني في مقام الخطاب إلى الذكر في الكلام أو العلم بوسيلة خارجية ، بمعنى أن تُنصب قرينة في السياق المقالي تدل على من كان حاضراً في مقام الخطاب ، أو يُعوّل في ذلك على الروايات المصاحبة المبيّنة لمقام الخطاب التي تُشئ عهداً ذهنيّاً لدى سامعها يعتمد عليه في إتمام عمليات الإحالة من محيالات حضورية إلى ما تحيل إليه ، وهذا ما أسميه بتحوّل العهد الحضوريّ إلى عهد ذكريّ أو ذهنيّ .

على أن هذا التحوّل لا يُشترط فيه استقلال نوع واحد بالقرينة ، بل قد يعتور المحيل الواحد قرينة ذكريّة وأخرى ذهنيّة ، لكن كلّ واحدة منهما تضطلع بدرجة من درجات تعيين المعهود الذي استعمل له المحيل .

ويستثنى من هذا التحوّل ما كان المحيل فيه دالّاً على حاضر مستمرّ ، وهو القرآن الكريم نفسه كقوله تعالى : ﴿ وَجَاهِدُوا فِي اللَّهِ حَقَّ جِهَادِهِ هُوَ اجْتَبَاكُمْ وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ مِّلَّةَ أَبِيكُمْ إِبْرَاهِيمَ هُوَ سَمَّاكُمُ الْمُسْلِمِينَ مِنْ قَبْلُ وَفِي هَذَا ﴾ [الحج: ٧٨] قال العكبري : «وفي هذا القرآن سماكم ، أي بسببه سميتم ، وقيل : الضمير لله تعالى»<sup>(١)</sup> ، الحضور هنا يشمل القرآن كله الحاضر بعضه وهو الآيات المتلوة ، فحضور البعض هو القرينة على المحال إليه وإن كان المحال إليه الكل .

أولاً - تحوّل العهد الحضوريّ إلى عهد ذكريّ :

(١) التبيان في إعراب القرآن ، تأليف أبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري [ت ٦١٦هـ] ، تحقيق علي محمد البجاوي ، دار الجليل - بيروت ، الطبعة الثانية ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م ، ٩٤٩/٢ .

يتحقق تحول العهد الحضوري إلى ذكري بواسطة مؤشرات نصية ، تتمثل في نصب قرائن في النص دالة على المحال إليه ، أبرزها ما يلي :

١ - ذُكِرَ جَنبِي الخطاب في أوّل حكايته ، ثُمَّ يَكُونُ من سياق الكلام مرشداً إلى ارتباط كُلِّ مُحِيلٍ بما يوافقه ، ويمكن أن يحتزل هذا المؤشر في عبارة (قال فلان لفلان) وإن كان فعل القول قد يختفي من ظاهر الكلام ، ويتحقق هذا المؤشر في قوله تعالى : ﴿ قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ اسْتَعِينُوا بِاللّهِ وَاصْبِرُوا إِنَّ الْأَرْضَ لِلّهِ يُورِثُهَا مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَالْعَاقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ ﴾ [الأعراف: ١٢٨] ، وقوله تعالى : ﴿ كَمَا قَالَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ لِلْحَوَارِيِّينَ مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ قَالَ الْحَوَارِيُّونَ نَحْنُ أَنْصَارُ اللَّهِ ﴾ [الصف: ١٤] ، وقوله تعالى : ﴿ قَالَ مَا خَطْبُكَ إِذْ رَاوَدْتَنِي يُوسُفُ عَنْ نَفْسِهِ قُلْتُ حَسَّ لِلّهِ مَا عَلِمْنَا عَلَيْهِ مِنْ سُوءٍ ﴾ [يوسف: ٥١] فإن الضمائر في (خطبك) ، (قلن) ، (علمنا) لمعهد حضوري في المقام الأول ، لكنه للمتلقي بعده لمعهد ذكري قريته (النسوة اللاتي قطعن أيديهن) في الآية السابقة .

وقد يؤكّد تعيين المخاطب بنداؤه كما في ﴿ وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ يَنْقُورِ إِنَّكُمْ ظَلَمْتُمْ أَنْفُسَكُمْ بِاتِّخَاذِكُمُ الْعِجْلَ فَتُوبُوا إِلَى بَارِيكُمْ فَاقْنُلُوا أَنْفُسَكُمْ ذَلِكَ خَيْرٌ لَّكُمْ عِنْدَ بَارِيكُمْ فَثَابِعْ عَلَيْكُمْ إِنَّهُ هُوَ التَّوَابُ الرَّحِيمُ ﴾ [البقرة: ٥٤] .

ويقع التعيين بالنداء إنشاءً كما في قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ قَالَتْ طَائِفَةٌ مِّنْهُمْ يَا أَهْلَ يَرْبِ لَا مَقَامَ لَكُمْ فَارْجِعُوا وَيَسْتَأْذِنُ فَرِيقٌ مِّنْهُمُ النَّبِيَّ يَقُولُونَ إِنَّ بُيُوتَنَا عَوْرَةٌ وَمَا هِيَ بِعَوْرَةٍ إِن يُرِيدُونَ إِلَّا فِرَارًا ﴾ [الأحزاب: ١٣] ، ومن ذلك نداء الله تعالى من مخاطبه ، فتتعيّن ضمائر الخطاب للمنادي ، ويقع ذلك في الخطاب المحكيّ نحو قوله تعالى : ﴿ قَالَ يَمُْوسَىٰ إِلَىٰ أَصْطَفَيْتَكَ عَلَى النَّاسِ رِيسَلَتِي وِبِكَلَمِي فَخُذْ مَا آتَيْنَاكَ وَكُن مِّنَ الشَّاكِرِينَ ﴾ [الأعراف: ١٤٤] ، وفي المباشر<sup>(١)</sup> نحو قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِن تَطِيعُوا فَرِيقًا مِّنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ يَرُدُّوكُم بَعْدَ إِيمَانِكُمْ كُفَرِينَ ﴾ [آل عمران: ١٠٠] ، وقوله تعالى :

(١) أمّا تعيين المخاطب بالخطاب المباشر الذي ليس فيه نداء فسيأتي .

﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ كَفَرُوا لَا تَعْذِرُوا الْيَوْمَ إِنَّمَا تُجْرُونَ مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [التحریم: ٧] .

كما يقع التعيين بالنداء إخباراً<sup>(١)</sup> كما يتضح في المحاوراة التالية : ﴿وَنَادَىٰ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ أَصْحَابَ النَّارِ أَنْ قَدْ وَجَدْنَا مَا وَعَدَنَا رَبُّنَا حَقًّا فَهَلْ وَجَدْتُمْ مَا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقًّا قَالُوا نَعَمْ فَأَذَّنَ مُؤَذِّنٌ بَيْنَهُمْ أَنْ لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ \* الَّذِينَ يَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَيَبْغُونَهَا عِوَجًا وَهُمْ بِالْآخِرَةِ كَافِرُونَ \* وَبَيْنَهُمَا حِجَابٌ وَعَلَى الْأَعْرَافِ رِجَالٌ يَعْرِفُونَ كُلًّا بِسِيمَتِهِمْ وَنَادَوْا أَصْحَابَ الْجَنَّةِ أَنْ سَلِّمُوا عَلَيْهِمْ لَمْ يَدْخُلُوهَا وَهُمْ يَطْمَعُونَ \* ﴿وَإِذَا صُرِفَتْ أَبْصَارُهُمْ تِلْقَاءَ أَصْحَابِ النَّارِ قَالُوا رَبَّنَا لَا تَجْعَلْنَا مَعَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ﴾ وَنَادَىٰ أَصْحَابُ الْأَعْرَافِ رِجَالًا يَعْرِفُونَهُمْ بِسِيمَتِهِمْ قَالُوا مَا أَغْنَىٰ عَنْكُمْ جَمْعُكُمْ وَمَا كُنتُمْ تَسْتَكْبِرُونَ \* أَهْتُولَاءِ الَّذِينَ اقْسَمْتُمْ لَا يَنَالُهُمُ اللَّهُ بِرَحْمَةٍ ادْخُلُوا الْجَنَّةَ لَا خَوْفٌ عَلَيْكُمْ وَلَا أَنْتُمْ تَحْزَنُونَ \* وَنَادَىٰ أَصْحَابُ النَّارِ أَصْحَابَ الْجَنَّةِ أَنْ أَفِيضُوا عَلَيْنَا مِنَ الْمَاءِ أَوْ مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَهُمَا عَلَى الْكَافِرِينَ﴾ [الأعراف: ٤٤-٥٠] .

فمنذ البداية يطالعنا نداء أصحاب الجنة لأصحاب النار ، فيُعِينُنَا ذلك على تفسير ضمائر التكلم بأصحاب الجنة وضمائر الخطاب بأصحاب النار ، ثُمَّ يَأْتِي نداء أصحاب الأعراف (رِجَالًا لَا يَعْرِفُونَهُمْ بِسِيمَتِهِمْ) فيعطينا ذلك تفسير ضمائر الخطاب في القول المسند إليهم (مَا أَغْنَىٰ عَنْكُمْ جَمْعُكُمْ وَمَا كُنتُمْ تَسْتَكْبِرُونَ) ، وأخيراً يَأْتِي نداء أصحاب النار لأصحاب الجنة فينعكس مدلول ضمائر التكلم والخطاب الذي كان عليه ابتداءً ، وهكذا تتحدد مدلولات ضمائر الحضور بسبب ذكر طرفي الخطاب : المتكلم والمخاطب .

ولكن تبقى المحيلات الحضورية في الآية (٤٩) بحاجة إلى تأمل ، فهي تفتتح باسم الإشارة (هؤلاء) ، وَتَعْيِينُ الْمَشَارِ إِلَى مَبْنًى عَلَى تَحْدِيدِ الْمُتَكَلِّمِ بِهِذِهِ الْعِبَارَةِ فِي مَقَامِهَا التَّحْقِيقِيَّ ، وهو إما أن يكون أصحاب الأعراف بناءً على ظاهر النظم ، لأنَّ الكلام السابق لهم ولم يظهر أيُّ مؤشِّر لفظي يدلُّ على تحوُّله ، وقد ذهب إلى ذلك الزمخشري<sup>(٢)</sup> ، والرازي<sup>(٣)</sup> ،

(١) وقد اجتمعا في قوله تعالى : ﴿وَنَادَىٰ نُوحٌ رَبَّهُ﴾ فَقَالَ رَبِّ إِنِّي مِنْ أَهْلِ ﴿هود: ٤٥﴾ .

(٢) انظر : الكشف ١٠٧/٢ .

(٣) انظر : مفاتيح الغيب ٤٧/١٤ .



والبيضاوي (١)، وأبو حيان (٢)، وأبو السعود (٣)، والطاهر بن عاشور (٤)، ويُبنى عليه أن الإشارة إلى «قوم من أهل الجنة كانوا مستضعفين في الدنيا ومُحقَّرين عند المشركين بقرينة قوله: ﴿الَّذِينَ أَقْسَمْتُ لَا يَنَالُهُمُ اللَّهُ بِرَحْمَةٍ﴾» وقوله: ﴿ادْخُلُوا الْجَنَّةَ﴾ ... مثل سلمان، وبلال، وخبَّاب، وصُهيب من ضعفاء المؤمنين، فإمَّا أن يكونوا حينئذ قد استقرَّوا في الجنة فَجَلَّاهم الله لأهل الأعراف وللرجال الذين خاطبواهم، وإمَّا أن يكون ذلك الجوار قد وقع قبل إدخالهم الجنة» (٥).

وإمَّا أن يكون هذا الكلام مستأنفاً، فهو من قول الله عزَّ وجلَّ أو بعض ملائكته بأمره سبحانه، بناءً على الأصل في مخاطبات القرآن الكريم أنَّها من الله تعالى، ويكون الخطاب موجَّهاً أيضاً «لأهل النار، توبيخاً على ما كان من قيلهم في الدنيا لأهل الأعراف، عند إدخاله أصحاب الأعراف الجنة» (٦)، وهو قول ابن عباس رضي الله عنه (٧)؛ فتكون الإشارة إلى أصحاب الأعراف لكونه أقرب مذكور، وقيل إلى أهل الجنة أيضاً (٨).

(١) انظر: تفسير البيضاوي [ت ٦٩١هـ] بأعلى حاشية الشهاب المسماة عناية القاضي وكفاية الرازي، ضبطه وخرج آياته وأحاديثه الشيخ عبد الرزاق المهدي، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م، ٤/ ٢٨٧.

(٢) انظر: البحر المحيط ٤/ ٣٠٦.

(٣) انظر: تفسير أبي السعود [إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم] للقاضي أبي السعود محمد بن محمد بن مصطفى العبادي الحنفي [٩٨٢هـ]، وضع حواشيه عبد اللطيف عبد الرحمن، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م، ٢/ ٤٩٦.

(٤) انظر: التحرير والتنوير ٨/ ١٤٦ القسم الثاني.

(٥) السابق: ٨/ ١٤٦، وقد نقل أبو حيان عن الحسن أن «الإشارة بهؤلاء إلى أهل الأعراف والقائلون هم أصحاب الأعراف ثم يرجعون إلى مخاطبة أنفسهم فيقول بعضهم لبعض: (ادخلوا الجنة)» [البحر المحيط ٤/ ٣٠٦]، وهو غريب، حتى قال الألوسي: «ولا يخفى بعده» [روح المعاني ٨/ ١٢٦].

(٦) تفسير الطبري ١٠/ ٢٣٠.

(٧) السابق: ١٠/ ٢٣١.

(٨) وينسب إلى أبي مجلز، انظر: تفسير الطبري ١٠/ ٢٣٤، والمحرم الوجيز في تفسير الكتاب العزيز للقاضي أبي محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي [ت ٥٤٦هـ]، تحقيق عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م، ٢/ ٤٠٦، والبحر المحيط ٤/ ٣٠٦.

ومثل هذه الصورة التي يحتمل فيها الكلام أن يكون للمتكلم المذكور آنفاً بناءً على الظاهر ، أو لله تعالى بناءً على أصل الخطاب نجدها في قوله تعالى : ﴿ فَلَمَّا وَضَعَتْهَا قَالَتْ رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَىٰ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعْتَ وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنْثَىٰ وَإِنِّي سَمَّيْتُهَا مَرْيَمَ وَإِنِّي أُعِيذُهَا بِكَ وَذُرِّيَّتَهَا مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ ﴾ [آل عمران : ٣٦] ، فقوله سبحانه : ﴿ وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنْثَىٰ ﴾ يحتمل أن يكون من كلام امرأة عمران لأن قبله وبعده كلام لها ، ويحتمل أن يكون بياناً من الله تعالى ، وكذلك قوله تعالى : ﴿ قَالَتْ إِنَّ الْمُلُوكَ إِذَا دَخَلُوا قَرْيَةً أَفْسَدُوهَا وَجَعَلُوا أَعِزَّةَ أَهْلِهَا أَذِلَّةً وَكَذَلِكَ يَفْعَلُونَ ﴾ [النمل : ٣٤] ، فقوله : ﴿ وَكَذَلِكَ يَفْعَلُونَ ﴾ إما تنمة لكلام بلقيس تأكيداً من أجل إقناع ملكها بقرار المسألة بإرسال هدية ، وإما كلام مستأنف من الله تعالى تعقيباً على كلامها لبيان صحته .

وأما الخطاب في (ادخلوا الجنة) فعلى القول الأول مما سبق هو من كلام أصحاب الأعراف ملتفتين إلى المشار إليهم من أهل الجنة ، على أن الأمر بالدخول مراد به دوام البقاء فالمعنى : «دوموا في الجنة غير خائفين ولا محزونين على أكمل سرور وأتم كرامة» (١) ، ويكون في ذلك إظهارً لبطلان دعوى أصحاب النار ، وعلى الثاني هو من قول الله تعالى أو بعض ملائكته لأصحاب الأعراف إذناً لهم بالدخول ، وبياناً لقضاء الله تعالى فيهم بما يُبطل دعوى الكافرين الذين أقسموا لا ينالهم الله برحمة .

ويتحقق تعيين المخاطب أيضاً عن طريق ارتباط ضمائر الخطاب المحكية على لسان النبي ﷺ بعد (قُلْ) بمن حكي قوله مِنْ قَبْلُ ، نحو ﴿ قُلْ فَلِمَ يُعَذِّبُكُمْ بِذُنُوبِكُمْ بَلْ أَنْتُمْ بَشَرٌ مِمَّنْ خَلَقَ يَغْفِرْ لِمَن يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَاءُ ﴾ [المائدة : ١٨] ، فإن ضمائر الخطاب هنا يفسرها لفظاً (اليهود والنصارى) من قوله تعالى : ﴿ وَقَالَتِ الْيَهُودُ وَالنَّصَارَىٰ نَحْنُ أَبْنَاءُ اللَّهِ وَأَحِبُّهُمْ ﴾ [المائدة : ١٨] ؛ لأن هذا الكلام وقع ردّاً على ما حكي من كلامهم وأمر النبي ﷺ بمخاطبتهم به .

(١) روح المعاني ٨/ ١٢٦ .

وكذلك: ﴿قُلْ سِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُجْرِمِينَ﴾ [النمل: ٦٩] الضمير في (سيروا) وإن كان للمخاطبين فإن الذي يُعيَّن مدلوله هو (الذين كفروا) في قوله تعالى: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَإِذَا كُنَّا تُرَابًا وَءَابَاؤُنَا أَنَا لَمُخْرَجُونَ﴾ [النمل: ٦٧] وذلك لوقوعه بعد (قل) الذي هو أمر للنبي ﷺ بالرد على من سبق حكاية قوْلهم ، فينسب الخطاب إلى من سبق حكاية قوله ، ولا يخرج هذا عن عنوان هذا المؤثر (قال فلان لفلان) ؛ لأنه في تقدير: قل لهم ويكون ضمير الغائب عائداً على مَنْ أُمِرَ هو بالرد عليه .

ومن ذلك قوله عز وجل: ﴿وَهُوَ الَّذِي يَتَوَفَّاكُم بِاللَّيْلِ وَيَعْلَمُ مَا جَرَحْتُم بِالنَّهَارِ ثُمَّ يَبْعَثُكُمْ فِيهِ لِيُقْضَىٰ أَجَلٌ مُّسَمًّى ثُمَّ إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ ثُمَّ يُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [الأنعام: ٦٠] ، فعلى الرغم من أن مضمون الخطاب صالح لكل البشر (١) فإنه هنا خاص بالمشرّكين (٢) ؛ لأن الحديث من أول السورة معهم وإن كان الكلام ينتقل من الخطاب إلى الغيبة على سبيل الالتفات كما في ﴿وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ وَيَعْلَمُ مَا تَكْسِبُونَ﴾ وَمَا تَأْتِيهِمْ مِنْ آيَةٍ مِنْ آيَاتِ رَبِّهِمْ إِلَّا كَانُوا عَنْهَا مُعْرِضِينَ﴾ [الأنعام: ٣-٤] .

ونستطيع بشيء من التأمل أن ندرك أن الخطاب في الآية التي معنا وإن كان يبدو مباشراً فهو تابع للمحكي بـ(قل) في قوله تعالى: ﴿قُلْ لَوْ أَنِّي عِنْدِي مَا تَسْتَعْجِلُونَ بِهِ لَقُضِيَ الْأَمْرُ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِالظَّالِمِينَ﴾ \* وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لَا يُعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَمَا تَسْقُطُ مِنْ وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حَبَّةٌ فِي ظُلُمَاتِ الْأَرْضِ وَلَا رَطْبٌ وَلَا يَابِسٌ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ \* وَهُوَ الَّذِي يَتَوَفَّاكُم

(١) ومن ثم قال أبو حيان: «والظاهر أن الخطاب عام لكل سامع ، وقال الزخشري: الخطاب للكفرة» [البحر المحيط ١٥٠/٤] ، وينبغي أن يُنبّه إلى أن توجيه الخطاب إلى مخاطب معين بالذات أو بالصفة شيء ، وصلاحيّة مضمون الخطاب لغير المخاطب شيء آخر ، ولا تعارض بينهما ، لكن التمييز بينهما ضروري في التدبر وإدراك أسرار التركيب .

(٢) انظر: تفسير الطبري ٢٨٤/٩ ، الكشف ٣١/٢ ، وروح المعاني ١٧٤/٧ ، والتحرير والتنوير ٢٧٥/٧ .

يَأْتِلُ... ﴿[الأنعام: ٥٨-٦٠] .

ولنا في قوله تعالى: ﴿وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ﴾ الآية أن نعهده معطوفاً على ما سبق من جملة مقول القول المأمور به ، وأن نعهده استثناءً اعتراضاً بين خطابين في حيز مقول القول (١) ، فإن قيل : إنه ليس اعتراضاً بل ما بعده متصل به ، خارج عن حيز (قُلْ) ، وهو خطاب مباشر ، فالجواب أن اتصال الكلام أولي من انفصاله ، وفيه إجراء الخطاب مع الناس على لسان النبي ﷺ وهو الواقع ، والاتصال يوجب أن يكون المخاطب واحداً .

ولكي اتصال الكلام ذهب الإمام الطبري حيث يقول في تفسير آية (٦٠) : « يقول تعالى ذكره لنبيه ﷺ : وقل لهم ، يا محمد ، واللّه أعلم بالظالمين ، واللّه هو الذي يتوفى أرواحكم بالليل فيقبضها من أجسادكم . . . » (٢) ، فبدأ ببيان أن هذا الكلام معطوف على ما في حيز مقول (قُلْ) ، فإذا كان الخطاب السابق مع المشركين - وهو كذلك - فاللاحق معهم أيضاً .

وأما الخطاب المباشر الذي لا يُبين فيه المخاطب بواسطة النداء فإن تعيينه يتأتى بواسطة العهد الذهني كما سيأتي ، أو بواسطة علاقات نحوية دلالية (٣) تسوق المتلقي إلى تعيين المخاطب به .

ومثال ذلك قوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَبْلِهِمْ مِنْ قَرْنٍ مَكَّنْتَهُمْ فِي الْأَرْضِ مَا لَمْ تُمَكِّنْ لَكُمْ﴾ [الأنعام: ٦٠] ، حيث يعود ضمير الغيبة في (يروا - قبلهم) إلى مشركي مكة ابتداءً ، ومن ثم لا يبقى مخاطباً إلا المؤمنون ، وإن كان الكلام يحتمل أن يكون من باب الالتفات ، ولهذا قال ابن عطية : « والمخاطبة في (لكم) هي للمؤمنين ولجميع المعاصرين لهم من سائر الناس ، فكأنه قال : ما لم نمكن يا أهل العصر لكم ، فهذا أبين

(١) والأول أظهر ، ليقع الاستدلال بآيات الكون وآيات النفس على وحدانية اللّه تعالى ، إذ القول باعتراض ﴿وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ﴾ يسقط الأمر بتبليغ هذا الدليل إلى الكفار ، ثم الاعتراض بخلاف الأصل فلا يصار إليه إلا للدليل ولا دليل هنا .

(٢) تفسير الطبري ٩/٢٨٤ .

(٣) سيأتي الحديث عن العلاقات النحوية الدلالية بوصفها وسيلة للعهد الذكري الملحوظ في الفصل التالي .

ما فيه ، ويحتمل أن يقدر في الآية معنى القول لهؤلاء الكفرة ، كأنه قال يا محمد قل لهم : (ألم يروا كم أهلكنا من قبلهم من قرن مكناهم في الأرض ما لم نمكن لكم) ، وإذا أخبرتك أنك قلت لغائب أو قيل له أو أمرت أن يقال فلك في فصيح كلام العرب أن تحكي الألفاظ المقولة بعينها فتجيء بلفظ المخاطبة ، ولك أن تأتي بالمعنى في الألفاظ بذكر غائب دون مخاطبة» (١) .

ومن هذا الباب قوله تعالى : ﴿ وَهَذَا كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ فَاتَّبِعُوهُ وَاتَّقُوا لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ ﴾ \* أَنْ تَقُولُوا إِنَّمَا أَنْزَلَ الْكِتَابَ عَلَى طَائِفَتَيْنِ مِنْ قَبْلِنَا وَإِنْ كُنَّا عَنْ دِرَاسَتِهِمْ لَغَافِلِينَ ﴾ \* أَوْ تَقُولُوا لَوْ أَنَّا أَنْزَلْ عَلَيْهِ الْكِتَابَ لَكُنَّا أَهْدَى مِنْهُمْ فَقَدْ جَاءَكُمْ بَيِّنَةٌ مِنْ رَبِّكُمْ وَهُدًى وَرَحْمَةٌ فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ كَذَبَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَصَدَفَ عَنْهَا سَنَجْزِي الَّذِينَ يَصْدِفُونَ عَنْ آيَاتِنَا سُوءَ الْعَذَابِ بِمَا كَانُوا يَصْدِفُونَ ﴾ [الأنعام : ١٥٥-١٥٧] ، «الخطاب في قوله : (فاتبعوه) للمشركين بقرينة قوله : ﴿ أَنْ تَقُولُوا إِنَّمَا أَنْزَلَ الْكِتَابَ عَلَى طَائِفَتَيْنِ مِنْ قَبْلِنَا ﴾ » (٢) ، وهي قرينة ذكرية متأخرة ، حاصلها نسبة كلام إلى المخاطبين لا يتأتى إلا من المشركين ، فيكون ذلك دليلاً على أنهم هم المقصودون بالخطاب .

و أمّا تعيين المتكلم بهذا المؤشر فيتحقق بأن يقع الخطاب المحكي بعد فعل القول المستند إلى اسم ظاهر ، أو إلى ضمير غائب عائد إلى مذكور في الكلام ، فيكون الاسم الظاهر أو مرجع ضمير الغائب هو قرينة التعيين لضائر التكلم ، وقد اجتمع في قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَأِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً قَالُوا أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ قَالَ إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾ [البقرة : ٣٠] ، فإن ياء المتكلم في (إني) الأول يُعَيَّنُ المحال إليه بها لفظُ (ربك) لأنه فاعل (قال) الذي هذا الكلام مقوله ، في حين أن الضمير (نحن) يعيَّنُ ما أحال إليه مرجع واو الجماعة في (قالوا) وهو الملائكة ، ومثل ذلك ياء المتكلم في (إني)

(١) المحرر الوجيز ٢/ ٢٦٩ .

(٢) التحرير والتنوير ٨/ ١٧٩ .

أعلم) حيث إنه في مقول لفعل مُسْنَدٌ إلى ضمير مستترٍ عائد إلى الله تعالى .  
وقد يكون الضمير الذي أسند إليه فعل القول عائداً إلى اسم موصول فتكون قرينة  
العهد المعينة للمحال إليه بضمائر التكلم التي في حيز مقول القول هي قرينة العهد  
للإسم الموصول ، وذلك نحو قوله تعالى : ﴿ وَمَا لَكُمْ لَا تُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ  
وَالْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ الَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْ هَذِهِ الْقَرْيَةِ  
الظَّالِمِ أَهْلُهَا وَاجْعَل لَّنَا مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا وَاجْعَل لَّنَا مِن لَّدُنكَ نَصِيرًا ﴾ [النساء: ٧٥] ، فإنَّ  
الذين نعت للمستضعفين أو للرجال والنساء والولدان وقرينة التعيين هنا ذهنية ترجع  
إلى أسباب النزول (١) .

هذا ، وقد وردت حكاية قول الملائكة دون إسناد القول إليهم صراحةً في قوله تعالى :  
﴿ وَمَا نُنَزِّلُ إِلَّا بِأَمْرِ رَبِّكَ لَهُ مَا بَيْنَ أَيْدِينَا وَمَا خَلْفَنَا وَمَا بَيْنَ ذَلِكَ وَمَا كَانَ رَبُّكَ  
نَسِيًّا ﴾ [مريم: ٦٤] ، وهنا تعمل القرينة الذكرية الملحوظة المتمثلة في العلاقات النحوية  
الدلالية القائمة في بنية الخطاب عملها في نفي نسبة الخطاب لله تعالى ، ثم يأتي دور  
القرينة الذهنية المعتمدة على أسباب النزول لتعيين المحال إليه وهو الملائكة أو جبريل عليه  
السلام خصوصاً (٢) ، ويظهر هنا أثر تعاضد القرائن في تعيين المحال إليه .

٢- مجيء ضمير المخاطب المفرد (٣) مع أفعال مسندة إلى الله عز وجل تحقيقاً أو  
تقديرًا (٤) تختص بالرسالة نحو : (أرسل) ، و(أوحى) ، و(أنزل) ، يقطع بأنَّ المخاطب  
هو النبي ﷺ ، وذلك نحو قوله تعالى : ﴿ إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ بِالْحَقِّ بَشِيرًا وَنَذِيرًا وَلَا تُسْأَلُ  
عَنِ أَصْحَابِ الْجَحِيمِ ﴾ [البقرة: ١١٩] .

(١) وهي أحد روافد العهد الذهني كما سيأتي ، انظر ص ٣١٥ .

(٢) انظر : تفسير الطبري ٥٧٨/١٥-٥٨١ .

(٣) بخلاف غيره نحو : ﴿ وَأَذْكُرُوا لِلَّهِ عَلَيْكُمْ وَمَا أَرْزَلْ عَلَيْكُمْ مِنَ الْكِتَابِ وَالْحِكْمَةِ لِيَرْبُطَكُمْ بِهِ وَاتَّقُوا اللَّهَ  
وَأَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴾ [البقرة: ٢٣١] .

(٤) وهي الأفعال المبينة للمفعول التي يعلم نسبتها إلى الله تعالى .

﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ﴾ [الأنبياء: ١٠٧] .

﴿أَتَبَعِ مَا أَوْحَىٰ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ [الأنعام: ١٠٦] .

﴿ذَٰلِكَ وَمَا أَوْحَىٰ إِلَيْكَ رَبُّكَ مِنَ الْحِكْمَةِ وَلَا تَجْعَلْ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا ءَاخَرَ فَتُلْقَىٰ فِي جَهَنَّمَ مَلُومًا مَّدْحُورًا﴾ [الإسراء: ٣٩] .

﴿إِنَّا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ كَمَا أَوْحَيْنَا إِلَىٰ نُوحٍ وَٱلنَّبِيِّينَ مِن بَعْدِهِ وَأَوْحَيْنَا إِلَىٰ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَٱلْأَسْبَاطِ وَعِيسَىٰ وَأَيُّوبَ وَيُوسُفَ وَهَارُونَ وَسُلَيْمَانَ وَءَاثِينَ دَاوُدَ زُورًا﴾ [النساء: ١٦٣] .

﴿وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ وَبِٱلْآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ﴾ [البقرة: ٤] .

﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا إِلَيْكَ ءَايَاتٍ بَيِّنَاتٍ وَمَا يَكْفُرُ بِهَا إِلَّا ٱلْفَاسِقُونَ﴾ [البقرة: ٩٩] .

وفي معنى ما تقدّم ضمير المتكلم في قوله تعالى: ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوْحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَىٰ طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَن يَكُونَ مَيْتَةً...﴾ الآية [الأنعام: ١٤٥] ، لكون فعل الإيحاء واقعا على ضمير المتكلم من (إليّ) في حيز مقول القول المسند إلى المخاطب المفرد .

٣- الإيحاء إلى زمان الخطاب أو مكانه :

إذا تأملنا قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ اتَّخَذُوا دِينَهُمْ لَهْوًا وَلَعِبًا وَغَرَّتُهُمُ ٱلْحَيٰوةُ ٱلدُّنْيَا فَٱلْيَوْمَ نَنسُوهُمْ كَمَا كُتِبُوا لِقَاءَ يَوْمِهِمْ هَٰذَا وَمَا كَانُوا بِءَايَاتِنَا يَحَذِّرونَ﴾ [الأعراف: ٥١] ، وجدنا من المحيلات الحضورية (اليوم) و(يومهم هذا) ، وكلّ منهما دالٌّ على زمن الخطاب المحكيّ المستقبل ، والقرينة المعينة للمحال إليه هنا نفهم من المذكور في الكلام ؛ فبتتبع السياق يلحظ أنّ زمن الخطاب أشير إليه ابتداءً من قوله تعالى: ﴿يَبْنَئِىْ ءَادَمَ إِنَّمَا يَأْتِيَنَّكُمْ رُسُلٌ مِّنكُمْ يَقُصُّونَ عَلَيْكُمْ ءَايَاتِي فَمَنِ ٱنتَقَىٰ وَأَصْلَحَ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ \* والذّٰب كَذَبُوا بِءَايَاتِنَا وَٱسْتَكْبَرُوا عَنْهَا أُوْلَٰئِكَ أَصْحَابُ ٱلنَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ [الأعراف: ٣٥ ، ٣٦] ؛ وذلك لأنّ معنى (فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا

هُمْ يَحْزَنُونَ) في دار الجزاء وهي الدار الآخرة ، بدليل قوله مع الطرف الآخر : ﴿أُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ ، فإن ذلك واقع في الآخرة لا محالة ، وهذا من قبيل الانتقال من المظروف إلى الظرف (١) .

ثُمَّ تَنْتَقِلُ الآية التالية إلى حال الكافرين عند موتهم ﴿فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا أَوْ كَذَّبَ بِآيَاتِهِ أُولَئِكَ يَنَالُهُمْ نَصِيبُهُمْ مِنَ الْكِتَابِ حَتَّى إِذَا جَاءَهُمْ رَسُولُنَا يُتَوَفَّوهُمْ قَالُوا إِنَّا مَا كُنْتُمْ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ قَالُوا ضَلُّوا عَنَّا وَشَهِدُوا عَلَيَّ أَنْفُسِهِمْ أَنَّهُمْ كَانُوا كَافِرِينَ﴾ [الأعراف : ٣٧] ، والموت هو أوَّلُ عتبات الآخرة ، ومن ثَمَّ تنقلنا مباشرة الآيات التالية إلى مشهد هؤلاء الكفار وهم على أبواب جهنم ﴿قَالَ ادْخُلُوا فِي أُمَمٍ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِكُمْ مِنَ الْجِنَّ وَالْإِنْسِ فِي النَّارِ كُلَّمَا دَخَلَتْ أُمَّةٌ لَعَنَتْ أُخْتَهَا حَتَّى إِذَا آدَرَكُوا فِيهَا جَمِيعًا قَالَتْ أُخْرَاهُمْ لِأُولَهُمْ رَبَّنَا هَؤُلَاءِ أَضَلُّونَا فَفَاتِنَهُمْ عَذَابًا ضِعْفًا مِنَ النَّارِ قَالَ لِكُلِّ ضِعْفٌ وَلَكِنْ لَا تَعْلَمُونَ \* وَقَالَتْ أُولَهُمْ لِأُخْرَاهُمْ فَمَا كَانَ لَكُمْ عَلَيْنَا مِنْ فَضْلٍ فذُوقُوا الْعَذَابَ بِمَا كُنْتُمْ تَكْسِبُونَ﴾ [الأعراف : ٣٨ - ٣٩] وهكذا نجد أنفسنا ندرك بلا أدنى شك ، ودون أن نشعر بانتقال الزمن ، أننا أمام مشاهد اليوم الآخر ، نتابع ما يجري من محاورات بين أصحاب النار أولاً ، ثُمَّ بينهم وبين أصحاب الجنة ، ثُمَّ بينهم وبين أصحاب الأعراف ، حتَّى إذا بلغنا قوله تعالى : ﴿الَّذِينَ اتَّخَذُوا دِينَهُمْ لَهْوًا وَلَعِبًا وَغَرَّتْهُمُ الْحَيَوةُ الدُّنْيَا فَالْيَوْمَ نَنسَاهُمْ كَمَا نَسُوا لِقَاءَ يَوْمِهِمْ هَذَا وَمَا كَانُوا بِتَابِعِينَ يَجْحَدُونَ﴾ [الأعراف : ٥١] لم يخامرنا ريبٌ في أنَّ المراد بـ(اليوم) و(يومهم هذا) يوم القيامة بعد دخول أهل الجنة الجنة ودخول أهل النار النار .

وبذلك يدرك السامع المحال إليه دون أن يقع في بؤرة وعيه القرينة الدالة عليه ، فيكون شعوره بزمَن الخطاب أقوى من أن يبحث عن قرينة تُعَيِّنُهُ ، مع أنَّه لو أرادها لوجدها ماثلة أمامه ، وتلك مساربٌ لقرينة العهد في القرآن الكريم ، تدلُّ على إعجاز تركيبه من حيث إنه يسوق السامع إلى حيث يريد ، فيجد نفسه ثُمَّ دون أن يعي الطريق التي سَلَكَ .

(١) ومن ثَمَّ تصبح القرينة ذكرية ملحوظة بواسطة دلالة الالتزام ، وسيأتي الحديث عن هذا النمط من لفظ القرينة في الفصل التالي ص ٢٧٩ .



وعلى هذا النهج يرد قوله تعالى: ﴿قَالَ اللَّهُ هَذَا يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾ [المائدة: ١١٩] حيث الإشارة بـ(هذا) إلى يوم القيامة الذي يمثل زمن الخطاب في الآيات السابقة ولو تتبعنا مبدأ الإشعار به لوجدناه في قوله تعالى: ﴿قَالَ اللَّهُ إِنِّي مُرِّلَهَا عَلَيْكُمْ فَمَنْ يَكْفُرْ بَعْدُ مِنْكُمْ فَإِنِّي أُعَذِّبُهُ عَذَابًا لَا أُعَذِّبُهُ أَحَدًا مِنَ الْعَالَمِينَ﴾ [المائدة: ١١٥]، حيث ذكر العذاب الذي هذه صفته يستدعي ظرفه وهو الآخرة، ومن ثم يتلقى المتلقي الحوار التالي على أنه واقع في اليوم الآخر، ثم يؤكد ذلك لديه قوله تعالى: ﴿هَذَا يَوْمُ يَنْفَعُ﴾، يقول الطاهر بن عاشور: «الإشارة إلى يوم القيامة وهو حاضر حين تجري هذه المقابلة» (١).

ونستطيع أن نتبع ذلك مع الإشارة إلى المكان في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَنْزَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ بَعْدِ الْغَمِّ أَمْنًا نُعَاسًا يَفْعَلُونَ طَائِفَةٌ مِنْكُمْ وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ يَظُنُّونَ بِاللَّهِ غَيْرَ الْحَقِّ ظَنَّ الْجَاهِلِيَّةِ يَقُولُونَ هَلْ لَنَا مِنَ الْأَمْرِ مِنْ شَيْءٍ قُلْ إِنْ الْأَمْرُ كُلُّهُ لِلَّهِ يُخَفِّفُونَ فِي أَنْفُسِهِمْ مَا لَا يَبْدُونَ لَكَ يَقُولُونَ لَوْ كَانَ لَنَا مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ مَّا قُتِلْنَا ههنا﴾ [آل عمران: ١٥٤]، وسنجد ارتباطه بها ذكر في أول القصّة من قوله تعالى: ﴿وَإِذْ عَدَوْتَ مِنْ أَهْلِكَ تُبَوِّئُ الْمُؤْمِنِينَ مَقْعِدًا لِلْقِتَالِ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ [آل عمران: ١٢١]، وقوله تعالى قريباً: ﴿إِذْ تَصْعَدُونَ وَلَا تَكُونُوا عَلَى أَحَدٍ وَالرَّسُولُ يَدْعُوكُمْ فِي أُخْرَانِكُمْ﴾ [آل عمران: ١٥٣]، والإصعاد «الذهاب في الأرض» (٢)، فيفهم منه معنى المكان، فيفهم أن المكان المشار إليه بـ(هنا) هو المكان الذي جرى فيه القتال بين المسلمين والكفار، ولكن تعيين هذا المكان في الخارج يبقى محتاجاً إلى عهد ذهني.

#### ٤- الإخبار والإتياع مع اسم الإشارة:

الأصل في اسم الإشارة أن تصحب النطق به إشارة حسية إلى حاضر في مقام الخطاب؛ وذلك لأنه موضوع على أن يستعمل في معيّن مع أنه «من غير إشارة حسية إلى المشار إليه

(١) التحرير والتنوير ٧/ ١١٨.

(٢) لسان العرب ٤/ ٢٤٤٦.

مُبْهَمٌ عِنْدَ الْمُخَاطَبِ ؛ لِأَن بِحَضْرَةِ الْمُتَكَلِّمِ أَشْيَاءٌ يَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ مُشَارًا إِلَيْهَا<sup>(١)</sup> ، وَمَنْ ثُمَّ كَانَتْ الْإِشَارَةُ الْحَسِيَّةُ مَرَعِيَّةً فِي وَضْعِهِ ، يَقُولُ ابْنُ يَعِيشَ : «وَمَعْنَى الْإِشَارَةِ الْإِيَّاءُ إِلَى حَاضِرٍ بِجَارِحَةٍ أَوْ مَا يَقُومُ مَقَامَ الْجَارِحَةِ فَيَتَعَرَفُ بِذَلِكَ ، فَتَعْرِيفُ الْإِشَارَةِ أَنْ تَخْصُصَ لِلْمُخَاطَبِ شَخْصًا يَعْرِفُهُ بِحَاسَةِ الْبَصَرِ»<sup>(٢)</sup> ، وَمَعَ ذَلِكَ فَكَثِيرًا مَا يُخْرَجُ اسْمُ الْإِشَارَةِ عَنْ هَذَا الْأَصْلِ فَيَسْتَعْمَلُ مِنْ غَيْرِ إِشَارَةٍ حَسِيَّةٍ اكْتِفَاءً بِقَرَائِنَ أُخْرَى مَقَامِيَّةٍ وَمَقَالِيَّةٍ ، فَإِذَا غَابَ عَنَّا مَقَامُ الْخُطَابِ الْأَوَّلِ لَمْ يَبْقَ لَنَا إِلَّا الْقَرَائِنُ الْمَقَالِيَّةُ أَوْ حِكَايَةُ مُصَاحِبَةِ لِلْكَلَامِ تَبَيَّنَ مَقَامُهُ ، وَمِنْ ثَمَّ «لَزِمَهَا الْبَيَانُ بِالصِّفَةِ عِنْدَ الْإِلْبَاسِ»<sup>(٣)</sup> كَمَا يَقُولُ ابْنُ يَعِيشَ ، وَإِنْ كَانَ الْبَيَانُ يَقَعُ بِضُرُوبٍ أُخْرَى غَيْرِ الصِّفَةِ ، وَبِهِ يَتَحَوَّلُ الْعَهْدُ الْحَضُورِيُّ إِلَى عَهْدٍ ذَكَرِيٍّ .

(أ) فَأَمَّا بَيَانُ اسْمِ الْإِشَارَةِ بِوَاسِطَةِ الْإِتْبَاعِ ، فَأَمَّا أَنْ يَكُونَ التَّابِعُ لَازِمًا بِمَعْنَى أَنَّهُ لَوْ تَخَلَّفَ لَمْ يَظْهَرْ الْمُرَادُ نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿إِنَّ أَوَّلَى الْنَّاسِ بِإِبْرَاهِيمَ لِلَّذِينَ اتَّبَعُوهُ وَهَذَا النَّبِيُّ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَاللَّهُ وَلِيُّ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [آل عمران: ٦٨] ، فَإِنَّهُ لَوْ قِيلَ : (إِنَّ أَوَّلَى النَّاسِ بِإِبْرَاهِيمَ لِلَّذِينَ اتَّبَعُوهُ وَهَذَا النَّبِيُّ وَالَّذِينَ آمَنُوا) ، لَغَمَضَ الْمَعْنَى غَمُوضًا مُنَافِيًا لِبَيَانِ الْقُرْآنِ فَإِنَّهُ نَزَلَ ﴿يَلِسَانَ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ﴾ [الشعراء: ١٩٥] ، فَكَانَ ذِكْرُ الْبَدَلِ (النَّبِيِّ) فِي حُكْمِ الْوَاجِبِ .

وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿وَأَوْحَى إِلَيْنَا هَذَا الْقُرْآنَ أَنْ لِنُنْذِرَكُمْ بِهِ وَمَنْ بَلَغَ﴾ [الأنعام: ١٩] ، يَقُولُ الطَّاهِرُ بْنُ عَاشُورَ : «عَطَفَ الْبَيَانُ بَعْدَ اسْمِ الْإِشَارَةِ بَيْنَ الْمَقْصُودِ بِالْإِشَارَةِ»<sup>(٤)</sup> ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ لَفْظَ (الْقُرْآنَ) لَوْ لَمْ يَذْكَرْ لَانْصَرَفَ الذِّهْنُ مِنْ اسْمِ الْإِشَارَةِ إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى الْقَرِيبِ : ﴿قُلْ أَعَى شَيْءٌ أَكْبَرُ شَهَادَةً قُلِ اللَّهُ شَهِيدٌ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ﴾ [الأنعام: ١٩] .

وَأَمَّا أَنْ يَأْتِيَ التَّابِعُ مَعَ أَنَّهُ لَوْ تَخَلَّفَ لَوْجَدَتْ قَرِينَةً أُخْرَى تَفْسِّرُ اسْمَ الْإِشَارَةِ ، مِثْلَ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿فَبَعَثَ اللَّهُ غُرَابًا يَبْحَثُ فِي الْأَرْضِ لِيُرِيَهُ كَيْفَ يُؤْتِرِ سَوْءَ أَخِيهِ﴾

(١) شرح الكافية للرضي ١٣٠/٢ .

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ١٢٦/٣ .

(٣) السابق ١٢٦/٣ .

(٤) التحرير والتنوير ١٦٨/٧ .

قَالَ يَوَلِّتَنِي أَعْجَزْتُ أَنْ أَكُونَ مِثْلَ هَذَا الْغُرَابِ فَأُوْرِي سَوَاءَ أَخِي فَأَصْبَحَ مِنَ النَّادِمِينَ ﴿[المائدة: ٣١]﴾ ، ف(الغراب) قرينة معينة للمحال إليه بـ(هذا) ، ولو لم يذكر فقيل : (أعجزت أن أكون مثل هذا فأواري) ، لكفى سبق ذكر الغراب مع ارتباطه بمواراة السوءة في الموضعين ، وفي مثل هذه الحالة يكون لذكر التابع غرض بلاغي أقله التأكيد ، وهو في هذه الآية إبراز مدى شعور قابيل بالعجز لتقصيره عن رتبة ما لا يعقل وذلك بالتلفظ باسمه الذي يخضه ويستدعي في الذهن ماهيته المنحطة عن رتبة الإنسان ، وعدم الاكتفاء بالإشارة إليه ؛ إذ كان اسم الإشارة من حيث هو صالحاً للعاقل وغيره ، فلا يستدعي بلفظه ذلك المفهوم ، وإن كان دالاً مع القرينة على الماصدق ، والله تعالى أعلم .

وقد يكون اسم الإشارة هو التابع لغيره ، فيفسره متبوعه ، نحو : ﴿يَمْعَشِرَ الْجِنِّ وَالْإِنْسِ أَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلٌ مِّنْكُمْ يَقُصُّونَ عَلَيْكُمْ ءَايَاتِي وَيُنْذِرُونَكُمْ لِقَاءَ يَوْمِكُمْ هَذَا﴾ [الأنعام: ١٣٠] ، وهذه الصورة من الأدلة على ضرورة مراعاة موقعي الخطاب الأول والمحكي في التحليل<sup>(١)</sup> ، وذلك أن اسم الإشارة إذا كان نعتاً فوظيفة النعت تقضي بأن يكون موضحاً لمنعوته ، وهذا التوضيح لا يتحقق إلا في مقام الخطاب الأول ؛ لأن قرينة تعيين اسم الإشارة حاضرة فيه ، ثم إذا تحول الخطاب إلى محكي صار المنعوت قرينة ذكرية تُعين المراد من اسم الإشارة ، فلو لم يراعَ اختلافُ المقام لكان الدور .

(ب) وأمّا بيان اسم الإشارة بالإخبار عنه فمثاله قوله تعالى : ﴿قَالَ يَنْقُورُ هَؤُلَاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ﴾ [هود: ٧٨] ، إن كلمة (بناتي) هنا هي التي سمحت للمتلقي - وهو بطبيعة الحال غائب عن موقف المحاورة بين لوط عليه السلام وقومه - بأن يفهم المراد باسم الإشارة (هؤلاء) من جهة ، وضمير الغائب (هن) من جهة ثانية ، فهي القرينة الحقيقية الباقية عبر الزمن ، على الرغم من أن مرجع الضمير (هن) هو اسم الإشارة المتقدم .

وفي قول الله عز وجل : ﴿وَمَا تِلْكَ يَمِينُكَ يَمُوسَىٰ﴾ \* قَالَ هِيَ عَصَايَ

(١) سيأتي مزيد بيان لهذه المسألة في ص ٢١٧ - ٢١٩ .

أَتَوَكَّؤُا عَلَيْهَا وَأَهشُّ بِهَا عَلَى غَنَمِي وَلِيَ فِيهَا مَآرِبُ أُخْرَى ﴿١٧﴾ [طه: ١٧، ١٨] ، جاء اسم الإشارة (تلك) مُتَّبَعًا بحال (بيمينك) يقوم مقام الإشارة الحسية في مقام الخطاب الأول ، لَكَنَّ المشار إليه يبقى مُبْهَمًا لنا حتى يَأْتِيَ جوابُ موسى عليه السلام معيَّنًا لجنسه بالمادة ولفرده بالإضافة ، وذلك بواسطة الإخبار عن الضمير العائد إلى اسم الإشارة ، وهو يقوم مقام الإخبار عن اسم الإشارة نفسه (قال هي عصاي) .

وفي قوله تعالى : ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ اجْعَلْ هَذَا بَلَدًا آمِنًا ﴿١٢٦﴾﴾ [البقرة: ١٢٦] جاء تفسير اسم الإشارة إلى المكان الحاضر بواسطة ما أصله الخبر وهو المفعول الثاني لـ (اجعل) .  
(ج) وأحيانًا يرد اسم الإشارة غير مُتَّبَعٍ ، ولا مُخْبِرٍ عنه ، أو مُخْبِرٍ عنه بخير لا يكفي في تعيينه ، وحينئذ تكون قرينة التعيين مذكورًا سابقًا لا يرتبط إعرابيًا باسم الإشارة وذلك نحو قوله تعالى : ﴿كُلَّمَا رُزِقُوا مِنْهَا مِنْ ثَمَرَةٍ رِزْقًا قَالُوا هَذَا الَّذِي رُزِقْنَا مِنْ قَبْلُ ﴿٢٥٠﴾﴾ [البقرة: ٢٥٠] أي الثمار التي يرزقونها .

وقوله سبحانه : ﴿قَوْلِيلٌ لِلَّذِينَ يَكْتُمُونَ الْكِتَابَ بِأَيْدِيهِمْ ثُمَّ يَقُولُونَ هَذَا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ ﴿٧٩﴾﴾ [البقرة: ٧٩] أي الكتاب المكتوب بأيديهم .

وقوله تعالى : ﴿أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْبَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا قَالَ أَنَّى يُحْيِي هَذِهِ اللَّهُ بَعْدَ مَوْتِهَا ﴿٢٥٩﴾﴾ [البقرة: ٢٥٩] الإشارة بـ (هذه) إلى القرية المذكورة آنفًا .

وقوله تعالى : ﴿كُلَّمَا دَخَلَ عَلَيْهَا زَكَرِيَّا الْمِحْرَابَ وَجَدَ عِنْدَهَا رِزْقًا قَالَ يَمْرِئُمُ إِنِّي لِلَّهِ هَذَا ﴿٣٧﴾﴾ [آل عمران: ٣٧] أي الرزق الموجود عندها .

وقوله تعالى : ﴿الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللَّهَ قِيَمًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمْ وَيَتَفَكَّرُونَ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَذَا بَطْلًا سُبْحَنَكَ فَقِنَا عَذَابَ النَّارِ ﴿١٩١﴾﴾ [آل عمران: ١٩١] أي السماوات والأرض وأفرد اسم الإشارة على معنى المشاهد .

وقوله تعالى : ﴿وَلَوْ نَزَّلْنَا عَلَيْكَ كِتَابًا فِي قِرْطَاسٍ فَلَمَسُوهُ بِأَيْدِيهِمْ لَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا إِنَّ هَذَا إِلَّا سِحْرٌ مُبِينٌ ﴿٧﴾﴾ [الأنعام: ٧] الإشارة بـ (هذا) إلى الكتاب أو القِرطاس .

وقوله تعالى: ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ وَجَعَلْنَا عَلَى قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَنْ يَفْقَهُوهُ وَفِي آذَانِهِمْ وَقْرًا وَإِنْ يَرَوْا كَلًا آيَةً لَا يُؤْمِنُوا بِهَا حَتَّى إِذَا جَاءَهُكَ بُحْبُورُكَ يَقُولَ الَّذِينَ كَفَرُوا إِنَّ هَذَا إِلَّا أَسْطِيرُ الْأَوَّلِينَ﴾ [الأنعام: ٢٥] الإشارة بـ (هذا) إلى القرآن<sup>(١)</sup> المدلول عليه بذكر الاستماع<sup>(٢)</sup>.

وقوله تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَى إِذْ وَقَعُوا عَلَى رَبِّهِمْ قَالَ أَلَيْسَ هَذَا بِالْحَقِّ قَالُوا بَلَى وَرَبِّنَا قَالَ فَذُوقُوا الْعَذَابَ بِمَا كُنْتُمْ تَكْفُرُونَ﴾ [الأنعام: ٣٠] الإشارة بـ (هذا) إلى البعث والمثل بين يدي الله تعالى للحساب وهو مفهوم من (وقفوا على ربهم).

وقوله: ﴿وَجَعَلُوا لِلَّهِ مِمَّا ذَرَأَ مِنَ الْحَرْثِ وَالْأَنْعَامِ نَصِيبًا فَقَالُوا هَذَا لِلَّهِ بِرِزْقِهِمْ وَهَذَا لِشُرَكَائِنَا﴾ [الأنعام: ١٣٦] ، لما ذكر سبحانه أنهم جعلوا له نصيباً دل ذلك على جعلهم نصيباً لغيره ، ففهم من (هذا) أولاً الإشارة إلى (نصيباً) المذكور ، وفهم من (هذا) ثانياً الإشارة إلى نصيب الشركاء المزعومين المفهوم من التقسيم ، هذا بمراعاة مقام الخطاب المحكي ، لكننا لو تصورنا موقف الخطاب الأول لكانت إشارتهم بـ (هذا) في الموضوعين إلى قسم من الحرث والأنعام حاضر مشاهد غير القسم الثاني .

وقوله تعالى: ﴿قُلْ هَلُمْ شُهَدَاءُ كُمُ الَّذِينَ يَشْهَدُونَ أَنَّ اللَّهَ حَرَّمَ هَذَا﴾ [الأنعام: ١٥٠] ، فـ (هذا) تشير إلى معلوم من السياق ، وهو ما كان الكلام عليه من أول الجدل من قوله: ﴿ثُمَّ نَبِيَّةَ أَزْوَاجٍ﴾ [الأنعام: ١٤٣] الآيات ، وقد سبقت الإشارة إليه أيضاً بقوله: ﴿أَمْ كُنْتُمْ شُهَدَاءَ إِذْ وَصَّيْكُمْ اللَّهُ بِهَذَا﴾ [الأنعام: ١٤٤] (٣) .

وقوله تعالى: ﴿وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غَلٍ فَجَرَى مِنْ نَحْيِهِمُ الْأَنَهْرَ وَقَالُوا الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ لَوْلَا أَنْ هَدَانَا اللَّهُ﴾ [الأعراف: ٤٣] الإشارة في قولهم: (لهذا) إلى جميع ما هو حاضر من النعيم في وقت ذلك الحمد ، والهداية له هي الإرشاد

(١) انظر: المحرر الوجيز ٢/ ٢٨٠ .

(٢) انظر: تفسير أبي السعود ٢/ ٣٦٨ .

(٣) التحرير والتنوير ٨/ ١٥٤ القسم الأول .

إلى أسبابه ، وهي الإيثار والعمل الصالح»<sup>(١)</sup> ، وذلك النعيم الحاضر قد ذكر منه في الآية نزع الغل من الصدور وجريان الأنهار من تحتهم ، فكان في هذا الذكر قرينة لنا لتعيين المراد من اسم الإشارة .

وقوله تعالى : ﴿ وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ يَتَوَفَّى الَّذِينَ كَفَرُوا الْمَلَائِكَةُ يَضْرِبُونَ وُجُوهَهُمْ وَأَذْذَبُوهُمْ وَذُوقُوا عَذَابَ الْحَرِيقِ ﴾ \* ذَلِكَ بِمَا قَدَّمْتُمْ أَيْدِيَكُمْ وَأَنَّ اللَّهَ لَيْسَ بِظَلَمٍ لِّلْعَالَمِينَ ﴾ [الأنفال : ٥٠ ، ٥١] ، ف(ذلك) إشارة إلى ما يشاهدونه من العذاب المدلول عليه في السياق بقوله تعالى : ﴿ عَذَابَ الْحَرِيقِ ﴾ .

ثانياً - تحوُّل العهد الحضورى إلى العهد الذهني :

ينهض تحوُّل القرينة الحضورية إلى ذهنية على ركيزتين .

أولاهما الحقائق التاريخية المختزنة في الأذهان من كون القرآن نزل على سيدنا محمد ﷺ ، في أهل مكة ، فكان منهم من آمن ومنهم من كفر ، ثم انتقل إلى المدينة فبرز فريقان آخران هما المنافقون وأهل الكتاب ممثلين أولاً في اليهود ، وأخيراً في نصارى العرب ، فهذا السياق التاريخي لنزول لقرآن يجعل الذهن يرجع ابتداءً كل خطاب مباشر في القرآن أو إشارة إلى قوم إلى ما يقتضيه السياق العام للنزول مقروناً بمضمون الخطاب ، فيتعين بواسطتها ما لم يتعين بقرينة ذكرية من مخاطب مباشر ، وكذلك كل منادى مباشر في القرآن الكريم ، وإن كان نداؤه قرينة ذكرية لضمائر الخطاب الدالة عليه .

وثانيتها الآثار المروية عن الصحابة في أسباب النزول أو تعيين ما أهمه القرآن بناءً على شهودهم مقام النزول ، نحو قوله تعالى : ﴿ أَمْ كُنْتُمْ شُهَدَاءَ إِذْ حَضَرَ يَعْقُوبَ الْمَوْتُ إِذْ قَالَ لِبَنِيهِ مَا تَعْبُدُونَ مِن بَعْدِي ﴾ [البقرة : ١٣٣] «الخطاب لجنس اليهود أو الموجودين في زمانه ﷺ على ما يشير إليه سبب النزول ، فقد ذكر الواحدى أن الآية نزلت في اليهود حين قالوا للنبي ﷺ : أأنت تعلم أن يعقوب لما مات أوصى بنيه باليهودية؟»<sup>(٢)</sup> .

(١) السابق ١٣٢ / ٨ القسم الثاني .

(٢) روح المعاني ٣٩٠ / ١ ، وانظر : أسباب النزول للإمام أبي الحسن علي بن أحمد الواحدى النيسابورى ، عالم الكتب - بيروت ، ص ٢٧ .

ومما يعتمد على أسباب النزول من المحيالات الحضورية ما في قوله تعالى - وقد مضى منذ قليل - : ﴿ وَمَا لَكُمْ لَا تُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ الَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْ هَذِهِ الْقَرْيَةِ الظَّالِمِ أَهْلُهَا وَاجْعَل لَّنَا مِن لَّدُنكَ نَصِيرًا ﴾ [النساء: ٧٥] ، فاسم الإشارة (هذه) وإن فسر بقرينة لفظية هي عطف البيان (القرية) فإن هذا لا يكفي في تمام التعيين ، ومن ثم يأتي دور القرينة الذهنية المتمثلة فيها رواه الطبري عن ابن عباس ومجاهد والسدي<sup>(١)</sup> من أن القرية الظالم أهلها هي مكة ، ومن ثم يكون الرجال والنساء والصبيان أناساً من أهل مكة أسلموا ولم يقدروا على الهجرة ، وهم بهذا معينون لنا بصفتهم .

وتفصيل الكلام على هاتين الركيزتين يأتي في الحديث عن روافد العهد الذهني .  
وثمة سؤال أخير ينبغي الالتفات إليه ومحاولة إجابته ، وهو : ما القيمة الدلالية لمراعاة هذا النوع من الحضور في التحليل النصي لآيات القرآن الكريم إذا كان لا يفيد إلا نطاقاً محدوداً من المتلقين ثم يتحول إلى نمط آخر من القرينة المنشئة للعهد وهي الذكرية أو الذهنية؟ هل هي قيمة تاريخية لا أثر لها اليوم؟ أو هي قيمة متجددة العطاء لكن من زوايا أخرى غير زاوية الربط بين المحيل والمحال إليه؟  
هناك مقولة نظرية في التحليل اللغوي لاحظتها ، تتأكد صحتها بتصفح جزئياتها ، خلاصتها أنه إذا كان للغة حالتان ، هما الوضع والاستعمال ، فإن أي تحليل لغوي لا يراعي هاتين الحالتين معاً فيعطي كل واحدة منهما حقها يكون تحليلاً غير مكتمل من ناحية استيفاء معطيات الظاهرة أو النص ، وغير دقيق منهجياً من ناحية إغفال العلاقة الضرورية بين الوضع والاستعمال ، وهذه المقولة - فيما أرى - من أهم سمات النحو العربي المنهجية<sup>(٢)</sup> ،

(١) انظر : تفسير الطبري ٢٢٦/٧ .

(٢) مما ظهرت فيه هذه السمة قول الرضي - تعليقا على قول ابن الحاجب : «المعرفة ما وضع لشيء بعينه» - : «ولا يريد به أن الواضع قصد في حال وضعه واحداً معيناً ، إذ لو أراد ذلك ، لم يدخل في حده إلا الأعلام ، إذ المضمورات والمبهات ، وذو اللام ، والمضاف إلى أحدها ، تصلح لكل معين قصده المستعمل ، فالمعنى : ما وُضِعَ لِيُسْتَعْمَلَ في واحد بعينه ، سواء كان ذلك الواحد مقصود الواضع ، كما في الأعلام ، أو لا ، كما في غيرها ، ولو قال : ما وضع لاستعماله في شيء بعينه ، لكان أصرح» [شرح الكافية ٢/ ١٢٨] .

وهي أيضًا من الخيوط التي تُسج بها علمُ المعاني والبيان<sup>(١)</sup>.

وبناءً على هذه المقولة أرى أنَّ مراعاةَ الحضور في المقام الأول للخطاب في التحليل النصي لآيات القرآن الكريم أمرٌ لا محيص عنه لتمام التحليل - وإن كان لا يمثل قرينةً لتعيين المحال إليه بعد انقضاء زمن الخطاب - ؛ لأنَّه في واقع الأمر مراعاةٌ لما يقتضيه وضعُ المحيالات المستعملة له ، خاصَّةً ضميري الحضور ، واسم الإشارة ، يظهر ذلك في قول الله عز وجل حكايةً عن السيدة سارة : ﴿ قَالَتْ يَنْوِلْنِي أَلَدٌ وَأَنَا عَجُوزٌ وَهَذَا بَعْلِي شَيْخًا إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ عَجِيبٌ ﴾ [هود: ٧٢] ، فإنَّ «شيخًا حال من (بعلي) مؤكدة» ؛ إذ ليس الغرض الإعلام بأنَّه بعلمها في حال شيخوخته دون غيرها<sup>(٢)</sup> ، فهي مؤكدة لمضمون جملة (هذا بعلي) ، ولا يتأتَّى هذا المعنى إلَّا باعتبار مفسر اسم الإشارة ، وهو الإشارة الحسية إلى أبينا إبراهيم عليه السلام وقد بدت عليه أمارات الشيخوخة ، فلا مناص من مراعاة العهد الحضورِي في مورد الكلام أي المقام الأول له ، ولا يتم فهمنا إلَّا بهذه المراعاة ، وإن كانت قرينة العهد لنا قد تحولت إلى ما ذُكر في سياق الحكاية ، حيث جرى الحديث عن سيدنا إبراهيم ثم أضيف إليه (امرأة) فعلم أنها زوجته ، ثم تُسبب إليها هذا القول ، فعلم أنَّ بعلمها هو (إبراهيم) باستدلال مباشر .

وقد تكون مراعاة ذلك الحضور رعايةً لمقام الاستعمال الأول ، لا لأصل الوضع ، ففي قول الله تعالى : ﴿ قَالَتْ مَا جَزَاءُ مَنْ أَرَادَ بِأَهْلِكَ سُوءًا إِلَّا أَنْ يُسْجَنَ أَوْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ [يوسف: ٢٥] ، جرى على لسان امرأة العزيز استعمال الاسم الموصول (مَنْ) للدلالة على يوسف عليه السلام ، مع أنَّه كان حاضرًا مشاهدًا للعزيز ، لكنه لم يكن المتكلم ولا

(١) وهذا يبيِّن في باب المجاز ؛ إذ لا مجاز إلَّا في حال الاستعمال ، ولا مجاز إلَّا بالنظر إلى مغايرة الوضع ، فهما معًا معتبران لكن كل من الجهة التي يستحقها ، وأتمًا علم المعاني فتتحقق فيه هذه المقولة في كونه قائمًا على تحليل الكلام المستعمل بالقياس إلى الوضع المستحق للتركيب ، فيبرز حينئذ أثر مراعاة مقتضى الحال في تشكيل التركيب المستعمل ، ولولا هذا القياس لما وجدت ظواهر من مثل وضع المظهر موضع المضمّر ، والالفاظ ، وإيجاز الحذف ، نعم هناك مواطن أخرى قائمة على فكرة الاختيار المجرد عن العدول كإيجاز القصر ، والمساواة ، والقصر .

(٢) التبيان ٧٠٧/٢ .



المخاطب فاستُعِمِلَ له ما للغائب ، وقرينةُ التعيين لـ (مَنْ) - لدى العزيز القادم المفاجيء - هي الحالةُ الحاضرةُ التي شاهدهما عليها ، لا مجردُ حضورِ يوسفَ عليه السَّلامُ ، ومع أنَّ هذه القرينة تحولت لدينا إلى قرينة ذكرية فإنَّ إهمالها ينطوي على إغفالِ القيمةِ الدَّلاليَّةِ لاختيار الاسم الموصول دون الضمير الذي يعود - لو كان - على يوسف كما عادت ضمائر الغائب المفردة قبله ، وذلك أن الموصول هنا يتيح توجيه التهمة ليوسف عليه السلام بواسطة الصلة (أراد بأهلك سوءا) وإلقاءها ابتداء على هذه الكيفية في نفس العزيز ، وهو ما تحرص عليه امرأة العزيز لتبرئة ساحتها ، ومن ثم وجب مراعاة الحضور في مقام الخطاب المحكي .

\* \* \*



الفصل الثاني  
احالة العهد لذكرى



المراد بالذكر هنا هو تلك الوسيلة أو القرينة الدالة على المحال إليه، التي تُسمَّى في حالة ضمير الغيبة مرجعاً، وفي اسم الإشارة مفسراً ، لكنها لا تقتصر على ذلك بل تشمل كلَّ القرائن النصية التي من شأنها أن ترشد المتلقي إلى المراد من العنصر المحيل . ويقود تأمل الوسيلة الرابطة بين طرفي الإحالة في القرآن الكريم إلى تمييز نوعين مختلفين منها ، الأول يتمثل في عنصر ملفوظ ، والثاني يتمثل في معنى يفهم من الملفوظ ، وهو تمييز ذو تأثير مباشر في عملية التلقي من حيث سرعة إدراك المحال إليه ، ودرجة تعيينه ، وسوف يقوم هذا الفصل بتحليل طبيعة القرينة المذكورة في النص من هذه الحثية أي كونها مذكورة بلفظٍ مستقلٍّ أو مفهومةً من الكلام، مع العناية ببيان كيفية ارتباطها بالمحيل .

#### ١- القرينة الذكرية الملفوظة

تنوزع القرينة الذكرية الملفوظة على ثلاث صور ؛ الأولى أن تكون مفردة ، والثانية أن تكون متعددة ، والثالثة أن تكون مركبة .

##### أولاً- الملفوظ المفرد :

(أ) ضبط القرينة المفردة وصورها :

تُعدُّ وسيلة العهد مفردة إذا كانت كلمة واحدة ، مثل قول الله تعالى : ﴿ لَقَدْ كَانَ فِي يُوسُفَ وَإِخْوَتِهِ آيَاتٌ لِّلْمُتَلَقِينَ ﴾ [يوسف : ٧] ، فمفسر الضمير في (إخوته) كلمة (يوسف) السابقة عليه ، ولا يحتاج المتلقي لأكثر منها لرفع إبهام الضمير ، نعم يحتاج لقرينة أخرى لتعيين المراد بالعلم ، وهذا ما يردُّ بحته - إن شاء الله تعالى - في الفصل الثالث ، أمّا ما يُعنى به البحث هنا فهو الصُّورُ المجردة للوسائل التي يتمُّ بها إنشاء العهد الذكري لدى قارئ القرآن الكريم ، وهي القرائن التي تُعينه على تحديد المقصود من اللفظ المحيل ، وقد يتصل بهذه الكلمة المفردة ما لا يُخرِجُها عن وصفِ الأفراد

المقابل للجملة ، وإن أخرجها عن الأفراد المقابل للتركيب<sup>(١)</sup> ، مثل أن تكون مضافة<sup>(٢)</sup> ، أو موصوفة وإن كانت صفتها جملة متطاولة ، أو تكون موصولا وصلته ، ومثال ذلك قول الله تعالى : ﴿ إِنَّمَا يَعْمُرُ مَسْجِدَ اللَّهِ مَنْ ءَامَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَءَاتَى الزَّكَاةَ وَلَمْ يَخْشَ إِلَّا اللَّهَ فَعَسَىٰ أُولَٰئِكَ أَنْ يَكُونُوا مِنَ الْمُهْتَدِينَ ﴾ [التوبة : ١٨] ، فالاسم الموصول (مَنْ) تشتمل صلته (آمن بالله واليوم الآخر . . .) على أربع جهل متعاطفة ، ومع ذلك فهي تُشكِّل مجتمعة مفهوم الاسم الموصول المفسر لاسم الإشارة (أولئك) ، مما يعني أنها تُسهِم في تفسير هذا المحيل لكن من خلال عنصر مفرد هو (مَنْ) .

فلدينا إذن صورتان للقرينة المفردة من جهة لفظها ، وسأسمي الأولى باللفظ المفرد ، والثانية باللفظ المفرد الممتد ، ولو تتبعنا الصورتين من حيث علاقتهما بالمحيل لوجدناهما متفتحتين في جانب من تلك العلاقة ، ثم يستقل الممتد بخصائص ناشئة عن امتداده ، وسأتناول جانب الاتفاق أولا ثم ما يخص المفرد الممتد .

#### (ب) علاقة القرينة المفردة بالمحيل :

ورد اللفظ المفرد قرينة على المحال إليه في القرآن الكريم بصورتين كليتين من حيث علاقته بلفظ المحيل :

الأولى : أن يكون لفظ القرينة والمحيل واحدا ، وذلك إذا كان المحيل معروفا بـ(أ) أو

(١) يطلق المفرد عند النحاة تارة على ما لا يدل جزؤه على جزء معناه فيكون مقابلا للمركب ، وتارة على ما ليس جملة ولا شبه جملة ، والإطلاق الثاني أعم من الأول ، فإن المركب الإضافي مثلا ليس جملة ولا شبه جملة ، فيصح إطلاق مصطلح الأفراد عليه بالمعنى المقابل لهما لا بمقابل المركب ، انظر : شرح الكافية للرضي ٣/١ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٨٧/١ ، وحاشية الصبان على شرح الأشموني ٢١/١ حيث ذكر مما يخرج عن حد الكلام المركب التقيدى ، وهو - فيما أرى - التركيب الحاصل بالعمل عدا الإسناد ، أو بالوصفية .

(٢) ذكر ابن هشام في شرح قطر الندى أن المضاف والمضاف إليه كالكلمة الواحدة ، انظر : ص ٢١٢ [دار الطلائع - القاهرة] ، وانظر هذا المعنى في شرح التصريح ٥٧/٢ ، ١٧١ .

الإضافة<sup>(١)</sup> أو الموصولية<sup>(٢)</sup> ، ويظهر ذلك في قول الله عز وجل : ﴿اللَّهُ نُورٌ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ مِثْلُ نُورِهِ كَمِشْكُوفٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ الْوَصْبَاحُ فِي زُجَاجَةٍ الزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّيٌّ يُوقَدُ مِنْ شَجَرَةٍ مُبْرَكَةٍ زَيْتُونَةٍ لَا شَرْقِيَّةٍ وَلَا غَرْبِيَّةٍ يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيءُ وَلَوْ لَمْ تَمْسَسْهُ نَارٌ نُورٌ عَلَى نُورٍ يَهْدِي اللَّهُ لِنُورِهِ مَنْ يَشَاءُ﴾ [النور: ٣٥] ، وقوله تعالى : ﴿كَأَنَّا أَرْسَلْنَا إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا \* فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ﴾ [الزمل: ١٥، ١٦] ، فقد كثر استشهاده النحويين والبلاغيين بهذين الموضعين على مجيء (أل) للعهد الذكري .

والمقصود باتحاد لفظ القرينة والمحيل هو الاتحاد في المادة اللغوية ، وإن اختلفا في السمات الصرفية من تعريف وتنكير ، وإفراد وجمع .

فأما التعريف والتنكير فقد اشتهرت قاعدة تتعلق به تقول : «إِنَّ النكرة إذا أُعيدت نكرة كانت غير الأولى ، وإذا أُعيدت معرفة أو أُعيدت المعرفة معرفة أو نكرة كان الثاني عينَ الأول»<sup>(٣)</sup> .

والحق أن هذه القاعدة أعم من المسألة المطروحة ؛ لأن ما نناقشه هنا ليس هو اتحاد الأول والثاني أو تخالفهما ، بل كون الأول قرينة للعهد في الثاني أو لا ، ومع هذا فهي تصلح منطلقا لمناقشتها ؛ لأن كون الأول قرينة يتوقف على كون الثاني عينَ الأول ، ثم هي تضبط صور العلاقة بين ما يمكن أن يكونا محيلاً وقرينة منفردة من حيث التعيين ؛

(١) انظر : شرح التلويح على التوضيح لمتن التنقيح في أصول الفقه ، للإمام سعد الدين مسعود بن عمر الفتازاني الشافعي [ت ٧٩٢هـ] ، ضبطه وخرج آياته وأحاديثه خيرى سعيد ، المكتبة التوفيقية - القاهرة ، ١٣٥ / ١ .

(٢) ولا يدخل في هذه الصورة ما تشابهت فيه جملة الصلة مع جملة سابقة كقوله تعالى : ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّا إِذَا تَمَعَّى أَلْقَى الشَّيْطَانُ ... لِيَجْعَلَ مَا يُلْقِي الشَّيْطَانُ﴾ [الحج: ٥٢، ٥٣] ، ف(ما يلقي الشيطان) الأولى تدل على معهود ذكري قرينته (ألقى الشيطان في أمنيته) فلا شك أن هناك اتحاداً في المادة اللغوية بين فعل القرينة (ألقى) وفعل الصلة (يلقي) ، ولكن هذا لا يدخل في الصورة التي نتحدث عنها لاختلاف القرينة عن المحيل في نوع الكلم ؛ لأن فعل القرينة يؤلف مع فاعله جملة مستقلة ، وفعل الصلة داخل في حيز الاسم الموصول ، فنحن بين جملة واسم لا فعل وفعل ، ومن ثم فالقرينة هنا ملحوظة لا مفردة ، وأما (ما يلقي الشيطان) الثانية فسيأتي حكمها في إعادة المعرفة معرفة .

(٣) انظر : مغني اللبيب ص ٦٢١ ، في باب التحذير من أمور اشتهرت بين المعربين والصواب خلافها ، وانظر : عروس الأفراح لبهاء الدين السبكي (ضمن شروح التلخيص) ١ / ٣٥٥ - ٣٦٠ .

إذ تتضمن هذه المقولة أربع صور من الإعادة ، يعيننا منها هنا ثنتان فقط ، هما : إعادة النكرة معرفة ، وإعادة المعرفة معرفة كذلك .

أما إن كان الثاني نكرة فإنه يكون - بادي الرأي - لفظاً غير محيل<sup>(١)</sup> ، فإن دلت النكرة على الوحدة فمعنى كونها عين الأولى أو غيرها هو اتحادهما في الماصدق أو اختلافهما ، وهذا إنما يدل عليه السياق ، وهو يختلف باختلافه<sup>(٢)</sup> ، وإن دلت على المفهوم<sup>(٣)</sup> ودل الأول عليه فهما متحدان ؛ لأن المفهوم واحد في الذهن ، وهذا الطريق لا يقتضي إحالة ؛ لما سبق من أن الدلالة على المفهوم بالوضع اللغوي دلالة عامة لا تحتاج إلى عهدٍ خاص<sup>(٤)</sup> ، ودلالاتها على المفهوم إمّا مقيداً وهي المراد بها النوعية كما في قوله تعالى : ﴿اللَّهُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ ضَعْفٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْ بَعْدِ ضَعْفٍ قُوَّةً ثُمَّ جَعَلَ مِنْ بَعْدِ قُوَّةٍ ضَعْفًا وَشَيْبَةً﴾ [الروم: ٥٤]<sup>(٥)</sup> ، أو مطلقاً وهي التي تقع

(١) ونص السعد في شرح التلويح على أنها تكون مغايرة للأولى ، وذكر عبد العزيز البخاري في شرحه لأصول البزدوي وجه كون النكرة المسبوبة بمعرفة هي الأولى بقوله : «لأن المعرفة مستغرقة للجنس والنكرة متناولة لبعض الجنس فيكون داخلًا في الكل لا محالة مُقدِّماً كان أو مُؤخراً» كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البزدوي ، تأليف الإمام علاء الدين عبد العزيز بن أحمد البخاري (ت ٧٣٠هـ) ، وضع حواشيه عبد الله محمود محمد عمر ، دار الكتب العلمية - بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م ، ٢/ ٢٥ . وردّه السعد في شرح التلويح بثلاثة أوجه فراجعها ثمة ١/ ١٣٦ ، ولذا قال بهاء الدين السبكي : «وإن كان الأول معرفة والثاني نكرة فقولان» [عروس الأفراح ١/ ٣٥٥] .

(٢) فمن اتحادهما مثلاً قوله تعالى : ﴿إِذْ رَمَا نَارًا فَقَالَ لِأَهْلِهِ امْكُثُوا إِنِّي آنَسْتُ نَارًا﴾ ، وقوله تعالى : ﴿وَأَيُّوبَ إِذْ نَادَىٰ رَبَّهُ أَنِّي مَسَّنِيَ الضُّرُّ وَأَنْتَ أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ﴾ فاستجيبنا له فكشفنا ما به من ضُرٍّ ، ومثال اختلافهما قوله تعالى : ﴿فَإِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا﴾ [الفرقان: ٢٠] .

(٣) أي بلا قصد إلى ماصدق ، والمفهوم واحد في الذهن ، فلا يتصور تعدده إلا باعتبار النوع ، وحيث لا فكل نوع مفهوم مُتَّحِدٌ في الذهن فلا يتصور معه التعدد والاختلاف ، ومن هنا جاء الاتحاد بين النكرتين الداليتين على النوعية ، إن دل السياق على اتحاد النوع المراد بكل منهما .

(٤) انظر : ص ١٥٦ .

(٥) انظر : مغني اللبيب : ص ٦٢٢ ، والتحريير والتنوير ٢١/ ١٢٨ ، وقد نبه ابن عاشور إلى خروج نحو هذه الآية بقوله : «وقولهم : النكرة إذا أعيدت نكرة كانت غير الأولى ، يريدون به التذكير المقصود منه الفرد الشائع لا التذكير المراد به النوعية» .



خبراً ولا ما صدق لها (١) كما في قوله سبحانه: ﴿وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌُ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌُ﴾ [الزخرف: ٨٤] (٢).

فأما إعادة النكرة معرفةً، فإنَّ كون الأول قرينةً للعهد في الثاني حينئذ يتوقف على أمرين هما:

١- ألا يكون المقصود بالثاني الجنس؛ لأنه لا يحتاج إلى قرينة أصلاً، ومن ذلك قول الله تعالى: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا وَالصُّلْحُ خَيْرٌ﴾ [النساء: ١٢٨]، «فالصلح الأول خاص وهو الصلح بين الزوجين، والثاني عام؛ ولهذا يستدل بها على استحباب كل صلح جائز» (٣)، وقوله تعالى: ﴿وَمَا يَنْبَغُ أَكْثَرُهُمْ إِلَّا طَنًّا إِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا﴾ [يونس: ٣٦] (٤)، وقوله عز وجل: ﴿وَقَالُوا لَوْلَا أُنزِلَ عَلَيْهِ آيَاتٌ مِّن رَّبِّهِ قُلْ إِنَّمَا الْأَيَاتُ عِنْدَ اللَّهِ وَإِنَّمَا أَنَا نَذِيرٌ مُّبِينٌ﴾ [العنكبوت: ٥٠] «قرأ نافع وأبو عمرو وابن عامر وحفص عن عاصم وأبو جعفر ويعقوب: (آيات)، وقرأ ابن كثير وحمة والكسائي وأبو بكر عن عاصم وخلف: (آية)، والجمع والإفراد في هذا سواء لأن القصد إلى الجنس، فالآية الواحدة كافية في التصديق» (٥).

وكذلك قوله تعالى: ﴿أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَسَالَتْ أَوْدِيَةٌ بِقَدَرِهَا فَاحْتَمَلَ السَّيْلُ زَبَدًا رَّابِيًا وَمِمَّا يُوقِدُونَ عَلَيْهِ فِي النَّارِ ابْتِغَاءَ حِلْيَةٍ أَوْ مَتَاعٍ زَبَدٌ مِّثْلُ بَثْلٍ كَذَلِكَ يَضْرِبُ اللَّهُ الْحَقَّ وَالْبَاطِلَ فَأَمَّا الزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَاءً﴾ [الرعد: ١٧]، الزبد من السيل ومما يوقدون عليه، ولم يثن (الزبد) وإن كان المتقدم زبدين لاشتراكهما في مطلق الزبدية فهما واحد باعتبار القدر

(١) وانظر: ص ٢٣٢.

(٢) انظر: مغني اللبيب: ص ٦٢٢، وعروس الأفراح ١/ ٣٥٧.

(٣) مغني اللبيب ص ٦٢٢، وانظر: عروس الأفراح ١/ ٣٥٧.

(٤) انظر: عروس الأفراح ١/ ٣٥٧.

(٥) التحرير والتنوير ١٤/ ٢١، وانظر في تخريج القراءتين: كتاب السبعة في القراءات لابن مجاهد ص ٥٠١، تحقيق الدكتور شوقي ضيف، دار المعارف - القاهرة، الطبعة الثالثة.

المشترك<sup>(١)</sup>، فالمراد به الجنس المتضمن للنوعين المتقدمين ، والله أعلم .  
 ٢- ألا توجد قرينة عقلية تمنع من كون الثاني عين الأول ، ومن ثم لا يكون قرينة له ،  
 وذلك كقوله تعالى : ﴿وَيَزِدْكُمْ قُوَّةً إِلَى قُوَّتِكُمْ﴾ [هود: ٥٢] ، وقوله تعالى :  
 ﴿لِيَزَادُوا إِيمَانًا مَعَ إِيْمَانِهِمْ﴾ [الفتح: ٤] ، وقوله تعالى : ﴿يَزِدْنَاهُمْ عَذَابًا فَوْقَ الْعَذَابِ﴾  
 [النحل: ٨٨] ؛ قال بهاء الدين السبكي : «بقريئة أن المزيد غير المزيد عليه»<sup>(٢)</sup> ، وصرح ابن  
 عاشور بأن تعريف (العذاب) «تعريف الجنس المعهود حيث تقدم ذكره في قوله تعالى :  
 ﴿وَإِذَا رَأَى الَّذِينَ ظَلَمُوا الْعَذَابَ﴾ [النحل: ٨٥] ؛ لأن عذاب كفرهم لما كان معلوماً  
 بكثرة الحديث عنه صار كالمعهود ؛ وأما عذاب صدهم الناس فلا يخطر بالبال فكان  
 مجهولاً فناسبه التنكير»<sup>(٣)</sup> ، لكن قوله : «حيث تقدم ذكره» يؤهم أن الجنس معهود هنا  
 عهداً ذكرياً ، والذي أراه أنه عهد ذهني<sup>(٤)</sup> .

و فيما عدا ذلك تكون النكرة المتقدمة قرينة للعهد في المعرفة المتأخرة المتحدة معها  
 لفظاً ؛ لأن العهد متى أمكن فلا يحمل على غيره ، واتفق اسم متقدم مع المعرف في  
 مادته يجعل الذهن يربط بينهما صوتياً ، ثم ينسحب ذلك إلى المدلول ، فيكون الاتحاد في  
 المادة قرينة منبثقة للعهد ؛ لأن الثاني فيه لا يغير الأول ، والمقصود عدم تغاير الماصدق  
 إن وجد ، وإلا فعدم التغاير في النوعية ، فمن الأول قوله تعالى : ﴿لِكُلِّ أَجَلٍ كِتَابٌ﴾  
 ﴿يَمَحُّوهُ اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثَبِّتُ وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ﴾ [الرعد: ٣٨-٣٩] ، إذا كان المراد  
 بـ(أم الكتاب) الكتاب الذي كتبت به الآجال نفسه في قوله تعالى (لكل أجل كتاب)<sup>(٥)</sup> .

(١) انظر : البحر المحيط ٣٧٣/٥ ، وروح المعاني ١٣/١٣١ ، وقال البقاعي : «الزبد أي الذي هو مثل للباطل  
 المطلق» [نظم الدرر في تناسب الآيات والسور ، لبرهان الدين أبي الحسن إبراهيم بن عمر البقاعي  
 (ت ٨٨٥هـ) ، دار الكتاب الإسلامي - القاهرة ، ١٠/٣١٨] .

(٢) عروس الأفراح ١/٣٥٧ ، وانظر : مغني اللبيب ص ٦٢٢ ، حيث يقول ابن هشام عن الآية الأخيرة :  
 «والشيء لا يكون فوق نفسه» .

(٣) التحرير والتنوير ١٤/٢٤٩ .

(٤) وستأتي مناقشة إعادة المعرفة .

(٥) انظر : التحرير والتنوير ١٣/١٦٧ .

وقوله تعالى: ﴿وَأَضْرِبْ لَهُمْ مَثَلًا رَجُلَيْنِ جَعَلْنَا لِأَحَدِهِمَا جَنَّتَيْنِ مِنْ أَعْنَبٍ وَحَفَفْتَهُمَا بِنَخْلٍ وَجَعَلْنَا بَيْنَهُمَا زَرْعًا ۝٣٢﴾ كُنَّا الْجَنَّتَيْنِ ءَاتَتْ أَكْثَهَا ﴿[الكهف: ٣٢-٣٣].

وقوله تعالى: ﴿فَانْطَلَقَا حَتَّىٰ إِذَا لَقِيَا غُلَامًا فَقَتَلَهُ . . . فَوَجَدَا فِيهَا جِدَارًا يُرِيدُ أَنْ يَنْقَضَ فَأَقَامَهُ﴾ [الكهف: ٧١، ٧٤، ٧٧]، مع قوله بعد ذلك: ﴿وَأَمَّا الْغُلَامُ . . . وَأَمَّا الْجِدَارُ . . .﴾ [الكهف: ٧٩، ٨٠، ٨٢]، وقوله تعالى: ﴿فَقَالَ لِأَهْلِهِ امْكُثُوا إِنِّي آنَسْتُ نَارًا تَلْعَلِي ءَانِيَكُمْ مِنْهَا بِقَبَسٍ أَوْ أَجْدُ عَلَى النَّارِ هُدًى﴾ [طه: ١٠].

وقوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ أُنزِلَتْهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا وَصَرَفْنَا فِيهِ مِنَ الْوَعِيدِ . . . فَتَحَلَّى اللَّهُ الْمَلِكُ الْحَقُّ وَلَا تَعْجَلْ بِالْقُرْآنِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يُقْضَىٰ إِلَيْكَ وَحْيُهُ﴾ [طه: ١١٣].

وقوله عز وجل: ﴿وَلَا تَدْعُوهُمْ إِلَىٰ صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ \* وَإِنَّ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ عَنِ الصِّرَاطِ لَنُكَيِّبُونَ﴾ [المؤمنون: ٧٣-٧٤].

وقول الله تعالى: ﴿فَإِنَّمَا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي هُدًى فَمَنْ تَبِعَ هُدَايَ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [البقرة: ٣٨].

وقوله سبحانه: ﴿وَنُخْرِجْ لَهُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ كِتَابًا يَلْقَاهُ مَنشُورًا \* أَفَرَأَىٰ كِتَابَكَ﴾ [الإسراء: ١٣-١٤]

وقوله تعالى: ﴿فِي سِتْعِ مَائَةٍ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ وَقَوْمِهِ . . . فَلَمَّا جَاءَهُمْ ءَايَتُنَا مُبْصِرَةً﴾ [النمل: ١٣] (١).

وينطبق هذا أيضًا على قوله تعالى: ﴿وَيُؤْتِ كُلَّ ذِي فَضْلٍ فَضْلَهُ﴾ [هود: ٣]، وإن كان السبكي يرى تخالفهما إذ يقول: «الفضل الأول العمل والثاني الثواب» (٢)؛ لأنَّ التقدير - والله أعلم - : يؤت كل ذي فضل ثواب فضله، فالثواب مُقَدَّرٌ والفضل واحدٌ، وهذا مدلول الإضافة (٣)، وإلا ل قيل: يؤت كل ذي فضل فضلًا.

(١) راجع أيضًا: آل عمران: ٤١، النساء: ٢٤، النحل: ٦١، مريم: ١٠، طه: ١٢٣، الشعراء: ١٧٣، النمل: ٨، ٥١، ٥٨.

(٢) عروس الأفراح ١/٣٥٧.

(٣) صرح الفتازاني في شرح التلويح بأنَّ الحمل على المعهود هو الأصل في التعريف باللام أو بالإضافة. ١٣٥/١، ١٣٦.

ومن الثاني قوله تعالى: ﴿فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي هُدًى فَمَن تَبِعَ هُدَايَ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [البقرة: ١٣٨]، فالمراد بالهدى هنا - والله أعلم - ليس ألفاظاً معينة ، أو معاني معينة ، بل كل ما تتحقق به الهداية من قبل الله عز وجل لدلالة الحال (مني) ، فكان في إضافة الهدى إلى الله عز وجل تأكيداً لتباعد هذا النوع من الهدى ؛ لأنه الهدى الحقيقي ، كما قال تعالى: ﴿قُلْ إِن هُدًى اللَّهِ هُوَ الْهُدَى﴾ [البقرة: ١٢٠] و﴿قُلْ إِنَّ الْهُدَى هُدًى اللَّهِ﴾ [آل عمران: ٧٣] ، وهو تأكيد لا يعطيه الضمير لو قيل : (فمن تبعه) ، وقد ترتب على هذا الاستعمال أيضاً أن كانت «هاته الجملة مستقلة بنفسها لا تشتمل على عائد يحتاج إلى ذكرٍ معادٍ ؛ حتى يتأتى تسييرها مسير المثل أو النصيحة ، فتلحظ فتحفظ وتذكرها النفوس ليتهدَّب وترتاض» (١) .

ويتضح الاتحاد في النوع أيضاً في قوله تعالى: ﴿مَا عَلَى الْمُحْسِنِينَ مِن سَبِيلٍ وَاللَّهُ عَفُورٌ رَّحِيمٌ... إِنَّمَا السَّبِيلُ عَلَى الَّذِينَ يَسْتَفْزِنُونَكَ وَهُمْ أَغْنِيَاءُ﴾ [التوبة: ٩١، ٩٣] ، فإنَّ المراد بـ(السبيل) الثانية هو المراد بالأولى ، وهو ما يختص بالجهاد ، وإلى هذا ذهب الطبري (٢) ، وأبو حيان في قوله: «أثبت في حق المنافقين ما نفاه في حق المحسنين» (٣) ، وحكاه الفخر الرازي بقوله: «الذين قالوا في الآية الأولى : المراد ﴿مَا عَلَى الْمُحْسِنِينَ مِن سَبِيلٍ﴾ في أمر الغزو والجهاد ، وأن نفى السبيل في تلك الآية مخصوص بهذا الحكم ، قالوا : السبيل الذي نفاه عن المحسنين هو الذي أثبت في هؤلاء المنافقين ، وهو الذي يختص بالجهاد» (٤) ، وبه صرح الطاهر بن عاشور فقال : «والتعريف باللام في قوله: ﴿إِنَّمَا السَّبِيلُ﴾ تعريف العهد ، والمعهود هو السبيل المنفي في قوله تعالى: ﴿مَا عَلَى الْمُحْسِنِينَ مِن سَبِيلٍ﴾ على قاعدة النكرة إذا أعيدت

(١) التحرير والتنوير ١/ ٤٤٢ .

(٢) انظر : تفسير الطبري ١١/ ٦٢٧ .

(٣) انظر : البحر المحيط ٥/ ٩٢ .

(٤) انظر : مفاتيح الغيب ١٦/ ١٦٦ .

معرفة ، أي إنما السبيل المنفي عن المحسنين مثبت للذين يستأذنونك وهم أغنياء» (١) .  
ثم نظّر هذه الآية بقوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا السَّبِيلُ عَلَى الَّذِينَ يَظْلِمُونَ النَّاسَ وَيَبْغُونَ فِي الْأَرْضِ  
بِغَيْرِ الْحَقِّ أُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ [الشورى: ٤٢] ، حيث أعيد السبيل معرفة بعد  
ذكره نكرة في قوله سبحانه : ﴿ وَلَمَنْ أَنْتَصَرَ بَعْدَ ظُلْمِهِ فَأُولَئِكَ مَا عَلَيْهِمْ مِنْ سَبِيلٍ ﴾  
[الشورى: ٤١] ، فكلمة (سبيل) هنا أيضًا تمثل وسيلة ملفوظة مفردة للعهد الذكري (٢) .  
وأما قوله عز اسمه : ﴿ فَإِنْ تَوَلَّيْتُمْ فَمَا سَأَلْتُمْ مِنْ أَجْرٍ إِنْ أَجْرِيَ إِلَّا عَلَى اللَّهِ ﴾  
[يونس: ٧٢] ، وقوله تعالى : ﴿ وَمَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ إِنْ أَجْرِيَ إِلَّا عَلَى رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾  
[الشعراء: ١٠٩ ، ١٢٧ ، ١٤٥ ، ١٦٤ ، ١٨٠] (٣) ، فإنَّ العهد في (أجري) لم يُستفد من (أجر)  
وحدها بل من مجموع ﴿ وَمَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ ﴾ ونحوه في الآيات الأخرى ، بدليل  
قوله تعالى : ﴿ وَتَقْوُوا لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ مَا لَإِنْ أَجْرِيَ إِلَّا عَلَى اللَّهِ ﴾ [هود: ٢٩] ، إذ لو  
كان العهد مكتسبًا من سبق الاسم منكرًا لما تحقق هنا ؛ لتخالف اللفظين مادة ومعنى (٤) ،  
وهو متحقق ، فدل ذلك على أنَّ باعته ما فهم من الكلام قبله ، فالقرينة هنا ملحوظة .

ويوضح ذلك الطاهر بن عاشور بقوله : «وجملة ﴿إِنْ أَجْرِيَ إِلَّا عَلَى اللَّهِ﴾ احتراَس  
لأنه لما نفى أن يسألهم مالا ، والمال أجر ، نشأ توهم أنه لا يسأل جزاء على الدعوة فجاء  
بجملة ﴿إِنْ أَجْرِيَ إِلَّا عَلَى اللَّهِ﴾ احتراَسًا ، والمخالفة بين العبارتين في قوله : (مالا)  
و(أجري) تفيد أنه لا يسأل من الله مالا ولكنه يسأل ثوابًا ، والأجر : العوض على  
عمل ، ويسمى ثواب الله أجرًا ؛ لأنه جزاء على العمل الصالح» (٥) .

(١) انظر : التحرير والتنوير ١١/ ٥ ، ٦ .

(٢) راجع أيضًا : الحج : ٤٦ ، ٧٣ ،

(٣) وراجع كذلك : هود : ٥١ ، سبأ : ٤٧ .

(٤) أي مفهومًا لا ماصدقًا ، وهما مع ذلك مختلفان في هذه الآية في الماصدق .

(٥) التحرير والتنوير ١٢/ ٥٥ ، ويلحق بذلك قوله سبحانه وتعالى : ﴿ أَمْ أَسْأَلُكُمْ خَرْجًا فَرَجًا لَكُمْ خَيْرٌ مِنْهُ خَيْرُ الرَّزْقِينَ ﴾  
[المؤمنون: ٧٢] قرأ ابن عامر : (خرجًا فخرج) ، وهمة والكسائي : (خراجًا فخراج) ، وإن لم تكن النكرة  
الأولى عامة .

ومثل ذلك ما في قول الله عز وجل: ﴿إِنَّهُ لَيْسَ لَهُ سُلْطَانٌ عَلَى الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ﴾ \* إِنَّمَا سُلْطَانُهُ عَلَى الَّذِينَ يَتَوَلَّوْنَهُ وَالَّذِينَ هُمْ بِهِ مُشْرِكُونَ ﴿[النحل: ٩٩، ١٠٠] ، فَإِنَّ قرينة العهد في (سلطانه) ليست هي كلمة (سلطان) منفردة ، بل ما يفهم من نفي سلطانه عن الذين آمنوا من أن له سلطاناً على غيرهم ، ومن ثمَّ فالقرينة ملحوظة لا ملفوظة مفردة .

والفرق بين الموضعين ؛ الذي عُدَّت فيه النكرة المتقدمة قرينة مفردة ، والذي عُدَّت فيه جزءاً من قرينة ملحوظة ، هو أنها في الموضع الأول في قوة الموصوف وصفته كأنه قيل (من سبيل في أمر الغزو والجهاد) ، وحذفت الصفة لفهمها من مقام النزول ، أما النكرة في الموضع الثاني فهي باقية على عمومها .

أما النكرة المخبر بها التي لا ماصدق لها فإنها تتحمل ما صدق المبتدأ بمجرد الإخبار ، فتمتلى أعيدت معرفة فالمراد ماصدقها الذي اكتسبته من المبتدأ ، كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ جَعَلْنَاهُ نُطْفَةً فِي قَرَارٍ مَّكِينٍ﴾ \* ثُمَّ خَلَقْنَا النُّطْفَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا الْعَلَقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا الْمُضْغَةَ عِظْمًا فَكَسَوْنَا الْعِظْمَ لَحْمًا ﴿[المؤمنون: ١٣-١٤] ، وقوله تعالى: ﴿بَلْ هُوَ ءَايَاتٌ يَبْنَتْ فِي صُدُورِ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ وَمَا يَحْكُدُ إِشْيَاتِنَا إِلَّا الظَّلْمُوتُ﴾ [العنكبوت: ٤٩] .

وفكرة تحمل ماصدق المبتدأ هذه هي التي أسهمت في احتمالية الإحالة في قوله تعالى: ﴿قَالُوا أَضْغَتْ أَحْلَامٌ وَمَا نَحْنُ بِتَأْوِيلِ الْأَحْلَامِ بِعِلْمَيْنِ﴾ [يوسف: ٤٤] ، فإن مقصودهم إما عدم العلم بتأويل رؤياه بعينها ، أو عدم العلم بتأويل نوعها وهو ما كان من الأحلام أضغاثاً أي تخاليط وأباطيل ، وعلى القولين فإن (أحلام) الأولى تصلح قرينة للعهد في (الأحلام) الثانية ، إما بتحملها مع المضاف مدلول المبتدأ وهو الحلم الذي رآه الملك ، وهذا مناسب للمقصد الأول ، أو بمراعاة معنى المضاف (أضغاث) ؛ لأنَّ الإضافة هنا من إضافة الصفة إلى الموصوف على معنى التشبيه ، فيكون المضاف هو

القيد في المضاف إليه لا العكس ، وهذا مناسب للمقصد الثاني . (١) .  
 وأما إذا كان اللفظ الأول معرفة ، فالذي أراه أنه لا يكون هو قرينة العهد في الثاني  
 إن قُصِدَ به العهد<sup>(٢)</sup> ؛ لأنَّ الأول إما أن يكون تعريفه للعهد أو لا ، فإن كان للعهد فهو  
 مفتقر إلى قرينة افتقار الثاني ، فلتُجْعَلْ قرينته قرينة للثاني أيضا تقليلا لانتقال الذهن<sup>(٣)</sup> ،  
 ويتضح ذلك في قوله تعالى : ﴿ كَلَّمَا دَخَلَ عَلَيْهَا زَكَرِيَّا الْمِحْرَابَ وَجَدَ عِنْدَهَا رِزْقًا ...  
 فَتَدَاتُهُ الْمَلَكُوتُ وَهُوَ قَائِمٌ يُصَلِّي فِي الْمِحْرَابِ ﴾ [آل عمران : ٣٧ ، ٣٩] ، فالتعريف في  
 المحراب تعريف العهد الذكري الملحوظ المعضد بالعهد الذهني ؛ لأنَّ الله تعالى لما ذكر  
 أنَّ امرأة عمران نذرت ما في بطنها محررا ، وأنه تعالى تقبل منها ، وكان معلوما أن  
 المحرر هو من يكون في خدمة دار العبادة<sup>(٤)</sup> ، وأنَّ دور العبادة تشتمل على  
 المحارِب<sup>(٥)</sup> ، علم من هذه المقدمات الأربع أنَّ ثَمَّةَ محرابًا في المكان الذي فيه مريم  
 عليها السلام ، فجاء اللفظ الدال عليه معرفًا ، ثم كُرِّرَ بعد ذلك ليتلقاه المتلقي وفي ذهنه  
 مقومات التعريف السابقة كُلُّها ، وهذا جريًا مع الظاهر فقد قال أبو حيان : « والظاهر أن  
 المحراب هو المحراب الذي قبله في قوله : ﴿ كَلَّمَا دَخَلَ عَلَيْهَا زَكَرِيَّا الْمِحْرَابَ ﴾ ففي

(١) انظر : البحر المحيط ٣١١/٥ ، روح المعاني ٢٥١/١٢ ، والتحرير والتنوير ٢٨٢/١٢ .

(٢) وأما إن كان الأول للعهد والثاني للجنس كما في قوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ كَفَرُوا أَعْمَلُهُمْ كَسَرِيبٍ يَصِغَرُ بِحَسَبِهَا أَلْفَظَةً مَاءً حَتَّى إِذَا جَاءَهُمْ لُرُجْمَةٌ شَيْئًا وَوَجَدَ اللَّهُ عِنْدَهُ قَوْلَهُ حِسَابُهُ وَاللَّهُ سَرِيعُ الْحِسَابِ ﴾ [النور : ٣٩]  
 فإنَّ الثاني مستغن عن القرينة ، ولا يصلح قرينة للأول للعلة المذكورة بعد .

(٣) وذلك حين يكون المراد بها واحدًا .

(٤) انظر : روح المعاني ١٣٥/٣ .

(٥) قال الطبري في تفسير المحراب الأول : « وأما (المحراب) فهو مقدم كل مجلس ومصلًى ، وهو سيد المجالس وأشرفها وأكرمها ، وكذلك هو من المساجد » [تفسير الطبري ٣٥٨/٥] ، وجمع أبو حيان أقوال العلماء فيه بقوله : « المحراب : قال أبو عبيدة : سيد المجالس وأشرفها ومقدمها ، وكذلك هو من المسجد ، وقال الاصمعي : الغرفة . . . وقال الزجاج : الموضع العالي الشريف ، وقال أبو عمرو بن العلاء : القصر ، لشرفه وعلوه وقيل : المسجد وقيل : محرابه المعهود سمي بذلك لتحارب الناس عليه وتنافسهم فيه ، وهو مقام الإمام من المسجد » [البحر المحيط ٤٥١/٢] .

المكان الذي رأى فيه خرق العادة ، فيه دعا ، وفيه جاءت البشارة»<sup>(١)</sup> ، وإن كان للعلماء أقوال أخرى فيه<sup>(٢)</sup> .

وإن كان للجنس فلو جعل قرينة للعهد في الثاني لكان المراد بالثاني الجنس أيضًا ، ومن ثمّ ينتقض كونه للعهد فلا يحتاج إلى قرينة أصلاً ، لأنّ المعرفة الدالة على الجنس ببادتها اللغوية لا تحتاج إلى قرينة ، فبطل كون الأول قرينة للثاني ، ويتضح هذا في قوله تعالى: ﴿قُلِ اللَّهُمَّ مَلِكُ الْمُلْكِ تُؤْتِي الْمُلْكَ مَنْ تَشَاءُ وَتَنْزِعُ الْمُلْكَ مِمَّنْ تَشَاءُ﴾ [آل عمران ٢٦] ، فإنّ تعريف (الملك) الأول للجنس المفيد للاستغراق ، والتعريف في الثاني والثالث للجنس في ضمن بعض مبهم غير مراد بالحكم أو للعهد<sup>(٣)</sup> ، فعلى الاحتمال الأول لا إحالة فلا قرينة ، وعلى الثاني فالعهد ذهني في ملك أمة محمد ﷺ وملك فارس والروم ، أو في النبوة في العرب والنبوة في بني إسرائيل ، ولفظ (الملك) الأول لا يرشد إلى شيء من ذلك ؛ لأنّه عامٌّ ، فلا يصح جعله قرينةً ذكريةً لهذا العهد .

ومثل ذلك قول الله تعالى: ﴿وَبِالْحَقِّ أَنْزَلْنَاهُ وَبِالْحَقِّ نَزَلَ﴾ [الإسراء: ١٠٥] ، يقول الطبري: «يقول تعالى ذكره : وبالحق أنزلنا هذا القرآن ، يقول : أنزلناه نأمر فيه بالعدل والإنصاف والأخلاق الجميلة ، والأمور المستحسنة الحميدة ، وننهى فيه عن الظلم والأمور القبيحة ، والأخلاق الرديئة ، والأفعال الذميمة (وبالحق نزل) يقول : وبذلك

(١) انظر : البحر المحيط ٢/ ٤٦٥ .

(٢) انظر : البحر المحيط ٢/ ٤٦٤ ، ٤٦٥ ، روح المعاني ٣/ ١٤٥ .

وراجع أمثلة أخرى لإعادة المعرفة معرفةً مع العهد فيها : المائدة : ٤٨ ، يوسف : ٢٥ ، الإسراء : (٢ ، ٤) ، ٣٧ ، (١٠٧ ، ١٠٩) ، الكهف : (٩ ، ١٠) ، (١٨ ، ٢٢) ، (٦٠ ، ٦٢) ، (٧١ ، ٧٩) ، مريم : (٢٣ ، ٢٥) ، الحج : ٢٦ ، المؤمنون : ٧١ ، الشعراء : (١٠ ، ١١) ، والعهد في هذه المواطن ذهني .

هذا وقد توجد قرينة مائعة من اتحاد اللفظين في المراد مع كون تعريفهما للعهد ، كما في قوله تعالى: ﴿فَرَجَعَ مُوسَى إِلَى قَوْمِهِ غَضْبَنَ أَسْفًا..... وَلَكِنَّا جِئْنَاكَ أَزْوَاجًا مِنْ زِينَةِ الْقَوْمِ فَقَدَفْتَنَهَا﴾ [طه: ٨٣ ، ٨٧] ، وقوله عز اسمه : وقوله تعالى: ﴿وَأَنْظُرْ إِلَى إِلَهِكَ الَّذِي ظَلْتَ عَلَيْهِ عَاكِفًا ... إِنْ كُنَّا إِلَهُكُمْ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ [طه: ٩٧ ، ٩٨] .

(٣) قارن : الكشف ١/ ٣٤٩ ، تفسير البيضاوي ، البحر المحيط ٢/ ٤٣٦ ، ٤٣٧ ، فتح القدير ١/ ٤٠٨ ، روح المعاني ٣/ ١١٤ ، التحرير والتنوير ٣/ ٢١٣ .



نزل من عند الله على نبيه محمد ﷺ<sup>(١)</sup> ، ومعنى هذا أن المراد بالحق هنا الجنس الشامل لكل هذه المعاني التي تفهم بمجرد ذكر لفظ الحق دون حاجة إلى قرينة .  
وأما الإفراد والجمع فما ورد التخالف فيه مع كون الأول قرينةً للثاني قول الله تعالى : ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا فِي قَرْيَةٍ مِّن نَّبِيٍّ إِلَّا أَخَذْنَا أَهْلَهَا بِالْبَأْسَاءِ وَالضَّرَاءِ لَعَلَّهُمْ يَضُرَّعُونَ ﴾ \* ... وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَىٰ ءَامَنُوا وَاتَّقَوْا لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَاتٍ مِّنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ ﴾ [الأعراف : ٩٤ ، ٩٦] ، قال الألوسي : «أي القرى المهلكة المدلول عليها بقوله سبحانه : ﴿ فِي قَرْيَةٍ ﴾» ، فاللام للعهد الذكري والقرية وإن كانت مفردة لكنها في سياق النفي فتساوي الجمع<sup>(٢)</sup> ، وهذا معنى قول الزمخشري من قبل : «اللام في (القرى) إشارة إلى القرى التي دلّ عليها قوله : ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا فِي قَرْيَةٍ مِّن نَّبِيٍّ ﴾ [الأعراف : ٩٤] كأنه قال : ولو أن أهل تلك القرى الذين كذبوا وأهلكوا»<sup>(٣)</sup> .

وحكى الألوسي بعد ذلك وجهين آخرين ؛ أولهما «أن تكون اللام للعهد الخارجي إشارة إلى مكة وما حولها ، وتُعقَّب ذلك بأنه غير ظاهر من السياق ، ووجه بأنه تعالى لما أخبر عن القرى المهلكة بتكذيب الرسل وأنهم لو آمنوا سلموا وغنموا انتقل إلى إنذار أهل مكة وما حولها مما وقع بالأمم والقرى السابقة»<sup>(٤)</sup> ، ووضح من مناقشته هذا القول أن العهد في (القرى) - عليه - عهدٌ حضوريٌّ استدعاه السياق ، فأَيُّها أحقُّ بالقبول ؛ مقتضى القرينة الذكورية أو مقتضى القرينة الحضورية؟ الحق أن العبارة التي تُعقَّب بها الرأي الثاني تُرشدُ إلى أن الاعتداد بالقرينة الذكورية هو الظاهر ، ومن ثمَّ فالأخذ بالقرينة الحضورية هنا إنما يكون بضربٍ من التأويل ، وهو خلاف الأصل ، فمراعاة العهد الذكري هنا أولى والله أعلم ، ولا يعني ذلك رفض العهد الحضوري

(١) تفسير الطبري ١٥/ ١١٣ .

(٢) روح المعاني ٩/ ١٠ .

(٣) الكشف ٢/ ١٣٣ ، وانظر : تفسير البضاوي ٤/ ٣٣٠ ، والبحر المحيط ٤/ ٣٥٠ ، وتفسير أبي السعود

٩/ ٣ ، ونظم الدرر ٨/ ١١ ، وفتح القدير ٢/ ٢٣٨ ، والتحرير والتنوير ٩/ ٢١ .

(٤) روح المعاني ٩/ ١٠ .

تمامًا ، لكنه يبقى وجهًا يحتمله اللفظ .

والوجه الثاني قول الزمخشري : «ويجوز أن تكون اللام في القرئ للجنس» (١) ، وعقبه بما يخص الجنس بالقرئ المرسل إلى أهلها بقريته قوله تعالى : ﴿وَلَكِنْ كَذَّبُوا﴾ (٢) ، وهو تخصيص لا ينفي العموم عن أفراد المخصص ، والأخذ بهذا القول فيه إهدار للعهد الذكري ، وقد تقرر في علم الأصول أن الجمع المعروف بـ (أل) للعموم ما لم يتحقق عهد لتبادره إلى الذهن (٣) ، وقد تحقق هنا فلا يعدل عنه .

ولا يمنع العهد هنا من أن يكون في الآية الكريمة «تعريض بإنذار الذين كذبوا محمدًا ﷺ من أهل مكة ، وتعريض ببشارة أهل القرئ الذين يؤمنون كأهل المدينة ، ... [وسورة الأعراف] من آخر ما نزل بمكة ، وقيل : إن آيات منها نزلت بالمدينة . . . وبذلك يظهر موقع التعريض بالندارة والبشارة للفريقين من أهل القرئ ، وقد أخذ الله أهل مكة بعد خروج المؤمنين منها فأصابهم بسبع سنين من القحط ، وبارك لأهل المدينة وأغناهم وصرف عنهم الحمى إلى الجحفة ، والجحفة يومئذ بلاد شرك» (٤) .

(١) الكشف ١٣٣/٢ .

(٢) انظر : روح المعاني ١٠/٩ .

(٣) انظر : شرح الجلال شمس الدين محمد بن أحمد المحلي على متن جمع الجوامع لتاج الدين بن السبكي ، ومعه حاشية العلامة البناي ، مصطفى الباي الحلبي ، الطبعة الثانية ١٣٥٦هـ - ١٩٣٧م ، ١٠/٤١٠ .

(٤) التحرير والتنوير ٢١/٩ .

وقد ذكر الله تعالى بعد ذلك (القرئ) مرتين مضافًا إليها (أهل) ومرة مسبوقة باسم إشارة في قوله تعالى : ﴿أَفَأَمِنَ أَهْلُ الْقُرَيْ أَن يَأْتِيَهُمْ بَأْسُنَا بَيِّنَاتٍ وَهُمْ نَائِمُونَ﴾ . . . تِلْكَ الْقُرَى نَقُصُّ عَلَيْكَ مِنْ أَنبَاءِهَا وَلَقَدْ جَاءَتْهُمْ رُسُلُهُم بِالْبَيِّنَاتِ﴾ [الأعراف : ٩٧ ، ٩٨ ، ١٠١] .

فأما (القرئ) في الموضعين الأولين فيحتمل أن يكون التعريف فيه للعهد الذكري وإلى هذا ذهب أبو السعود إذ يقول : «أي أهل القرئ المذكورة ، على وضع المظهر موضع المضمّر للإيدان بأن مدار التوبيخ أمن كل طائفة ما أتاهم من البأس لا أمن مجموع الأمم ، فإن كل طائفة منهم أصابهم بأس خاص بهم لا يتعداهم إلى غيرهم» [تفسير أبي السعود ٩/٣ ، ومقصده أن النكتة هي الإشارة إلى أمن الجميع لا المجموع] .

ويحتمل أن يراد العهد الحضوري في معاصري النبي ﷺ من أهل مكة وما حولها ، وإلى هذا ذهب محيي السنة البغوي وأبو حيان [انظر : تفسير البغوي ٢/٥٥٣ ، والبحر المحيط ٤/٣٥٠] .

ومن مجيء المفرد قرينة للعهد في جميع قوله تعالى: ﴿يَأْتُوكَ بِكُلِّ سِحْرِ عَلِيمٍ \* وَجَاءَ السَّحَرَةُ فِرْعَوْنَ﴾ [الأعراف: ١١٢، ١١٣]، فإن (ساحر) لما سُبِّحَتْ بـ (كل) دلت على التعدد فصارت في معنى الجمع، لكن يمكن أن يعترض على ذلك بأن (كل ساحر) يفيد الاستغراق، ولا يصلح اللفظ الدال على الاستغراق أن يكون قرينة للعهد إلا مع الضائير وأسواء الإشارة لكونه معيّنًا لجنس ما تدل عليه، فهي مفتقرة إليه من هذا الوجه، بخلاف بقية المعارف فإن جنسها يتعيّن بهادة لفظها، فإن كان المراد بها العموم أو الماهية فهي لا تفتقر إلى شيء.

والحق أن هذا التصوّر صحيح من الناحية النظرية، أما لو نظرنا إلى الاستعمال من خلال هذا الموضوع، فإننا نجد أن الاستغراق هنا عرفي لا حقيقي، والاستغراق العرفي يفتقر إلى ما يحدد إطاره، بحيث يمكن إدراجه تحت العهد الجنسي، وهذا يعني افتقار الدال عليه إلى قرينة، ولدينا في هذا الموضوع لفظ يصلح لأن يكون قرينة لاشتراكه مع (السحرة) في المادة، وهو (كل ساحر) لكن بمراعاة امتداده بعلاقات متشابكة، فهو مفعول لفعل أسند إلى واو الجماعة العائدة على (حاشرين) وهو بدوره مفعول لـ (أرسل) المسند إلى (فرعون) مطروفاً في (المدائن)، ولما كان معلوماً سلفاً أن فرعون يملك مصر، فإن الذهن يحصر المدائن في مدائن مصر، ومن ثم فالسحرة المجموعون هم سحرة مصر، فهذا التخصيص لا يستفاد إلا من امتدادات (ساحر)، ومن ثم فلا بد من عده قرينة ذكرية للعهد الجنسي في (السحرة)، هذا فضلاً عن أن أخذ (كل ساحر) قرينة يفيد في

= وحكى الألويسي القولين ورجح الثاني [انظر: روح المعاني ١١/٩]، ومفهوم كلام الزخشي والرازي إرادة العموم [انظر: الكشف (٢/ ١٣٤) حيث يقول: «أُبْعِدَ ذَلِكَ أَمِنْ أَهْلِ الْقُرَى...»، ومفاتيح الغيب (١٩٣/١٤) حيث يقول: «ثم إنه تعالى أعاد التهديد بعذاب الاستئصال»]، وحكى الخازن أيضاً القول بالعموم، انظر: تفسير الخازن ٥٥٣/٢، ورجح الشوكاني الحمل على العموم، انظر: فتح القدير ٢/ ٢٣٨، أي القرئ التي يبلغها الإنذار فتصر على الكفر أيًا كانت، وإعمال القاعدة السابقة يأتى ذلك؛ لتحقيق العهد إما بسبب الذكر أو بسبب الحضور.

أما (تلك القرئ) فالمراد بها العهد الذكري المتحقق بالقص السابق، وخبره قرينة طاعنة بذلك، ويتضح في هذا الموضوع وظيفتا قرينة العهد، لوجود قرينتين متقدمة هي المثلة للمحال إليه، ومتأخرة ووظيفتها هنا قطع الاحتمال.

القطع بأن المراد بـ(السحرة) الاستغراق لا بعض مبهم .

كما نجد القرينة مثناة والمحيل مفردًا في قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا أَلِيلَ وَالنَّهَارَ آيَاتَيْنِ ۖ فَحَوَّنَا آيَةَ أَلِيلٍ وَجَعَلْنَا آيَةَ النَّهَارِ مُبْصِرَةً ۖ﴾ [الاسراء: ١٢] ، وقوله عز وجل: ﴿وَأَضْرِبْ لَهُم مَّثَلًا رَّجُلَيْنِ جَعَلْنَا لِأَحَدِهِمَا جَنَّتَيْنِ مِنْ أَعْنَبٍ ... وَدَخَلَ جَنَّتَهُ ۖ﴾ [الكهف: ٣٢، ٣٥] .

\*\*\*

الصورة الثانية<sup>(١)</sup> : أن يكون لفظا القرينة والمحيل مختلفين : ويقع ذلك إذا كان المحيل ضميرًا أو اسم إشارة ، ثم قد يقع مع غيرهما من المحيلات باستثناء العلم والمعرّف بالنداء .

واختلاف اللفظين يفرض على البحث تساؤلًا ، هو : ما الذي يجعلنا نقول إن هذا اللفظ قرينة لهذا المحيل؟

وللجواب عن هذا التساؤل لابد من التذكير بالفرق بين نوعين من المحيلات ؛ الأول ما له مادة لغوية لها معنى معجمي مستقل ، وذلك المعرف بـ(أل) والإضافة ، والاسم الموصول باعتبار صلته ، والثاني ما لا يدل مستقلاً إلا على ذات أو معنى مبهمي الجنس ، محدد النوع والعدد ، بالإضافة إلى قيد التعريف الذي سبق بيانه في الباب الأول<sup>(٢)</sup> ، وذلك الضمير واسم الإشارة .

فأما الضمير واسم الإشارة فلدينا خمسة أسباب تربط بينهما وبين قرينة الإحالة بهما هي :

١- المطابقة في النوع والعدد ، وهذا هو الأصل في العلاقة بين الضمير ومرجعه ، واسم الإشارة ومفسره ، فنجد المطابقة في الأفراد والتذكير في قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي جَعَلَ الشَّمْسُ ضِيَاءً وَالْقَمَرَ نُورًا وَقَدَرَهُ مَنَازِلَ لِئَعْلَمُوا عَدَدَ السِّنِينَ وَالْحِسَابَ ۖ﴾ [يونس: ٥] هي التي تقود السامع إلى الربط بين الهاء في قدره و(القمر) دون الشمس ؛ لأن القمر في لسان العرب مذكّر والشَّمْس مؤنثة ، فلو أنث الضمير لانصرف إلى الشمس ،

(١) من صورتى العلاقة بين القرينة اللفظية المفردة والمحيل ، راجع الأولى في ص ٢٢٤ .

(٢) راجع : ص ١٦٢ - ١٧٠ .

ولو ثني لانصرف إلى الشمس والقمر معاً<sup>(١)</sup> ، فكان في ذلك إشارة إلى إقرار الشريعة لمنهاج التقويم القمري الذي يسير عليه العرب ، فمن ثم تعلق الأحكام الشرعية به .  
ويظهر هذا الأثر للمطابقة في التثنية في قوله عز وجل ﴿ وَالَّذِي قَالَ لَوْلَاذِيهِ أَفِي لَكُمْ أَتَعْدَانِي أَنْ أُخْرِجَ وَقَدْ خَلَّتِ الْقُرُونُ مِنْ قَبْلِي وَهُمَا يَسْتَفِغِيَانِ اللَّهَ وَبِكَ ءَامِنَ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ ﴾ [الاحقاف: ١٧] ، وفي الجمع في قوله تعالى ﴿ وَيَوْمَ يُحْشَرُ أَعْدَاءُ اللَّهِ إِلَى النَّارِ فَهُمْ يُوزَعُونَ ﴾ [١٩/٤١] ، وفي التانيث في قوله تعالى ﴿ وَمَا نُرِيهِمْ مِنْ ءَايَةٍ إِلَّا هِيَ أَكْبَرُ مِنْ أُخْتِهَا ﴾ [الزخرف: ٤٨] .

وكذلك مع اسم الإشارة كما في قوله تعالى ﴿ كُلَّمَا دَخَلَ عَلَيْهَا زَكَرِيَّا الْمِحْرَابَ وَجَدَ عِنْدَهَا رِزْقًا قَالَ يَنْصَرِفُ أَتَىٰ لَكَ هَذَا ﴾ [آل عمران: ٣٧] ، وقوله تعالى ﴿ وَإِنْ تُصِيبَهُمْ حَسَنَةٌ يَقُولُوا هَذِهِ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَإِنْ تُصِيبَهُمْ سَيِّئَةٌ يَقُولُوا هَذِهِ مِنْ عِنْدِكَ ﴾ [النساء: ٧٨] ، ويضاف إلى المطابقة هنا المسافة حيث يرتبط كل اسم إشارة بالقرينة القريبة منه ، وقوله تعالى ﴿ وَيَقُولُونَ لِلَّذِينَ كَفَرُوا هَؤُلَاءِ أَهْدَىٰ مِنَ الَّذِينَ ءَامَنُوا سَبِيلًا ﴾ [النساء: ٥١] ، وقوله تعالى ﴿ مُذَبِّدِينَ بَيْنَ ذَلِكَ لَا إِلَىٰ هَؤُلَاءِ وَلَا إِلَىٰ هَؤُلَاءِ وَمَنْ يُضِلِلِ اللَّهُ فَلَنْ يَجْدَلَ لَهُ سَبِيلًا ﴾ [النساء: ١٤٣] إشارة إلى فريقين (المؤمنين) و(الكافرين) في قوله تعالى ﴿ وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا ﴾ [النساء: ١٤١] من غير تعيين ، يقول الطاهر بن عاشور مبينا جواز ارتباط أي من الاسمين بأي من الفريقين : « و(هؤلاء) أحدهما إشارة إلى المؤمنين ، والآخر إشارة إلى الكافرين من غير تعيين ، إذ ليس في المقام إلا فريقان فأيهما جعلته مشاراً إليه بأحد اسمي الإشارة صح ذلك ، ونظيره قوله تعالى :

(١) ذكر الطبري وجهين لإفراد الضمير هنا ؛ أحدهما أن يكون الكلام متعلقاً بالقمر خاصة ؛ لأنه مناط الحساب عند العرب ، والثاني أن يكون مرادين ، فتقدير المنازل ينصرف إليهما ، ولكن اكتفي بذكر أحدهما عن الآخر كما في قوله تعالى ﴿ وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضُوهُ ﴾ [التوبة: ٦٢] ، انظر : تفسير الطبري ١٢/ ١١٨ ، ١١٩ ، وتفسير البغوي ٣/ ٢٢٣ ، ولم يذكر الزخشري إلا الوجه الأول لقوله تعالى ﴿ وَالْقَمَرَ قَدَرْتَهُ مَنَازِلَ ﴾ [يس: ٣٩] انظر : الكشف ٢/ ٣٢٩ .

﴿فَوَجَدَ فِيهَا رَجُلَيْنِ يَقْتَتِلَانِ هَذَا مِنْ شِيعَةِ هَذَا وَهَذَا مِنْ عَدُوِّهِ﴾<sup>(١)</sup> ، ولكن يبقى أن للمطابقة دوراً فاعلاً لدى المتلقي في الربط بين المحيل وقرينته<sup>(٢)</sup> .

٢- مقتضي الارتباط ، وأعني بذلك أن يكون اللفظ الممثل للقرينة مبتدأ مخبراً عنه بجملة ، أو منعوياً بجملة أو بسببي ، أو مؤكّداً توكيداً معنوياً ، أو مبدلاً منه بدل بعض أو اشتغال ، أو صاحب حال جملة ، أو اسماً موصولاً بجملة ، فإن كل موقع من هذه المواقع يقتضي ارتباطاً ما بعده به<sup>(٣)</sup> ، فمتى كان الرابط ضميراً أو اسم إشارة فقرينته ما يقتضي وجوده بصفته رابطاً .

فلو تأملنا قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا أُولَٰئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ [البقرة: ٣٩] لوجدنا مبتدأ هو الاسم الموصول (الذين) ولا بد له من صلة وهي جملة (كفروا) وصلة الموصول لا بد لها من رابط ، فلا بد بهذا أن يكون مرجع واو الجماعة هو (الذين) ، والواو في (كذبوا) يحكمها الدخول في حيز الصلة مع عدم تعدد المراجع الممكنة فليس لها إلا (الذين) مرجعاً ، ثم يأتي اسم الإشارة (أولئك) في صدر جملة الخبر ولا رابط لها إلا هو ، فلا محيص من ربطه بـ (الذين كفروا وكذبوا بآياتنا) ، وأخيراً يأتي الضمير في جملة (هم فيها خالدون) مضطراً لأن يعود إلى (أولئك) لأنه في صدر جملة مخبر بها عنه ، أو عملاً بمبدأ المطابقة السابق إن قلنا إن الجملة حال من (النار)<sup>(٤)</sup> ، أمّا الضمير (ها) فقرينة العهد فيه هي (النار) ؛ للمطابقة أو لأن الجملة المشتملة عليه حال منها .

وكذلك قوله تعالى: ﴿وَمَنْ لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾ [المائدة: ٤٤] ، حيث (من) اسم شرط وقع مبتدأ فيحتاج إلى رابط في جملة الشرط وآخر في جملة الجواب ، فيقتضي ذلك على الضمير المستتر في (يحكم) واسم الإشارة (أولئك) بأن

(١) التحرير والتنوير ٢٤١/٥ .

(٢) سنعرض في الباب الثالث للمطابقة بوصفها وسيلة من وسائل الترجيح عند إجمال المحيل .

(٣) تحدث ابن هشام عن الأشياء التي تحتاج إلى رابط في الباب الرابع من مغني اللبيب ص ٤٧٥-٤٨١ .

(٤) انظر في أعراب الآية : البحر المحيط ٣٢٤ / ١ .

يعودا إليه ، و(ما) اسم موصول يقتضي رابطاً في صلته وليس ثمة إلا الضمير المحذوف الواقع مفعولاً لـ(أنزل) ، والضمير (هم) إمّا ضمير فصل أو مبتدأ وجملته خبر (أولئك) وعلى الوجهين فالتركيب يحكم عليه بأن يعود إلى (أولئك) .

وفي مقابل مقتضي الارتباط هناك عناصر ممتنعة الارتباط اللفظي ، ففي قول الله تعالى : ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً لِّمَن خَافَ عَذَابَ الْآخِرَةِ ذَلِكَ يَوْمٌ مَّجْمُوعٌ لَّهُ النَّاسُ وَذَلِكَ يَوْمٌ مَّشْهُودٌ \* ... يَوْمَ يَأْتِ لَا تَكَلَّمُ نَفْسٌ إِلَّا بِإِذْنِهِ فَمِنْهُمْ سُقٌّ وَسَعِيدٌ﴾ [هود: ١٠٣، ١٠٥] يمكن تصور عود الضمير المستتر في (يأتي) إلى (يوم) السابق عليه مباشرة أو إلى (يوم) الأول ، غير أن الوجه الأول ممتنع ، يقول العكبري في بيان امتناعه : «وإمّا فاعل (يأتي) فضمير يرجع على قوله (يوم مجموع له الناس) ، ولا يرجع على (يوم) المضاف إلى (يأتي) ؛ لأنّ المضاف إليه كجزء من المضاف فلا يصحّ أن يكون الفاعل بعض الكلمة ؛ إذ ذلك يؤدّي إلى إضافة الشيء إلى نفسه»<sup>(١)</sup> ، وبناءً على هذا فكل ضمير في المضاف إليه يمتنع عوده إلى المضاف ، وإن وافق لفظه لفظ المرجع الصحيح .

وهكذا نجد أن هناك ضوابط نحوية تعين المتلقي على تحديد مرجع الضمير ومفسر اسم الإشارة متى كانا مذكورين في الكلام .

وهنا يذهب الذهن إلى أن من هذه الضوابط وقوع اسم الإشارة نعتاً مثل قول الله تعالى : ﴿قَالَ إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أَنْكِحَكَ إِحْدَى ابْنَتَي هَاتَيْنِ﴾ [القصص: ٢٧] ، وقوله عز وجل : ﴿فَالْيَوْمَ نَنسِفُهُمْ كَمَا نَسَوُا لِقَاءَ يَوْمِهِمْ هَذَا﴾ [الأعراف: ٥١] ، وقوله سبحانه : ﴿فَلَا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ بَعْدَ عَامِهِمْ هَذَا﴾ [التوبة: ٢٨] ، وقوله تعالى : ﴿وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ فَيَقُولُ ءَأَنْتُمْ أَضَلَلْتُمْ عِبَادِي هَؤُلَاءِ أَمْ هُمْ ضَلُّوا السَّبِيلَ﴾ [الفرقان: ١٧] .

والحق أن في مثل هذا التركيب إشكالاً في التلقي ، إذ من المعلوم أن النعت يوضح منعوته إذا كان معرفة ، فإذا كان هذا المنعوت هو ما يزيل إبهام النعت فإننا نقع فيما يشبه

الدور حينئذ ، وحل هذا الإشكال يكمن - كما سبق<sup>(١)</sup> - في التفرقة بين مستويين من التلقي ؛ الأول التلقي المباشر في مقام الخطاب وتراعى فيه القرينة الحضورية ، والثاني تلقى غير مباشر في مقام القص ، أو التلاوة وتراعى فيه القرينة الذكورية ، وبهذا نجد أنَّ توضيح اسم الإشارة الواقع نعتاً لمنعوتة إنها يكون في حال التلقي المباشر في مقام الخطاب ؛ لأنَّ إبهام اسم الإشارة حينئذ تزيله قرينة حضور مدلوله فلا يحتاج إلى قرينة ذكورية معها ؛ لأنَّ حضور معادل المحال إليه أقوى في تصوره من مجرد ذكر لفظ يدل عليه ، أمَّا تفسير المنعوت لما في نعته (اسم الإشارة) من إبهام فأنَّه يكون في حال التلقي غير المباشر ، وفي هذه الحال تنعكس العلاقة الكشفية بين النعت ومنعوتة مادام النعت محيلاً بقرينة حضورية غائبة ، إذ ليس أمام المتلقي حينئذ إلا أن يستعين بالمنعوت بوصفه قرينة ذكورية على المحال إليه ، مع ملاحظة أنَّ درجة تعيّن المحال إليه تضعف في هذه الحالة<sup>(٢)</sup> .

٣- تناسب العوامل ، والمراد به دلالة العامل في المحيل مقارنةً بدلالة العامل في القرينة ، أو ما يناسبها ، فمما يكون المعوّل فيه على العامل في القرينة قوله تعالى : ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلٰٓئِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً ۖ قَالُوا أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَآءَ ۚ﴾ [البقرة: ٣٠] ، فإنَّ (ها) من (فيها) يعود على (الأرض) لا (خليفة) ؛ لأنه مجرور بـ(في) المتعلقة بـ(تجعل) كما كانت (الأرض) مجرورة بـ(في) المتعلقة بـ(جاعل) ، فالعامل واحد وهو (في) ، والحدث في المتعلّق واحدٌ مادةً ومعنىً ، وجهة التعلق واحدةٌ ، أمَّا (خليفة) فقد قيّدت هذا الحدث من جهة المفعولية ، وهي نفسها الجهة التي ارتبطت منها (مَنْ) بالجعل في (تجعل) ، فالاتحاد بين (ها) و(الأرض) في العامل والتعلّق هو الذي أعطى الظاهر قيمته التفسيرية للضمير ، فكان قرينةً على المحال إليه به ، والاختلاف بين الضمير و(خليفة) فيهما هو الذي صرف ذهن المتلقي

(١) انظر : ص ٢١٧ - ٢١٩ .

(٢) الحديث عن درجة التعيّن يأتي في الفصل الأول من الباب الثالث .



عن أن يربطَ بينهما فيجعل الظاهر مرجعًا للمضمّر (١).

ومما يعوّل فيه على ما يناسب القرينة (٢) قوله تعالى: ﴿إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدِينٍ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ﴾ [البقرة: ٢٨٢]، فإنّ الهاء في (اكتبوه) تعود إلى (دين) لا (أجل)؛ لأنّ الكتابة تناسب الدين أكثر، من جهة أنّ كتابة الدّين تشمل جميع جهاته من مقدار ودائن ومدين وأجل، أمّا كتابة الأجل فلا تشمل غيره، فمن ثمّ ينصرف الذهن من الضمير إلى (دّين)، ويفهم أنّه المراد به، وهذا معنى كون الدّين مرجعاً (٣).

ويدخل تحت هذا السبب أيضًا دلالة الخبر عن المحيل، ولو معنّى، مقارنة بما يناسب مدلول القرينة ففي قوله تعالى: ﴿فَلَقَّيْنِ آدَمَ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَتٍ قَنَابَ عَلَيْهِ إِنَّهُ هُوَ التَّوَابُ الرَّحِيمُ﴾ [البقرة: ٣٧] الذي يجعلنا نربط بين الضمير (هو) ومرجعه (ربّه) هو مدلول الخبر (التواب الرحيم)؛ لأننا ندرك أنّ هاتين صفتين من صفات الله عز وجل، لا آدم عليه السلام، ومثال ذلك مع اسم الإشارة قوله تعالى: ﴿كُلَّمَا رُزِقُوا مِنْهَا مِنْ ثَمَرَةٍ رِزْقًا قَالُوا هَذَا الَّذِي رُزِقْنَا مِنْ قَبْلُ﴾ [البقرة: ٢٥]، فإنّ الخبر (الذي رزقنا) مناسب لـ (من ثمرة رزقًا).

ويرتبط بهذا السبب الاسم الواقع بدلًا من اسم الإشارة؛ لأنّ البديل على نية تكرار العامل؛ ولهذا يكون مشاركًا في تعيين مدلوله مع القرينة الحضورية، وإن تأخّر عنه، على نحو ما سبق (٤) كقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ صَرَبْنَا لِلنَّاسِ فِي هَذَا الْقُرْآنِ مِنْ كُلِّ مَثَلٍ﴾ [الروم: ٥٨].

٤- مُعْتَمِدُ الْإِسْنَادِ، وهو مصطلح مأخوذ من عبارة لأبي حيان في غير هذا

(١) من ذلك أيضًا: ﴿وَيُتَرَفَعُ عَلَيْهِمْ وَعَلَى آلٍ يَعْقُوبُ كَمَا أَتَمَّهَا...﴾ [يوسف: ٦].

(٢) انظر أمثلة أخرى في: ﴿مَبْتَلِيَكُمْ يَهْكُرْ فَمَنْ شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّي﴾ [البقرة: ٢٤٩]، ﴿يَجْنِيكَ رَبُّكَ...﴾

...﴿وَيُتَرَفَعُ عَلَيْهِمْ﴾ [يوسف: ٦].

(٣) يلاحظ أن المرجع هنا هو معادل المحال إليه لأنه لفظ نكرة مطلقة، فليس هناك صورة ما في ذهن المتلقي

يمكن أن يثوب إليه أكثر من مفهوم (دين).

(٤) انظر: ص ٢١١ وما بعدها.

السياق<sup>(١)</sup>، لكنه ملائم له ، وأعني به العنصر الذي يكون مدار الحديث عليه ، وتتضح قيمة مراعاة هذا السبب لو أننا طبقنا الأسباب الثلاثة السابقة على اسم الإشارة في قوله تعالى - مثلاً - ﴿وَوَيْلٌ لِلْكَافِرِينَ مِنْ عَذَابٍ شَدِيدٍ \* الَّذِينَ يَسْتَحِبُّونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا عَلَى الْآخِرَةِ وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَيَبْغُونَهَا عِوَجًا أُولَئِكَ فِي ضَلَالٍ بَعِيدٍ﴾ [إبراهيم: ٢، ٣] ، حيث نجده من جهة المطابقة يصلح لأن يرتبط به (الكافرين) وبـ (الذين) ، وكذلك من جهة مناسبة خبر المحيل للقرينة ؛ لأن كلاً من الكافرين والذين يستحبون الحياة الدنيا ويصدون عن سبيل الله يصح الحكم عليهم بأنهم في ضلال بعيد ، وأمّا مقتضي الارتباط فإنه هنا غير قطعي ، بل ينبني على توجيه إعرابي محتمل ، إذ يحتمل (الذين) أن يكون مبتدأ فيكون هو القرينة ؛ لأنه حينئذ مقتضى لارتباط جملة الخبر به ، كما يحتمل أن يكون تابِعاً لـ (الكافرين) وحينئذ تظهر فائدة مراعاة معتمد الإسناد الذي يمثله هنا المتبوع (الكافرين) ، فنجعله هو القرينة<sup>(٢)</sup> .

٥- قرب المسافة : وقد عبر النحاة عن هذا السبب بأن الضمير يعود على أقرب مذكور ، وسوف تأتي مناقشة أثر المسافة في الترجيح عند تعدد المراجع في مكانها<sup>(٣)</sup> .

وأما المعرف بـ (أل) وبالإضافة ، والاسم الموصول ، فإنه قد يرتبط بالمتقدم مفهوماً بواسطة العلاقة المعجمية ، سواء أكانت ترادفاً أو تقارباً ، أم كانت عمومًا وخصوصًا مطلقاً أو وجهيًا<sup>(٤)</sup> ، أو يرتبط به ماصديقًا بواسطة الاتحاد في المدلول الخارجي<sup>(٥)</sup> ، ويكون المتقدم قرينة للعهد فيه في حالتين :

(١) انظر : البحر المحيط ٣/ ٤٢٣ ، وستأتي العبارة قريباً في حاشية ص ٢٥٦ ، كما سيأتي تعبير أبي حيان عن مثل ما نحن فيه بالحدث عنه ، انظر ص ٢٥٢ .

(٢) وعد (الكافرين) هو القرينة فيه فائدة أخرى وهي تحمل المحيل معناه ومعنى تابعه معاً ، وفي هذا رفع لدرجة تكثيف المعنى فيه ، وهو ما يعد رافداً من روافد بلاغة الإيجاز .

(٣) في فصل الإجمال من الباب الثالث .

(٤) مع التنبيه إلى أن العموم والخصوص صفتان للمفهوم باعتبار مصادقاته ، لكن هذا لا يعكر على كون الارتباط هنا مفهوماً .

(٥) أي يشترك معه في الإحالة الماصدية .

الأولى: أن يكون الاسم المتقدم نكرة .

والثانية: أن يكون الاسم المتقدم معرفة بشرطين:

أحدهما- أن يكون تعريفه تعريف العهد الجنسي، أو يكون ممتدًا، أو علمًا .

والثاني- أن يرتبط الثاني به ارتباطًا ماصدقيًا فحسب؛ أي لا مفهوميًا<sup>(١)</sup>، فيكون اللفظ الأول بهذا هو الذي نشأ العهد عنده، وله ارتباط خاص بقرينة التعيين فلا بد أن يعبرَ كلُّ لفظ يشاركه في الماصدق عليه وصولًا إلى المحال إليه عن طريق علاقات نحوية دلالية تمثل قرينة ذكرية ملحوظة مساعدة<sup>(٢)</sup>.

ولا يعني تخلف هاتين الحالتين انتفاء العلاقة بين اللفظين في ذهني المتلقي، ولكنه يعني أن هذه العلاقة ليست من قبيل الإحالة العهدية، فلو أخذنا مثلاً قول الله تعالى عن فرعون وقومه: ﴿فَأَنقَمْنَا مِنْهُم فَأَغْرَقْنَاهُمْ فِي الْيَمِّ﴾ [الأعراف: ١٣٦]، مع قوله تعالى بعده: ﴿وَجَنَوْزًا بِبَنِي إِسْرَءِيلَ الْبَحْرَ﴾ [الأعراف: ١٣٨]، لوجدنا العلاقة المفهومية قائمة بين (البحر) و(اليَم)<sup>(٣)</sup>، وكذا العلاقة الماصدقية؛ لأن البحر الذي أغرق الله فيه فرعون وقومه هو الذي جاوزه موسى عليه السلام وبنو إسرائيل<sup>(٤)</sup>، ولكن (اليَم) لا يمثل قرينة للعهد في البحر عملاً بمبدأ تقليل انتقال الذهن<sup>(٥)</sup>، خصوصاً أن العهد هنا ذهني<sup>(٦)</sup>. ومن ثم فإن ما ذكره الطاهر ابن عاشور من أن «البحر هو بحر القلزم المعروف

(١) على سبيل الترادف وشبهه .

(٢) سيأتي الحديث عنها في ص ٣٠٠ .

(٣) انظر: لسان العرب (ي. م. م) ٤٩٦٦/٦، وفيه أن اليَم البحر، وقيل: لجته، وقال الليث: البحر الذي لا يدرك قعره ولا شطاه، وردّه ابن منظور بقوله تعالى: ﴿فَأَقْذِفْ فِيهِ فِي الْيَمِّ فَلْيُلْقِهِ الْيَمُّ بِالسَّاحِلِ﴾ [طه: ٣٩]؛ لأن (اليَم) هنا نهر النيل، وقد أثبت له ساحلاً، وانظر أيضاً: الكشف ١٤٨/٢، وروح المعاني ٣٦/٩ .

(٤) راجع سياق القصة في: (يونس: ٩٠)، (طه: ٧٧-٧٩)، (الشعراء: ٥٢-٦٦)، (القصص: ٤٠) .

(٥) انظر ص ٢٣٣ .

(٦) يقول الطاهر بن عاشور: «التعريف في قوله: (اليَم) هنا تعريف العهد الذهني عند علماء المعاني المعروف بتعريف الجنس عند النحاة إذ ليس في العبرة اهتمام ببحر مخصوص ولكن بفرد من هذا النوع» [التحرير والتنوير ٧٥/٩]، هذا مع أنه معين بالبحر الأحمر، ولكن بقرائن خارجية .

اليوم بالبحر الأحمر ، وهو المراد باليَمِّ في الآية السابقة ، فالتعريف للعهد الحضوري<sup>(١)</sup> ، أي البحر المذكور كما هو شأن المعرفة إذا أعيدت معرفة ، واختلاف اللفظ تفتن ، وتجنباً للإعادة<sup>(٢)</sup> ، غير مُسَلَّم من جهة أنه بنى العهد في (البحر) على الاتحاد مع اللفظ الأول في الماصدق ، بناء على قاعدة المعرفة إذا أعيدت معرفة<sup>(٣)</sup> ، وقد سبق أن هذه القاعدة قد تصح في نفسها ، لكنها أعم من كون الأول قرينة للعهد في الثاني أو لا ، فهو أمر آخر له ضوابطه الخاصة<sup>(٤)</sup> ، ففرق بين كون المراد باللفظ الأول هو المراد بالثاني ، وكون الأول قرينة للعهد في الثاني ، وهنا نجد التقارب المفهومي قائماً إلى جانب الاتحاد الماصدقي وهذا يعطي الثاني استقلالاً في التعيين .

ومما يؤيد اشتراط الحالة الثانية أن ابن هشام لما ردَّ على الزمخشري أن يكون (المتقين) في قول الله تعالى : ﴿بَلَىٰ مَنْ أَوْفَىٰ بِعَهْدِهِ وَاتَّقَىٰ فَإِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَّقِينَ﴾ [آل عمران : ٧٦] ، مفيداً للعموم<sup>(٥)</sup> ، قدَّر جواباً للشرط غير المذكور ، لأنَّ المذكور حينئذ لا يرتبط باسم الشرط ارتباطاً الضمير به ، وذلك لأنه ساواه ماصديقاً ومفهوماً معاً فاستقلَّ عنه ، فقال : «والظاهر أنه لا عموم فيها ، وأنَّ المتقين مساوون لمن تقدم ذكره [أي مفهوماً لأن الشرط يفيد العموم ، والماصدق تابع للمفهوم] ، وإنما الجواب في الآيتين والبيت<sup>(٦)</sup> محذوف وتقديره في الآية الأولى يحبه الله»<sup>(٧)</sup> ، وهكذا كل اسم شرط وقع مبتدأ

(١) هذا بناء على أن الحضور يشمل حضور ما ذكر وحضور ما أبصر ، كما قال ابن مالك ، بل زاد الحضور العلمي أيضاً وهو العهد الذهني ، انظر : شرح التسهيل ١/ ٢٥٧ ، ٢٥٨ ، وص ١٥٩ ، ١٦٠ .

(٢) التحرير والتنوير ٩/ ٨٠ .

(٣) وإن لم تكن منطقة تماماً هنا ، لأن لفظ الأول غير الثاني .

(٤) ولا يتناقض هذا مع انطلاق البحث في تحديد هذه الضوابط من صور تلك القاعدة كما سبق ص ٢٢٥ .

(٥) انظر : الكشف ١/ ٣٧٥ .

(٦) يشير مع الآية المذكورة إلى قول الله تعالى : ﴿وَمَنْ يَتَوَلَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا فَإِنَّ حِزْبَ اللَّهِ هُمُ الْغَالِبُونَ﴾ [المائدة : ٥٦] ، وقول الشاعر :

فَمَنْ تَكُنِ الْحِزَابُ أَغْلَبَتْهُ . : فَآيَ رِجَالٍ بِأَدِيَةِ تَرَانَا

(٧) مغني اللبيب ص ٤٧٩ ، ٤٨٠ .

فجوابه لا يربطه به - عند ابن هشام - إلا الضمير مذكورًا أو مقدرًا أو منوبًا عنه (١).

وأما مثال الحالة الأولى - وهي أن يكون الأول نكرة - فقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مَسْجِدًا ضِرَارًا وَكُفْرًا وَتَفْرِيقًا بَيْنَ الْمُؤْمِنِينَ وَإِزْوَاجًا لِمَنْ حَارَبَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ مِنْ قَبْلُ... لَا يَزَالُ بُعِثُهُمُ الَّذِي بَنَوْا رِيبَةً فِي قُلُوبِهِمْ﴾ [التوبة: ١٠٧، ١١٠]، فإن (بنائهم) معرّف بالإضافة يحيل إلى بنيان معهود، وقرينة العهد فيه هي (مسجدًا)، ولا يرّد على هذا أن (بنائًا) أعم من (مسجد)؛ لأن تخصيص الإضافة معتبر فيها، بل أضيف إليه أيضًا تخصيص النعت (الذي بنوا)، ولا يخفى أن هذا النعت مناسب للقرينة (مسجدًا) وما عمل فيها (اتخذوا)، فإن البنيان من صور الاتحاد، وأن هذه المناسبة تشارك الارتباط المفهومي بينهما في صرف الذهن من المحيل إلى القرينة.

ومثال الحالة الثانية قوله تعالى: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَاءَنَا لَوْلَا أُنْزِلَ عَلَيْنَا الْمَلَكُكَةُ أَوْ نَرَىٰ رَبَّنَا لَقَدْ اسْتَكْبَرُوا فِي أَنْفُسِهِمْ وَعَتَوْا عُتُوًّا كَبِيرًا \* يَوْمَ يَرَوْنَ الْمَلَائِكَةَ لَا بُشْرَىٰ يَوْمَئِذٍ لِلْمُجْرِمِينَ وَيَقُولُونَ حَجْرًا حَرَجُورًا﴾ [الفرقان: ٢١، ٢٢]، ف (المجرمين) يرتبط ماصدقيًا لا مفهوميًا بالعنصر الممتد (الذين لا يرجون لقاءنا)، ويكشف عن هذا الارتباط شبكة علاقات نحوية دلالية، يمكن تبسيطها لو تصورنا أصل التركيب على النحو التالي: (لا بشرى للمجرمين يوم يرى الذين لا يرجون لقاءنا الملائكة)، إذ لا يفهم الارتباط بين الظرف بمكملاته والمظروف بمتعلقاته إلا بتصور اتحاد (المجرمين) و(الذين) ماصدقيًا، فلما تقدم الموصول وصلته كان هو قرينة العهد في (المجرمين)؛ لأن الذهن ينتقل من الثاني إلى الأول.

ومثال كون الأول علمًا قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَا التَّوْرَةَ فِيهَا هُدًى وَنُورٌ يَحْكُمُ بِهَا النَّبِيُّونَ الَّذِينَ أَسْلَمُوا لِلَّذِينَ هَادُوا وَالرَّبَّانِيُّونَ وَالْأَحْبَارُ بِمَا اسْتُحْفِظُوا مِنْ كِتَابِ اللَّهِ﴾ [المائدة: ٤٤]، ف(كتاب الله) يحيل إلى الصورة الذهنية للتوراة، وقرينة إحالته هي لفظ (التوراة) المتقدم؛ وهو علم على الكتاب الذي أنزله الله تعالى على

(١) انظر: السابق ص ٤٧٩.

موسى عليه السلام .

### (ج) امتداد القرينة المفردة :

ثُمَّ سِتُّ طُرُقَ تَحَقُّقِهَا امتدادُ القرينةِ المفردةِ في الكتابِ العزيزِ ، وهي - بحسبِ قُوَّةِ الْعَلَاقَةِ بَيْنَ أَصْلِ الْقَرِينَةِ وامتدادِها - : الامتدادُ بِالصَّلَةِ ، والامتدادُ بِالسَّبكِ المصدريِّ ، والامتدادُ بِالشَّرْطِ ، والامتدادُ بِالْتَمِيزِ ، والامتدادُ بِالْإِضَافَةِ ، والامتدادُ بِالْوَصْفِ ، ويحاولُ البَحْثُ هنا - مع بيان هذه الطرق - الإجابةَ عن تساؤلٍ مهمٍّ هو : متى يتحمَّلُ المحيلُ المعاني الناشئة عن امتداد القرينة ؟ .

نستطيعُ بَيِّسِرَ أَنْ نَقَرَّرَ أَنَّ الطَّرِيقَ الْأَوَّلَ تَقْتَضِي بِالْوَضْعِ ارْتِبَاطَ الْمُحِيلِ بِمَجْمُوعِ أَصْلِ الْقَرِينَةِ وامتدادِها ، فَأَمَّا الْاِمْتِدَادُ بِالصَّلَةِ ، وَأَعْنِي بِهِ أَنْ تَكُونَ الْقَرِينَةُ اسْمًا مُوَصُولًا ، فَإِنَّ الْاسْمَ الْمَوْصُولَ يَفْتَقِرُ دَائِمًا إِلَى صِلَةٍ تُعَيِّنُ الْمَرَادَ بِهِ ، وَمِنْ ثَمَّ لَا يَكُونُ وَحْدَهُ كَافِيًا لِمُثْمِلِ الْمَحَالِ إِلَيْهِ<sup>(١)</sup> ، كَمَا قَالَ سَيِّبِيهِ : «(الذي) لَا يَتِمُّ إِلَّا بِحَشْوِهِ»<sup>(٢)</sup> ، وَأَوْضَحَ الْمَبْرَدُ ذَلِكَ بِقَوْلِهِ : «وَأَعْلَمُ أَنَّ الصَّلَةَ مُوَضَّحَةٌ لِلْاسْمِ ، فَلِذَلِكَ كَانَتْ فِي هَذِهِ الْأَسْمَاءِ الْمُبْهَمَةِ وَمَا شَاكَلَهَا فِي الْمَعْنَى ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَوْ قُلْتَ : جَاءَنِي الَّذِي ، أَوْ مَرَزْتُ بِالَّذِي ، لَمْ يَدُلُّكَ ذَلِكَ عَلَى شَيْءٍ حَتَّى تَقُولَ : مَرَرْتُ بِالَّذِي قَامَ ، أَوْ مَرَرْتُ بِالَّذِي مِنْ حَالِهِ كَذَا وَكَذَا ، أَوْ بِالَّذِي أَبُوهُ مَنْطَلَقٌ ، فَإِذَا قُلْتَ هَذَا وَمَا أَشْبَهَهُ وَضَعْتَ الْيَدَ عَلَيْهِ»<sup>(٣)</sup> .

وَلَوْ أَنَّنَا تَأَمَّلْنَا قَوْلَهُ تَعَالَى : ﴿وَالَّذِينَ ءَامَنُوا وَلَمْ يُهَاجِرُوا مَا لَكُمْ مِنْ وَكِيتٍ مِنْ شَيْءٍ حَتَّى يُهَاجِرُوا﴾ [الأنفال : ٧٢] ، لَلْحَظْنَا أَنَّ الضَّمِيرَ فِي (وَلَايَتِهِمْ) يَعُودُ عَلَى (الَّذِينَ) مُحْمَلًا مَعْنَى الْإِيمَانِ وَعَدَمِ الْهَجْرَةِ ، وَالْاِمْتِدَادُ هُنَا شَمَلَ جُمْلَةَ الصَّلَةِ وَمَا عَطَفَ عَلَيْهَا ، وَمِثْلُ ذَلِكَ نَجِدُهُ مَعَ اسْمِ الْإِشَارَةِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿إِنَّمَا يَعْمُرُ مَسْجِدَ اللَّهِ مَنْ ءَامَرَ بِاللَّهِ

(١) باستثناء كونه مرجعاً للضمير الرابط لصلة الموصول ، فَإِنَّ الضَّمِيرَ يَعُودُ إِلَيْهِ بِوَصْفِهِ دَلَالًا عَلَى ذَاتٍ مُبْهَمَةٍ الْجَنْسِ مُعَدَّةِ النَّوْعِ وَالْعَدَدِ مَعَ الْمُخْتَصِّ ، مِبْهَمَتُهُمَا مَعَ غَيْرِ الْمُخْتَصِّ .

(٢) الْكِتَابُ : ١٠٥ / ٢ .

(٣) الْمُقْتَضَبُ ١٩٧ / ٣ .

وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وَلَمْ يَخْشَ إِلَّا اللَّهَ فَعَسَىٰ أُولَٰئِكَ أَن يَكُونُوا مِنَ الْمُهْتَدِينَ ﴿١٨﴾ [التوبة: ١٨] ، والمعرف بـ(أل) في قوله تعالى: ﴿إِذْ قَالَتِ امْرَأَتُ عِمْرَانَ رَبِّ إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا فَتَقَبَّلْ مِنِّي إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ \* فَلَمَّا وَضَعَتْهَا قَالَتْ رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَىٰ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعْتَ وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنْثَىٰ﴾ [آل عمران: ٣٥ ، ٣٦] ، إذ المراد - والله تعالى أعلم - وليس الذكر الذي توقعته فنذرته ، وهو ما عبّر عنه بـ(ما في بطني) ، فالتعريف في (الذكر) للعهد الذكري ، وقريته هي اللفظ المفرد الممتد بالصلة (ما في بطني) .

وأما الامتداد بالسبك المصدري ، وأعني به أن تكون القرينة مصدراً مؤوَّلاً ، فنستطيع أن نلاحظه في قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَن يَشَاءُ﴾ [النساء: ٤٨] ، وقوله تعالى: ﴿فَلَمَّا ذَهَبُوا بِهِ وَاجْتَمَعُوا أَن يُجْعَلُوهُ فِي غِيَابَتِ الْجَبِّ وَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ لَتُنْبِتْنَهُمْ بِأَمْرِهِمْ هَذَا وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ﴾ [يوسف: ١٥] ، وقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ [البقرة: ٢٧٥] ، وقوله تعالى: ﴿يَحْذَرُ الْمُنَافِقُونَ أَن تُنَزَّلَ عَلَيْهِمْ سُورَةٌ تُنَبِّئُهُمْ بِمَا فِي قُلُوبِهِمْ قُلِ اسْتَزِرُوا رَبَّ إِنَّهُ مُخْرِجُ مَا تَحْذَرُونَ﴾ [التوبة: ٦٤] .

وأما الامتداد بالشرط فنحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَن يَشَاءُ وَمَن يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا بَعِيدًا \* إِن يَدْعُوا مِن دُونِهِ إِلَّا إِنْتَا وَإِن يَدْعُوا إِلَّا شَيْطَانًا مَّرِيدًا \* ... أُولَٰئِكَ مَاوِلُهُمْ جَهَنَّمُ وَلَا يَجِدُونَ عَنْهَا مَحِيصًا﴾ [النساء: ١١٦ ، ١١٧ ، ١٢١] ، وقوله تعالى: ﴿فَمَن تَصَدَّقَ بِهِ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَّهُ وَمَن لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَٰئِكَ هُم الظَّالِمُونَ﴾ [المائدة: ٤٥] .

وأما الامتداد بالتمييز فهو المتحقق بتمييز المفرد فقط ؛ لأن الحديث عن القرينة المفردة ، وهو قليل في القرآن الكريم ، ومنه قوله تعالى: ﴿فَلَن يَغْفِرَ لِمَن أَحَدِهِمْ مِّلْءُ

الْأَرْضِ ذَهَبًا وَلَوِ افْتَدَى بِهِ ﴿٩١﴾ [آل عمران: ٩١] ، وقوله تعالى: ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ﴾ \* وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ ﴿٩٢﴾ [الزلزلة: ٧، ٨] ، وقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ [آل عمران: ٨٥] ، وقوله تعالى: ﴿وَوَعَدْنَا مُوسَى ثَلَاثِينَ لَيْلَةً وَأَتَمَمْنَاهَا بِعَشْرِ فَتَمَّ مِيقَتُ رَبِّهِ أَزْبَعِينَ لَيْلَةً﴾ [الأعراف: ١٤٢] .

أما الطريقتان الأخيرتان فيحتاجان إلى وقفة تستجلي العلاقة بين المحيل والمحيل والقرينة فيها ؛ وذلك لأن درجة الارتباط بين أصل القرينة وامتدادها تتيح لتلك العلاقة أن تتنوع ما بين تحمّل لمعنى الامتداد واقتصار على معنى أصل القرينة .

فأما الإضافة فإن المحيل قد يرتبط بالمضاف مع اعتبار تقييده بالمضاف إليه نحو قوله تعالى: ﴿ثُمَّ قِيلَ لِلَّذِينَ ظَلَمُوا ذُوقُوا عَذَابَ الْخُلْدِ هَلْ تُجْزَوْنَ إِلَّا بِمَا كُنْتُمْ تَكْسِبُونَ﴾ \* وَيَسْتَنْبِئُونَكَ أَحَقُّ هُوَ ﴿٥٢﴾ [يونس: ٥٢، ٥٣] ، فالضمير (هو) يعود إلى (عَذَابُ الْخُلْدِ) لا إلى مطلق العذاب ، وهذا من قبيل الامتداد بالإضافة ، ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿وَعَدَ اللَّهُ الْمُنَافِقِينَ وَالْمُنَافِقَاتِ وَالْكُفَّارَ نَارَ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا هِيَ حَسْبُهُمْ﴾ [التوبة: ٦٨] .

ومن ذلك - مع كون المحيل اسم إشارة - قوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْزُبُ عَنْ رَبِّكَ مِنْ مِثْقَالِ ذَرَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ وَلَا أَصْغَرَ مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْبَرَ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ﴾ [يونس: ٦١] .

ومع الاسم الموصول قوله عز اسمه: ﴿فَلَمَّا نَسُوا مَا ذُكِّرُوا بِهِ فَتَحْنَا عَلَيْهِمْ أَبْوَابَ كُلِّ شَيْءٍ حَتَّى إِذَا فَرِحُوا بِمَا أُوتُوا أَخَذْنَاهُمْ بَغْتَةً فَإِذَا هُمْ مُبْلِسُونَ﴾ [الأنعام: ٤٢-٤٤] . ومع المعرف بـ(أل) قوله سبحانه: ﴿قُلْ أَرَأَيْتَكُمْ إِنْ أَنْتُمْ عَذَابُ اللَّهِ بَغْتَةً أَوْ جَهَنَّةً هَلْ يَهْلِكُ إِلَّا الْقَوْمُ الظَّالِمُونَ ... وَالَّذِينَ كَذَبُوا بِآيَاتِنَا يَمْسُهُمُ الْعَذَابُ بِمَا كَانُوا يَفْسُقُونَ﴾ [الأنعام: ٤٧، ٤٩] ، وقوله تعالى: ﴿حَتَّى يَأْتِيَ وَعْدَ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ لَا يُخْلِفُ



الْمِيعَادَ ﴿الرعد: ٣١﴾ ، فَإِنَّ كُلًّا مِنْ (العذاب) و(الميعاد) يحتمل إرادة الجنس وإرادة العهد<sup>(١)</sup> ، وقوله تعالى: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلرُّسُلِ هُمْ لَنُخْرِجَنَّكُمْ مِّنْ أَرْضِنَا أَوْ لَنَعُودَنَّ فِيْ مِلَّتِنَا فَأَوْحَى إِلَيْهِمْ رَبُّهُمْ لَنُهْلِكَنَّ الظَّالِمِينَ \* وَلَنُسَكِّنَنَّكُمْ الْأَرْضَ مِنْ بَعْدِهِمْ﴾ [إبراهيم: ١٣، ١٤] ، فالعهد في (أرضنا) عهد ذهني ، وهي قرينة للعهد في (الأرض) إذ المراد المضاف باعتبار تخصيصه بالإضافة .

ومن ذلك أيضا - مع كون المحيل مضافا - قوله تعالى: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَتَاكُمْ عَذَابُهُ بَيِّنَاتًا أَوْ نَهَارًا مَّاذَا يَسْتَعْجِلُ مِنْهُ الْمُجْرِمُونَ﴾ [يونس: ٥٠] ، مع قوله تعالى قبله: ﴿وَأَمَّا رَبُّنَاكَ بِبَعْضِ الَّذِي نَعُدُّهُمْ أَوْ نَوْفِتُكَ فَإِلَيْنَا مَرْجِعُهُمْ﴾ [يونس: ٤٦] ، فهنا امتداد بالإضافة مع الصلة .

وقد يرتبط المحيل بالمضاف إليه دون المضاف ، فتكون القرينة حيثئذ منفردة ، وذلك كقول الله تعالى: ﴿أَجَلٌ لَّكُمْ صَيِّدُ الْبَحْرِ وَطَعَامُهُ﴾ [المائدة: ٩٦] ، إذ يعود الضمير في (طعامه) إلى البحر ، على تفسير (الطعام) بالمطعم ، وهو المأثور ، وهو ما قذفه البحر أو حسر عنه كما رجحه الطبري<sup>(٢)</sup> ، وقوله تعالى: ﴿إِلَّا طَرِيقَ جَهَنَّمَ خَلِيدٍ فِيهَا أَبَدًا﴾ [النساء: ١٦٩] فَإِنَّ الخلود في جهنم - أعادنا الله منها - لا في الطريق إليها ، ومثله قوله تعالى: ﴿قِيلَ ادْخُلُوا أَبْوَابَ جَهَنَّمَ خَلِيدِينَ فِيهَا فَيَلْسَ مَوَى الْمُتَكَبِّرِينَ﴾ [الزمر: ٧٢] ، وإلى هذا ذهب ابن حزم في قوله تعالى: ﴿أَوْ لَحْمَ خَنْزِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ﴾ [الأنعام: ١٤٥] ، قال أبو حيان: «وزعم أبو محمد بن حزم أنه عائد على (خنزير) فإنه أقرب مذكور ، وإذا احتمل الضمير العود على شيئين كان عوده على الأقرب أرجح ،

(١) قال أبو السعود العمادي: «أي العذاب الذي أنزلوه عاجلا أو آجلا ، أو حقيقة العذاب وجسه المنتظم له انتظاما أوليا» [تفسير أبي السعود ٢/ ٣٨٥] .

(٢) انظر: تفسير الطبري ٨/ ٧٢٦-٧٣٤ ، وذهب بعض العلماء إلى أن الصيد والطعام على معناهما المصدرية ، ومن ثم فالضمير يعود على مضاف محذوف والتقدير: أن تصيدوا حيوان البحر وأن تطعموه ، انظر: روح المعاني ٧/ ٣٠ .

وعورض بأنَّ المحدث عنه إنما هو اللحم ، وجاء ذكر (الخنزير) على سبيل الإضافة إليه لا أنه هو المحدث عنه المعطوف<sup>(١)</sup> ، والارتباط بالمضاف إليه دون المضاف هو أيضًا أحد الأقوال في مرجع الضمير (ها) في قوله تعالى : ﴿ وَكُنْتُمْ عَلَىٰ شَفَا حُفْرَةٍ مِّنَ النَّارِ فَأَنْقَذَكُم مِّنْهَا ﴾ [آل عمران : ١٠٣] ، حيث قيل بعوده على الحفرة والنار والشفأ<sup>(٢)</sup> ، ورجح أبو حيان الأخير<sup>(٣)</sup> .

وأما الوصف فهو يتناول أيَّ صفةٍ تتعلق بأصل القرينة ، سواء أكان تعلقها عن طريق النعت ، وهذا هو الأصل في هذا النوع من الامتداد<sup>(٤)</sup> ، أم كان بطريق الحال أو الخبر أو العمل .

ويتضح هذا النوع من الامتداد في قوله تعالى : ﴿ قَالَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ اللَّهُمَّ رَبَّنَا أَنْزِلْ عَلَيْنَا مَائِدَةً مِنَ السَّمَاءِ تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِأَوَّلِنَا وَآخِرِنَا وَآيَةً مِنْكَ وَارْزُقْنَا وَأَنْتَ خَيْرُ الرَّازِقِينَ ﴾ [آل عمران : ١١٤] ، فالضمير في (منزلها) يعود إلى (مائدة) بقيد النعت (من السماء) ؛ إذ معنى التنزيل يناسب كونها من السماء ، ثم لابد هنا من مراعاة الوصف (من السماء) حتى تتم الإجابة .

وفي قوله تعالى أيضًا : ﴿ إِنَّ عِبَادِي لَكَلِمَةٍ سُلْطَانٌ إِلَّا مَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْغَاوِينَ ﴾ [الحجر : ٤٢ ، ٤٣] ، فإنَّ الضمير في (موعدهم) يعود على (مَنِ) الموصولة بقيد صلتها ابتداءً ، مع قيد وصفها بـ (من الغاوين) ، فهي

(١) البحر المحيط ٢/٤٤٢ ، ٢٤٣ ، وقد أعاد الرد في تفسير الآية (٣٩) من سورة طه ٦/٢٢٦ .

(٢) انظر : الكشف ١/٣٩٥ ، والتبيان ١/٢٨٣ .

(٣) انظر : البحر المحيط ٣/٢٢ ، ويعلم من هذا أن امتداد القرينة بالإضافة أحد روافد احتمالية تعدد مرجع الضمير .

(٤) وإنما كان النعت هو الأصل في هذا الامتداد ؛ لأن طبيعة وروده في التركيب - وهي أنه يأتي تابعا موضحا أو مخصصا لمبوعه - تقضي بأن يكون خالصا للمنعوت لا ارتباط له بشيء سواه ، فهو من الناحية التركيبية مجرد امتداد له ، وذلك بخلاف الحال فإنها قيد في عاملها مع كونها صفة لصاحبها في المعنى ، وبخلاف الخبر فإنها ركن مستقل ، فعددها من صور الامتداد بالصفة مراعى فيه جانب الدلالة لا التركيب ، ومن الممكن تسميته بالامتداد الدلالي .

موعداً لمن اتصف بالاتباع والغواية معاً ، ذلك أن الغواية تعني الانهماك في الباطل وإطلام الأمر<sup>(١)</sup> ، وهو ما يزيد على مجرد اتباع الشيطان في بعض الأمر .

وكذلك قوله تعالى : ﴿ إِنَّ رَبَّكُمْ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ يُدِيرُ الْأَمْرَ مَا مِنْ شَفِيعٍ إِلَّا مِنْ بَعْدِ إِذْنِهِ ذَلِكُمْ اللَّهُ رَبُّكُمْ فَاعْبُدُوهُ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ﴾ [يونس : ٣] (ذلكم) إشارة إلى لفظ الجلالة باعتبار ما وصف به من صفات ، ويلاحظ أن الامتداد بالصلة هنا شارك الامتداد بالوصف .

ونرى تعاضد الوصفية والصلة - أيضاً - في تشكيل امتداد طويل للقرينة في قوله تعالى : ﴿ وَسَارِعُوا إِلَىٰ مَغْفِرَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ \* الَّذِينَ يُنْفِقُونَ فِي السَّرَّاءِ وَالضَّرَّاءِ وَالْكُتُومِ وَالْقَيْظِ وَالْعَافِينَ عَنِ النَّاسِ وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ \* وَالَّذِينَ إِذَا فَعَلُوا فَحِشَةً أَوْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ ذَكَرُوا اللَّهَ فَاسْتَغْفَرُوا لِذُنُوبِهِمْ وَمَن يَغْفِرِ اللَّهُ فَمَا لَهُم بَالِغُ الْعَذَابِ \* أُولَٰئِكَ يَجْزَاهُم مَّغْفِرَةٌ مِّن رَّبِّهِمْ وَجَنَّةٌ تَجْرَىٰ مِن تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا وَيَقَمُّ أَجْرُ الْعَمَلِينَ ﴾ [آل عمران : ١٣٣-١٣٦] ، وهذا الطول يبرز القيمة الاختزالية للمحيل<sup>(٢)</sup> .

ويشارك العطف في إطالة النعت فيزداد الامتداد به في إطار القرينة المفردة كما في قول الله تعالى : ﴿ وَلَنُكْنِ مِنْكُمْ أُمَّةً يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴾ [آل عمران : ١٠٤] .

ومن امتداد القرينة بالوصف مع كون المحيل موصولاً ومحلى بـ(أل) قوله تعالى : ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالًا نُّوحِي إِلَيْهِمْ مِنْ أَهْلِ الْقُرَىٰ أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَيَنْظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ وَلَدَارُ الْآخِرَةِ خَيْرٌ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا أَفَلَا تَعْقِلُونَ ﴾ [آل عمران : ١٠٤] ، وهذا الطول يبرز القيمة الاختزالية للمحيل<sup>(٢)</sup> .

(١) انظر : مقاييس اللغة (غ . و . ي) ٤ / ٣٩٩ .

(٢) انظر أمثلة أخرى للامتداد بالوصف مع كون المحيل اسم إشارة في [آل عمران : ١٠٤] ، [الأنعام : ١٠١] ،

مَنْ نَشَاءُ وَلَا يَرُدُّ بَأْسُنَا عَنِ الْقَوْمِ الْمُجْرِمِينَ ﴿١٠٩﴾ [يوسف: ١٠٩-١١٠]، فَإِنَّ قُرْبَةَ الْعَهْدِ فِي (الرسل) هي (رجالا نوحى إليهم) مع مراعاة كونها معمولة لـ (أرسلنا)، وقُرْبَةُ الْعَهْدِ فِي (الذين من قبلهم) هي (أهل القرى)، وهنا يبرز أثر من آثار امتداد القرينة على طريقة تحديدها، حيث يتم تحديدها هنا بواسطة تتبع الذهن لعلاقات متشابكة، فـ (أهل القرى) مجرور بـ (مَنْ) الدالة على التبعية، وشبه الجملة متعلق بمحذوف نعت لـ (رجالا)، والمنعوت معمول لفعل مقيد بـ (مَنْ قَبْلَكَ)، والمخاطب بالقيّد وهو النبي ﷺ معاصرٌ للمتحدّث عنهم بالضمير في (قبلهم)، فيبدأ الربط بين المحيل والقرينة من إدراك هذه المعاصرة، ليعود إلى القبلية المشتركة التي اتصف بها المرسلون، ويستقر أخيراً عند الجماعات التي منها هؤلاء المرسلون وهم (أهل القرى)؛ لأنهم المقصودون بالرسالة (١).

إِنَّ هذا التحليل يكشف عن عمق الروابط بين الألفاظ في التركيب، وأنّ المحيلات قلما تعتمد في تعيين قرائنها على ألفاظ مفردة لا تراعى ارتباطاتها التركيبية المختلفة. وليس الأمر دائماً على هذه الدرجة من التشابك، إذ قد يكفي الاشتراك في المادة اللغوية والمعنى بين صلة الموصول المحيل وامتداد القرينة للربط بينهما، كما في قول الله تعالى: ﴿إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا فِي كِتَابِ اللَّهِ يَوْمَ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ مِنْهَا أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ ذَلِكََ الَّذِينَ أَلْفِئَةٌ فَلَا تَظْلِمُوا فِيهِنَّ أَنْفُسَكُمْ وَقَتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً كَمَا يُقْتُلُونَكُمْ كَافَّةً وَعَلِمُوا أَنَّ اللَّهَ مَعَ الْمُتَّقِينَ \* إِنَّمَا السَّبْتُ زِيَادَةٌ فِي الْكُفْرِ يُضِلُّ بِهِ الَّذِينَ كَفَرُوا يُحِلُّونَهُ عَامًا وَيُحَرِّمُونَهُ عَامًا لِيُؤْطِئُوا عِدَّةَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ فَيُحِلُّوا مَا حَرَّمَ اللَّهُ زَيْنَ لَهُمْ سُوءَ أَعْمَالِهِمْ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ ﴿٣٦﴾ [التوبة: ٣٦، ٣٧]، حيث نلغي

(١) يمكن تتبع مثل تلك العلاقات المتشابكة في قوله تعالى: ﴿وَلَوْ كَانَ طَائِفَةٌ مِنْكُمْ آمَنُوا بِالَّذِي أُرْسِلْتُ بِهِ وَطَائِفَةٌ لَمْ يُوقِنُوا فَاصْبِرُوا حَتَّى يَحْكُمَ اللَّهُ بَيْنَنَا وَهُوَ خَيْرُ الْحَاكِمِينَ \* قَالَ الَّذِينَ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا مِنْ قَوْمِهِ لَنُخْرِجَنَّكَ بِشَعْبٍ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَكَ مِنْ قَوْمِنَا أَوْ لَنُؤَدِّيَنَّكَ فِي مِلَّتِنَا قَالَ أَوَلَوْ كُنَّا كَاهِنِينَ \* ... وَقَالَ الَّذِينَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ قَوْمِهِ ... الَّذِينَ كَذَبُوا سَعِينًا ﴿٩٢﴾ [الأعراف: ٨٧، ٨٨، ٩٠، ٩٢].

الاشتراك في المادة اللغوية والمعنى بين (حَرَمَ) و(حُرِّمَ) هو الذي ربط (ما) الموصولة بالقرينة المعينة للمحال إليه ، وهي (أربعة حُرْم) ، فالمراد بـ(ما) الأشهر ، لا أي شيء آخر مما حَرَّمه الله تعالى .

ويمكننا أن نلاحظ نوعاً آخر من الطرق المحددة للقرينة في تراكم المعاني التي يتحملها المحيل في قوله تعالى: ﴿وَلَا قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَكِكَةِ إِنِّي خَلَقْتُ بَشَرًا مِّن صَلَاطِلِ مِّنْ حَمَلٍ مَّسْنُونٍ﴾ فَإِذَا سَوَّيْتُهُ، وَنَفَخْتُ فِيهِ مِن رُّوحِي فَقَعُوا لَهُ سَكِينِينَ ﴿[الحجر: ٢٨، ٢٩] ، فالضمير في (سويته) يعود إلى (بشراً) بامتداده النعتي ، والضمير من (فيه) يعود إليه بعد أن تحمل معنى التسوية ، ومن (له) يعود إليه بعد أن تحمل معنى النفخ .

ومن الامتداد بالوصف المتأني بالعمل قوله تعالى: ﴿وَمَتَّعُوهُمْ عَلَىٰ الْوَسْيعِ قَدْرُهُ وَعَلَىٰ الْأَمَقَرِ قَدْرُهُ﴾ [البقرة: ٢٣٦] ، فـ«الضمير عائد إلى النساء المعمول للفعل المقيد بالظرف وهو ﴿مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ أَوْ تَفْرِضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً﴾» (١) ، ومن المتأني بالخبر قوله تعالى: ﴿وَأَن مِّن شَيْءٍ إِلَّا عِنْدَنَا خَزَائِنُهُ وَمَا نُنْزِلُهُ إِلَّا بِقَدَرٍ مَّعْلُومٍ﴾ [الحجر: ٢١] ، الضمير يعود على (شيء) بقيد كونه مخزونا عند الله تعالى .

هذا وقد يكون الامتداد بالوصف غير مباشر فيفهم من السياق اللغوي كما في قوله تعالى: ﴿فَذَلِكُمُ اللَّهُ رَبُّكُمُ الْحَقُّ فَمَاذَا بَعَدَ الْحَقِّ إِلَّا الضَّلَالُ فَأَنَّى تُصْرَفُونَ﴾ [يونس: ٣٢] ، حيث يشير (ذلكم) إلى اسم الجلالة في قوله تعالى: ﴿قُلْ مَن يَرْزُقُكُم مِّنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ أَمَّن يَمْلِكُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَرَ وَمَن يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ وَمَن يُدَبِّرُ الْأَمْرَ فَسَيَقُولُونَ اللَّهُ فَقُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ﴾ [يونس: ٣١] ؛ والصفات التي يتحملها اسم الإشارة هنا من المشار إليه هي - في الواقع - الأخبار المحذوفة لفهمها من السؤال السابق ، ويكشف الطاهر ابن عاشور عن قيمة مراعاة امتداد المشار إليه ، وهو ما يعني تحمل اسم الإشارة لمعنى هذا الامتداد بقوله : «واسم الإشارة عائد إلى اسم الجلالة للتنبيه على أن المشار إليه جدير بالحكم الذي سيذكر بعد اسم الإشارة من أجل

الأوصاف المتقدمة على اسم الإشارة وهي كونه الرازق ، الواهب الإدراك ، الخالق ، المدبر ، لأن اسم الإشارة قد جمعها وأوماً إلى أن الحكم الذي يأتي بعده معلل بمجموعها» (١) .

ومع ما سبق فقد لا يراعى الامتداد بالوصف بل يراعى أصل القرينة فقط ، كما في قوله تعالى : ﴿إِنْ أَمَرُوا هَلْكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ وَهُوَ يَرِثُهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا وَلَدٌ فَإِنْ كَانَتَا أُتْنَتَيْنِ فَلَهُمَا الثُلَاثَانِ مِمَّا تَرَكَ﴾ [النساء : ١٧٦] ، فلفظ (امرؤ) هنا مُتَحَمِّلٌ لثلاث صفات ؛ واحدة من جهة العمل وهي أنه هالك ؛ لأنه فاعل لمحدوف يفسره المذكور ، وثنتين من جهة التبعية ، حيث نُعِتَ بجملة (ليس له ولد) (٢) ، وعُطِفَ عليها (له أخت) ، ومع هذا فلا نستطيع أن نُحْمِلَ ضميره أيًا من هذه الصفات ، وقد يعبر عن هذا بعود الضمير على اللفظ دون المعنى كما قال أبو حيان : «والضمير في قوله : (وهو) وفي (يرثها) عائد إلى ما تقدم لفظاً دون معنى ، فهو من باب (عندي درهم ونصفه) ؛ لأن الهالك لا يرث ، والحياة لا تورث ، ونظيره في القرآن : ﴿وَمَا يُعْمَرُ مِنْ مُعَمَّرٍ وَلَا يُنْقَصُ مِنْ عُمُرِهِ﴾ [فاطر : ١١]» (٣) .

والضمير في الآية الأخيرة - فيما أرى - راجع إلى موصوف محذوف دون اعتبار تقييده بالصفة ، والتقدير على هذا - والله أعلم - : وما يُعْمَرُ مِنْ إِنْسَانٍ مُعَمَّرٍ وَلَا يَنْقُصُ مِنْ عُمُرِهِ ؛ أي الانسان دون اعتبار وصفه بالمعمر ، وهو على هذا من القرينة

(١) التحرير والتنوير ١١/ ١٥٨ .

(٢) وإلى هذا ذهب الزخشري [انظر : الكشف ١/ ٥٩٨] ، وذهب أبو البقاء العكبري إلى أن الجملة حال من الضمير المستتر في (هلك) [انظر : التبيان ١/ ٤١٣] ، ونصر أبو حيان توجيه الزخشري بقوله : «ذلك أن المسند إليه حقيقة إنها هو الاسم الظاهر المعمول للفعل المحذوف» ، فهو الذي ينبغي أن يكون التقييد له ، أمّا الضمير فإنه في جملة مفسرة لا موضع لها من الإعراب ، فصارت كالمؤكد لما سبق ، وإذا تجاذب الإتيان والتقييد مؤكداً أو مؤكداً ، فالحكم إنها هو للمؤكد ؛ إذ هو معتمد الإسناد الأصلي» [البحر المحيط ٣/ ٤٢٣] .

(٣) البحر المحيط ٣/ ٤٢٣ .

الملحوظة بدلالة الاقتضاء الآتية (١) .

### ثانياً - الملفوظ المتعدد :

يعنينا في الحديث عن القرينة الملفوظة المتعددة تحديد مفهوم التعدد أولاً ، ثم رُصد صورهِ ، مع بيان أثرهِ في العلاقة بين القرينة والمحيل مِنْ حَيْثُ مَا يَتَحَمَّلُهُ المحيلُ مِنَ القرينة ، وهو ما يدور حول فكرة الاختزال .

#### (أ) ضبط القرينة المتعددة :

يقصد البحث بالتعدد هنا أن تكون القرينة أكثر من عنصر لفظي مع استقلال كل ، بحيث يصلح كل عنصر لو انفرد أن يكون هو القرينة ، وينبغي ملاحظة أن التعدد هنا هو تعدد على سبيل الجمع بين العناصر المؤلفة للقرينة لا على سبيل البدل ؛ إذ يعد الأخير من قبيل الإجمال الذي تمثل الإحالة رافداً من روافده (٢) .

#### (ب) صور القرينة المتعددة :

يتحقق التعدد للقرينة بصورتين :

الأولى : قرينة المأخذ مضبوطة بوسيلة نحوية وهي العطف كما في قوله تعالى : ﴿ وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَفُتَّتْ صُلُوبُهُمْ وَيَبِيعُ بَصُولُهُمْ وَمَسَاجِدُ يُذَكَّرُ فِيهَا أَسْمُ اللَّهِ كَثِيرًا وَلَيَنْصُرَنَّ اللَّهُ مَنْ يَنْصُرُهُ إِنَّ اللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ ﴾ [الحج : ٤٠] قال العكبري : «الضمير في (فيها) يعود على المواضع المذكورة» (٣) .

وقوله تعالى : ﴿ قُلْ يَفْضَلُ اللَّهُ وَرَحْمَتَهُ فَيُزِيلْ ذَلِكَ فَليَقْرَحُوا هُوَ خَيْرٌ مِمَّا يَجْمَعُونَ ﴾

(١) والامتداد وعدمه يتحقق للملحوظة كما يتحقق للملفوظة ، وذهب ابن مالك إلى أن الضمير فيها عائد على المسكوت عنه لاستحضاره بالمذكور وعدم صلاحيته له ، وفسره بقوله : «أي من عمر غير المعمر ، فأعيد الضمير على غير المعمر ؛ لأن ذكر المعمر مذكور به لتقابلها» [انظر : شرح التسهيل ١/١٥٩] ، وفسره السيوطي بقوله : «أي عمر مُعَمَّرٍ آخر» ، وسمي ذلك في هج الموامع [١/٢٢٠] عود الضمير على نظير المذكور ، ووافق في الإتيان [٢/٢٨٢] أبا حيان في التعبير عنه بالعود على لفظ المذكور دون معناه .

(٢) راجع : فصل الإجمال من الباب الثالث .

(٣) التبيان : ٢/ ٩٤٤ .

[يونس: ٥٨] ، فالإشارة بـ(ذلك) إلى فضل الله ورحمته .

وقوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا إِلَىٰ أُمَمٍ مِّن قَبْلِكَ فَآخَذْنَاهُمْ بِالْبَأْسَاءِ وَالنَّصَرَاءِ لَعَلَّهُمْ  
يَنْصَرِعُونَ ﴾ \* ... فَلَمَّا نَسُوا مَا ذُكِّرُوا بِهِ فَتَحْنَا عَلَيْهِم أَبْوَابَ كُلِّ شَيْءٍ ﴿ [الأنعام: ٤٢، ٤٤] ، فالاسم الموصول (ما) يحيل إلى (البأساء والضراء) وهما لفظان  
متعاطفان<sup>(١)</sup> ، وقوله تعالى : ﴿ إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَاقِرًا فَإِنَّهُ أُولَىٰ بِنَاهَا ﴾ [النساء: ١٣٥] .

والعطف في الآيات السابقة من عطف المفردات ، وقد يكون من عطف الجمل كما  
في قوله تعالى : ﴿ وَقَالَتِ الْيَهُودُ لَيْسَتِ النَّصَارَىٰ عَلَىٰ شَيْءٍ وَقَالَتِ النَّصَارَىٰ لَيْسَتِ الْيَهُودُ  
عَلَىٰ شَيْءٍ وَهُمْ يَتَّبِعُونَ الْكَتَّابَ ﴾ [البقرة: ١١٣] ، قال الطاهر بن عاشور : «وضمير قوله :  
(هم) عائد إلى الفريقين ، وقيل : عائد إلى النصاري لأنهم أقرب مذكور»<sup>(٢)</sup> ، فعلى  
الوجه الأول يكون الضمير عائداً إلى لفظين مرتبطين بواسطة تعاطف جملتيهما ، هما  
كلمة (اليهود) الأولى وكلمة (النصارى) الثانية .

ومثل ذلك أيضاً في قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكَةَ حَتَّىٰ تُؤْمِنَ وَلَا مُمْسِكَةٌ  
مُّؤْمِنَةٌ خَيْرٌ مِّنْ مُّشْرِكَةٍ وَلَوْ أَعْجَبَتْكُمْ وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّىٰ يُؤْمِنُوا وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ  
خَيْرٌ مِّنْ مُّشْرِكٍ وَلَوْ أَعْجَبَكُمْ أُولَٰئِكَ يَدْعُونَ إِلَى النَّارِ ﴾ [البقرة: ٢٢١] ، فـ(أولئك) إشارة  
إلى المشركات والمشركون ، إذ لا وجه لتخصيصه بالمشركون خاصة لصلوحيته للعود إلى  
الجميع»<sup>(٣)</sup> .

والصورة الثانية : تعتمد على أيّ مساوقة أخرى غير العطف ، كالنشيه في قوله تعالى :  
﴿ أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ اجْتَرَحُوا السَّيِّئَاتِ أَن نَّجْعَلَهُم كَالَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ  
سَوَاءً مَّحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ ﴾ [الجاثية: ٢١] ، قال العكبري : «فأما  
الضمير المضاف إليه فيرجع إلى القبيلين ، ويجوز أن يرجع إلى الكفار ؛ لأنّ محياهم

(١) انظر : التحرير والتنوير ٧/ ٢٢٩ .

(٢) السابق ١/ ٦٧٦ .

(٣) السابق ٢/ ٣٦٣ .



كلماتهم ؛ ولهذا سُمِّيَ الكافر ميّتا»<sup>(١)</sup> ، وكالاتمّاع في عامل واحد نحو قوله تعالى: ﴿إِذْ تَبَرَّأَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا مِنَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا وَرَأَوْا الْعَذَابَ وَتَقَطَّعَتْ بِهِمُ الْأَسْبَابُ﴾ [البقرة: ١٦٦] ، ١٦٧] فضمير «(رأوا) ضمير مبهم عائد إلى فريقين الذين اتبعوا والذين اتبعوا»<sup>(٢)</sup> .

وقد اجتمعت الصورتان في قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا سُبْحَنَهُ بَلْ لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ كُلُّ لَهٌ قَدِيرٌ﴾ [البقرة: ١١٦] يقول الطاهر بن عاشور: «الضمير في (قالوا) عائد إلى جميع الفرق الثلاث وهي اليهود والنصارى والذين لا يعلمون»<sup>(٣)</sup> في آية (١١٣) ، فقد وقع العطف بين الأولين ، وجاء الثالث في سياق التشبيه .

وقد يكون كل من العنصرين ممتدا مما يتطلب تنبه المستمع حتى يربط بين المحيل وقرينة عهده ، وذلك كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَاءَنَا وَرَضُوا بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَاطْمَأَنَّنُوا بِهَا وَالَّذِينَ هُمْ عَنْ آيَاتِنَا غَافِلُونَ \* أُولَئِكَ مَا لَهُمْ نَارٌ بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ [يونس: ٧، ٨] أولئك : إشارة إلى مذكور متقدم وهو (الذين لا يرجون) و(الذين هم عن آياتنا) وهو متعدد لأجل العطف ، وكل طرف ممتد بالصلة .

ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ \* وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَيَلْخِزُهُمْ يَوْمَئِذٍ \* أُولَئِكَ عَلَى هُدًى مِنْ رَبِّهِمْ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [البقرة: ٥-٣] .

### (ج) أثر التعدد فيما يتحملة المحيل من القرينة :

يتحدد هذا الأثر من حيثيتين مختلفتين :

الأولى : أنَّ التعدد يعد رافداً من روافد احتمالية معنى المحيل ، وتتداخل هذه الاحتمالية مع ظاهرة المطابقة ، وإجراء الحمل على المعنى ، وسوف يعرض البحث لهذه الظاهرة في علاقتها بالإحالة ، في الباب الثالث إن شاء الله تعالى .

(١) التبيان ٢ / ١١٥٢ .

(٢) التحرير والتنوير ٢ / ٩٧ .

(٣) السابق ١ / ٦٨٣ .

الثانية : أنه يعد رافداً من روافد توسيع القيمة الإحالية للمحيل ومن ثم رفع الكفاءة النصية له ، ونستطيع أن نتلمس هذا الأثر في قوله تعالى : ﴿ وَأَجَلٌ لَّكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ ﴾ [النساء : ٢٤] ، فإن اسم الإشارة يحيل إلى أربعة عشر اسماً بدءاً من ﴿ أَنتُمْ سَكُنتُمْ ﴾ [النساء : ٢٣] وانتهاء بـ ﴿ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ ﴾ [النساء : ٢٤] ، وذلك يكتفى به عن الواحد والاثنين والجمع بلفظ واحد<sup>(١)</sup> كما يقول العكبري ، وهو هنا ذو قيمة إحالية موسعة ، بمعنى أنه يقوم مقام عدد كبير من الألفاظ ، وهذا يرفع من الكفاءة النصية له وهي «صياغة أكبر كمية من المعلومات بإتفاق أقل قدر من الوسائل»<sup>(٢)</sup> ، وهذه القيمة الموسعة تتحقق أيضاً بكون القرينة ممتدة امتداداً طويلاً كما مضى ، وبكونها مركبة كما سيأتي .

ومما يظهر فيه ذلك بجلاء قوله تعالى : ﴿ أُولَئِكَ يُجْرَوْنَ الْغُرْفَةَ بِمَا صَبَرُوا وَيُلَقَّوْنَ فِيهَا مَعِيَّةً وَسَلَامًا ﴾ [الفرقان : ٧٥] ، حيث يحل (أولئك) محل (عباد الرحمن) وأوصافه الثمانية المتعاطفة ، التي استغرقت اثنتي عشرة آية متوسطة الطول ، فقد بني التعدد هنا على الامتداد بالوصف كما سبقت الإشارة .

واستقل التعدد بتوسيع القيمة الإحالية ومن ثم رفع الكفاءة النصية في قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ وَالْقَانِتِينَ وَالْقَانِتَاتِ وَالصَّادِقِينَ وَالصَّادِقَاتِ وَالصَّابِرِينَ وَالصَّابِرَاتِ وَالْخَاشِعِينَ وَالْخَاشِعَاتِ وَالْمُتَصَدِّقِينَ وَالْمُتَصَدِّقَاتِ وَالصَّائِمِينَ وَالصَّائِمَاتِ وَالْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَالْحَافِظَاتِ وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيرًا وَالذَّاكِرَاتِ أَعَدَّ اللَّهُ لَهُمْ مَغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا ﴾ [الأحزاب : ٣٥] ، حيث قام الضمير في (هم) مقام عشرين اسماً .

وكذلك قوله تعالى : ﴿ لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ وَلَا يَرْهَقُ وُجُوهُهُمْ قَهْرٌ وَلَا ذُلٌّ أُولَئِكَ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ﴾ \* وَالَّذِينَ كَسَبُوا السَّيِّئَاتِ جَزَاءُ سَيِّئَةٍ يَبْتَغِيهَا وَنَزَعُهَا ذُلٌّ مَّا

(١) البيان ٢٠٩/١ .

(٢) النص والخطاب والإجراء ص ٢٩٩ ، وانظر : ص ٣٢٣ .

لَهُمْ مِنَ اللَّهِ مِنْ عَاصِرٍ كَانَمَا أَغَشِيَتْ وَجُوهَهُمْ قِطْعًا مِنَ اللَّيْلِ مُظْلِمًا أُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ \* وَيَوْمَ نَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا ثُمَّ نَقُولُ لِلَّذِينَ أَشْرَكُوا مَكَانَكُمْ أَنْتُمْ وَشُرَكَاءُكُمْ فَزَيَّلْنَا بَيْنَهُمْ وَقَالَ شُرَكَاءُهُمْ مَا كُنْتُمْ إِيانَا تَعْبُدُونَ ﴿٢٦٠﴾ [يونس: ٢٦٠-٢٨] الضمير في (نحشرهم) يعود إلى الفريقين (الذين أحسنوا) و(الذين كسبوا السيئات) .

### ثالثاً - الملفوظ المركب :

#### (أ) ضبط القرينة المركبة :

يَعْنِي البحث بالقرينة المركبة ما كان مركزُ التَّعْيِينِ فيه علاقةً إسناديةً بين مبتدأ وخبر أو فعل وفاعل ، ثم ما يُنْبِئُ حول هذه العلاقة من علاقات نحوية أخرى ، بمعنى أن تُمَثِّلَ القرينةُ كلاًّ بالمعنى النحوي ، وبهذا تفترق عن القرينة الممتدة والقرينة المتعددة ، فمركز التعيين في الممتدة لفظ مفرد ، وفي المتعددة لفظان مفردان أو أكثر ، وعلى الرغم من أن الامتداد ينشأ عن التركيب ، فإنَّ هناك فرقاً بين أن تُقَصَّدَ النسبة نفسها بين طرفين ، وهذا ما يتحقق في القرينة المركبة ، وأن يُقَصَّدَ أحد الطرفين مع مراعاة نسبته إلى الآخر ، وهذا ما يتحقق في القرينة الممتدة .

#### (ب) صور القرينة المركبة :

نستطيع رصد صورتين للقرينة المركبة :

أولاهما تتميز بأنَّ النظر فيها يتوجَّه ابتداءً إلى اللفظ ، كالجمل المحكية بالقول ، ويكون المحيلُ معها اسم الإشارة والضمير .

وثانيتهما يتوجه النظر فيها ابتداءً إلى المعنى ، وغالباً ما يكون المحيلُ معها اسم الإشارة ..

وتتضح الصورة الأولى في قوله تعالى : ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً وَمَا كَانَ أَكْثَرُهُمْ مُؤْمِنِينَ \* وَإِنَّ رَبَّكَ لَهِوَ الْعَزِيزُ الرَّحِيمُ \* وَلِلَّهِ لَنْزِيلُ رَبِّ الْعَالَمِينَ \* نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ ﴾ [الشعراء: ١٩٠-١٩٣] ، فاسم الإشارة (ذلك) يحيل إلى الكلام السابق ابتداءً من ﴿كَذَّبَ

أَصْحَبَ لَيْكَةِ الْمُرْسَلِينَ ﴿الشعراء: ١٧٦﴾ ؛ لأنه تكرر بعد كل قصة فيكون كل واحد مختصاً بالقصة السابقة عليه ، أما الضمير في (إنه) فهو يعود إلى مجموع الكلام السابق المشتمل على قصص الرسل وأقوامهم ، والذي عقب كل جزء منه بالإشارة إليه بـ(ذلك) ، ويبيّن أنّ الآية تتحقق بذكر القصة في سياقها لا بتحقيقها في الخارج لأنه ماضٍ لا اطلاع للمخاطبين عليه .

ويزداد الأمر وضوحاً لو أننا وضعنا الصورة المقابلة أمامنا ، ويمثلها قول الله تعالى : ﴿ هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً لَكُمْ مِنْهُ شَرَابٌ وَمِنْهُ شَجَرٌ فِيهِ تُسِيمُونَ \* يُنْثِي لَكُمْ بِهِ الزَّرْعَ وَالزَّيْتُونَ وَالنَّخِيلَ وَالْأَعْنَابَ وَمِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ \* وَسَخَّرَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالنُّجُومَ مُسَخَّرَاتٍ بِأَمْرِهِ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ \* وَمَا ذَرَأَ لَكُمْ فِي الْأَرْضِ مُخْتَلِفًا أَلْوَنُهُ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً لِّقَوْمٍ يَذَّكَّرُونَ ﴾ [النحل: ١٠ - ١٣] . قال الألوسي : «(إِنَّ فِي ذَلِكَ) المذكور من إنزال الماء وإنزال ما فُصِّل . . . (إِنَّ فِي ذَلِكَ) أي التسخير المتعلق بها ذكر» (١) .

فمن الواضح أنّ المراد ليس هو لفظ (أنزل من السماء . . .) (وسخر لكم . . .) (وما ذرأ لكم . . .) بمعنى ذكره أو مجرد قوله ، بل معناه أي تحقّقه في الخارج ، ومن ثمّ فالضابط الذي يكشف ما إذا كان المراد اللفظ أو المعنى هو أن نضيف كلمة (قول) أو (حكاية) مرة و(حدوث) أو (تحقق) مرة أخرى إلى اسم الإشارة فإن استقام المعنى مع الأول فالمراد اللفظ والقربة مركبة من الصورة الأولى ، وإن استقام مع الثاني فالمعنى هو المراد وهي مركبة من الصورة الثانية ، وإن استقام معها فالوجهان ، وهنا لو قلنا : إنّ في قول ذلك لآية ، لما استقام المعنى لأن الآية لا تتحقق بمجرد القول بل بحدوثها في الخارج فالمراد هنا الاعتبار بالتحقق الخارجي لِمَا ذَلَّتْ عليه ألفاظ الآية ، فالمعنى - والله أعلم - : إنّ في حدوث ذلك لآية .

(١) روح المعاني ١٤/١٠٨، ١١٠ .

وفي قول الله تعالى: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَذِكْرَىٰ لِمَن كَانَ لَهُ قَلْبٌ أَوْ أَلْقَى السَّمْعَ وَهُوَ شَهِيدٌ﴾ [ق: ٣٧] ، حيث الإشارة بـ(ذلك) إلى مجموع ما سبق ذكره من أحوال لأهل الجنة والنار ، والذكرى تتحقق بالذكر لا بالتحقق الخارجي .

ومما يحتمل الوجهين قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنْ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ \* لَا شَرِيكَ لَهُ. وَبِذَلِكَ أُمِرْتُ وَأَنَا أَوَّلُ الْمُسْلِمِينَ﴾ [الأنعام: ١٦٢ ، ١٦٣] ، فيمكن أن يحمل اسم الإشارة (ذلك) على القول المذكور<sup>(١)</sup> فيكون من الصورة الأولى ، ويمكن أن يحمل على تحقيقه في الخارج أي أداء الأعمال بإخلاص لله تعالى<sup>(٢)</sup> فيكون من الصورة الثانية ، والتكليف يصح أن يتعلق بالقول وبالفعل جميعاً .

وكذلك اسم الإشارة (ذلك) في قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ أَنزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً لِّقَوْمٍ يَسْمَعُونَ﴾ [النحل: ٦٥] ، يشير إلى الجملة قبله على تقدير: إن في ذكر ذلك ، استئناساً بقوله سبحانه (لَايَةً لِّقَوْمٍ يَسْمَعُونَ) ، وإن كان يحتمل الوجه الثاني أيضاً .

لكن ينبغي التنبيه إلى أنه ليس كل موضع يقال فيه: إن اسم الإشارة يعود إلى السابق لتأويله بالمذكور ، يصح فيه هذا التقدير ، فمثلاً عند قول الله تعالى: ﴿وَضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ الذِّلَّةُ وَالْمَسْكَنَةُ وَبَاءُوا بِغَضَبٍ مِّنَ اللَّهِ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ كَانُوا يَكْفُرُونَ بِعَايَتِ اللَّهِ وَيَقْتُلُونَ النَّبِيِّنَ بِغَيْرِ الْحَقِّ ذَلِكَ بِمَا عَصَوْا وَكَانُوا يَعْتَدُونَ﴾ [البقرة: ٦١] ، قال الطاهر بن عاشور: «أفرد اسم الإشارة لتأويل المشار إليه بالمذكور»<sup>(٣)</sup> ، مع أننا لو طبقنا الضابط المذكور آنفاً لما استقام المعنى لو قدرنا: قيل ذلك أو دُكر ذلك بسبب أنهم كانوا يكفرون ... ، لأنَّ المُسَبَّب ليس مجرد الذكر بل التحقق نفسه ، ومن ثمَّ فالقرينة هنا من الصورة الثانية .

(١) انظر: التحرير والتنوير ٨/ ٢٠٤ .

(٢) انظر: روح المعاني ٨/ ٧١ .

(٣) التحرير والتنوير ١/ ٥٢٩ .

ومن الصورة الثانية أيضاً - مع كون المحيل مضافاً - قوله تعالى : ﴿ قَالَ رَبِّ اشْرَحْ لِي صَدْرِي ﴾ وَيَسِّرْ لِي أَمْرِي ﴾ وَأَحْلِلْ عُقْدَةً مِن لِسَانِي ﴾ يَفْقَهُوا قَوْلِي ﴾ وَأَجْعَلْ لِي وَزِيرًا مِّنْ أَهْلِي ﴾ هَٰزُونَ أَحْيَى ﴾ أَشَدُّ بِهِ أَزْرَى ﴾ وَأَشْرِكُهُ فِي أَمْرِي ﴾ كَيْ نُسَبِّحَكَ كَثِيرًا ﴾ وَنَذْكُرَكَ كَثِيرًا ﴾ إِنَّكَ كُنْتَ بِنَا بَصِيرًا ﴾ قَالَ قَدْ أُوتِيتَ سُؤْلَكَ يٰمُوسَى ﴿ [طه : ٢٥-٣٦] ، ف(سُؤْلَكَ) معرّف بالإضافة تعريف العهد الذكري ، وقرينته هي مجموع الكلام السابق الذي دعا به سيدنا موسى عليه السلام ، فهي قرينة مركبة ، لكن نُظِرَ فيها إلى معناها ابتداءً وهو كونها دعاءً وسؤالاً .

وقد يكون اللفظ المركب جزءاً من مقول القول نحو : قوله تعالى : ﴿ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ عَهْدُ إِلَيْنَا أَلَّا نُؤْمِنَ لِرَسُولٍ حَتَّىٰ يَأْتِينَا بِقُرْبَانٍ تَأْكُلُهُ النَّارُ قُلْ قَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِّن قَبْلِي بِالْبَيِّنَاتِ وَبِالَّذِي قُلْتُمْ فَلِمَ قَتَلْتُمُوهُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ﴾ [آل عمران : ١٨٣] فالمراد بـ ﴿ وَبِالَّذِي قُلْتُمْ ﴾ هو ﴿ بِقُرْبَانٍ تَأْكُلُهُ النَّارُ ﴾ لا من أول : ﴿ إِنَّ اللَّهَ عَهْدُ ﴾ .

## ٢- القرينة الذكرية الملحوظة

### (أ) ضبط القرينة الملحوظة :

«اللغة نظام لفظي يربط الألفاظ بالمعاني بواسطة نوعين من القرائن ؛ أحدهما يسمّى القرائن اللفظية والآخر هو القرائن المعنوية أي أن العلاقات بين أجزاء الكلام قد يستدل عليها بقرائن لفظية فنسميها علاقات ملفوظة وقد يستدل عليها بقرائن معنوية فنعرّفها باسم العلاقات الملحوظة أي التي لا يعتمد إدراكها على قرائن لفظية» (١) .

وقد استعرضنا فيما تقدم صوراً لقرينة العهد الذكري كان الجامع بينها أنّها تدلّ على المحال إليه بلفظها مباشرة ، وثمة عبارات أخرى تُذَكِّرُ في الكلام وتدلّ على المحال إليه دلالة غير مباشرة ، تُسَبِّطُ منها بشيءٍ مِنَ النَّظَرِ والتأمل يتفاوت في عمقه بتفاوت العلاقات بين الملفوظ والمعنى الذي يدل على المحال إليه ، وهي العلاقات التي تُشَكِّلُ

(١) البيان في روائع القرآن ١ / ٣٩٥ .

صَوَّرَ هذا النوع من القرينة ، التي اصطلح البحث على تسميتها بالقرينة الملحوظة في مقابل القرينة الملفوظة ، وقد أسماها الدكتور صبرة - في إطار حديثه عن مرجع ضمير الغائب خصوصاً - بالمرجع غير الصريح ، وهو عنده : «ذلك المرجع المفهوم من الكلام والذي يحتاج إلى إعمال الفكر وطول نظر . . .» (١) ، وقد عدَّ له تسعَ صُورٍ ، وذكر ابنُ مالك من قبل - في الإطار نفسه - ثمانِيَ صورٍ لمرجع ضمير الغائب أولاهما يندرج - وفقاً للبحث - تحت القرينة الذكورية الملفوظة ، والثانية تحت القرينة الحضورية والثالثة تحت القرينة الذهنية ، والصور الخمس الباقية تحت القرينة الذكورية الملحوظة (٢) .

#### (ب) مسالك القرينة الملحوظة وعلاقتها بالمحيل :

تحدد صور القرينة الملحوظة بناءً على طبيعة العلاقة بين المعنى المُمَثَّل للقرينة واللفظ الذي يُفهم منه هذا المعنى ، وقد رصد البحث خمسةً مسالكَ لها نستعرضها فيما يلي :

##### المسلك الأول - ما فهمَ بدلالة التَّضْمَنِ :

يقسَّمُ البلاغيُّون والأصوليون والمناطقية دلالة اللفظ (٣) إلى دلالة مطابقة ودلالة تضمن ودلالة التزام (٤) ، ودلالة التَّضْمَنِ هي دلالة اللفظ على جُزْءٍ ما وُضِعَ له « مِنْ

(١) مرجع الضمير في القرآن الكريم . . مواضعه وأحكامه وأثره في المعنى والأسلوب ، تأليف الدكتور محمد حسنين صبرة ، ١٤١٢هـ ، ١٩٩٢م . ص ١٢ ، ١٣ .

(٢) انظر تفصيل هذه الصور في شرح التسهيل لابن مالك ١٥٦/١ - ١٥٩ .

(٣) والمقسَّم هنا هو ما كان للوضع مدخلٌ فيه باتفاق ، وإن وقع الخلاف في تسمية بعض أقسامه وضعياً بين البلاغيين والمناطقية كما سيأتي ، انظر : حاشية الصبان علي شرح السلم للملوي ، مصطفى البابي الحلبي ، ١٣٥٧هـ - ١٩٣٨م ، ص ٥٧ ، ٥٨ ، وحاشية الدسوقي على مختصر السعد ضمن شروح التلخيص ٢٦٢/٣ .

(٤) انظر : مفتاح العلوم لأبي يعقوب السكاكي [ت ٦٢٦هـ] ، مصطفى البابي الحلبي ، الطبعة الثانية ١٤١١هـ - ١٩٩٠م ، ص ١٨٢ . وشروح التلخيص ١٦٢/٣ - ١٦٦ . والطراز ١٩ - ٢١ .

والمستصفى ٣٠ / ١ . والكاشف عن المحصول في علم الأصول لأبي عبد الله محمد بن محمود بن عباد العجلي الأصفهاني [ت ٦٥٣هـ] ، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض ، منشورات =

حَيْثُ اسْتَعْمَلَهُ فِي الْكُلِّ وَدَلَّاهُ عَلَيْهِ» (١)، ومن ثَمَّ «تكون فيها له جزءٌ، وهو المعنى المركب» (٢)، ومثالها دلالة (إنسان) على (كائن حي)، ودلالة (البيت) على (السقف). وقد اختلف العلماء في دلالة التضمن، فذهب البلاغيون وبعض الأصوليين إلى أنها عقلية، وذهب الآمدي (٣) وابن الحاجب (٤) والشوكاني (٥) من الأصوليين وأكثرُ المناطق (٦) إلى أنها وضعية أو لفظية، وذهب محمد بن علي الجرجاني إلى أنها - ودلالة

- = محمد علي بيضون دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ-١٩٩٨م، ٣/٧. والإحكام في أصول الأحكام للإمام سيف الدين أبي الحسن علي بن محمد الآمدي [ت ٦٣١هـ]، تحقيق محمد أحمد الأمد، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م، ٢٩/١، ٣٠. وشرح الجلال شمس الدين محمد بن أحمد المحلي على متن جمع الجوامع لتاج الدين بن السبكي، ومعه حاشية العلامة البناي، مصطفى البابي الحلبي، الطبعة الثانية ١٣٥٦هـ-١٩٣٧م، ٢٣٧/١، ٢٣٨.
- وتحرير القواعد المنطقية لقطب الدين محمود بن محمد الرازي [ت ٧٦٦هـ]، مصطفى البابي الحلبي، الثانية ١٣٦٧هـ-١٩٤٨م، ص ٢٩. والتجريد الشافي على تذهيب المنطق الكافي، حاشية على التذهيب على تذهيب المنطق والكلام، مصطفى البابي الحلبي، ١٣٥٥هـ-١٩٣٦م، ص ٨٤. شرح السلم لأحمد الملوي ومعه حاشية الصبان عليه، مصطفى البابي الحلبي، ١٣٥٧هـ-١٩٣٨م، ص ٤٩ وما بعدها.
- (١) حاشية العطار على شرح جمع الجوامع للمحلي، للعلامة الشيخ حسن العطار، دار الكتب العلمية - بيروت، ٣١٢/١، «وَأَمَّا دَلَالَتُهُ عَلَى الْجزءِ مِنْ حَيْثُ هُوَ بِأَنِ اسْتَعْمِلَ مَا لِلْكُلِّ فِي الْجزءِ فَمَجَازٌ»، وهي مطابقة. [انظر: حاشية العطار ٣١٢/١].
- (٢) حاشية الدبوقي على التذهيب ص ٨٨.
- (٣) الإحكام في أصول الأحكام ٢٩/١، ٣٠.
- (٤) تحفة المسؤول في شرح مختصر منتهى السؤل تأليف أبي زكريا يحيى بن موسى الرهوني [ت ٧٧٣هـ]، تحقيق الدكتور الهادي بن الحسين شيبلي، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، دبي، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ-٢٠٠٢م، ٢٩٤/١، ٢٩٦.
- (٥) حيث ذهب إلى تقسيم المنطوق - المقابل للمفهوم - إلى قسمين «صريح إن دلَّ عليه اللفظ بالمطابقة أو التضمن، وغير صريح إن دلَّ عليه بالالتزام» [إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، للإمام الحافظ محمد بن علي الشوكاني [١٢٥٠هـ]، حققه وعلق عليه الدكتور شعبان محمد إسماعيل، دار الكتب - القاهرة، ٥٣/٢]، فجعل دلالة التضمن تحت الصريح مع المطابقة يُمْكِنُ اشتراكها في كونها دلالة وضعية.
- (٦) انظر: حاشية العطار على شرح جمع الجوامع للمحلي ٣١٣/١.



اللزوم - ليست وضعية محضة ، ولا عقلية محضة ، بل مشتركة بينهما<sup>(١)</sup> ، وإذا كان هذا الخلاف يبدو في حقيقته خلافاً لفظياً<sup>(٢)</sup> أو كاللفظي<sup>(٣)</sup> يتناول المصطلح ولا يمس المفهوم ، فإن وراءه فارقاً حقيقياً في طبيعة الانتقال من معنى اللفظ إلى جزئه ، ولدنيا في هذا وجهتا نظر رئيستان ؛ الأولى : « أنه لا انتقال ؛ لأن فهم المركب بفهم أجزائه ، فكيف يتأتى الانتقال ؟ »<sup>(٤)</sup> ، وعليه فـ « دلالة التضمن فهم الجزء في ضمن الكل ، ولا شك أنه إذا فهم المعنى فهمت أجزاؤه معه ، فليس فيها انتقال من اللفظ إلى المعنى ومن المعنى إلى الجزء ، بل هو فهم واحد يسمى بالقياس إلى تمام المعنى مطابقة ، وبالقياس إلى جزئه تضمناً ، بخلاف دلالة الالتزام فإنه لا بد فيها من الانتقال من اللفظ إلى المعنى ومن المعنى إلى اللزوم ، ضرورة أن اللزوم لا دخل له في الوضع أصلاً ، وهذا وجه من يقول إن التضمنية وضعية والالتزامية عقلية »<sup>(٥)</sup> .

ويؤيد هذه الوجهة ما نقله العطار عن التفنازي من قوله : « وَتُسَمَّى الْمُطَابَقَةُ وَالتَّضَمُّنُ لَفْظِيَّةً ؛ لِأَنَّهُمَا لَيْسَتَا بِتَوْسُطِ الْإِنْتِقَالِ مِنْ مَعْنَى بَلْ مِنْ نَفْسِ اللَّفْظِ بِخِلَافِ الْإِلْتِمَازِ ؛ فَلِذَلِكَ حَكِيمُ بَاثِنُهُمَا وَاحِدَةٌ بِالذَّاتِ إِذْ لَيْسَ هَاهُنَا إِلَّا فَهْمٌ وَانْتِقَالٌ وَاحِدٌ يُسَمَّى بِاعْتِبَارِ الْإِضَافَةِ إِلَى مَجْمُوعِ الْجُزْأَيْنِ مُطَابَقَةً ، وَأَحَدُهُمَا تَضَمُّنًا ، وَلَيْسَ فِي التَّضَمُّنِ انْتِقَالٌ إِلَى مَعْنَى الْكُلِّ ثُمَّ مِنْهُ إِلَى الْجُزْءِ كَمَا فِي الْإِلْتِمَازِ يُنْتَقَلُ مِنَ اللَّفْظِ إِلَى الْمَلْزُومِ وَمِنْهُ إِلَى لَازِمِهِ فَيَتَحَقَّقُ فَهْمَانِ ، وَمَبْنَى هَذَا التَّحْقِيقِ عَلَى أَنَّ التَّضَمُّنَ فَهْمُ الْجُزْءِ فِي ضِمْنِ الْكُلِّ ، وَالْإِلْتِمَازُ فَهْمُ اللَّازِمِ بَعْدَ فَهْمِ الْمَلْزُومِ قَالَهُ النَّاصِرُ »<sup>(٦)</sup> .

(١) انظر : الإشارات والتنبيهات في علم البلاغة ، لمحمد بن علي بن محمد الجرجاني [ت ٧٢٩هـ] ، تحقيق

الدكتور عبد القادر حسين ، مكتبة الآداب - القاهرة ، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م ، ص ١٤٩ .

(٢) انظر : حاشية البناي ٢٣٩/١ .

(٣) انظر : حاشية العطار على شرح جمع الجوامع للمحلي ٣١٤/١ ، حيث يقول : « وفي الحقيقة كاد أن يكون هذا الخلاف لفظياً » .

(٤) حاشية الصبان على شرح السلم للملوي ص ٥٣ .

(٥) السابق ص ٥٣ .

(٦) حاشية العطار على شرح جمع الجوامع للمحلي ٣١٤/١ .

**والثانية:** «أنَّ المركَّبَ قد يُفهمُ إجمالاً ثُمَّ يَنْتَقِلُ الذَّهْنُ إلى جزءٍ فَجُزْءٍ»<sup>(١)</sup>، ومن ثَمَّ يكون فهم الجزء عن طريق الانتقال من معنى الكل إلى جزئه، ولهذا نرى الرازيَّ يجعل دلالة التضمن دلالة عقلية، بل يدرجها تحت اللزوم، فيقول: «الدلالة الوضعية هي دلالة المطابقة، وأما الباقيتان فعقليتان؛ لأنَّ اللفظ إذا وُضِعَ للمسمى انتقل الذهن من المسمى إلى لازمه، ولازمه إن كان داخلاً في المسمى فهو التضمن، وإن كان خارجاً فهو الالتزام»<sup>(٢)</sup>.

والذي أراه أقرب إلى القبول هو الوجهة الثانية؛ بناءً على تحقق انتقال الذهن فيها، حتى إنَّ الأمديَّ - وهو من أقطاب الوجهة الأولى - قد صرَّح بأن دلالة التضمن تشارك دلالة الالتزام في افتقارهما إلى نظرٍ عقليٍّ يُعرِّفُ اللازمَ في الالتزام، والجزءَ في دلالة التضمن<sup>(٣)</sup>، وفي هذا اعتراف منه بدور العقل فيها، نعم عمل العقل في دلالة الالتزام أكبر.

وعلى أساس وجهة النظر الثانية هذه أدخل البلاغيون دلالة التضمن في مجال علم البيان<sup>(٤)</sup>، يقول السكاكي معبراً عن الفلسفة التي حُصِرَتْ مباحثُ علم البيان بناءً عليها: «وإذا عرفت أنَّ إيرادَ المعنى الواحدِ على صُورٍ مختلفة لا يتأتَّى إلَّا في الدلالات العقلية»<sup>(٥)</sup>، وهي الانتقال من معنًى إلى معنًى بسبب علاقة بينهما كلزوم أحدهما الآخر بوجه من الوجوه - ظهر لك أنَّ علمَ البيان مرجعه اعتبار الملازمات بين المعاني<sup>(٦)</sup>، ومعلوم أنَّ من

(١) حاشية الصبان على شرح السلم للعلوي ص ٥٣.

(٢) المحصول في علم أصول الفقه، للإمام فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين الرازي [ت ٦٠٦هـ]، تحقيق الدكتور طه جابر فياض العلواني، مؤسسة الرسالة، ٢١٩/١، وانظر: نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، للإمام فخر الدين الرازي، تحقيق الدكتور أحمد حجازي السقا، المكتب الثقافي للنشر والتوزيع - القاهرة، الطبعة الأولى ١٩٨٩م، ص ٦١. الطراز للعلوي ص ٢١.

(٣) الإحكام ٣٠/١.

(٤) ممن نصَّ على ذلك: السعد في المختصر، وابن يعقوب المغربي في مواهب الفتاح، وبهاء الدين السبكي في عروس الأفراح، انظر: شروح التلخيص ٢٧٨/٣، ٢٧٩.

(٥) ودلالة التضمن عنده دلالة عقلية، انظر: مفتاح العلوم ص ١٨٢.

(٦) مفتاح العلوم ص ١٨٢، ١٨٣.

علاقات المجاز التي يدرسها علم البيان (الكليّة) نحو: ﴿يَجْعَلُونَ أَصْنَعَهُمْ فِيءًا ذَانِهِمْ﴾ [البقرة: ١٩]، وقولهم: قَطَعْتُ السَّارِقَ، وَإِنَّمَا قُطِعَتْ يَدُهُ (١).

ويرى صاحب الإشارات والتنبيهات أن علم البيان لا يبحث في الدلالة التضمنية؛ يقول: «إن قلت: إذا كان علم البيان باحثاً عن الدلالة العقلية، فما باله لا يبحث في التضمنية، لأنها أيضاً عقلية؟ - قلنا: لأنها مشروطة بعلم السامع بحقيقة المسمى، فإن لم يحصل العلم بها فلا دلالة لزوال شرطها، وإن حصل كان انتقال الذهن إلى جزء المسمى طبيعياً لا صنعياً، فلا تلتذ به النفس، ألا تراها كيف تلتذ بالعلوم المكتسبة دون الضرورية» (٢).

وهو يورد السؤال مسلماً، ويجب عنه بما لا تحقيق فيه، فإن دلالة الالتزام أيضاً مشروطة بعلم السامع بحقيقة المسمى، وإلا لكانت عقلية محضة، وقد سبق أنه يعدّها مشتركة بين الوضعية والعقلية، ثم إن انتقال الذهن في التضمنية - مع أنه أقرب منه في الالتزامية - لا يخلو عن غموض قد يعتريه لتعدد المراتب، كما أوضحه السعد في المختصر بقوله: «يجوز أن يكون المعنى جزءاً من شيء، وجزءاً لجزء من شيء آخر، فدلالة الشيء الذي ذلك المعنى جزء منه على ذلك المعنى أوضح من دلالة الشيء الذي ذلك المعنى جزء من جزئه، مثلاً دلالة (الحيوان) على (الجسم) أوضح من دلالة (الإنسان) عليه، ودلالة (الجدار) على التراب أوضح من دلالة (البيت) عليه. فإن قلت: بل الأمر بالعكس؛ فإن فهم الجزء سابق على فهم الكل - قلت: نعم، ولكن المراد هنا انتقال الذهن إلى الجزء وملاحظته بعد فهم الكل، وكثيراً ما يفهم الكل من غير التفات إلى الجزء، كما ذكره الشيخ الرئيس في الشفاء أنه يجوز أن يخطر النوع بالبال ولا يلتفت الذهن إلى الجنس» (٣).

وقد بسط ابن يعقوب المغربي الكلام في هذا المعنى في (مواهب الفتح في شرح

(١) انظر: بغية الإيضاح ٨٣/٣.

(٢) الإشارات والتنبيهات ص ١٥١.

(٣) انظر: المختصر على تلخيص المفتاح ضمن (شروح التلخيص) ٢٨٠-٢٨٢/٣. ومعلوم أن الجنس جزء من نوعه من حيث المفهوم، وإن كان النوع جزءاً من جنسه من حيث الماصدق.

تلخيص المفتاح) فليُراجَعَ ثَمَّةً (١).

والعجيب من الجرجانيّ بعد ذلك الإنكارِ أنّه أدرج في علاقات المجاز إطلاق اسمِ الكلِّ على الجزء ، ومن أمثلته على ذلك الآية السابقة ، وقوله تعالى : ﴿ فَأَغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ ﴾ [المائدة : ٦] ، قال : «أراد جزء اليد» (٢) ، فدلالة اليد على محل الغسل دلالة تضمن .

وإذا كان الأمر على ما قرّر فإنّ دلالة الملفوظ على قرينة العهد في المحيل دلالة تَصْمُنُ تُعَدُّ من قبيل القرينة الملحوظة ، ثمّ هي تحتاج من التأمل وإعمال الذهن إلى قدير تحدّد مرتبة الجزء من كُله .

وقد رصد البحث ثلاث صورٍ لما فُهِمَ بدلالة التضمن من قرائن الإحالة في القرآن الكريم ، وهي :

#### ١ - معنى الحدث المفهوم من لفظ الفعل :

يقول ابن مالك في ألفيته : «المَصْدَرُ اسْمٌ ما سَوَى الزَّمانِ مِنْ مَدْلُوكِي الْفِعْلِ كَأَمِنْ مِنْ (أَمِنْ)» ، وهو يشير بذلك إلى أنّ الفعل يدلُّ على مجموع الحدث والزمان ، ومن ثمّ فهو «يدلُّ على أحدهما تَصْمُنًا» (٣) ، فدلالة الفعل على المصدر من هذا القبيل ، ولا يضُرُّ اختلافُ جهةِ الدلالة على كلّ جزءٍ ؛ إذ يدلُّ على الحدث بالمادة وعلى الزمان بالصيغة ؛ لأنّه لا يشترط في دلالة التضمن اتحاد الجهة ، وإلا أفضى إلى خروج دلالة الفعل على أحد جزأيه عن الدلالات الثلاث ، كما أنّ الصيغة شرط في الدلالة على الحدث ، فالمادة وحدها غير دالة عليه (٤) .

وأكثرُ ما تَقَعُ قرينةُ العهد ملحوظةٌ بسببِ تَصْمُنِ الفعلِ معنَى المصدرِ - إذا كان المحيل ضميراً أو اسمَ إشارةٍ ، فمن ذلك مع الضمير قوله تعالى : ﴿ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ

(١) انظر : مواهب المفتاح ضمن (شروح التلخيص) ٢٧٩-٢٨٣ .

(٢) الإشارات والتنبيهات ص ٢١٠ .

(٣) حاشية الصبان على شرح الأشموني ١١١/٢ .

(٤) انظر : السابق ١١١/٢ .

شَتَانُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلَّا تَعْدِلُوا أَعِدُّوا لَهُمْ أَقْرَبَ لِلتَّقْوَىٰ ﴿٨٠﴾ [المائدة: ٨٠] ، فالضمير (هو) عائدٌ على (العدل) وقد دل عليه (اعدلوا) ، ويقول الألوسي : «وهو إما مطلق العدل فيندرج فيه العدل الذي أشار إليه سبب النزول ، وإما العدل مع الكفار»<sup>(١)</sup> ، وهو بهذا يطرح سؤالاً مهماً يتعلق بهذه الوسيلة للحظ القرينة ، هو : إذا كان اللفظ المتضمن للقرينة مقيداً بقيود مقالية أو مقامية فهل هذه القيود تنسحب حتماً على المعنى المتضمن؟ وهو بقوله السابق يجيب بالنفي ، مما يفسح الطريق أمام المتلقي لإعمال أدواته في كل موضع يمرُّ به ليستكشف حالة القرينة من حيث العموم والخصوص ، أو قل : ليحدّد مدى امتدادها التقيديّ ، فكما أنّ القرينة الملفوظة يمكن أن تكون ممتدة فكذلك الملحوظة .

وقد أوضح الطاهر بن عاشور وجه محيى القرينة المتمثلة هنا في مرجع الضمير غير ملفوظة بقوله : «لأنّ عود الضمير يكتفى فيه بكلّ ما يُفهم حتّى قد يعود على ما لا ذكر له ، نحو : ﴿حَتَّىٰ تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ﴾ [ص: ٣٢] ، . . . ، وهذه الآية اقتصر عليها النحاة في التمثيل حتّى يخيّل للنّاظر أنّه مثال فذٌّ في بابه ، وليس كذلك بل منه قوله تعالى : ﴿وَيُنذِرَ الَّذِينَ قَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا﴾ [الكهف: ٤] ، وأمثله كثيرة منها قوله تعالى : ﴿مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ﴾ [الكهف: ٥] ، فضمير (به) عائد إلى القول المأخوذ من (قالوا) ، ومنه قوله تعالى : ﴿ذَلِكَ وَمَنْ يُعِظْ حُرْمَتَ اللَّهِ فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ عِنْدَ رَبِّهِ﴾ [الحج: ٣٠] ، فضمير (فهو) عائد للتعظيم المأخوذ من فعل (يعظم)»<sup>(٢)</sup> .

ومن ذلك قوله تعالى : ﴿وَكُنِينَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ وَالْأَنفَ بِالْأَنفِ وَالْأُذُنَ بِالْأُذُنِ وَالسِّنَّ بِالسِّنِّ وَالْجُرُوحَ قِصَاصٌ فَمَنْ تَصَدَّقَ بِهِ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَهُ وَمَنْ لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَٰئِكَ هُمُ

(١) روح المعاني ٦/ ٨٣ .

(٢) التحرير والتنوير ٦/ ١٣٥ ، وقد ذكر الطاهر بن عاشور في هذا المقام أن العرب تجعل الفعل بمعنى المصدر في مراتب أربع ، هي : أن تدخل عليه أن المصدرية ، وأن تحذف ويبقى النصب بها ، وأن تحذف ويرفع الفعل عملاً على القرينة ، وأن يعود الضمير على الفعل مراداً به المصدر .

الظَّالِمُونَ ﴿المائدة: ٤٥﴾ الضمير (هو) يعود على المصدر المفهوم من (تصدق) ؛ أي : فتصدق كفارة له ، والضمير في (به) عائد على القصاص فهو من الملفوظ المفرد .

وقوله تعالى : ﴿وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُمْ بِهِ وَلَئِنْ صَبَرْتُمْ لَهُوَ خَيْرٌ لِلصَّابِرِينَ﴾ [النحل: ١٢٦] ، فالضمير (هو) عائد إلى الصبر المفهوم من صبرتم ، وقوله تعالى : ﴿أَنْ تَكُونَ أُمَّةٌ هِيَ أَرْبَى مِنْ أُمَّةٍ إِنَّمَا يَبْلُوكُمُ اللَّهُ بِهِ﴾ [النحل: ٩٢] ، «الهاء في (به) تعود على الربو وهو الزيادة» (١) .

وقوله تعالى : ﴿فَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ﴾ [البقرة: ١٨٤] ، «الضمير يرجع إلى التطوع ولم يذكر لفظه بل هو مدلول عليه بالفعل» (٢) .

وقوله تعالى : ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ إِلَىٰ أَمْوَالِكُمْ إِنَّهُ كَانَ حُوبًا كَبِيرًا﴾ [النساء: ٢] ، «الهاء ضمير المصدر الذي دل عليه تأكلوا ، أي إن الأكل والأخذ . . .» (٣) .

وقوله تعالى : ﴿كَذَلِكَ نَسْلُكُهُ فِي قُلُوبِ الْمُجْرِمِينَ \* لَا يُؤْمِنُونَ بِهِ وَقَدْ خَلَتْ سُنَّةُ الْأَوَّلِينَ﴾ [الحجر: ١٢ ، ١٣] الهاء في (نسلكه) تعود على الاستهزاء .

وقوله تعالى : ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ يَخُوضُونَ فِي آيَاتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ حَتَّىٰ يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ وَإِمَّا يُنسِيتُكَ الشَّيْطَانُ فَلَا تَقْعُدْ بَعْدَ الذِّكْرَىٰ مَعَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ﴾ [الأنعام: ٦٨] ، فالضمير في (غيره) عائد إلى الخوض المفهوم من (يخوضون) الأول باعتبار كونه حديثاً .

ومن ذلك مع كون المحيل اسم إشارة قوله تعالى : ﴿وَإِذْ وَعَدْنَا مُوسَىٰ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً ثُمَّ اتَّخَذْتُمُ الْعِجْلَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَنْتُمْ ظَالِمُونَ \* ثُمَّ عَفَوْنَا عَنْكُمْ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ [البقرة: ٥١ ، ٥٢] ، الإشارة بـ(ذلك) إلى اتخاذ العجل المفهوم من الفعل

(١) التبيان ٨٠٦/٢ .

(٢) السابق ١٥١/١ .

(٣) السابق ٣٢٧/١ ، وانظره أيضاً : ١٢٧/١ [البقرة: ١٤٩] ، ٢٣٢/١ [البقرة: ٢٨٢] ، ٣٤٣/١ [النساء: ٢٨] .

٢٨ : ٤٣٩/١ ، [المائدة: ٤٥] ، ٨١٠/٢ [النحل: ١٢٦] ، ٩٤٠/٢ [الحج: ٢٨] .

(اتخذتم).

وقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ جَاءَ تَهُم رُسُلُنَا بِالْبَيِّنَاتِ ثُمَّ إِنَّ كَثِيرًا مِّنْهُمْ بَعْدَ ذَلِكَ فِي الْأَرْضِ لَمُسْرِفُونَ﴾ [المائدة: ٣٢]، ف(ذلك) إشارة إلى مجيء الرسل، مع ملاحظة أن المصدر هنا مقصود بامتداده أي فاعله ومتعلقه.

وقوله تعالى: ﴿ثُمَّ نَبَيَّةَ آزُوجٍ مِّنَ الصَّانِ أَتَيْنِ وَمِنَ الْمَعْرِ أَتَيْنِ قُلْ ءَالِذِكْرَيْنِ حَرَّمَ أَمِ الْأُنثَيَيْنِ أَمَّا اشْتَمَلَتْ عَلَيْهِ أَرْحَامُ الْأُنثَيَيْنِ نَبِيُّنِي يَعْلَمُ إِنَّ كُنْتُمْ صَادِقِينَ \* وَمِنَ الْإِبِلِ أَتَيْنِ وَمِنَ الْبَقَرِ أَتَيْنِ قُلْ ءَالِذِكْرَيْنِ حَرَّمَ أَمِ الْأُنثَيَيْنِ أَمَّا اشْتَمَلَتْ عَلَيْهِ أَرْحَامُ الْأُنثَيَيْنِ أَمْ كُنْتُمْ شُهَدَاءَ إِذْ وَصَّيْكُمْ اللَّهُ بِهَذَا﴾ [الأنعام: ١٤٣، ١٤٤]، (هذا) إشارة إلى التحريم المأخوذ من (حرم).

وقوله تعالى: ﴿وَعَلَى الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا كُلَّ ذِي ظُفُرٍ وَمِنَ الْبَقَرِ وَالْغَنَمِ حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ شُحُومَهُمَا إِلَّا مَا حَمَلَتْ ظُهُورُهُمَا أَوْ الْحَوَايَا أَوْ مَا اخْتَلَطَ بِعَظْمٍ ذَلِكَ جَزَيْنَاهُمْ بِبَغْيِهِمْ وَإِنَّا لَصَادِقُونَ﴾ [الأنعام: ١٤٦]، «ذلك» إشارة إلى التحريم المفهوم من (حرمنا)، وقوله تعالى: ﴿ذَلِكَ فُذُّوهُ وَأَنَّ لِلْكَافِرِينَ عَذَابَ النَّارِ﴾ [الأنفال: ١٤]، «اسم الإشارة راجع إلى الضرب المأخوذ من قوله: ﴿فَاضْرِبُوا فَوْقَ الْأَعْنَاقِ وَاضْرِبُوا مِنْهُمْ كُلَّ بَنَانٍ﴾» (١).

وقوله تعالى: ﴿أَسْتَغْفِرْ لَهُمْ أَوْ لَا تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ إِنْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ كَفَرُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ﴾ [التوبة: ٨٠]، (ذلك) إشارة إلى انتفاء الغفران المفهوم من قوله: ﴿فَلَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ﴾.

وقوله تعالى: ﴿وَمَنْ لَّمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلًا أَنْ يَنْكِحَ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ فَمِنْ مَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِنَ فِتْنَتِكُمُ الْمُؤْمِنَاتِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِكُمْ بَعْضُكُمْ مِنْ بَعْضٍ فَانكِحُوهُنَّ بِإِذْنِ أَهْلِهِنَّ وَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ مُحْصَنَاتٍ غَيْرَ مُسْفُوحَاتٍ وَلَا مُتَّخِذَاتِ أَخْدَانٍ فَإِذَا

(١) التحرير والتنوير ٢٨٥/٩، وانظر أمثلة أخرى في: [آل عمران: ٨٩]، [النساء: ٥٩]، [التوبة: ٢٦، ٤١].

أُحْصِيَ فَإِنْ أَتَيْنَ بِفَنَاحٍ فَعَلَيْنَ مَا عَلَى الْمُحْصِنِينَ مِنَ الْعَذَابِ ذَلِكَ لِمَنْ خَشِيَ  
الْعَنَتَ مِنْكُمْ وَأَنْ تَصْبِرُوا خَيْرٌ لَكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴿ [النساء: ٢٥] ، فـ(ذلك) إشارة إلى  
الحكم الصالح لأن يتقيد بخشية العنت وهو نكاح الإمام المفهوم من (فانكحوهن) .

وقد وردت هذه الصورة من صور القرينة الملحوظة قليلاً مع كون المحيل معرّفاً  
بالإضافة أو بـ(أل) أو موصولاً ، فمع المضاف نحو قوله تعالى : ﴿ وَأَصْبِرْ وَمَا صَبْرُكَ  
إِلَّا بِاللَّهِ وَلَا تَحْزَنْ عَلَيْهِمْ وَلَا تَكُ فِي ضَلَالٍ مِمَّا يَمْكُرُونَ ﴾ [النحل: ١٢٧]  
فـ(صَبْرُكَ) ملحوظ من (اصبر) .

وقوله تعالى : ﴿ أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا نَأْتِي الْأَرْضَ نَنْقُصُهَا مِنْ أَطْرَافِهَا وَاللَّهُ يَحْكُمُ لَا مُعَقَّبَ  
لِحُكْمِهِمْ وَهُوَ سَرِيعُ الْحِسَابِ ﴾ [الرعد: ٤١] ، فَإِنَّ (حُكْمِهِ) يحيل إلى معهود عهداً  
ذكرتاً بواسطة لحظة من (يحكم) .

وقوله تعالى : ﴿ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ أُولَٰئِكَ لَهُمُ الْأَمْنُ وَهُمْ  
مُهْتَدُونَ ﴾ [الأنعام: ٨٢] ، فـ(إيمانهم) مفهوم من (آمنوا) ، وقوله تعالى : ﴿ قَالَ يَبْنَئُ لَا  
نَقْصُصُ رُءْيَاكَ عَلَىٰ إِخْوَتِكَ ﴾ [يوسف: ٥] ، فَإِنَّ (رؤياك) مفهوم من قوله عز وجل :  
﴿ إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ ﴾ ④ قَالَ يَبْنَئُ لَا  
نَقْصُصُ رُءْيَاكَ عَلَىٰ إِخْوَتِكَ ﴾ [يوسف: ٤] ، والقرينة الملحوظة هنا ذات امتداد تقيدي  
مستغرق لمعاملات الفعل ، فصورة المحال إليه لا تشكّل في ذهن المتلقّي بأصل القرينة  
وحده بل بامتداده كلّ معه .

وَمِنَ الْمُضَافِ الْمَصْدَرُ الْمُؤَوَّلُ كما في قوله تعالى : ﴿ يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ  
فَأَمَّا الَّذِينَ أَتَوَدَّ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ فَذُوقُوا الْعَذَابَ بِمَا كُنْتُمْ تَكْفُرُونَ ﴾  
[آل عمران: ١٠٦] ، فترى أن (بما كنتم تكفرون) يؤوّل بمصدره مضاف هو (كفركم)  
وهو مفهوم من (أكفرتهم) .

ومع المعرف بـ(أل) نحو قوله تعالى : ﴿ مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِهِ إِلَّا مَنْ  
أُكْرِهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ وَلَكِنْ مَنْ شَرَحَ بِالْكُفْرِ صَدْرًا فَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ مِنَ



﴿النحل: ١٠٦﴾ ، فالتكفير ملحوظ من (كفر) مع متعلقه (بالله) .

وقوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَسْتَنْصِرُكُمْ فِي الدِّينِ فَعَلَيْكُمْ النَّصْرُ إِلَّا عَلَى قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ [الأنفال: ٧٢] ، إلا أن الحدث المباشر هنا هو الاستنصار ، والاستنصار يتضمن النصر لأنه طلب النصر ، فالملحوظ هنا من المرتبة الثانية .

وقوله تعالى: ﴿أَمْ جَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ خَلَقُوا كَخَلْقِهِ فَتَشَبَّهُ الْخَلْقُ عَلَيْهِمْ قُلِ اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ﴾ [الرعد: ١٦] ، ولا يتم التمثيل بهذه الآية إلا على حمل (الخلق) على ظاهره من المصدرية ، و(أل) فيه عوض عن الضمير والتقدير : فتشابه خلقهم عليهم ، أي خلق الشركاء<sup>(١)</sup> ، فتكون قرينة العهد فيه هي المصدر المفهوم من قوله : (خلقوا) .

والأمر في نحو هذا الموضع يحتاج إلى تأمل وإعطاء كل سياق حقه ، ففي قوله تعالى مثلاً: ﴿وَقَدْ مَكَرَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ فَلَئِنْ أَلْمَكُوا جَمِيعًا﴾ [الرعد: ٤٢] ، جاء (المكر) معرفاً بـ(أل) بعد الفعل (مَكَرَ) ومع هذا فليس المكر المعرف هو المفهوم من الفعل ؛ لأن التعريف هنا تعريف الجنس المفيد للاستغراق بدليل توكيده بـ(جميعاً) فلا إحالة به أصلاً .

ومع الاسم الموصول نحو قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ جِئْتُمُونَا فُرَادَى كَمَا خَلَقْتُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَتَرَكْتُمْ مَا خَوَّلْتُمْ وَرَاءَ ظُهُورِكُمْ وَمَا نَرَى مَعَكُمْ شُفَعَاءَكُمُ الَّذِينَ زَعَمْتُمْ أَنَّهُمْ فِيكُمْ شُرَكَاءُ لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ وَضَلَّ عَنْكُمْ مَا كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ﴾ [الأنعام: ٩٤] ، فـ(ما) من (ما كنتم) تحتل الموصولية والمصدرية ، وهي عليها تحيل إلى معهود قرينته الزعم المفهوم من (زعمتم) .

وفي قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ فَادْعُوهُ بِهَا وَذَرُوا الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي أَسْمَائِهِ سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [الأعراف: ١٨٠] ، المحيل هو (ما كانوا يعملون) ، وتحتل (ما) الموصولية والمصدرية ، وقرينة العهد المعينة للمحال إليه هي الإلحاد

المفهوم من (يلحدون) ، ويجوز أيضًا أن يكون (ما كانوا يعملون) عامًّا في كل أعمال الكفر فهو للاستغراق العرفي ولا إحالة .

وقد يكون لفظ الفعل محذوفًا نحو قوله تعالى: ﴿فَقُلْنَا أَضْرِبُوهُ بِبَعْضِهَا كَذَلِكَ يُخَيِّ اللَّهُ الْمَوْتَى وَيُريكُمْ ءَايَتِهِ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ [البقرة: ٧٣] ، فـ «الإشارة إلى محذوف للإيجاز أي فضربه فحيي فأخبر بمن قتله أي كذلك الإحياء يحيي الله الموتى» (١) .

ولنا في قوله تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ وَلَا يَحِلُّ لَهُنَّ أَنْ يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي أَرْحَامِهِنَّ إِنْ كُنَّ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ فِي ذَلِكَ إِنْ أَرَادُوا إِصْلَاحًا﴾ [البقرة: ٢٢٨] ، مسلكان لتحديد المشار إليه بـ(ذلك) أو قرينة العهد فيه ؛ أحدهما أن نجعلها ملفوظة قريبة المأخذ وهي (ثلاثة قروء) لكن بقيد كونها ظرفًا لـ(يتربصن) فهي من المفردة الممتدة بالإضافة من جهة والمعمولية من جهة أخرى ، والثاني أن نجعلها ملحوظة دقيقة المأخذ وهو ما ذهب إليه الطاهر بن عاشور حيث يقول : «الإشارة بقوله: ﴿ذَلِكَ﴾ إلى التربص بمعنى مدته ، أي للبعولة حق الإرجاع في مدة القروء الثلاثة ، أي لا بعد ذلك كما هو مفهوم القيد» (٢) ، إذ يفهم من هذا أن المشار إليه هو الحدث المفهوم من لفظ الفعل لكن مع تقدير إضافة الوقت إليه .

## ٢- معنى الحدث المفهوم من الوصف :

كما أن المصدر جزء مدلول الفعل فهو جزء مدلول الوصف ، وأعني بالوصف إسمي الفاعل والمفعول وأمثلة المبالغة والصفة المشبهة واسم التفضيل ، وقد وجدت عدة مواضع في القرآن الكريم كانت فيها قرينة العهد مع المحيل هي معنى الحدث المفهوم من الوصف المذكور في سياقه ، ومنها قول الله تعالى: ﴿وَإِذْ أَبْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا قَالَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾

(١) التحرير والتنوير ٥٦١/١ .

(٢) السابق ٣٩٥/٢ .

[البقرة: ١٢٤] ، فبعد أن حكى أبو حيان اثني عشر قولاً في المراد بـ (عهدي) (١) قال مرجحاً أولها : «والظاهر من هذه الأقوال : أن العهد هي الإمامة ؛ لأنها هي المصدرُ بها ، فأعلم إبراهيم أن الإمامة لا تنال الظالمين» (٢) ، فعلى ما رجحه تكون قرينة العهد في (عهدي) ملحوظة من ﴿إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا﴾ وهي معنى الحدث أي (الإمامة) المفهوم من الوصف (إماماً) بدلالة التضمن ؛ لأنه جزء مدلوله .

ومثل ذلك كلمة (إعراضهم) في قوله تعالى : ﴿وَإِنْ كَانَ كَبُرَ عَلَيْكَ إِعْرَاضُهُمْ فَإِنْ اسْتَطَعْتَ أَنْ تَبْتَغِيَ نَفَقًا فِي الْأَرْضِ أَوْ سُلَّمًا فِي السَّمَاءِ فَتَأْتِيَهُمْ بِآيَةٍ﴾ [الأنعام: ٣٥] ، فإن قرينة العهد معها ملحوظة من قوله تعالى : ﴿وَمَا تَأْتِيهِمْ مِنْ آيَةٍ مِنْ آيَاتِ رَبِّهِمْ إِلَّا كَانُوا عَنْهَا مُعْرِضِينَ﴾ [الأنعام: ٤] على بُعد ما بينها (٣) ، حيث ذُكر اسمُ الفاعل (معرضين) ففهم منه معنى الحدث مضافاً إلى فاعل اسم الفاعل ، وهذا يؤكد أن الامتداد يتحقق أيضاً في القرينة الملحوظة كما سبق .

ويحتمل ذلك قوله تعالى : ﴿الطَّلُقُ مَرَّتَانٍ فَإِمْسَاكٌ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَنِ﴾ [البقرة: ٢٢٩] ، فتعريف (الطلاق) يحتمل تعريف الجنس وتعريف العهد (٤) ، وحمله على العهد أولى - والله أعلم - لأنَّ الطلاق البائن لا يتكرر ، وقرينة العهد هي المصدر المفهوم من اسم المفعول (المطلقات) من قوله تعالى : ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَرَیَصْنَ﴾ إلى قوله : ﴿وَبِعُولِهِنَّ أَحَقُّ رِزْقٍ﴾ [البقرة: ٢٢٨] (٥) ، أي أن المصدر مرادٌ بامتداده الحاصل بمراعاة ما في حيز خبر الوصف المأخوذ هو منه ، فيتحصّل أن المراد بالطلاق الطلاق الرجعي ؛ لأنَّ ما في حيز الخبر حديث عن الطلاق الرجعي ، وقد نظَّره الطاهر بن عاشور بالعهد

(١) وهي : الإمامة ، والنبوة ، والأمان ، والثواب ، والرحمة ، والدين ، والعهد لظالم على طاعته ، والأمر ، وإدخال الجنة ، وطاعة الله ، والميثاق ، والأمانة .

(٢) البحر المحيط ١ / ٥٤٨ .

(٣) التحرير والتنوير ٧ / ٢٠٤ .

(٤) انظر : السابق ٢ / ٤٠٤ .

(٥) انظر : السابق ٢ / ٤٠٥ .

في «تعريف الذَّكَرِ في قوله تعالى: ﴿وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنْثَى﴾ [آل عمران: ٣٦] فإنه معهود مما استفيد من قوله: ﴿إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا﴾ [آل عمران: ٣٥]»<sup>(١)</sup>، والظاهر أنه نظيره في امتداد القرينة فقط، وإلا فإن الأول ملحوظ والثاني ملفوظ، ولذلك خفي العهد مع الأول فقيل هو للجنس.

وقد يكون المعنى الملحوظ أعم من المصدر المفهوم من الوصف، بأن يكون جزء مدلوله، فيحتاج من المتلقي إلى مزيد تأمل، كما في قوله تعالى: ﴿مَا كَانَ لِلْمُشْرِكِينَ أَنْ يَعْمُرُوا مَسْجِدَ اللَّهِ شَاهِدِينَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ بِالْكَفْرِ أُولَئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَلُهُمْ وَفِي النَّارِ هُمْ خَالِدُونَ﴾ [التوبة: ١٧]، ف(الكفر) معرف تعريف العهد الذكري، لأنه يحيل إلى معهود بواسطة لحظة من (المشركين)، ولكنه في درجة ثانية، فالمفهوم مباشرة من اسم الفاعل (المشركين) هو (الشرك)، ثم ينتقل الذهن من تصوّر (الشرك) إلى تصوّر (الكفر) الذي هو جزء مفهومه؛ لأنّ الشرك كفر وزيادة، فكل مشرك كافر ولا عكس كما يفهم من نصوص القرآن نفسه في عدة مواضع.

ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿تَرَى الظَّالِمِينَ مُشْفِقِينَ مِمَّا كَسَبُوا وَهُمْ وَاقِعٌ بِهِمْ﴾ [الشورى: ٢٢]، يقول العكبري: «وهو واقع: أي جزاء كسبهم، وقيل هو ضمير الإشفاق»<sup>(٢)</sup>، فلو نحونا بالضمير المنحى الثاني<sup>(٣)</sup> فالأبلغ أن يعود إلى مفهوم من (مشفقين) لا إلى الإشفاق نفسه؛ وذلك أن الإشفاق هو توقع المكروه، فاسم الفاعل متضمن لحدث الإشفاق، وهذا الحدث متضمن لمعنى المكروه، فعاد الضمير إلى هذا المعنى، فيكون معنى الجملة الثانية تأسيساً فيه زيادة تهديد ووعيد، أمّا القول بعوده إلى الإشفاق نفسه فليس فيه إلا تأكيد الجملة الأولى، والله تعالى أعلم.

(١) السابق ٢ / ٤٠٥.

(٢) التبيان ٢ / ١١٣٢.

(٣) وأمّا الوجه الأول مما ذكره العكبري فيدخل تحت ما فهم بدلالة الاقتضاء.

## ٣- معنى النوع المفهوم من لفظ الجنس :

وذلك حين يتجه المراد باللفظ إلى ما صدقته ، فيكون النوع جزءاً من جنسه ، كما في قوله تعالى : ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلَّذِ كَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ﴾ [النساء : ١١] ، يقول العكبري : «الضمير للمتروكات ، أي : فإن كانت المتروكات ، ودل ذكر الأولاد عليه»<sup>(١)</sup> ؛ وذلك لأن الإناث أحد نوعي (أولادكم) .  
ومنه قوله تعالى : ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَرَ بَصَرَ بِنَفْسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ وَلَا يَحِلُّ لَهُنَّ أَنْ يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي أَرْحَامِهِنَّ إِنْ كُنَّ يُؤْمِنَنَّ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ فِي ذَلِكَ إِنْ أَرَادُوا إِصْلَاحًا﴾ [البقرة : ٢٢٨] ، فإن لفظ (المطلقات) يشمل الرجعيات والبائئات ، لأن حكم العدة عام في النوعين ، لكن الضمير في (بعولتهن) عائد على نوع واحد فقط هو الرجعيات<sup>(٢)</sup> .

## المسلك الثاني - ما فهم بدلالة الالتزام :

المراد بدلالة الالتزام «أن يكون اللفظ له معنى ، وذلك المعنى له لازم من خارج ، فعند فهم مدلول اللفظ من اللفظ ، ينتقل الذهن من مدلول اللفظ إلى لازمه ، ولو قُدِّرَ عدم هذا الانتقال الذهني ، لما كان ذلك اللازم مفهوماً»<sup>(٣)</sup> ، فهي دلالة اللفظ على معنى خارج عن المعنى الذي وضع له لكنه لازم له<sup>(٤)</sup> ، و«المدلول فيها غير محدود ولا محصور ، إذ لوازم الأشياء ولوازم لوازمها لا تنضب ولا تنحصر»<sup>(٥)</sup> ، ومثالها دلالة السقف على الحائط ، و«دلالة لفظ الإنسان والفرس والأسد على كونها متحركة ، وعلى كونها شاغلة للجهة ، وغير ذلك من الأمور اللازمة»<sup>(٦)</sup> ، ويدخل تحتها الكنايات والمجازات .

(١) التبيان ١/ ٣٣٤ .

(٢) انظر : الإتقان في علوم القرآن ٢/ ٢٨٢ ، ٢٨٣ .

(٣) الإحكام في أصول الأحكام ١/ ٣٠ .

(٤) انظر : التذهيب وحاشية الدسوقي عليه ص ٨٨ .

(٥) معيار العلم ، للإمام الغزالي ، تحقيق الدكتور سليمان دنيا ، دار المعارف بمصر ، ١٩٦١ م ، ص ٧٢ .

(٦) الطراز ص ٢٠ ، وكلمة (الأسد) ساقطة في المطبوعة ، والسياق يقضي بإثباتها .

وقد اختلف العلماء في دلالة الالتزام كما اختلفوا في دلالة التضمن ، فذهب البلاغيون والأصوليون<sup>(١)</sup> إلى أنها عقلية ، وذهب المناطقة إلى أنها وضعية ، والراجح - تنبيهاً على معنى الانتقال الذهني<sup>(٢)</sup> - عدها عقلية لا سيما والقائلون بذلك أكثر من القائلين به في التضمن . الخلل لصح

ومن ثمَّ فإنَّ قرينة العهد المفهومةً بدلالة الالتزام داخلَةٌ تحت القرينة الملحوظة ، وإذا كانت حركةُ الذهن متحققةً في تعريف العهد كُلِّه ، فهي تزود بسببٍ لحظ القرينة ، وللزركشي عبارة تكشف عن القيمة الجمالية لهذه الحركة في إطار حديثه عن أسباب العدول عن الحقيقة إلى المجاز إذ يقول : « وَمِنْهَا : تَكْثِيرُ الْفَصَاحَةِ ؛ لِأَنَّ فَهْمَ الْمَعْنَى مِنْهُ [أَيَّ مِنَ الْمَجَازِ] يَتَوَقَّفُ عَلَى قَرِينَةٍ ، وَفِي ذَلِكَ غُمُوضٌ يُخَوِّجُ إِلَى حَرَكَةِ الذَّهْنِ ، فَيَحْصُلُ مِنَ الْفَهْمِ شَيْءٌ لَدَى الْكَسْبِ ، وَكَذَلِكَ مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ اللَّفْظُ بِالِاتِّزَامِ أَحْسَنُ مِمَّا يَدُلُّ عَلَيْهِ بِالمُطَابَقَةِ لِمَا فِي دَلَالَةِ الْإِاتِّزَامِ مِنْ تَصَرُّفِ الذَّهْنِ »<sup>(٣)</sup> .

وقد رصد البحث اثنتي عشرة صورةً لما فهم بدلالة الالتزام من قرائن الإحالة في القرآن الكريم ، وهي :

#### ١ - معنى الفاعل المفهوم من لفظ الفعل :

ويؤخذ هذا من نحو قوله تعالى : ﴿ فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴾ \* إِلَّا إِبْلِيسَ ﴿ إِنَّهُ أَنْ يَكُونَ مَعَ السَّاجِدِينَ ﴾ [الحجر : ٣٠ ، ٣١] ، فالتعريف في (الساجدين) قرينته ذكرية ملحوظة من (فسجد الملائكة) ، ولا شك أنَّ صرف الساجدين إلى الملائكة خصوصاً مفهومٌ من إسناد الفعل إليهم ، وهذا يمثل امتداداً في القرينة الملحوظة . لكن الأمر لا يتوقف عند حدود الفاعل المصرح به بل قد يتعداه إلى مطلق الفاعل

(١) ولم يخالف هنا الآمدي وابن الحاجب والشوكاني كما خالفوا في التضمنية ، وانظر خلاف الأصوليين في هذه المسألة في البحر المحيط للزركشي ٤٣/٢ .

(٢) وإلا فالمناطقة لا ينكرون انتقال الذهن فيها ، لكنهم قالوا بأنها لفظية أي وضعية ؛ لأنها تتحقق بتوسط الوضع .

(٣) البحر المحيط للزركشي ١٩٠/٢ .

المدلول عليه بالفعل صيغة ومادة ، فنحن إذا قرأنا قوله تعالى : ﴿إِنْ أَمْرُكَ هَلِكٌ لَيْسَ لَكَ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ وَهُوَ يَرِثُهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا وَلَدٌ فَإِنْ كَانَتَا اثْنَتَيْنِ فَلَهُمَا الثُّلُثَانِ مِمَّا تَرَكَ وَإِنْ كَانُوا إِخْوَةً رِجَالًا وَنِسَاءً فَلِلَّذَكَرِ مِثْلُ حِظِّ الْأُنثِيَيْنِ﴾ [النساء: ١٧٦] ، لم نجد للضمير في (كانوا) مرجعاً مصرحاً به ، لكننا نفهم ما يحيل إليه على أنه (الورثة) يدلُّنا على ذلك ما تقدم من قوله تعالى : ﴿وَهُوَ يَرِثُهَا﴾ (١) ، وهنا نلاحظ أنَّ الفعل (يرث) مسند إلى ضمير غائب مفرد ومع هذا الحُظ في معنى الفاعل مطلقاً عن النوع والعدد والتعيين ، فعاد الضمير على هذا المعنى ، واكتُفِيَ بدلالة صيغة الضمير على العدد .

ونستطيع القول إذن أننا متى راعينا امتداد القرينة الملحوظة كان المفهوم ضيقاً محدداً وهو أسهل في إدراك المتلقي له ، ومتى اكتفينا من دلالة الفعل على الفاعل بصيغته ومادته كان في المفهوم إطلاق تقيده صيغة المحيل من حيث النوع والعدد ، لكنه يبقى متطلباً يقظة أكبر من المتلقي ، وهذا عكس ما عليه الحال مع القرينة الملفوظة .

ومن هذه الصورة أيضاً قوله تعالى : ﴿وَإِنْ كَانَتْ رَجُلٌ يُوْرَثُ كَلَالَةً أَوْ امْرَأَةً وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا الشُّدُسُ إِنْ كَانُوا أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي الثُّلُثِ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّتِهِ يُوْصَىٰ بِهَا أَوْ ذَيْنِ غَيْرِ مُضَاكَرٍ وَصِيَّةٍ مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَلِيمٌ﴾ [النساء: ١٢] ، فإنَّ واو الجماعة في (كانوا) «ضمير الإخوة من الأم» (٢) ، ودليل الضمير هو معنى الفاعل المفهوم من أصل (يورث) ولكن مع تخصيصه بصفة الأخوة المأخوذة من (أخ أو أخت) ، فالقرينة هنا ملحوظة من متعدد .

ومنها قوله تعالى : ﴿وَلَقَدْ أَخَذْنَا آلَ فِرْعَوْنَ بِالسِّنِينَ وَنَقَصْنَا مِنَ الثَّمَرَاتِ لَعَلَّهُمْ يَذْكُرُونَ﴾ \* فَإِذَا جَاءَتْهُمْ الْحَسَنَةُ قَالُوا لَنَا هَذِهِ وَإِنْ تُصِيبْهُمْ سَيِّئَةٌ يَطَّيَّرُوا بِمُوسَىٰ وَمَنْ مَّعَهُ إِلَّا إِنَّمَا طَّيَّرَهُمْ عِنْدَ اللَّهِ وَلَكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الأعراف: ١٣٠ ، ١٣١] ،

(١) انظر : التبيان ١/ ٤١٤ .

(٢) السابق ١/ ٣٣٧ .

ففي (طَائِرُهُمْ) عهدٌ ذكريٌّ ملحوظٌ مِنْ (يَطِيرُوا) .

وقوله تعالى: ﴿فَمَنْ عَفَى لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ﴾ [البقرة: ١٧٨] ، «ف(عفي) يستلزم عافياً ، فأغنى ذلك عن ذكره ، وأعيد الهاء من (إليه) عليه» (١) .

٢- معنى الفاعل المفهوم من لفظ المصدر :

وذلك نحو قوله تعالى: ﴿أَجْعَلْتُمْ سِقَايَةَ الْحَاجِّ وَعِمَارَةَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ كَمَنْ أَمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَجَاهِدَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ لَا يَسْتَوُونَ عِنْدَ اللَّهِ﴾ [التوبة: ١٩] ، فواو الجماعة من (لا يستوون) تعود إلى أفراد طائفتين عبر عن الثانية منهما بـ(مَنْ) وفهمت الأولى من (سقاية الحاج وعمارة المسجد) أي من يقوم بسقاية ، وذهب بعض العلماء كالزنجشري إلى أن الكلام على حذف مضاف «تقديره : (أَجْعَلْتُمْ) أهل (سِقَايَةَ الْحَاجِّ وَعِمَارَةَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ كَمَنْ أَمَنَ بِاللَّهِ)» (٢) ، «وقيل : لا حاجة إلى التقدير في شيء وإنما المصدر بمعنى اسم الفاعل» (٣) .

لكن الطاهر بن عاشور يكشف عن سر استعمال المصدر في أحد الطرفين ، والموصول الدال على الذات في الطرف الآخر بقوله : «وقد دلّ ذكر السقاية والعمارة في جانب المشبه ، وذكر من آمن وجاهد في جانب المشبه به ، على أن العاملين ومن عملهما لا يساويان العاملين الآخرين ومن عملهما ، فوقع احتباك في طرفي التشبيه ، أي لا يستوي العاملان مع العاملين ولا عاملو هذين بعاملين ذينك العاملين ، والتقدير : أجعلتم سقاية الحاج وعمارة المسجد الحرام كالإيمان بالله واليوم الآخر والجهاد في سبيل الله ، وجعلتم سقاية الحاج وعمارة المسجد كالمؤمنين والمجاهدين في سبيل الله ، ولما ذكرت التسوية في قوله : ﴿لَا يَسْتَوُونَ عِنْدَ اللَّهِ﴾ أسندت إلى ضمير العاملين دون الأعمال ؛ لأن التسوية

٣

(١) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٥٨ ، وقد ذكر ابن مالك ذلك تحت الاستغناء بمستلزم عن مستلزم وهو أعم من الصورة المذكورة .

(٢) الكشف ٢/ ٢٥٦ ، وانظر : مفاتيح الغيب ١٦/ ١٣ ، وتفسير البضاوي ٤/ ٥٤١ ، والبحر المحيط ٥/ ٢٢ .

(٣) روح المعاني ١٠/ ٦٧ .



لم يشتهر في الكلام تعليقها بالمعاني بل بالذوات»<sup>(١)</sup> ، فلو أننا قدرنا مضافا محذوفاً أو أولنا المصدر باسم الفاعل لذهبت تلك الفائدة من مقابلة المصدر باسم الذات ، فلا يبقى محمّل لواو الجماعة في (يستون) إلا ما ذكرته من عودها على طرفين أحدهما (مَنْ) والثاني معنى الفاعل المفهوم من المصدرين (سقاية وعمارة) ، مع دلالة الحال على سمة الجمع فيه .

### ٣- معنى المفعول المفهوم من لفظ الفعل :

يدلّ لفظُ الفعلِ المتعديّ على معنى المفعول به بطريق الالتزام ؛ يقول ابن يعيش : «المتعدي ما يفترق وجوده إلى محلٍّ غير الفاعل ، . . . وذلك المحل هو المفعول به ، . . . فكل ما أنبأ لفظه عن حلوله في حيز غير الفاعل فهو متعدّ ، نحو : ضرب وقتل ، ألا ترى أن الضربَ والقتل يقتضيان مضرّوباً ومقتولاً . . . فإنّه لا يكون ضرباً حتى يوقعه الفاعل بشخص»<sup>(٢)</sup> ، فيفهم من هذا الكلام أنّ دلالة الفعل المتعديّ على المفعول به دلالة التزام ؛ لأنّ لفظه ينبئ عنه ويقتضيه ويفترق معناه إليه ، وقد نصّ على هذا الأمدى منكرًا دعوى الجزوليّ أنها من دلالة رابعة سَمّاها : بالاستدعاء<sup>(٣)</sup> .

ومما فهم فيه المفعول من الفعل فكان قرينة ملحوظة قوله تعالى : ﴿وَمَا عَلَّمْنَاهُ الشِّعْرَ وَمَا يَنْبَغِي لَهُ إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ وَقُرْآنٌ مُبِينٌ﴾ [يس: ٦٩] ، فالضمير (هو) «للمعلم أي إن ما علّمه ذكر ، ودل عليه» ﴿وَمَا عَلَّمْنَاهُ﴾<sup>(٤)</sup> ، وكذلك قوله تعالى : ﴿فَاطِرُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ جَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا وَمِنَ الْأَنْعَامِ أَزْوَاجًا يَذُرُّكُمْ فِيهِ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١] ، «الهاء في فيه ضمير الجعل ، والفعل قد دل عليه ، ويجوز أن يكون ضمير المخلوق الذي دل عليه يذروكم»<sup>(٥)</sup> .

(١) التحرير والتنوير ١٠/١٤٦ .

(٢) شرح المفصل ٧/٦٢ ، وانظر : شرح اللمع لابن برهان ١/١٠٦ .

(٣) انظر : البحر المحيط للزركشي ٢/٤٥ .

(٤) التبيان ٢/١٠٨٥ .

(٥) السابق ٢/١١٣١ .

وقوله تعالى: ﴿لَا يَكُونُ مِنْ شَجَرٍ مِنْ زُفُورٍ \* قَالَتُونَ مِنْهَا الْبُطُونَ \* فَشَدِيدُونَ عَلَيْهِ مِنَ الْغَيْمِ﴾ [الواقعة: ٥٢، ٥٤] ، «الهاء في عليه للمأكول» (١) .

وقوله تعالى: ﴿أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ ءَايَاتِ اللَّهِ يُكْفَرُ بِهَا وَيُسْتَهْزَأُ بِهَا فَلَا تَقْعُدُوا مَعَهُمْ حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ﴾ [النساء: ١٤٠] ، الضمير في (غيره) عائد على الكلام المسموع المفهوم من سمعتم مع تقييده بمعمولي الفعل (آيات الله) و(يكفر بها ويستهزئ) ، فالمسموع هو كلام مشتمل على كفر واستهزاء بآيات الله .

وقوله تعالى: ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ وَجَعَلْنَا عَلَى قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَنْ يَفْقَهُوهُ وَفِي ءَاذَانِهِمْ وَقْرًا وَإِنْ يَرَوْا كَلَّ ءَايَةٍ لَا يُؤْمِنُوا بِهَا حَتَّى إِذَا جَاءَهُكَ يُخَادِلُونَكَ يَقُولُ الَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ هَذَا إِلَّا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ \* وَهُمْ يَتَّبِعُونَ عَنْهُ وَيَنْبَغُونَ عَنْهُ وَإِنْ يُهْلِكُونَ إِلَّا أَنْفُسَهُمْ وَمَا يَشْعُرُونَ﴾ [الأنعام: ٢٥، ٢٦] ، فهاء الغائب في (يفقهوه) تعود إلى الكلام المسموع المفهوم من (يسمع) ، وقد دلت بعض الروايات على أن المراد به القرآن وهذا القدر داخل تحت العهد الذهني ، لكن مراعاة المعمول (إليك) تدل على أن المستمع إليه كلام يقولُه النبي ﷺ وهذا يعم القرآن وغيره ، فلو ضُمَّ إلى ذلك الإخبار عن اسم الإشارة (هذا) - وهو يشير أيضاً إلى الملحوظ من (يسمع) - بعبارة (أساطير الأولين) وقد تكرر في القرآن حكاية نسبتها إلى آيات الله المنزلة كما في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ مَاذَا أُنْزِلَ رُبُّكُمْ قَالُوا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ﴾ [النحل: ٢٤] ، وقوله: ﴿وَقَالُوا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ اكْتَتَبَهَا فَهِيَ تُمْلَى عَلَيْهِ بُكْرَةً وَأَصِيلًا﴾ [الفرقان: ٥] وقوله: ﴿إِذَا تُلَىٰ عَلَيْهِ ءِٰتُنَا قَالَ أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ﴾ [المطففين: ١٣] .

أقول : لو روعي ذلك كله لكان حمل الضمير واسم الإشارة على آيات القرآن الكريم من قبيل العهد الذكري الملحوظ ، وقريته مزدوجة إحداها متقدمة دالة على الجنس وهي معنى المفعول المفهوم من (يسمع إليك) ، والثانية متأخرة دالة على النوع متزعة من متعدي ، وحاصلها أنه قد تكرر الإخبار عن حكم الكافرين على آيات القرآن

بأنها أساطير الأولين ، فلما أُسْنِدَ هذا الحكم لاسم إشارة صالح لتناول القرآن وجب حملة عليه ، وهل المتزعة من متعدد تدخل تحت المملوطة أو الملحوظة؟ الذي أراه أنها ملحوظة ، لأن في اعتبارها نوع استدلال .

أما الضميران في (عنه) فقليل يرجعان إلى القرآن فعلى هذا قرينتهما ملحوظة من (يستمع) والقرينة الثانية لاسم الإشارة ، وقيل للنبي ﷺ ، وعلى هذا تكون القرينة ملحوظة أيضا بالمسلك الرابع الآتي .

وترد الصورة التي معنا أيضا على سبيل الاحتمال في قول الله عز وجل: ﴿وَلَوْ أَنَّا كَتَبْنَا عَلَيْهِمْ أَنِ اقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ أَوْ أَخْرِجُوا مِنْ دِيَارِكُمْ مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا مَا يُوعَظُونَ بِهِ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ وَأَشَدَّ تَلِيْمًا﴾ [النساء: ٦٦] ، حيث يقول العكبري: « (ما فعلوه) : الهاء ضمير أحد مصدرَي الفعلين ؛ وهو القتل أو الخروج . ويجوز أن يكون ضمير المكتوب ، ودل عليه كتبنا»<sup>(١)</sup> ، فعلى الوجه الأول القرينة هي معنى المصدر المفهوم من لفظ الفعل تضمنا ، وعلى الثاني معنى المفعول المفهوم من لفظ الفعل التزاما ، وكلاهما من باب القرينة الملحوظة .

#### ٤- معنى المفعول المفهوم من المصدر :

دلالة الفعل على المفعول التزاما أُخِذَتْ من دلالة على الحدث لا الزمان ، ومن ثمَّ فالمصدر - وهو الاسم الدالُّ على الحدث - يدلُّ عليه التزاما أيضًا ، وقد مثل معنى المفعول المفهوم من المصدر قرينة للعهد في بعض آيات القرآن الكريم كقوله تعالى : ﴿الطَّلَقُ مَرَّتَانٍ فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَنٍ وَلَا يُحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَأْخُذُوا بِمَا ءَاتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئًا إِلَّا أَنْ يَخَافَا أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٢٩] ، يقول الطاهر بن عاشور موضِّحًا مرجع الضمير : «والضمير المؤنث في (آتيتموهن) راجع إلى (المطلقات) المفهوم من قوله : ﴿الطَّلَقُ مَرَّتَانٍ﴾ ؛ لأن الجنس يقتضي عددًا من المطلقين والمطلقات»<sup>(٢)</sup> ، والاقتضاء هنا معناه الاستلزام إذ لا بدَّ لتحقيق الطلاق مِنْ مُطَلِّقٍ

(١) التبيان ١/ ٣٧٠ .

(٢) التحرير والتنوير ٢/ ٤٠٨ .

وَمُطْلَقَةً ، ولذلك جاء الضمير في (يخافا) مثنى إذ هو عائداً عليهما ، وجاء ضمير المؤنث للجمع ؛ لأنَّ الطلاقَ معرَّفٌ تعرِيفَ الجنسِ (١) فَأَفْهَمَ معنى الجمع ، ثمَّ جاء في الآية التالية ضميرُ المفردة عائداً على المفعول المفهوم من لفظ الفعل ، وضمير المثنى عائداً على الفاعل والمفعول المفهومين من لفظ الفعل ، فقال تعالى : ﴿ فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يَتَرَاجَعَا إِنْ ظَنَّا أَنْ يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ ﴾ [البقرة: ٢٣٠] .

ومن نماذج هذه الصورة أيضاً قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا حَضَرَ الْقِسْمَةَ أُولُو الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسْكِينُ فَارْزُقُوهُمْ مِنْهُ وَقُولُوا لَهُمْ قَوْلًا مَعْرُوفًا ﴾ [النساء: ٨] ، فالضمير في (منه) يرجع إلى المقسوم لأن ذكر القسمة يدل عليه كما ذكر العكبري (٢) .

#### ٥- معنى المفعول المفهوم من اسم الفاعل :

وهو في الحقيقة مفهوم من الحدث المتضمن في اسم الفاعل ، كقوله تعالى : ﴿ قَمِنَ خَافٍ مِنْ مَوْصٍ جَنَفًا أَوْ إِثْمًا فَأَصْلَحَ بَيْنَهُمْ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ [البقرة: ١٨٢] فالضمير المجرور في (بينهم) عائداً إلى الموصي والموصى لهم المفهومين من قوله : (موصٍ) إذ يقتضي ؛ أي يستلزم موصى لهم (٣) .

٦ ، ٧- معنى الحال المفهوم من لفظ المحل ، ومعنى المحل المفهوم من لفظ الحال : وذلك لأنَّ كُلًّا منهما يستلزم الآخر متى تُصَوِّرَ معنى الحلول ، فمثال الأول قوله تعالى : ﴿ وَفَرُّشٍ مَرْفُوعَةٍ ﴾ إِنَّا أَنشَأْنَهُنَّ إِنْسَاءً ﴿ [الواقعة: ٣٤ ، ٣٥] ، فالضمير في (أنشأناهن) عائداً إلى النساء المدلول عليهن بذكر الفرش ؛ لأنَّ الفرش محلُّ هنَّ (٤) ، ويجوز أن يكون

(١) قد يبدو هذا معارضا لما ذكر في ص ٢٧٩ من أن الأولى حمله على العهد . وحل هذا التعارض يكمن في أن تعريف الجنس هنا من باب الاستغراق العرفي الداخِل تحت العهد ، فليس المراد ما يقابل العهد من الماهية والاستغراق الحقيقي .

(٢) التبيان ١/ ٣٣٣ .

(٣) انظر : التحرير والتنوير ٢/ ١٥٤ .

(٤) انظر : التبيان ٢/ ١٢٠٥ .

التقدير «وفرش مرفوعة ونساء أو وهور عين ، ثم استؤنف وصفهن بقوله سبحانه : ﴿ إِنَّا أَنشَأْنَهُنَّ ﴾ تسميًّا للبيان زيادة للترغيب لا لتعليل الرفع»<sup>(١)</sup> ، وأن يكون : «وفرش مرفوعة لأزواجهم أو لنسائهم فـ(إنا . . . الخ) استئناف علة للرفع أي وفرش مرفوعة لأزواجهم لأننا أنشأناهن ، والأول أوفق لبلاغة القرآن العظيم»<sup>(٢)</sup> .

ومثال الصورة الثانية قوله تعالى : ﴿ فَيَذَرُهَا قَاعًا صَفْصَفًا ﴾ لَا تَرَى فِيهَا عِوَجًا وَلَا أَمْتًا ﴾ [طه : ١٠٦ ، ١٠٧] ، يقول العكبري : «الضمير للأرض ولم يَجْرِ لها ذكر ، ولكن الجبال تدلُّ عليها»<sup>(٣)</sup> ؛ لأن الجبال حالة فيها .

وكذا قوله عز وجل : ﴿ إِنَّا جَعَلْنَا فِيْ أَعْنَاقِهِمْ أَغْلَالًا فَهِيَ إِلَى الْأَذْقَانِ فَهُمْ مُّقْمَحُونَ ﴾ [يس : ٨] ، فإن الأغلال محلُّها الأعناق والأيدي والأرجل ، ففهم معنى المحلُّ وهو (الأيدي) من لفظ الحال ، وإنها تعيَّن (الأيدي) دون (الأعناق) المذكورة و(الأرجل) الملحوظة لأنَّها المناسبة لشبه الجملة (إلى الأذقان) ، فتعاضدت هنا قريتان ملحوظتان على تعيين المحال إليه ؛ الأولى من دلالة الالتزام ، والثانية من العلاقة النحوية الدلالية الآتي ذكرها<sup>(٤)</sup> .

ولابدَّ أن يلاحظ هنا أنَّ الحديث عن كون دلالة الالتزام مؤديةً إلى لحظ القرينة من مذكور ، لا عن مطلق ما فهم التزامًا فلا يدخل ما أطلق وأريد لازمه لكونه حالًا أو محالًا كقوله تعالى : ﴿ فَلْيَدْعُ نَادِيَهُ ﴾ ، وقوله : ﴿ وَأَمَّا الَّذِينَ أَبْصَتْ وُجُوهُهُمْ فَفِي رَحْمَةِ اللَّهِ ﴾ .

#### ٨- معنى الكل المفهوم من الجزء :

وهذا عكس دلالة التضمن ، وقد عدَّ ابن مالك هذه الصورة في صور مفسر

(١) روح المعاني ٢٧/ ١٤٢ .

(٢) السابق ٢٧/ ١٤٢ .

(٣) النبيان ٢/ ٩٠٤ .

(٤) انظر ص ٢٦٧ ، وقد جعل ابن مالك هذه الآية من عود الضمير على المسكوت عنه لاستحضاره بالمذكور وعدم صلاحيته له ، انظر : شرح التسهيل ١/ ١٥٩ .

الضمير فقال : «ويستغنى أيضًا عن ذكر صاحب الضمير بكونه كلاً وكون المذكور جزءاً ، فإنَّ الجزءَ يدلُّ على الكلِّ كما يدلُّ الكلُّ على الجزء»<sup>(١)</sup> ، ومن أمثله قول الله تعالى : ﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [التوبة : ٣٤] ، «فإنَّ الذهبَ والفضةَ بعضُ المكنوزات ، فأغنى ذكرهما عن ذكر الجميع ، حتى كأنه قيل : والذين يكتزون أصناف ما يكتز ولا ينفقونها»<sup>(٢)</sup> .

#### ٩- معنى المكان المفهوم من الفعل :

وذلك أنَّ الحدثَ كما يدلُّ على الفاعل والمفعول التزاماً فكذلك يدلُّ على المكان ، ففي قول الله عزَّ وجلَّ : ﴿وَيَوْمَ نَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا . . . هُنَالِكَ تَبْلُوا كُلُّ نَفْسٍ مَّا أَسْلَفَتْ وَرُدُّوْا إِلَى اللَّهِ مَوْلَاهُمُ الْحَقِّ وَصَلَّ عَنْهُمْ مَا كَانُوا يَفْتَرُونَ﴾ [يونس : ٢٨ ، ٣٠] ، يشير (هنالك) إلى المكان الذي أنبأ عنه قوله : ﴿نَحْشُرُهُمْ﴾ ، ووقع ذلك في المعرف بـ(أل) في قوله تعالى : ﴿وَلَيْنَ لَّمْ يَفْعَلْ مَآءْمُرُهُ لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونَا مِنَ الصَّاغِرِينَ﴾ \* قَالَ رَبِّ السِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا يَدْعُونَنِي إِلَيْهِ﴾ [يوسف : ٣٢ ، ٣٣] ، حيث دلَّ التعريف في (السجن) على معهودٍ ذكريٍّ ملحوظٍ مِنْ (ليسجنن) .

#### ١٠- معنى المسمَّى المفهوم من الاسم :

كما في قوله تعالى : ﴿وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى الْمَلَائِكَةِ﴾ [البقرة : ٣١] ، الضمير في (عرضهم) لا يصلح لجمع ما لا يعقل ، ومن ثمَّ فلا يصحُّ حملُه على لفظ (الأسماء) ، وإنَّها يُحمَلُ على الذوات أي أصحاب الأسماء ، وذكر الاسم يستلزم وجود المسمَّى<sup>(٣)</sup> .

(١) شرح التسهيل ١٥٨/١ .

(٢) السابق ١٥٨/١ .

(٣) انظر : التبيان ٤٨/١ .

## ١١- المعنى الكنائي :

ومن أمثلته قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لِيَبْلُوكُمْ اللَّهُ بَشَىٰ مِنَ الصَّيْدِ تَنَالُهُ أَيْدِيكُمْ وَرِمَاحُكُمْ لِيَعْلَمَ اللَّهُ مَن يَخَافُهُ بِالْغَيْبِ ۚ فَمَنِ اعْتَدَىٰ بَعْدَ ذَلِكَ فَلَهُ عَذَابٌ أَلِيمٌ ۝﴾ [المائدة: ٩٤] ، يقول الطاهر بن عاشور: «وقوله: ﴿فَمَنِ اعْتَدَىٰ بَعْدَ ذَلِكَ فَلَهُ عَذَابٌ أَلِيمٌ ۝﴾ تصريح بالتحذير الذي أوما إليه بقوله: (ليبلونكم) ، إذ قد أشعر قوله: (ليبلونكم) أن في هذا الخبر تحذيرا من عمل قد تسبق النفس إليه ، والإشارة بـ(ذلك) إلى التحذير المستفاد من (ليبلونكم) ، أي بعدما قدمناه إليكم وأعذرنا لكم فيه ، فلذلك جاءت بعده فاء التفرع»<sup>(١)</sup> ، فاسم الإشارة (ذلك) لا يرجع إلى البلاء المفهوم من ذكر (ليبلونكم) بل إلى التحذير الذي هو ملزوم له ؛ لأن وقوع الاعتداء بعد التحذير يستتبع العقوبة ، بخلاف مجرد البلاء واللّه أعلم .

وقد يتعدد انتقال الذهن ، فينتقل أولا إلى المعنى الكنائي ثم إلى معنى القرينة ، ويتضح هذا في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ مِنْهُمْ لَفَرِيقًا يَلْوُنَ أَلْسِنَتَهُم بِالْكِتَابِ لِتَحْسَبُوهُ مِنْ أَلْكِتَابِ وَمَا هُوَ مِنَ الْكِتَابِ وَيَقُولُونَ هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَمَا هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ ۝﴾ [آل عمران: ٧٨] ، فالهاء في (لتحسبوه) وما بعدها من ضمائر الغائب تعود إلى الملوي به الألسن من الكتاب ، أي ما يتلونه محرّفاً<sup>(٢)</sup> ، وهو غير مصرّح به كما هو ظاهر ، ولا هو ملحوظ من لفظ الفعل مباشرة ؛ لأنّ مفعوله هو الألسن ، لكنّ قوله تعالى: ﴿يَلْوُنَ أَلْسِنَتَهُم بِالْكِتَابِ ۝﴾ كناية عن تحريف ألفاظ الكتاب عند تلاوته ، ثم يفهم من المعنى الكنائي ما يصلح أن يكون مفسّراً للضمير وهو المفعول المفهوم من المصدر محصوراً في مفعوله المتحقق في السياق .

## ١٢- المعنى المقتضى [= المفهوم بدلالة الاقتضاء] .

يدخل تحت دلالة الالتزام ما يعرف عند الأصوليين بدلالة الاقتضاء ، وهي أن

(١) التحرير والتنوير ٤١ / ٧ .

(٢) انظر : السابق ٢٩١ / ٣ .

يتوقف صدق المعنى أو صحته على اللازم<sup>(١)</sup> ، وقد تكون إضماراً - أي حذفاً - كما في قول الله تعالى: ﴿يَتَأَيَّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ [المائدة: ٦] ، حيث نضمر (محدثين) ؛ لأن الدليل دلّ على أن الوضوء لا يجب للصلاة إلا بعد الحدث ، وقوله تعالى: ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ [البقرة: ١٨٤] ، حيث نضمر (فأفطر) ؛ لأن القضاء لا يكون إلا مع الإفطار ، «فَعَلَى هَذَا كُلُّ مُضْمَرٍ مُقْتَضَى ، وَلَا عَكْسٌ»<sup>(٢)</sup> ، وقد لا تكون إضماراً ، بل يكتفى بدلالة الالتزام ، كما في قول السيد للعبد : اصعد السطح ، فإنه لم يضمر شيئاً ، غير أن لفظه دلّ بالالتزام على معنى غير المنطوق<sup>(٣)</sup> ، وهو نَصَبُ سُلْمٍ يَصْعَدُ عَلَيْهِ إِنْ لَمْ يَكُنْ .  
وأما كون دلالة الاقتضاء طريقاً لِلْحِظِّ قرينة العهد فقد وقع ذلك بصورتين :

أ- ماحِذَفٍ وَقُدِّرَ لَفْظُهُ بِدَلَالَةِ السِّيَاق :

وذلك كما في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ نَعْلَمُ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ إِنَّمَا يُعَلِّمُهُ بَشَرٌ لِّسَانُ الَّذِي يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ أَعْجَمِيٌّ وَهَذَا لِسَانٌ عَرَبِيٌّ مُبِينٌ﴾ [النحل: ١٠٣] ، (هذا) إشارة إلى المَعْلَمِ المفهوم من يَعْلَمُهُ ، فإنه يَقْتَضِي مفعولين حِذَفَ ثانيهما اختصاراً ، فكان كالمذكور ، ولو اكتفي بالنظر إلى هذه الآية وحدها لما تَعَيَّنَ المراد ، ولذلك لابد من النظر في السياق كله ، فنرى أن المراد القرآن بقرينة ذكرية ملفوظة مفردة في قوله تعالى :

(١) انظر : شرح المحلى على جمع الجوامع ٢٣٩ / ١ .

(٢) البحر المحيط للزركشي ١٦١ / ٣ ، وهذا ما صححه الصنفى الهندي ، واختاره الزركشي لتعقيبه به وعدم تعقيبه ، إلا أنه فرق بين الإضمار والاقتضاء في سياق استعمال المصطلح ، إذ رأى «أَنَّ الإِضْمَارَ إِنَّمَا يُسْتَعْمَلُ حَيْثُ يَعْرِفُهُ كُلُّ أَحَدٍ ، لِأَنَّهُ عِبَارَةٌ عَنْ إِسْقَاطِ شَيْءٍ يُدَلُّ عَلَيْهِ الْبَاقِي ، بِخِلَافِ الْإِقْتِضَاءِ ، فَإِنَّهُ قَدْ يُجْتَاجُ فِيهِ إِلَى تَأْمُلٍ وَنَظَرٍ» [البحر المحيط للزركشي ١٦١ / ٣] .

(٣) انظر : نفائس الأصول في شرح المحصول ، تأليف الإمام الفقيه شهاب الدين أبي العباس أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن الصنهاجي المصري المشهور بالقراقي [ت ٦٤٨هـ] ، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض ، مكتبة نزار مصطفى الباز - مكة المكرمة ، ٢ / ٦٢٨ .



﴿ فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ ﴾ [النحل: ٩٨] ، ولا يتم التعيين بها إلا بمراعاة علاقاتها المتشابهة بما يليها من قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا بَدَلْنَا آيَةً مَكَانَ آيَةٍ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يُزَلِّفُ ... قُلْ نَزَّلَهُ رُوحُ الْقُدُسِ مِنْ رَبِّكَ بِالْحَقِّ ﴾ [النحل: ١٠١، ١٠٢] .

وكما في قوله تعالى : ﴿ يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ فَذُوقُوا الْعَذَابَ بِمَا كُنْتُمْ تَكْفُرُونَ \* وَأَمَّا الَّذِينَ أَبْيَضَتْ وُجُوهُهُمْ فَفِي رَحْمَةِ اللَّهِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ﴾ [آل عمران: ١٠٦، ١٠٧] ، فالاسم الموصول (الذين) في الموضعين لتعريف العهد الذكري ؛ لأنَّ الذهن يربط تلقائياً بين (اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ) و(تَسْوَدُّ وُجُوهٌ) ، وبين (أَبْيَضَتْ وُجُوهُهُمْ) و(تَبْيَضُّ وُجُوهٌ) ، لوجود وصف الوجوه بالسواد والبياض في الطرفين ، لكن يبقى أنَّ (الذين) دال على الأشخاص والمذكور من قبل الوجوه ، فيقتضي ذلك تقدير مضاف محذوف في الموضعين ، والتقدير واللَّه أعلم : يوم تبيضُّ وجوه أناس ، وتسودُّ وجوه آخرين ، ولا يجوز حمل الوجوه على المجاز المرسل بعلاقة الجزئية لأنَّ المراد الوجوه نفسها لا أصحابها ، بدليل قوله تعالى : (اسودت وجوههم ... وابيضت وجوههم) ولم تأت (اسودُّوا ... وابيضوا) .

وما يحتمل ذلك قوله تعالى : ﴿ وَكَأَيِّنْ مِنْ قَرْيَةٍ هِيَ أَشَدُّ قُوَّةً مِنْ قَرْيَتِكَ الَّتِي أَخْرَجْنَاكَ أَهْلَكْنَاهُمْ فَلَا نَاصِرَ لَهُمْ ﴾ [محمد: ١٣] ، إذ لدينا في هذه الآية نوعان من المحيلات من حيث النوع والعدد ، الأول موافق لقرية في التأنيث والإفراد وهو (هي) و(التي) ، والثاني مخالف وهو (هم) ، وقد ذهب العلماء فيها إلى رأيين أحدهما أنَّ الأصل (أهل قرية) و(أهل قريتك) ، ثُمَّ حُذِفَ المضاف وأُقيِمَ المضافُ إليه مقامه ، ورُوعِيَ لفظُ المضافِ إليه أوَّلاً ، ثُمَّ رُوعِيَ لفظُ المضافِ المحذوف<sup>(١)</sup> ، وعلى هذا فقرينة العهد في (هي)<sup>(٢)</sup> ملفوظة ، وفي (هم) ملحوظة بدلالة الاقتضاء ، وذهب فريق آخر إلى أنَّ لفظ

(١) انظر: التبيان ٢/ ١١٦١ ، روح المعاني ٤٦/ ٢٦ .

(٢) أمَّا (التي) فالعهد معه ذهني كالعهد في موصوفها (قريتك) .

القرية أُطْلِقَ وأُرِيدَ به الحال فيها ، فهو من قبيل المجاز المرسل<sup>(١)</sup> ، وعليه فقريئة العهد في (هم) ملحوظة بدلالة الالتزام الصورة (٦) .

ويقول الله تعالى : ﴿ وَلِكُلِّ وِجْهَةٍ هُوَ مُوَلِّيهَا ﴾ [البقرة: ١٤٨] ، فالتنوين في (كل) عوض عن مضاف إليه محذوف ، يقدر بحسب السياق ، فيقال هنا : (ولكل أمة) أونحوه ، والضمير (هو) عائد إلى المضاف إليه المحذوف لكن روعي فيه لفظ المضاف ، وقيل : الضمير عائد إلى الله تعالى<sup>(٢)</sup> فليس من هذه الصورة .

ومما قيل فيه يعود الضمير على محذوف<sup>(٣)</sup> قوله تعالى : ﴿ أَوْ كَظُلُمْتِ فِي بَحْرٍ لُجِّيٍّ يَغْشَاهُ مَوْجٌ مِّنْ فَوْقِهِ مَوْجٌ مِّنْ فَوْقِهِ سَحَابٌ ظُلُمْتُ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكِدْ يَرِيهَا وَمَنْ لَّمْ يَجْعَلِ اللَّهُ لَهُ نُورًا فَمَا لَهُ مِنْ نُّورٍ ﴾ [النور: ٤٠] ، قال العكبري : « أما الضمير في قوله : (إذا أخرج يده) فيعود إلى مذكور حذف اعتمادا على المعنى ، تقديره : إذا أخرج مَنْ فيها يده »<sup>(٤)</sup> ، إلا أنَّ ظاهر هذا الذي قاله خلاف ما عليه جمهور النحاة من منع حذف الفاعل مع الفعل المبني له في غير تعجب ولا استثناء<sup>(٥)</sup> ، وعلى مذهبهم ففاعل (أخرج) ضمير عائد إلى مفهوم من الكلام اقتضاءً أيضاً ؛ لأنه عطف الظلمات على (كسراب) وهو خبر عن (أعمالهم) في الآية السابقة ؛ أي أعمال الذين كفروا ، فكما أن في المشبه ذاتاً مقيدة فكذلك في المشبه به لا بد من ذات تقابل ذات (الذين كفروا) ،

(١) انظر : روح المعاني ٤٦/٢٦ ، والتحرير والتنوير ٩٠/٢٦ حيث ذهب إلى أنَّ المراد بالقرية أهلها ، ثم بين دلالة مراعاة لفظها أولاً بقوله : « وإنا أجري الإخبار على القرية وضميرها لإفادة الإحاطة بجميع أهلها وجميع أحوالهم وليكون لإسناد إخراج الرسول إلى القرية كلها وقع من التبعة على جميع أهلها سواء منهم من تولى أسباب الخروج ، ومن كان ينظر ولا ينهي ، قال تعالى : ﴿ وَأَخْرِجُوهُمْ مِّنْ دِيَارِهِمْ وَظَاهَرُوا عَلَىٰ إِخْرَاجِهِمْ ﴾ [المتحنة: ٩] .

(٢) انظر : الكشف ٢٠٥/١ ، تفسير البضاوي ٤٢٢/٢ ، روح المعاني ١٤/٢ .

(٣) ومنه أيضاً ما سبقت الإشارة إليه [ص ٢٥٧] في قوله تعالى : ﴿ وَمَا يُعْمَرْ مِنْ مَّعْمَرٍ وَلَا يُنْقَضُ مِنْ عُمْرِهِ ﴾ [فاطر: ١١] ، لكن الضمير من (عمره) يعود إلى الموصوف المحذوف دون رعاية تقييده بالوصف .

(٤) التبيان ٩٧٢/٢ .

(٥) انظر شرح التصريح على التوضيح ٢٧١/١ ، ٢٧٢ .

قال البيضاوي : « والضمائر للواقع في البحر وإن لم يجر ذكره لدلالة المعنى عليه » (١) ، ولكن ليس هذا من المحذوف الذي يقدر لفظه في موضعه بل الذي يفهم ويراد معناه ، كما في الصورة التالية .

ب- ما قُدِّرَ معناه دون لفظه :

وذلك إما لأن المفهم للقرينة استعمل أولاً في معناه ، فلما ارتبط به المحيل أُريدَ به مضافٌ مقدرٌ ، ويؤلفُ هذا النمط في جزاء الأعمال كما في قوله تعالى : ﴿ وَمَا يَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ يُكْفَرُوهُ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِالْمُتَّقِينَ ﴾ [آل عمران : ١١٥] ، أي فلن يُكْفَرُوا جزاءه (٢) ، وقوله تعالى : ﴿ يَتَأْتِيهَا الْإِنْسُنُ إِنَّكَ كَادِحٌ إِلَى رَبِّكَ كَدْحًا فَمُلَاقِيهِ ﴾ [الانشقاق : ٦] ، إذ يجوز في الهاء في (ملاقية) أن يكون ضمير (كدحاً) ؛ أي ملاقي جزائه (٣) ، مع أنه لما ذُكرَ أولاً لم يُفَصِّدْ به الجزء بل نفس الكدح ، ومنه - في رأي العكبري - قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ وَأَقْرَضُوا اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا يَضْعَفُ لَهِمْ وَلَهُمْ أَجْرٌ كَرِيمٌ ﴾ [الحديد : ١٨] ، على القول بتقدير ضمير في (يضاعف) ، «أي يضاعف لهم التصديق أي أجره» (٤) ، ولا أرى مانعاً من إعادة الضمير على (قرضاً) على تقدير مضاف أي أجر القرض ، والله أعلم .

وإما أن يكون تقدير المعنى دون اللفظ لتوجيه المطابقة ، كقوله تعالى : ﴿ وَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَنْ قَالُوا أَخْرِجُوهُمْ مِّنْ قَرْيَتِكُمْ إِنَّهُمْ أَنَاسٌ يَّظَاهِرُونَ ﴾ [الأعراف : ٨٢] ، قال ابن عطية : «والضمير عائد على « لوط » وأهله وإن كان لم يجر لهم ذكر فإن المعنى يقتضيهم ، وروي أنه لم يكن معه غير ابنتيه وعلى هذا عني في الضمير هو وابنتاه» (٥) ، وذلك لأن تركيب الكلام لا يحتاج إلى تقدير محذوف ، إذ لو قيل : (أخرجوه) لما كان فيه أدنى إشكال ، وإنما أخرج إلى التقدير ضمير الجمع الذي لم يتقدم

(١) تفسير البيضاوي ٧/ ٧١ ، وانظر : روح المعاني ١٨/ ١٨٣ .

(٢) انظر : التحرير والتنوير ٤/ ٥٩ ، وقد ذكر أن هذا من قبيل الاستخدام .

(٣) انظر : التبيان ٢/ ١٢٧٨ .

(٤) التبيان ٢/ ١٢٠٩ .

(٥) المحرر الوجيز ٢/ ٤٢٥ .

له مرجع ملفوظ .

وإما أن يكون لنيابة غيره عنه ، وذلك إذا نابت (أل) عن المضاف إليه ، وذلك بأن يكون المحيل معرّفًا بـ(أل) ، وهي فيه نائبة عن المضاف إليه الذي يفهم لتقدم ذكره ، يوضّح هذا قول الطاهر بن عاشور عن قول الله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنزَلَ اللَّهُ مِنْ الْكِتَابِ وَيَشْتُرُونَ بِهِ ثَمَنًا قَلِيلًا ﴾ [البقرة: ١٧٤] : «والكتاب المذكور هنا هو الكتاب المعهود من السياق وهو كتاب ﴿الَّذِينَ يَكْتُمُونَ﴾» ، فيشبه أن تكون (أل) عوضًا عن المضاف إليه ، والذين يكتُمونه هم اليهود والنصارى أي يكتُمون البشارة بمحمد ﷺ ويكتُمون بعض الأحكام التي بدلوها» (١) .

ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ إِذْ يُغَشِّيكُمُ النُّعَاسُ أَمَنَةً مِنْهُ وَيُنْزِلُ عَلَيْكُمْ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً لِيُطَهِّرَكُم بِهِ وَيُذْهِبَ عَنْكُمْ رِجْزَ الشَّيْطَانِ وَلِيَرْبِطَ عَلَى قُلُوبِكُمْ وَيُثَبِّتَ بِهِ الْأَقْدَامَ ﴾ [الأنفال: ١١] ، فإن النعم السابقة على تثبيت الأقدام خاصة بالمخاطبين ، إما عن طريق تعدي الفعل بنفسه (يغشيكم / ليطهركم) ، أو بحرف جر (ينزل عليكم / يذهب عنكم) ، أو عن طريق الإضافة كما في (قلوبكم) ، فيستدعي ذلك تخصيص نعمة تثبيت الأقدام بهم ، مما يقتضي تقدير مضاف حُذِفَ ونابت عنه (أل) ، ويدل على هذا المضاف ما ذُكِرَ قبله من ضمائر الخطاب ، فيكون التقدير : ويثبت به أقدامكم ، فأما داعي التقدير فهو دلالة الاقتران ، وأما قرينة تعيين المحذوف فهي ذكر نظيره قبله .

ويحتمل ذلك لفظ (القلوب) في قوله تعالى : ﴿ ذَلِكَ وَمَنْ يُعْظَمَ شَعِيرَ اللَّهِ فَإِنَّهَا مِنْ تَقْوَى الْقُلُوبِ ﴾ [الحج: ٣٢] ، إذ لا بُدَّ مِنْ عَائِدٍ إِلَى (مَنْ) ، فأما أن يُقَدَّرَ بعد (إنها) بعد تقدير مضاف إلى الضمير ؛ أي فإن تعظيمها منه ، أو يقدر بعد القلوب ؛ أي من تقوى القلوب منهم ، قال العكبري : «ويُخْرِجُ على قول الكوفيين أن يكون التقدير من تقوى قلوبهم ، والألف واللام بدل من الضمير» (٢) .

(١) التحرير والتنوير ١٢٢/٢ .

(٢) التبيان ٩٤١/٢ .

وإمّا أن يكون لغير ما مضى كقوله تعالى: ﴿إِذْ عُرِضَ عَلَيْهِ بِالْعَشِيِّ الصَّافِثَتُ الْجِيَادُ \* فَقَالَ إِنِّي أَحْبَبْتُ حُبَّ الْخَيْرِ عَنْ ذِكْرِ رَبِّي حَتَّى تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ﴾ [ص: ٣١، ٣٢]، «ففاعل (توارت) ضمير الشمس ولم تُذكر، لكن أغنى عن ذكرها ذكر (العشي) وأوله وقت الزوال، فذكره يستلزم معنى الشمس، فكأنها مذكورة» (١).

المسلك الثالث - استعمال ضمير الغيبة لما سبق خطابه:

وذلك بأن يجري خطابٌ مشتملٌ على ضمائر مخاطبٍ معيّن المدلول بقرائن حضورية أو محولة إلى ذكرية أو ذهنية، ثمّ يلتفت عنها إلى الغيبة، فتحمّل ضمائر الغيبة حينئذٍ على مدلول ضمائر الخطاب السابقة، كقوله تعالى: ﴿وَقَالُوا قُلُوبُنَا غُلْفٌ بَلْ لَعَنَهُمُ اللَّهُ بِكُفْرِهِمْ فَقَلِيلًا مَّا يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة: ٨٨]، ففيه التفات من الخطاب إلى الغيبة، ولما كان الخطاب السابق جاريًا مع بني إسرائيل دلّ ذلك على أن المراد بضمير الغيبة هنا هم بنو إسرائيل، فالخطاب السابق قرينة على المحال إليه بهذا الضمير، وهي قرينة ملحوظة؛ لأنّ المدلول المحال إليه لم يفهم من لفظها بل من القرائن الدالة على تعيين المخاطب، فللذهن هنا حركتان؛ من ضمير الغيبة إلى ضمير الخطاب، ومن ضمير الخطاب إلى مدلوله، ولا يقال هنا إنّ القرينة إذا احتاجت إلى قرينة فلتجعل الثانية قرينة لها كما سبق في المعرفتين المفردتين؛ لأنّ دلالة القرينة الثانية لا تقوم بنفسها إذ لا تتعلق بضمير الغيبة إلا عن طريق تعلقه بضمير الخطاب بواسطة الالتفات، ولولا ملاحظة هذه العلاقة لما تأتّى تنزيل ضمير الغيبة على مدلول الخطاب السابق.

وقد يتحقق هذا الطريق للحظ القرينة بغير التفات كما في قوله تعالى: ﴿أَلَا إِنَّهُمْ يَنْتُونُ صُدُورَهُمْ لِيَسْتَخْفُوا مِنْهُ أَلَا حِينَ يَسْتَغْشُونَ ثِيَابَهُمْ يَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ إِنَّهُ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ﴾ [هود: ٥]، ف«ضمائر الجماعة الغائبين عائدة إلى المشركين الذين أمر

(١) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٥٨، ١٥٩، وقد ذكر ابن مالك ذلك تحت الاستغناء بمستلزم عن مستلزم وهو أعم من الصورة المذكورة كما سبق في معنى الفاعل المفهوم من لفظ الفعل.

النبي ﷺ بالإبلاغ إليهم في قوله: ﴿أَلَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ﴾ [هود: ٢] وليس بالتفات<sup>(١)</sup> لاختلاف المخاطب ، والله أعلم .

وكذا قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ مِنْكُمْ لَمَنْ لَيَبْطِئَنَّ فَإِنْ أَصَابَكُمْ مُصِيبَةٌ قَالَقَدْ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْنَا إِذْ لَمْ أَكُنْ مَعَهُمْ شَهِيدًا﴾ [النساء: ٧٢] ، فالضمير في (معهم) يحيل إلن ما يحيل إليه ضمير الخطاب في (منكم) و(أصابتكم) وإذا كان ضمير الخطاب يعتمد على قرينة حضورية / ذهنية فإن ضمير الغيبة يتكئ عليه ليتوصل بقرينته إلن مدلوله وهو الرسول ﷺ وأتباعه<sup>(٢)</sup> ، ومن ثم يُعدُّ قرينة ملحوظة له ، وليس في الكلام التفات لاختلاف جهة الكلام بـ(قال) .

ومما يحتمل هذا الطريق قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَتْلُونَهُ حَقَّ تِلَاوَتِهِ أُولَئِكَ يُؤْمِنُونَ بِهِ وَمَنْ يَكْفُرْ بِهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ﴾ [البقرة: ١٢١] ، ففي «هاء (به) قولان ؛ أحدهما : أنها تعود على الكتاب ، والثاني : على النبي محمد ﷺ»<sup>(٣)</sup> ، فعلى الوجه الثاني القرينة هي تقدُّم خطاب النبي ﷺ في ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ بِالْحَقِّ ... وَلَنْ تَرْضَى عَنْكَ الْيَهُودُ وَلَا النَّصَارَى ...﴾ [البقرة: ١١٩ ، ١٢٠] .

ويحتمله كذلك قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَعْرِفُونَهُ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَاءَهُمْ وَإِنَّ فَرِيقًا مِنْهُمْ لَيَكْتُمُونَ الْحَقَّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ١٤٦] ، «فالضمير المنصوب في (يعرفونه) لا يعود إلن تحويل القبله ؛ لأنه لو كان كذلك لصارت الجملة تكريرا لمضمون قوله: ﴿وَإِنَّ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ﴾ ، بل هو عائد إما إلن الرسول وإن لم يسبق له ذكر ، لكنه قد علم من الكلام السابق وتكرر خطابه فيه من

(١) التحرير والتنوير ١١/ ٣٢٠ ، وانظر : روح المعاني ١١/ ٢٠٩ .

(٢) انظر : مرجع الضمير في القرآن الكريم ص ٢٠ .

(٣) زاد المسير في علم التفسير لأبي الفرج جمال الدين بن عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي [ت ٥٩٧هـ] ، المكتب الإسلامي بيروت ، دمشق ، الطبعة الثالثة ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م ، ١/ ١٣٩ ، وانظر : التحرير والتنوير ١/ ٦٩٦ ، ٦٩٧ .

قوله: ﴿وَمَا جَعَلْنَا الْقِبْلَةَ الَّتِي كُنْتَ عَلَيْهَا﴾ [البقرة: ١٤٣] ، وقوله: ﴿قَدْ رَأَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ﴾ [البقرة: ١٤٤] ، وقوله: ﴿فَلَوْلَيْتَكَ قِبْلَةً﴾ [البقرة: ١٤٤] ، وقوله: ﴿قَوْلٍ وَجْهَكَ﴾ [البقرة: ١٤٤] فالإتيان بالضمير بطريق الغيبة من الالتفات ، وهو على تقدير مضاف أي يعرفون صدقته ، وإما أن يعود إلى (الحق) في قوله السابق: ﴿لَيَكُنُّنَّوْنَ الْحَقَّ﴾ فيشمل رسالة الرسول وجميع ما جاء به ، وإما إلى العلم في قوله: ﴿مَنْ بَعْدَ مَا جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ﴾ [البقرة: ١٤٥] (١) ، «ومثل هذا الإضمار فيه تفخيم وإشعار بأنه لشهرته وكونه علماً معلوماً بغير إعلام» (٢) .

ومما يحتمل ذلك أيضاً قوله تعالى: ﴿وَإِخْوَانُهُمْ يَمُدُّوهُمْ فِي الْغَيِّ ثُمَّ لَا يُقْصِرُونَ﴾ [الأعراف: ٢٠٢] ، فالضمير في (إخوانهم) «لا يصح أن يعود إلى المذكور قبله قريباً ؛ لأن الذي ذكر قبله (الذين اتقوا) فلا يصح أن يكون الخبر ، وهو (يمدوهم في الغي) متعلقاً بضمير يعود إلى (المتقين) ، فتعين أن يتطلب السامع لضمير (وإخوانهم) معاداً غير ما هو مذكور في الكلام بقربه» (٣) ، والذي أراه أن الضمير في (إخوانهم) يعود على المشركين الذين جرى خطابهم من قبل في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ لَا يَسْتَطِيعُونَ نَصْرَكُمْ وَلَا أَنْفُسُهُمْ يَنْصُرُونَ﴾ [الأعراف: ١٩٧] على سنة الالتفات ، والله تعالى أعلم .

#### المسلك الرابع - تجريد المعنى الكلي لعبارة مركبة :

وهو المعنى العام كالاستفهام والنفي ، أو ما تدخل تحته العبارة من المعاني الكلية كالمدح والذم ، والثواب والعقاب ، والأمر والنهي ، والوجوب والتحريم ، والتصديق والتكذيب ، مثل قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ الَّذِينَ اعْتَدَوْا مِنْكُمْ فِي السَّبْتِ فَقُلْنَا لَهُمْ

(١) التحرير والتنوير ٢/ ٣٩ ، ٤٠ .

(٢) الكشف ١/ ٢٠٤ .

(٣) التحرير والتنوير ٩/ ٢٣٤ .

كُونُوا قِرْدَةً خَاسِيْنَ \* فَجَعَلْنَهَا نَكَالًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهَا وَمَا خَلْفَهَا وَمَوْعِظَةً لِّلْمُتَّقِينَ ﴿البقرة: ٦٥، ٦٦﴾ ، «قوله: ﴿فَجَعَلْنَهَا نَكَالًا﴾ عاد فيه الضمير على العقوبة المستفادة من قوله: ﴿فَقُلْنَا لَهُمْ كُونُوا قِرْدَةً﴾» (١) ، ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿وَأَمْطَرْنَا عَلَيْهَا حِجَارَةً مِّن سِجِّيلٍ مَّنضُودٍ \* مُسَوِّمَةً عِندَ رَبِّكَ وَمَا هِيَ مِنَ الظَّالِمِينَ بِبَعِيدٍ﴾ [هود: ٨٢، ٨٣] ، ف(هي) ضمير العقوبة التي هي المعنى الكلي للعبارة السابقة (٢) .

ومثل قوله تعالى: ﴿وَمَنْ حَبِطَ خَرَجَتْ قَوْلٍ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَإِنَّهُ لَلْحَقُّ مِن رَّبِّكَ وَمَا اللَّهُ بِغَفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ [البقرة: ١٤٩] ، إذا حُجِّلَ الضمير في (إِنَّهُ) - كما يقول الطاهر بن عاشور - على أنه «راجع إلى مضمون الجملة وهو حكم التحويل فهو راجع إلى ما يؤخذ من المقام ، فالضمير هنا كالضمير في قوله: ﴿الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَعْرِفُونَهُ﴾» [البقرة: ١٤٦] (٣) .

وليس المراد بالمقام هنا دلالة الحال والسياق الخارجي ، بل السياق النصي نفسه ؛ لأن هذه الآية جاءت عقب الآيات المشتملة على الأمر بتحويل القبلة ، فقوله تعالى: ﴿قَوْلٍ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ في هذا السياق معناه العام تحويل القبلة ، ولعل المأخذ الأقرب من هذا هو حُلُّ الضمير على مصدر مفهوم من الفعل (وَلَّ) كما ذهب إلى ذلك الطبري حيث يقول: «وأما قوله: ﴿وَإِنَّهُ لَلْحَقُّ مِن رَّبِّكَ﴾ ، فإنه يعني به جل ثناؤه: وإن التوجه شطره للحق الذي لا شك فيه من عند ربك» (٤) .

وهو ما ذهب إليه الألوسي أيضًا فقال مبينًا تقدير المصدر ومعللاً تذكير الضمير مع أن مصدر (وَلَّ) التولية مؤنث: «(وَإِنَّهُ) أي الاستقبال أو الصرف أو التولية والتذكير باعتبار أنها أمر من الأمور أو لتذكير الخبر أو لعدم الاعتداد بتأنيث المصدر أو بذوي التاء

(١) التحرير والتنوير ١/ ٥٤٦ .

(٢) انظر: التبيان ٢/ ٧١١ .

(٣) التحرير والتنوير ٢/ ٤٦ .

(٤) تفسير الطبري ٢/ ٦٨١ .



الذي لا معنى للمجرد عنه سواء كان مصدراً أو غيره ، وإرجاع الضمير للأمر السابق واحد الأوامر على قربه بعيد<sup>(١)</sup> ، وعلى هذا المأخذ فالقرينة مفهومة بدلالة التضمنين لكن بمراعاة معنى المضمنين لا لفظه .

ومثل ذلك قوله تعالى : ﴿ سَيَقُولُ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا وَلَا حَرَمْنَا مِنْ شَيْءٍ كَذَلِكَ كَذَبَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ حَتَّى ذَاقُوا بَأْسَنَا ﴾ [الأنعام: ١٤٨] ، فاسم الإشارة (كذلك) يشير إلى التكذيب المفهوم من قول الذين أشركوا المحكي ، فإن حاصل قولهم : «لو شاء الله ما أشركنا ولا آبائنا ولا حرمنا من شيء» التكذيب برسالة سيدنا محمد ﷺ ، والقول بأن المشار إليه هو المصدر المفهوم من ﴿ فَإِنْ كَذَّبُوكَ ﴾ في الآية السابقة بعيدٌ عندي ؛ لأن ذاك التكذيب غير معلوم حتى يُشَبَّهَ بِهِ ، وإنَّما كان غير معلوم لأنه مستقبل لوقوعه شرطاً ، والله تعالى أعلم .

وعما يحتمل هذا الطريق أيضاً قوله تعالى : ﴿ يَمَعْشَرَ الْجِنِّ وَالْإِنْسِ إِنَّهُ يَأْتِيكُمْ رَسُولٌ مِّنْكُمْ يَفْضُونَ عَلَيْكُمْ ءَايَاتِي وَيُنْذِرُونَكُمْ لِقَاءَ يَوْمِكُمْ هَذَا قَالُوا شَهِدْنَا عَلَى أَنْفُسِنَا وَغَرَّبْنَاهُمْ نَفْسَهُ الدُّنْيَا وَشَهِدُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ أَنَّهُمْ كَانُوا كَافِرِينَ ﴾ \* ذَلِكَ أَنْ لَمْ يَكُنْ رَبُّكَ مُهْلِكَ الْقُرَى بِظُلْمٍ وَأَهْلُهَا غَافِلُونَ ﴾ [الأنعام: ١٣٠ ، ١٣١] ، إذ من الجائز حمل اسم الإشارة (ذلك) على واحد من ثلاثة لخصها الألوسي بقوله : «(ذلك) إشارة إلى إتيان الرسل أو السؤال المفهوم من (أَلَمْ يَأْتِكُمْ) ، أو ما قُصَّ من أمرهم أعني شهادتهم على أنفسهم بالكفر واستيجاب العذاب»<sup>(٢)</sup> ، فعلى الأول القرينة ملحوظة بدلالة التضمن ، وعلى الثاني بالمعنى الكلي لعبارة مركبة وهي الصورة التي معنا ، وعلى الثالث القرينة مركبة لأن المراد المذكور السابق كله .

وليس من المحتم القطع بواحد من هذه الطرق ؛ لأن مثل هذا التعدد يُعْطَى للكلام ثراءً دلاليًا لا يتأتى دونه ، وهذا من آثار الإحالة التي يأتي الحديث عنها في الباب الثالث إن شاء الله تعالى ، ومقصد البحث هنا رصد أنماط الإحالة والفروق التي تكون بينها .

(١) روح المعاني ١٦/٢ ، والرأي الذي بَعَدَهُ أخيراً للزخشري ، انظر : الكشف ٢٠٦/١ .

(٢) روح المعاني ٢٨/٨ ، وانظر : التحرير والتنوير ٨٠/٨ ، ٨١ .

وتتأتى أيضاً هذه الصورة من صور لحظ القرينة في قوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنْتَفِعٌ لِلنَّاسِ وَإِثْمُهُمَا أَكْبَرُ مِنْ نَفْعِهِمَا وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْغَفْوُ كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ الْآيَاتِ لَعَلَّكُمْ تَتَفَكَّرُونَ﴾ [البقرة: ٢١٩] ، فالظاهر أن الإشارة في (كذلك) إلى فحوى الجوابين ؛ لأن كل واحد بيان لما أشكل على السائلين .

وفي قوله عز وجل: ﴿وَأِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَمِينِ فَأَنْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنً وَثُلَاثَ وَرُبْعَ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ذَلِكَ أَذَىٰ أَلَّا تَعُولُوا﴾ [النساء: ٣] ، فالإشارة بـ(ذلك) إلى اختيار الواحدة والتسري على سبيل البدل أو الجمع<sup>(١)</sup> ، وهو المعنى المفهوم من قوله تعالى: ﴿فَوَاحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ ، وذكر الطاهر بن عاشور وجهاً آخر وهو كون الإشارة «إلى الحكم المتقدم ، وهو قوله : ﴿فَأَنْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ﴾ إلى قوله : ﴿أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ باعتبار ما اشتمل عليه من التوزيع على حسب العدل .

وإفراد اسم الإشارة باعتبار المذكور كقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا﴾<sup>(٢)</sup> ، وعلى هذا الوجه فالقرينة ملفوظة مركبة .

#### المسلك الخامس - لحظ العلاقات النحوية الدلالية :

وهذا المسلك - كما ظهر في عدة تحليلات سابقة - قد لا يستقل بالدلالة على المحال إليه ، لكنني أثرت إفراذه تنويزاً بشأنه حتى لا يُغفل عنه ، ومن أوضح المواضع التي ينهض تعيين المحال إليه فيها على أساس منه قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ﴾ [القدر: ١] ، فضمير الغائب في (أنزلناه) للقرآن ولم يجر له ذكر ، فمن أين فهم ؟ لقد اكتفى ابن مالك

(١) انظر : الكشف ١/ ٤٦٨ ، وتفسير البيضاوي ٣/ ٢٠٣ ، والبحر المحيط ٣/ ١٧٢ ، وتفسير أبي السعود

٩٧/٢ ، وروح المعاني ٤/ ١٩٦ ، والتحرير والتنوير ٤/ ٢٢٨ .

(٢) التحرير والتنوير ٤/ ٢٢٧ ، ٢٢٨ .

بأن أشار إلى أنه استُغني عن لفظه بحضور معناه في العلم<sup>(١)</sup>، لكن هذا الحضور يحتاج إلى الكشف عن كيفية تحققه، وذهب السيوطي في الإتيان إلى أن (القرآن)، مدلول عليه بدلالة الالتزام، فقال: «لأنَّ الإنزال يدل عليه التزاماً»<sup>(٢)</sup>، والواقع أنَّ الفعل يستلزم مفعولاً كما سبق، لكنَّ تعيين المفعول يحتاج إلى دليل آخر، والذي أراه أن العملية العقلية التي أدت إلى جعل المحال إليه هو القرآن تتمثل في أمرين:

الأول: لحظ العلاقات النحوية الدلالية التي ورد الضمير في إطارها، حيث أسند الفعل (أنزل) إلى ضمير المتكلم المعظم (نا) وهو عائد إلى الله تعالى بقرينة حضورية قاطعة، ثم أوقع هذا الفعل الواقع من الله عز وجل على ضمير الغائب، وهذا القدر يفهم أن الضمير يحيل إلى شيء أنزله الله تعالى.

الثاني: استدعاء المواضع التي تكرّر فيها هذا النمط من العلاقات النحوية الدلالية في القرآن الكريم من نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةٍ مُبَارَكَةٍ إِنَّا كُنَّا مُنْذِرِينَ﴾ [الدخان: ٣]، وقوله تعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ﴾ [النساء: ١٠٥]، وقوله تعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ [يوسف: ٢]، وقوله تعالى: ﴿وَهَذَا كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ فَاتَّبِعُوهُ وَاتَّقُوا لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ [الأنعام: ١٥٥]، وقوله تعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ عَلَيْكَ الْكِتَابَ لِلنَّاسِ بِالْحَقِّ﴾ [الزمر: ٤١]، وقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَنْزَلْنَا إِلَيْكُمْ آيَاتٍ مُبِينَاتٍ وَمَثَلًا لِّلَّذِينَ خَلَوْا مِن قَبْلِكُمْ وَمَوْعِظَةً لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [النور: ٣٤]، وقوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ أَنْزَلْنَاهُ حُكْمًا عَرَبِيًّا﴾ [الرعد: ٣٧]، وقوله تعالى: ﴿وَهَذَا ذِكْرٌ مُبَارَكٌ أَنْزَلْنَاهُ أَفَأَنْتُمْ لَهُ مُنْكَرُونَ﴾ [الانباء: ٥٠]، حيث يظهر لفظ دال على أن المُنزَل هو القرآن الكريم، فتكون النتيجة إرجاعه في الموضع الذي معنا إلى القرآن وجعله هو المحال إليه، وهذا العمل الذهني لا يُبطل كون القرينة مذكورة في النص.

(١) انظر: شرح التسهيل لابن مالك ١/١٥٧، وتابعه السيوطي في جمع الهوامع ١/٢١٩.

(٢) الإتيان في علوم القرآن ٢/٢٨٢.

نعم ، قد يقال : إن سورة القدر نزلت قبل غيرها مما فيه نحو هذا التركيب فلم يكن استدعاء تلك المواضع ممكنًا ، فكيف يكون ذلك مشاركًا في تعيين المحال إليه ؟ والجواب أننا نفرق بين مقام النزول ومقام التلاوة ، التوجيه باعتبار الثاني ، وسورة القدر متأخرة في ترتيب التلاوة عن كل المواضع الأخرى ، فلا إشكال في هذا المقام ، أمّا في مقام النزول فإن حضور المنزل محلّ محلّ عملية الاستدعاء تلك ، ويبقى للحظ العلاقة النحوية الدلالية بين (أنزل) و(نا) و(هـ) دوره في التوجيه للمحال إليه .

ولنأخذ مثالاً آخر تظهر فيه قيمة شبكة العلاقات النحوية الدلالية في تعيين المحال إليه ، وهو قول الله تعالى : ﴿لِّلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ مِمَّا قَلَّ مِنْهُ أَوْ كَثُرَ نَصِيبًا مَّفْرُوضًا \* وَإِذَا حَضَرَ الْقِسْمَةَ أُولُوا الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينُ فَأَرْزُقُوهُمْ مِنْهُ وَقُولُوا لَهُمْ قَوْلًا مَعْرُوفًا \* وَلِيَحْشَ الْوَالِدِينَ تَرَكَوْا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَفًا خَافُوا عَلَيْهِمْ فَلْيَتَّقُوا اللَّهَ وَلْيَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا \* ... يُؤْصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ الْإُنثَىٰ فَإِنَّ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلَاثَا مَا تَرَكَ ...﴾ [النساء: ٧-١١] .

إذ يبدأ المتلقي في ملاحظة أن الآيات تتحدث عن الميراث من وصف (نصيب) بأنه (مما ترك الوالدان والأقربون) ، وذلك لأن ما يتركه هؤلاء جرت الأعراف على أيلولته إلى ذويهم ، ثم جاء ذكر (القسمة) معرفة بـ(أل) العهدية لأنها ملحوظة من نسبة نصيب إلى الرجال ونصيب إلى النساء ، ويأتي الضمير في (منه) عائداً على غير مذكور بلفظه لكنه مفهوم من (القسمة) أي من المقسم ، وهذا من دلالة المصدر على المفعول .

ويتأكد كون الحديث عن ميراث الميت في قوله تعالى : ﴿تَرَكَوْا مِنْ خَلْفِهِمْ﴾ ثم في ﴿يُؤْصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ﴾ ... حتى إذا ما جاءت الضمائر في (ترك) و(أبويه) وما بعدهما انصرفت مباشرة إلى الميت المورث الذي دلت عليه العلاقات السابقة .

وكما كانت القرينة الملفوظة تكون مفردة ومتعددة ، فكذلك الملحوظة قد تكون ملحوظة من مفرد كغالب ما سبق ، وقد تكون ملحوظة من متعدد كما في النماذج التالية :

- قوله تعالى: ﴿ثُمَّ إِنَّ رَبَّكَ لِلَّذِينَ هَاجَرُوا مِنْ بَعْدِ مَا فُتِنُوا ثُمَّ جَاهَدُوا وَصَبَرُوا إِنَّ رَبَّكَ مِنْ بَعْدِهَا لَغَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [النحل: ١١٠] الضمير في (بعدها) ملحوظ ، قال الطاهر بن عاشور : «وضمير (من بعدها) عائد إلى الهجرة المستفادة من (هاجروا) ، أو إلى المذكورات : من هجرة وفتنة وجهاد وصبر ، أو إلى الفتنة المأخوذة من (فتنوا) . وكل تلك الاحتمالات تشير إلى أن المغفرة والرحمة لهم جزاء على بعض تلك الأفعال أو كلها» (١) .

- قوله تعالى: ﴿قَالَ أَلْقُوا فَلَمَّا أَلْقَوْا سَحَرُوا أَعْيُنَ النَّاسِ وَاسْتَرْهَبُوهُمْ وَجَاءُوا بِسِحْرٍ عَظِيمٍ \* وَأَوْحَيْنَا إِلَى مُوسَى أَنْ أَلْقِ عَصَاكَ إِذَا هِيَ تَلْقَفُ مَا يَأْفِكُونَ \* فَوَقَعَ الْحَقُّ وَبَطَلَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [الأعراف: ١١٦-١١٨] فالعهد في (ما يافكون) و(ما كانوا يعملون) أيضاً ملحوظ من السحر والمعارضة ، وقال الرازي : ﴿فَوَقَعَ الْحَقُّ وَبَطَلَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ يجوز أن تكون بمعنى «الذي» فيكون المعنى بطل الحبال والعصي الذي عملوا به السحر أي زال وذهب بفقدانها ، ويجوز أن تكون بمعنى المصدر كأنه قيل بطل عملهم» (٢) .

ولقائل أن يقول : لم لا نجعل العهد ملفوظاً قرينته (سحر عظيم) ، والجواب أن (ما كانوا يعملون) أعم من السحر فلو أريد السحر وحده لقليل : وبطل سحرهم ، فالمراد والله أعلم السحر والاسترهاب ونية المعارضة لموسى عليه السلام ، وهي أشياء مع تعددها لم يصرح بها جميعاً وإلا لجعلت من الملفوظ المتعدد ، فكان الأولى جعلها من الملحوظ .

(١) التحرير والتنوير ١٤/٣٠١ .

(٢) مفاتيح الغيب ١٤/٢١٤ .

- قوله تعالى: ﴿وَوَهَبْنَا لَهُ إِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ كُلًّا هَدَيْنَا وَنُوحًا هَدَيْنَا مِنْ قَبْلُ وَمِنْ ذُرِّيَّتِهِ دَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ وَأَيُّوبَ وَيُوسُفَ وَمُوسَى وَهَارُونَ وَكَذَلِكَ نَجْزِي الْمُحْسِنِينَ \* وَزَكَرِيَّا وَيَحْيَى وَعِيسَى وَإِلْيَاسَ كُلٌّ مِنَ الصَّالِحِينَ﴾ [الأنعام: ٨٤ ، ٨٥] ،  
(كذلك) إشارة إلى ملحوظ متعدد هو الوهب من وهبنا والهدى من هدينا .

وتجدر الإشارة في ختام الحديث عن القرينة الملحوظة إلى ما قد يبدو منها وهو عند التحقيق من الملفوظة ، وذلك أنه قد يلجأ إلى القول بلحظ القرينة المُمَثِّلَة في مرجع الضمير ؛ من أجل التخالف بينهما في النوع أو العدد ، كما في قوله تعالى: ﴿فَمَنْ بَدَّلَهُ بَدَلًا سَمِعَهُ فَإِنَّمَا إِثْمُهُ عَلَى الَّذِينَ يُبَدِّلُونَهُ إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ١٨١] حيث يقول الطاهر بن عاشور: «الضمائر البارزة في (بدله وسمعه وإثمه ويبدلونه) عائدة إلى القول أو الكلام الذي يقوله الموصي ودل عليه لفظ (الوصية) [البقرة: ١٨٠] ، وقد أكد ذلك بما دل عليه قوله: ﴿سَمِعَهُ﴾ إذ إنما تسمع الأقوال ، وقيل: هي عائدة إلى الإيصاء المفهوم من قوله: ﴿الْوَصِيَّةُ﴾ أي كما يعود الضمير على المصدر المأخوذ من الفعل نحو قوله تعالى: ﴿اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾ [المائدة: ٨] ، ولك أن تجعل الضمير عائداً إلى ﴿الْمَعْرُوفِ﴾ [البقرة: ١٨٠] ، والمعنى فمن بدل الوصية الواقعة بالمعروف ، لأن الإثم في تبديل المعروف ، بدليل قوله الآتي: ﴿فَمَنْ خَافَ مِنْ مُوسٍ جَنَفًا أَوْ إِثْمًا فَأَصْلَحَ بَيْنَهُمْ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ﴾ [البقرة: ١٨٢] (١) .

فمن البين أن المخالفة بين الضمائر و(الوصية) في التذكير والتأنيث هي التي دعت إلى تقدير مرجع ملحوظ ، ولو كان السياق (فمن بدلها) لكانت الوصية هي المرجع دون أدنى إشكال ، وتقدير الإيصاء من الوصية أي لحظ المصدر من الاسم ، قياساً على لحظه من الفعل غير مستساغ ؛ لأن المبدل هنا هو الوصية نفسها لا حدث الإيصاء لأنه لا يمكن تبديله بعد موت الموصي ، والذي أراه في نحو هذا أنه من قبيل الحمل على المعنى

طلباً لجبر تخلف المطابقة ، ويكفي في ذلك اعتبار معنى القول أو الكلام في الوصية ، وليس هذا من قبيل العهد الملحوظ ، مع ملاحظة أن عدم المطابقة هنا مثل قيمة دلالية ما كانت لتراعى لو تحققت المطابقة .

ويتحقق هذا أيضاً في قوله تعالى: ﴿ إِنَّا مُنْزِلُونَ عَلَىٰ أَهْلِ هَذِهِ الْقَرْيَةِ رِجْزًا مِّنَ السَّمَاءِ بِمَا كَانُوا يَفْسُقُونَ ﴾ \* وَلَقَدْ تَرَكْنَا مِنْهَا آيَةً بَيِّنَةً لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴿ [العنكبوت: ٣٤ ، ٣٥] ، يقول العكبري : «الضمير في منها للعقوبة»<sup>(١)</sup> ، ولو كان الضمير مذكراً لعاد إلى (رجزاً) لكن تأنيثه دل على إرادة معنى العقوبة فيه ، فهذا من قبيل الحمل على المعنى في لفظ القرينة أو من قبيل التضمين ، لكن القرينة ليست ملحوظة بل ملفوظة ممتدة .

وفي قوله تعالى: ﴿ فَإِنْ طِبَّنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِّنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ ﴾ [النساء: ٤٤] ، يقول العكبري : «الهاء في منه تعود على المال لأن الصدقات مال»<sup>(٢)</sup> ، وهذا يؤيد ما أرجح في نحو هذا من أن المرجع ملفوظ لكنه محمول على معنى تصح به المطابقة .

ولا ينفي هذا أن القرينة قد تكون ملحوظة مع الحمل على المعنى نحو : قوله تعالى : ﴿ ذَمَّرَ اللَّهُ عَلَيْهِمُ وَلِلْكَافِرِينَ أَمْثَلُهَا ﴾ [محمد: ١٠] ، فالهاء في (أمثالها) ضمير العاقبة أو العقوبة<sup>(٣)</sup> ، أي أن الضمير عائد إلى التدمير المفهوم من (دمر) لكن مع تضمينه أو تحميلة معنى العقوبة .

\*\*\*

(١) التبيان ٢/ ١٠٣٣ .

(٢) السابق ١/ ٣٢٩ .

(٣) السابق ٢/ ١١٦١ .





الفصل الثالث  
احالة العهد الذهني



## ١- ضبط العهد الذهني :

العهد الذهني هو كل علم بالمحال إليه ينشأ عن طريق غير الحضور والذكر ، لكننا لو تأملنا طرق العلم لوجدناها تكاد تنحصر في الإدراك المباشر أو المعاينة وهو المعادل للحضور ، والإخبار أو النقل إمّا بنفسه أو مع الاستنباط منه وهو المعادل للذكر ، وإنما قلت تكاد تنحصر لأنّ هناك طرقاً أخرى كالرؤيا والإلهام ، لكنها غير منضبطة ، ومن ثمّ لا يمكن إخضاعها لهذا النمط من الدّرس اللغويّ ، وهنا يأتي السؤال المتوقع ، ما الذي يفرّق العهد الذهنيّ من الحضوريّ والذكريّ إذا كان يتّوّل في النهاية إلى طريق من الطريقين؟

والجواب الذي ظهر لي أنّ خصيصة العهد الذهنيّ هي أنّه يعتمد على قرينة غير حاضرة في السياق المقاميّ أو المقاليّ الحاليّين ، فلا يؤثّر كون المحال إليه معلوماً في الأصل بالحضور أو بالذكر ، مادامت قرينة تعيينه غير موجودة خارجياً أو لسانياً ساعة الكلام ، فالمعيار الفارق إذن هو مساوقة القرينة للكلام المشتمل على العنصر المحيل وعدمها ، وقد سبق الأستاذ عباس حسن إلى بيان هذا المعنى في حديثه عن أنواع (أل) العهدية حين قال : «وقد يكون السبب في تعريف النكرة المقترنة بـ(أل) العهدية هو أنّ (أل) تحدد المراد من النكرة وتحصره في فردٍ معين تحديداً أساسه علمٌ سابقٌ في زمنٍ انتهى قبل الكلام ، ومعرفة قديمة في عهد مضى قبل النطق ، وليس أساسه ألفاظاً مذكورة في الكلام الحالي» (١) .

ولكن هل يُعدّ القرآن الكريم كلاماً واحداً من حيث سياقه المقاميّ والمقاليّ ، بحيث يعدّ المذكور فيه مَهْمَا بعد عن المحيل قرينة ذكرية لكونه مذكوراً في القرآن؟ أو أنّ كلّ سورة فيه كلامٌ مستأنفٌ نظراً لطول المدة الزمنية التي نزل فيها ، فيعدّ ما ذكر بعيداً عن المحيل مُنشئاً لعهد ذهنيّ لا ذكريّ؟ علينا أن نسبّر الفرضين حتى يتّضح لنا وجه الصّواب فيهما ، فأما الفرض الأوّل

(١) النحو الوافي ، تأليف عباس حسن ، الطبعة الثالثة ، دار المعارف - مصر ، ١ / ٤٢٤ .

فيؤيده ما شاع في الدراسات القرآنية من أن القرآن كله كالسورة الواحدة<sup>(١)</sup>، قال الفخر الرازي : «القرآن كله كالسورة الواحدة وكالآية الواحدة يصدق بعضها بعضاً ، ويبيِّن بعضها معنى بعضٍ ، ألا ترى أن الآيات الدالة على الوعيد مطلقة ، ثم إنها متعلقة بآيات التوبة وبآيات العفو عند من يقول به ، وقوله : ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ﴾ [الفدر : ١] متعلق بما قبله من ذكر القرآن»<sup>(٢)</sup> ، فيؤخذ من قوله : «يصدق بعضها بعضاً ، ويبيِّن بعضها معنى بعضٍ» أساسين بُنيَ عليها هذا القول ؛ الأول عدم التناقض ، والثاني - وهو المهم لنا - احتياجُ بعضه لبعضٍ في البيان الذي يشمل تقييد المطلق ، وتخصيص العام ، وتبيين المجمل ، وحمل التشابه على المحكم ، والنسخ ، وإذا ثبت احتياجُ سور القرآن بعضها إلى بعضٍ وأنها لا تكتفي بنفسها في الدلالة - ثبت أن العناصر المحيلة في بعضها يمكن اعتمادها على قرائن مذكورة في بعضٍ آخر ، مما يعني أن العهد معها ذكريٌّ .

ولكن يردُّ على هذا أمران :

الأول : أن آيات القرآن الكريم كما يتوقف فهمها أحياناً على آياتٍ من سور أخرى ، يتوقف فهمها أيضاً أحياناً على أحاديثٍ للنبي ﷺ ، فهل يقال بناءً على هذا إن تلك الأحاديث مع تلك الآيات كلام واحد؟

والجواب أن هناك فرقاً جوهرياً بين الآية مع الآية ، والحديث مع الآية ، وهو وحدة المتكلم أولاً واختلافه ثانياً ، وهو معيار منضبطٌ في تمييز كلامٍ عن غيره ، وإن كان مرتبطاً به .

والثاني : أن سور القرآن وإن تعلق بعضها ببعضٍ واحتاج إليه ، فإنها متميزةٌ منفصلةٌ

(١) انظر : الحجة للقراء السبعة لأبي علي الفارسي ٣٤٣/٦ ، ومغني اللبيب ص ٢٥٠ ، ثم المحرر الوجيز ٤٠١/٥ ، ومفاتيح الغيب (٢١٤/٣٠) ، (١٠٤/٣٢) ، والجامع لأحكام القرآن تأليف أبي عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر القرطبي [٦٧١هـ] ، تحقيق الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي بمشاركة محمد رضوان عرقسوس ، مؤسسة الرسالة - بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م ، ٤٢٨/١٩ ، وتفسير الخازن ٥٠١/٦ ، والبرهان في علوم القرآن ، للإمام بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي [٧٩٤هـ] ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، مكتبة دار التراث - القاهرة ، ٨٠/٣ ، ويستدل على صحة هذه المقولة بأنه قد يذكر الشيء في سورة فيجيء جوابه في سورة أخرى [الحجة ٣٤٣/٦] .

(٢) مفاتيح الغيب ١٠٤/٣٢ .

بعضها من بعض ، و فرق بين النظر في وحدة الكلام وتميزه واتصال أجزائه وانقطاعه عن غيره ، من جهة ، والنظر في استغناء الكلام بنفسه ، وعدم احتياجه إلى غيره في فهمه وتفسيره ، من جهة أخرى ، ومحكُّ النظر هنا الأول لا الثاني ؛ لأنَّ تمييز العهد الذهني من الذكري مبنيٌّ على اتصال الكلام وانفصاله لا على استغناء الكلام واحتياجه .

وهنا يبدأ سبرُ الفرض الثاني الذي ينطلق من التسليم بالإيراد السابق ، ويتأيد بأنَّ كُلَّ سورةٍ من القرآن لها حدود تميزها ، ويدلُّ على ذلك تسمية السُّور ، وفواتحها المميَّزة وهي الأحرف المقطعة ، والفروق بينها في الموضوعات ، والأسلوب ، والفواصل ، ويدل عليه أيضًا تكرارُ القصة الواحدة في أكثر من سورة ، ولا يحسن ذلك في سورة واحدة ، ومن ثمَّ لم يقع ، فدلَّ على أنَّ كُلَّ سورةٍ كلامٌ متَّصلٌ متميِّزٌ عمَّا قبله وما بعده .

ولكن يرد على هذا الفرض أنَّ سور القرآن في النهاية ما هي إلا أجزاء يجمعها كتابٌ واحد ، متحد من جهة الماهية والمقصد ؛ فهو كلام الله تعالى المنزل على سيدنا محمد ﷺ للتعبد والإعجاز ، ولا يقال إنَّ أجزاء الكتاب الواحد المجموعة بين دفتين منفصل بعضها عن بعض ، ويضاف إلى هذا جهود العلماء في النظر في أوجه المناسبات بين السور بحسب ترتيبها في المصحف<sup>(١)</sup> ، فإنَّها قائمةٌ على مراعاة كون السور مؤلَّفةً لكلام واحد متصل ، وما المانع من أن يكون الكلام المتصل ذا أجزاء متمايزة نوعًا تمايز؟

والحقُّ أنَّ كلا الفرضين له وجاهته ، ولا يصحُّ القطعُ ببطلان أحدهما ، فإنَّ الأمر لا يعدو اختلافًا في اعتبار إحدى الجهتين مع الإقرار بهما ، والذي يحلُّ لنا هذا المشكل - فيما أرى - هو إعمالُ كُلِّ منهما في الحال المناسبة له ، فإنَّ القرآن الكريم له حالان ؛ الأولُ حال النزول التي استمرت بضعةً وعشرين سنةً ، والثانية حال الاكتمال والجمع ، وهي الباقية إلى ما شاء الله تعالى ، فإذا نظرنا إلى حال النزول فالمناسب اعتبار جهة الاستقلال والتميز ؛ لاختلاف ظرف النزول ، ومن ثمَّ يكون العهد الناشئ عمَّا نزل سابقًا عهدًا ذهنيًا ، وإذا نظرنا إلى حال الاكتمال والجمع فالمناسب اعتبار جهة الاتصال وأنَّ القرآن كالسورة الواحدة ؛ لوجوده مجموعًا في كتاب واحد بين أيدينا ، ومن ثمَّ

(١) انظر : أقوال العلماء في ترتيب السور في المصحف هل هو توقيفي أو باجتهاد من الصحابة؟ الإتيان في علوم القرآن ١/ ١٧٦-١٧٩ .

يكون ذاك العهد ذكرياً .

وهذا كله إذا كانت القرينة واحدة ونحن نريد تصنيفها بين ذكرية وذهنية ، أمّا إذا كان لدينا أكثر من قرينة من جهة واحدة<sup>(١)</sup> ، بعضها ذكرى وبعضها ذهني فيجب مراعاة كل منها ؛ لأنّ كل قرينة تعطى درجة من التعيين ، أو تشارك في تحصيله ، وقد سبق التنبيه على ذلك في بداية هذا الباب ، ومن هنا فلا إشكال في أن نتناول محيلات اعتمدت على قرائن ذهنية ، لكنها لا تنهض وحدها بل تعتضد بقرائن أخرى ذكرية حتى يتمّ تعيين المحال إليه .

وثمة مسألة أخيرة في ضبط العهد الذهني ، هي أن هذا العهد لا يدخل فيه اللفظ المعرّف المخصص بوضع جديد كالألفاظ الاصطلاحية ، أو بالاستعمال كالألفاظ الشرعية ، التي خصها الشرع بمعنى يفهم بالتعليم أو بتتبع الاستعمال ، فلاوّل كالصلاة والزكاة والصيام والحج ، والثاني كالتأويل ، فإنّه في استعمال القرآن والسنة بمعنى تحقق المفهوم في الخارج بكيفية معينة ، قال تعالى : ﴿ هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُ يَوْمَ يَأْتِي تَأْوِيلَهُ يَقُولُ الَّذِينَ سُوءُ مِنْ قَبْلُ قَدْ جَاءَتْ رُسُلُ رَبِّنَا بِالْحَقِّ ﴾ [الأعراف: ٥٣] ، وذلك لعدم افتقاره إلى قرينة خاصة يتغير مدلوله كلما تغيرت ، بل يكفي فيه المعرفة العامة بالاصطلاح الخاص .

وهذا يخالف ظاهر قول الطاهر بن عاشور عن الصلاة والزكاة في قول الله تعالى : ﴿ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ ﴾ [التوبة: ١٨] : «العبادتان المعهودتان بهذين الاسمين والمفروضتان في الإسلام»<sup>(٢)</sup> ، لأنّ الحديث هنا عن الماهية لا الأفراد ، وهذا لا يقتقر إلى قرينة بل يكفي في إدراكه المعرفة العامة بالمعاني الاستعمالية للمفردات كما سبق . ويختلف الحال إذا كان المراد الأفراد ، أي أن يراد بعض ما يصدق عليه اللفظ معيّناً

(١) أي من جهة خطاب واحدة ، إما الخطاب المباشر أو الخطاب المحكي ، أما إذا كانت قرينة باعتبار الخطاب المحكي وأخرى باعتبار الخطاب المباشر ، فهو من باب تحويل القرينة من ذهنية إلى ذكرية كما في قوله تعالى : ﴿ وَتُؤَدُّونَ أَنْ تَلَكُمُ الْيَتَامَىٰ أَوْ تَتَرَكُمُ الْيَتَامَىٰ وَتَبْلُغُونَ ﴾ [الأعراف: ٤٣] ، ف(تلكم) باعتبار الخطاب المباشر للعهد الذهني في الجنة الموعودة ، وباعتبار الخطاب المحكي لعهد ذكرى قرينته (الجنة) .

(٢) التحرير والتنوير: ١٠/١٤١ .

بصفة تدل القرينة عليها لا غير ، فالقرينة هنا تكون مخصصة للفظ المحيل ، وهذا التخصيص يعطيه نوع تعيين ، وسيأتي بحث هذه المسألة في الفصل الأول من الباب القادم ، إن شاء الله تعالى .

## ٢- روافد العهد الذهني

سيحاول البحث هنا تحديد الروافد التي تُمدُّ الذهن بالمعرفة السابقة لمداول اللفظ المحيل ، وهي عملية ليست بالهينة ، إذا تصوّرنا أن معارف الإنسان تُبنى في ذهنه في كلِّ فينة من فينات حياته ، ولهذا سيتخذ البحث الحال الثانية للقرآن الكريم [= حال الجمع والاكتمال] منطلقاً له ؛ بما يقصر المحاولة على ما بقي من العهد ذهنيّاً لنا ، ومن ثمَّ يحدد روافده الأساسية الكبرى دون الدخول في تفصيلات جزئية تتعلق بحال النزول لارتباطها بأمر غيبية لا يمكن ضبطها ، إلا بطرح احتمالات غير قابلة للتحقق ، وعلى سبيل المثال لو تأملنا قوله تعالى : ﴿ فَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ ﴾ [البقرة: ٢٤] لوجدنا أن تعريف النار ، واستعمال الاسم الموصول - مع اشتراط العلم بمضمون صلته - يقتضي سبق العلم بهذه النار على هذه الصفة ، فما قرينة العهد هنا؟ يجيب الزمخشري عن هذا في قوله : «إِنْ قُلْتُ : صلة (الذي) و(التي) يجب أن تكون قصة معلومة للمخاطب ، فكيف عِلِمَ أولئك أن نار الآخرة توقد بالناس والحجارة؟ قلتُ : لا يمتنع أن يتقدّم لهم بذلك سماع من أهل الكتاب ، أو سمعوه من رسول الله ﷺ ، أو سمعوا قبل هذه الآية قوله تعالى في سورة التحريم : ﴿ نَارًا وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ ﴾ [التحريم: ٦] فإن قلتُ : فلم جاءت النار الموصوفة بهذه الجملة منكورة في سورة التحريم وههنا معرفة؟ قلتُ : تلك الآية نزلت بمكة ، فعرفوا منها ناراً موصوفة بهذه الصفة ، ثم نزلت هذه بالمدينة مشاراً بها إلى ما عرفوه أولاً<sup>(١)</sup> .

لقد طرح الزمخشري في جوابه ثلاثة احتمالات ، اثنان منها يثولان إلى ذكر من خارج القرآن ، والأخير يثول إلى ذكر في القرآن نفسه ، فأما الأولان فلا سبيل منضبطاً إلى التحقق من صدقهما ، فيبقيان في دائرة الفرضية ، وأما الثالث فإنه قابل للتناول اللغوي

(١) الكشف ١/ ١٠٢ .

من خلال البحث في العلاقة بين الموضوعين ، ومع أنَّ سورة التحريم معدودةٌ فيما نزل بعد البقرة خلافاً لما ذكره الزمخشري<sup>(١)</sup> ، وعلى تقدير صحة ذلك ، فإنَّ العلاقة بين الموضوعين علاقة لغوية منضبطة ، يمكن الرجوع إليها في أي وقت ، وأما بُعد المسافة فيجبره ما يقرُّ في الذهن من معاني القرآن الكبرى ومن أهمها الجنة والنار ، فإنَّ السامع يرُدُّهما ابتداءً إلى جنة الخلد وجهنم .

وبقي احتمال أخير هو أن يكون التعريف في (النار التي وقودها الناس والحجارة) لا لعلم سابق لدى المخاطب ، بل «لتنزيل الجاهل منزلة العالم بقصد تحقيق وجود جهنم»<sup>(٢)</sup> ، وهو احتمال يقطع العلاقة الإحالية بين الموضوعين ، لكنه مقبول في إطار البحث عن القيمة البلاغية للتعريف ، والنظر في هذه القيمة يأتي في هذا البحث بالتبع لا بالأصالة .  
إننا نخرج من هذا إلى أنَّ القرينة في الآية السابقة - ما لم نقل بالاحتمال الأخير - تُعدُّ قرينةً ذهنيةً بالنظر إلى المتلقي الأول<sup>(٣)</sup> ، وذكريةً بالنظر إلى المتلقي التالي ، وهذا الاختلاف في القرينة بين المتلقيين يصفه البحث بأنه تحوُّلٌ في القرينة ، إمَّا بمعنى حلول قرينة محلٍّ أخرى مغايرة لها ، بما يؤدي إلى تغيُّر في نمط العهد الذي يربط بين المحل والمحل إليه في ذهن المتلقي ، وذلك إن كان مصدر العهد للمتلقي الأول من خارج القرآن الكريم وللتالي من داخله كالاكتمالين الأولين ، وقد سبق نظير ذلك في تناول القرينة الحضورية ، أو بمعنى أنَّ قرينةً واحدةً تحوَّلت من ذهنية إلى ذكرية ، وذلك إن كان مصدر العهد للمتلقي الأول من داخل القرآن كاحتمال الزمخشري الثالث ولا يتم إلا مع سبق نزول موضع القرينة .

(١) انظر : الإتقان في علوم القرآن للحافظ جلال الدين السيوطي [ت ٩١١هـ] ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، طبعة دار التراث - القاهرة ، ٧٣/١ ، والتحرير والتنوير حيث يقول : «وإن كانت سورة التحريم معدودة في السور التي نزلت بعد سورة البقرة فإنَّ في صحة ذلك العد نظرًا» [٣٤٥/١] ، وتأخر التحريم هو الراجح عندي ؛ لأنَّ سياق السورة يدل عليه ، لأنَّ ما حرمه النبي ﷺ على نفسه هو قرباناً مارية القبطية وقد ملكها سنة سبع ، أو عسلاً أكله عند زينب بنت جحش رضي الله تعالى عنها ، وقد تزوجها سنة خمس ، ومعلوم أنَّ سورة البقرة من أوَّل ما نزل بالمدينة .

(٢) انظر : التحرير والتنوير ٣٤٥/١ .

(٣) وأعني به الحاضر في ظرف النزول .



هناك إذن نوعان من القرينة الذهنية ، قرينة ذهنية مستمدة من القرآن الكريم نفسه ، وهي ذهنية في حق المتلقي الأول ، ثم تحولت إلى ذكرية ، وقرينة ذهنية مستمدة من خارج القرآن الكريم ، وهذه منها ما تحول في حقنا إلى قرينة ذكرية بما نزل لاحقاً لموضع المحيل ، ومنها ما بقي في حقنا ذهنيًا وهو محل النظر هنا ، والمداخل إلى تحقق هذا العهد لنا هو النقل ، ثم قد يكون المنقول<sup>(١)</sup> مختصاً بموضع المحيل قريباً منه ، فيدخل تحت أسباب النزول ، وقد يكون مختصاً به بعيداً عنه فيدخل تحت حكاية الأحداث وما يتعلق بها من أشخاص وظروف ويمكن تسميته بالسَّير ، وقد يكون أمراً عامّاً بمعنى أنه لم يحك متعلقاً بموضع المحيل وهو السياق العام لنزول القرآن على ما سيأتي بيانه إن شاء الله تعالى ، وعلى هذا يكون لدينا ثلاثة روافد للعهد الذهني ، ولنُسر في تناولها من الأخص إلى الأعم .

#### الرافد الأول : أسباب النزول .

والمقصود بهذا الرافد أن يكون التعيين منصوفاً عليه في أسباب النزول ، وسبب النزول «هو ما نزلت الآية أو الآيات متحدثة عنه ، أو مبينة لحكمه أيام وقوعه ، والمعنى أن حادثة وقعت أو سؤالاً وُجّه إلى النبي ﷺ فنزل الوحي ببيان ما يتصل بهذه الحادثة ، أو بجواب هذا السؤال . . . والمراد بأيّام وقوعه أن تنزل بعده مباشرة ، أو بعد ذلك بقليل . . . وهذا القيد في التعريف يخرج الآيات التي تنزل ابتداءً بينما هي تتحدث عن بعض الحوادث الماضية كسورة الفيل مثلاً ، أو تتحدث عن مستقبل كالיום الآخر وما فيه من نعيم أو عقاب»<sup>(٢)</sup> .

وقد قال الواحدي موضحاً ضرورة اعتماد أسباب النزول على النقل : «ولا يحل القول في أسباب نزول الكتاب ، إلا بالرواية والسماع ممن شاهدوا التنزيل ووقفوا على الأسباب ، وبحثوا عن علمها وجدوا في الطلاب»<sup>(٣)</sup> ، و«معرفة أسباب النزول أمر

(١) لا أعني بالمنقول هنا الكلام بل المدلول الخارجي له .

(٢) المدخل لدراسة القرآن الكريم ، للدكتور محمد بن محمد أبو شهبه ، دار الجيل - بيروت ، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م .

ص ١٢٢ ، ١٢٣ .

(٣) أسباب النزول للواحدي ص ٣ .

يحصل للصحابة بقرائن تحفُّ بالقضايا ، وربما لم يجزم بعضهم فقال : أحسب هذه الآية نزلت في كذا» (١) .

ونقل السيوطي عن الجعبري قوله : «نزل القرآن على قسمين : قسم نزل ابتداء ، وقسم نزل عقب واقعة أو سؤال» (٢) ، وهو أقل من الأول (٣) .

ولكن هل يكفي كون الآيات نازلة عقب واقعة أو سؤال لحمل ما فيها من محتملات الإحالة على العهد الذهني؟

لقد اشتهر عند الأصوليين أنَّ العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب (٤) ، وهذه القاعدة واضحة التطبيق حين يكون اللفظ عاماً بالفعل كما في قوله تعالى : ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ فَفِدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ﴾ [البقرة : ١٩٦] ، فإنَّ الظاهر أنَّ (مَنْ) شرطية وهي من ألفاظ العموم اتفاقاً ، وقد نزلت الآية بسبب خاص حيث روى البخاري عن كعب بن عجرة رضي الله تعالى عنه لما سئل عن قوله تعالى : ﴿فَفِدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ﴾ قال : «حملت إلك النبي ﷺ والقمل يتناثر على وجهي ، فقال : ما كنت أرى أنَّ الجهد قد بلغ بك هذا ، أما تجد شاة ؟ قلت : لا ، قال : صم ثلاثة أيام ، أو أطعم ستة مساكين لك مسكين نصف صاع من طعام ، واحلق رأسك ، فنزلت فيَّ

(١) الإنفاق في علوم القرآن ١/ ٨٩ .

(٢) السابق ١/ ٨٢ .

(٣) يدل على ذلك أنَّ السيوطي ذكر في لباب النقول أسباب نزول ثلاث وسبعين آية من آيات سورة البقرة البالغة مائتين وست وثلاثين ، أي حوالي ٢٥٪ من مجموع الآيات ، وأسباب نزول اثنتين وثلاثين آية من سورة آل عمران البالغة مائتي آية ، أي بنسبة ١٦٪ من مجموع الآيات ، وهذا نموذج ينبئ عما وراءه ، [راجع لباب النقول في أسباب النزول بهامش المصحف الشريف وتفسير الجلالين ، قدم له وراجع الأستاذ مروان سوار ، دار المعرفة - بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م] .

(٤) انظر : المحصول للرازي ٣/ ١٢٥ ، والبحر المحيط للزركشي ٣/ ٤٠٥ ، والعقد المنظوم في الخصوص والعموم لشهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي [ت ٦٨٢هـ] ، تحقيق دكتور أحمد الحتم عبد الله ، المكتبة الملكية ، ودار الكتب - القاهرة ، الأولى ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م . ٢/ ٣٦١ ، والإنفاق في علوم القرآن ١/ ٨٥ .

خاصّةً ، وهي لكم عامّة» (١) .

أمّا إذا كان اللفظ خاصّاً فإنّ العبرة حينئذٍ تكون بالسبب ، ولا يتأتى ذلك إلا إن كان دالّاً على معهود ؛ لأنّ معنى العهد إرادةً بغضٍ معيّنٍ لدئي المتلقي ، وهذا ينافي العمومَ بمعنييه الشموليّ والبدليّ .

ولهذا نبّه السيوطيّ إلى «أنّ فرض المسألة في لفظٍ له عمومٌ ، أمّا آيةٌ نزلت في مُعيّنٍ ولا عمومٍ للفظها فإنّها تُقصرُ عليه قطعاً ، كقوله تعالى : ﴿وَسَيَجَنَّبُهَا الْأَتَقَى﴾ \* الَّذِي يُؤْتِي مَالَهُ يَتَزَكَّى﴾ [الليل : ١٧ ، ١٨] فإنّها نزلت في أبي بكرٍ الصديق بالإجماع . . . . . ووهم من ظنّ أنّ الآيةَ عامّةً في كلّ مَنْ عَمِلَ عمله ، إجراءً له على القاعدة ، وهذا غلطٌ ، فإنّ هذه الآيةَ ليس فيها صيغةٌ عمومٍ ؛ إذ الألف واللام إنّما تفيّد العمومَ إذا كانت موصولةً أو مُعرّفةً في جمع ، زاد قومٌ : أو مفردٍ بشرطٍ ألاّ يكونَ هناك عهدٌ ، واللام في (الأتقى) ليست موصولةً ؛ لأنّها لا تُوصَلُ بأفعل التفضيل إجماعاً ، و(الأتقى) ليس جمعاً بل هو مفرد والعهد موجود ، خصوصاً مع ما يفيدُه صيغةُ (أفعل) من التمييز وقطع المشاركة ، فبطلَ القولُ بالعموم ، وتعيّنَ القطعُ بالخصوصِ والقصرُ على مَنْ نزلت فيه رضي الله عنه» (٢) .

لكنّ بعضٌ ما يدُلُّ على العهدِ يحتمل من حيث هو الدلالةُ على الجنس أو الاستغراق ، مما يجعله دائراً بين احتمالين ؛ إمّا أن يكون خاصّاً بمعهود فلا عموم له حتى يقال إنّ العبرة به ، أو يكون عامّاً فتتحقق فيه القاعدة لكن ينظر هل له مخصص غير السبب فيحمل عليه؟ (٣) .

(١) صحيح البخاري مع فتح الباري ١٨٦/٨ ، [حديث رقم ٤٥١٧] ، وانظر : أسباب النزول للواحدي ص ٣٩ ، ولباب النقول ص ٩٥-٩٧ .

(٢) الإتقان في علوم القرآن ٨٧/١ ، وفي بعض كلامه نظر ، إذ يكفي تعليق انتفاء العموم عن اللفظ على تحقق العهد .

(٣) وقد عدّ الإمام الشافعيّ - رحمه الله تعالى - (الناس) الثانية من قوله تعالى : ﴿الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ فَاخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَانًا وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ﴾ [آل عمران : ١٧٣] من عامّ الظاهر الذي يراد به كلّ الخاصّ ، ويبيّن ذلك بقوله : «فإذ كان من مع رسول الله ناسٌ غير من جمّع لهم من الناس ، وكان المخبرون لهم ناسٌ غير من جمّع لهم وغير من مَنع من جمّع عليه معه ، وكان الجامعون لهم ناساً ، فالدلالة بينة مما وصفت من أنه إنما جمع لهم بعضُ الناس دون بعض ، والعلم يحيط أن لم يجمع =

ومثال ما يحمل على العموم الاسم الموصول في آيات الظهار وهي قوله تعالى : ﴿الَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْكُمْ مَنْ نَسَاهُمْ مِمَّا هُمْ أُمَّهَاتُهُمْ إِنْ أُمُّهُنَّ إِلَّا إِلَهٌ وَلَدَنَّهُمْ وَلِمَنِ نُسَبُّهُمْ لَيْقُولُونَ مُنْكَرًا مِنَ الْقَوْلِ وَزُورًا وَإِنَّ اللَّهَ لَعَفُوٌّ غَفُورٌ \* وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَا ذَلِكَ تُوعِظُونَ بِهِ \* وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ \* فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامَ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَا فَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فِطْعَامَ سِتِّينَ مِسْكِينَ ذَلِكَ لِيُذَكِّرُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ \* وَتِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ وَلِلْكَافِرِينَ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [المجادلة: ٢-٤] ، فإنها وإن كانت نازلة بسبب ظهار أوس بن الصامت لزوجته (١) فإن (الذين) دال على العموم بأمانة

= هم الناس كلهم ، ولم يخبرهم الناس كلهم ، ولم يكونوا هم الناس كلهم ، ولكنه لما كان اسم (الناس) يقع على ثلاثة نفر ، وعلى جميع الناس ، وعلى مَنْ بَيْنَ جميعهم وثلاثة منهم - كان صحيحاً في لسان العرب أن يقال : (الذين قال لهم الناس) : وإنما الذين قال لهم ذلك أربعة نفر ، (إن الناس قد جمعوا لكم) : يعنون المنصرفين عن أحد ، وإنما هم جماعة غير كثير من الناس ، الجامعون منهم غير المجموع لهم ، والمخبرون للمجموع لهم غير الطائفتين ، والأكثر من الناس في بلدانهم غير الجامعين ولا المجموع لهم ولا المخبرين [الرسالة ، للإمام المظلي محمد بن إدريس الشافعي [ت ٢٠٤هـ] ، بتحقيق وشرح أحمد محمد شاكر ، مكتبة دار التراث - القاهرة ، الطبعة الثانية ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م ، ص ٥٩ ، ٦٠] .

ثم ساق قوله تعالى : ﴿يَكْفُرُ بِهَا النَّاسُ ضُرِبَ مَثَلٌ فَاسْتَوُوا لَهُ إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَنْ يَخْلُقُوا ذُبَابًا وَلَوْ اجْتَمَعُوا لَهُ وَإِنْ يَسْلُبْهُمُ الذُّبَابُ شَيْئًا لَا يَسْتَفِيدُوا مِنْهُ ضَعُفَ الطَّالِبُ وَالْمَطْلُوبُ﴾ [الحج: ٧٣] ، مبينا أن لفظ الناس وإن كان عاما فإن المراد به من يدعو من دون الله إلهاً تعالى الله عما يقولون علواً كبيراً ، وقوله تعالى : ﴿ثُمَّ أَفِيضُوا مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ﴾ [البقرة: ١٩٩] مبينا أن المراد بالناس بعض الناس وهم من حضر عرفة في زمان رسول الله ﷺ ، وقوله تعالى : ﴿وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْجِبَارَةُ﴾ [البقرة: ٢٤] ، التحريم [٦] ، مبينا أن المراد بعض الناس بدليل قوله تعالى : ﴿إِنَّ الَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُمْ مِنَّا الْحُسْنَىٰ أُولَٰئِكَ عَنْهَا مُبْعَدُونَ﴾ [الأنبياء: ١٠١] .

وهذا من التخصيص بالسباق والقرائن وهو غير التخصيص بالسبب [انظر : البحر المحيط للزركشي ٣/ ٣٨٠] ، والذي أراه - والله تعالى أعلم - أن الناس في الآية الأولى من قبيل الخطأ ؛ لأن المقصود به معين بقرينة مقامية تعرف من سبب النزول ، وكذا في آية الحديد إلا أن التعيين فيها بالصفة وقرينته سياق النزول وهو أعم من السبب ، وأما الموضعين الآخرين فـ (الناس) فيها للجنس في ضمن بعض مبهم ، غاية ما هنالك أنه قيد في ﴿أَفَاضَ النَّاسُ﴾ بغير الخمس عن شهد عرفة ، ولا يعد تعييناً بالصفة لعدم الحصر .

(١) انظر : لباب النقول ص ٧٤٦ .

جميعه<sup>(١)</sup> مع أن السبب مفرد ، ومجيء الفعل مضارعاً ، ودخول الفاء في خبره في آية (٣) .  
ومثل ذلك قوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ فَشَهَدَةُ أَحْذَرِهِمْ أَنْ يَبْعُ شَهَدَاتِهِ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ ﴾ [النور: ٦] ، وقد نزلت هذه الآية لما قذف هلال بن أمية امرأته مبينة حكمه<sup>(٢)</sup> ، لكن لفظها عامٌ ؛ والسبب في كونه عاماً أنه جمع والمعنى في السبب مفرد ، ودخول الفاء في خبره (فشهادة أحدهم) ، ومن ثم لا يصح أن يقال هنا : إن الاسم الموصول للعهد وقرينته معلومة من سبب النزول .  
ومن ناحية أخرى فإن المعهود قد يكون معيناً بالذات ، وقد يكون معيناً بالصفة ، بمعنى أنه دال على عام مخصوص ، لكنه يتناول كل فرد داخل هذا الخصوص ، وحينئذ فهو أيضاً من قبيل الخاص الذي يتناول عدة أفراد دفعة واحدة ، وليس من قبيل العام ؛ لأنه لا يتناول ما هو خارج الدائرة المعينة<sup>(٣)</sup> .

فمن تعيين الذوات قوله تعالى : ﴿ قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا ﴾ [المجادلة: ١] فالاسم الموصول (التي) يحيل إلى خولة بنت ثعلبة رضي الله تعالى عنها<sup>(٤)</sup> .  
وقوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مَسْجِداً ضِرَاراً وَكُفْراً وَتَفْرِيقاً بَيْنَ الْمُؤْمِنِينَ وَإِرْصَاداً لِمَنْ حَارَبَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ مِنْ قَبْلُ ﴾ [التوبة: ١٠٧] ، ف(الذين) يحيل إلى اثني عشر رجلاً من أهل المدينة معروفين بأسمائهم<sup>(٥)</sup> .

(١) هذا مع أن العرب «تدل بذكر الجماعة على الواحد» كما قال الطبري ، وحمل عليه قوله تعالى : ﴿ الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ ﴾ [آل عمران: ١٧٣] قال : «والذي قال ذلك واحد ، وهو فيما تظاهرت به الرواية من أهل السير نعيم بن مسعود الأشجعي» [تفسير الطبري ٣/ ٥٣١ ، ٥٣٢] ، ولكنه خلاف الظاهر فلا يصار إليه إلا بقريضة قوية .

(٢) انظر : لباب النقول ص ٥٦٠ ، ٥٦١ .

(٣) ويدخل تحته ما يعرف بالاستغراق العرفي ، ويظهر التفريق بين النمطين في قول أبي السعود عند قول الله تعالى : ﴿ وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ ... ﴾ [الأنعام: ٢٥] : «على أن مناط الإفادة اتصافهم بها في حيز الصلة أو الصفة لا كونهم ذوات أولئك المذكورين» [تفسير أبي السعود ٢/ ٣٦٧] .

(٤) انظر : لباب النقول ص ٧٤٦ .

(٥) راجع : تفسير الطبري ١١/ ٦٧٢-٦٧٤ .

وقوله تعالى: ﴿وَعَلَى الثَّلَاثَةِ الَّذِينَ خُلِفُوا...﴾ [التوبة: ١١٨] ، فالتعريف في (الثلاثة) تعريف العهد الذهني المعلوم من أسباب النزول وهم كعب بن مالك ، وهلال بن أمية ، ومُرارة بن الربيع (١) .

وقوله تعالى: ﴿وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِي أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَأَنْعَمْتَ عَلَيْهِ أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ وَاتَّقِ اللَّهَ وَتُخْفِي فِي نَفْسِكَ مَا اللَّهُ مُبْدِيهِ وَتَخْشَى النَّاسَ وَاللَّهُ أَحَقُّ أَنْ تَخْشَاهُ فَلَمَّا قَضَى زَيْدٌ مِنْهَا وَطَرًا زَوَّجْنَاكَهَا﴾ [الأحزاب: ٣٧] ، فكل من (الذي) ، و(زيد) يحيل إلى زيد بن حارثة رضي الله تعالى عنه ، و(زوجك) يحيل إلى السيدة زينب بنت جحش رضي الله عنها ، كما عرف من قصة النزول (٢) ، (٣) .

ومن التعيين بالصفة قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ ارْتَدُّوا عَلَى أَدْبَارِهِمْ مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّ لَهُمُ الْهُدَى الشَّيْطَانُ سَوَّلَ لَهُمْ وَأَمْلَأَ لَهُمْ﴾ [محمد: ٢٥] ، العهد في قوم بصفتهم ، فقد ذهب بعض المفسرين إلى أن المقصود المنافقين ، وذهب آخرون إلى أن المقصود أهل الكتاب .

ومنه قوله تعالى: ﴿سَيَقُولُ السُّفَهَاءُ مِنَ النَّاسِ مَا وَلَّيْنَاهُمْ عَنْ قِبَلِهِمُ الَّذِي كَانُوا عَلَيْهِمْ قُلْ لِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [البقرة: ١٤٢] ف«ضمير الجمع في قوله: (ما ولاهم) عائد إلى معلوم من المقام غير مذكور في اللفظ حكاية لقول السفهاء ، وهم يريدون بالضمير أو بما يعبر عنه في كلامهم أنه عائد على المسلمين» (٤) .

وأما العهد في (قبلتهم) فهو عهد في معين بالذات تكشف عنه السيرة النبوية التي تقرر أن المسلمين كانوا يتوجهون في صلاتهم إلى بيت المقدس ، ثم تحولوا إلى البيت الحرام .

(١) انظر: السابق ٥٥/١٢ .

(٢) انظر: السابق ١١٧/١٩ .

(٣) ومن أمثلته أيضاً: (الأنعام: ٩٣) حيث قيل: نزلت في مسيلمة والأسود العنسي وابن أبي السرح والنضر بن الحارث ، وقيل: اللفظ عام يتناول من ذكر وغيرهم وهو الأولى ، وانظر: تفسير الطبري ٤٠٤/٩ ، ٤٠٥ ، والمحذر الوجيز ٣٢٢/٢ ، وأسباب النزول للواحدي ص (١٦٤ ، ١٦٥) .

و(التوبة: ٩٢) وانظر: المحذر الوجيز ٣/٧٠ ، ٧١ ، وأسباب النقول ص ١٩٣ .

(٤) التحرير والتنوير ٨/٢ .

ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿إِذْ يَقُولُ الْمُنَافِقُونَ وَالَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ غَرَّ هَؤُلَاءِ دِينُهُمْ وَمَنْ يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَإِنَّ اللَّهَ غَزِيرٌ حَكِيمٌ﴾ [الأنفال: ٤٩]، إشارة إلى المسلمين الذين خرجوا إلى بدر<sup>(١)</sup>، «وقد جرت الإشارة على غير مشاهد، لأنهم مذكورون في حديثهم أو مستحضرون في أذهانهم، فكانوا بمنزلة الحاضر المشاهد لهم، وهم يتعارفون بمثل هذه الإشارة في حديثهم عن المسلمين»<sup>(٢)</sup>.

ومن ذلك قول الله تعالى: ﴿عَفَا اللَّهُ عَنْكَ لِمَ أَذْنَتْ لَهُمْ حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكَ الَّذِينَ صَدَقُوا وَتَعْلَمَ الْكَذِبِينَ﴾ [التوبة: ٤٣]، الضمير في (لهم) يعود إلى معهود ذهني وهم من استأذن الرسول ﷺ في البقاء والتخلف عن غزوة تبوك، وهؤلاء معينون لدى النبي ﷺ بذواتهم، لكنهم لنا معينون بصفاتهم فقط، وهي استئذانهم النبي ﷺ في التخلف عن تلك الغزوة بخصوصها، وأنهم من المنافقين<sup>(٣)</sup>. ويتضح مما سبق أنه لا بُدَّ من تخصُّص غير السبب، حتَّى يُجْمَلَ اللفظ المحتمل للإحالة على مُعَيَّن، ويكون سبب النزول حينئذٍ قرينةً على ذلك المعَيَّن المعهود، لا دليلاً على التعيين نفسه، وسوف يأتي مزيد بيان لمسألة تردد المحيل بين العهد والجنس في فصل (الإجمال) من زاوية الترجيح بين الأوجه المتعددة للمحيل<sup>(٤)</sup>.

(١) انظر: لباب النقول ص ٤٢٣.

(٢) التحرير والتنوير ٣٨/١٠.

(٣) انظر أمثلة أخرى في:

(النساء: ٤٩) قال الكلبي: «نزلت في رجال من اليهود أتوا رسول الله ﷺ . . .» [أسباب النزول

للواحد ص ١١٤] فهم معينون للنبي ﷺ بالذات ولنا بالصفة.

(والنساء: ٧٧) وانظر: أسباب النزول للواحد ص ١٢٣.

(المائدة: ٥٧، ٥٨).

(والأنعام: ٥٢) لقول ابن مسعود رضي الله عنه في سبب النزول: «وعنده صهيب وعمار وبلال وخبَّاب،

ونحوهم من ضعفاء المسلمين» [انظر: تفسير الطبري ٢٥٨/٩].

(والتوبة: ٧) فالعاهدون معينون لكن وقع الخلاف في نقل تعيينهم بين كونهم قومًا من جذيمة بن الدُّثَّيل، أو

قريشًا، أو قومًا من خزاعة، أو بعض بني بكر من كنانة، انظر: تفسير الطبري ٣٥٠/١١-٣٥٣.

(٤) انظر ص ٤١٣.

## الرافد الثاني : السَّيَر :

إذا لم يكن المحال إليه معيَّنًا بأسباب النزول بخصوص كونها أسبابًا لنزول الموضوع الذي ذُكِرَ فيه المحيل فإنَّنا ننقل إلى مجال أوسع يمدنا بما يُعَيِّنُ لنا المحال إليه ، ألا وهو معرفتنا بالسيرة النبوية المطهرة وسير الأمم السابقة وأنبيائهم ، ومعنى أنَّه مجال أوسع أنَّ الحوادث التي تعدُّ أسبابًا لنزول آيات معينة هي في الواقع داخلة تحت السيرة أو العلم بالتاريخ بوجه أعم ، لكننا حين نلجأ إليها في عملية التعيين تلك لا نلجأ إليها لهذا المعنى العام فيها ، بل لمعنى آخر يخصها وهو كونها أسبابًا للنزول ، أي أنَّ لها تعلقًا مقامياً خاصاً بموضع المحيل ، ولذلك فالحوادث التي من هذا القبيل أقوى في تعيين المحال إليه من غيرها ، مادامت صحيحة النقل<sup>(١)</sup> ، ولهذا فصلت وتقدّمت .

أمَّا الاعتماد على السيرة بعمومها فمن أبرز أمثله قوله تعالى : ﴿إِلَّا نَضْرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِيَ اثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ لَا تَحْزَنْ إِنَّا نَظُنُّ اللَّهَ مَعَنَا ﴾ [التوبة : ٤٠] ، فإنَّ المراد بصاحبه أبو بكر الصديق رضي الله تعالى عنه ، والتعريف في (الغار) للعهد في «غار يعلمه المخاطبون ، وهو الذي اختفى فيه النبي ﷺ وأبو بكر حين خروجهما مهاجرين إلى المدينة وهو غار في جبل ثور»<sup>(٢)</sup> ، وإنما يُعلم ذلك عن طريق العلم بالسيرة .

ومن لطائف هذه الآية أنَّ ضمير الغائب في (تنصروه) سبقَ بمثله في قوله تعالى : ﴿إِلَّا نَضْرُوهُ يُعَذِّبُكُمْ عَذَابًا أَلِيمًا وَيَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ وَلَا تَضْرُوهُ شَيْئًا وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ [التوبة : ٣٩] ، لكنَّ سابقه يعود على الله تعالى بقرينة ذكرية هي ذكر مرجعه وهو الاسم الجليل في قوله تعالى : ﴿مَا لَكُمْ إِذَا قِيلَ لَكُمْ أَنْفِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَنْفَقْتُمْ إِلَى الْأَرْضِ ﴾ [التوبة : ٣٨] ، أمَّا ضمير (تنصروه) فلا يجوز أن يعود إلى الله تعالى لقوله بعده :

(١) هناك فرقٌ بين قوة تعيين المحال إليه وسرعة انتقال الذهن إليه ، فالأولى تعتمد على اتحاد المقام ، والثانية

تعتمد على شهرة الحدث .

(٢) التحرير والتنوير ١٠/٢٠٣ .



﴿فَقَدْ نَصَرَهُ﴾ حتى لا يختلف معنى الجواب عن الشرط ، فكان هذا قرينةً ذكريةً ملحوظةً [=علاقات نحوية دلالية] مانعةً من الانصراف إلى محالٍ إليه بعينه ، ثم يكون العهد الذهني هو المعين للمحال إليه المقصود ، وهو هنا عهد مأخوذ من حادثة الهجرة النبوية وهي أشهر من أن تخفى ، فيتبادر إلى الأذهان أن الضمير عائد إلى النبي ﷺ .

ومن أمثلة استمداد العهد الذهني من المعرفة بالسيرة النبوية أيضًا قوله تعالى : ﴿إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ﴾ [الفتح: ١٨] ، فإنَّ التعريف في الشجرة تعريف العهد الذهني ، وهو بالنسبة لمن شهد حادثة بيعة الرضوان يرجع إلى الحضور والمعاينة ، أمَّا مَنْ لم يشهدها فإنَّ عهده بها ينشأ عن الإخبار بتلك البيعة وأنها تمت تحت شجرة بالحديبية ، وهو إخبار يدخل تحت العلم بالسيرة النبوية ، قال ابن عطية : «و(الشجرة) سَمْرَةٌ كانت هنالك ، ذهبت بعد سنين ، فمر عمر بن الخطاب رضي الله عنه في خلافته فاختلف أصحابه في موضعها ، فقال عمر : سيروا ، هذا التكلف»<sup>(١)</sup> ، وجاء في عيون الأثر : «كان الناس يأتون الشجرة التي يقال لها شجرة الرضوان فيصلون عندها قال فبلغ ذلك عمر بن الخطاب فأوعدهم فيها وأمر بها فقطعت»<sup>(٢)</sup> ، وما من شك في أنَّ درجة التعيين عند المعايين أعلى منها عند المخبر .

وثمة عهد ذهني آخر في هذه الآية والتي قبلها هو العهد في القصة كلّها التي يحال إليها بـ(إذ) مضافةً إلى الجملة بعدها ، فإنَّ الجمل وإن كانت نكرات من حيث هي ، فإنها إذا أضيف إليها صارت في تأويل مصدرٍ مَعْرَفٍ ؛ لأنَّ الإضافة من خصائص الأسماء<sup>(٣)</sup> ، فالتقدير هنا : حين مبايعتهم إياك تحت الشجرة ، وفي الآية السابقة : حين إخراج الذين كفروا إياها . . . حين كونها في الغار . . . حين قوله لصاحبه .

(١) المحر الوجيز ١٣٤/٥ .

(٢) عيون الاثر في فنون المغازي والشاغل والسير تأليف محمد بن عبد الله بن يحيى ابن سيد الناس [٦٧١ هـ - ٧٣٤ هـ] ، مؤسسة عز الدين للطباعة والنشر ، بيروت - لبنان ، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م . ١٢٥/٢ .

(٣) ذكر الصبان - مثلاً - أنَّ الإضافة نسبةً تقييدية بين اسمين ، وأنَّ المضاف إليه لا يكون إلا اسماً ، انظر : حاشية الصبان على شرح الأشموني ٢٣٧/٢ ، ٢٣٩ .

ومن هذا قوله تعالى : ﴿ إِذْ تَسْتَغِيثُونَ رَبَّكُمْ فَاسْتَجَابَ لَكُمْ أَنِّي مُمِدُّكُمْ بِإِلْفٍ مِّنَ الْمَلَائِكَةِ مُرْدِفِينَ ﴾ [الأنفال : ٩] ، وقوله تعالى : ﴿ وَأَذْكُرُوا إِذْ أَنْتُمْ قَلِيلٌ مُّسْتَضْعَفُونَ فِي الْأَرْضِ تَخَافُونَ أَنْ يَخَطَّفَكُمُ النَّاسُ فَآوَاكُمْ وَأَيَّدَكُمْ بِبَصَرِهِ وَرَزَقَكُم مِّنَ الطَّيِّبَاتِ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴾ [الأنفال : ٢٦] ، وقوله تعالى : ﴿ لَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ فِي مَوَاطِنَ كَثِيرَةٍ وَيَوْمَ حُنَيْنٍ إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ فَلَمْ تُغْنِ عَنْكُمْ شَيْئًا وَضَاقَتْ عَلَيْكُمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ ثُمَّ وَلَّيْتُم مُّدْبِرِينَ ﴾ [التوبة : ٢٥] ، وقوله تعالى : ﴿ يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ هُمْ قَوْمٌ أُنَاسُوتُوا إِلَىٰ كُمْ أَيَّدِيَهُمْ فَاكْفَّ أَيْدِيَهُمْ عَنْكُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَعَلَى اللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُؤْمِنُونَ ﴾ [المائدة : ١١] (١) .

ومع هذا فليس كل موضع فيه (إذ) الظرفية يكون العهد المتقدم متحققا فيه ، ففي نحو قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذْبَحُوا بَقَرَةً قَالُوا أَنْتَذْبَحُهَا فَهَرُؤُا قَالَ أَعُوذُ بِاللَّهِ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْجَاهِلِينَ ﴾ [البقرة : ٦٧] لا نستطيع القطع بأن هذه القصة كانت معلومة للنبي ﷺ والمسلمين قبل نزولها وإن كانت معلومة لليهود ، وهنا يُحمَل التعريف على مقصد بلاغي لا يركز على وجود العهد بالفعل بل يُجِلُّ تحقُّقه بما يشي بأن هذه القصة مما ينبغي أن يشتهر ويُعلم ، وقد يقال : إنَّ العهد موجود هنا أيضا إذ المقصود بالخطاب بهذه القصة ونحوها ابتداء بنو إسرائيل فاستعمل اللفظ المعروف رعاية لذلك ؛ لأنَّ العهد بها لديهم متحقق .

ومثل (إذ) في العهد (٢) (حيث) في قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ أَفِيضُوا مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ وَاسْتَغْفِرُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ [البقرة : ١٩٩] ، فإنَّ مكان الإفاضة معهود يعرفه العرب بالعرف ، ويعرفه من بعدهم بالخبر والتاريخ ، وهو عرفات ، وقد

(١) ويلاحظ هنا أنَّ المحيل (إذ هم . . .) يعد قرينةً ذكريةً لتعيين المراد بـ (نعمة الله عليكم) .

(٢) وإنَّ كان هذا الموضع مما بينه سبب النزول ، لكونه مشتملاً على خطاب لطائفةٍ خاصَّةٍ من الناس لا تعلم إلا بهذا السبب .

روى ابن جرير عن عروة عن السيدة عائشة رضي الله تعالى عنها قالت : «كانت قريش ومن كان على دينها - وهم الحمس - يقفون بالمزدلفة يقولون : نحن قَطِينُ اللَّهِ ، وكان من سواهم يقفون بعرفة ، فأنزل الله ﴿ ثُمَّ أَفِيضُوا مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ ﴾ » (١) ، فبيّنت السيدة عائشة ما كان عليه الحال ، ثم حكاه عروة لعبد الملك بن مروان كتابة كما روى الطبري أيضاً عنه «أنه كتب إلى عبد الملك بن مروان : كتبت إلي في قول النبي ﷺ لرجل من الأنصار : «إني أَحْمَسُ» ، وإني لا أدري أقالها النبي أم لا؟ غير أنني سمعتها تُحَدِّثُ عنه . والحمس : ملة قريش ، وهم مشركون ، ومن ولدت قريش في خزاعة وبني كنانة ، كانوا لا يدفعون من عرفة ، إنما كانوا يدفعون من المزدلفة وهو المشعر الحرام ، وكانت بنو عامر مُحْسًا ، وذلك أن قريشاً ولدتهم ، ولهم قيل : ﴿ ثُمَّ أَفِيضُوا مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ ﴾ ، وأن العرب كلها كانت تُفِيضُ من عرفة إلا الحمس ، كانوا يدفعون إذا أصبحوا من المزدلفة» (٢) .

ومن نماذج ضرورة الاعتماد على وقائع السيرة لتعيين المحال إليه قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ خَرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ بَطَرًا وَرِثَاءَ النَّاسِ وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَاللَّهُ بِمَا يَعْمَلُونَ مُحِيطٌ ﴾ [الأنفال : ٤٧] ، فسياق الآيات الحديث عن غزوة بدر ، وهذا يوجه الذهن إلى أن المراد بـ (الذين خرجوا من ديارهم) أناس معينون لهم صلة بالغزوة ، لكن تعيينهم لا يتم إلا لمن شهد بدرًا ، أو أُخْرِجَ بها ، يقول الطاهر بن عاشور : «الموصول مراد به جماعة خاصة ، وهم أبو جهل وأصحابه . . .» (٣) .

ومما يعتمد في تعيينه على حوادث التاريخ (الفيل) و(أصحاب الفيل) في قوله تعالى : ﴿ أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأَصْحَابِ الْفِيلِ ﴾ [الفيل : ١] فالفيل معهود عهدًا ذهنيًا بسبب شيوع قصة أصحاب الفيل حتى سمي العام الذي وقعت فيه هذه الحادثة عام الفيل . ومن المحيلات ما يحتاج إلى معرفة بتاريخ أبعَدَ مما مضى كما في قوله تعالى :

(١) تفسير الطبري ٣/ ٥٢٥ ، وقد رواه البخاري ٣/ ٥١٥ (رقم : ١٦٦٥) ، ٨/ ١٨٦ (رقم : ٤٥٢٠) .

(٢) السابق ٣/ ٥٢٥ ، ٥٢٦ .

(٣) التحرير والتنوير ١٠/ ٣٣ .

﴿وَأَمْرًا أَنَّهُ قَائِمَةٌ فَضَحِكَتْ فَفَشَّرَتْهَا بِإِسْحَقَ وَمِنْ وَرَاءِ إِسْحَقَ يَعْقُوبَ﴾ [هود: ٧١] ،  
 فد (امراته) معهود عهدًا ذهنيًا ، يُعرَف من سيرة الخليل ﷺ ، قال الطبري : «يقول تعالى  
 ذكره : (وامراته) ، سارة بنت هاران بن ناحور بن ساروج بن راعو بن فالغ ، وهي ابنة  
 عم إبراهيم» (١) ، وهذا بالطبع لا يعرف إلا بالنقل (٢) .

ويندرج تحت هذا الرافد أعلام الأنبياء الواردة في القرآن الكريم ، فإن تعريف العلم  
 من قبيل العهد الذهني ، فنحن نعرف نوحًا وإبراهيم وهودًا وصالحًا وشعيبًا وموسى  
 وعيسى وغيرهم من الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم ، حين نقرأ أسماءهم في الكتاب  
 العزيز لأننا نسمع من أخبارهم وصفاتهم ما يجعلهم في أذهاننا أشخاصًا معيّنين لا يلتبسون  
 بغيرهم ممن تسموا بهذه الأسماء ، ولو فرضنا شخصًا حديث العهد بالقرآن سمع قوله تعالى  
 مثلاً : ﴿قَالُوا يَشْعِيبُ مَا نَفَقَهُ كَثِيرًا مِمَّا تَقُولُ﴾ [هود: ٩١] ، لسأل : من شعيب ، لأنه يفهم  
 من استعمال العلم أن المتكلم يحيله إلى معهود سبق له العلم به ، فإن لم يتحقق في ذهنه سأل ،  
 فيكون الجواب ببيان صفة شعيب عليه السلام من النبوة ، وبيان زمانه الذي عاش فيه  
 والقوم الذين أرسل إليهم والمكان الذي حلّوه ، وبعض أخباره ، فيتحقق له بهذا الإخبار  
 عهد ذهني يركن إليه كلما سمع هذا الاسم .

لكن قد يقع ذكر العلم غير مقصود به الإحالة إلى مسماه ، بل إنشاء العهد به لدى  
 السامع ، وهذا شأن ذكر العلم ابتداءً مخبرًا به عن المسمى ولو في المعنى فقط كما في قوله  
 تعالى : ﴿وَاتَّبَعْتُ مِلَّةَ آبَائِي إِبْرَاهِيمَ وَإِسْحَقَ وَيَعْقُوبَ﴾ [يوسف: ٣٨] . فإن لفظ

(١) تفسير الطبري ١٢/ ٤٧٢ .

(٢) ومن أمثلة هذا الرافد : ﴿الَّذِينَ اعْتَدَوْا مِنْكُمْ فِي السَّبْتِ﴾ [البقرة: ٦٥] ، ﴿أَتَحَبَّبَ السَّبْتِ﴾ [النساء: ٤٧] ،  
 ﴿الْقَرْيَةِ الَّتِي كَانَتْ حَاضِرَةَ الْبَحْرِ﴾ [الأعراف: ١٦٣] ، ﴿وَمَا أَصَابَكُمْ يَوْمَ التَّنْقِ الْجَمْعَانِ﴾  
 [آل عمران: ١٦٦] ، ﴿تَأْكُلُهُ النَّارُ﴾ [آل عمران: ١٨٣] ، ﴿فَالَّذِينَ هَاجَرُوا وَأُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ﴾  
 [آل عمران: ١٩٥] ، ﴿الشَّهْرِ الْحَرَامِ﴾ [المائدة: ٢] ، ﴿وَبَوَّأَكُمْ فِي الْأَرْضِ﴾ [الأعراف: ٧٤] ، ﴿بَيْنِكَ﴾  
 [الأنفال: ٥] ، ﴿لَنْ فِي أَيْدِيكُمْ رَبِّكَ الْأَسْرَى... وَمَا أُخِذَ مِنْكُمْ﴾ [الأنفال: ٧٠] ، ﴿الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ  
 مِنَ النَّسْرَةِ﴾ [التوبة: ١] ، ﴿يَوْمَ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ﴾ [التوبة: ٣] ، ﴿مَا كَانُوا يَفْقَهُونَ﴾ [يونس: ٣٠] ،  
 ﴿شُرَكَاءُكُمْ﴾ [يونس: ٣٤] ، ﴿عَمَّا وَجَدْنَا عَلَيْهِ﴾ [يونس: ٧٨] ، ﴿أَيُّ لَهَبٍ... وَأَمْرًا أَنَّهُ﴾ [المسد: ١ ، ٤] .

(آبائي) معرف تعريف العهد الذهني في معين بصفته ، إذ لم يكن للفتين معرفةً بآباء يوسف عليه السلام ، فلما أراد أن يعلمها بأسمائهم - وفي هذا زيادة تعيين لهم - جاء بهم من طريق البديل المطابق ، ففهم السامع أن آباء يوسف هم أصحاب هذه الأسماء ، وإن لم يكن له عهد سابق بها ، فإذا تكرر سمعه لها عاد بذهنه إلى آباء يوسف عليهم جميعاً الصلاة والسلام ، فالأعلام هنا إذن ليست محيلات بل يُجَدُّتُ بذكرها العهد .

وقد وقع من بعض الناس أنه زعم أن (موسى) المذكور في سورة الكهف غير موسى بني إسرائيل المذكور في القرآن ، وهذا الزعم نتيجة اختلال القرينة الذهنية الناشئة عن العلم بالتاريخ والسير ، أو غيابها ، ولهذا صوب ابن عباس رضي الله عنه مقالته ، وقد روى البخاري في صحيحه هذه القصة مفصلةً إذ روى عن سعيد بن جبير أنه قال : « قُلْتُ لِابْنِ عَبَّاسٍ : إِنْ نَوَّافًا الْبَكَالِيَّ يَزْعُمُ أَنَّ مُوسَى صَاحِبَ الْخَضِرِ لَيْسَ هُوَ مُوسَى صَاحِبَ بَنِي إِسْرَائِيلَ ، فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : كَذَبَ عَدُوُّ اللَّهِ ، حَدَّثَنِي أَبِي بْنُ كَعْبٍ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : إِنَّ مُوسَى قَامَ خَطِيئًا فِي بَنِي إِسْرَائِيلَ فَسُئِلَ أَيُّ النَّاسِ أَعْلَمُ؟ فَقَالَ : أَنَا ، فَعَتَبَ اللَّهُ عَلَيْهِ إِذْ لَمْ يَرِدَّ الْعِلْمَ إِلَيْهِ ، فَأَوْحَى اللَّهُ إِلَيْهِ : إِنَّ لِي عَبْدًا بِمَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ هُوَ أَعْلَمُ مِنْكَ » حتى قال : « حَتَّى انْتَهَى إِلَى الصَّخْرَةِ ، فَإِذَا رَجُلٌ مُسَجًى ثَوْبًا ، فَسَلَّمَ مُوسَى فَقَالَ الْخَضِرُ : وَأَنْتَى بِأَرْضِكَ السَّلَامُ ، قَالَ : أَنَا مُوسَى ، قَالَ : مُوسَى بَنِي إِسْرَائِيلَ؟ قَالَ : نَعَمْ ، أَتَيْتُكَ لِتُعَلِّمَنِي ﴿وَمَا عَلَّمْتُ رُشْدًا﴾ » (١) إلى آخر الحديث .

الرافد الثالث : السياق العام لتزول القرآن الكريم .

وأعني به كون القرآن الكريم نزل من الله تعالى على سيدنا محمد ﷺ مرسلًا إلى قوم بعينهم ، فيحصل في الذهن من هذا أن هناك مرسلًا وهو الله عز وجل ، ومرسلًا وهو سيدنا محمد ﷺ ، ومرسلًا فيهم (٢) وهم قومه من قريش ثم سائر العرب . وهذا السياق يُعَيِّنُ المتلقي على فهم بعض العناصر المحيلة التي لا تعتمد على ذكر في الكلام ، ولا حضور في المقام ، وهو في واقع الأمر جزءٌ من خبر التاريخ ، لكنّه تحوّل إلى

(١) صحيح البخاري مع فتح الباري حديث رقم (٤٧٢٥) / ٨ / ٢٦٢ .

(٢) إنما قلت : فيهم ، ولم أقل : إليهم ؛ لأن النبي ﷺ أرسل إلى الناس كافةً ، لكن بداية الرسالة كانت في قومه .

مكوّن أساسي في ثقافة المسلم ، فلا يحتاج معه إلى الرجوع إلى أسباب نزول أو أحداث سير ، ولهذا فإنّ هذا الرافد تميّز الإحالة معه بسرعة الانتقال من المحيل إلى المحال إليه .

ولنبداً باستيضاح أثر هذا الرافد في قوله تعالى : ﴿ أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَا إِلَى رَجُلٍ مِنْهُمْ أَنْ أَنْذِرِ النَّاسَ وَبَشِّرِ الَّذِينَ آمَنُوا أَنَّ لَهُمْ قَدَمَ صِدْقٍ عِنْدَ رَبِّهِمْ قَالَ الْكَافِرُونَ إِنَّ هَذَا السَّحَرُ الْمُبِينُ ﴾ [يونس : ٢] ، فلدينا هنا من المحيلات (الناس) الأولى (١) ، و(رهبهم) ، و(الكافرون) ، و(هذا) ، بالإضافة إلى ضمائر الحضور في (أوحينا - أنذر - بشر) ، والغيبة في (منهم - بهم - رهبهم) ، فأما ضمائر الغيبة فقرينة التعيين فيها مذكورة واضحة ، وأما ضمائر الحضور فقد تحولت قرينتها كما سبق من الحضور إلى الذهن اعتماداً على السياق العام لنزول القرآن الذي سبق التعبير عنه بالحقائق التاريخية المختزنة في الأذهان (٢) ، فضمير المتكلم المعظم في أوحينا عائد إلى الله تعالى ؛ لأنّه هو الذي أُرْسِلَ وأنزل القرآن ، وضميري الخطاب في (أنذر وبشر) عائدان إلى النبي محمد ﷺ ؛ لأنّه حامل الرسالة المكلف بتبليغها ، نعم هناك قرينة ذكرية تشارك هذه القرينة الذهنية في تعيين المحال إليه ، وهي العلاقة النحوية الدلالية المتمثلة في إسناد الإيحاء إلى ضمير المتكلم أولاً ، وإسناد الإنذار والتبشير إلى ضمير المخاطب ثانياً .

ثم نأتي لبقية المحيلات ؛ فأما كلمة (الناس) الأولى فقد تعلق بها العجب من الإيحاء لرجل ، وهو عجب لا يقع إلا ممن لم يؤمن به ، والسورة مكية ، فينصرف الذهن إلى مشركي مكة (٣) بناءً على هذه المعطيات التي اجتمع فيها جانباً الذكر المتمثل في تعلق العجب المخصوص بالناس ، والعلم السابق المتمثل في العلم بمكية السورة والظروف التاريخية المحيطة بالقرآن المكي ، وقد ذكر أبو السعود نكتة التعبير عنهم بـ(الناس) حيث يقول : «المراد بالناس كفار مكة ، وإنما عبّر عنهم باسم الجنس من غير تعرّض لكفرهم مع أنّه المدارّ لتعجبهم كما تُعرّض له في قوله عز وجل : ﴿ قَالَ الْكَافِرُونَ ﴾

(١) أما الثانية فللجنس للأدلة على عموم الرسالة ، وكذلك (الذين آمنوا) لمعادلتها إيّاها .

(٢) انظر : ص ٢١٦ من هذا البحث .

(٣) وهذا من قبيل العهد الذهني في معين بصفته لا بذاته .

الخ لتحقيق ما فيه الشراكة بينهم وبين رسول الله ﷺ وتعيين مدار التعجب في زعمهم ثم تبين خطئهم وإظهار بطلان زعمهم بإيراد الإنكار والتعجب<sup>(١)</sup>.  
وأما (زبهم) فيصرفه إلى الله تعالى العِلْمُ بأنه سبحانه المستحقُّ للربوبية المطلقة ، مع إضافته إلى ضمير عائد على (الذين آمنوا)<sup>(٢)</sup> ، أي آمنوا بالله فلا يتخذون رباً من دونه ، وهو علم مستفاد من مواطن أخرى في القرآن كقوله تعالى : ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ] [الفاتحة: ٢] ، ﴿قُلْ يَٰٓأَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا اللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِ شَيْئًا وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَقُولُوا اشْهَدُوا بِأَنَّا مُسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: ٦٤] ، وتكرر إضافة (رب) إلى ضمير المخاطب بالقرآن ابتداءً وهو النبي محمد ﷺ ، وبهذا تكون قرينة التعيين له ذكرية ملحوظة متباعدة بحسب منطلق البحث ، وإن كانت يصح حملها على العهد الذهني باعتبار حال النزول .

وأما (الكافرون) فهي تحيل إلى مشركي مكة لما سبق من أن السورة مكية فالعهد هنا ذهني خالص .

وأما (هذا) فهو إشارة إلى القرآن المفهوم من أوحينا على قراءة (يسخر)<sup>(٣)</sup> ، وإلى النبي ﷺ المدلول عليه إبهامًا بـ (رجل منهم) على قراءة (ساحر)<sup>(٤)</sup> ، وعلى القراءتين فيحتمل أن يكون المشار إليه حاضرًا ساعة جريان هذا القول على ألسنتهم ، فيكون اسم الإشارة مستعملًا في حاضر حقيقة ، ثم تحولت القرينة عند حكاية الخطاب إلى ذكرية ملحوظة على القراءة الأولى وملفوظة على الثانية ، وأن يكون غائبًا مستحضرًا في أذهان

(١) تفسير أبي السعود ٢٠٨/٣ ، وقد قيل بتخصيص (الناس) بكفار مكة في قوله تعالى أيضًا من السورة نفسها : ﴿وَلَوْ يَعْلَمُ اللَّهُ لِلنَّاسِ الشَّرَّ اسْتَعْمَجَالَهُمْ بِالْخَيْرِ لَفُضِيَ إِلَيْهِمْ أَجْلُهُمْ فَنَذَرُ الَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَاءَنَا فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ [يونس: ١١] ، ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَأَمَنَّ مِنَ فِي الْأَرْضِ كُلَّهُمْ جَمِيعًا أَفَأَنْتَ تُكْرِهُ النَّاسَ حَتَّىٰ يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ﴾ [يونس: ٩٩] .

(٢) فهنا أيضًا تتعاقد قرينة ذكرية ملحوظة مع قرينة ذهنية أو ذكرية باختلاف الحشية .

(٣) وهي قراءة نافع وأبي عمرو وابن عامر ، انظر : السبعة في القراءات ص ٣٢٢ .

(٤) وهي قراءة ابن كثير وعاصم وحزرة والكسائي ، انظر : السبعة في القراءات ص ٣٢٢ .

القائلين ، فيكون من العهد الذهني ، ثم تحولت أيضًا قرينة العهد إلى ذكرية في الخطاب المحكي .

ويظهر من التحليل السابق أثر العلم بالسياق العام للنزول في تعيين المحال إليه ، كما يتضح أثر تعاضد القرائن المعينة للمحال إليه من جهة ، وتحول القرينة من نوع لآخر من جهة أخرى ، وهما أمران يؤكد البحث ضرورة التنبه إليهما في تحليل العلاقات الإحالية في النصوص .

ومن المواضع التي يبرز فيها دور السياق العام للنزول قوله تعالى : ﴿ قُلْ لَوْ أَنَّنِي كُنْتُ كَمَا تُدَّعِيُونَ لَآتَيْنَاكَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَ وَاللَّهُ يَعْلَمُ مَا فِي صُلُوبِ النَّاسِ ﴾ [الأنعام: ٥٨] ، فإنَّ (الأمر) هنا يحيل إلى حالة النزاع والخلاف<sup>(١)</sup> المعهودة بين النبي ﷺ ومشركي مكة ، وهي حالة معهودة من حيث نشأتها وأسبابها ومظاهرها ، نعم يحتاج العلم بتفاصيل هذه الحالة إلى الرجوع إلى السيرة النبوية ، لكن العلم بها إجمالاً يكفي فيه العلم بالسياق العام للنزول .

ومما يستعان<sup>(٢)</sup> على تعيينه بسياق النزول ما دلَّ من المحيلات على القرآن الكريم ، فمن ذلك لفظ (الكتاب) حيث وقع في أوَّل السورة بعد الأحرف المقطعة ، أو كان معمولاً للإنزال المتعلق بضمير النبي محمد ﷺ فيكون المراد به القرآن العظيم ، فالأول وقع في مواضع<sup>(٣)</sup> منها ما سُبِقَ فيه باسم إشارة مفردًا نحو قوله تعالى : ﴿ أَلَمْ يَكُنْ لَهُ الْكِتَابُ لَدُنْ رَبِّهِ ﴾ [البقرة: ١٠٢] ، أو مضافًا إليه لفظ (آيات) وهو الأكثر نحو : ﴿ أَلَمْ يَكُنْ لَهُ الْكِتَابُ الْحَكِيمُ ﴾ [يونس: ١] ، ومنها ما لم يسبق فيه بإشارة ، وأضيف إليه (تنزيل) نحو : ﴿ تَنْزِيلُ الْكِتَابِ لَدُنْ رَبِّهِ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ [السجدة: ٢٠] ، ومنها ما جاء فيه مقسمًا به نحو : ﴿ وَالْكِتَابِ الْمُبِينِ ﴾ [الزخرف: ٢] ، [الدخان: ٢] .

(١) انظر : التحرير والتنوير ٢٦٩/٧ .

(٢) تشارك القرينة الذهنية في هذه المواضع القرينة الذكرية الملحوظة الممثلة في العلاقة النحوية الدلالية .

(٣) هي أوَّل البقرة ، ويونس ، ويوسف ، والرعد ، والحجر ، والشعراء ، والقصص ، ولقمان ، والسجدة ، والزمر ، وغافر ، والزخرف ، والدخان ، والجاثية ، والأحقاف ، كلها مفتتحة بأحرف مقطعة إلا الزمر .



والثاني نحو قوله تعالى: ﴿ نَزَّلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ وَأَنزَلَ التَّوْرَةَ وَالْإِنْجِيلَ ﴾ [آل عمران: ٣] ، وقوله تعالى: ﴿ وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ وَمُهَيِّمًا عَلَيْهِ ﴾ [المائدة: ٤٨] ، وقوله تعالى: ﴿ إِنَّا أَنزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ لِلنَّاسِ بِالْحَقِّ فَمَنِ اهْتَكَيْهُ فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ ضَلَّ فَإِنَّمَا يَضِلُّ عَلَيْهَا وَمَا أَنْتَ عَلَيْهِمْ بِوَكِيلٍ ﴾ [الزمر: ٤١] ، وفي هذه المواضع ونحوها تتعاون القرينة الذكرية المتمثلة في العلاقة النحوية الدلالية مع القرينة الذهنية ، ولا تستقل واحدة منهما بتمام التعيين ، فالقرينة الذكرية تصرف الذهن إلى الكتاب الذي أنزله الله على محمد ﷺ دون غيره من الكتب التي أنزلها ، والقرينة الذهنية تعين هذا الكتاب في القرآن الكريم المعروف للمسلمين دون غيره من الوحي المنقول عن النبي ﷺ .

ومن هذا القبيل أيضاً أن يقع (الكتاب) معمولاً للتعليم المسند إلى النبي ﷺ نحو: ﴿ كَمَا أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولًا مِنْكُمْ يَتْلُو عَلَيْكُمْ آيَاتِنَا وَيُزَكِّيكُمْ وَيُعَلِّمُكُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَيُعَلِّمُكُم مَّا لَمْ تَكُونُوا تَعْلَمُونَ ﴾ [البقرة: ١٥١] ، وقوله تعالى: ﴿ هُوَ الَّذِي بَعَثَ فِي الْأُمِّيِّينَ رَسُولًا مِنْهُمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِنْ كَانُوا مِنْ قَبْلُ لَفِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ ﴾ [الجمعة: ٢] .

أمّا لو تعلق الإنزال به ﷺ مع سائر الرسل نحو ﴿ لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ ﴾ [الحديد: ٢٥] فالمراد بـ(الكتاب) الجنس .

وأمّا لو تعلق بغيره فتعيّنه لنا قرينة ذكرية متباعدة أو ذهنية مستمدة من التاريخ ، نحو: ﴿ قُلْ مَنْ أَنزَلَ الْكِتَابَ الَّذِي جَاءَ بِهِ مُوسَى نُورًا وَهُدًى لِلنَّاسِ ﴾ [الأنعام: ٩١] ، فإن الكتاب هنا التوراة ، ولم يُصرّح بنسبتها إليه في القرآن ، فمُنشأ العهد هنا المعرفة بالتاريخ ، ومن العسير تحديد بداية هذا العهد في الذهن مع أنّه لا يشك فيه مسلم ولا نصراني ولا يهودي ، إلا أن يقال دلت على ذلك السنة لقول النبي ﷺ حكاية عن آدم: «أَنْتَ مُوسَى

الَّذِي اصْطَفَاكَ اللَّهُ بِرِسَالَتِهِ وَاصْطَفَاكَ لِنَفْسِهِ وَأَنْزَلَ عَلَيْكَ التَّوْرَةَ؟ قَالَ: نَعَمْ<sup>(١)</sup>.  
 وأما إذا لم يتعلق التنزيل بمعين فيختلف حاله بحسب القرائن نحو: ﴿اللَّهُ الَّذِي أَنْزَلَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ وَالْمِيزَانَ وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ السَّاعَةَ قَرِيبٌ﴾ [الشورى: ١٧] ، و ﴿ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ نَزَّلَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ وَإِنَّ الَّذِينَ اخْتَلَفُوا فِي الْكِتَابِ لَفِي شِقَاقٍ بَعِيدٍ﴾ [البقرة: ١٧٦] ، وكذا إذا لم يتسلط عليه فعل التنزيل أو الإنزال كقوله تعالى: ﴿قَوْلٌ لِلَّذِينَ يَكْتُوبُونَ الْكِتَابَ بِأَيْدِيهِمْ ثُمَّ يَقُولُونَ هَذَا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ لِيَشْتَرُوا بِهِ ثَمَنًا قَلِيلًا قَوْلٌ لَهُمْ مِمَّا كُتِبَتْ أَيْدِيهِمْ وَوَيْلٌ لَهُمْ مِمَّا يَكْسِبُونَ﴾ [البقرة: ٧٩] ، وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَعْرِضُوا عُقْدَةً الْبَيْعِ حَتَّى يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجَلَهُ﴾ [البقرة: ٢٣٥] .

وهناك ألفاظ أخرى تحيل إلى القرآن الكريم بهذه القرينة الذهنية كالمضاف في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا تَلَّيْتُمْ عَلَيْهِمْ آيَاتَهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا﴾ [الأَنْفَال: ٢] ، فالمراد بـ (آياته) القرآن<sup>(٢)</sup> ؛ لأنه لا قرينة على غيره ، فتبقى قرينة السياق العام للتنزيل الذي يعلم منه أن المنزل له أجزاء تسمى آيات .

وكاسم الإشارة في قوله تعالى: ﴿وَهَذَا كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ مُصَدِّقُ الَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ﴾ [الأنعام: ٩٢] ، فـ (هذا) إشارة إلى القرآن لجعله كالحاضر المشاهد ، لزيادة تمييزه<sup>(٣)</sup> ، ولا شك أن هناك قرائن ذكرية لها دور في تعيين المحال إليه وهي الإخبار عن اسم الإشارة بـ (كتاب) ، موصوف بـ (أنزلناه) ، ولكن يبقى للقرينة الذهنية المستمدة من السياق العام للنزول دورها في تعيين المحال إليه بالذات بعد أن دلت القرينة الكرية الملحوظة من العلاقات النحوية الدلالية على تعيينه بالوصف .

وكالموصول في قوله تعالى: ﴿لَكِنَّ اللَّهَ يَشْهَدُ بِمَا أَنْزَلَ إِلَيْكَ أَنْزَلَهُ يَعْلَمُهُ وَالْمَلَائِكَةُ شَاهِدُونَ وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾ [النساء: ١٦٦] ، إذ المراد من (ما أنزل إليك)

(١) صحيح البخاري مع فتح الباري ، حديث رقم (٤٧٣٦) ٨ / ٢٨٨ .

(٢) انظر : التحرير والتنوير ٩ / ٢٥٧ .

(٣) انظر : التحرير والتنوير ٧ / ٣٦٩ .

القرآن الكريم .

ومما يستعان على تعيينه سياق النزول كذلك ما دلّ من المحيلات على النبي محمد ﷺ، فمن ذلك لفظا (النبي)، و(الرسول)، فأما (النبي) فإنه لم يرد في القرآن معرفة إلا مراداً به محمد ﷺ، وما قيل في قوله تعالى: ﴿وَلَوْ كَانُوا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالنَّبِيِّ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِ مَا اتَّخَذُوهُمْ أَوْلِيَاءَ وَلَكِنَّ كَثِيرًا مِّنْهُمْ فَسَقُونَ﴾ [المائدة: ٨١] من أن المراد بالنبي داود وعيسى عليهما السلام<sup>(١)</sup>، أو موسى ﷺ، وبـ(ما أنزل إليه) التوراة<sup>(٢)</sup>، مخالف لبقية المواضع، مع أن حمله على نبينا محمد ﷺ غير ممتنع بل أولى لأن قوله تعالى: ﴿مَا اتَّخَذُوهُمْ أَوْلِيَاءَ﴾ عائد إلى (الذين كفروا) في الآية السابقة، وهذا إشارة إلى فعل المنافقين زمن النبي ﷺ كما قال مجاهد<sup>(٣)</sup>.

وأما لفظ (الرسول) فقد ورد محيلاً إلى غير نبينا ﷺ لقرائن ذكرية مختلفة في خمسة مواضع هي: ﴿رَبَّنَا آمَنَّا بِمَا أُنْزِلَتْ وَاتَّبَعْنَا الرَّسُولَ فَاكْتُبْنَا مَعَ الشَّاهِدِينَ﴾ [آل عمران: ٥٣]، ﴿وَقَالَ الْمَلِكُ أَتُؤْمِنُ بِهِ؟ فَلَمَّا جَاءَهُ الرَّسُولُ قَالَ ارْجِعْ إِلَىٰ رَبِّكَ﴾ [يوسف: ٥٠]، ﴿وَقَالَ بَصُرْتُ بِمَا لَمْ يَبْصُرُوا بِهِ فَقَبَضْتُ قَبْضَةً مِّنْ أَثَرِ الرَّسُولِ﴾ [طه: ٩٦]، ﴿وَأِنْ تَكْذِبُوا فَقَدْ كَذَّبَ أُمَمٌ مِّنْ قَبْلِكُمْ وَمَا عَلَى الرَّسُولِ إِلَّا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ﴾ [العنكبوت: ١٨]، ﴿فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ فَأَخَذْنَاهُ أَخْذًا وَبِيلًا﴾ [المزمل: ١٦]، وجاء محتملاً للاستغراق وللعهد في غير نبينا ﷺ وللعهد فيه<sup>(٤)</sup> في قوله تعالى: ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تُدْخِلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُمْ مَثَلُ الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلِكُمْ مَسْتَهْمُ الْبِاسَاءِ وَالضَّرَاءِ وَرَزُلُوا عَنْ رُءُوسِهِمْ أَلْفُسُوفُ﴾ [البقرة: ٢١٤]، وفيها عدا ذلك يتعين لنبينا محمد ﷺ بقرينة ذهنية ترجع إلى السياق العام للنزول.

(١) انظر: المحرر الوجيز ٢/ ٢٢٥.

(٢) انظر: روح المعاني ٦/ ٢١٤.

(٣) انظر: تفسير الطبري ٨/ ٥٩٣.

(٤) انظر: التحرير والتنوير ٢/ ٣١٦.

ومن ذلك ضمائر الغيبة المقصود بها شخص الداعي في كلام المشركين كما في قول الله تعالى: ﴿وَقَالُوا لَوْلَا أُنزِلَ عَلَيْهِ مَلَكٌ وَلَوْ أَنزَلْنَا مَلَكَ فَقِصْ الْأَمْرُ ثُمَّ لَا يَنْتَظِرُونَ \* وَلَوْ جَعَلْنَاهُ مَلَكًا لَجَعَلْنَاهُ رَجُلًا وَلَلَبَسْنَا عَلَيْهِمْ مَا يَلِيْشُونَ﴾ [الأنعام: ٨، ٩].

ويوضح الطاهر بن عاشور هذا بقوله: «وضمير (عليه) للنبي ﷺ ومعاد الضمير معلوم من المقام؛ لأنه إذا جاء في الكلام ضمير غائب لم يتقدم له معاد وكان بين ظهورانيهم من هو صاحب خبر أو قصة يتحدث الناس بها تعين أنه المراد من الضمير، ومنه قول النبي ﷺ لعمر بن الخطاب حين استأذنه في قتل ابن صياد: «إن يكنه فلن تسلط عليه وإلا يكنه فلا خير لك في قتله» يريد من ضمائر الغيبة الثلاثة الأولى الدجال؛ لأن الناس كانوا يتحدثون أن ابن صياد هو الدجال، ومثل الضمير اسم الإشارة إذا لم يذكر في الكلام اسم يشار إليه، كما ورد في حديث أبي ذر أنه قال لأخيه عند بعثة محمد ﷺ: «أذهب فاستعلم لنا علم هذا الرجل»، وفي حديث سؤال القبر «فيقال له [أي للمقبور]: ما علمك بهذا الرجل، يعني أن هذا قولهم فيما بينهم، أو قولهم للذي أرسلوه إلى النبي أن يسأل الله أن يبعث معه ملكاً» (١).

ومما يستعان على تعيينه بسياق النزول كذلك ما دلّ من المحيلات على المدعّوين، كضمائر الغيبة في قول الله تعالى: ﴿فَمَا رَحِمَهُمُ اللَّهُ لَئِنْ لَهِمَّ وَلَوْ كُنْتَ فَظًا غَلِيظًا أَلْقَبْ لَأَنفَضُوا مِنْ حَوْلِكَ فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ﴾ [آل عمران: ١٥٩]. الضمير في (لهم) عائد على جميع الأمة بمقتضى مقام التشريع وسياسة الأمة (٢).

ومما يستعان على تعيينه بسياق النزول كذلك ما دلّ على معبودات المخاطبين، حيث يتعين بحسب المخاطب، فإذا كان الخطاب متعيناً للمشركين بسياق النزول انصرف إلى الأصنام كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ نَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادٌ أَمْثَلُكُمْ

(١) التحرير والتنوير ١٤٣/٧، ومثل ذلك ﴿وَقَالُوا لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ آيَةٌ مِنْ رَبِّهِ﴾ [الأنعام: ٣٧].

(٢) التحرير والتنوير ١٤٥/٤.

فَادْعُوهُمْ فَلْيَسْتَجِيبُوا لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ﴿١٩٤﴾ [الأعراف : ١٩٤] ، فالمقصود به (الذين تدعون) الأصنام ، وإنما استعمل لها الموصول «لتنبيه المخاطبين على خطأ رأيهم في دعائهم إياها من دون الله ، في حين هي ليست أهلاً لذلك ، فهذا الموصول كالموصول في قول عبدة بن الطيب :

إِنَّ الدِّينَ تُرْوَاهُمْ إِخْوَانُكُمْ .: يشفي غليل صدورهم أَنْ تُصْرَعُوا» (١)

ومثل ذلك قوله تعالى : ﴿قُلْ إِنِّي مُهَيِّتُ أَنْ أَعْبُدَ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ قُلْ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ أَتَعْبُدُونَهُمْ قَدْ ضَلَلْتُ إِذَا وَمَا أَنَا مِنَ الْمُهْتَدِينَ﴾ [الأنعام : ٥٦] .

وقوله تعالى : ﴿أَيُنْذِرُكُمْ لِتَمْسِكُوا أَيْدِيَكُمْ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ قُلْ لَا أَشْهَدُ قُلْ إِنَّمَا هُوَ إِلَهُ وَاحِدٌ وَإِنِّي بَرِيءٌ مِمَّا تُشْرِكُونَ﴾ [الأنعام : ١٩] ، ما تشركون : ما تحتل المصدرية والموصولية وعلى الثاني فهي للعهد الذهني في الأصنام (٢) .

ومما يستعان على تعيينه بسياق النزول كذلك ما دلّ من المحيلات على مَنْ آمَنَ بالدعوة ، كما في قوله تعالى : ﴿وَلْيُنْذِرْ أُمَّ الْقُرَى وَمَنْ حَوْلَهَا وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ يُؤْمِنُونَ بِهِ وَهُمْ عَلَى صَلَاتِهِمْ يُحَافِظُونَ﴾ [الأنعام : ٩٢] فالعهد في (الذين يؤمنون بالآخرة) عهد ذهني في مؤمني مكة زمن نزول القرآن فقد كانوا معروفين بهذه الصلة (٣) .

ومما يستعان على تعيينه بسياق النزول كذلك ما دلّ من المحيلات على مكان النزول الموسع كقوله تعالى : ﴿وَلْيُنْذِرْ أُمَّ الْقُرَى وَمَنْ حَوْلَهَا﴾ [الأنعام : ٩٢] ، وقوله سبحانه : ﴿وَقَالُوا لَوْلَا نُزِّلَ هَذَا الْقُرْآنُ عَلَى رَجُلٍ مِنَ الْقَرْيَتَيْنِ عَظِيمٍ﴾ [الزخرف : ٣١] .

\* \* \*

(١) انظر : السابق ٩ / ٢٢٠ .

(٢) انظر : السابق ٧ / ١٧٠ .

(٣) انظر : السابق ٧ / ٣٧٢ .



الباب الثالث  
 الأحكام المتعلقة بالوصية  
 في الفرائد الكريمة





## نقطة

درس الباب السابق ظاهرة الإحالة في القرآن الكريم من داخلها ، فبعد أن تحدت عناصرها في الباب الأول تتبع البحث العلاقات بين هذه العناصر ، مقسماً إيَّها على ثلاثة مسالك أو أنماط كَلِيَّة يَنبُتُ من خلالها الربط بين المحيل والمحال إليه في ذهن المتلقي ، وبقي علينا أن ندرس العلاقات الخارجية للإحالة ، أي العلاقات بين ظاهرة الإحالة وغيرها من ظواهر اللغة ، وهي تنقسم بدورها إلى ظواهر منفعة تنتجها الإحالة ، وهي ثلاث : التعيين ، والربط ، والإجمال ، وظواهر متفاعلة لها تأثير في العلاقات الداخلية للإحالة من جهة وقد تتأثر هي بالإحالة من جهة أخرى ، كالمطابقة ، والمسافة ، ولما كان أثر هاتين الظاهرتين يظهر في حالة الإجمال في الإحالة فقد آثرت ألا أفصل تناولهما عن هذا الأثر ، ومن ثَمَّ يكون في هذا التناول بناءً لمنظومة واحدة يقع كل عنصر من عناصرها في مكان محدد بما يُظهر دوره فيها بصورة مباشرة ، من ثم يأتي هذا الباب في ثلاثة فصول ، أولها يتناول التعيين ، وثانيها الربط ، وثالثها الإجمال .

\*\*\*



الفصل الأول  
التعيين



يُعَدُّ التعيينُ الأثرَ الأوَّلَ الملازمَ لكلِّ عمليةٍ إحالةٍ ؛ لأنَّ افتقارَ اللفظِ إليه هو الذي يجعله عنصرًا محيلاً ، فلا تُتَصَوَّرُ عمليةُ إحالةٍ لا تُنتِجُ تعيينَ المحالِ إليه للعنصرِ المحيلِ ولو احتمالاً ، والمقصود بالتعيين هنا أساساً أنَّ يَحْمَلَ المتلقي اللفظَ المعرَّفَ على بعضِ مخصوصٍ من أفرادِ الجنس ، وهذا يعني أنَّ يَخْرُجَ المدلولُ عن حَدِّي العموم والإطلاق (١) .

وقد سبق في تحليل مفهوم العهد الذي تقوم عليه الإحالة بيانُ ارتباطه بفكرة التعيين وأنَّ مداره على افتقار اللفظِ إلى ما يُعَيَّنُ مدلوله أو يدلُّ على وجوده في الخارج وجوداً مقيداً بظروفي وأحوالٍ مُعَيَّنَةٍ (٢) .

ولا يكون هذا التعيين في المفاهيم الكلية ، بل في الجزئيات ، وقد ذكر القرافيُّ أنَّ الجزئيَّ له في اصطلاح العلماء تفسيران ؛ أحدهما : ما يمنعُ تصوُّره من وقوعِ الشَّرْكَه فيه وهو الفرد المعين ، والثاني : كلُّ ما اندرج تحت مفهومٍ كُلِّيٍّ جنسيٍّ أو نوعيٍّ ، سواء أكان فرداً معيَّناً أم كان جنساً أو نوعاً أخصَّ بما فوقه ، فلو قلنا مثلاً : كائن حي ، وإنسان ، وزيد ، فعلى القول الأول الجزئي هو (زيد) فقط لأنَّه الدال على معين ، وعلى القول الثاني كلُّ من (زيد) و(إنسان) يعد جزئياً لأنَّه يندرج تحت مفهوم كلي (٣) .

والحقُّ أنَّ تعيينَ المحالِ إليه في ذهن المتلقي ليس متشابهاً في درجته أو طبيعته عند جميع المتلقين ، بل تختلف درجته في الخطاب الواحد من متلقٍ لآخر ، ومن محالٍ إليه لآخر لدى المتلقي الواحد .

إذ ليس من المقبول أن يكون إدراكنا لمدلول الموصول مثلاً في قوله تعالى :

(١) باستثناء حالة الضمير العائد على ما يفيد الاستغراق أو الماهية .

(٢) انظر ص ١٥٦ وما بعدها .

(٣) انظر : العقد المنظوم ١/ ١٤٦ ، وبناء على التفسير الثاني للجزئي أقول : إن التعيين أي تخصيص اللفظ المعرف بجزئي معين ، إما أن يكون لفرد معيَّن لا شَرْكَه فيه فيكون تخصيصاً باعتبار الذات ، وإما أن يكون لمجموعة أفراد تشترك في صفة ما ، فيكون تخصيصاً باعتبار الصفة ، وهذان المستويان يردان على الوجود الخارجي للمحال إليه ، وهناك مستوى مواز لها وهو المتعلق بالوجود اللفظي للمحال إليه وذلك حين يكون المحيل ضميراً ومرجعه لفظ دال على الاستغراق أو الماهية ، فيكون المرجع هو معادل المحال إليه ، وسيأتي بيان ذلك من خلال عوامل اختلاف درجات التعيين .

﴿وَتُخْفَى فِي نَفْسِكَ مَا اللَّهُ مُبْدِيهِ﴾ [الأحزاب : ٣٧] كإدراك النبي ﷺ له ، أو أن تكون معرفتنا بالقول المدلول عليه في قوله تعالى : ﴿قَدْ نَعْلَمُ إِنَّهُ لَيَحْزُنُكَ الَّذِي يَقُولُونَ فَإِنَّهُمْ لَا يُكَذِّبُونَكَ وَلَكِنَّ الظَّالِمِينَ بِآيَاتِ اللَّهِ يَجْحَدُونَ﴾ [الأنعام : ٣٣] ، كمعرفة النبي ﷺ ومن شهد معه تلك الأقوال فإنها معرفةٌ بالأقوال بالفاظها وكيفيات نطقها وظروفها الزمانية والمكانية وأحوال القائلين الظاهرة والباطنة ، ومعرفتنا بها مقصورة على فحواها فنفهم أنها أقوالهم الدالة على التكذيب بدليل ﴿فَأَنَّهُمْ لَا يُكَذِّبُونَكَ﴾ [الأنعام : ٣٣] و﴿وَلَقَدْ كَذَّبْتَ رَسُولٌ﴾ [الأنعام : ٣٤] ، حتى لو عرفنا بعض هذه الأقوال من مواضع أخرى في القرآن الكريم أو من روايات السيرة أو أسباب النزول فإنها تكون معرفة عارية عن إدراك اجتماع كيفيات التحقق ، وهي أقل درجة بطبيعة الحال من معرفة المعاينة .

فما هي إذن العوامل المؤثرة في تحديد درجة التعيين؟

#### ١ - عوامل تحديد درجة التعيين :

للإجابة عن هذا السؤال دعنا نحلل المحيلات الواردة في نموذجين<sup>(١)</sup> ، أحدهما ينتمي إلى نمط الخطاب المباشر والآخر إلى نمط الخطاب المحكي ، من جهة تعين مدلولاتها .

فأما النموذج الأول المنتمي إلى الخطاب المباشر فهو صدر سورة التحريم ، يقول الله تعالى : ﴿يَأَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ تَبَيَّنَ لَكَ مَرْضَاتُ أَزْوَاجِكَ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ \* قَدْ فَرَضَ اللَّهُ لَكُمْ تَحِلَّةَ أَيْمَانِكُمْ وَاللَّهُ مَوْلَاكُمْ وَهُوَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ \* وَإِذْ أَسَرَّ النَّبِيُّ إِلَى بَعْضِ أَزْوَاجِهِ حَدِيثًا فَلَمَّا نَبَأَتْ بِهِ وَأَظْهَرَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ عَرَفَ بَعْضُهُ . وَأَعْرَضَ عَنْ بَعْضٍ فَلَمَّا نَبَأَهَا بِهِ قَالَتْ مَنْ أَنْبَأَكَ هَذَا قَالَ نَبَأَنِيَ الْعَلِيمُ الْخَبِيرُ \* إِنْ تُؤْتُوا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَعَتْ قُلُوبُكُمْ وَإِنْ تَظْهَرَا عَلَيْهِ فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ مَوْلَاهُ وَجِبْرِيلُ وَصَالِحُ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمَلَائِكَةُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ \* عَسَى رَبُّهُ إِنْ طَلَّقَنَّ أَنْ يَبْدُلَهُ أَزْوَاجًا خَيْرًا مِنْكُمْ مُسْلِمَاتٍ مُؤْمِنَاتٍ قَنَاطَتٍ تَحِبُّنَّ عِيدَاتٍ سَيَحِبَّنَّ نَيْبَتٍ وَأَنْكَارًا﴾ [التحريم : ١-٥] .

(١) سنتوقف فقط عند بعض المحيلات التي يظهر فيها اختلاف درجة التعيين بوضوح .

ولنبداً بلفظ (النبي) وهو يحيل بقرينة حضورية تحولت إلى ذهنية إلى سيدنا محمد ﷺ ، ومع أنه لا يوجد احتمال آخر للمحال إليه ، فهو معينٌ بمعنى أنه دال على ذات لا يحتمل غيرها ، نلاحظ اختلافاً في درجة إدراك ذاته ﷺ بين من رآه ومن لم يره ، وهو اختلاف ناشئ عن كون المحال إليه مدرّكاً مباشرةً أو بواسطة الإخبار عنه ، وقد قال ابن قتيبة مبيناً أثر اختلاف طريق الإدراك على العلم الحاصل عنها : «واليقين جنسان أحدهما يقين السمع والآخر يقين البصر ويقين البصر أعلى اليقينين ؛ ولذلك قال رسول الله ﷺ : «ليس المخبر كالمعاين» حين ذكر قوم موسى وعكوفهم على العجل قال : أعلمه الله تعالى أن قومه عبدوا العجل فلم يلق الألواح فلما عاينهم عاكفين غضب وألقى الألواح حتى انكسرت ، وكذلك المؤمنون بالقيامة والبعث والجنة والنار مستيقنون أن ذلك كله حق وهم في القيامة عند النظر والعيان أعلى يقيناً»<sup>(١)</sup> ، وهذا ما يعبر عنه قول القائل :

يَأْبَنَ الْكَرَامَ أَلَا تَدْنُو فَتُبْصِرَ مَا . . . قَدْ حَدَّثُوكَ فَمَا رَأَيْ كَمْ نَسَمِعَا

ويدل على أن لهذا الاختلاف أثراً في درجة التعيين أن من تمتع بالإدراك الأول تميز بوصف الصحابي إذا كان مسلماً ، فقد قال ابن حجر العسقلاني رحمه الله في تعريف الصحابي : «مَنْ لَقِيَ النَّبِيَّ ﷺ مُؤْمِناً بِهِ وَمَاتَ عَلَى الْإِسْلَامِ ، وَلَوْ تَخَلَّتْ رِدَّةٌ فِي الْأَصْحَ ، والمراد باللقاء ما هو أعم من المُجَالَسَةِ والمُحَاشَاةِ ووصول أحدهما إلى الآخر وإن لم يُكَالِمُهُ ، وتدخل فيه رُؤْيَاهُ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ ، سواء كَانَ ذَلِكَ بِنَفْسِهِ أَوْ بغيرِهِ ، والتَّعْبِيرُ بِـ (اللُّقْيِ) أَوْلَى مِنْ قَوْلِ بَعْضِهِمْ : الصَّحَابِيُّ مَنْ رَأَى النَّبِيَّ ﷺ ؛ لِأَنَّهُ يُخْرِجُ حَسَنَ بْنَ أُمِّ مَكْتُومٍ وَنَحْوَهُ مِنَ الْعَمِيَانِ ، وَهُمْ صَحَابَةٌ بَلَا تَرْدُدٍ»<sup>(٢)</sup> .

ومثل هذا يقال عن (جبريل) في الآية الرابعة ، إذ هو محيل بقرينة ذهنية إلى ذلك الملك المعروف الذي نزل بالقرآن على سيدنا محمد ﷺ ، وهو ملك معروف معين ليس

(١) تأويل مختلف الحديث ، تأليف أبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة [ت ٢٧٦هـ] ، صححه وضبطه محمد زهري النجار ، مكتبة الكليات الأزهرية - القاهرة ، ص ٩٧ .

(٢) التكت على نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر ، للحافظ ابن حجر العسقلاني [٨٥٢هـ] ، بقلم علي بن حسن بن علي بن عبد الحميد الحلبي الأثري ، دار ابن الجوزي - المملكة العربية السعودية ، الطبعة الرابعة ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م ، ص ١٤٩ .

عند المسلمين فحسب بل عند أهل الكتاب أيضًا ، ومع هذا فهو معين عند جمهور المؤمنين بالخبر دون المعاينة ، أما عند النبي ﷺ فهو معين بالخبر والمعاينة في صورته الحقيقية وغيرها .

ثم يأتي محيل آخر في قوله تعالى (مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ) وهنا نجد القرينة المعينة للمحال إليه قرينة ذهنية مستمدة من أسباب النزول ، لكن هذه القرينة ليست واحدة ، فالروايات مختلفة في تعيين هذا الذي منع النبي ﷺ نفسه منه أهو غسل شربه عند إحدى زوجاته أم هو قربان سريته مارية رضي الله تعالى عنها (١) ، حتى قال الطبري : «والصواب من القول في ذلك أن يقال : كان الذي حرّمه رسول الله ﷺ على نفسه شيئاً كان الله قد أحله له ، فجائز أن يكون ذلك كان جاريته ، وجائز أن يكون كان شرباً من الأشربة ، وجائز أن يكون غير ذلك ، غير أنه أي ذلك كان ، فإنه تحريم شيء كان له حلالاً» (٢) .

وبدهي أن هذا الذي تعيّن عندنا على الاحتمال حتى كأنه غير معين كان معيناً عند رسول الله ﷺ وزوجاته غاية التعيين ، فهو شيء باشره رسول الله ﷺ بنفسه ، وأطلعت عليه زوجاته بالمعاينة أو بالخبر المباشر ، فإذا سمع النبي ﷺ (ما أحل الله لك) متسلطاً عليها (لم تحرم) عاد بقرينة ذهنية إلى شيء معين عنده غاية التعيين ، والفرق هنا في درجة التعيين نشأ - إلى جانب فكرة الفرق بين المعاينة والإخبار السابقة - عن تعدد القرينة تعدد اختلاف لا تعدد تعاضد .

ثم تنتقل إلى محيل آخر وهو (بعض أزواجه) فنلفيه كالسابق أيضاً قرينته ذهنية وهي بالنسبة إلينا مستمدة من أسباب النزول ، وبالنسبة للنبي ﷺ وأزواجه رضوان الله عليهم مستمدة من الحادثة التي وقعت وكانوا هم أطرافها ، فتعين هذا البعض لديهم

(١) انظر في ذلك : تفسير الطبري ٢٣/ ٨٣ - ٩٠ ، وتفسير ابن كثير ، تفسير القرآن العظيم للإمام عباد الدين أبي الفداء إسماعيل بن كثير الدمشقي [ت ٧٧٤هـ] ، تحقيق مصطفى السيد محمد وزملائه ، مؤسسة قرطبة - الجزيرة ، ومكتبة أولاد الشيخ للتراث - الجزيرة ، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م ، ١٤ / ٤٧ - ٥٦ ، ولم يرجح الطبري شيئاً منها ، ورجح ابن كثير قصة العسل .

(٢) تفسير الطبري ٢٣/ ٨٩ .



لاريب فيه ، أمّا نحن فاختلف الروايات يوقعنا في دائرة الاحتمال ، نعم قال ابن الجوزي : «يعني حفصة من غير خلاف علمناه»<sup>(١)</sup> ، لكن إذا كان السبب هو قصة العسل ، وهو أحد القولين ، وأن التي سقته هي السيدة حفصة على إحدى الروايتين - وهو مروي في الصحيح<sup>(٢)</sup> - فكيف يتأتى القول بأنّه أسر إليها هي ! لكن الأمر يبقى محصوراً بين اثنتين من زوجاته ﷺ ، وهذه درجة من درجات التعيين لا بد أن توضع في الاعتبار ، ومن الواضح أنها أقل تعييناً من التصريح بالاسم كأن يقال مثلاً : وإذا أسر النبي إلى حفصة ، أو إلى زوجه حفصة .

ولما كان هذا المحيل مرجعاً لضمير الغائبة في (نبأت) و(نبأها) فقد أورثها هذا الاحتمال في المحال إليه .

أمّا الضمائر في (به) في الموضعين و(عليه) و(بعضه) ، فهي عائدة إلى (حديثاً) ، وهنا نجد المرجع كافياً من الناحية المقصدية في التعيين ، إذ إنّهُ يمثل بذاته المعادل الخارجي للمحال إليه الموجود في الذهن وجوداً ظلياً ، وحاصله حديثٌ أسَرَهُ النبيُّ إلى بعض أزواجه ؛ لأنّ مجيئه نكرةً فيه إهمال للعهد مما يشي بأن المقصود من الكلام لا يتعلق بخصوص الحديث أي بما صدقه الخارجي ، بل بمفهومه الحاصل في الذهن ، مع أنّ الحديث الذي أسره النبي ﷺ معلوم له ولزوجه على جهة التعيين ، بل إنّ الخبر قد ذاع حتى تكلم المفسرون في تعيين بعضه الذي عرّفه وبعضه الذي أعرض عنه ، فمرجع الضمير هنا يفسر الضمير بمفهومه لا بما صدقه ، وهنا يظهر جانب جديد من الجوانب المؤثرة في التعيين ألا وهو نوع المحال إليه ، هل هو مفهوم ذهني أو ماصدق خارجي ، وهو هنا ينتمي إلى النوع الأول ، وهذا يعني أنّ التعيين منحصر في دلالة اللفظ ، ثم قد يكون لهذا اللفظ الممثل للمحال إليه ماصدقاً خارجياً معيناً لدى البعض كما هنا ويُعرَف بقرائن من خارج النص ، وقد لا يكون له ذاك الماصدق إنّ دُلَّ على عموم أو ماهية مجردة .

(١) زاد المسير في علم التفسير ٣٠٧/٨ ، وانظر : التحرير والتنوير ٣٥١/٢٨ .

(٢) انظر : صحيح البخاري مع فتح الباري ٣٧٤/٩ ، باب (لم تحرم ما أحل الله لك) ، وانظر : تفسير ابن كثير ٥٢/١٤ .

ومثل هذا التعيين لا يصح أن يوضع في درجة واحدة مع التعيين في (النبي) و(بعض أزواجه) ؛ لأنَّ التعيين فيها تعيين لشخص له وجود خارجي متميز عن غيره فدائرة التعيين ضيقة جدا ليس فيها تعدد إلا من جهة احتمال القرينة لدى بعض المتلقين ، أمَّا التعيين هنا فهو للمذكور (الحديث الذي أسره النبي ﷺ لبعض أزواجه) ، نعم لهذا المذكور درجة أعلى من التعيين هي معرفة نفس الحديث بالفاظه وسياقه المقامي (١) ، لكن هذه الدرجة غير مرادة هنا بسبب استعمال النكرة (حديث) ، فهي خارجة عن إطار تحليل معطيات النص وتتبع مقتضياته ، ولو كانت معرفة لتحول التعيين المقصود من تعيين المفهوم إلى تعيين الماصدق ، ولكان مرجع الضمير مجرد قرينة دالة على المحال إليه كما هو الحال بين (بعض أزواجه) وضميري (أنبأت) و(نبأها) ، لا قرينة منشئة لصورة المحال إليه في الذهن ، أي منشئة للعهد .

إذن فكون المحال إليه ماصدقاً خارجياً يعطيه درجةً من التعيين أعلى من درجته إذا كان مفهوماً ذهنياً ، وفي المقابل كون المحال إليه معيَّناً على سبيل القطع يعطيه درجة من التعيين أعلى من درجة تعيينه إذا كان على جهة الاحتمال .

(بَعْضُهُ) المعنى هنا أقلَّ تعييناً من (بعض أزواجه) من جهة معرفة الماصدق ؛ لأنَّ الحديث الذي هذا بعضه نفسه غير مرادٍ إدراكه بإصداقه لنا وإنما هو مدرك بمفهومه فقط ، وهنا ينبغي أن نستحضر الفرق بين ما يقتضيه الكلام والمعارف العامة المخزونة في ذهن المتلقي أو ما يمكن للمتلقي أن يعرفه ، وهي مسألة مهمة تتصل بمسألة إهمال العهد الآتية (٢) ، وأكثر تعييناً من جهة احتمال القرينة ، لأن المراد بعض الحديث المذكور بلا احتمال .

(هذا) اسم الإشارة هنا يحيل إلى بعض الحديث الذي ذكره النبي ﷺ لزوجته ، وهو محيل بقرينة حضورية في الخطاب الأصلي ، لكنها في هذا السياق تحولت إلى قرينة ذكرية

(١) لابد هنا من تذكُّر الفرق بين الإحالة الماصدية والإحالة العهدية ، فبحسب مفهوم الإحالة الماصدية يكون المحال إليه هو الحديث المقول بالفعل ، وبحسب الإحالة العهدية يكون المحال إليه مفهوم لفظ (حديث)

بقيوده التركيبية .

(٢) انظر ص ٣٦١ .

ممتدة هي (بعضه) بواسطة كونه مرجعاً للضمير في (نبأها به) ، فالحاصل أن التعيين هنا في الخطاب الأصلي تعيين ماصدقي بَيِّن ، وهو للمتلقي التالي تعيين مفهومه لأنه يرتكز في النهاية على كلمة (حديثاً) وليس في النص وراء ذلك ما يعين الماصدق أو يدل على أنه معروف لدى المخاطب ، وإنما عُرِفَ هذا الحديث بخصوصه من طريق خارجية .

ضمائر الخطاب في (تتوبا ، قلوبكما ، تظاهرا) وفي (طلقكن ، منكن) : أمّا ضمائر التثنية فهي تعود إلى اثنتين من أزواج النبي وهما - وفقاً لما أخبر به عمرُ ابنَ عباس رضي الله تعالى عنهم - السيدتان عائشة وحفصة (١) ، وأمّا ضمير الجمع فهما عائدان إلى جميع أزواجه ﷺ ، وهنَّ معلومات بأعيانهن وقت نزول الآية ، وهنا يأتي اختلاف درجة التعيين بين من عرفهن بأسمائهن ، فعين الذوات ، ومن عرفهن إجمالاً فميزهن بصفتهن ، فعرف أن الخطاب موجه لمن كانت زوجة للنبي ﷺ عند النزول ، وهذا يظهر لنا الفرق بين نوعين من التعيين ، تعيين بالذات وتعيين بالصفة ، والتعيين بالذات نفسه على درجتين أساسيتين : تعيين بالمعانية ، وتعيين بالخبر ، وبينهما درجات .

(صالح المؤمنين) قيل : عُنِيَ به أبو بكر وعمر رضي الله عنهما (٢) ، وهذا مخالفٌ لظاهر اللفظ فهو إمّا مفرد أو جمع وحذفت واوه خطأ لحذفها نطقاً ، إلا أن يقال : إنَّ أقلَّ الجمع اثنان وهو مذهب لبعض الأصوليين ، ومن ثَمَّ فالوجه أن يقال : إنَّ المراد الجنس على سبيل الاستغراق العرفي ، ويدخل فيه دخولاً أولياً أبو بكر وعمر رضي الله عنهما لكونهما أحقَّ من يُوصَفُ بهذا الوصف ، ويؤيد هذا قول الطبري : «والصواب من القول في ذلك عندي : أن قوله : (وَصَالِحُ الْمُؤْمِنِينَ) وإن كان في لفظ واحد ، فإنه بمعنى الجميع ، وهو بمعنى قوله : ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لِفِي خُسْرٍ﴾ فالإنسان وإن كان في لفظ واحد ، فإنه بمعنى الجميع ، وهو نظير قول الرجل : لا يَقْرَأُني إلا قارئ القرآن ، فقارئ القرآن ، وإن كان في اللفظ واحداً ، فمعناه الجميع ، لأنه قد أُذِنَ لكل قارئ القرآن أن يقرئه ،

(١) انظر : تفسير الطبري ٩٤/٢٣ ، حيث روى قول ابن عباس : «لم أزل حريصاً على أن أسأل عمر عن المرأتين من أزواج رسول الله ﷺ اللتين قال الله جل ثناؤه : ﴿إِنْ تَوَلَّيَا إِلَى آثُوقٍ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾ ، وهذا يدلنا على أن ابن عباس كان على درجة من التعيين هي التعيين بالصفة وأراد أن ينتقل إلى درجة أعلى وهي التعيين بالذات .

(٢) انظر : تفسير الطبري ٩٧/٢٣ .

واحدًا كان أو جماعة» (١) .

ومعنى هذا أنَّ اللفظ يتردد بين أن يكون محيلاً وغير محيل ، وهذا التردد يجعله في درجة من التعيين أقل من درجة اللفظ الذي لا وجه له إلا أن يكون محيلاً .

(ذلك) إشارة «للمذكور ، أي بعد نصر الله وجبريل وصالح المؤمنين» (٢) ، فهو محيل بقرينة ذكرية مركبة ، والمحال إليه هو المعنى الإسنادي المطابق لجملة (إن الله هو مولاه وجبريل وصالح المؤمنين) ، وهذا من قبيل كون المحال إليه مفهوماً ذهنياً ، إذ ليس المقصود - والله تعالى أعلم - وقائع موالاة معينة ، ولهذا جيء باسم الفاعل ولم يؤت بالفعل .

ومن التحليل السابق يتبين لنا عدة عوامل يترتب عليها اختلاف درجة تعيين المحيالات ؛ أي تعيين مدلولاتها ، وسنعيد ترتيبها على النحو التالي :

الأول : يرجع إلى ماهية المحال إليه بين أن يكون ماصداً خارجياً أو مفهوماً ذهنياً ، مع مراعاة أنَّ المحك هنا في تحديد هذه الماهية هو مقصد المتكلم لا نفس الأمر .

والثاني : يرجع إلى وسيلة إدراك المحال إليه (٣) بين أن يكون إدراكاً مباشراً وأن يكون بواسطة الإخبار ويمكن أن يضاف إلى ذلك الإدراك بواسطة الاستنباط العقلي .

والثالث : يرجع إلى حدود التعيين بين أن يكون تعييناً بالذات وأن يكون تعييناً بالصفات ، وذلك إذا كان الإدراك غير مباشر .

والرابع : يرجع إلى وجود القرينة وعدمها ، أي كون اللفظ المعرف متردداً بين أن يكون محيلاً وغير محيل .

والخامس : يرجع إلى احتمال القرينة ، أي اتحاد دلالة القرينة وتعددتها ، أي كونها قطعية بارتباطها بمحال إليه واحد ، أو ظنية بارتباطها بأكثر من محال إليه على جهة البديل

(١) تفسير الطبري ٩٨/٢٣ ، وانظر : تفسير ابن عطية ٣٣٢/٥ .

(٢) التحرير والتنوير ٣٥٩/٢٨ .

(٣) لابن تيمية رحمه الله تعالى كلام طيب في الفرق بين علم اليقين وحق اليقين وعين اليقين يصلح للكشف عن أثر وسيلة الإدراك في اختلاف درجات التعيين ، وهو في مجموعة الفتاوى لشيخ الإسلام تقي الدين أحمد بن تيمية الحارثي [ت ٧٢٨هـ] ، اعتنى بها وخرج أحاديثها عامر الجزار وأنور الباز ، دار الوفاء - المنصورة ، الطبعة الثالثة ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م ، ١٠/٣٦٣-٣٦٦ ، فليراجع لما فيه من الدلائل على صحة هذا العامل .

والاحتمال ، أو كونها متعددة مع اختلافها فيما تدل عليه من محالات إليها .

وأحب هنا أن أنبه إلى أن منطلق تحديد درجات التعيين في هذا البحث يختلف عن منطلق النحاة في تحديد درجات التعريف ، حين قدموا الضمير فالعلم فاسم الإشارة فالاسم الموصول فالمعرف بـ(أل) ، وقالوا : إن المضاف إلى معرفة في رتبته ، إلا المضاف إلى الضمير فهو في رتبة العلم ، واختلفوا في هذا كله (١) .

فمن الواضح أنهم كانوا يتحدثون عن درجات المعارف أنفسها من حيث قوة دلالتها على المراد بها أي تطرق الاحتمال إليها وعدمه بحسب مقتضى وضعها ، أما نحن فحديثنا عن التعيين ينصب أساساً على إدراك المتلقي للمحال إليه من لفظ المحيل ، وهذا أمر نصي خاضع للاستعمال ، لا يختلف باختلاف المحيلات فحسب ، بل أيضاً باختلاف المتلقين وطبيعة المحال إليه وقرينة الإحالة ، أما ما ذكره النحاة فهو متكى على معطيات الوضع اللغوي غالباً (٢) .

ونتقل الآن إلى النموذج الثاني الذي ينتمي إلى الخطاب المحكي لنستجلي فيه آثار هذه العوامل ، وما عسى أن يكون فيه من عوامل أخرى ، وهو جزء من قصة يوسف عليه السلام ، وهو قول الله تعالى : ﴿ وَجَاءَتْ سَيَّارَةٌ فَأَرْسَلُوا وَارِدَهُمْ فَأَدْلَى دَلْوَهُ . قَالَ يَبُشْرَى هَذَا غُلْمٌ وَأَسْرُوهُ بَضْعَةً وَلِلَّهِ عَلَيْهِمْ إِمَّا يَعْمَلُونَ \* وَشَرُّهُ بِشْرَبٍ بِخَسْرِ دَرَاهِمٍ مَعْدُودَةٍ وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ \* وَقَالَ الَّذِي اشْتَرَاهُ مِنْ مِصْرَ لَا مِرَاءَ فِيهِ أَكْرِمِي مَثْوَاهُ عَسَى أَنْ يَنْفَعَنَا أَوْ نَتَّخِذَهُ وَلَدًا وَكَذَلِكَ مَكَّنَّا لِيُوسُفَ فِي الْأَرْضِ وَلِنُعَلِّمَهُ مِنْ تَأْوِيلِ الْأَحَادِيثِ وَاللَّهُ غَالِبٌ عَلَى أَمْرِهِ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ \* وَلَمَّا بَلَغَ أَشُدَّهُ آتَيْنَاهُ حُكْمًا وَعِلْمًا وَكَذَلِكَ نُجَزِّي الْمُحْسِنِينَ \* وَرَوَدَتْهُ الْمَلَأَى هُوَ فِي بَيْتِهَا عَنْ نَفْسِهِ وَعَلَّقَتْ الْأَتْرَابَ وَقَالَتْ هَيْتَ لَكَ قَالَ مَعَاذَ اللَّهِ إِنَّهُ رَبِّي أَحْسَنَ مَثْوَايَ إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ الظَّالِمُونَ \* وَلَقَدْ هَمَّتْ بِوَيْهَمَ بِهَا لَوْلَا أَنْ رَأَاهُ بُرْهَنَ رَبِّيَ . كَذَلِكَ لِنَصْرِفَ عَنْهُ

(١) انظر في ذلك مثلاً : شرح المفصل لابن يعيش ٨٧/٥ ، وجمع الهوامع ١٨٧/١ - ١٨٩ .

(٢) انظر مثلاً إلى احتجاج من قدم الضمير بأنه «لا اشتراك فيه لتعيينه بها يعود إليه ولذلك لا يوصف ولا يوصف به» ، وإلى قول بعضهم وهو يرجح تقديم العلم : «وإنما تقع الشركة عارضة فلا أثر لها» [شرح المفصل ٨٧/٥] ، ولكن من أمثل ما قيل عن درجات التعريف وأقربه إلى ما نحن فيه كلام ابن مالك رحمه الله تعالى في شرح التسهيل ١١٦/١ - ١١٨ ، فقد راعى ما يعرض في الاستعمال من أمور تغير درجة التعريف المستحقة بالوضع .

السُّوءَ وَالْفَحْشَاءَ إِنَّهُ مِنْ عِبَادِنَا الْمُخْلَصِينَ \* وَأَسْتَبَقَا الْبَابَ وَقَدَّتْ قَمِيصَهُ مِنْ دُبُرٍ وَأَلْفَيَا سَيِّدَهَا لَدَا الْبَابِ قَالَتْ مَا جَزَاءُ مَنْ أَرَادَ بِأَهْلِكَ سُوءًا إِلَّا أَنْ يُسْجَنَ أَوْ عَذَابٌ أَلِيمٌ \* قَالَ هِيَ رَوَدَتْنِي عَنْ نَفْسِي وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِنْ أَهْلِهَا إِنْ كَانَتْ قَمِيصُهُ قَدْ مِّنْ قُبُلٍ فَصَدَقَتْ وَهُوَ مِنَ الْكَاذِبِينَ \* وَإِنْ كَانَتْ قَمِيصُهُ قَدْ مِّنْ دُبُرٍ فَكَذَبَتْ وَهُوَ مِنَ الصَّادِقِينَ \* فَلَمَّا رَأَى قَمِيصَهُ قَدْ مِّنْ دُبُرٍ قَالَ إِنَّهُ مِنْ كَيْدِكُنَّ إِنَّ كَيْدَكُنَّ عَظِيمٌ \* يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا وَاسْتَغْفِرِي لِذَنبِكِ إِنَّكِ كُنتِ مِنَ الْخَاطِئِينَ \* وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي الْمَدِينَةِ امْرَأَتُ الْعَزِيزِ تُرَوِّدُ فَتَاهَا عَنْ نَفْسِهِ قَدْ شَغَفَهَا حُبًّا إِنَّا لَنَرَاهَا فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ ﴿١٩-٣٠﴾ [يوسف: ١٩-٣٠].

في البداية نلاحظ أن استعمال لفظ (سيارة) منكرًا يدل على أنها غير معينة عند السامع ، فالمراد فرد من أفراد هذا المفهوم ، فإذا ما عادت إليه ضمائر الغيبة في (فأرسلوا واردهم / وأسروه/ يعملون / شروه/ كانوا) كان المعين لدللى السامع بها هو ذلك الفرد الشائع المقيد بقيود العلاقات السياقية<sup>(١)</sup> ، فالضمائر تفسر بمفهوم (سيارة) لا ماصدقها ، بمعنى أن مَرَسَى الذهن مِنَ الضمير هو المعنى المفهوم من هذا اللفظ لا ماصدقه<sup>(٢)</sup> ، وهذا معنى أن المحال إليه هنا مفهوم ذهني لا ماصدق خارجي ، مع أن الماصدق الخارجي متحقق بطبيعة الحال ، وهذا ما يناسب إيراد عنصر جديد في الخطاب المحكي ، لكن تتابع الأخبار عن هذا الماصدق غير المدرك إدراكًا مباشرًا يَكُونُ في الذهن صورة مجردة له تمثل ظلًا لوجوده الخارجي ، وحينئذ تصبح هذه الصورة هي الحاضرة عند سماع المحيل ، فيرتقي المحال إليه درجةً من تعيين المفهوم إلى تعيين الماصدق ، ولكنه يبقى غير مدرك إدراكًا مباشرًا ، بل بواسطة الإخبار فحسب .

ومعنى هذا أن التعيين عند متلقي الآيات للمرة الأولى يختلف عنه عند متلقيها للمرة الثانية فما فوقها ؛ لأن ثبات الصورة الذهنية للماصدق لا يتحقق قبل المرة الأولى ، وقد تتدخل أخبار خارجية في تشكيل هذه الصورة ، كما نقرؤه في المحرر الوجيز مثلاً

(١) فالمراد سيارة جاءت إلى الجب الذي ألقى فيه يوسف عليه السلام ، في زمن قريب من إلقائه ، وهذه العلاقات هي التي تسوغ جعل هذا الفرد الشائع معيناً للضمير .

(٢) ومن ثم ذهب بعض النحاة إلى أن الضمير العائد إلى نكرة من النكرات لا المعارف ، لأنه لا يدل على معين في الخارج ، انظر : المقتضب ٩٣/٤ ، وشرح الكافية للرضي ١٢٨/٢ ، وشرح شذور الذهب ص ١٦٧ .

من أنه «روي أن هذه السيارة كانوا قومًا من أهل مدين ، وقيل : قوم أعراب . . . ويروى أن مدلي الدلو كان يسمى مالك بن زعر ، ويروى أن هذا الجب كان بالأردن على ثلاثة فراسخ من منزل يعقوب» (١) .

وهذا يلفتنا إلى أهمية مراعاة عدد مرات التلقي في تعيين المتلقي للمحال إليه ، إذ يظهر هنا أثره في نقله من تعيين المفهوم (٢) إلى تعيين الماصدق .

فإذا انتقلنا إلى الضمائر في (فأدلى دلوه قال) وجدناها تعود إلى (واردهم) ، وطريق التعيين هنا يختلف عن سابقتها ، فالمرجع هنا معرف ، ومدلوله ماصدق مُعَيَّن ، غاية ما هنالك أن تعيينه بالصفة لا بالذات ، فهو وارد السيارة التي جاءت إلى الجب الذي أُلقي فيه يوسف . . . و« (الوارد) هو الذي يأتي الماء ليسقي منه الجماعة» (٣) ، ومعنى هذا أننا نتوقعه بسبب ذكر السيارة والجب ، فهو معرف تعريف العهد الجنسي ، وهنا يكون الشخص الذهني للمحال إليه أسرع تشكلاً ، ونستطيع أن ندرك ذلك لو قارنًا بين هاتين العبارتين :

- فأرسلوا واردهم .

- فأرسلوا وارداً لهم .

إنَّ العبارة الأولى لا تقال إلا لمن عرف أن لهم وارداً وإن لم يعرف من هو هذا الوارد بعينه على سبيل القطع ، وهذا مبني على شرط استعمال المعرفة الذي أشير إليه من قبل (٤) ، أمَّا العبارة الثانية فتقال لخالي الذهن من أمر الوارد أصلاً ، كما قال تعالى : ﴿ يُرْسَلُ عَلَيْكُمَا شَوْاْظٌ مِّنْ نَّارٍ وَنُحَاسٌ فَلَا تَنْتَصِرَانِ ﴾ [الرحمن : ٣٥] ، فإنه لو قيل : شواظ النار لانصرف الذهن إلى لهيب جهنم أعادنا الله منها ، فلما نكر دل على أنه شيء غير متوقع ولا معروف ، وهذا أشد تخويفاً ، والله أعلم .

وسنلتفت الآن إلى الشخصيات الثلاث التي تدور حولها الأحداث في هذا الجزء ،

(١) المحرر الوجيز ٢٢٨/٣ .

(٢) وهو خاص بالضمير العائد إلى نكرة أو معرف تعريف الماهية أو الاستغراق .

(٣) المحرر الوجيز ٢٢٨/٣ .

(٤) انظر : ص ١٦٠ .

وهم يوسف عليه السلام ، والعزیز ، وامرأة العزیز ، وقد جاءت الألفاظ الدالة عليهم مُعَرَّفَةً ، وهي تَتَّحِدُ في أَنَّ ما تحيل إليه ماصداً لا مفهوماً ، وتختلف في غير ذلك ، على نحو يتناسب مع موقع كل منها في سياقه .

فأما يوسف عليه السلام فيحيل إليه (هذا غلام) و(يوسف) و(فتاها) وعدة ضائير ظاهرٌ أمرها ، واسم الإشارة جاء على لسان من أدلى الدلو ، وهو لا يعرف مِنْ أَمْرِ يوسفَ إلا أنه شخص حاضر أمامه فليس بقادرٍ على أن يستعمل له إلا اسم الإشارة ، والمحال إليه معينٌ لديه بالإدراك المباشر ، لكنه لا يعرف عنه شيئاً وراء ذلك ، وهذا يعني أن الإدراك المباشر لا يكفي وحده في تمام التعيين ، لأنه قد يكون إدراكاً للذات مع بعض أحوالها ، مع جهل كثير من المعلومات عنها ، كما لا تكفي لتام التعيين معرفة بعض الصفات مع عدم إدراك الذات كما وقع للنسوة اللاتي قلن : «لفتاها» ، فإنهن ما رأينه ولكن سمعن عنه ، بدليل قوله تعالى : ﴿ فَلَمَّا رَأَيْنَهُ أَكْبَرْنَهُ وَقَطَّعْنَ أَيْدِيَهُنَّ وَقُلْنَ حَاشَ لِلَّهِ مَا هَذَا بَشَرًا إِنْ هَذَا إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ ﴾ [يوسف : ٣١] ، فإنَّ هذا حال المفاجأ المشدوه ، ونلاحظ أنَّ حظَّ اسم الإشارة في كلام النسوة حين رأين يوسف من التعيين أكبر منه في كلام الوارد ؛ لأنَّ معانيتهنَّ جاءت عقب سماع ومعانيته مستأنفة من غير علم سابق .

ويأتي التعبير عنه بالعلم في قول العزیز أو الشاهد : «يوسف أعرض عن هذا» وفي استعمال العلم هنا ما فيه من الدلالة على المعرفة والألفة المتسقة مع دلالة حذف أداة النداء ، يقول الزمخشري : « حذف منه حرف النداء لأنه منادى قريب مفاطن للحديث وفيه تقريب له وتلطيف لمحلّه »<sup>(١)</sup> ، وهنا يظهر معيار آخر لدرجة التعيين وهو كم المعلومات المحصلة في الذهن عن المحال إليه ، ليكون سادس العوامل الخمسة السابقة التي تتوقف عليها درجة تعيين المحيلات .

وإذا كان هذا الكم يظهر أثره - في المواضع الثلاثة السابقة - في اختيار المتكلم للفظ المحيل ، فإنه يتحقق في مواضع أخرى لدى المتلقي ، وهذا ما يظهر في العبارات الدالة على العزیز : (الذي اشتراه من مصر) (سيدها) (امرأة العزیز) ، لتصور أولاً أننا نقرأ

(١) الكشف ٢ / ٤٦١ .



هذه الآيات لأول مرة وأنا لا نعرف شيئاً عن قصة يوسف عليه السلام إلا ما سبق أن أخبرنا به القرآن الكريم في الآيات السابقة ، فماذا نلاحظ؟

إننا حين نقرأ قوله تعالى : ﴿ وَشَرَوْهُ بِثَمَنٍ بَخِيسٍ ﴾ نفهم مباشرة أن هناك مشترى له ، فإذا ما قرأنا قوله سبحانه : ﴿ وَقَالَ الَّذِي اشْتَرَاهُ مِنْ مِصْرَ ﴾ لم يكن ذلك مجهولاً لدينا ، فنحن نعرف وجود المشتري فمضمون الصلة معهود عهداً ذكرياً ملحوظاً ، ولكننا لا نعرفه بعينه ، ولا نعرف عنه أي شيء آخر غير أنه الذي اشترى يوسف ، وهذا من التعيين بالصفات لفرد شائع ، أي من العهد الجنسي ، لكن عبارة (الذي اشتراه من مصر) نفسها تفيدنا عنه جديداً وهو أنه رجل لا امرأة ، وأنه من مصر لا من الشام مثلاً ، وهذه المعلومات الجديدة ستختزن في ذواكرنا وتتحول بعد قليل إلى معلومات محصلة تسهم في تحويل التعيين إلى تعيين فرد متميز .

وتستمر القصة دون مزيد تعيين باستثناء إشارات دقيقة مثل : ﴿ وَكَذَلِكَ مَكَّنَّا لِيُوسُفَ فِي الْأَرْضِ ﴾ و﴿ إِلَّا أَنْ يُسَجَّنَ أَوْ عَذَابُ الْأَلِيمِ ﴾ ، إلى أن تصل في الآية (٣٠) إلى تعيين جديد في قوله تعالى : ﴿ أَمْرَأَتُ الْعَزِيزِ ﴾ ، حيث التصريح بالمكانة الاجتماعية التي يحتلها هذا الذي اشترى يوسف عليه السلام ، وهو أنه العزيز ، وعندها ينتقل التعيين إلى تعيين الذات ، وهو ما يعود بالكشف الدلالي على الإشارات السابقة ، فنفهم معنى التمكين ليوسف في الأرض ، وسر نبرة التسلط في كلام التي راودته عن نفسه وتلويحها بالسجن أو العذاب الأليم ، وهذا الكشف يعد أمانة سياقية على الفرق بين التعيين بالصفات والتعيين بالذات وإن كانا جميعاً يرجعان إلى الخبر المحض ، ولكن الذي يفرق بينهما لدى المتلقي هو كم المعلومات التي حصلها عن تلك الذات .

ويبقى لنا عبارة (سيدها) التي جاءت في أثناء القصة وهي عبارة تشترك إحصائياً (١) مع عبارة (الذي اشتراه من مصر) ، وتربطها بها شبكة علاقات نحوية دلالية ، بما يجعل العبارة الأولى قرينة للعهد في الثانية (٢) ، فالذات الخارجية يبدأ المتلقي في تكوين صورة

(١) من جهة الإحالة الماصدية .

(٢) وقد تحقق فيه الشرطان المذكوران في ص ٢٤٥ .

ذهنية لها<sup>(١)</sup> بتوقع وجودها بسماعه (وشروه) ، وتحقق بسماعه (الذي اشتراه) ، فيكون هذا اللفظ هو القرينة المستدعية لصورة المحال إليه في الذهن لأن القرينة الملقوطة أقوى لأن دلالتها على المحال إليه بالمطابقة ، والملاحظة بالالتزام ، فأياً لفظ ارتبط به ماصديقاً بواسطة علاقات نحوية دلالية - ارتبط بالصورة الذهنية للمصدق المثلة للمحال إليه .

وتبدأ شبكة العلاقات النحوية الدلالية بعبارة (بأهلك) ، وذلك لأن أهل الرجل امرأته<sup>(٢)</sup> ، كما قال تعالى : ﴿ فَلَمَّا قَضَىٰ مُوسَى الْأَجَلَ وَسَارَ بِأَهْلِهِ ﴾ [القصص: ٢٩] ، والمقام يدل على أنها تقصد نفسها ، وقد أضيفت من قبل للضمير العائد إلى (الذي اشتراه من مصر) في قوله تعالى : (لامرأته) ، فدلّت هذه العلاقات على أن سيدها هو الذي اشترى يوسف .

أمّا الشخصية الثالثة وهي امرأة العزيز فإن بداية تصويرها في ذهن المتلقي تحقق بلفظ (لامرأته) ، وقد ورد في سياق الحكاية ، وهو دال على ماصدق واحد معين في الخارج<sup>(٣)</sup> ولكن لا يوجد في السياق ما يدل على تعيينه ، وإذا كان الأصل في المعرفة أن تستعمل لما هو معهود لدى المخاطب فإنه يكفي عادة أقل قدر من العهد ، وهو مستفاد هنا من العرف العام القاضي بأن يكون للرجل زوجة ، وهذه درجة ضعيفة من التعيين ، يركز فيها تعين المضاف على تعين المضاف إليه ، وهي من قبيل العهد الجنسي ، وقد قال الطاهر بن عاشور : «الإضافة قد تخرج عن [تعريف العهد الشخصي] في الاستعمال فتجيء بمنزلة النكرة المخصوصة بالوصف ، فتقول : أتانى غلامٌ زيد بكتاب منه ، وأنت تريد غلاماً له غير معين عند المخاطب ، فيصير المعرف بالإضافة حينئذ كالمعروف بلام الجنس ، أي يفيد تعريفاً يميّز الجنس من بين سائر الأجناس»<sup>(٤)</sup> .

فإذا ما تشكلت هذه الصورة في إطار العالم الذي يبينه النص في الذهن ، أي

(١) وهذه الصورة هي المحال إليه كما سبق في ص ١٧٣ .

(٢) جاء في لسان العرب ١/ ١٦٤ : «وَأَهْلُ الرَّجُلِ أَهْلُهُ زَوْجُهُ ، وَأَهْلُ الرَّجُلِ يَأْهَلُ يَأْهَلُ أَهْلاً وَأَهْلاً وَأَهْلاً وَأَهْلاً : تَزَوَّجَ ، وَأَهْلَ فَلَانٌ امْرَأَةً يَأْهَلُ إِذَا تَزَوَّجَهَا» .

(٣) نقل السيوطي في مفتاح الأقربان عن ابن اسحاق أن اسمها راعيل بنت رعبائيل ، وقيل : زليخا . انظر : مفتاح الأقربان في مبهمات القرآن ، تأليف العلامة جلال الدين السيوطي ، ضبطه وعلق عليه الدكتور مصطفى ديب البغا ، مؤسسة علوم القرآن - دمشق - بيروت ، الطبعة الثانية ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م ، ص ٥٧ .

(٤) التحرير والتنوير ٨/ ٦٥ .

أصبحنا نتصور رجلاً اشترى يوسف وأنَّ لهذا الرجل امرأةً حادثها بشأن رعايته فأصبحت هي المسئولة عنه ، هنا يأتي المحيل الثاني مناسباً لهذه الصورة وهو (التي هو في بيتها) ، فيكون التعيين الناشئ عن هذه الإحالة أقوى من سابقه ، بسبب زيادة كم المعلومات المحصلة عن المحال إليه .

ثم تأتي محيلات أخرى في سياق المحكي وهي : (بأهلك) (هي راودتني) (امرأة العزيز) ، ولا تفيدنا نحن المقصوص علينا جديداً بخصوص المحال إليه ، باستثناء ما سبق من دلالة (العزيز) ، ولكننا نلتفت هنا لأمرين :

أحدهما : تعدد صور المحيلات لمحال إليه واحد ، والسبب في ذلك على ما يظهر اختلاف مقامات الكلام ، فهي (أهلك) حين تريد أن تغري زوجها بمؤاخذه يوسف ، و(هي) حين تُغيِّبها فعَلَّتْهَا عن شَرَفِ الحضور ، و(امرأة العزيز) حين تتحوَّل قصَّتُها إلى حديث تلوكه الألسن متعجبة من المفارقة بين علُو منصبها ودُنُو سلوكها ، ومع هذه الاختلافات نجد كلَّ محيل منها وقع في موقعه من الإطار العام للنص ، بمعنى أنَّه لا يرد إلا ولملتقي القرآن قدرةً على إدراك ما يحيل إليه في حدود عوامل التعيين المتاحة له ، وهذا ظاهر مع المحيلين الأولين ، أمَّا (امرأة العزيز) فهو يعطي معلومةً جديدةً تماماً وهذا ليس من شأن المعارف التي ترتبط بالمعهود من قبل ، لكنَّ هذا الجديد على أية حال ليس متعلقاً بخصوص المرأة التي يجري الحديث عنها بل بزوجها ، وهو مع هذا لا يقدم ذاتاً جديدة بل صفةً جديدة لذات سبق تعريفها في النص ، والذي يجعلنا نقرن هذه الصفة بتلك الذات شبكة من العلاقات النحوية الدلالية تبدأ من الإخبار عن (امرأة العزيز) بـ(تراود فتاها) ، لتنتقل إلى (وراودته التي هو في بيتها) حيث الرابط الدلالي واضح ، فيتم توحيد مدلول (التي هو في بيتها) و(امرأة العزيز) في ذهن المتلقي ، ويرتبط المحيل الأول بـ(امراته) حيث يعود الضمير فيه على (الذي اشتراه) - بواسطة توجيه الأمر إليها بإكرام مثوى يوسف ، فتكون النتيجة أنَّ امرأة (الذي اشتراه) هي (امرأة العزيز) ومن ثم فـ(الذي اشتراه) هو (العزيز) .

ولعل هذه النتيجة تبدو بدهية للوهلة الأولى لمن يقرأ الآيات وفي ذهنه القصة بتفاصيلها ، لكنَّ هذا لا ينفي أهمية العملية الذهنية السريعة التي أدت هذه النتيجة عند

القراءة الأولى ، فهي عملية لا بد منها لفهم المحيلات الموجودة في هذا النص ، وإذا كان العقل البشري قادرًا على إتمامها في سرعة وربما في الـ (لا وعي) فإنَّ العقل الإلكتروني لا يستطيع القيام بأمثالها إلا إذا غذي بأنساق محددة لشبكات العلاقات النحوية الدلالية في إطار علاقتها بفكرة التعيين كالشبكة المذكورة<sup>(١)</sup> .

والأمر الثاني الذي نود الالتفات إليه هنا هو سؤال ينبثق عما تقرر من الفرق في درجة التعيين بين أصحاب القصة الناطقين بهذه المحيلات ابتداءً ، وبيننا نحن المتلقين لها ، الناشئ عن العامل الثاني أي وسيلة إدراك المحال إليه ، وهو : ما علاقة هذا العامل بسياق الخطاب المحكي أعني سياق الحكاية والحوار المحكي؟

إنَّ سياق الحكاية لا ينبغي أن يراعى فيه إدراك شخصيات القصة الواقعيين للمحال إليه لأننا بذلك نتحوّل من مفهوم الإحالة العهدية إلى مفهوم آخر له آلياته الخاصة هو الإحالة الماصدية ؛ وذلك لأنَّ أولئك الشخصيات لم يسمِعوا اللفظ المحيل أصلاً إذ هو نازل بعد زمنهم ، ولكنَّ اختلاف درجة التعيين بناءً على اختلاف وسيلة الإدراك أمر لا مناص من مراعاته في سياق المحكي ، لما يترتب عليها من كشفٍ لأسرار اختيار الألفاظ المحيلة ، وكيف تأتي هذه الألفاظ متسقة على مستويين مختلفين هما مستوى عرض المعلومات للمتلقّي الذي يراعى فيه ألا يقدم لفظ معرفٍ إلا ومدلوله يسبقه ، ومستوى ملائمة اللفظ للمقام الأوّل الذي قيل فيه وهو مقام مختلف في معطياته عن مقام القص ، وقد ظهر في التحليل السابق مراعاة هذين الأمرين .

وعلى نحو ما سبق في (لامراته) نلمح العهد في كُلِّ من : (الأبواب) و(الباب) و(قميصه) و(المدينة) ، إذ هي جميعاً من باب العهد الجنسي<sup>(٢)</sup> ، والمحال إليه في كُلِّ

(١) ولعلَّ هذا يفتح الباب لأبحاث علمية تالية تدقق فكرة شبكات العلاقات النحوية الدلالية ودورها في تعيين المحال إليه ، في إطار دراسات البرمجة اللغوية .

(٢) وجاء (برهان ربه) لتعريف الجنس أيضاً ، وهو للماهية في ضمن فرد مبهم ، لكنَّ لا تعلق للعهد به ، فالروايات الواردة في تعيينه من باب تعيين مبهمات القرآن الجاري في المعارف والتكرات جميعاً ، وهو غير تعيين المحال إليه بسبب العهد الناشئ عن حضور أو ذكر أو علم سابق ، وهو غير متحقق هنا إذ لا يفهم من هذه العبارة إلا أنه رأى برهاناً من ربه يمنعه من ملائمة المحذور ، لكن ما هو؟ لا دليل من النص ولا من خارجه عليه ، فهو =

معين بالصفة لا بالذات ، فإن ذكر البيت يستدعي ذكر (الباب) أو (الأبواب) ، فالفهم أنها أبواب بيتها ، وأن ذلك الباب باب الحجرة التي كانا فيها ، ناهيك عن أن صيغة الجمع في الأبواب يفهم منها بدلالة الالتزام اتساع البيت ، المستلزم عادة لغنى أهله ، وهي إشارة ستكشف أكثر عند (امرأة العزيز) .

وأما (قميصه) فهو يحيل إلى ثوب متوقع بحسب العرف والعادة وتحديدته بالقميص مكتسب من اللفظ نفسه ، ومعنى هذا أن اللفظ المحيل بعهد جنسي قد يشارك بنفسه في تشكيل صورة المحال إليه في ذهن المتلقي ، لكن لابد أن يكون الذهن متوقعاً أو مهيئاً على الأقل لتلقي ما يدل على فرد من أفراد هذا الجنس .

وأما (المدينة) فهي المكان الأكبر الذي دارت فيه هذه الأحداث ، وهو أمر متوقع ومختزن في الذهن بمجرد ذكر الأحداث ؛ نظراً لأن الحدث يدل على المكان دلالة التزام ، وأن العرف والعادة يقضيان بأن الناس ما لم يكونوا بدواً يعيشون في قرى أو مدن ، وقد أشعر ذكر مصر أولاً بالحضارة ، وهذا لا ينفي أنها تعطينا جديداً متمثلاً في تخصيص هذا المكان بكونه مدينة لا قرية مثلاً ، وهذا شأن العهد الجنسي ، إننا نستطيع أن نقول إن (المدينة) هنا في قوة الموصوف أي المدينة التي كانوا فيها ، كما كانت (الأبواب) في قوة المضاف ، وهذا - في الواقع - ما يميز المعرف تعريف العهد الجنسي ، ويضاف هنا تخصيص آخر وهو أن هذه المدينة في مصر ، وهذا يرفع درجة التعيين مع أنه لو لم يذكر لما ضر بأصل التعيين .

ونخلص من هذا التحليل إلى أن ضابط العهد الجنسي أن يكون المحيل في قوة المضاف أو الموصوف ، ويعبر عن هذا حين يكون المحيل معرفاً بـ (أل) وهو في تقدير مضاف بأن (أل) نابت مناب المضاف ، ويفهم تقديره من السياق ، ومعنى هذا أن

= من قبيل الفرد المبهم غير المراد بالحكم ، وهو في معنى النكرة ، ومعنى التعريف هنا ينصب على الماهية لاستحضارها في الذهن ، ويؤيد هذا ما قاله الطبري بعد أن حكى الأقوال في تعيينه : «وذلك آية من آيات الله ، زجرته عن ركوب ما هم به يوسف من الفاحشة ، وجائز أن تكون تلك الآية صورة يعقوب ، وجائز أن تكون صورة الملك ، وجائز أن يكون الوعيد في الآيات التي ذكرها الله في القرآن على الزنا ، ولا حجة للعذر قاطعة بأي ذلك من أي ، والصواب أن يقال في ذلك ما قاله الله تبارك وتعالى ، والإيهان به ، وترك ما عدا ذلك إلى عالمه» [تفسير الطبري ١٣ / ١٠٠] .

التعيين مع العهد الجنسي في رتبة تخصيص النكرة ، ومن ثمَّ كان أضعفَ درجات التعيين ، وإنَّما كان من قبيل الإحالة لأجل توقُّفه على العهد كما سبق بيانه في الباب الأوَّل (١) .  
وأخيرًا ثمة أسماء إشارة تحيل إلى معنى ملحوظ من الكلام هي : (كذلك مكنا) ،  
(وكذلك نجزي المحسنين) ، (كذلك لنُصْرِفَ عنه السُّوءَ والفحشاء) .  
فأتمَّ (كذلك مكنا) فيحتمل وجهين :

الأوَّل : أن يكون المشار إليه هو المصدرَ المفهومَ مِنَ الْفِعْلِ بَعْدَهُ أي كذلك التمكين ،  
«تنوينا بأن ذلك التمكين بلغ غاية ما يطلب من نوعه بحيث لو أريد تشبيهه بتمكينٍ آتَمٍّ منه لما كان إلا أن يشبهه بنفسه على نحو قول النابغة : «والسَّفَاهَةُ كَأَسْمِهَا» فيكون الكاف في محل نصب على المفعول المطلق ، والتقدير : مكنا ليوسف تمكينًا كذلك التمكين» (٢) ،  
أي مكناه تمكينًا يشبه نفسه ، وحينئذ فالقرينة ملحوظة من متأخر بدلالة التضمن .  
الثاني : أن يكون المشار إليه «حاصل المذكور آنفًا ، وهو ما يفيد عثور السيارة عليه من أنه إنجاءٌ له عجيبٌ الحصول بمصادفة عدم الإسراع بانتشاله من الجب ، أي مكنا ليوسف عليه السَّلام تمكينًا من صنعنا ، مثل ذلك الإنجاء الذي نجيناه ، فتكون الكاف في موضع الحال من مصدر مأخوذ من (مكنا) ، ونظيره : ﴿كَذَلِكَ زَيَّنَّا لِكُلِّ أُمَّةٍ عَمَلَهُمْ﴾ [الأنعام: ١٠٨]» (٣) ، وحينئذ فالقرينة ملحوظة من متقدم وهي المعنى الكلي المجرَّد منه ، وليس هو من قبيل المركب لأنَّ المشبَّه مفرد وهو التمكين فكذلك المشبَّه به وهو الإنجاء .  
ولو أردنا تكييف المحال إليه - على كلا المسلكين في تحديده - وفقًا للعوامل السابقة فإننا نجده :

- ١- من ناحية ماهية المحال إليه ماصدقًا ، وهو إما تمكين يوسف في الأرض أو إنجاءه من الجب ، وهو فرد من أفراد التمكين أو من أفراد الإنجاء معين بمقيدات الحدث ، وإنَّ كان هذا التمكين أو الإنجاء مؤلفًا من أحداث جزئية لا يتم إلا بها .
- ٢- ومن ناحية وسيلة إدراكه مدركًا بالخبر بواسطة الاستنباط الذي يتحقق مرة

(١) انظر : ص ١٥٦ .

(٢) التحرير والتنوير ٢٤٦/١٢ .

(٣) التحرير والتنوير ٢٤٦/١٢ ، وانظر : روح المعاني ٢٠٧/١٢ ، ٢٠٨ .

بدلالة التضمن وأخرى بدلالة الالتزام<sup>(١)</sup>.

٣- ومن ناحية حدود التعيين معيّنًا بالذات .

٤- ومن ناحية احتمال المحيل للعهد والجنس غير محتمل لسوء العهد ، ويكفي لذلك أنَّ المحيل اسم إشارة ، وكل من اسم الإشارة والضمير لابدَّ له من محال إليه يُعيّن المراد به .

٥- ومن ناحية احتمال القرينة يتردد بين الاحتمالين المذكورين .

وأما (وكذلك نجزي المحسنين) فهو أيضًا يحتمل أن يكون من تشبيه الشيء بنفسه والتقدير : نجزي المحسنين جزاءً كذلك الجزاء ، تنويهاً بأنَّ هذا الجزاء بلغ الغاية في نوعه حتى لا يوجد ما يُشَبَّه به أفضل منه ، ويحتمل أن تكون الإشارة إلى مفهوم مما سبق أي كذلك الإتياء نجزي المحسنين ، ففيه التوجيه السابق .

وأما (كذلك لنُصْرِفَ عنه السوء والفحشاء) فالإشارة فيه «إلى التثبيت اللازم للإراءة المدلول عليها بقوله سبحانه : ﴿لَوْلَا أَنْ رَأَى بُرْهَنَ رَبِّهِ﴾ أي مثل ذلك التثبيت ثبتناه ﴿لِنُصْرِفَ﴾ الخ ، وقال ابن عطية : إن الكاف متعلقة بمضمر تقديره جرت أفعالنا وأقدارنا ﴿كَذَلِكَ لِنُصْرِفَ﴾ ، وقدر أبو البقاء نراعيه كذلك ، والخوفي أريناه البراهين كذلك ، وجوز الجميع كونه في موضع رفع فقيل : أي الأمر أو عصمته مثل ذلك لكن قال الحوفي : إن النصب أجود لمطالبة حروف الجر للأفعال أو معانيها ، واختار في «البحر» كون الإشارة إلى الرؤية المفهومة من رأى أو الرأي المفهوم<sup>(٢)</sup> .

## ٢- إهمال العهد :

يتحقق التعيين للعنصر الإحالي على نحو ما سبق بناء على تحقق العهد عند المتلقي بما يُعيّنُهُ ، وهذه هي الحالة الطبيعية عند تحقق الأمور الأربعة التالية :

١- استعمال المتكلم لعنصر إحالي .

(١) مع ملاحظة أنَّ وسيلة إدراك المحال إليه ليست هي قرينة العهد به ، ولكنها تناسب معها ، فالمعانية يمكن أن تتحقق مع كون القرينة حضورية أو ذكرية أو ذهنية ، والإخبار يناسبه كون القرينة ذكرية أو ذهنية ولا يناسبه كونها حضورية ، وإذا كان الإخبار المحصل للمحال إليه في نفس محل القرينة كما هنا فهو متحد معها في الصورة .

(٢) روح المعاني ١٢/٢١٦ ، ٢١٧ .

٢- إرادة معيّن به .

٣- معرفة المتلقي بالمحال إليه المعين ، أو على الأقل قدرته على معرفته من السياق .

٤- إدراك المتكلم لمعرفة المتلقي السابقة<sup>(١)</sup> .

لكننا نجد هذه الحالة تتخلف في بعض الاستعمالات القرآنية ، وذلك عندما يكون المتلقي عارفاً بالمحال إليه ومع هذا يُستعمل له عنصرٌ غير محيل ، وعندما يستعمل عنصر محيل ولا يُراد به معين ، وهذا ما نصطلح عليه بإهمال العهد ، لكنه في الحالة الأولى إهمال لعهد متحقق عند المتلقي بالفعل ، وفي الحالة الثانية إهمال لعهد يُتَوَقَّع وجوده نظراً لاستعمال عنصر محيل .

أولاً- إهمال العهد المتحقق :

ويقع ذلك في التنزيل بثلاث صور :

(أ) استعمال النكرة مع تعيين مدلولها عند المخاطب ، وقد مرّ بنا مثلاً لذلك قوله تعالى : ﴿وَإِذْ أَسْرَأَ النَّبِيُّ إِلَىٰ بَعْضِ أَزْوَاجِهِ حَدِيثًا﴾ [التحریم: ٣] ، ومن أمثلة ذلك أيضاً قوله تعالى : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ هُمْ قَوْمٌ أَن يَبْسُطُوا إِلَيْكُمْ أَيْدِيَهُمْ فَكَفَّ أَيْدِيَهُمْ عَنْكُمْ وَأَتَقُوا اللَّهَ وَعَلَىٰ اللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُؤْمِنُونَ﴾ [المائدة: ١١] ، يقول الطاهر بن عاشور : «وقد ذكر المفسرون احتمالات في تعيين القوم المذكورين في هذه الآية ، والذي يبدو لي أن المراد قوم يعرفهم المسلمون يومئذ ؛ فيتعين أن تكون إشارة إلى وقعة مشهورة أو قريبة من تاريخ نزول هذه السورة ، ولم أر فيها ذكره ما تطمئن له النفس»<sup>(٢)</sup> .

ثم أخذ يرجح بعض الاحتمالات كأن تكون تذكيراً بيوم الأحزاب ؛ لأنها تشبه قوله : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ جَاءَ تَكُمْ جُنُودٌ فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِيحًا وَجُنُودًا لَّمْ تَرَوْهَا﴾ [الأحزاب: ٩] .

(١) انظر حول ارتباط استعمال المعرفة بعلم المخاطب مع إدراك المتكلم له : التعريف والتكثير بين الشكل والدلالة ، للدكتور محمود أحمد نحلة ، دار التنوير للطباعة والنشر ١٩٩٧ م . ص ٨١-٨٧ .

(٢) التحرير والتنوير ٦/ ١٣٧ .



أو تكون إشارة إلى ما كان من عزم أهل مكة على الغدر بالمسلمين حين نزول المسلمين بالحديبية عام صلح الحديبية ثم عدلوا عن ذلك ، وقد أشارت إليها الآية : ﴿وَهُوَ الَّذِي كَفَّ أَيْدِيَهُمْ عَنْكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ عَنْهُمْ بِطَّنِ مَكَّةَ﴾ [الفتح : ٢٤] .

أو تكون إشارة إلى عزم أهل خيبر وأنصارهم من غطفان وبني أسد على قتال المسلمين حين حصار خيبر ، ثم رجعوا عن عزمهم وألقوا بأيديهم ، وهي التي أشارت إليها آية : ﴿وَعَدَكُمْ اللَّهُ مَغَانِمَ كَثِيرَةً تَأْخُذُونَهَا فَعَجَلَ لَكُمْ هَذِهِ وَكَفَّ أَيْدِيَ النَّاسِ عَنْكُمْ﴾ [الفتح : ٢٠] ، إلى غير ذلك (١) .

والحاصل من هذه الأقوال أن القوم معينون عند المخاطبين الأوائل ، ومع هذا استعمل لهم لفظ منكر .

ومن إهمال العهد المتحقق أيضاً استعمال (طائفة من أهل الكتاب) و(فريق من الذين أوتوا الكتاب) ، فالأول في قوله تعالى : ﴿وَدَّتْ طَائِفَةٌ مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَوْ يُضِلُّوكُمْ﴾ [آل عمران : ٦٩] ، وقوله تعالى : ﴿وَقَالَتْ طَائِفَةٌ مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ آمِنُونَا إِنَّا لَنِذِيرٌ﴾ [آل عمران : ٧٢] ، فمع أن الطائفتين قد تكونان معينتين (٢) لدى المسلمين المخاطبين ابتداءً في الآيتين - لم يشر الاستعمال القرآني إليهما بعنصر محيل رعاية لهذا العهد ، وإنما جاء بالنكرة ليفيد - والله أعلم - عدم القطع

(١) انظر : السابق ١٣٧/٦ ، ١٣٨ .

(٢) ذكر القرطبي في الآية الأولى أنها «نزلت في معاذ بن جبل وحذيفة بن اليمان وعمار بن ياسر حين دعاهم اليهود من بني النضير وقريظة وبني قينقاع إلى دينهم وهذه الآية نظير قوله تعالى : ﴿وَدَّتْ كَثِيرٌ مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَوْ يَرُدُّوكُمْ مِّنْ بَعْدِ إِيمَانِكُمْ كُفَّارًا حَسْبًا﴾ ، و(من) على هذا القول للتبعيض وقيل : جميع أهل الكتاب فتكون من لبيان الجنس» [تفسير القرطبي ١٦٧/٥] ، فعلى القول الأول الطائفة أفراد معينون عند معاذ وحذيفة وعمار رضي الله تعالى عنهم بالذات والمعاينة ، ويمكن أن ينقل بالخبر إلى عموم المسلمين بعد تلك الحادثة ، وأمّا الآية الثانية فاكتفى الطبري بتعيين الطائفة فيها بالوصف فحصرها في اليهود [انظر : تفسير الطبري ٤٩٨/٥] ، ونقل ابن عطية عن الحسن أنهم يهود خيبر قالوا ليهود المدينة [المحرر الوجيز ٤٥٣/١] ، فزادهم درجة من التعيين ، ونقل السيوطي رواية ابن إسحاق عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما أن القائلين هم عبد الله بن الصيف ، وعدي بن زيد ، والحارث بن عوف ، فعينهم بالذات [انظر : لباب النقول ص ١٦٣ ، ١٦٤] .

بالتعيين ومن ثمَّ يصرف الذهن عن تتبع الذوات إلى العناية بمردود فعلهم الذي يفصح عنه في الموضع الأول قوله تعالى: ﴿وَمَا يُضِلُّوهُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ وَمَا يَشْعُرُونَ﴾ [آل عمران: ٦٩] وفي الموضع الثاني قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنْ أَلْهَدَىٰ هُدَىٰ اللَّهِ... قُلْ إِنْ أَلْفَضَلَ بِيَدِ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ وَسِيعٌ عَلِيمٌ﴾ \* يَخْنَصُ بِرَحْمَتِهِ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ [آل عمران: ٧٣، ٧٤].

والثاني في قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا جَاءَهُمْ رَسُولٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَهُمْ بَشَرٌ مِنْ الْأَنْبِيَاءِ أَوْتُوا الْكِتَابَ كَتَبَ اللَّهُ وَرَاءَ ظُهُورِهِمْ كَانَتْهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ١٠١]، وقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ تُطِيعُوا قَرِيبًا مِنَ الَّذِينَ أَوْتُوا الْكِتَابَ يَرُدُّكُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ كُفْرِينَ﴾ [آل عمران: ١٠٠]، فالفرق الأول علماء اليهود<sup>(١)</sup>، والثاني شأس بن قيس وحده أو هو وأتباعه<sup>(٢)</sup>.

وفي آية البقرة شاهد آخر في قوله سبحانه: ﴿رَسُولٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ﴾ إذ المراد سيدنا محمد ﷺ ولكن استعمال النكرة يفيد توجيه العناية إلى الوصف، إذ يكفي في وجوب الاتباع أن يكون الداعي رسولا من عند الله، ومناط الذم في مخالفة الرسول أنه رسول من عند الله بغض النظر عن شخصه، وقد يقال فلم لم يُعرف تعريف الإضافة فيقال: (رسول الله)؟

والجواب أن تعريف الإضافة هنا لشهرته في سيدنا محمد ﷺ في قوة العلم بالغلبة، فيضعف التنبيه به على إناطة الحكم بالوصفية، والله تعالى أعلى وأعلم.

ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا إِنَّا سَمِعْنَا مُنَادِيًا يُنَادِي لِلْإِيمَانِ أَنْ آمِنُوا بِرَبِّكُمْ فَآمَنَّا﴾ [آل عمران: ١٩٣]، فالمنادي يحتمل أن يكون القرآن أو النبي ﷺ<sup>(٣)</sup>، وعلى القولين فهو معين، ومع هذا لم يعرف بلام العهد، حتى يترتب الإيهان على مضمون النداء وسطوع برهانه لا على شخص المنادي.

ومن هذا الباب قوله تعالى: ﴿إِلَّا الَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَى قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ أَوْ جَاءَكُمْ

(١) انظر: تفسير الطبري ٣١١/٢.

(٢) انظر: السابق ٦٢٧/٥، ٦٣١، والتحرير والتنوير ٢٧/٤.

(٣) انظر: تفسير الطبري ٣١٤/٦.

حَصَرَتْ صُدُورُهُمْ أَنْ يَقْتُلُوا قَوْمَهُمْ ﴿ [النساء : ٩٠] ، فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ «قَدْ هَادَنَ مِنَ الْعَرَبِ قِبَاطِلَ ، كَرِهُطَ هِلَالِ بْنِ عُوَيْمِرِ الْأَسْلَمِيِّ ، وَسِرَاقَةَ بْنَ مَالِكِ بْنِ جَعْشَمٍ ، وَخَزِيمَةَ بْنَ عَامِرِ بْنِ عَبْدِ مَنْفٍ ، فَقَضَتْ هَذِهِ الْآيَةُ بِأَنَّهُ مِنْ وَصَلٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ الَّذِينَ لَا عَهْدَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ النَّبِيِّ ﷺ إِلَى هَؤُلَاءِ أَهْلَ الْعَهْدِ فَدَخَلَ فِي عِدَادِهِمْ وَفَعَلَ مِنَ الْمَوَادَعَةِ فَلَا سَبِيلَ عَلَيْهِ»<sup>(١)</sup> ، وَاسْتَعْمَلَ النُّكْرَةَ هُنَا يَبْقَى الْحُكْمُ شَامِلًا لِمَنْ عَاهَدَهُمُ النَّبِيُّ ﷺ قَبْلَ النُّزُولِ وَمَنْ يَحْتَمِلُ أَنْ يَعَاهِدَهُمْ بَعْدَ النُّزُولِ ، فَيَكُونُ فِي ذَلِكَ مَدْعَاةٌ لِمَنْ سَمِعَهُ مِنْ غَيْرِ الْمُسْلِمِينَ أَنْ يَسَالِمَهُمْ وَيَعَاهِدَهُمْ .

وَمِنْ أَوْضَحِ الْأَمْثَلَةِ عَلَى هَذِهِ الظَّاهِرَةِ الْأَسْلُوبِيَّةِ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَهُوَ الَّذِي أَنْشَأَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ ﴾ [الأنعام : ٩٨] ، وَالنَّفْسُ الْوَاحِدَةُ هِيَ آدَمُ عَلَيْهِ السَّلَامُ ، وَلَكِنْ لَمَّا كَانَ الْمَقْصِدُ بَيَانُ اتِّحَادِ الْأَصْلِ دُونَ بَيَانِ نَفْسِ الْأَصْلِ أَوْ التَّعَرُّضُ لَهُ بِحُكْمٍ لَمْ يُجَلَّ إِلَيْهِ<sup>(٢)</sup> . وَإِذَا كَانَ الْعَهْدُ الْمَهْمَلُ فِي النَّهَاجِ السَّابِقَةِ عَهْدًا ذَهْنِيًّا فَقَدْ وَقَعَ إِهْمَالُ الْعَهْدِ الذِّكْرِيِّ أَيْضًا كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَقَالُوا لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ آيَةٌ مِنْ رَبِّهِ قُلْ إِنَّ اللَّهَ قَادِرٌ عَلَى أَنْ يُنْزِلَ آيَةً وَلَكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ [الأنعام : ٣٧] ، فَ(آيَةُ) الثَّانِيَةِ «مِنْ إِعَادَةِ النُّكْرَةِ وَهِيَ عَيْنُ الْأَوَّلَى وَهَذَا يَبْطُلُ الْقَاعِدَةُ الْمُتَدَاوِلَةُ بَيْنَ الْمُعْرَبِينَ مِنْ أَنَّ اللَّفْظَ الْمُنْكَرَ إِذَا أُعِيدَ فِي الْكَلَامِ

(١) المحرر الوجيز ٢/ ٨٩ ، وعبارة الزمخشري والآلوسي حاصرة إذ قال الأول : «القوم هم المسلمون» [الكشاف ١/ ٥٤٧] ، وقال الثاني : «وهم بنو مدليج» [روح المعاني ٥/ ١٠٩] ، ومسلك الطبري وابن عطية في ذلك أقوم ، حيث يظهر في كلامهما إبقاء اللفظ على إطلاقه ، مع الإشارة إلى من كانوا في عهد مع النبي ﷺ بالفعل ، كأنهم نموذج لما تصدق عليه الآية ، وهذا أوفق لاستعمال النكرة .

(٢) ومن نهائج إهمال العهد الذهني أيضًا قوله تعالى : ﴿ قَدْ كَانَ لَكُمْ آيَةٌ فِي فِئَتَيْنِ الْفَقَتَا ﴾ [آل عمران : ١٣] ، وقوله تعالى : ﴿ إِذْ هَمَّتْ طَلْفَتَانِ مِنْكُمْ أَنْ فُتَنَا ﴾ [آل عمران : ١٢٢] ، وقوله تعالى : ﴿ كَلِمَةً طَيِّبَةً ﴾ [إبراهيم : ٢٤] ، وقوله تعالى : ﴿ قَالُوا إِنَّا أُرْسِلْنَا إِلَى قَوْمٍ مُجْرِمِينَ ﴾ [الحجر : ٥٨] بدليل استثناء اليهود منهم ﴿ إِلَّا مَا لُوطٌ ﴾ [الحجر : ٥٩] ، وقوله تعالى : ﴿ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ ﴾ [الأحزاب : ٢٣] ، وقوله تعالى : ﴿ إِنَّا أَرْسَلْنَا إِلَيْكَ رَسُولًا شَهِدًا عَلَيْكَ قَالُوا أَرْسَلْنَا إِلَى فِرْعَوْنَ رَسُولًا ﴾ [الزمر : ١٥] ، الأول محمد ﷺ والثاني موسى عليه السلام ، ويحتمله بمرجوحية ﴿ يَكَلِّمُوْنَهُ ﴾ [آل عمران : ٤٥] .

منكرا كان الثاني غير الأول» (١).

ووقع إهمال العهد الحضورى كما في قوله تعالى : ﴿ فَنُؤَلِّى عَنْهُمْ وَفَالَّ يَقْوَرُ لَقَدْ أَبْلَغْنُكُمْ رَسُولَتِ رَبِّى وَنَصَحْتُ لَكُمْ فَكَيْفَ ءَاسَى عَلَى قَوْمٍ كَافِرِينَ ﴾ [الأعراف : ٩٣] ، إذ وُضِعَ (قوم كافرين) موضع ضمير الخطاب ، فالأصل : ونصحت لكم فكيف آسى عليكم (٢).

(ب) تكرار المحيل بلفظه دون استعمال الضمير له ، وهو من قبيل وضع المظهر موضع المضمّر ، والموجب للإضمار - كما يقول الدسوقي - «أحد أمرين : إمّا تقدم المرجع ، أو قرينة تدل عليه ، فإذا فُقِدَا كان مقتضى الظاهر الإتيان بالاسم الظاهر لا بالضمير» (٣) ، لكن ليس كل تقدم ذكر يوجب الإضمار ؛ ولذلك حرر العصام موضع المضمّر بقوله : «فمقام الضمير الغائب أن يتقدم الذكر ، ويراد الإشارة إليه من حيث إنه حاضر في ذهن السامع لذلك الذكر ، حتى لو تقدم ولم يقصد الإشارة إليه من هذه الحيشة لم يضمّر ، نحو : ﴿ وَهُوَ الَّذِى فِي السَّمَاءِ إِلَهٌُ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌُ ﴾ [الزخرف : ٨٤] ، وقولك : إن جاعني زيد جاعني رجل فاضل» (٤).

وواضح من هذا أن العهد متحقق مع الذكر الأول مما يقتضى استعمال الضمير ، فإذا أعيد اللفظ المعرف كما هو ففي هذا إهمال للعهد لما تقدم (٥) من أن المعرفة إذا أعيدت لم تكن الأولى قرينة للعهد في الثانية ، ومن ثمّ كان هذا من إهمال قرينة العهد المقتضية لاستعمال محيل معين .

(١) التحرير والتنوير ٢١٣ / ٧ .

(٢) وقد يعد من ذلك قوله تعالى : ﴿ قَتَلُوهُمْ بِعَدَابِهِمْ إِلَهٌُ بِأَيْدِيكُمْ وَيُخْزِيهِمْ وَيَضْرِبُهُمْ عَلَيْهِمْ وَيُشْفِ صُدُورُكُمْ ﴾ [التوبة : ١٤] ، بناءً على أن الخطاب جارٍ مع المؤمنين ، فكأن الأصل أن يقال : ويشف صدوركم ، مكان صدور قوم مؤمنين ، فوضع الظاهر موضع المضمّر كما في الآية السابقة ، ولكنني أرى هنا أن المقصود بـ (قوم مؤمنين) بعض المخاطبين لا كلهم ؛ وهو بعض غير معين عند المخاطبين ، فلم يتحقق العهد حتى (٣) جملته الدسوقي على الطول ، ضمن شروح التلخيص ٤٤٨ / ١ .

(٤) الأطول ٢٩٤ / ١ .

(٥) انظر ص ٢٣٣ .

وما ينبغي الالتفات إليه هنا هو محاولة الكشف عن الفرق بين التعيين الناشئ عن مراعاة الذكر الأول لو استعمل الضمير ، والتعيين المتحقق للظاهر المعروف بقريئة أخرى لو وضع موضع الضمير ، فإن إهمال العهد المتحقق بقريئة ما لا يستلزم إهمال العهد من كل وجه .

لو أننا تأملنا قوله تعالى : ﴿ وَإِنَّ مِنْهُمْ لَفَرِيقًا يَلُؤْنَ أَلْسِنَتَهُم بِالْكِتَابِ لِتَحْسَبُوهُ مِنَ الْكِتَابِ وَمَا هُمْ مِنَ الْكِتَابِ يَقُولُونَ هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَمَا هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ ﴾ [آل عمران : ٧٨] ، لوجدنا الكتاب الأول يتعين بعهد ذهني في التوراة<sup>(١)</sup> ، وكان مقتضى الظاهر أن يستعمل له الضمير فيقال : لتحسبوه منه وما هو منه ، فتكون قريئة التعيين للضمير في الموضوعين ذكرية ملفوظة ، إن هذا يحصر ذهن المتلقي في اللفظ المتقدم فلا ينفذ إلى ما يعين الضمير إلا من خلاله ، أمّا استعمال الاسم الظاهر فإنه يعطي المحيل استقلالاً يتيح للذهن حرية الحركة مرةً أخرى في الانتقال إلى المحال إليه ، فالفرق يكمن أساساً بين استعمال الضمير بفراغه من الدلالة المعجمية وما يقتضيه من التبعية لما له تلك الدلالة ، واستعمال الظاهر بما له من دلالة معجمية تعطيه استقلالاً في الانتقال إلى المحال إليه .

وكل القيم البلاغية التي تؤخذ من المقامات المختلفة تنشأ - في واقع الأمر - عن هذا الاستقلال المعجمي للاسم الظاهر ، ففي هذه الآية يفيد تكرار الكتاب واسم الله تعالى «الاهتمام بالاسمين ، وذلك يجر إلى الاهتمام بالخبر المتعلق بهما والمتعلقين به»<sup>(٢)</sup> .

وفي نحو قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِلَّ عِبَادَهُ ﴾ [البقرة : ١٤٣] ، وقوله تعالى : ﴿ وَأَتَقُوا اللَّهَ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴾ [البقرة : ٢٨٢] ، تتمثل قيمة هذا الإهمال في أن «تكون كل جملة مستقلة الدلالة غير محتاجة إلى غيرها المشتمل على معاد ضميرها حتى إذا سمع السامع كل واحدة منها حصل له علم مستقل وقد لا يسمع إحداها فلا يضره ذلك في فهم

(١) روى الطبري ذلك عن ابن عباس وقتادة انظر : تفسير الطبري ٥/ ٥٢٢ ، وانظر : المحرر الوجيز ١/ ٤٦٠ ،

والبحر المحيط ٢/ ٥٢٧ .

(٢) التحرير والتنوير ٣/ ٢٩٢ .

أخراها» (١).

وفي نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَظَلَمُوا لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ وَلَا لِيَهْدِيَهُمْ طَرِيقًا إِلَّا طَرِيقَ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا وَكَانَ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرًا﴾ [النساء: ١٦٨، ١٦٩] ، وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ خَرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ بَطَرًا وَرِثَاءَ النَّاسِ وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَاللَّهُ يَمَّا يَعْمَلُونَ مُحِيطٌ﴾ [الأنفال: ٤٧] ، تتمثل القيمة البلاغية في تعظيم الله عز وجل باستحضار اسمه وتربية المهابة منه في النفوس .

إلى غير ذلك من القيم التي يخرج تتبعها بنا عن مسار البحث ، فإن غاية ما نريده هنا هو بيان الصور التي يتم بها إهمال العهد فيتخلف التعيين الذي هو أثر ظاهرة الإحالة محل البحث .

هذا وقد تكون قرينة العهد المقتضية للضمير حضورية ، فتهمل إلى قرينة ذهنية كما في قول الله تعالى: ﴿قُلْ أَرَأَيْتَكُمْ إِنْ أَنْتُمْ عَذَابُ اللَّهِ بَغْتَةً أَوْ جَهْرَةً هَلْ يُهْلِكُ إِلَّا الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾ [الأنعام: ٤٧] ، فمقتضى الظاهر أن يقال: «هل يهلك بذلك العذاب إلا أنتم؟ أي هل يهلك غيركم ممن لا يستحقه؟ وإنما وُضع موضعه (إلا القوم الظالمون) تسجيلاً عليهم بالظلم وإيذاناً بأن مناط إهلاكهم ظلّمهم الذي هو وضعهم الكفر موضع الإيمان» (٢) .

(ج) تركيب (ومن الناس من يفعل كذا) :

وذلك حين يكون مفهوم الصلة لا يُنكر وقوعه حقيقةً من بعض أفراد الناس ، فيكون المراد العام «إخفاء مدلول الخبر عنه كما تقول: قال هذا إنسانٌ وذلك عندما يكون الحديث يُكسبُ ذمّاً أو نقصاً» (٣) ، وقد ورد ذلك في المواضع التالية :

﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ وَيَأْتُونَ الْآخِرَ وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ﴾ [البقرة: ٨] .

(١) السابق ١١٨/٣ .

(٢) تفسير أبي السعود ٣٨٤/٢ ، وانظر التحرير والتنوير ٢٣٧/٧ .

(٣) التحرير والتنوير ٢٦٠/١ .

﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ اللَّهِ أَندَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ اللَّهِ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا أَشَدُّ حُبًّا لِلَّهِ﴾  
[البقرة: ١٦٥] .

﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يُعْجِبُكَ قَوْلُهُ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيُشْهَدُ اللَّهُ عَلَى مَا فِي قَلْبِهِ وَهُوَ أَلَدُّ الْخِصَامِ﴾  
[البقرة: ٢٠٤] .

﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَشْرِي نَفْسَهُ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ وَاللَّهُ رَءُوفٌ بِالْعِبَادِ﴾  
[البقرة: ٢٠٧] .

﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يُجَادِلُ فِي اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَيَتَّبِعُ كُلَّ شَيْطَانٍ مَّرِيدٍ﴾ [الحج: ٣] .

﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يُجَادِلُ فِي اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَلَا هُدًى وَلَا كِتَابٍ مُّنِيرٍ﴾ [الحج: ٨] .

﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَعْبُدُ اللَّهَ عَلَى حَرْفٍ فَإِنْ أَصَابَهُ خَيْرٌ اطْمَأَنَّ بِهِ وَإِنْ أَصَابَهُ فِتْنَةٌ أُنْقَلَبَ عَلَى وَجْهِهِ خَسِرَ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةَ ذَلِكَ هُوَ الْخُسْرَانُ الْمُبِينُ﴾ [الحج: ١١] .

﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِاللَّهِ فَإِذَا أُوذِيَ فِي اللَّهِ جَعَلَ فِتْنَةَ النَّاسِ كَعَذَابِ اللَّهِ وَلَئِنْ جَاءَ نَصْرٌ مِّن رَّبِّكَ لَيَقُولُنَّ إِنَّا كُنَّا مَعَكُمْ أَوَلَيْسَ اللَّهُ بِأَعْلَمَ بِمَا فِي صُدُورِ الْعَالَمِينَ﴾ [الأنعام: ١٠] .

﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَشْتَرِي لَهْوَ الْحَدِيثِ لِيُضِلَّ عَن سَبِيلِ اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَيَتَّخِذَهَا هُزُوًا أُولَٰئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ مُّهِينٌ﴾ [لقمان: ٦] .

﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يُجَادِلُ فِي اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَلَا هُدًى وَلَا كِتَابٍ مُّنِيرٍ﴾ [لقمان: ٢٠] .

والمواضع كلها ذم إلا موضعاً واحداً هو الموضع الرابع .

وقد قال الطبري في الموضع الأول دالاً على تعين المراد من الموصول أي تحقق العهد لدى المخاطبين الأول : «وأجمع جميع أهل التأويل على أن هذه الآية نزلت في قوم من أهل النفاق ، وأن هذه الصفة صفتهم ... عن ابن عباس : ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِاللَّهِ وَبِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ﴾ ، يعني المنافقين من الأوس والخزرج ومن كان على أمرهم . وقد سُمِّي في حديث ابن عباس هذا أسماؤهم عن أبي بن كعب ، غير أني تركت

تسميتهم كراهة إطالة الكتاب بذكرهم»<sup>(١)</sup>.

وكذلك ذكر في المواضع الأخرى<sup>(٢)</sup> ما يفيد تعيّن المحال إليه بـ(مَنْ) الموصولة ، على تفاوت في درجات التعيين .

ومع هذا فإنّ العبارة المشتملة على المحيل في هذه المواضع تشي بقصد الإبهام على المخاطب إمّا سنراً عليه تأليفاً له ، أو صرفاً للسامع عن تتبع الذوات إلى تعليق الذم أو المدح بمن قام به مفهوم الصلة .

ويدل على قصد الإبهام في هذه المواضع أنّ مجرد الإخبار عمّن اتّصف بما لا يكون إلا في الناس بأنّه من النَّاسِ تحصيل حاصل ينزّه عن مثله كلام البلغاء ، فكيف بكلام الله تعالى ، ويساعد على إظهار هذا القصد تقديم الخبر ؛ إذ لو جربنا تأخيرَه لذهبت فائدة الكلام ؛ «لأن في تقديمه تنبيهاً للسامع على عجب ما سيذكر ، وتشويقاً لمعرفة ما يتم به الإخبار ولو أُخِّرَ لكان موقعه زائداً لحصول العلم بأنّ ما ذكره المتكلم لا يقع إلا من إنسان»<sup>(٣)</sup>.

### ثانياً - إهمال العهد المتوقع :

ويقع ذلك في القرآن الكريم بصورتين هما :

#### (أ) خطاب غير المعين :

لمّا كان ضمير الخطاب موضوعاً على أن يستعمل في معيّن على ما سلف ، كان من المتوقع لدى السامع ابتداءً أن يكون عارفاً به ، إمّا لكونه هو المخاطب أو حاضراً في مقام الخطاب ، فتوقّع العهد هنا ناشئ عن طبيعة وضع الضمير ، ولكن الاستعمال

(١) تفسير الطبري ٢٧٥/١ ، وأشار الأستاذ محمود شاكر إلى أنّ أسماء المنافقين التي طوى الطبري ذكرها حفظها لنا ابن هشام في اختصاره سيرة ابن إسحاق بتفصيل واف . [انظر : تفسير الطبري بتحقيق أحمد شاكر وعمود محمد شاكر ، دار المعارف - القاهرة ، الطبعة الثانية ، ٢٦٩/١ ، حاشية المحقق رقم (١)] .

(٢) ما عدا موضع : لقمان ٢٠ ، لكن ذكر البغوي أنها نزلت في «النضر بن الحارث ، وأبي بن خلف ، وأمّية بن خلف ، وأشباههم كانوا يجادلون النبي ﷺ في الله وفي صفاته بغير علم ولا هُدًى ولا كتاب مُنِير» [انظر : تفسير البغوي ٨٦/٥ ، ٨٧] .

(٣) التحرير والتنوير ٢٦٠/١ .



أحياناً يخرج عن هذا التوقع فلا يكون المقصود بضمير المخاطب شخصاً بعينه يوجّه إليه الخطاب بحيث يمكن أن يسبق الخطاب نداؤه باسمه العلم ، بل يكون المقصود كل مخاطب ، وهذا ما يسميه البلاغيون خطاباً غير المعين ، وهو «من إخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر للعدول إلى غير معين ، بل هو عند التحقيق من قبيل وضع المضمّر موضع المظهر ، فإنّ قوله (ولو ترى) الظاهر فيه ولو يرى كل أحد» (١) ، والمقصود من خطاب غير المعين إفادة العموم (٢) .

وقد نبه بهاء الدين السبكي إلى أنّ هذا النمط من الخطاب لا يصلح الحمل عليه إلا إذا كان مضمون الخطاب يصلح لكل أحد ، فقال : «إنما يتأتى ذلك حيث كان المخاطب به صالحاً لأن يُخاطَب به كلّ أحد ، فإن لم يكن فلا ، كقوله تعالى : ﴿كَذَلِكَ يُوحَىٰ إِلَيْكَ﴾» (٣) . وذهب عبد الرحمن حبنكة الميداني إلى أنّه «يُحمَلُ على هذا كثيرٌ مما جاء في القرآن المجيد من خطاب مفرد أو جمع إلا ما كان خاصاً بمعين كالرسول ، أو خاصاً بجماعة معينة مقصودة بالذات» (٤) ، واستثناؤه ما كان خاصاً بمعين يشي بأن خطاب غير المعين هو الأكثر في القرآن الكريم .

وكأن الضابط الذي يسير عليه أنّ كلّ خطاب يصلح للنبي ﷺ ولغيره أو قل لا يوجد ما يخصه بالنبي أو بغيره فإنّه يحمل على هذا المحمل من خطاب غير المعين بناء على أن القرآن الكريم نزل للبشرية جمعاء ، فخطابه عامٌ لجنس الإنسان . والحق أنّ هذا الضابط يمكن أن يقبل في إطار التجويز والاحتمال لا القطع ، كما يُفهم من كلام بهاء الدين السبكي ؛ لأنّ الخطاب العاري عن تخصّص يبقى محتماً لأنّ يحمل على أصل الخطاب القرآني وهو أنّه خطاب لمن أنزل عليه ابتداءً ، ولذلك نجد

(١) الأطول ١/٢٩٥ .

(٢) انظر : بغية الإيضاح ١/٦٣ ، الأطول ١/٢٩٥ .

(٣) عروس الأفراس ضمن شروح التلخيص ١/٢٩٢ ، ومقصوده به (المخاطب به) الكلام ، وقد سبق أنّه قسّم خطاب القرآن من حيث من يصلح له ثلاثة أقسام : «قسّم لا يصلح إلا للنبي ﷺ ، وقسّم لا يصلح إلا لغيره ، وقسّم يصلح لهما» .

(٤) البلاغة العربية أسسها وعلومها وفنونها ، تأليف وتأمّل عبد الرحمن حسن حبنكة الميداني ، دار القلم - دمشق ، والدار الشامية - بيروت ، الأولى ، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م . ١/٤١٢ ، ٤١٣ .

المفسرين في عدة مواضع يرددون الخطاب بين أن يكون للنبي ﷺ وأن يكون لغير معين ، كما في قوله تعالى : ﴿ مَا أَصَابَكُمْ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ وَمَا أَصَابَكُمْ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِنْ نَفْسِكُمْ ﴾ [النساء : ٧٩] ، فقد قيل : هو خطاب للنبي ﷺ ، وقيل : خطاب للجنس ، ويعلق ابن تيمية على هذا مقررًا استواء الوجهين في المآل وهو عموم الحكم بقوله : « فَإِنَّهُ وَإِنْ قِيلَ إِنَّهُ خُطَابٌ لَهُ فَقَدْ تَقَرَّرَ أَنَّ مَا خُوطِبَ بِهِ مِنْ أَمْرٍ وَنَهْيٍ فَالْأَمَةُ مُخَاطَبَةٌ بِهِ مَا لَمْ يَقُمْ دَلِيلُ التَّخْصِصِ » (١) .

ومن أشهر ما جُمِلَ على خطاب غير المعين قول الله عز وجل : ﴿ وَلَوْ تَرَىٰ إِذِ الْمُجْرِمُونَ نَاكِسُوا رُءُوسِهِمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ ﴾ [السجدة : ١٢] ، وقوله سبحانه : ﴿ وَلَوْ تَرَىٰ إِذِ يَتَوَقَّى الَّذِينَ كَفَرُوا الْمَلَائِكَةَ يَصْرِيحُونَ بِأُجُوهِهِمْ وَأَذْبَرَهُمْ وَذُوقُوا عَذَابَ الْحَرِيقِ ﴾ [الأنفال : ٥٠] ، « أي : ولو ترى أنت أيها الصالح لمثل هذا الخطاب أيًا كنت » (٢) ، وقول الله تعالى : ﴿ أَلَمْ تَرَوْا أَنَّ اللَّهَ سَخَّرَ لَكُمْ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَأَسْبَغَ عَلَيْكُمْ نِعَمَهُ ظَهَرَ وَبَاطِنًا ... ﴾ [لقمان : ٢٠] ، « أي : ألم تروا أنتم أيها الصالحون لمثل هذا الخطاب » (٣) .

ومما يحتمل هذا أيضًا قوله تعالى : وقوله تعالى ﴿ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكَ فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْمُمْتَرِينَ ﴾ [البقرة : ١٤٧] ، ﴿ لَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا آتَوْا وَيُحِبُّونَ أَنْ يُحْمَدُوا بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا فَلَا تَحْسَبَنَّهُمْ بِمَفَازَةٍ مِنَ الْعَذَابِ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ [آل عمران : ١٨٨] ، وقوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يُضْلِلِ اللَّهُ فَلَنْ يَجْدَلَهِ سَبِيلًا ﴾ [النساء : ١٤٣] ، وقوله تعالى : ﴿ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ فِي الدَّرَكِ الْأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ وَلَنْ يَجِدَ لَهُمْ نَصِيرًا ﴾ [النساء : ١٤٥] ، وقوله تعالى : ﴿ أَلَمْ تَرَ كَيْفَ ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا كَلِمَةً طَيِّبَةً ﴾ [إبراهيم : ٢٤] ، ﴿ ثُمَّ بَعَثْنَا مِنْ بَعْدِهِمْ مُوسَىٰ بِآيَاتِنَا إِلَىٰ فِرْعَوْنَ وَمَلَئِهِ فَظَلَمُوا بِهَا فَأَنْظِرْ كَيْفَ كَانَتْ عَاقِبَةُ الْمُفْسِدِينَ ﴾ [الأعراف : ١٠٣] .

(١) التفسير الكبير ، للإمام تقي الدين بن تيمية [٧٢٨] ، تحقيق الدكتور عبد الرحمن عميرة ، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان ، ٦/ ٣٢٣ ، ٣٢٤ ، وأرى أن بين التوجيهين فرقًا في مأخذ العموم ، فالأول يفيد بالقياس ، والثاني يفيد بنفس اللفظ فهو أقوى ، فضلًا عن الفرق بينهما في الدلالة على بعض أحكام النبوات من حيث ما يجوز في حق النبي وما يمتنع .

(٢) البلاغة العربية للميداني ١/ ٤١٢ .

(٣) السابق ١/ ٤١٣ .

(ب) الإشارة إلى غير معين :

وذلك مع (مَنْ) الاستفهامية في قول الله تعالى : ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَلِّعَهُ لَهُ﴾ [البقرة: ٢٤٥ ، الحديد: ١١] ، وقوله تعالى : ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ﴾ [البقرة: ٢٥٥] ، وقوله سبحانه : ﴿قُلْ مَنْ ذَا الَّذِي يَعْصِمُكُمْ مِنَ اللَّهِ إِنْ أَرَادَ بِكُمْ سُوءًا أَوْ أَرَادَ بِكُمْ رَحْمَةً﴾ [الأحزاب: ١٧] ، ومع (مَا) الاستفهامية كما في قول الله تعالى : ﴿وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلْ أَلَسَفَوْا﴾ [البقرة: ٢١٩] على قراءة رفع العفو وهي قراءة أبي عمرو (١) .

وقد ذكر النحاة أنَّ لـ (ذا) في هذين الموضعين ثلاثة استعمالات ؛ أحدها أن تلغى وتُعدَّ مع (مَنْ) أو (مَا) بمنزلة اسم واحد ، والثاني أن تكون بمعنى الاسم الموصول والجملة بعدها صلة لها ، والثالث أن يُقصدَ بـ (ذا) معنى الإشارة (٢) ، ونحنا الطاهر بن عاشور إلى إبقائها في الاستعمال الثاني على معنى الإشارة وتأويل كلام النحاة فقال : «وليس مرادهم أن (ذا) مع الاستفهام يصير اسم موصول فإنه يكثر في الكلام أن يقع بعده اسم موصول ، ... ، ولا معنى لوقوع اسمي موصولٍ صلتُهما واحدة ، ولكنهم أرادوا أنه يفيد مُفاد اسم الموصول ، فيكون ما بعده من فعل أو وصف في معنى صلة الموصول ، ... ، والوجه أن ( ذا ) في الاستفهام لا يخرج عن كونه للإشارة وإنما هي إشارة مجازية ، والفعل الذي يجيء بعده يكون في موضع الحال» (٣) .

ويتأيد ما ذهب إليه بأن فيه إبقاءً لاسم الإشارة على معناه وعدم إخراج عنه وهو أول ، لأنَّ الاشتراك خلاف الأصل .

وعلى هذا فإنَّ المشار إليه في تلك السياقات القرآنية غير معيَّن ، وذلك أنَّه لما لم يكن في مقام الاستفهام شيءٌ يصلح لأن يشار إليه بالاستفهام كان استعمال (ذا) بعد اسم الاستفهام للإشارة المجازية بأن يتصوَّر المتكلم في ذهنه شخصاً موهوماً مجهولاً صدر منه فعل فهو يسأل عن تعيينه ، وإنما يكون ذلك للاهتمام بالفعل الواقع وتطلُّب معرفة

(١) انظر : الحجة للقراء السبعة ٢/ ٣١٥-٣٢١ .

(٢) انظر : الكتاب ٢/ ٤١٦-٤١٩ ، شرح المفصل لابن يعيش ٣/ ١٤٩ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٩٦ .

(٣) التحرير والتنوير ٢/ ٤٨٢ .

فاعله ، ولكون هذا الاستعمال يلازم ذكر فعلٍ بعد اسم الإشارة «(١)» .




---

(١) السابق ٤٨١/٢ ، ٤٨٢ ، وقد جعلها في الموضع الثاني [البقرة: ٢٥٥] ٢١/٣ ، مزيدة للتأكيد لعدم وجود مشار إليه معين ، والقول بزيادتها يخالف القول باستعمالها للإشارة المجازية ، ولعل الذي دعاه لذلك اختلاف معنى الاستفهام فهو في الموضع الأول للتحضيض وفي الثاني للنفي .

الفصل الثاني  
الرّبط



تُحدِثُ الإحالةُ الربطَ في الكلام على مستويين ، الأول الربط داخل حدود الجملة أو الربط الجُمليُّ ، والثاني الربط فيما وراء الجملة أو الربط النصي ، وقد وُفِّيَ النحاةُ حقَّ الربط الجُملي ، وأكثرَ المحدثون من دارسي علم النص من الحديث عن الربط النصي ، وستتناول هنا بعض النقاط التي تحتاج إلى إعادة نظر في ظل معطيات البحث السابقة ، ثم نستكشف أثر الإحالة العهدية في الربط النصي في القرآن الكريم من خلال نموذج تطبيقي .

وتجدر الإشارة إلى أنَّ ما شاع من تناول الإحالة تحت ظاهرة الربط<sup>(١)</sup> يوهم أنَّ الربط جزءٌ من ماهية الإحالة ، والذي أراه أنَّ الإحالة ظاهرة لغوية لها استقلالها من حيث ماهيتها وعناصرها وعلاقاتها الداخلية ، ثمَّ يكون لها علاقات خارجية بظواهر أخرى من أهمها الربط ، وبما أنَّ الإحالة في هذه العلاقة تكون منتجة ومحقة للربط ، فقد تم تناول الإحالة غالباً على أنها وسيلة من وسائل الربط ، وهذا صحيح في ذاته ، لكنه لا ينبغي أن يُذهَلنا عن الآثار والعلاقات الأخرى للإحالة ، وقد سبق أن أوَّل ما تؤثره الإحالة التعيين وهو أمر يرجع إلى تفسير النص ، في حين ترجع قيمة الربط - وهو الأثر الثاني للإحالة - إلى إقامة الجملة في مستوى ، وإلى تحقيق معنى النصية للنص<sup>(٢)</sup> في مستوى آخر .

## ١- الربط الجُملي :

يقول أستاذنا الدكتور محمد حماسة : «أوجد النظام اللغوي عددًا من وسائل الترابط في الجملة ، بعضها يعتمد على الفهم والإدراك الخفي للعلاقات ، وبعضها الآخر يعتمد على الوسائل اللغوية المحسوسة ، وسواء أكانت هذه الوسائل المعنوية واللفظية بين العناصر الإسنادية في الجملة ، وهي التي لا تنعقد الجملة بدونها ، أم بين العناصر غير

(١) راجع مثلاً :

- تصور أستاذنا الدكتور غمام حسان لانتهاء الإحالة ص ١١٣ .

- من أشكال الربط في القرآن الكريم تضافر العناصر الإشارية والعناصر الإحالية في تماسك النص ، للأستاذ الدكتور سعيد حسن بحيري ، بحث منشور ضمن كتابه دراسات لغوية تطبيقية في العلاقة بين البنية والدلالة ، الناشر مكتبة زهراء الشرق - القاهرة ص ٧٥-١٤٩ .

(٢) علم لغة النص المفاهيم والاتجاهات ص ٨٤ ، ٨٥ .

الإسنادية في الجملة ، أم بين العناصر الإسنادية وغير الإسنادية في الجملة ، فإنها تؤدي غايتها بالقدر المقسوم لها»<sup>(١)</sup> .

ومن أهم الوسائل اللغوية المنطوقة التي تؤدي وظيفة الربط بين أجزاء الجملة - كما سيتضح - عناصر الإحالة ، وخصوصاً الضمير ، وهي تقوم بهذه الوظيفة بواسطة عملية الإحالة التي تربط بينها وبين المحال إليه بقرينة مذكورة في الكلام ، فيستتبع ذلك الربط بين جزء الكلام الذي فيه المحيل وجزئه الذي فيه القرينة .

وما نود التوقف أمامه هنا لا يتعلق بالربط بالضمير - فأمره ظاهر- وإنما يتعلق بالروابط الأخرى التي هي عناصر محيلة ، هل تصلح للربط في أية حالة ، أو يشترط لها شروط معينة؟ وما هذه الشروط؟

وللإجابة عن هذا التساؤل لابد من تحديد الروابط بين أجزاء الجملة ، وبيان نسبة عناصر الإحالة إليها ، وأخيراً اختبار حالات الربط بغير الضمير للكشف عن إطلاقها عن الشروط أو تقييدها ببعضها .

جمع ابن هشام الأشياء التي تحتاج إلى رابط ويَن تحت كُلِّ ما يُسْتَعْمَلُ معه مِنَ الروابط<sup>(٢)</sup> ، وقد ذكر أحد عشر موضعاً يُحتاج فيه إلى الربط كان الضمير هو القاسم المشترك بينها جميعاً إلا موضعاً واحداً وهو العاملان في باب التنازع نظراً للطبيعة الفعلية لهما<sup>(٣)</sup> ، ومعنى هذا أن الضمير له أصالة في عملية الربط ، وهو ما صرح به ابن هشام في حديثه عن روابط الجملة بما هي خبر عنه ، إذ يقول عما يربط جملة الخبر : «وهي عشرة ،

(١) بناء الجملة العربية ، الدكتور محمد حماسة عبد اللطيف ، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع - القاهرة ، ٢٠٠٣ م . ص ٨٧ .

(٢) راجع : مغني اللبيب ص ٤٧٥-٤٨١ حيث الحديث عن الأشياء التي تحتاج إلى رابط ، وص ٤٧١ ٤٧٥ حيث الحديث عن روابط الجملة بما هي خبر عنه .

(٣) من المعلوم أن المتنازعين قد يكونان فعلين أو فعلاً واسماً أو اسمين ولكنها يتنازعان بموجب العمل والأصل في العمل للأفعال ، وهذا ما يجعل الترابط بينهما قائماً على أساسي آخر غير أساسي الترابط بين الأسماء ، وذلك أن الترابط بين العناصر الاسمية (الأسماء وما يُجْلُّ محلّها) قائم على فكرة الاتحاد بين المترابطين في قدر من المدلول ، أمّا الترابط بين الأفعال فقائم على فكرة تعالق الأحداث إما على سبيل الترتب كما بين الشرط وجوابه ، أو على سبيل التعاطف على اختلاف المعاني التي تفيدها حروف العطف ، أو على سبيل العمل ولا يتأتى ذلك إلا إذا كان حدث المعمول في قالبٍ اسميٍّ ، ولعل هذه الفكرة تفتح باباً لدراسة اختلاف أنماط الترابط باختلاف العناصر المترابطة .



أحدها الضمير وهو الأصل<sup>(١)</sup> ، وقد استقل الضمير بالربط في خمسة مواضع هي النعت ، وبدلاً البعض والاشتغال ، وألفاظ التوكيد الأول ، والجملة المفسرة في الاشتغال ، وشاركه غيره في خمسة أخرى هي : جملة الخبر ، والصلة ، والحال ، ومعمول الصفة المشبهة ، وجواب اسم الشرط المرفوع بالابتداء .

أمّا الروابط الأخرى التي ذكرها فهي :

- ١- اسم الإشارة .
  - ٢- إعادة الأول بلفظه .
  - ٣- إعادة الأول بمعناه .
  - ٤- اسم عام يدخل تحته ما قبله .
  - ٥- أل النائية عن الضمير بوصفه مضافاً إليه محذوفاً .
  - ٦- كون الجملة نفس المبتدأ في المعنى .
  - ٧- ارتباط جملة الخبر بجملة أخرى تحوي ضميراً يعود إلى المبتدأ .
- وهذه السبعة تربط بين جملة الخبر والمبتدأ ، ويشارك الرابط الثالث منها في ربط جملة الصلة ، نحو قول الشاعر<sup>(٢)</sup> :

فيا ربَّ ليلي أنت في كُلِّ موطنٍ . . . وأنت الذي في رحمة الله أطمعُ  
فإنَّ (الذي) في هذا السياق يراد به الله عزَّ وجلَّ ومن ثمَّ كان في ذكر اسم الله تعالى إعادةً لمعنى الموصول .

ويشارك الرابع والخامس من الروابط المذكورة في ربط جواب اسم الشرط المرفوع بالابتداء ، والخامس وحده في ربط معمول الصفة المشبهة .

ويضاف إلى هذه الروابط السبعة رابط ثامن تختص به جملة الحال وهو واو الحال . ويتضح من هذا العرض أنَّ الرابط الأساسي وهو الضمير عنصر إحصائي ، ويشاركه

(١) مغني اللبيب ص ٤٧١ .

(٢) البيت منسوب لمجنون ليلي في شرح شواهد المغني للسيوطي ، منشورات مكتبة الحياة - بيروت ، ٥٥٩/٢ ، والدرر اللوامع تأليف أحمد بن الأمين الشنقيطي [١٣٣١هـ] عني بتصحيحه والتعليق عليه ومقابلة أصوله أحمد سيد أحمد علي ، المكتبة التوفيقية - القاهرة ، ١/١٧٦ ، وليس في ديوانه .

في هذه السمة اسم الإشارة ، وإعادة الأول بلفظه وبمعناه ، وبعموم يشملها ، مادام معرفة ، والمعرف بأل النائية عن الضمير ، أي أن معظم الروابط تتسم بأنها عناصر إحالية ، مما يؤكد من جهة أهمية الربط بوصفه أثراً من آثار الإحالة ، ويشي من جهة أخرى بأن هذه العناصر الإحالية إنما يتم الربط بها بواسطة علاقة الإحالة بينها وبين القرائن الذكورية الدالة على المحال إليه ؛ وذلك لاشتراك هذه المجموعة من العناصر في سمة واحدة وأداء وظيفة واحدة ، فيفترض أن تكون هذه الوظيفة مرجعها إلى تلك السمة .

وهذا ينقلنا إلى الجزء الأهم في الإجابة عن السؤال المطروح ، من أجل اختبار هذا الفرض ، وهو تناول الربط بغير الضمير من المحيلات للكشف عن شرط الربط بها .

#### الربط بغير الضمير من المحيلات :

سبق أن الضمير هو الأصل في الربط ، وليس المقصود - فيما أرى - أن الضمير هو الأصل في مطلق الربط ، بل في الربط بين العناصر الاسمية بغير أداة ولا مشاكلة ، لأن كلاً منهما مسلك مستقل من الربط يوازي مسلك الربط بالإحالة ، فالمقصود أنه أصل في الربط بالإحالة ، ومعنى ذلك أن غيره من الروابط يربط لأنه يحل محل الضمير ، ويترتب على ثبوت هذه المقولة توقف كون غيره من العناصر الإحالية روابط على كون الجزء السابق قرينة لإحالتها ، حتى تمثل هي عنصراً مرتبطاً يؤدي إلى ربط ما هو فيه بها يرتبط هو به .

وقد سبق أن أستاذنا الدكتور تمام حسان يرى أن الأصل في الربط بالإحالة الاسم الظاهر لا الضمير ، بناءً على أن مفهوم الإحالة عنده يندرج تحت مفهوم أعم هو المشاكلة ، ومشاكلة اللفظ لنفسه أقوى من مشاكلة غيره له<sup>(١)</sup> ، وهو مفهوم مغاير للافتقار والعهد الذي انطلق منه البحث ، والذي يقتضي أن يكون الضمير بما فيه من إيهام أصل من الظاهر في باب الإحالة ، لأن الإيهام في الضمير - ومثله اسم الإشارة - إيهام مفهومي وما صدقي ، وهذا معنى أنها ألفاظ «غير ذات معنى» ما لم يتعين ما تشير إليه ، فهي أشكال فارغة في المعجم<sup>(٢)</sup> ، أما افتقار الظاهر إلى عهد فيكون من جهة

(١) انظر ص ١١٧ ، ١١٨ .

(٢) نسيج النص ص ١١٦ . وانظر ص ١٠٩ من هذا الكتاب .

المصدق فقط ، وما يفتقر من جهتين أولى بالإحالة التي تُشيع افتقاره مما يفتقر من جهة واحدة (١) .

ومن جهة أخرى يرى الأستاذ على النجدي ناصف أن الربط بالضمير مرحلة تالية في حياة اللغة للربط بغيره فيقول في حديثه عن الأساليب التي تحتاج إلى ربط : «ولا نزال نرى في اللغة أنواعاً منها إلى اليوم ، قد تكون بقيةً من أساليب اللغة في العصر الذي نزع منها كانت فيه خلواً من الضمير ، وأشهر هذه الروابط اثنان : تكرار الاسم الظاهر ، ثم الألف واللام عند كثير من العلماء» (٢) ، ثم أخذ يذكر بعض الشواهد القرآنية والشعرية التي كان الربط فيها بغير الضمير من مثل قول الله تعالى : ﴿وَأَصْحَابُ آلِإِمِينَ مَا أَصْحَابُ آلِإِمِينَ﴾ [الواقعة : ٢٧] ، وقوله تعالى : ﴿قُلْ أَصْحَابُ الْأَنْحَادِ وَالنَّارِ ذَاتِ الْوُجُوهِ﴾ [البروج : ٤ ، ٥] .

ويرى أستاذنا الدكتور محمد حماسة أن «هذه الشواهد لا تنهض دليلاً قوياً على أن اللغة كانت في فترة ما من فترات تاريخها خلواً من الضمير ؛ لأن هذه الشواهد نفسها تشتمل على ضمائر ، ولأن هذه الفترة المزعومة لا بد أن تكون ضاربةً في القدم ، ولا توجد آثار تكشف لنا خلواً اللغة من الضمائر ، والذي يمكن أن يكون أدنى إلى الصواب - وهو افتراض يقوم على مشاهدة النماذج لا على أساس من البحث التاريخي - أن الضمائر استخدمت للربط بالإضافة إلى ما تقوم به من وظائف أخرى في الخطاب والتكلم والغيبة ، استمراراً للدور الذي منحه لها اللغة وهو الإيجاز والاختصار ، فاستخدام الضمائر للربط هو الذي يمكن أن يكون قد طرأ عليها» (٣) .

والواقع أن هذا الإمكان من باب الاحتمال الذي يفتحه غياب الأدلة التاريخية القاطعة ، أمّا لو اعتمدنا على التحليل اللغوي لما هو بين أيدينا فإننا نستطيع أن نقول مع

(١) ولعل هذا هو السبب في أن هالداي ورقية حسن فصلاً الاتساق المعجمي - ويشمل التكرار والتضام - عن الإحالة ؛ إذ يعتمد على عناصر ذات دلالة معجمية أي كلمات تامة ، في حين تعتمد الإحالة عندهما غالباً على كلمات ذات دلالة نحوية ، انظر : لسانيات النص ص ٢٤ .

(٢) فلسفة الضمير للأستاذ علي النجدي ناصف ، بحث بمجلة مجمع اللغة العربية ، جزء ٢٠ ، ص ٢٥ .

(٣) بناء الجملة العربية ص ١٠٧ ، ١٠٨ .

الرضي: إنَّ الضمير هو الموضوع لمثل هذا الغرض من ربط جملة الخبر بالمبتدأ<sup>(١)</sup>. وحتى لو لم نقطع بأنَّه موضوع لهذا، فإننا نستطيع القطع بأنَّه الأكثر في الاستعمال وهذا معنى أنه الأصل في الربط عندهم كما سبق<sup>(٢)</sup>، وهو كافٍ في القول بأنَّ غيره ينوب عنه ويحل محله، يقول أستاذنا الدكتور محمد حماسة: «ولا يعدل التركيب عن الضمير إلا لغاية يتغيها، ومعنى يرغب إليه في مواقف معينة تقتضي ذلك، وقد نظر النحاة لوسائل الربط الأخرى على أنها نائبة عن الضمير، على اعتبار أنَّ الضمير هو الأصل في الربط، ومرادهم بالأصل أنه الأكثر الشائع في الاستعمال، لا الأصل الذي تتفرع عنه فروع أخرى»<sup>(٣)</sup>.

وبناءً على هذه المقولة فإنَّ ما ينبغي أن يراعى في الربط بغير الضمير من المحيلات داخل الجملة الواحدة هو صحة إحلال الضمير محل ذلك المحيل<sup>(٤)</sup>، مما يعني أن يكون هذا المحيل مفتقراً إلى الأول افتقار الضمير إليه.

وهذا ظاهر مع اسم الإشارة لكونه بطبيعته فارغ الدلالة المعجمية، أما مع غيره فلا يتأتى هذا الافتقار إلا إذا أضفنا شرطاً آخر هو ما سبق في مسألة اتحاد المحيل والسابق في التعريف مع اختلافهما في اللفظ<sup>(٥)</sup>، فقد اشترطنا لصحة كون الأول قرينة للعهد في الثاني أن يتحدا في الماصدق دون المفهوم، حتى يكون للثاني احتياج للأول، وإلا - بأن كانا متحدَّين فيهما - كان الثاني مستقلاً في حالته.

## ٢- الربط النصي:

ثُمَّ سَوَّالان مهان في هذا المستوى من الربط لا بُدَّ مِنَ الإجابة عنهما لتحديد صورة

(١) شرح الرضي على الكافية ١/ ٩١، وانظر: بناء الجملة العربية ص ١٠٨.

(٢) انظر ص ١١٨.

(٣) بناء الجملة العربية ص ١١٠.

(٤) وقد نَبَّه إلى هذا مع اسم الإشارة والاسم الموصول أستاذنا الدكتور تمام حسان - في سياق الخاص - كما سبق في الباب الأول [انظر: ص ١١٩]، مع اشتراطه لصحة الإضمار ودلالته على الربط أن يطابق الأول في اللفظ والقصد [انظر: البيان في روائع القرآن ١/ ١٣٨، ومقالات في اللغة والأدب ص ١٩٦، وانظر: ص ١٢٣ من هذا الكتاب]، والمقصود من مطابقته في اللفظ صحة إحلال لفظ الأول محله.

(٥) انظر: ص ٢٤٥.

هذا الأثر الذي تنتجه الإحالة في النص ، هما :

أ- إذا كانت الإحالة تحقق الترابط داخل النص فهل يتحقق هذا الترابط بمعزل عن المتلقي ، بمعنى أنه يتحقق بعلاقات داخل النص مستقلة عن معياري القصد والقبول من معايير النصية ، أو أنه يتوقف على إدراك المتلقي له ، فتكون الإحالة العهدية رابطة لدى بعض المتلقين دون بعض؟

ب- ما علاقة الإحالة العهدية بوسائل الربط الأخرى كالتكرار أو الإعادة والاستبدال؟

[ أ ] ترجع إجابة التساؤل الأول إلى تحديد أنماط العلاقات الرابطة بين أجزاء النص الواحد ، ثم بيان علاقة هذه الأنماط بالمتلقي ، ونستطيع في هذا الصدد أن نعتمد نمطي السبك (cohesion) والحبك (coherence) ، اللذين قدمهما روبرت دي بيوجراند وولفجانج دريسلار ضمن معايير النصية السبعة<sup>(١)</sup> ، و«يختص معيار السبك بالوسائل التي تتحقق بها خاصية الاستمرارية في ظاهر النص surface text ، ونعني بظاهر النص الأحداث اللغوية التي ننطق بها أو نسمعها في تعاقبها الزمني ، والتي نخطها أو نراها بما هي كم متصل على صفحة الورق»<sup>(٢)</sup> ، أمّا معيار الحبك فإنه «يختص بالاستمرارية المتحققة في عالم النص textual world ، ونعني بها الاستمرارية الدلالية التي تتجلى في منظومة المفاهيم concepts والعلاقات relations الرابطة بين هذه المفاهيم ، وكلا هذين الأمرين هو حاصل العمليات الإدراكية المصاحبة للنص إنتاجاً وإبداعاً ، أو تلقياً واستيعاباً ، وبها يتم حبك المفاهيم من خلال قيام العلاقات (أو إضافاتها عليها إن لم تكن واضحة مستعلنة) على نحو يستدعي فيه بعضها بعضاً ، ويتعلق بواسطته بعضها ببعض»<sup>(٣)</sup> .

(١) انظر : مدخل إلى علم لغة النص ص ٧ .

(٢) نحو أجرومية للنص الشعري . . دراسة في قصيدة جاهلية ، للدكتور سعد مصلوح ، مجلة فصول ، المجلد العاشر العددان (١ ، ٢) أغسطس ١٩٩١ . ص ١٥٤ .

(٣) السابق ص ١٥٤ ، ويمكن مقابلة هذه الثنائية بثنائية أخرى تنظر إلى العلاقات بين أجزاء نص ما من حيث ما يدل عليها ويفيدها ، فإما أن يُدَلَّ عليها بلفظ فتنسب إليه فتسمى علاقة لفظية ، وإما ألا يُدَلَّ عليها بلفظ بل تعتمد على فهم المتلقي ولحظه لها من قرائن نصية ومقامية فتسمى علاقة مفهومية أو لحظية ، وهي فاعلة في تحقيق السبك =

لقد درس هاليداي ورقية حسن الإحالة بوصفها وسيلة من وسائل الاتساق اللفظي أو السبك (cohesion) كما سبق<sup>(١)</sup>، وذلك لأنها رأياً أنَّ المحال إليه متى كان خارج النص فإنَّ الإحالة لا تلعب دوراً في ترابط النص<sup>(٢)</sup>، وكذلك جعل دي بوجراند الاشتراك في الإحالة الماصدية من قبيل السبك كما سبق<sup>(٣)</sup>.

والذي أراه - في ضوء التفريق السابق بين السبك والحبك، ومع استحضار أنَّ أطراف الإحالة العهدية الثلاثة لا يظهر منها في سطح النص إلا اثنان على الأكثر أحدهما المحيل - أنه متى كانت القرينة مذكورة في سطح النص كان الارتباط الناشئ بين موضع المحيل وموضع القرينة من قبيل السبك، وهذا بناءً على أنَّ خصيصة السبك هي كون طرفي العلاقة في ظاهر النص، لا كون العلاقة نفسها مدلولاً عليها بعنصر ملفوظ، في مقابل أنَّ الحبك علاقة على المستوى الدلالي المنطقي لا ينظر فيها إلى البنية المنطوقة من حيث هي بنية منطوقة.

ومتى كانت القرينة غائبة عن سطح النص مأخوذة من المقام (والمحال إليه ليس نصياً) أو من علم سابق - لم ينشأ عن هذه الإحالة سبك، ولكن يمكن أن تنشأ علاقة حبك بين موضع هذا المحيل وموضع آخر لمحيل مماثل نتيجة اتحادهما في القرينة

= والحبك، ويؤخذ هذا الطرح من قول الدكتور تمام حسان: «اللغة نظام لفظي يربط الألفاظ بالمعاني بواسطة نوعين من القرائن؛ أحدهما يسمى القرائن اللفظية، والآخر هو القرائن المعنوية، أي أنَّ العلاقات بين أجزاء الكلام قد يستدل عليها بقرائن لفظية فنسميها علاقات ملفوظة، وقد يستدل عليها بقرائن معنوية فنعرّفها باسم العلاقات الملحوظة؛ أي التي لا يعتمد إدراكها على قرائن لفظية» [البيان في روائع القرآن ١/ ٣٩٥]، وقد تكون ماهية العلاقة واحدة كالسببية مثلاً لكن تختلف وسيلة إدراكها، فتكون علاقة لفظية إذا دل عليها لفظ كلام التعليل، وعلاقة لحظية أو مفهومية إذا كان المتلقي يدركها من قرائن خارجية ولا يوجد كلمة تفيد معنى السببية، والفارق بين الثنائيتين يكمن في توسيع دائرة الربط اللفظي في ثنائية السبك والحبك وتضييقه في ثنائية العلاقات اللفظية واللحظية، ولو سرنا مع الثنائية الأخيرة لعدنا الإحالة في كل صورها من قبيل العلاقات اللحظية أو المفهومية، إذ لا يوجد لنظ موضوع للدلالة على الربط بين المحيل والمحال إليه، أما القرينة الذكرية فإنها تقوم بهذا الربط لا بواسطة المعنى الوظيفي لها بل بواسطة علاقات تركيبية ودلالية متشابهة، ومن ثَمَّ لا يظهر أثر التصنيف في تحديد دور المتلقي، فلذلك أثرت الانطلاق من ثنائية السبك والحبك.

(١) انظر: cohesion in English p31-87، وراجع ص ١٠١ من هذا الكتاب.

(٢) انظر: cohesion in English p، وتحليل الخطاب ص ٢٣٠.

(٣) انظر: النص والخطاب والإجراء ص ١٠٣، وص ٩٧ من هذا الكتاب.

الحضورية أو الذهنية أو اشتراكهما في المحال إليه .

ولعل هذا يتضح لو أننا نظرنا فيما يتحقق فيه التماثل اللفظي المؤهل للارتباط الإحالي<sup>(١)</sup> دون أن يتحقق هذا الارتباط نفسه ، كما في مثال براون ويول التالي : «اشتريت سيارة فورد . كانت السيارة التي قادها الرئيس ولسن على طول طريق الشانزليزه سوداء ، . . . ، انتهت المباحثات بين الرؤساء في الأسبوع الماضي . يوجد في الأسبوع سبعة أيام»<sup>(٢)</sup> ، لقد وجدت هنا العلاقة اللفظية الظاهرة بين (سيارة) و(السيارة) وغاب الارتباط الإحالي ، فلم يكن الاتفاق اللفظي بين (سيارة) الأولى و(السيارة) الثانية كافياً وحده - على الرغم من القاعدة المشهورة<sup>(٣)</sup> - في الربط بين الجملتين ، وما ذاك إلا لأن العلاقة الإحالية بين لفظ (السيارة) وما يحيل إليه علاقة مستقلة عن لفظ (سيارة) الأول ، إذ لا يُعدُّ قرينةً لتلك الإحالة ، بل قرينة العهد في (السيارة) قرينة ذهنية ، فأدى ذلك - مع عدم وجود روابط أخرى - إلى انقطاع الاتصال بين الجملتين .

ومثل هذا الغياب للارتباط الإحالي نجده بين لفظي (الأسبوع) ، مع ملاحظة أن الارتباط الغائب هنا من قبيل الاشتراك بين عنصرين إحاليين<sup>(٤)</sup> في محال إليه واحد ، بينما كان في المثال الأول من قبيل الارتباط بين محيل وقرينة إحالته ، وسر غياب هذا الاشتراك هنا هو أنَّ العنصر الثاني لم يستعمل بغرض الإحالة أصلاً حيث يقصد منه الجنس لا العهد .

وإذا كان الارتباط المتخلف أوَّلاً لو تحقق لكان من قبيل السبك لوجود العنصرين في سطح النص ، فإن الارتباط المتخلف ثانياً لو تحقق لكان من قبيل الحبك بناءً على ما سبق تقريره في نسبة الاشتراك الإحالي وتعالق الوقائع في الإحالة الماصدية<sup>(٥)</sup> .

(١) راجع ص ٢٢٨ وما بعدها .

(٢) تحليل الخطاب ص ٢٣٦ .

(٣) أشير إلى قاعدة أن النكرة إذا أعيدت معرفة كانت الثانية عين الأولى .

(٤) أي صالحين للإحالة من حيث هما ، وإلا فلفظ (الأسبوع) الثاني غير مستعمل للإحالة هنا لدلالته على الجنس .

(٥) راجع في هذا الباب الأول ص ٩٧ .

وتكمن قيمة هذا التفريق بين صور الإحالة بانتفاء بعضها إلى السبك وبعضها الآخر إلى الحبك في اختلاف دور المتلقي في إدراك الترابط بين السبك والحبك ، يقول ليفاندوفسكي : « ليس الحبك محض خاصية من خواص النص ، ولكنه أيضًا حصيلة اعتبارات معرفية (بنائية) عند المستمعين أو القراء ، الحبك حصيلة تفعيل دلالي ، ينهض على ترابط معنوي بين التصورات والمعارف ، من حيث هي مركب من المفاهيم وما بينها من علاقات ، على معنى أنها شبكة دلالية مختزنة ، لا يتناولها النصُّ غالبًا على مستوى الشكل ، فالمستمع أو القارئ هو الذي يصمم الحبك الضروري أو ينشئه»<sup>(١)</sup> .

إنَّ الارتكاز على عهد غير ذكري - والذهني خصوصًا - يعطي للمتلقي دورًا مهمًا ومتغيرًا في إدراك المحال إليه ، أكبر من الدور الذي يقوم به في حالة العهد الذكري ، خصوصًا إذا لم يكن المحال إليه يمكن إدراكه من النص ، بخلاف ما لو أمكن نحو قوله تعالى : ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ﴾ [الرحمن: ٢٦] ، فعلى الرغم من أنَّ الذهن لا يلتفت إلى ما قبل هذه الآية بحثًا عن مرجع للضمير فإنه لو فعل لاستطاع أن يدركه من ذكر الأرض التي وضعت للأنام وخلق من طينها الإنسان ، وذكر المشرقين والمغربين ، والبحر وما يخرج منه<sup>(٢)</sup> .

[ب] وأما عن علاقة الإحالة العهدية بوسائل الربط الأخرى ، فيعنيها من هذه الوسائل التكرار ، والاستبدال .

لقد تنوَّل التكرار من منطلق الدلالة المعجمية لدى هاليداي وزميلته بوصفه «شكلًا من أشكال السبك المعجمي يتضمن إعادة عنصر معجمي في أجد طرفيه ، واستعمال كلمة عامة [الجنس البعيد] تشير إلى عنصر معجمي سابق في الطرف الآخر ، وعددًا من الأشياء تتدرج بين هذين الطرفين هي : استعمال مرادف ، أو شبه مرادف ، أو كلمة أعم [الجنس القريب]»<sup>(٣)</sup> ، أي أنَّه يشمل تكرار اللفظ بنفس معناه ، وتكرار

(١) حبك النص ، منظورات من التراث العربي ص ٥٥ ، وانظر : تحليل الخطاب ص ٢٦٧ وما بعدها ، ولسانيات النص ص ٥١ .

(٢) انظر : شرح التسهيل لابن مالك ١٥٨/١ .

(٣) انظر : cohesion in English p278 ، وانظر : لسانيات النص ص ٢٤ ، والبدیع بین البلاغة العربية واللسانيات النصية ص ٧٩ ، ٨٠ .



المعنى بالمساوي ، وبالأعم الوجهي ، وبالأعم المطلق .

وفي المقابل عدداً الاستبدال والإحالة ضمن وسائل السبك النحوي<sup>(١)</sup> ، ومقتضى هذا أن يكون الربط بالاستبدال خاضعاً لعلاقات تركيبية بينا الربط بالتكرار حر من جهة التركيب لكنه يخضع لعلاقات دلالية معجمية ، وهو ما أكده بأن العنصر المستبدل يأخذ الوظيفة التركيبية نفسها للمستبدل منه<sup>(٢)</sup> .

وعلى الرغم من أن هذا الفرق يبدو فاصلاً بين التكرار والاستبدال فإننا لا نستطيع أن نجريه في الأمثلة التي قدمناها ، فمن أمثلة الاستبدال :

أ- فإسي جد مثلومة ، يجب أن أقتني واحدةً أحد<sup>(٣)</sup> .

ب- أعتقد أن جون قد عرف؟ - أعتقد أن كل شخص يفعل<sup>(٤)</sup> .

ج- هل غادرت باربارا؟ أعتقد ذلك<sup>(٥)</sup> .

ومن أمثلة التكرار :

الصعود

التسلق

د- شرعت في الصعود إلى القمة ، المهمة سهل للغاية<sup>(٦)</sup> .

الأمر

هو

فإذا كانت الكلمات (واحدة/ يفعل / ذلك) تفهم بالرجوع إلى (فإسي / عرف/ غادرت باربارا) على التوالي ، فما الفرق بينها وبين (التسلق/ المهمة/ الأمر/ هو) التي

(١) cohesion in English p274 ، مع أنها قد ذكرا في معرض بيان الفرق بينهما أن الإحالة علاقة بين المعاني تنتمي

إلى مستوى الدلالة [انظر : cohesion in English p89 ، ولسانيات النص ص ٢١] ، ويبدو هذان الموقفان

بحاجة إلى ما يرفع ما بينهما من تناقض .

(٢) انظر : cohesion in English p89/90 .

(٣) انظر : cohesion in English p89 ، ولسانيات النص ص ٢٠ .

(٤) انظر : cohesion in English p89 ، ولسانيات النص ص ٢٠ .

(٥) انظر : cohesion in English p90 .

(٦) انظر : cohesion in English p279 ، ولسانيات النص ص ٢٤ .

تفهم بالرجوع إلى (الصعود)؟

ثم إذا أمكن الزعم بوجود علاقة تركيبية بين السؤال والجواب مع أن المتكلم مختلف ، فإنَّ العلاقة التركيبية بين جملتين لمتكلم واحد أقرب للقبول ، والذي يؤكد تحقق هذه العلاقة في (د) أن القائمة المفترضة اشتملت على ضمير ، والواقع - وفقاً لتصور النحو العربي - أن الضمير يجب أن يكون في أول القائمة لا ذيلها ، وأن استعمال الاسم الظاهر هنا - سواءً أوافق لفظاً ومعنى أو معنى فقط - هو من وضع المظهر موضع المضمّر ، أي أن حقه ألا يرد في الاستعمال إلا عند وجود معنى إضافي يمليه المقام ، وبهذا نعود إلى الربط بالإحالة مرة أخرى ، ولا يتحقق لدينا فرق بينها وبين الاستبدال والتكرار .

ولهذا أرى أن يعاد النظر في منطلق تحديد التكرار فبدلاً من أن ننطلق من الدلالة المعجمية ، ننطلق في تحديده من الناحية الشكلية ، فيُخصَّص (التكرار) بالتشابه اللفظي سواء من جهة المادة المعجمية أو من جهة البنية الصرفية أو التركيبية ، ثم ينقسم إلى تكرار كلي إذا كان التشابه تاماً ، وتكرار جزئي إذا كان التشابه ناقصاً ، ولا يؤثر في كون العلاقة من قبيل التكرار أن يختلف العنصران في المفهوم أو المصدق ؛ لأنَّ أساس العلاقة لفظي بحت ، ومن ثمَّ تنتقل إعادة المعنى بصورها إلى (الاستبدال) لتشكيل مفهومه ، منظوراً إليها مرّة بوصفها علاقةً أفقيةً تتمثل في استعمال لفظ يشترك مع سابق في المفهوم ويختلف معه في المادة<sup>(١)</sup> ، إما مع اختلافها في المدلول الخارجي أو مع اتفاقها فيه ، ومرّة أخرى بوصفها علاقةً رأسيةً ، تتمثل في الاختيار من قائمة متاحة فتساوي بذلك ظاهرة وضع المظهر موضع المضمّر في تراثنا البلاغي .

وبناءً على هذا نستطيع رصد صور تعالق التكرار بالإحالة فيما يلي :

١ - أن يتفق المحيل والقرينة في اللفظ<sup>(٢)</sup> ، كما في قوله تعالى : ﴿مَثَلُ نُورِهِ كَمِشْكَاةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ الْمِصْبَاحُ فِي زُجَاجَةٍ الزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّيٌّ﴾ [النور: ٣٥] ، والملاحظ أن التكرار هنا يعد دليلاً على الصلة بين المحيل والقرينة بما يمثلها من تشابه لفظي .

(١) انظر ما يقارب هذا التصور في : مدخل إلى علم لغة النص ص ٨١ ، ٨٥ ، ٨٨ ، ٨٩ .

(٢) راجع تفصيل هذه المسألة في الباب الثاني ص ٢٢٤ وما بعدها .

٢- أن يتكرر عنصر محيل وإن لم يكن الأول قرينة للثاني نحو قوله تعالى: ﴿فَلَا أَقْنَحَمَ الْعَقَبَةَ﴾ وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْعَقَبَةُ ﴿[البلد: ١١، ١٢]، فَإِنَّ قَرِينَةَ الإِحَالَةِ فِيهِمَا مِلْحُوظَةٌ مِنْ ذِكْرِ (النجدين)، إِذْ «لكل نجد عقبة ينتهي بها»، وفي العقبات تظهر بمقدرة السابرة»<sup>(١)</sup>، وهنا يكون للتكرار وظيفة دلالية أخرى غير وظيفة الإحالة وإن اشتركا معاً في أداء وظيفة الربط، وترجع إلى الدلالات العامة لوضع المظهر موضع المضمير<sup>(٢)</sup>.

ومن هذه الصورة للتكرار قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الْأُمِّيَّ الَّذِي يَجِدُونَهُ مَكْنُوبًا عِنْدَهُمْ فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ يَأْمُرُهُمْ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَاهُمْ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَالْأَغْلَالَ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ فَاَلَّذِينَ آمَنُوا بِهِ وَعَزَّرُوهُ وَنَصَرُوهُ وَاتَّبَعُوا النُّورَ الَّذِي أُنْزِلَ مَعَهُ أُوتِيَكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [الأعراف: ١٥٧]، مع قوله تعالى بعده: ﴿قُلْ يَتَّخِذُهَا النَّاسُ إِلَى رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا الَّذِي لَهُ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ يُحْيِي وَيُمِيتُ فَآمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ النَّبِيِّ الْأُمِّيِّ الَّذِي يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَكَلِمَاتِهِ وَاتَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾ [الأعراف: ١٥٨]؛ وذلك لتعريف اللفظين.

وكذلك قوله تعالى: ﴿فَكُلُوا مِمَّا ذُكِّرَ اسمُ اللَّهِ عَلَيْهِ...﴾ وَمَا لَكُمْ أَلَّا تَأْكُلُوا مِمَّا ذُكِّرَ اسمُ اللَّهِ... ﴿[الأنعام: ١١٨، ١١٩].

٣- أن يدخل التكرار في شبكة العلاقات النحوية الدلالية الرابطة بين محيلين من غير عود إلى المحال إليه، وذلك كما في قوله تعالى: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ مَا تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَرُونِي مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الْأَرْضِ أَمْ لَهُمْ شِرْكٌ فِي السَّمَوَاتِ أَتُنَبِّئُونَنَا بِكُتُبٍ مِنْ قَبْلِ هَذَا أَوْ أَنْزَلْنَا مِنْ عِلْمٍ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّن يَدْعُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ مَنْ لَا يَسْتَجِيبُ لَهُ إِلَى يَوْمِ الْفَيْصَةِ وَهُمْ عَنْ دُعَائِهِمْ غَفِلُونَ ﴿[الاحقاف: ٤، ٥]، فَإِنَّ تَكَرُّرَ عِبَارَةِ (من دون الله) متعلقة بفعل الدعاء يربط بين (ما) الموصولة التي جاءت هذه العبارة أولاً في حيز صلتها حالاً من

(١) التحرير والتنوير ٣٠/٣٥٦.

(٢) راجع رصدًا لهذه الدلالات في التراث البلاغي في شروح التلخيص ١/٤٥٢-٤٦١.

الضمير الرابط المحذوف ، فشاركت في إزالة إبهامها بتعيين صورة ما تحيل إليه في ذهن السامع ، و(مَنْ) الموصولة الثانية التي وقعت هذه العبارة ثانياً حالاً منها ، فكان لهذا التكرار دور بارز في الربط بين هذين المحيلين بمعنى التنبيه على اتحاد ماصدقاتهما ، دون أن يكون هناك رجوع إلى المحال إليه بكل منهما ؛ لأنَّه هنا يعتمد على قرينة ذهنية مع كل منهما ، فكان في هذا التكرار طريق إضافية للربط بين المحيلين غير طريق اتحاد المحال إليهما .

٤- أن يكمل التكرار شبكة العلاقات النحوية الدلالية الرابطة بين عنصر محيل وقرينة إحالته ، وذلك كما سبق في الحديث عن المسلك الخامس من مسالك لحظ القرينة الذكرية (١) .

ومع أوجه التعالق السابقة فإنَّهما علاقتان تتمايزان بما يلي :

١- أن التكرار علاقة شكلية بين عنصرين أو أكثر وإن اختلف المدلول كما في قوله تعالى : ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً وَمَا كَانَ أَكْثَرُهُمْ مُّؤْمِنِينَ﴾ [الشعراء: ١٢١، ١٣٩، ١٥٨، ١٧٤، ١٩٠] ، فقد تكررت هذه العبارة خمس مرات والمشار إليه في كل مرة قصة مختلفة ، ومع هذا فقد أدَّى تكرارها دوره في الربط ، حيث دلَّ على اتحاد مصير المكذبين بالرسول ، في حين تعدد الإحالة علاقة دلالية ، على الرغم من اعتمادها أحياناً على التشابه اللفظي في تحديد القرينة كما ذكر ؛ وذلك لأنَّ هذا التشابه ليس هو نفس العلاقة بل هو أمانة أو دليل على أحد أضلاعها .

٢- أنَّه تبعاً لذلك لا تتحقق أطرافه إلا داخل النص ، في حين لا يشترط التحقق النصي لأطراف الإحالة عند المحيل ، ومن ثمَّ وجدنا إحالة حضورية وإحالة ذهنية إلى جانب الإحالة الذكرية ، أمَّا التكرار فهو تابع للذكر فحسب .

أمَّا الاستبدال فإنَّه بالمفهوم الذي ارتضاه البحث يعد امتداداً لتحديد هارفع له على أنَّه «في أساسه أيُّ ارتباط بين مكونين من مكونات النص أو عالم النص يسمح لثانيهما

أن ينشط هيكل المعلومات المشتركة بينه وبين الأول»<sup>(١)</sup> ، ومن ثمّ فهو يشمل - تبعاً لهارفيج - مجالاً متنوعاً من العلاقات المفهومية مثل فكرة العموم والخصوص بين الأقسام الفرعية والأقسام الأعم أو الأقسام العليا ، والكلية والجزئية ، والسببية ، والقرب<sup>(٢)</sup> .

«ويوجد في حالة الاستبدال النحوي بين المستبدل به والمستبدل منه مطابقة إحالية [بحيث] يوضّح للمتلقي أن منتج النص يستند بالمستبدل به إلى موضوع الإحالة بدقة الذي أرجعه في مرّة إلى المستبدل منه»<sup>(٣)</sup> ، أي أنّه توجد علاقة اشتراك في الإحالة الماصدية بين طرفي علاقة الاستبدال .

ومن الواضح أنّ هذا المفهوم للاستبدال - من حيث هو علاقة أفقية - يدخل فيه إحالة العهد الذكري حيث يرتبط المحيل بالقرينة الذكرية بما يؤدي إلى تنشيط هيكل المعلومات المشتركة بينهما ، وعلى الأخص استحضار المحال إليه المتمثل في الصورة الذهنية المحضلة لدى المتلقي من قبل سماع المحيل إما بسبب القرينة أو قبلها ، ومن ثمّ فالعلاقة بينهما علاقة عموم وخصوص وجهي .

### ٣- نموذج تطبيقي لدور الإحالة العهدية في الربط النصي في القرآن الكريم .

يحسن بنا الآن أن نستكشف عملياً أثر الإحالة العهدية في الربط على مستوى نصّ كامل ، وأعني بالنص هنا السورة بوصفها الوحدة الكبرى في القرآن ، لا القرآن الكريم كله بوصفه كتاباً واحداً ، وذلك لما سبق من أنّ لكل سورة ما يميزها ويفصلها عن غيرها من السور<sup>(٤)</sup> مما يسمح بالنظر إليها بوصفها نصّاً له استقلاله وعلاقاته الداخلية المتكاملة<sup>(٥)</sup> التي تحتاج إلى كشف وتحليل .

ولا يعني هذا أنّ الإحالة العهدية لا تُحدِث الربط بين سور القرآن ، فقد سبقت

(١) النص والخطاب والإجراء ص ٣٠٠ .

(٢) النص والخطاب والإجراء ص ٣٠٠ .

(٣) مدخل إلى علم النص ص ٦١ .

(٤) انظر : ص ٣١٠ .

(٥) وانظر في هذا المعنى الإتيان في علوم القرآن ١/ ١٨٦ .

إشارات إلى الربط عبر سور مختلفة كما بين البقرة والتحريم ، والقدر والدخان مثلاً ، ومثلها ما بين ذكر الرسول في المزمل (١٥ ، ١٦) ، وذكر اسمه في الأعراف مثلاً آية (١٠٣) ﴿ثُمَّ بَعَثْنَا مِنْ بَعْدِهِمْ مُوسَىٰ بِآيَاتِنَا إِلَىٰ فِرْعَوْنَ وَمَلَئِهِ﴾ ، ولكننا لو تتبعنا هذه الآثار في القرآن كله لطال بنا المقام ، ثم لا يغني ذلك أيضاً - مادام الاستقصاء مطلباً - عن النظر في سور القرآن سورة سورة لتتبع الروابط الإحالية فيها ، وإننا مبنئ هذا البحث على بناء النسق الذي يحكم الظاهرة بضبط عناصرها وعلاقاتها وأنماطها لا على تتبع الجزئيات .

ومن ثمَّ يكفيننا لهذا الغرض سورة واحدة ، وقد اخترت سورة الدخان ، وهي سورة مكية باتفاق<sup>(١)</sup> ، وعدد آياتها تسع وخمسون آية ، فهي متوسطة الطول أقرب إلى القصّر ، مما يُيسّر تتبع علاقاتها الإحالية وتحديد أثرها في عملية الربط ، فضلاً عن تنوع صور الإحالة فيها .

وبدايةً نستحضر أنّ محور الإحالة هو العنصر المحيل ، وأنّ له ارتباطاً بقرينة العهد يؤدّي إلى ارتباطه بالمحال إليه ، وهذا يجعلنا ننظر إلى علاقة المحيلات بالقرائن الذكرية من جهة ، وإلى اتحاد المحيلات في المحال إليه من جهةٍ أخرى ، وكما سبق تنتمي العلاقة الأولى إلى السبك والثانية إلى الحبك .

وسوف أُعنى في هذا التحليل بالربط بين الآيات فقط ، بوصفها الوحدة التوقيفية لتأليف السورة ، مُعْغِلاً المحيلات الرابطة داخل الآية الواحدة وإن تعددت جملها ، مادمننا ننظر في الربط النصّي .

أولاً - جهة علاقة المحيلات بالقرائن الذكرية (الربط السبكي) :

إنَّ أَوَّلَى السبيل - فيما أرى - لرصد دور الإحالة من هذه الجهة في ترابط نصّ ما ، هو تتبع أجزاء هذا النصّ متواليةً ، مع الكشف عن الربط الإحالي بين كل جزء وما قبله أو بعده بحسب اتجاه الإحالة ، فإذا ظهر هذا الترابط بين الأجزاء - مع مراعاة أنّ هناك روابط أخرى غير إحالية لن نتعرض لها لكنها تتكامل معها وتسد ثغراتها - ظهر أنّ

(١) انظر : الإنتقان في علوم القرآن ١/ ٢٥-٢٩ .

المجموع مترابط ، وسيظهر بالتبع المواضع التي تكون فيها الإحالة ذات مدئ قريب ، وتلك التي تكون فيها ذات مدئ بعيد ، وإنما قدمْتُ هذا السبيل لأنَّ الغرض لا يتعلق ببيان دور نوع معين من العناصر الإحالية ومقارنته بنوع آخر ، بل ببيان دور ظاهرة الإحالة بكليتها في ترابط النص .

وأوّل محيل يطالعنا له قرينة ذكرية في هذه السورة الكريمة هو ضمير الغائب في قوله تعالى : ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةٍ مُبَارَكَةٍ ﴾ [الدخان : ٣] ، وهو عائد إلّ (الكتاب المبين) في الآية السابقة .

ثم نجد في الآية التالية ضميرًا يعود إلّ (ليلة مباركة) في قوله تعالى : ﴿ فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ ﴾ [الدخان : ٤] ، فتتربط بذلك الآيتان .

ثم نمرُّ بالآيات (٥ ، ٦ ، ٧) دون سبك إحالي ، ثم نقرأ في الآية الثامنة ﴿ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ يُحْيِي وَيُمِيتُ ﴾ [الدخان : ٨] ، فنُلقي الضمير (هو) عائداً على (ربك) في الآية السادسة ، فتتربط الآيات الثلاث (٦-٨) بذلك ، ولا يقال هنا إنَّ الضمير يعود على أقرب مذكور فحقه أن يعود على (رب السماوات والأرض) في الآية السابعة ؛ لأنَّ المحال إليه بالمذكورين واحد ، وليس هناك علاقة تركيبية تقتضي الربط بالثاني ، فكان في إعادة الضمير على أوّل ذكرٍ سيرورةً للحديث ، وتقوية للترابط بين الآي .

ثم نجد في الآية التالية وهي قوله تعالى : ﴿ بَلْ هُمْ فِي شَكٍّ يَلْعَبُونَ ﴾ [الدخان : ٩] ، ضمير الغائب (هم) وقرينة العهد فيه هي جريان الخطاب السابق مع مدلوله في قوله تعالى : ﴿ إِن كُنْتُمْ مُوقِنِينَ ﴾ [الدخان : ٧] ، وهي من القرائن الذكرية الملحوظة كما سبق<sup>(١)</sup> ، وهي تعتمد على قرينة ذهنية تحمل ضمير الخطاب على مشركي قريش حيث إنَّ السورة مكية والخطاب للمنكر<sup>(٢)</sup> ، فتتعاوض القرينتان في تعيين المحال إليه بالضمير (هم) ، وتتربط بذلك الآيتان (٧ ، ٩) .

(١) انظر : ص ٢٩٥ .

(٢) انظر : روح المعاني ١١٥ / ٢٥ .

ثُمَّ نَقْرَأُ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿فَارْتَقِبْ يَوْمَ تَأْتِي السَّمَاءُ بِدُخَانٍ مُبِينٍ \* يَغْشى النَّاسُ هَذَا عَذَابٌ أَلِيمٌ \* رَبَّنَا اكْشِفْ عَنَّا الْعَذَابَ إِنَّا مُؤْمِنُونَ﴾ [الدخان: ١٠-١٢] ، فنجد هذه الآيات الثلاث تترابط بواسطة محيلين ، أولهما اسم الإشارة (هذا) فسواء أقلنا : إِنَّ جملة (هذا عذاب أليم) مَقُولٌ لِقَوْلٍ مَحذُوفٍ تَقْدِيرُهُ : قَائِلِينَ أَوْ يَقُولُونَ ، أَمْ قُلْنَا : إِنَّهَا إِنْخِبَارٌ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى (١) - فَإِنَّ قَرِينَةَ تَعْيِينِهِ هِيَ (دُخَانٌ مُبِينٌ) فِي الْآيَةِ الْعَاشِرَةِ ، غَايَةُ مَا هُنَاكَ أَنَّهَا عَلَى الْقَوْلِ الْأَوَّلِ مَحْوَلَةٌ عَنْ قَرِينَةٍ حَضُورِيَّةٍ وَعَلَى الثَّانِي ذِكْرِيَّةٌ أَصَالَةٌ .  
والمحيل الثاني (العذاب) فإنه معرف بـ(أل) التي للعهد الذكري ، وقريته كلمة (عذاب) في الآية الحادية عشرة .

ثُمَّ نَنْتَقِلُ إِلَى قَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿أَنَّى لَهُمُ الذِّكْرَى وَقَدْ جَاءَهُمْ رَسُولٌ مُبِينٌ \* ثُمَّ تَوَلَّوْا عَنْهُ وَقَالُوا مُعَلَّمٌ مَجْنُونٌ \* إِنَّا كَاشِفُو الْعَذَابِ قَلِيلًا إِنَّكُمْ عَائِدُونَ \* يَوْمَ نَبْطِشُ الْبَطْشَةَ الْكُبْرَى إِنَّا مُنْتَقِمُونَ﴾ [١٣-١٦] ، فنجد الضمائر في (لهم) و(جاءهم) و(تولوا) و(قالوا) عائدة إلى (الناس) في آية (١١) ، فتتربط بذلك هذه الآيات مع سابقتها .

ويضاف إلى ذلك (الذكرى) التي قريتها ملحوظة من قوله تعالى : (إنا مؤمنون) في الآية (١٢) ، فهي بمنزلة المعنى الكلي لتلك العبارة ، لأنَّ قولهم إِنَّا مؤمنون وعد منهم بالإيمان متى كشف العذاب ، وإنفاذ الوعد يتوقف على الذكرى ، فالذكرى هنا معرفة تعريف العهد الذكري الملحوظ ، والمعنى واللَّه تعالى أعلم : أَنَّى لَهُمُ أَنْ يَذْكُرُوا وَعَدَهُمْ بِالْإِيمَانِ فَيَفُؤُوا بِهِ (٢) .

وكذلك كلمة (العذاب) في الآية (١٣) التي ترتبط بـ(عذاب) في الآية (١١) ، فيقوى بهذا الترابط بين هذه الآيات وما قبلها .  
ولدينا هنا أيضاً الضمير في (عنه) في الآية (١٤) الذي يعود إلى (رسول مبين) في الآية (١٣) فيربط بينهما .

أَمَّا الْآيَةُ (١٦) ففِيهَا ضَمِيرٌ مَفْعُولٌ لِمُنْتَقِمُونَ مُقَدَّرٌ ، فَإِذَا قَدَّرَ ضَمِيرٌ غَائِبٌ فَهُوَ عَلَى

(١) انظر : السابق ١١٩/٢٥ .

(٢) راجع قريباً من هذا : الكشف ٢٧٣/٤ .



نسق ما قبله يربط هذه الآية بالآية (١١) ، وإن قُدِّرَ ضمير مخاطب - وهو الظاهر - فالربط به من باب الحبك لأن قرينته ذهنية كما سيأتي .

ثُمَّ ننتقل إلى قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ فَتَنَّا قَبْلَهُمْ قَوْمَ فِرْعَوْنَ وَجَاءَهُمْ رَسُولٌ كَرِيمٌ \* أَنْ أَدُّوا إِلَيَّ عِبَادَ اللَّهِ إِنِّي لَكُمْ رَسُولٌ أَمِينٌ \* وَأَنْ لَا تَعْلُوا عَلَى اللَّهِ إِنِّي آتِيكُمْ بِسُلْطَنِ مُبِينٍ \* وَإِنِّي عَذْتُ بِرَبِّي وَرَبِّكُمْ أَنْ تَرْجُمُونِ \* وَإِنْ لَمْ تُؤْمِنُوا لِي فَأَعْتَزَلُونِ ﴾ [الدخان : ١٧-٢١] ، فنجد الضمير في (قبلهم) عائداً على ما عاد عليه ضمير الغيبة في قوله تعالى : ﴿ بَلْ هُمْ فِي شَكٍّ يَلْعَبُونَ ﴾ [الدخان : ٩] معتمداً على قرينته سالفة الذكر رابطاً بين الموضعين ، على تقدير الضمير المحذوف بعد (منتقمون) للخطاب ، أو إلى (الناس) في الآية (١١) ، كضمائر الغيبة السابقة في الآيات (١٣-١٥) ، على تقدير ذلك الضمير للغيبة ، وعلى كلا التقديرين فالترابط السبكي حاصل بين الآية (١٧) وما قبلها إما الآية (٧) أو الآية (١١) .

أمَّا ضمائر الخطاب في (أدوا) و(لكم) و(تعلموا) و(أتاكم) و(ربكم) و(ترجمون) و(تؤمنوا) و(فاعتزلون) فكلها ذات قرينة حضورية تحوَّلت إلى ذكرية تمثلت في (قوم فرعون) ، ولكن مع تكميلها بشبكة العلاقات النحوية الدلالية المتمثلة في كون هذه الضمائر واقعةً في حيز مقول محذوف فاعله ضمير عائد إلى (رسول كريم) ومفعوله ضمير عائد إلى من جاءهم الرسول لأنَّ خطابهم معهم وهم (قوم فرعون) بقرينة عود الضمير في (جاءهم) عليهم .

ونستطيع تحديد المحال إليه بضمائر المتكلم في (إليّ) و(إني) و(عذتُ) و(رَبِّي) و(ترجمون) و(لي) و(فاعتزلون) بواسطة شبكة علاقات مماثلة ؛ إذ هي واقعة في حيز مقول محذوف فاعله يعود على (رسول كريم) ، وضمائر التكلم بعد فعل القول تعود تلقائياً إلى فاعل القول ، ثم (رسول) فاعل لـ(جاء) الواقع على قوم فرعون ، وبالإستعانة بقرينة بعيدة في (الأعراف : ١٠٣) نصل إلى أنَّ هذا الرسول هو موسى عليه السلام<sup>(١)</sup> ، ولكنَّ القَدَر الذي نحتاجه هنا هو علاقة هذه الضمائر بـ(رسول كريم)

(١) يمكن أن يقال إنَّ هذه قرينة ذهنية لأنَّها غير موجودة في سياق الكلام الحالي ، وانظر مناقشة هذه المسألة في ضبط العهد الذهني ٣٠٩ - ٣١٣ .

بواسطة تلك الشبكة لإسهامها مع سابقتها في ترابط الآيات الخمس .

ويأتي ضمير الغائب في قوله تعالى : ﴿ فَدَعَارِبُهُ أَنْ هَتُولَاءِ قَوْمٌ مُجْرِمُونَ ﴾ [الدخان : ٢٢] عائداً إلى (رسول كريم) ليربط بين آيتينهما ، ويعضده في الربط اسم الإشارة (هؤلاء) الذي يفسره (قوم فرعون) في الآية (١٧) نفسها .

ثُمَّ يَتَحَوَّلُ الكلام إلى خطاب الله تعالى له في قوله سبحانه : ﴿ فَأَسْرِ بِعِبَادِي لَيْلًا إِنَّكُمْ مُتَّبَعُونَ ﴾ \* وَأَتْرُكُ الْبَحْرَ رَهْوًا إِنَّهُمْ جُنْدٌ مُغْرَقُونَ ﴾ [الدخان : ٢٣ ، ٢٤] ، يدل على المتكلم هنا إضافة عباد إلى ضميره ، وتوجيه الأمر إلى ضمير المخاطب المحيل إلى الرسول ، مع كون هذا الكلام واقعاً عقب (دعا ربّه) فهو جواب من الرب سبحانه على تقدير قول محذوف (١) ، وهذا القول متحمل لضمير يعود إلى (ربّه) فترتبط بذلك الآيتان ارتباطاً سبكيّاً غير صريح بواسطة الإحالة يعضده الارتباط الصريح بواسطة الفاء .

كما ترتبط ضمائر الخطاب في (أَسْرِ) و(إِنَّكُمْ) و(أَتْرُكُ) بشبكة العلاقات السابقة الكامنة في الآيتين (١٧ ، ١٨) ، والتي تمثل قرينة ذكرية بديلة للقرينة الحضورية في مقام التحقق الأوّل ، وبهذا ترابط الآيتان (٢٣ ، ٢٤) بَتَبَيُّنِكَ الآيتين . ويسهم في هذا الترابط أيضاً عود الضمير في (إنهم) على (قوم فرعون) في الآية (١٧) .

ثُمَّ يَتَحَوَّلُ الكلام إلى إخبار الله عزّ وجلّ للمُنزَّلِ عليهم بمصير (قوم فرعون) في قوله سبحانه : ﴿ كَمْ تَرَكُوا مِنْ جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ \* وَزُرُوعٍ وَمَقَارٍ كَرِيمٍ \* وَنَعْمَةً كَانُوا فِيهَا فَانِكِهِينَ \* كَذَلِكَ وَأَوْرَثْنَاهَا قَوْمًا آخَرِينَ \* فَمَا بَكَتْ عَلَيْهِمُ السَّمَاءُ وَالْأَرْضُ وَمَا كَانُوا مُنظَرِينَ ﴾ \* [الدخان : ٢٥-٢٩] ، فتربط ضمائر الغائبين بين هذه الآيات الكريمة وآية (١٧) التي تحوي مرجعها وهو (قوم فرعون) .

أمّا اسم الإشارة (كذلك) فإمّا أن يكون مشيراً إلى الإخراج المفهوم من (كم تركوا ...) (٢) ، أو إلى الترك المفهوم منه أيضاً (٣) ، أو إلى العقاب المفهوم من (إنهم جند

(١) انظر : الكشف ٢٧٥/٤ .

(٢) انظر : الكشف ٢٧٦/٤ .

(٣) انظر : التحرير والتنوير ٣٠٢/٢٥ ، أي كم تركوا تركاً كذلك الترك ، على أنّ الترك مشبّه بنفسه .

مغرقون) فتكون قرينته ذكرية ملحوظة ، أو إلى المذكور من مآلهم<sup>(١)</sup> فتكون قرينته ملفوظة مركبة ، وعلى الأول والثاني الربط بين (٢٨) و(٢٥) ، وعلى الثالث بين (٢٨) و(٢٤) ، وعلى الرابع بين (٢٨) ومجموع ما ذكر من (إنهم جند) إلخ (فاكهين) .

ثم تنتقل الآيات إلى بيان مآل بني إسرائيل الذين هم قوم موسى عليه السلام وأتباعه ، فيقول الله عز وجل : ﴿ وَلَقَدْ جَعَلْنَا بَنِي إِسْرَءِيلَ مِنَ الْعَذَابِ الْمُهِينِ \* مِنْ فِرْعَوْنَ إِنَّهُ كَانَ عَلِيًّا مِنَ الْمُسْرِفِينَ \* وَلَقَدْ أَخَذْنَاهُمْ عَلَىٰ عِلْمٍ عَلَى الْعَالَمِينَ \* وَءَايَيْنَاهُمْ مِنَ آيَاتِنَا مَا فِيهِ بَلَكُوًا مُبِينٌ ﴾ [الدخان : ٣٠-٣٣] ، فنجد ترابط الآيات فيما بينها بواسطة الضمائر العائدة على بني إسرائيل ، أمّا ترابطها بما قبلها فهو ترابط حكي سيأتي بيانه بعد قليل إن شاء الله تعالى .

وتمر بنا الآيات (٣٤-٣٧) دون محيل سابق ، ثم نجد ترابطاً بين الآيتين (٣٨) و(٣٩) بواسطة الضمير في (خلقناهما) العائد إلى (السموات والأرض) ، وذلك في قوله تعالى : ﴿ وَمَا خَلَقْنَا السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لِعِبَادٍ \* مَا خَلَقْنَاهُمَا إِلَّا بِالْحَقِّ وَلَكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ [الدخان : ٣٨ ، ٣٩] .

ثم نقرأ قول الله تعالى : ﴿ إِنَّ يَوْمَ الْفَصْلِ مِيقَاتُهُمْ أَجْمَعِينَ \* يَوْمَ لَا يُغْنِي مَوْلًى عَنْ مَوْلًى شَيْئًا وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ \* إِلَّا مَنْ رَحِمَ اللَّهُ إِنَّهُ هُوَ الْعَزِيزُ الرَّحِيمُ ﴾ [الدخان : ٤٠-٤٢] ، فنجد الضمير في (مقاتهم) يحتمل أن يراد به مشركو قريش بالقرينة المذكورة لضمير الغائب في الآية (٩) ، أو بعوده على (الناس) في الآية (١١) ، وأن يراد به العالم<sup>(٢)</sup> ، وعلى القول الأول السبك حاصل بين آية (٤٠) ، وآية (٧) أو آية (١١) .

أمّا الضميران في (ولا هم ينصرون) فمرجعهما (مولى) الأول أو الثاني بمراعاة المعنى لأن النكرة في سياق النفي تعم ، وقيل إن المحال إليه مشركو قريش<sup>(٣)</sup> كضمير

(١) انظر : معاني القرآن وإعرابه للزجاج أبي إسحاق إبراهيم بن السري [ت ٣١١هـ] ، شرح وتحقيق دكتور عبد الجليل عبده شلبي ، عالم الكتب - بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م ، ٤/٤٢٦ . وروح المعاني ٢٥/١٢٣ .

(٢) انظر : المحرر الوجيز ٥/٧٥ .

(٣) انظر : روح المعاني ٢٥/١٣١ .

(مِقَامَهُمْ) فَيَتَحَقَّقُ بِهِ سَبْكٌ مِثْلُهُ .

ثُمَّ تَأْتِي طَائِفَةٌ مِنَ الْآيَاتِ تَتَحَدَّثُ عَنْ جَزَاءِ الْكَافِرِينَ ، هِيَ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿إِنَّ شَجَرَتَ الرَّقْمِ \* طَعَامُ الْأَثِيمِ \* كَالْمُهْلِ يَغْلِي فِي الْبُطُونِ \* كَغَلْيِ الْحَمِيمِ \* خُذُوهُ فَأَعْتَلُوهُ إِلَى سَوَاءِ الْجَحِيمِ \* ثُمَّ صُبُّوا فَوْقَ رَأْسِهِ مِنْ عَذَابِ الْحَمِيمِ \* ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ \* إِنَّ هَذَا مَا كُنْتُمْ بِهِ تَمْتَرُونَ ﴾ [الدخان : ٤٣-٥٠] ، فَنَجِدُهَا تَتَرَابَطُ فِيهَا بَيْنَهَا بَرَابِطِينَ إِحَالِيَيْنَ ، أَوَّلُهُمَا ضَمَائِرُ الْغَائِبِ فِي (خُذُوهُ) وَ(اعْتَلُوهُ) وَ(رَأْسِهِ) الَّتِي تَعُودُ عَلَى (الْأَثِيمِ) فَتَرِيبُ (٤٧) وَ(٤٨) بِ(٤٤) ، وَيَلْحَقُ بِهَذِهِ الضَّمَائِرُ ضَمَائِرُ الْخُطَابِ فِي (ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ) لِأَنَّ قَرِينَتَهَا تَحَوَّلَتْ إِلَى ذِكْرِيَّةٍ إِذْ هِيَ وَاقِعَةٌ بَعْدَ قَوْلٍ مَحْذُوفٍ مَتَعَلِّقٌ بِهِ ضَمِيرٌ غَائِبٌ عَائِدٌ إِلَى الْأَثِيمِ ، فَيَكُونُ ذَلِكَ قَرِينَةً عَلَى الْمَحَالِ إِلَيْهِ بِضَمَائِرِ الْخُطَابِ فِي مَقُولِ الْقَوْلِ ، وَلَهَا قَرِينَةٌ ذَهْنِيَّةٌ تَرْجِعُ إِلَى أَسْبَابِ النَّزُولِ تَعِينُ الْمُرَادَ بِأَبْيِ جَهْلٍ<sup>(١)</sup> ، لَكِنِّهَا لَا تَحْدُثُ الرِّبْطَ مِنْ هَذِهِ الْجِهَةِ .

وِثَانِيَّهَا هُوَ اسْمُ الْإِشَارَةِ (هَذَا) الَّذِي يَحِيلُ إِلَى مَا ثَبَتَ فِي الذَّهْنِ مِنْ مَعْنَى كُلِّ لِلآيَاتِ السَّابِقَةِ وَهُوَ الْعَذَابُ وَمِنْ ثَمَّ يَرِيبُ الْآيَةُ (٥٠) بِالْآيَاتِ مِنْ (٤٣) إِلَى (٤٩) دَفْعَةً وَاحِدَةً .

ثُمَّ يَعْقِبُ ذَلِكَ طَائِفَةٌ أُخْرَى تَتَحَدَّثُ عَنْ جَزَاءِ الْمُؤْمِنِينَ ، هِيَ قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي مَقَامٍ أَمِينٍ \* فِي جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ \* يَلْبَسُونَ مِنْ سُندُسٍ وَإِسْتَبْرَقٍ مُتَقَابِلِينَ \* كَذَلِكَ زَوَّجْنَاهُمْ بِحُورٍ عِينٍ \* يَدْخُلُونَ فِيهَا بِكُلِّ فُكْهَةٍ أَمِينَةٍ \* لَا يَدْخُلُ فِيهَا فِيهَا الْمَوْتُ إِلَّا أَلْمُوتَةُ الْأُولَى \* وَوَقَّهَتْهُمُ عَذَابَ الْجَحِيمِ \* فَضْلًا مِنْ رَبِّكَ ذَلِكَ هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ ﴾ [الدخان : ٥١-٥٧] ، فَنَجِدُهَا تَتَرَابَطُ فِيهَا بَيْنَهَا أَيْضًا بِوَاسِطَةِ ضَمَائِرِ الْغَيْبَةِ الْعَائِدَةِ عَلَى (الْمُتَّقِينَ) فِي كُلِّ مِنْ (يَلْبَسُونَ) وَ(مُتَقَابِلِينَ) وَ(زَوَّجْنَاهُمْ) وَ(يَدْخُلُونَ) وَ(أَمِينِينَ) \* لَا يَدْخُلُ فِيهَا الْمَوْتُ إِلَّا أَلْمُوتَةُ الْأُولَى \* وَوَقَّهَتْهُمُ عَذَابَ الْجَحِيمِ \* فَضْلًا مِنْ رَبِّكَ ذَلِكَ هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ . وَ(وَقَّهَتْهُمُ) فِي (وَقَّاهُمْ) ، وَالضَّمِيرُ مِنْ (فِيهَا) فِي الْمَوْضِعَيْنِ الْعَائِدِ إِلَى (جَنَاتٍ) فِي الْآيَةِ (٥٢) . أَمَّا الضَّمِيرُ الْمُسْتَرْتَرِفُ فِي (وَقَّاهُمْ) فَهُوَ يَرْتَبِطُ بِمَدْلُولِ ضَمِيرِ التَّكْلِمِ الْمُعْظَمِ فِي

(١) انظر : أسباب النزول للواحدي ص ٢٨٢ .

(زوجناهم) لأنه جاء على سبيل الالتفات ، وقرينته هنا مزدوجة من ذكرية تربطه بضمير المتكلم وذهنية تُعيّن ما يحيل إليه ذاك الضمير ، لكنَّ عدّه منتجاً للربط السبكي أولى ما دامت القرينة الذكرية قد توسطت ، وتخدم القرينة الذهنية درجة التعيين .

ويسهم في هذا الترابط أيضاً اسم الإشارة (كذلك) في الآية (٥٤) المشير إلى الثواب المفهوم مما سبق على أنه في محل نصب ، أو المذكور على أنه خبر مبتدأ محذوف<sup>(١)</sup> ، فيربط آيته بثلاث الآيات السابقة عليها .

واسم الإشارة (ذلك) في الآية (٥٧) المشير أيضاً إلى الثواب المفهوم من مجموع ما ذكر في ست الآيات السابقة ، فهو محيل بقرينة ملحوظة ، ذو كفاءة نصية عالية .

وأخيراً نقراً قول الله تعالى : ﴿فَاتِمَّا يَسِرَّنَا بِلِسَانِكَ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ \* فَارْتَقِبْ إِنَّهُمْ مُرْتَقِبُونَ﴾ [الدخان : ٥٨ ، ٥٩] ، فنلاحظ عود ضمير الغائب في (يسرناه) إلى (الكتاب المبين) في مطلع السورة بما يؤدي إلى ربط أول السورة بآخرها بوضوح وقوة ، وهذه العلاقة ذات مدى بعيد ، ولذلك لم يستغن الضمير عن قرائن مجاورة تتمثل في شبكة العلاقات النحوية الدلالية ، فهو معمول للفعل (يسر) مسنداً إلى ضمير المتكلم المعظم نفسه المحيل إلى الله عز وجل بقرينة أنه سبحانه هو منزل القرآن فأصل الخطاب فيه أن يكون منه عز اسمه ، وقد ذكر هذا التركيب واقعاً على القرآن في غير هذه السورة في قوله تعالى : ﴿وَلَقَدْ يَسَّرْنَا الْقُرْآنَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِنْ مُدَكِّرٍ﴾ [القمر : ١٧] ، فشكل هذا قرينة ذكرية متباعدة لنا وقرينة ذهنية في مقام النزول لتقدم نزول سورة القمر على سورة الدخان ، ثم مجيء (بلسانك) حالاً من الضمير بما يصرف الذهن إلى أن الميسر إنما هو من جنس الكلام ، فيعضد ذلك كله إرجاع الضمير إلى (الكتاب المبين) في الآية (٢) ، ليكون هذا المرجع هو المعادل الذكري لصورة المحال إليه في ذهن المتلقي .

كما نلاحظ عود ضمير الغائبين في (إنهم) إلى ما عاد عليه الضمير في آية (٩) ﴿هل بل هم في شك يلعبون﴾ بقرينته الملحوظة من الآية (٧) ، أو عوده على الناس في الآية (١١) والربط حاصل على الوجهين ، وإن كنت أرجح الوجه الأول ليقوى سبك آخر السورة بأولها .

ثانياً - جهة اتحاد المحال إليه بين عدة محيلات (الربط الحبكي) :

سننظر هنا إلى السورة الكريمة نظرة كلية تسعى إلى تحديد التمثلات الذهنية التي يرتبط بها ما يحيل بواسطة العهد الذهني وإن ساعده في الكلام قرائن ذكرية من العلاقات النحوية الدلالية ، فتربط هذه المحيلات متى اتحدت في محالٍ إليه واحد ترابطاً حكيماً ، ومن ثمّ فليس من المناسب هنا تتبع المحيلات بترتيب الآيات كما صُنِعَ أولاً دون مراعاة للمحال إليه .

وأول ما يقابلنا من ذلك من حيث نسبة ورود الإحالة إلى الله عز وجل ، وقد وقعت بثلاثة محيلات هي بحسب بداية ورودها ضمير المتكلم المعظم ، وكلمة (رب) معرفة بالإضافة ، ولفظ الجلالة (الله) ، ويكفي هنا الاقتصار على ذكر مواضع كل محيل منها ليظهر ما تحدّثه الإحالة بها من علاقة حكيمة بين مواضعها ناشئة عن الاتحاد في المحال إليه ، تشبه العلاقة التي تحدّثها الإحالة الماصدية بواسطة الاشتراك في الإحالة أو تعالق الوقائع (١) .

فأمّا ضمير المتكلم المعظم فجاء في المواضع التالية : ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ مُبَرَّكَةٍ إِنَّا كُنَّا مُنْذِرِينَ ﴾ [الدخان : ٣] ، ﴿ أَمْرًا مِنْ عِنْدِنَا إِنَّا كُنَّا مُرْسِلِينَ ﴾ [الدخان : ٥] ، ﴿ إِنَّا كَاشِفُو الْعَذَابِ ﴾ [الدخان : ١٥] ، ﴿ يَوْمَ نَبْطِشُ الْبَطْشَةَ الْكُبْرَىٰ إِنَّا مُنْقِمُونَ ﴾ [الدخان : ١٦] ، ﴿ وَلَقَدْ فَتَنَّا ﴾ [الدخان : ١٧] ، ﴿ وَأَوْرَثْنَاهَا قَوْمًا آخَرِينَ ﴾ [الدخان : ٢٨] ، ﴿ وَأَوْرَثْنَاهَا قَوْمًا آخَرِينَ ﴾ [الدخان : ٣٠] ، ﴿ وَلَقَدْ أَخَّرْنَاهُمْ عَلَىٰ عِلْمٍ ﴾ [الدخان : ٣٢] ، ﴿ وَءَايَيْنَاهُمْ مِنَ الْآيَاتِ ﴾ [الدخان : ٣٣] ، ﴿ أَهْلَكْنَاهُمْ إِنَّهُمْ كَانُوا مُجْرِمِينَ ﴾ [الدخان : ٣٧] ، ﴿ وَمَا خَلَقْنَا السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لِعَيْبٍ ﴾ [الدخان : ٣٨] ، ﴿ مَا خَلَقْنَاهُمَا إِلَّا بِالْحَقِّ ﴾ [الدخان : ٣٩] ، ﴿ وَزَوَّجْنَاهُمْ بِحُورٍ عِينٍ ﴾ [الدخان : ٥٤] ، ﴿ فَإِنَّمَا يَسَّرْنَاهُ بِلِسَانِكَ ﴾ [الدخان : ٥٨] ، ونلاحظ أن هذه المواضع تتقارب أحياناً بحيث تتوالى وتتباعد أخرى حتى يفصل بينها أكثر من عشر آيات .

(١) راجع : فصل (الإحالة الماصدية) في الباب الأول ٨٩ - ٩٧ .

وقد جاء ضمير المتكلم لله تعالى مفرداً مرة واحدة في قوله عز وجل : ﴿ فَآتِ مَا بِهِ غَارِ لِيْلَا إِنَّكُمْ مِّنْهُ مُتَّبِعُونَ ﴾ [الدخان : ٢٣] ، والسر في ذلك - والله تعالى أعلم - أن الخطاب هنا خطاب غير مباشر ، أي محكي ، فهو كما سبق على تقدير قول محذوف ، بخلاف المواضع السابقة كلها فهي من الخطاب المباشر ، فكان في هذا الفرق بين صورتي الضمير إشارة لطيفة إلى الإشعار باختلاف نمط الخطاب ومن ثم اختلاف طبيعة العهد في كل ، مما ترتب عليه اختلاف نوع الربط بين سبك وجبك .

ولا نستطيع أن نطرد ذلك في القرآن الكريم كله فنقول : إن ضمير المتكلم المعظم يرد محيلاً إلى الله عز وجل في الخطاب المباشر فقط ، لوروده في الخطاب المحكي في قوله تعالى : ﴿ يَزَكِّرُنَا إِنَّا تَنَبَّرْنَا بِغُلَامٍ أَسْمُهُ يَحْيَى لَمْ يَجْعَلْ لَهُ مِن قَبْلُ سَمِيًّا ﴾ [مريم : ٧] ، وهذا يدلنا على أن لكل سورة خصوصية فيما يتصل ببنيتها الإحالية واختيار المحيلات فيها .

وأما الإحالة إليه سبحانه بكلمة (رب) فقد جاءت في ثلاث آيات متواليات مضافة أولاً إلى ضمير المخاطب في قوله تعالى : ﴿ رَحْمَةً مِّن رَّبِّكَ ﴾ [الدخان : ٦] ، ثم إلى السماوات والأرض في قوله تعالى : ﴿ رَبِّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا ﴾ [الدخان : ٧] ، ثم إلى المخاطبين مباشرة وبتوسط مضاف في قوله تعالى : ﴿ رَبِّكُمْ وَرَبُّ آبَائِكُم ﴾ [الدخان : ٨] .

ثم جاءت في ثلاث مقاربات ، مضافة إلى ضمير المتكلم في قوله تعالى : ﴿ رَبَّنَا أَكْرِفْ عَنَّا الْعَذَابَ إِنَّا مُؤْمِنُونَ ﴾ [الدخان : ١٢] ، ﴿ وَإِنِّي عُذْتُ بِرَبِّي وَرَبِّكُمْ أَن تَرْجُمُونِ ﴾ [الدخان : ٢٠] ، وإلى ضمير الغائب في قوله تعالى : ﴿ فَدَعَارِبُهُ ﴾ [الدخان : ٢٢] .

وجاءت أخيراً قرب النهاية متباعدة عما سبق في قوله تعالى : ﴿ فَضَلًّا مِّن رَّبِّكَ ﴾ [الدخان : ٥٧] ، لكنها جاءت على نفس صورتها أوّل مرة في الآية (٦) فكان في هذا التشاكل تكرار سابك مقو للترابط الحبكي بينهما .

وأما الإحالة إليه سبحانه باسمه الجليل فجاءت ثلاث مرات فقط ، هي قوله تعالى : ﴿ أَن أَدْعُوا إِلَىٰ عِبَادَتِهِ ﴾ [الدخان : ١٨] ، وقوله تعالى في الآية التالية : ﴿ وَأَن لَّا تَعْلُوا عَلَى اللَّهِ ﴾

[الدخان: ١٩] ، وقوله تعالى قُرْبَ نهاية السورة: ﴿إِلَّا مَنْ رَحِمَ اللَّهُ إِنَّهُ هُوَ الْعَزِيزُ الرَّحِيمُ﴾ [الدخان: ٤٢] .

ويتحصّل مما سبق أنّ هناك أربعاً وعشرين آية على امتداد السورة من أوائلها حتى أواخرها (بنسبة ٦, ٤٠٪ من الآيات) تشتمل على ما يحيل إلى الله عز وجل بالعهد الذهني ، وهذه المحيلات لما اتحدت في المحال إليه أسهمت في حبك السورة كلّها ، وذلك لأنّ كلّ محيل منها له تعلّقات نحوية ودلالية في السورة تجعل حضور المدلول المشترك في النهاية مهيماً على جنبات السورة ، مستحصراً في كل مرحلة منها .

وهناك - بعد ذلك - الإحالة إلى النبي ﷺ بضمير المخاطب في المواضع التالية :

﴿ رَحْمَةً مِنْ رَبِّكَ ﴾ [الدخان: ٦] ، ﴿ فَأَرْقُبْ يَوْمَ تَأْتِي السَّمَاءُ بِدُخَانٍ مُبِينٍ ﴾

[الدخان: ١٠] ، ﴿ فَضَلًا مِنْ رَبِّكَ ﴾ [الدخان: ٥٧] ، ﴿ فَإِنَّمَا يَسَّرْنَاهُ بِلِسَانِكَ لَعَلَّهُمْ

يَتَذَكَّرُونَ ﴾ [الدخان: ٥٨] ، ﴿ فَأَرْقُبْ إِنَّهُمْ مُرْتَقِبُونَ ﴾ [الدخان: ٥٩] ، وقرينة العهد هنا حضورية في مقام النزول لكنها تحوّلت لنا إلى قرينة ذهنية ، ومن الواضح أنّ هذه الإحالة توزعت على طرفي السورة فجاءت في أوائلها وأواخرها ، وكانت من أسباب الحبك بينهما .

وفي المقابل نجد الخطاب الموجه لمشركي قريش - وهو أيضاً ذو قرينة حضورية تحوّلت إلى ذهنية - يأتي بين طرفي خطاب النبي ﷺ فأوّله في الآية (٧) حيث قوله تعالى :

﴿ إِن كُنْتُمْ مُوقِنِينَ ﴾ [الدخان: ٧] ، فقوله تعالى: ﴿ رَبُّكُمْ وَرَبُّ آبَائِكُمُ الْأَوَّلِينَ ﴾

[الدخان: ٨] ، ثمّ قوله تعالى: ﴿ إِنَّكُمْ عَائِدُونَ ﴾ [الدخان: ١٥] ، وأخيراً قوله تعالى: ﴿ إِنَّ

هَذَا مَا كُنْتُمْ بِهِ نَمَتُونَ ﴾ [الدخان: ٥٠] .

ويضاف إلى هذا الإحالة إليهم إحالة عهد ذهنيّ أيضاً بكلمة (الناس) في الآية (١١) مرّة ، وباسم الإشارة (هؤلاء) في الآية (٣٤) مرّة أخرى ، وقد نبّه الطاهر بن عاشور إلى أنّ «كلمة (هؤلاء) حيثما ذكر في القرآن غير مسبوق بما يصلح أن يشار إليه مرادّ به



المشركون من أهل مكة»<sup>(١)</sup>، وأشار إلى أنه قد تقصّى مواقع آي القرآن فوجده يعبر عن مشركي قريش كثيرًا بكلمة (هؤلاء) كقوله تعالى: ﴿فَإِنْ يَكْفُرْ بِهَا هَؤُلَاءِ فَقَدْ وَكَلْنَا بِهَا قَوْمًا لَّيْسُوا بِهَا بِكَافِرِينَ﴾ [الأنعام: ٨٩]، وقوله أيضًا: ﴿بَلْ مَتَّعْتُ هَؤُلَاءِ وَآبَاءَهُمْ﴾ [الزخرف: ٢٩]، قال: «ولم أر من نبه عليه من قبل»<sup>(٢)</sup>.

وتقوم هذه الطائفة من المحيلات بالربط الحبكي مرة بين مواضعها لاثحادها في المحال إليه، وأخرى مع المواضع السابقة التي اشتملت على إحالة عهد ذهني للنبي ﷺ، نظرًا للعلاقة القائمة بين النبي ﷺ بوصفه داعيًا إياهم إلى الإسلام، ومشركي قريش بوصفهم مدعويين من قبله.

وهذا القدر من الترابط الحبكي الناشئ بسبب الإحالة يكفي في تلاحم البنية الكبرى للسورة، يشاركه محيل واحد في أول السورة إلى القرآن الكريم الذي هو كلام الله وحامل رسالة الإسلام التي أمر النبي ﷺ بتبليغها في قوله تعالى: ﴿وَالْكِتَابِ الْمُسِينِ﴾ [الدخان: ٢].

لكننا نلاحظ عدة محيلات ذهنية تُحدثُ ترابطًا جزئيًا بين أجزاء من السورة، من ذلك (آبائكم الأولين) في الآية (٨) مع (آبائنا) في الآية (٣٦).

ومنه (قوم فرعون) في الآية (١٧) و(فرعون) في الآية (٣١)، و(بني إسرائيل) في الآية (٣٠)، و(عبادي) في الآية (٢٣)، و(البحر) في الآية (٢٤) الذي هو البحر الأحمر، فتحدث هذه المحيلات حبكًا بين مواضعها ناشئًا عن تعالق ما تحيل إليه من صور ذهنية. ومن ذلك أيضًا تعالق المحالات إليها بد(شجرة الزقوم) في الآية (٤٣)، و(الجهنم) في الآيتين (٤٧) و(٥٦)، و(يوم الفصل) في الآية (٤٠)، وهنا يظهر بوضوح فكرة أن المحال إليه إنما هو صورة ذهنية للموجود الخارجي؛ لأن هذه الأشياء أمور مستقبلية.

وفي مقابل هذا هناك بعض المحيلات بعهد ذهني لم ينشأ عن إحالتها حبك بين

(١) التحرير والتنوير ٢٥/٣٠٧.

(٢) التحرير والتنوير ٧/٣٥٣.

آيات السورة الكريمة ، مثل (قوم تبع) و(الذين من قبلهم) في الآية (٣٧) ، و(البطشة الكبرى) في الآية (١٦) إن قلنا إن المراد بها يوم بدر ، فأما إن كان المراد يوم القيامة فارتباطها ظاهر بالآية (٤٠) وما ارتبط بها .

وكذلك الضمير (هي) في قوله تعالى : ﴿إِنْ هِيَ إِلَّا مَوْتُنَا الْأُولَىٰ وَمَا نَحْنُ بِمُنْشَرِينَ﴾ [الدخان : ٣٥] ، فهذا الضمير يحيل إلى ما في أذهان المتكلمين من حادثة الموت أو نهاية الوجود ، وهو بهذا يحيل بقرينة ذهنية تعلم من أسباب النزول ، ولا شك أن خبره قرينة أخرى ذكرية على المراد منه (١) لكنه ليس مرجعاً له لأن مدلول الخبر ليس معادلاً للمحال إليه بالضمير وإلا لاستوى المبتدأ والخبر من كل جهة فلم يكن في الإخبار فائدة ، إذ لا معنى في هذا السياق لقولهم : ما موتنا الأولى إلى موتنا الأولى ، والمقصود هنا أن هذا الضمير لا يحدث حجباً .

ويلاحظ المتتبع لعلاقات الآيات وجود علاقات سبك وحبك ناشئة عن غير الإحالة العهدية ، كتكرار (يوم) بين (يوم الفصل) و(يوم لا يغني) ، والتكرار بين (خلقنا) و(خلقناهما) ، وتكرار (فارتقب) في أول السورة وآخرها على مستوى السبك ، وعلاقة المقابلة بين عقوبة الكافرين (الآيات ٤٣-٥٠) وثواب المؤمنين (الآيات ٥١-٥٧) يوم القيامة على مستوى الحبك ، ولكن المقصود هنا بيان أثر الإحالة فقط في الربط ، وقد ظهر أنها تقوم به في النص على المستويين .



(١) انظر : شرح شذور الذهب ص ١٦٩ ، وجمع الهوامع ١/ ٢٢٤ .

## الفصل الثالث الإجمال



إذا كان التعيين هو الهدف الأساس والثمرّة الأولى للإحالة ، بحسب ما يقتضيه وضع المحيلات في استعمالها ، فإنّ الاستعمال لا يلتزم دائماً بهذا المقتضى بل يلجأ إلى درجات من الغموض في العبارة لمقاصد لا تتحقق إلا بها ، والغموض الذي نعينه هنا هو ما يعارض أعلى درجات التعيين<sup>(١)</sup> ، وبه يتحقق ما يعرف عند علماء أصول الفقه بالإجمال ، ويذهب بعض الدارسين حديثاً إلى أنّ «الكثير من التعبيرات عدّة معانٍ افتراضية ، بيد أنّ معنى مقالياً واحداً هو الذي يُقدّمه النصّ لكلّ منها ، وإذا لم يتبيّن المعنى المقصود على الفور فإنّنا سنكون بإزاء حالة من حالات عدم التعيين ، [ويمكن] نعت الدائمة من حالات عدم التعيين بالإبهام ، وذلك بافتراض أنّه غير مقصود في ذاته ، كما يُسمّى بعضها حالة تعدّد المعنى ، وذلك حين يقصد مُنتج النصّ بالفعل إلى نقل معانٍ عدّة في الوقت نفسه ، وبالرغم من أنّ القدرة البشرية على اكتشاف المعاني المقصودة واستبعاد الإبهام أو حلّه لم تحظ بتفسير جيّد حتّى يومنا هذا إلا أنّ هذه القدرة تعدّ واحدة من أكثر عمليات الاتصال تعقّداً وإثارةً للدّهشة»<sup>(٢)</sup> .

وقد اخترت مصطلح (الإجمال) دون الإبهام ، لكون الأخير يطلق على بعض المحيلات من حيث وضعها ، وهي المبهمات ، والمراد هنا التركيز على آثار الاستعمال لا خصائص الوضع .

وسنحاول في هذا المطلب ، بعد بيان مفهومه ، الكشف عن منشأ هذا الغموض ، وصوره ، وما يساعد المتلقي على إزالته أو تخفيفه .

## ١- مفهوم الإجمال

نستطيع أن نعتمد في بيان هذا الجانب من آثار الإحالة على ما قدمه الأصوليون في باب دراسة العلاقة بين الدوال ومدلولاتها من جهة الوضوح والخفاء ، إذ تمثّل هذه الدراسة لدى الأصوليين «محاولة جادة متميزة ، تتسم بالطابع العملي ، لا نكاد نجد لها

(١) لكنه لا يعارض مع مطلق التعيين ؛ لأنّ الإجمال من الإبهام ، والإبهام غير التنكير ، انظر : المرتجل ص ٣٠٣ ، وشرح الفصل لابن يعيش ٨٦/٥ .

(٢) مدخل إلى علم لغة النص ص ١٢٠ ، بتصرف ، والمقصود بالمعنى المقالّي المعرفة التي تنقلها بالفعل التعبيرات الواردة في النص ، في مقابل المعنى الاحتياطي الذي يراد به ما لتعبير لغوي من إمكانات في تمثيل المعرفة ونقلها .

نظيراً عند دارسي المعنى والمهتمين بمشكلته قديماً وحديثاً<sup>(١)</sup>.  
فلقد درس الأصوليون علاقة الدال بالمعنى من جهة الوضوح والخفاء وقدموا فيها  
تصوّرين أحدهما لمدرسة المتكلمين أو الجمهور وهو يقوم على أن «اللفظ في دلالة على  
المعنى ثلاث حالات :

- ١- ألا يحتمل إلا معنى واحداً ، أي قطعي الدلالة ويسمى النص .
  - ٢- أن يحتمل أكثر من معنى على السواء ويسمى المجمل .
  - ٣- أن يحتمل أكثر من معنى ، لكنه في أحدها أرجح منه في غيره :  
أ- فالراجح يسمى الظاهر ، وهو ما يسمى بالحقيقة .  
ب- والمرجوح يسمى المؤول ، وهو ما يسمى بالمجاز<sup>(٢)</sup> .
- وهذا تصور تقريبي ، لأنّ المجمل عند الجمهور أعمّ مما ذكر ، فقد قال عنه إمام  
الحرمين : «المجمل في اصطلاح الأصوليين هو المبهم ، والمبهم هو الذي لا يُعقّل معناه ،  
ولا يُدرَك منه مقصودُ اللفظ ومبتغاه»<sup>(٣)</sup> ، وعرفه ابن الحأجب في المختصر وتاج الدين  
السبكي في جمع الجوامع بأنّه «ما لم تتضح دلالتّه»<sup>(٤)</sup> ، ومن ثمّ فطرُق الإجمال أعمّ من  
أن يكون للفظ معنيان على السواء<sup>(٥)</sup> .

والثاني تصور مدرسة الأحناف ، وهو أكثر تفصيلاً ، إذ قسموا مراتب الوضوح إلى  
أربع مراتب هي : الظاهر ، والنص ، والمفسر ، والمحكم ، ومراتب الخفاء أربعاً أيضاً

(١) دراسة المعنى عند الأصوليين ، للدكتور طاهر سليمان حمودة ، ص ١٢٧ .  
(٢) أثر اللغة في اختلاف المجتهدين ، عبد الوهاب عبد السلام طويلة ، دار السلام - القاهرة ، الثانية ، ٢٠٠٠م  
ص ٢٩٨ ، ٢٩٩ ، وانظر : تفسير النصوص في الفقه الإسلامي ، الدكتور محمد أديب صالح ، المكتب  
الإسلامي - بيروت ، دمشق ، عمان ، الرابعة ، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م ، ١/ (٢٠٣ - ٢٢٢) ، (٣٢٦ - ٣٣٠) .  
(٣) البرهان في أصول الفقه ، لإمام الحرمين أبي المعالي عبد الملك بن عبد الله بن يوسف [ت ٤٧٨هـ] ، حققه وقدمه  
ووضع فهارسه الدكتور عبد العظيم الديب ، ١/ ٤١٩ .  
(٤) شرح مختصر المنتهى الأصولي ، للإمام أبي عمرو بن عثمان بن الحأجب المالكي [ت ٤٦٦هـ] ، شرحه العلامة القاضي  
عُضد الدين عبد الرحمن الإيجي [ت ٧٥٦هـ] ، تحقيق محمد حسن محمد حسن [إساعيل] ، دار الكتب العلمية - بيروت ،  
الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م ، ٣/ ١٠٧ ، وجمع الجوامع في أصول الفقه ، تأليف تاج الدين عبد الوهاب بن  
علي السبكي [ت ٧٧١هـ] ، علق عليه عبد النعم خليل إبراهيم ، دار الكتب العلمية - بيروت ، الطبعة الثانية ،  
١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م ، ص ٥٥ .  
(٥) راجع ما ذكره إمام الحرمين من طرقي للإجمال جعلها أقساماً له في البرهان في أصول الفقه ١/ ٤١٩ - ٤٢٢ .

هي: الخفي، والمشكل، والمجمل، والمتشابه، وجعلوا كل قسم من أقسام الخفي مقابلاً لموافقته في الرتبة من أقسام الواضح<sup>(١)</sup>، وهي مُرتَّبة في كل قسم من الأدنى إلى الأعلى في بابه، ولنا أن نضع هذه المراتب الثمانية في سلم واحد ننزل فيه من الأوضح وهو المحكم إلى الأخفى وهو المتشابه، على النحو التالي:

١- المحكم .

٢- المفسر .

٣- النص .

٤- الظاهر .

٥- الخفي .

٦- المشكل .

٧- المجمل .

٨- المتشابه .

والمجمل عندهم هو «اللفظ الذي خفي من ذاته خفاءً جعل المراد منه لا يُدرك إلا ببيان من المجمل، سواءً أكان ذلك الخفاء لانتمال اللفظ من معناه الظاهر في اللغة إلى معنى مخصوص أرادته الشارع، أم كان لتزاحم المعاني المتساوية، أم كان لغرابة اللفظ نفسه»<sup>(٢)</sup>.

ويتضح بهذا أن مفهوم الإجمال عند الجمهور أوسع منه عند الأحناف إذ يشمل الخفي والمشكل والمجمل جميعاً، وسوف نستند هنا إلى مفهوم الجمهور، نظراً إلى أن ما تحدّثه الإحالة من غموض وإبهام لا يفتقر دائماً إلى بيان من المجمل بل قد يتمكن المتلقي من كشفه بالتأمل والاجتهاد، وإن كنا لا ننفي قيمة ما قدمه الأحناف من تمييز لطبقات الخفاء وتحديد لمنهج التعامل مع كل طبقة منها.

وينبغي هنا أن نؤكد أنه على الرغم من أن الأصل في الكلام الإبانة التامة فإن المتكلم قد يقصد الإجمال أحياناً ليحقق هدفاً تداولياً أعلى من الهدف الدلالي، وقد نبه

(١) تفسير النصوص ١/ ١٤٠ .

(٢) تفسير النصوص ١/ ٢٧٧، ٢٧٨ .

بعض البلاغيين إلى نوع من هذا وسموه (التوجيه) <sup>(١)</sup> ، وهو عندهم «إيراد الكلام محتملاً لوجهين مختلفين كقول من قال لأعور يسمى عمراً :  
خاط لي عمرؤ قباء .: ليت عينيه سواء

وعليه قوله تعالى : ﴿وَأَسْمَعْ غَيْرَ مُسْمَعٍ وَرَاعِنَا﴾ [النساء: ٤٦] <sup>(٢)</sup> ، قال الزخشري : «غير مسمع حال من المخاطب ، أي اسمع وأنت غير مسمع وهو قول ذو وجهين يحتمل الذم ، أي اسمع منا مدعواً عليك بلا سمعت ، . . . ، أو اسمع غير مجاب ما تدعو إليه ، ومعناه غير مسمع جواباً يوافقك فكأنك لم تسمع شيئاً ، أو اسمع غير مسمع كلاماً ترضاه فسمعك عنه ناب ، . . . ، ويحتمل المدح أي اسمع غير مسمع مكروهاً ، من قولك : أسمع فلاناً فلاناً إذا سبه ، وكذلك قوله : (راعنا) يحتمل : راعنا نكلمك أي ارقبنا وانتظرنا ، ويحتمل شبه كلمة عبرانية أو سريانية كانوا يتسابون بها وهي (راعنا) فكانوا سخرية بالدين وهزءاً برسول الله ﷺ يكلمونه بكلام محتمل ينوون به الشتيمة والإهانة ويظهرون به التوقير والاحترام» <sup>(٣)</sup> .

(١) قال الزركشي معلقاً على التوجيه: «ويؤتى به عند فطنة المخاطب» [البرهان في علوم القرآن ٣١٤/٢] ، مع أن المثال الذي ذكره - وسيأتي - فيه تخلص من تبعة القول مع التزام الصدق ، فهو يعتمد على عدم الفطنة ، وقد حصر عبد الرحمن حبنكة غرض التوجيه في تأني ادعاء إرادة أحد المعنيين دون الآخر عند الحاجة [انظر: البلاغة العربية ٣٩٩/٢] ، وهذا المقصد إنما يليق بالبشر ، فينزه عنه خطاب الله تعالى ما لم يكن حكاية كحكاية قول اليهود ، وأخت موسى ، ولكن إذا لاحظنا أسلوب التوجيه المنهجي في القرآن الكريم أدركنا أن للإجمال فيه مقاصد أخرى ، فهو في آيات التشريع العملي يحثنا على الاجتهاد في النظر والبحث عن الحكم ، وهو بهذا لا يريد منا أن نتكل على البيان التفصيلي ، لأن طبيعة التشريع يجب أن تتوافق مع انفتاح آفاق الإسلام الزمانية والمكانية ، وما يكون لها أن تتوافق هذا التوافق لو أنها جاءت بأحكام مفصلة كل التفصيل بحيث تستوعب جزئيات الحياة بالنص عليها مع تجدها ، ومن ثم لا بد من الدفع إلى الاستنباط بوسائل منها استعمال المجمل ، وهو في آيات الاعتقاد يكون من باب الابتلاء التكليفي بوجوب التسليم بما لا يعلم على التفصيل قال تعالى : ﴿وَالَّذِينَ يَخُوفُونَ فِي آلِهِمْ يَقُولُونَ أَمْ نَأْمُرُكَ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا﴾ [آل عمران: ٧] ، وانظر : إرشاد الفحول ١٨/٢ ، ودلالة الألفاظ عند الأصوليين دراسة بيانية ناقدة ، للدكتور محمود توفيق محمد سعد ، مطبعة الأمانة ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م ، ص ٣٩٣ ، ٣٩٧ .

(٢) بغية الإيضاح ٥٧/٤ ، ٥٨ ، وانظر : مفتاح العلوم ص ٢٣٣ ، وقد جعل العلوي من التوجيه تأكيد المدح بما يشبه الذم وعكسه [انظر : الطراز ص ٤٦٤] ، وهو خارج عن مقصودنا لأن الغرض فيه بيان ، وما نحن فيه من باب (ليت عينيه سواء) حيث يستوي فيه المدح والذم .

(٣) الكشف ٥١٧/١ .



وقد وقع من هذا الباب في القرآن الكريم بسبب الإحالة نحو قوله تعالى: ﴿هَلْ أَذْكَرُ عَلَىٰ أَهْلِ بَيْتٍ يَكْفُلُونَهُ لَكُمْ وَهُمْ لَهُ نَاصِحُونَ﴾ [القصص: ١٢] ، «فإنَّ الضمير في (له) يحتمل أن يكون لـ (موسى) وأن يكون لـ (فرعون)» ، قال ابن جريج : وبهذا تخلصت أخت موسى من قولهم : إنك عرفته ، فقالت : أردتُ ناصحون للملك ، واعترض عليه بأنَّ هذا في لغة العرب لا في كلامها المحكي ، وهذا مردود فإنَّ الحكاية مطابقة لما قالته ، وإن كانت بلغة أخرى ، ونظيره جواب ابن الجوزي لمن قال له : من كان أفضل عند النبي ﷺ أبو بكر أم علي؟ فقال : من كانت ابنته تحته» (١) .

ولا ينبغي لنا أن نخلط بين الإجمال - وهو مقصد من مقاصد البلغاء - وبين اللبس الذي تنفر منه اللغة ، وتتعالى عليه البلاغة ، وذلك أنَّ الإجمال في أبرز صورهِ أن يحتمل اللفظ معنيين أو أكثر على السواء ، أما اللبس فهو أن يتبادر إلى الذهن من اللفظ عكس المقصود ، والبول بين الأمرين شاسع (٢) .

## ٢- منشأ الإجمال في الكلام من باب الإحالة

للإجمال أسبابٌ عديدة تُحَدِّث عنها الأصوليون (٣) ، وبما ذكروه منها تعدد مرجع الضمير «إذا تقدمه أمران أو أمور يصلح لكل واحدٍ منها» (٤) ، وتعدد مرجع

(١) البرهان في علوم القرآن ٢/ ٣١٤ ، ٣١٥ ، وانظر : اللباب في علوم الكتاب ، لابن عادل الدمشقي الحنبلي [ت ٨٨٠هـ] ، تحقيق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود وزملائه ، دار الكتب العلمية - بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م ، ٢٢٣/ ١٥ ، وقد نقل حكاية ابن الجوزي تلك ابن خلكان في وفيات الأعيان ٣/ ١٤١ [تحقيق إحسان عباس ، طبعة دار صادر - بيروت] ، وعدها من الأجوبة النادرة ، والذهبي في تاريخ الإسلام وقال : «ورمى بالكلمة في أودية الاحتمال ، ورضي كل من الشيعة والسنة بهذا الجواب المدهش» [تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام ، للحافظ المؤرخ شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي [ت ٧٤٨هـ] ، تحقيق الدكتور عمر عبد السلام تدمري ، دار الكتاب العربي - بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م ، ٤٢/ ٢٩٣] .

(٢) انظر : حاشية الصبان على شرح الأشموني ٢/ ٥٦ ، حيث فرَّق بين اللبس والإجمال بقوله : «الأوَّلُ تبادُرُ قَهْمٍ غَيْرِ المراد ، والثاني احتمالُ اللَّفْظِ لِلْمُرَادِ وَغَيْرِهِ مِنْ غَيْرِ تبادُرٍ لِأَحَدِهِمَا» .

(٣) جمع الدكتور أسامة محمد عبد العظيم هذه الأسباب مضيئاً إليها مصنفاً إياها إلى أسباب نحوية وأسباب بلاغية وأسباب ترجع إلى الوضع اللغوي ، في كتابه (أسباب الإجمال في الكتاب والسنة وأثرها في الاستنباط) ، وصدر في طبعته الأولى عن دار الفتح للطباعة والنشر والتوزيع - القاهرة ، ١٤١١هـ - ١٩٩١م .

(٤) إرشاد الفحول ٢/ ٢٠ ، وانظر : الإتقان في علوم القرآن ٣/ ٥٣ .

الإشارة<sup>(١)</sup>، وهما من باب الإحالة، ونستطيع أن نضيف إليهما كذلك احتمال المعرفة بـ(أل) والموصولية والإضافة للدلالة على أكثر من معهود، أو التردد بين العهد والجنس، كما مرّ بنا في مواضع كثيرة وكما سيأتي إن شاء الله تعالى، ومعنى هذا أن عناصر الإحالة تحقق الإجمال في التركيب بوصفها محيلة، فما العلة الجامعة المتحققة في هذه العناصر التي تؤهلها لمثل هذا النمط من الدلالة؟

إنّ ما يجمع هذه العناصر هو افتقار اللفظ إلى قرينة تُعيّن المراد منه من جهة، وقابلية هذه القرينة لعدم التّعيّن من جهة أخرى، والأمر الثاني متوقف على الأول، واحتمالات تحقّقها:

- أن يجتمعا معاً.

- وأن يتخلف الأول فيتبعه الثاني.

- وأن يتحقق الأول قطعاً دون الثاني.

- وأن يتحقّق الأول على سبيل الاحتمال.

ويتحقّق الإجمال في الحالة الأولى والرابعة.

فأمّا الضمائر وأسماء الإشارة والأعلام فلا تنفك عن الافتقار، بمعنى أنّها لا تكون إلا محيلة؛ وذلك لأنّ الضمائر وأسماء الإشارة لا تدلّ على جنس من الأجناس بمادتها، فتحْتَاجُ دائماً إلى الارتباط بلفظ أو شيء خارجي يُبيّن ما أريد بها، يقول ابن الخشاب: «ألا ترى أنك كما تقول: ذا زيد، تقول: ذا عمرو، بل وينتقل هذا الاسم في الإشارة به إلى الأنواع المختلفة والأجناس المتباينة؛ فتقول: ذا فرسي، وذا رمحي، وذا ثوبي، وذا عملي، . . . ، فيقع اسم الإشارة كما ترى على هذه المختلفات ولا يختصّ بواحد منها دون آخر، وهذه حقيقة الإبهام، فلذلك قيل لها مبهمّة، وكذا قيل في المضمّرات لتنقلها وأنّها لا تكون لمسمّى دون مسمّى، وكذا الأسماء الموصولة معارف مبهمات»<sup>(٢)</sup>.

أمّا العلم فإنّ دلّالته على مسماه إنما تكون بوضع خاص، فلا بدّ للمخاطب من العلم بهذا الوضع الخاص حتى يدرك المراد منه، وهو ما يمثل قرينة العهد في العلم،

(١) أسباب الإجمال ص ٥٤-٧١.

(٢) المرجل ص ٣٠٤، لكن الأسماء الموصولة تأخذ حكم المعرفة بـ(أل) لكون الصلة مع الموصول كالكلمة الواحدة.

وهذا نوع افتقار في دلالة العلم ، أضف إلى هذا أن العلم كثيراً ما يتعدد وضعه فيحتاج إلى قرينة أخرى على تعيين المراد من بين الأفراد الصالح لها ، وقد تخفى هذه القرينة على بعض المتلقين ، وليس في القرآن شيء منه .  
وأما بقية المعارف فقد تكون مفتقرة إن دلت على معهود وقد تكون غير مفتقرة إن دلت على الجنس ماهية أو استغراقاً .

وإذن فمناً الإجمال من باب الإحالة هو كون العنصر المحيل إما متردداً بين الدلالة على العهد والدلالة على الجنس ، وإما أنه مع دلالة على العهد لا تتعين قرينة المعهود به ، فلدينا إذن صورتان للاحتيال الناشئ عن الإحالة :

الصورة الأولى - أن يكون المحيل متردداً بين معهودين أو أكثر

وقد وقع هذا مع اتحاد نمط القرينة كما في قوله تعالى : ﴿أُولَٰئِكَ هُمُ الَّذِينَ يَرْتَابُونَ﴾ [الأنعام: ١٤٥] ، فإن الضمير يحتمل العود إلى كل من (لحم) و(خنزير) ، وهما ملفوظان ، وكذلك قوله تعالى : ﴿فَإِنْ كَذَّبُوكَ فَقُلْ رَبُّكُمْ ذُو رَحْمَةٍ وَاسِعَةٍ﴾ [الأنعام: ١٤٧] ، الضمير المجموع في (كذبوك) إما عائد إلى المشركين وأقرب ذكر لهم في الآية ١٣٦ ﴿وَكَذَٰلِكَ زُجِرَ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ ، أو إلى (الذين هادوا) وهو مذكور في الآية السابقة مباشرة ﴿وَعَلَى الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا كُلَّ ذِي ظُفْرٍ﴾ [الأنعام: ١٤٦] (١) .

كما وقع مع تردد القرينة بين ملفوظة وملحوظة ، كما في قوله تعالى : ﴿وَأَسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى الْخَاشِعِينَ﴾ [البقرة: ٤٥] ، فالضمير في (إِنَّهَا) «للصلاة» أو للاستعانة ، ويجوز أن يكون لجميع الأمور التي أمر بها بنو إسرائيل ومثّلوا عنها من قوله : ﴿أَذْكُرُوا نِعْمَتِيَ﴾ إلى ﴿وَأَسْتَعِينُوا﴾ (٢) ، وقوله تعالى : ﴿وَأِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ

(١) التحرير والتنوير ٨ / ١٤٥ .

(٢) الكشف ١ / ١٣٤ .

بَيْنَهُمَا فَأَبْعَثُوا حَكَمًا مِّنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِّنْ أَهْلِهَا إِن يُرِيدَا إِصْلَاحًا يُّوفِّقِ اللَّهُ بَيْنَهُمَا ﴿٣٥﴾ [النساء: ٣٥] أي إن يرد الحكمان أو الزوجان يوفق الله بين الحكمين أو الزوجين ، قال الزمخشري مبينًا ما حملت عليه الآية من أوجه : «والألف في ﴿إِن يُرِيدَا إِصْلَاحًا﴾ للحكمين ، وفي ﴿يُوفِّقِ اللَّهُ بَيْنَهُمَا﴾ للزوجين أي إن قصدا إصلاح ذات البين وكانت نيتهم صحيحة وقلوبها ناصحة لوجه الله بورك في وساطتهما ، وأوقع الله بطيب نفسهما وحسن سعيهما بين الزوجين الوفاق والألفة ، وألقى في نفوسهما المودة والرحمة . وقيل : الضميران للحكمين ، أي إن قصدا إصلاح ذات البين والنصيحة للزوجين يوفق الله بينهما ، فيتفقان على الكلمة الواحدة ، ويتساندان في طلب الوفاق حتى يحصل الغرض ويتم المراد . وقيل : الضميران للزوجين ؛ أي : إن يريدوا إصلاح ما بينهما وطلبا الخير وأن يزول عنها الشقاق يطرح الله بينهما الألفة ، وأبدلها بالشقاق وفاقا وبالغضاء مودة»<sup>(١)</sup> ، ف(الحكمان) ملفوظ متعدد ، و(الزوجان) ملحوظ من قوله تعالى : ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ﴾ الآية [النساء: ٣٤]<sup>(٢)</sup> .

ووقعت هذه الصورة أيضًا مع تردد القرينة بين ذكرية وذهنية كما في قوله تعالى : ﴿فَإِنْ ءَامَنُوا بِمِثْلِ مَا ءَمَنْتُمْ بِهِ فَقَدِ اهْتَدَوْا﴾ [البقرة: ١٣٧] ، الهاء في (به) ترجع إلى الله تعالى أو القرآن أو محمد ﷺ<sup>(٣)</sup> وهذا بناء على أن الباء زائدة و(ما) مصدرية ، أي فإن آمنوا إيمانًا مثل إيمانكم به ، والقرينة مع الأول والثاني ذكرية في قوله تعالى : ﴿قُولُوا ءَامَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْنَا﴾ [البقرة: ١٣٦] ، ومع الثالث ذهنية يستعان عليها بقوله تعالى : ﴿لَا نَفْرَقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْهُمْ﴾ [البقرة: ١٣٦] .

(١) السابق ١/ ٥٠٨ .

(٢) انظر : التحرير والتنوير ٤٥/٥ .

(٣) انظر : التبيان ١/ ١٢١ .

والصورة الثانية - أن يكون المَعْرِفُ متردداً بين الدلالة على معهود والدلالة على الجنس أو الاستغراق .

ومن أبرز ما يندرج تحت هذه الصورة ما يلي (١) :

١- استعمال (الذين) بين الدلالة على العموم والخصوص ، كما في قوله تعالى : ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا أُولَٰئِكَ لَا خَلْقَ لَهُمْ فِي الْآخِرَةِ وَلَا يُكَلِّمُهُمُ اللَّهُ وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلَا يُزَكِّيهِمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [آل عمران : ٧٧] .

٢- استعمال (أهل الكتاب) بين عموم اليهود والنصارى وخصوص إحدى الفرقتين ، كما في قوله تعالى : ﴿قُلْ يَتَّأَهَّلُ الْكَتَّابُ لَا تَعْلَمُوا فِي دِينِكُمْ غَيْرَ الْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعُوا أَهْوَاءَ قَوْمٍ قَدْ ضَلُّوا مِنْ قَبْلُ وَأَضَلُّوا كَثِيرًا وَضَلُّوا عَنْ سَوَاءِ السَّبِيلِ﴾ [المائدة : ٧٧] .

٣- استعمال (الكتاب) بين عموميه وخصوص التوراة والإنجيل أو أحدهما ، كما في قوله تعالى : ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ لَيْسَتْ النَّصْرَانِي عَلَى شَيْءٍ وَقَالَتِ النَّصْرَانِي لَيْسَتْ الْيَهُودُ عَلَى شَيْءٍ وَهُمْ يَتَّبِعُونَ الْكِتَابَ كَذَلِكَ قَالَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ مِثْلَ قَوْلِهِمْ﴾ [البقرة : ١١٣] ، فإن الكتاب يحتمل إرادة الجنس على معنى أنهم أهل علم في مقابل (الذين لا يعلمون) ، والدلالة على معهود إمَّا التوراة أو الإنجيل على ما سيأتي .

٤- استعمال (الناس) بين الدلالة على العموم (جميع الناس) والعهد (العرب أو قريش أو أخص من ذلك) ، كما في قوله تعالى : ﴿وَمَا كَانَ النَّاسُ إِلَّا أُمَّةً وَاحِدَةً فَاخْتَلَفُوا وَلَوْلَا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِنْ رَبِّكَ لَقُضِيَ بَيْنَهُمْ فِي مَا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ﴾ [يونس : ١٩] .

٥- استعمال (الأرض) بين الدلالة على عموم الكرة الأرضية والدلالة على مكة مثلاً ، كقوله تعالى : ﴿وَإِنْ تُطِيعُوا أَكْثَرَكُمْ فِي الْأَرْضِ يُضِلُّوكُمْ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ﴾ [الأنعام : ١١٦] .

(١) لما كان العلم والمعرف بالنداء وضمان الحضور واسم الإشارة غير واردة هنا ، فقد بقي المعرف بـ(أل) والموصول والمعرف بالإضافة ، وضمير الغائب ، وقد اخترت منها ما يمثل أركان مقام التنزيل ، وغيرها من الألفاظ التي مجراها كثير .

٦- استعمال نحو: (كلمة ربك) و(آيات ربك) بين الدلالة على عموم القضاء والدلائل ، وخصوص حكم معين مع الأول ، ودلائل القرآن أو آيات معينة منه ، كما في قوله تعالى : ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا لَا مُبَدِّلَ لِكَلِمَتِهِ وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾ [الأنعام : ١١٥] ، وقوله عز اسمه : ﴿كَذَلِكَ يبينُ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾ [آل عمران : ١٠٣] .

٧- استعمال (الشيطان) بين العهد في إبليس والجنس في كل شيطان ، كما في قوله سبحانه : ﴿إِنَّ الشَّيْطَانَ يَنْزِعُ بَيْنَهُمْ إِنَّ الشَّيْطَانَ كَانَ لِلْإِنْسَانِ عَدُوًّا مُبِينًا﴾ [الإسراء : ٥٣] .

٨- استعمال ضمير الغائب بين عموم معنى الشأن وخصوص مرجع محدد ، كما في قوله تعالى : ﴿وَمَنْ يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ يَكْتُمُ قَلْبَهُ﴾ [البقرة : ٢٨٣] ، فالضمير في (إنه) يحتمل أن يكون ضمير الشأن ، وأن يكون عائداً على (مَنْ) الشرطية رابطاً للجواب بها . وقد اكتفيت هنا ببعض الأمثلة مرجئاً التحليل إلى المطلب التالي ؛ حيث يقتضيه مقام المقارنة بين الأوجه في القوة ، وتلمس موقفها من التحليل النصي بين إمكان الحمل عليها ولو على البديل فتكون رافداً للشراء الدلالي في بعض الأحيان ، وضرورة الترجيح بينها في أحيان أخرى .

### ٣- الأوجه المحتملة بين الترجيح والشراء الدلالي :

بعد أن وقفنا على منشأ الإجمال من طريق الإحالة وأهم صوره ، يتعين علينا الالتفات إلى الأوجه المحتملة<sup>(١)</sup> التي يعطيها التركيب الإجمالي المجمل ؛ كي نحدد موقف المتلقي من هذا الإجمال ، متى يجوز له أن يحمل الكلام على ما يعطيه من معانٍ ، فيكون هذا الإجمال عاملاً من عوامل الشراء الدلالي ، كما ينشأ مثلاً عن تعدد الأوجه الإعرابية المستوية في القوة؟ ومتى يجب عليه أن يرجح أحد الأوجه ليكون هو الدلالة المرادة من الكلام؟

(١) ينبغي التنبيه إلى أن هناك نوعين مختلفين من تعدد الأوجه ؛ الأول تعددها مع كون أحد الوجهين أو الأوجه راجحاً وغيره مرجوحاً من جهة صورة التركيب لا قوة المرجحات ، والثاني تعدد الأوجه مع استوائها في الدرجة من جهة صورة التركيب أيضاً ، لا استواء المرجحات ، وإذا كان النوع الثاني هو المقصود بالحدوث لأنه هو الذي يختص باسم المجمل ، فإنه لا بد من الإشارة إلى النوع الأول في إطاره لدقة الفرق بينهما .



وهذا يدور في إطار معيار التقبليّة من معايير النصية السبعة ، «وموضوعه اتجاّه مستقبل النص إلى أن تولّف مجموعة الوقائع اللغويّة نصّاً متضامّاً [= مسبوّكاً] متقارناً [= محبوباً] ، ذا نفع للمستقبل أو صلة ما به ، أي اكتسابه معرفة جديدة ، أو قيامه بالتعاون لتحقيق خطّة ما ، ويستجيب هذا الاتجاه لعوامل من مثل نوع النصّ ، والمقام الثقافي والاجتماعي ، ومرغوبة الأهداف ، وهنا أيضاً يمكننا اعتبار المحافظة على تضام النص وتقارنه من جانب المستقبل هدفاً قائماً بذاته فيرى رأي في تزويد مادة ما أو التساهل إزاء جوانب الاختلال<sup>(١)</sup> في تضام النص وتقارنه»<sup>(٢)</sup> .

وقبل الخوض في إجابة السؤال المطروح سنعرض أولاً لمقدمة ضرورية تتعلق ببيان مناهج الشراء الدلالي المقصود هنا ، وذلك أن هناك نمطين من تعدد المعنى يجب الالتفات إلى ما بينهما من فرق ؛ هما تعدد المعنى في مستوًى واحد وتعدد المعنى باختلاف مستوياته أو أنواعه ؛ فالمعنى - من جهة - يرتبط بوحدات اللغة على اختلاف مستوياتها ، فهناك المعنى الصوتي ، والمعنى الصرفي ، والمعنى النحوي الذي ينقسم إلى معانٍ عامة ومعاني الأبواب ، وهذه الثلاثة تدخل تحت المعنى الوظيفي ، الذي هو قسيم لكلٍّ من المعنى المعجمي ، والمعنى المقامي الاجتماعي<sup>(٣)</sup> ، فكل قول يتعدد فيه المعنى بهذا الاعتبار ، أي أن للمعنى فيه مستويات تظهر عند تحليله إلى أجزائه التي تولّفه .

ومن جهة أخرى فقد رُصدَ للمعنى عدّة أنواع منها المعنى الأساسي أو الأوّلي ، والمعنى الإضافي أو العرَضِيّ ، والمعنى الأسلوبِيّ ، والمعنى النفسي ، والمعنى الإيحائي<sup>(٤)</sup> ، فكلّمة (أسد) مثلاً تتعدد معانيها بتعدد هذه الأنواع ، فمعناها الأساسي الحيوان المفترس المعروف ، ومعناها الإضافي في بعض البيئات الدلالة على الفحولة ، وهي من ناحية المعنى الأسلوبِيّ محايدة بالنسبة لكلّمة (ليث) الأدبية مثلاً ، ومن ناحية المعنى النفسي قد

(١) في إطار الحديث عن القرآن الكريم لا يصحّ سحب هذا اللفظ على ما يبدو أحياناً من خفاء في وجه الارتباط ، أو في المقصود ، لما في كلمة (الاختلال) من معنى النقص والعدم ، وكلام الله منزّه عن ذلك ، وإنّما يستعمل لذلك مصطلح (الخفاء) لدلالته على الوجود .

(٢) مدخل إلى علم لغة النص ص ٣١ .

(٣) انظر : اللغة العربية معناها ومبناها ص ١٥ ، ٢٨ .

(٤) انظر : علم الدلالة للدكتور أحمد مختار عمر ص ٣٢-٣٧ .

تثير التفرز والاشتمزاز لدى شخص رأى أسداً يأكل إنساناً وانطبعت صورته في ذهنه ، ومن ناحية المعنى الإيحائي توحى بالشجاعة والقوة والسطوة .  
وليس المقصود هنا أحد هذين النوعين من تعدد المعنى ، وإنما المقصود هو تعدد المعنى في مستوى واحد ونوع واحد ، فلو تأملنا قول الله تعالى : ﴿ أَمْ يَحْسُدُونَ النَّاسَ عَلَى مَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ فَقَدْ آتَيْنَاهُ آلَ إِبْرَاهِيمَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَآتَيْنَاهُمْ مُلْكًا عَظِيمًا ﴾ فَمِنْهُمْ مَنْ آمَنَ بِهِ وَمِنْهُمْ مَنْ صَدَّ عَنْهُ وَكَفَى بِجَهَنَّمَ سَعِيرًا ﴿ [النساء : ٥٤ ، ٥٥] ، لوجدنا الضمير في (فمنهم ... ومنهم) يحتمل العود إلى ما عاد إليه ضمير (يحسدون) وهم (الذين أوتوا نصيباً من الكتاب) في الآية (٥١) ، وإلى (آل إبراهيم) <sup>(١)</sup> ، فالاحتمال هنا جاء من جهة واحدة ترجع إلى الإحالة هي مرجعية الضمير ، وفي كلمة (ظلمًا) من قوله عز وجل : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ آلِيَتَمَى ظُلْمًا ﴾ [النساء : ١٠] ، احتمالات من جهة واحدة أيضًا هي الوظيفة الإعرابية ما بين أن تكون حالاً أو مفعولاً مطلقاً أو مفعولاً لأجله ، كما نجد في قوله تعالى : ﴿ وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ ﴾ [الأحزاب : ٣٣] ، احتمالات في (قَرْنَ) على المستوى الصرفي ؛ إذ تحتل أن تكون أمراً من (قَرَّ يَقَرُّ) أو من (قار يقار) أي اجتمع ، وعلى قراءة الكسر <sup>(٢)</sup> تحتل أن تكون من (وَقَرَّ يَقَرُّ) أو من (قَرَّ يَقَرُّ) <sup>(٣)</sup> ، فهذا النمط من التعدد هو المراد هنا ؛ إذ هو وسيلة لتكثير المعاني مع اتحاد اللفظ ، وهو المقصود بالشراء هنا .

ولكي يكون هذا التعدد محققاً للشراء الدلالي لا بُدَّ من صحة اعتبار كل معنى يشملته ، وهذا يعيدنا إلى التساؤل المطروح ، ولا تستلزم صحة اعتبار كل معنى خلواً كل الأوجه عن مرجحات ، أي استواءها في القوة ، ولكنها تستلزم أمرين :  
أحدهما يرجع إلى المعنى ، وهو ألا ينشأ عن الحمل عليها جميعاً تناقض أو تعارض ،  
والأ ينشأ عن بعضها فساد في المعنى ، فيجب الترجيح حينئذ .

(١) التحرير والتنوير ٨٩ / ٥ .

(٢) هي قراءة من عدا نافع وعاصم من السبعة ، انظر : السبعة في القراءات ص ٥٢٢ .

(٣) انظر : روح المعاني ٦ / ٢٢ .



والثاني يرجع إلى التركيب ، وهو ألا ينشأ عن بعضها ضعف في التركيب فيجب الترجيح أيضًا .

وهما يتولان إلى ثلاث صور : إحداها ترجع إلى الحمل على أكثر من وجه وهي وجود التناقض بين الأوجه المحتملة ، والأخريان ترجعان إلى اعتبار وجه ما في نفسه وهما ما ينشأ عنه من فساد في المعنى ، وما ينشأ عنه من فساد في التركيب .

ومتى خلت الأوجه من هذه الصور الثلاث صحَّ الحمل عليها جميعاً<sup>(١)</sup> ، فيتحقق باعتبارها جميعاً الثراء الدلالي المقصود ، مع احتمال ترجيح بعضها على بعض ، وسوف نستعرض أولاً عدة نماذج من القرآن الكريم يتضح فيها إمكان الحمل على أكثر من وجه ، ثمَّ تنتقل إلى مسألة الترجيح بين الأوجه المتعددة .

#### أ- من صور الثراء الدلالي بسبب الإحالة :

يقول الله عز وجل : ﴿ وَمَنْ يَكُنِ الشَّيْطَانُ لَهُ قَرِينًا فَسَاءَ قَرِينًا ﴾ [النساء : ٣٨] ، فيظهر لنا احتمالان في الضمير من (سَاء) ؛ الأول أن يكون عائداً إلى الشيطان ، والثاني أن يكون عائداً إلى (مَنْ) الشرطية ، ولا تعارض بين المعنيين ، فعلى الأول تكون (سَاء) بمعنى (بئس) وقريناً تميز للضمير كما في قوله تعالى : ﴿ سَاءَ مَثَلًا لِّلَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا ﴾ [الأعراف : ١٧٧] ، أي فساء قريناً له ، وعلى الثاني تحتمل (سَاء) أن تكون على أصلها ضد حَسَنَ و(قريناً) تميز نسبة<sup>(٢)</sup> ، والمعنى أنه ساء من جهة القرين أي ساء قرينه ؛ فالمحكوم عليه بالسوء هنا هو الشيطان أيضًا ، وتحتمل أن تكون بمعنى (بئس) و(قريناً) تميز للضمير ، والمعنى والله تعالى أعلم : ساء قريناً لغيره ، كأنه على التحذير منه .

ومنه الضمير في قوله تعالى : ﴿ وَاللَّهُ غَالِبٌ عَلَى أَمْرِهِ ﴾ [يوسف : ٢١] ، يقول العكبري :

(١) لكن لا يتأتى الحمل عليها معاً ، فيكون على سبيل البدل ؛ أمّا مع الضمير واسم الإشارة فلائله لا يصح عود الضمير إلى مرجعين في الوقت نفسه ، ولا الإشارة إلى شيئين مختلفين بما يصلح لأحدهما كذلك ، وأمّا مع غيرها من المعارف فلائلهما على معهودين مختلفين يتعارض مع وضعها ؛ إذ هي موضوعة لجزمي معين ، فحملها على أكثر منه نقض لوضعها ، والفرق بينها وبين المشترك - حيث صحَّ إطلاقه على معنيين معاً - أنه مشترك بين مفهومين أو أكثر ، وهي مشتركة بين ماصدين أو أكثر ، وراجع حاشية العطار على شرح جمع الجوامع للمحلي ١/ ٣٦١ .

(٢) انظر : التحرير والتنوير ٥/ ٥٤ .

«الهاء في أمره يجوز أن تعود على الله عز وجل وأن تعود على يوسف»<sup>(١)</sup> ، ويفسر الآلوسي ذلك بقوله : «لا يمنع عما يشاء ولا يناع فيما يريد بل إنها أمره لشيء إذا أراد أن يقول له كن فيكون ، ويدخل في عموم المصدر المضاف شئونه سبحانه المتعلقة بيوسف عليه السلام دخولاً أولياً ، أو متول على أمر يوسف عليه السلام فيدبره ولا يكله إلى غيره ، وإلى رجوع ضمير (أمره) إلى الله تعالى ذهب ابن جبير ، وإلى رجوعه إلى يوسف عليه السلام ذهب القرطبي»<sup>(٢)</sup> ، ثم يبيّن جواز الحمل على الوجهين قائلاً : «وَأَيُّمَا مَا كَانَ فَالْكَلَامُ عَلَى مَا فِي الْكَشْفِ تَذْيِيلٌ أَمَا عَلَى الْأَوَّلِ فَلَجَرِيهِ مَجْرَى قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿إِنَّ الْبَاطِلَ كَانَ زَهُوقًا﴾ [الإسراء : ٨١] من سابقه لأنه لما كان غالباً على جميع أموره لا يزاحمه أحد ولا يمتنع عليه مراد كانت إرادته تمكين يوسف وكيته والوقوع رضيعي لبان ، وأما على الثاني فلا ن معناه أنه الغالب على أمره [أي أمر يوسف] يتولاه بلطف صنعه وجزيل إحسانه وإذا جاء نهر الله تعالى بطل نهر معقل ، فأين يقع كيد الإخوة وغيرهم كامرأة العزيز موقعه»<sup>(٣)</sup> .

ويقول الله تعالى : ﴿وَقَالَ لِلَّذِي ظَنَّ أَنَّهُ نَاجٍ مِّنْهُمَا اذْكُرْنِي عِنْدَ رَبِّكَ فَأَنَسَنَاهُ الشَّيْطَانُ ذِكْرَ رَبِّهِ فَلَبِثَ فِي السِّجْنِ بِضْعَ سِنِينَ﴾ [يوسف : ٤٢] ، فالضمير في (فأنساه) و(رَبِّهِ) يحتمل العود إلى يوسف حتى يتسق مع الضمير في (قال) و(ظن) و(لبث) ، وإلى (الذي) حتى يتسق مع الضمير في (أنه) ، ويرجح الأول أن الكلام أصلاً على يوسف عليه السلام ، ويرجح الثاني ما يأتي من قوله تعالى : ﴿وَقَالَ الَّذِي نَجَا مِنْهُمَا وَادَّكَرَ بَعْدَ أُمَّةٍ أَنَا أُنَبِّئُكُمْ بِتَأْوِيلِهِ فَأَرْسِلُونِ﴾ [يوسف : ٤٥] ، إذ قوله تعالى : (وادكر) يدل على أنه كان ناسياً .

والمعنى على الأول «أنه لما عدل عن الانقطاع إلى ربه إلى هذا المخلوق عوقب بأن

(١) التبيان ٢/ ٧٢٧ .

(٢) روح المعاني ١٢/ ٢٠٨ .

(٣) روح المعاني ١٢/ ٢٠٨ .

لَبِثَ فِي السَّجْنِ بضع سنين»<sup>(١)</sup>، وعلى الثاني: «أن الشيطان أنسى ذلك الفتى أن يذكر يوسفَ للملك حتى طال الأمرُ فَلَبِثَ في السجن بضع سنين بهذا السبب»<sup>(٢)</sup>، والثناء هنا يكمن في أن الوجه الأول ينادي بالألا يتعلق القلب بأحد غير الله تعالى، والثاني يصريح بأن عداوة الشيطان المتأصلة وكيدَه للصالحين لا تقتصر على الوسوسة المباشرة، بل قد يعمد إلى تعطيل وسائل النفع أو تحريك وسائل الإضرار.

وكلا المعنيين صحيح<sup>(٣)</sup>، ولا تعارض بينهما، حتى قال الطاهر بن عاشور: «ولعل كلا الاحتمالين مراد، وهو من بديع الإيجاز؛ وذلك أن نسيان يوسف عليه السلام أن يسأل الله إلهام الملك تذكر شأنه كان من إلقاء الشيطان في أمنيته، وكان ذلك سبباً إلهياً في نسيان الساقى تذكير الملك، وكان ذلك عتاباً إلهياً ليوسف عليه السلام على اشتغاله بعون العباد دون استعانة ربه على خلاصه»<sup>(٤)</sup>، فكون الآية تعطي هذين المعنيين المتباينين بالفاظ واحدة هو ما يحقق الشراء المقصود.

ونجد هذا الشراء مع اسم الإشارة في قوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهِمُ الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ كَفَرُوا وَقَالُوا لِإِخْوَانِهِمْ إِذَا ضَرَبُوا فِي الْأَرْضِ أَوْ كَانُوا غُرًى لَوْ كَانُوا عِنْدَنَا مَا مَاتُوا وَمَافُتِلُوا لِيَجْعَلَ اللَّهُ ذَلِكَ حَسْرَةً فِي قُلُوبِهِمْ﴾ [آل عمران: ١٥٦]، إذ يحتمل (ذلك) الأوجه التالية:

- الإشارة إلى القول الدال على الاعتقاد<sup>(٥)</sup> أو إلى المعتقد الذي لهم نفسه، «جعل

(١) مفاتيح الغيب ١٨/١٤٧.

(٢) السابق ١٨/١٤٨.

(٣) يُسْتَأْنَس لصحة المعنى الأول - وإن ضعفه قومٌ بأن صرّف وسوسة الشيطان إلى ذلك الرجل أول من صرفها إلى يوسف كما حكى الفخر الرازي - بما رواه ابن جبان في صحيحه عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «رحم الله يوسف لولا الكلمة التي قالها (اذكري عند ربك) ما لبث في السجن ما لبث» [باب بدء الخلق، حديث رقم (٦٢٠٦)]، صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، تحقيق شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة الثانية ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م، ٨٦/١٤، وقال الألباني: «منكر هذا اللفظ (لولا الكلمة... ما لبث)» [التعليقات الحسان على صحيح ابن حبان ٩/٤٦، تأليف الشيخ محمد ناصر الدين الألباني، دار باوزير - جدة، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م].

(٤) التحرير والتنوير ١٢/٢٧٩.

(٥) السابق ١٤٢/٤، وقال أبو السعود: «وتعلّق بقالوا ليس باعتبار نطقهم بذلك القول بل باعتبار ما فيه من الحكم والاعتقاد» [تفسير أبي السعود ٢/٥٤].

اللّه ذلك حسرة ، لأن الذي يتيقن أنّ كلّ موتٍ وقتلٍ فبأجل سابق ، يجد برد اليأس والتسليم لله تعالى على قلبه ، والذي يعتقد أنّ حميمه لو قعد في بيته لم يمت يتحسر ويتلهف ، وعلى هذا التأويل مشى المتأولون ، وهو أظهر ما في الآية<sup>(١)</sup> .  
- الإشارة إلى انتهاء المؤمنين ومخالفتهم الكافرين في هذا المعتقد ، فيكون خلافهم لهم حسرة في قلوبهم<sup>(٢)</sup> .

- الإشارة إلى نفس نهي اللّه تعالى عن الكون مثل الكافرين في هذا المعتقد لأنهم إذا رأوا أن اللّه تعالى قد وسّمهم بمعتقد وأمر بخلافهم كان ذلك حسرة في قلوبهم<sup>(٣)</sup> .  
- وقال ابن عطية : «ويحتمل عندي أن تكون الإشارة إلى النهي والانتفاء معاً»<sup>(٤)</sup> .  
فكل هذه الأوجه تمثل جهات لدخول الحسرة قلب الكافرين ، وهي غير متعارضة .  
إلى غير ذلك من نماذج يحقق فيها تعدد أوجه الإحالة ثراءً دلاليًا ، في مقابل ما يحتاج إلى وقفة ترجح أحد احتمالات العنصر المحيل ، وهو ما يأتي في المسألة التالية .

#### ب - الترجيح بين الأوجه المتعددة :

«الترجيح إثبات مرتبة في أحد الدليلين على الآخر»<sup>(٥)</sup> ، والأوجه المحتملة إن لزم من بعضها فساد في المعنى أو التركيب لم يكن محتملاً بل مفروضاً قبل التحقق منه ، فلا ترجيح ؛ لأنّ الترجيح - كما يقول الأمدي - «إنما يكون مع تحقق التعارض ، ولا تعارض مع عدم الصلاحية للأمرين أو أحدهما»<sup>(٦)</sup> ، وإلا فلا تخلو من أحد أمرين ؛ إمّا أن تستوي بلا تناقض فتشري ، أو به فتفتقر إلى ترجيح ، أو تتفاضل ، ويكون ضعف بعضها من جهة التركيب أو المعنى ظاهراً ، فلا يحتاج مقابله إلى مرجح ، بل يكفي بظهور الضعف ، أو غير ظاهر فيحتاج مقابله حينئذ إلى مرجح ، فالترجيح إنما يطلب

(١) المحرر الوجيز ١/ ٥٣١ ، ٥٣٢ .

(٢) السابق ١/ ٥٣٢ .

(٣) السابق ١/ ٥٣٢ .

(٤) السابق ١/ ٥٣٢ .

(٥) التعريفات للشريف الجرجاني [ت ٨١٦هـ] ، تحقيق الدكتور عبد الرحمن عميرة ، عالم الكتب - بيروت ، الطبعة

الأولى ، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م ، ص ٨٤ .

(٦) الإحكام ٤/ ٢٣٩ .

عند الاستواء مع التناقض ، وعند التفاضل مع خفاء الضعف ، وهو في الحالة الأولى مانعٌ من الطرف الآخر ، وفي الثانية غير مانعٍ منه ، «والتفاوت بين أصل الترجيح وبين الترجيح المانع من النقيض تفاوت بالعموم والخصوص» (١) كما يقول الفخر الرازي ، أي أنَّ مطلق الترجيح أعمُّ من أن يكون مانعاً من النقيض أو غير مانع .

وعلى هذا فليس من اليسير الزعم بأنَّ هناك مرجحات حاسمة مطردة بين الأوجه المتعددة بسبب الإحالة ، ولكننا سنطرح هنا للمناقشة أربعة مرجحات كلية (٢) يُعتمدُ عليها غالباً في التحليلات الجزئية ، وهي مبنية على أربع زوايا للنظر في العلاقة بين المحيل وقرينة إحالته أو المحال إليه ، وهذه المرجحات الكلية هي :

- ١- من جهة المطابقة : المطابق أولى من المخالف .
  - ٢- من جهة المسافة : الأقرب أولى من الأبعد .
  - ٣- من جهة اتحاد النسق واختلافه : ما يؤدي إلى اتحاده أولى مما يؤدي إلى اختلافه .
  - ٤- من جهة العوم والخصوص : العام أولى من الخاص .
- ومن الملاحظ أنَّ هذه الجهات لا تَرُدُّ كُلُّها مع كلِّ محيل ، فبعضها يقتصر دوره على الضمائر وأسماء الإشارة كالمطابقة والمسافة ، وبعضها يعمل مع القرينة الذكرية دون غيرها كالمسافة .

ولا يتضمن هذا الطرح ادعاءً أنَّ تحقق واحدٍ من هذه المرجحات يقطع برجحان ما تحقق له ، لأنَّ هناك عنصراً متغيراً لم يتمَّ ضبطه إلى الآن هو مقتضى السياق ، فلا بُدَّ من مراعاة أنَّ هذه المرجحات تختلف درجة تأثيرها من موضع لآخر ، لإمكان تعارضها في الترجيح (٣) . من جهة ، ولأنَّ قوَّة الترجيح تخضع لمرجحاتٍ أخرى جزئية معها من جهة

(١) المحصول للرازي ٢/ ٢٣ .

(٢) ثمة مرجحات أخرى ، منها (المحدث عنه أولى بالضمير) ، و(حمل الضمير على غير الشأن أولي) ، و(الملفوظ أولي من الملحوظ) ، و(الأسرع تبادراً أولي) ، و(المستند إلى رواية صحيحة أولي) ، والأول يرجع إلى جهة معتمد الإخبار وسياقي في الحديث عن اتحاد النسق ، والثاني يرجع إلى جهة الرتبة لأنَّ ضمير الشأن يخالف للقياس في كون مرجعه متأخراً ، والثالث يرجع إلى جهة اللفظ واللفظ فهو مرتبط بإحالة العهد الذكري ، وأمَّا الرابع والخامس فقد سبقا في إحالة العهد الذهني .

(٣) وذلك بأن يكون القرب مثلاً مرجحاً لوجه المطابقة مرجحةً لمقابلته .



بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴿التوبة: ٣٤﴾ .

- ﴿هَذَا نِ حَصْمَانِ أَخْصَصُوا فِي رِيهِمْ ﴿الحج: ١٩﴾ .
  - ﴿حَقَّ إِذَا جَاءَ أَحَدَهُمُ الْمَوْتُ قَالَ رَبِّ ارْجِعُونِ ﴿المؤمنون: ٩٩﴾ .
  - ﴿قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ وَيَحْفَظُوا فُرُوجَهُمْ ذَلِكَ أَزْكَى لَهُمْ ﴿النور: ٣٠﴾ .
  - ﴿ثُمَّ تَوَلَّى فِرْقٌ مِنْهُمْ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَمَا أُولَئِكَ بِالْمُؤْمِنِينَ ﴿النور: ٤٧﴾ .
  - ﴿وَعَادُوا ثَمُودَ إِذْ أَصْحَبَ الرَّسَّ وَقُرُونَا بَيْنَ ذَلِكَ كَثِيرًا ﴿الفرقان: ٣٨﴾ .
  - ﴿وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا ﴿الحجرات: ٩﴾ .
- وأحياناً من الجهتين معاً نحو:

- ﴿تِلْكَ أُمَّةٌ قَدْ خَلَتْ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَلَكُمْ مَا كَسَبْتُمْ وَلَا تُسْأَلُونَ عَنْ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴿البقرة: ١٣٤﴾ .

- ﴿وَيَتَفَكَّرُونَ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَذَا بَطْلاً سُبْحَنَكَ فَقِنَا عَذَابَ النَّارِ ﴿آل عمران: ١٩١﴾ .

- قوله تعالى: ﴿أَشْرِكُونَ مَا لَا يَخْلُقُ شَيْئاً وَهُمْ يُخْلِقُونَ \* وَلَا يَسْتَطِيعُونَ لَهُمْ نَصْرٌ وَلَا أَنْفُسُهُمْ يَنْصُرُونَ ﴿الأعراف: ١٩١، ١٩٢﴾ ، حيث عادت ضمائر جمع المذكر على ما ومعناها جمع ما لا يعقل .

- وقوله تعالى: ﴿إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ ﴿يوسف: ٤﴾ .

- وقوله تعالى: ﴿كَذَلِكَ أَرْسَلْنَاكَ فِي أُمَّةٍ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهَا أُمَمٌ لَبِثُوا عَلَى الْعِلْمِ الَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ وَهُمْ يَكْفُرُونَ بِالرَّحْمَنِ ﴿الرعد: ٣٠﴾ .

- وقوله تعالى: ﴿وَكَمْ قَصَمْنَا مِنْ قَرِيبٍ كَانَتْ ظَالِمَةً وَأَنْشَأْنَا بَعْدَهَا قَوْمًا آخَرِينَ \* فَلَمَّا أَحْسَوْا بِأَسْنَانَا إِذَا هُمْ مِنْهَا يَرْكُضُونَ ﴿الأنبياء: ١١، ١٢﴾ .

- وقوله تعالى: ﴿فَجَعَلَهُمْ جُودًا إِلَّا كَثِيرًا مِّمَّنْ لَعَلَّهُمْ إِلَيْهِ يَرْجِعُونَ﴾ [الأنبياء: ٥٨].

- وقوله تعالى: ﴿مَا نَسِيقُ مِنْ أُمَّةٍ أَجْلَهَا وَمَا نَسْتَخِرُونَ﴾ [المؤمنون: ٤٣].

- وقوله تعالى: ﴿كُلُّ مَا جَاءَ أُمَّةً رَسُولُهَا كَذَّبُوهُ﴾ [المؤمنون: ٤٤].

- وقوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَسْتَوِي إِلَى السَّمَاءِ وَهِيَ دُخَانٌ فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ائْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ﴾ [فصلت: ١١].

وتخلف المطابقة في الظاهر يؤثر على العلاقة الإحالية من جهتين:

إحدهما أن يؤدي إلى احتياج الكلام إلى تأويل ، وذلك أنه إذا تخلفت المطابقة بين المحيل وما يفرض السياق تعلقه به فإما ألا يوجد عنصر مطابق للمحيل أصلاً ، أو يوجد عنصر مطابق أو أكثر مع إشكال الارتباط به ، فيحتاج الكلام إلى تأويل حتى يقرن المحيل بمطابق له تحقيقاً من العناصر المتعددة أو تقديراً ، وهذا يؤدي إلى الاحتمالية في تعيين القرينة ، كما في قول الله تعالى: ﴿فَانْظُرْ إِلَى طَعَامِكَ وَشَرَابِكَ لِمَ يَتَسَنَّه﴾ [البقرة: ٢٥٩] ، قال العكبري : «فإن قيل : ما فاعل يتسنى؟ قيل : يحتمل أن يكون ضمير الطعام والشراب لاحتياج كل واحد منهما إلى الآخر بمنزلة شيء واحد ، فلذلك أفرد الضمير في الفعل ، ويحتمل أن يكون جعل الضمير لـ (ذلك) ، و(ذلك) يكتفى به عن الواحد والاثنين والجمع بلفظ واحد ، ويحتمل أن يكون الضمير للشراب لأنه أقرب إليه ، وإذا لم يتغير الشراب مع سرعة التغير إليه فأن لا يتغير الطعام أولى ، ويجوز أن يكون أفرد في موضع التثنية ، كما قال الشاعر :

فَكَانَ فِي الْعَيْنَيْنِ حَبٌّ قَرْنُفُلٍ . : أَوْ سُبُلٍ كُحِلَتْ بِهِ فَأَهْلَتْ «(١)» .

فالضمير المستتر في (يتسنى) مفرد ، وهو مسبوق بشيئين لا شيء واحد ، هما (طعامك وشرابك) ، وكان الظاهر أن يقال : لم يتسنياً ، فتخلفت المطابقة في العدد بينه وبين ما قبله مما يقتضي السياق عوده إليه ، وهو صالح - من حيث عدده ونوعه - لأن يعود على



كل واحد من الطعام والشراب ، إلا أن هذا لا يتم إلا بتأويل حتى يستقيم المعنى ، إذ لو جعل عائداً على الطعام وحده أو الشراب وحده بقطع النظر عن الآخر لما كان في غير المعود عليه شيء يدعو إلى النظر لإدراك القدرة ، ومن ثم نرى توجيهات العكبري كلها محاولات تأويلية تفصح عن تعدد الاحتمالات الناشئة عن تخلف المطابقة .

فقوله : «يحتمل أن يكون ضمير الطعام والشراب لاحتياج كل واحد منها إلى الآخر بمنزلة شيء واحد ، فلذلك أفرد الضمير في الفعل» فيه تأويل بضم العنصرين السابقين باعتبار معنييهما في الجنس الجامع لهما وهو ما يتغذى به . وقوله : «ويحتمل أن يكون جعل الضمير لـ (ذلك) ، و(ذلك) يكنى به عن الواحد والاثني والجمع بلفظ واحد» ، فيه تأويل بضمهما باعتبار لفظيهما ، حيث عوض بهما لفظاً يدل على المذكور كثيراً . وكل من هذين التأويلين فيه ردٌ للمطابقة بين الضمير ومرجعه تقديراً .

وقوله : «ويحتمل أن يكون الضمير للشراب لأنه أقرب إليه ، وإذا لم يتغير الشراب مع سرعة التغير إليه فأن لا يتغير الطعام أولي» ، فيه حلٌ لإشكال الارتباط بأحد العنصرين دون الآخر ، وذلك بحمل الآخر عليه بقياس الأولى ، فتثبت المطابقة تحقيقاً لكن مشفوعةً بحل ذلك الإشكال .

وقوله : «ويجوز أن يكون أفرد في موضع التثنية» إقرارٌ بما يقتضيه السياق ، مع توجيهه بالمساحة دون تأويل ، وكأن هذا من سنن العرب في كلامها ، ويحسن إسقاط هذا الوجه لأنه مخالفةٌ للأصل بلا علة ، وفي تقدير الفاعل في البيت بـ (هي) عائداً على الدموع المفهومة من ذكر محلها (العينين) ودواعيها (حبُّ القرنفل والتكحل بالسنبل) - مندوحة عن ارتكاب ذلك (١) .

(١) وما تحقق فيه هذا التأثير أيضاً قوله تعالى : ﴿وَيَتَفَكَّرُونَ فِي خَلْقِ السَّمَكَاتِ فِي الْآبِثِينَ رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَذَا بَطْلًا﴾ [آل عمران : ١٩١] ، وانظر تعليق العكبري في التبيان ٣٢١/١ ، وقوله تعالى : ﴿وَاللَّهُ رَاسُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [التوبة : ٦٢] ، وقد تؤدي المخالفة إلى تأويل دون تعدد كما في قول الله تعالى : ﴿وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى الْمَلَائِكَةِ فَقَالَ أَنْبِئُونِي بِأَسْمَاءِ هَؤُلَاءِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ [البقرة : ٣١] فضمير (عرضهم) للمسميات ، لأنها التي تعرض بقرينة قوله : (أنبئوني بأسماء هؤلاء) ، وبقرينة قوله : (وعلم آدم الأسماء كلها) ، فإن الاسم يقتضي مسمى ، وهذا من إيجاز الحذف [التحرير ٤١٢/١] وليس ها هنا تعدد ، وكما في قوله تعالى : ﴿كَأَلَيْكَ يُفْسِقُ آلَهُ﴾ [نساء : ١٣] ولا يؤمن بالله واليوم الآخر فَعَسَىٰ أَنْ يَكُونَ رَأًبَ فَأَصَابَهُ وَابِلٌ فَتَرَكَهُ صَلْدًا لَا يَقْدِرُونَ

وفي قوله تعالى: ﴿فَلَا تُعْجِبْكَ أَمْوَالُهُمْ وَلَا أَوْلَادُهُمْ إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ بِهَا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ [التوبة: ٥٥] ، وقوله سبحانه: ﴿وَلَا تُعْجِبْكَ أَمْوَالُهُمْ وَأَوْلَادُهُمْ إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ أَن يُعَذِّبَهُمْ بِهَا فِي الدُّنْيَا وَتَزْهَقَ أَنْفُسُهُمْ وَهُمْ كَافِرُونَ﴾ [التوبة: ٨٥] - نجد الضمير من (بها) يعود على الأموال والأولاد ومع هذا جاء مفرداً مؤنثاً مراعى فيه معنى جمع ما لا يعقل ولم يأت جمعاً مذكراً مراعى فيه تغليب الأولاد ، أو مثني مراعى فيه معنى النوعية ، أي بهذين النوعين وذلك تنزيلاً للأولاد مجرى الأشياء التي لا تعقل لما لم يكن لعقلهم أثر ولا نفع فصاروا كأداة التعذيب التي لا تملك من أمر نفسها شيئاً ، والحاصل أن المطابقة لما تخلفت بين الضمير وما يفترض أن يكون مرجعاً له ، وكان إرجاعه إلى (أموالهم) وحدها يرد عليه أن عطف الأولاد على الأموال مؤذن باشتراكهما في العلة التالية كما اشتركا في الحكم السابق وإلا لبقى الأولاد بحاجة إلى علة مستقلة ، لما كان الأمر كذلك أدى تخلف المطابقة إلى هذا الضرب من التأويل لتحديد المرجع .

والجهة الثانية لتأثير المطابقة على الإحالة أن يوجد أكثر من عنصر محتمل للارتباط بالمحيل إلا أن بعض هذه العناصر مطابق للمحيل وبعضها غير مطابق فيقدم المطابق ، فتكون المطابقة حينئذ وسيلة ترجيح ، ويظهر ذلك بجلاء في قول الله تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْواً فَلْيُصَوِّدُوا إِلَيْهَا وَتَرَكُوكَ قَائِمًا﴾ [الجمعة: ١١] ، حيث إن ذكر التجارة واللّهو يتوقع معه الانفضاض إلى كل منهما لكن الضمير من (إليها) جاء مفرداً مؤنثاً وهو بهذا مطابق للتجارة ، فيعود عليها ؛ «لأنها كانت أهمّ عندهم» (١) .

وفي قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا أَتَاهُمَا صَليحاً جَعَلَ لَهُ شُرَكَاءَ فِيمَا آتَاهُمَا فَتَعَالَى اللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [الأعراف: ١٩٠] ، يحمل ضمير الجمع على المشركين في زمن النبي ﷺ ابتداءً ،

عَلَى شَيْءٍ يَمَتًا كَسَبُوا ﴿ [البقرة: ٢٦٤] ، حيث أدّت مخالفة واو الجماعة في (يقدرُونَ) وما بعده للموصول (الذي) في العدد إلى حله على معنى الجنس أو تقديره نعمتاً لمحدوف دال على جمع كفريق مثلاً ، ولا تعدد في المرجع أيضاً ، انظر : روح المعاني ٣/ ٣٥ .

(١) التبيان ٢/ ١٢٢٣ .

لأنه مطابق لهم دون ما قبله لأنه مثني (١).

وكذا في قوله تعالى: ﴿وَدَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ إِذْ يَحْكُمَانِ فِي الْحَرْثِ إِذْ نَفَشَتْ فِيهِ غَنَمُ الْقَوْمِ وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَاهِدِينَ﴾ [الأنبياء: ٧٨]، نلاحظ أن الضمير في (حكمهم) ضمير جمع، مع أن الفعل (يحكمان) مسند إلى ألف الاثنين، ومن ثم نرجح عدم عوده على معاد ألف الاثنين وهو (داود وسليمان) على أن أقل الجمع اثنان (٢)، وإنما يعود إليهما مع المتحاكمين، قال الألوسي: «وقيل: هو للحاكمين والمتحاكمين، واعتُرض بأن إضافة (حكم) إلى الفاعل على سبيل القيام وإلى المفعول على سبيل الوقوع وهما في المعنى معمولان له فكيف يصح سلكهما في قرن؟! وأجيب بأن الحكم في معنى القضية لا نظر ههنا إلى عمله، وإنما ينظر إليه إذا كان مصدرًا صرفًا، وأظهر منه كما في «الكشف» أن الاختصاص يجمع القيام والوقوع وهو معنى الإضافة ولم يبق النظر إلى العمل بعدها لا لفظًا ولا معنى، فالمعنى وكنا للحكم الواقع بينهم شاهدين» (٣).

ونقرأ قوله تعالى: ﴿فَإِذَا مَسَّ الْإِنْسَانَ ضُرٌّ دَعَانَا ثُمَّ إِذَا خَوَلْتَهُ نِعْمَةٌ مِّنَّا قَالَ إِنَّمَا أُوتِيتُهُ عَلَىٰ عِلْمٍ بَلْ هِيَ فِتْنَةٌ وَلَٰكِنَّا أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الزمر: ٤٩]، فنلغي الضمير (هي) موافقًا لـ (نعمة) مخالفًا لـ (ضر)، فيترجح بذلك عوده على (نعمة)، ولا حاجة إلى إعادته على (ضر) بتأويله بـ (بلوئ)، ويحتمل (هي) أيضًا العود على الحال الجامعة لمس الضر وتحويل النعمة (٤)، ولكنه وجه مرجوح من جهة كون قرينة العهد عليه ملحوظة وعلى الأول ملفوظة.

وأما معنى كون النعمة فتنة فقد أوضحه الرازي بقوله: «يعني النعمة التي خولها هذا الكافر فتنة، لأن عند حصولها يجب الشكر، وعند فواتها يجب الصبر، ومن هذا حاله يوصف بأنه فتنة من حيث يختبر عنده حال من أوتي النعمة، كما يقال فتنت

(١) انظر: التحرير والتنوير ٢١٤/٩.

(٢) قال الألوسي: «واستدل بذلك من قال إن أقل الجمع اثنان» روح المعاني ٧٤/١٧، والدليل محتمل فلا يكفي.

(٣) روح المعاني ٧٤/١٧، وانظر: التبيان ٩٢٣/٢، والتحرير والتنوير ١١٨/١٧.

(٤) التبيان ١١١٢/٢.

الذهب بالنار ، إذا عرضته على النار لتعرف خلاصته» (١) .

وأما ضمير الغائب في (أوتيته) فهو عائد على (نعمة) أيضًا حملًا له على المعنى (٢) ، ولا يجعل عائدًا على (ضر) ، لأنه واقع في حيز جواب الشرط الثاني الذي يدور على تحويل النعمة ، فالمناسب أن يكون ما في حيزه للنعمة ، لأنها معتمد الحديث فيه .

فالمطابقة والمخالفة إذن رافد من روافد احتمالية الإحالة ، وهي أيضًا وسيلة من وسائل الترجيح بين الأوجه المحتملة .

٢- وأما الترجيح بالقرب فيرد من جهة المسافة وهي - في الأساس - علاقة زمانية بين عنصرين مذكورين ، ويرجع الاعتماد عليها في الربط بينهما إلى محدودية الذاكرة في قدرتها على اختزان مواد سطح النص فترة زمنية كافية لمعالجتها (٣) ، وتستدعي تلك المحدودية آليات لإبراز العلاقة بين عناصر النص ، ومن هذه الآليات الاتكاء على القرب نفسه ليكون من قبل المتكلم وسيلة لإبراز العلاقة ، ومن قبل السامع قرينة على هذه العلاقة ، «فمن الواضح أن آية علاقة نحوية بين عنصرين من عناصر السياق إنما تكون أوثق سبكًا وأبعد عن اللبس إذا قرب أحد العنصرين من الآخر ، ... ، فقرب أحد طرفي الإسناد من الآخر ، وقرب المتعدي من المفعول به ، وقرب التابع من المتبوع ، وقرب الشرط من الجواب ، وعدم الفصل بين المتلازمين - كل أولئك يشهد على فضل التقارب بين العنصرين المترابطين ، غير أن القرب لا يكون ضرورة إلا عند خوف اللبس ، فإذا أمن اللبس بسبب قرينة دالة على المعنى كان من الممكن الترخص في القرب بواسطة المطلق أو الفصل أو الاعتراضي أو غير ذلك» (٤) .

ونستطيع إدراك مدى هذا الترخص لو راجعنا مرجع ضمير الغائب في قوله تعالى :

﴿وَمِنْهُمْ مَّنْ يَقُولُ أَتَذُنْ لِّي وَلَا نُفْتِحَ إِلَّا فِي الْفِتْنَةِ سَقَطُوا وَإِنَّ جَهَنَّمَ

(١) مفاتيح الغيب ٢٦/٢٨٨ .

(٢) انظر : الكشف ٤/١٣٣ ، وروح المعاني ٢٤/١٢ .

(٣) انظر : مدخل إلى علم لغة النص ص ٧١ ، ومعنى هذا أن الترجيح بالقرب لا يتأتى إلا إذا كانت القرينة ذكرية .

(٤) البيان في روائع القرآن ٢/٣٥ ، وقد أشار أستاذنا الدكتور تمام حسان إلى أن فكرة المسافة ظهرت عند النحاة في ثلاثة مواضع هي : الإشارة إلى القريب والبعيد ، ونداء القريب والبعيد ، وعود الضمير إلى أقرب مذكور .

لَمْحِيطَةٌ بِالْكَافِرِينَ ﴿التوبة: ٤٩﴾ ، حيث إن الضمير في (منهم) عائد إلى «الذين لا يؤمنون بالله واليوم الآخر» في الآية رقم (٤٥) من سورة التوبة<sup>(١)</sup> ، فالفاصل بينهما ثلاث آيات ، دون أدنى لبس ، لأن الإحالة في هذه الآيات الثلاث دائرة على ذلك المرجع نفسه .

وأما دور هذا العامل في الترجيح فيظهر على المستوى النظري في قاعدة أن الأصل عود الضمير على أقرب مذكور إلا إذا كان مضافاً إليه فالأصل عوده على المضاف لأنه المحدث عنه<sup>(٢)</sup> ، أما على مستوى الاستعمال القرآني فنستطيع تلمس دوره في الترجيح ومدى قوته من خلال النظر في الآيات الكريمة التالية :

يقول الله تعالى : ﴿وَجَاءَتْ سَيَّارَةٌ فَأَرْسَلُوا وَارِدَهُمْ فَأَدْلَى دَلْوَهُ قَالَ يَبُشْرَىٰ هَذَا غُلْمٌ وَأَسْرُهُ بَضْعَةٌ وَلِلَّهِ عَلَيْهِمْ بِمَا يَعْمَلُونَ﴾ [يوسف: ١٩] ، فقيل : إن الضمير في (أسروه) للسيارة ، وقيل : لإخوة يوسف عليه السلام<sup>(٣)</sup> ، وثمة احتمال ثالث هو أن يعود الضمير على (واردهم) ، وهو أقرب إليه من (سيارة) .

لو أننا الآن أخذنا بمبدأ القرب لقلنا إن الضمير عائد إلى (واردهم) كما ذكر الزمخشري<sup>(٤)</sup> ، لكننا سنصطدم بمخالفة مرجح آخر هو المطابقة في العدد إذ كيف يعود ضمير الجمع على مفرد؟ هنا يظهر ما سبقت الإشارة إليه من التعارض بين المرجحات ، ولكي يصحح الزمخشري ما ذهب إليه لجأ إلى التأويل حيث قال : «الضمير للوارد وأصحابه»<sup>(٥)</sup> ، مع أن السياق ليس فيه ذكر لا صريح ولا ضمني لأصحاب الوارد ، وفي الحق أن هذا التأويل قد ورد مثله عن مجاهد والسدي<sup>(٦)</sup> ، ورجحه الطبري بالقرب قائلاً : «وأولى هذه الأقوال بالصواب : قول من قال : وأسرى

(١) انظر : التحرير والتنوير ٢٢٠/١٠ .

(٢) انظر : الإقتان في علوم القرآن ٢٨٤/٢ .

(٣) انظر : التبيان ٧٢٧/٢ .

(٤) انظر : الكشف ٤٥٢/٢ .

(٥) السابق ٤٥٢/٢ .

(٦) انظر : تفسير الطبري ٤٦/١٣ ، ٤٧ .

وارد القوم المدلي دلوّه ومن معه من أصحابه ، مِنْ رُفَقَتِهِ السَّيَّارَةِ ، أَمَرَ يَوْسُفَ أَنَّهُمْ اشْتَرَوْهُ ، خِيفَةً مِنْهُمْ أَنْ يَسْتَشْرِكُوهُمْ ، وَقَالُوا لَهُمْ : هُوَ بَضَاعَةٌ أَبْضَعَهَا مَعَنَا أَهْلُ الْمَاءِ ، وَذَلِكَ أَنَّهُ عَقِيبَ الْخَبْرِ عَنْهُ ، فَلَا أَنْ يَكُونَ مَا وَلِيَهُ مِنَ الْخَبْرِ خَبْرًا عَنْهُ ، أَشْبَهُ مِنْ أَنْ يَكُونَ خَبْرًا عَمَّنْ هُوَ بِالْخَبْرِ عَنْهُ غَيْرُ مُتَّصِلٍ» (١) .

وعلى الرَّغْمِ مِنْ أَنَّ كَلَامَ الطَّبْرِيِّ هُنَا نَصٌّ فِي التَّرْجِيحِ بِالْقُرْبِ فَإِنِّي أَرَى أَنَّ الْمَطَابَقَةَ أَقْوَى مِنَ الْقُرْبِ فِي التَّرْجِيحِ ؛ لَكُونِهَا شَرْطًا فِي الْمُرَابَّطِينَ دُونَهُ ، وَلَكُونِ فَارَقِ الْمَسَافَةِ هُنَا بَيْنَ الْمَرْجِعِينَ غَيْرِ كَبِيرٍ ، فِرْعَاوِيَّةَ مَقْتَضَى الْمَطَابَقَةِ أَوَّلًا ، فَيَكُونُ الضَّمِيرُ مُتَرَدِّدًا بَيْنَ السَّيَّارَةِ وَالْإِخْوَةِ ، ثُمَّ نَعْمَلُ عَامِلَ الْقُرْبِ بَعْدَ ذَلِكَ فَيَتَرَجَّحُ عَوْدُهُ إِلَى السَّيَّارَةِ ، وَيُسَاعِدُهُ أَنْ إِخْوَةَ يَوْسُفَ - فِي آخِرِ الْعَهْدِ بِهِمْ - قَدْ غَادَرُوا مَكَانَ الْبَيْتِ (٢) حَيْثُ قَالَ تَعَالَى : ﴿ وَجَاءَ وَآبَاهُمَا عِشَاءً يَبْكُونَ ﴾ [الآية : يوسف : ١٦] ، فَمَتَى عَادُوا وَشَاهَدُوا الْوَارِدَ حَتَّى يَبِيعُوا أَخَاهُمْ لَهُ عَلَى أَنَّهُ عَبْدُ كَمَا رَوَى الطَّبْرِيُّ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا (٣) ١٩ ؟

وهذا الذي رَجَّحْتُهُ بِمَا سَبَقَ هُوَ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الطَّاهِرُ بْنُ عَاشُورٍ غَيْرَ مُجْبِزٍ سِوَاهُ ، حَيْثُ يَقُولُ مَبِينًا وَجْهَ إِخْفَاءِ السَّيَّارَةِ أَمَرَ يَوْسُفَ عَلَيْهِ السَّلَامُ : « وَالضَّمِيرُ لِلْسَّيَّارَةِ لَا مُحَالَةً ، أَيْ أَخْفَا يَوْسُفَ عَلَيْهِ السَّلَامُ ، أَيْ خَبَرَ التَّقَاطُفَ خَشِيَّةً أَنْ يَكُونَ مِنْ وَلَدَانِ بَعْضُ الْأَحْيَاءِ الْقَرِيبَةِ مِنَ الْمَاءِ قَدْ تَرَدَّى فِي الْجَبِّ ، فَإِذَا عَلِمَ أَهْلُهُ بِخَبَرِهِ طَلَبُوهُ وَانْتَزَعُوهُ مِنْهُمْ ، لِأَنَّهُمْ تَوَسَّمُوا مِنْهُ مَخَائِلَ أَبْنَاءِ الْبُيُوتِ ، وَكَانَ الشَّأْنُ أَنْ يَعْرِفُوا مَنْ

(١) السابق ٤٩/١٣ .

(٢) وهذا من المرجحات الجزئية التي لا جامع لها حتى الآن أخص من السياق ، وقد وصفها أستاذنا الدكتور تمام حسان بأنها اعتبارات دلالية « تحول دون ارتباط عود الضمير بالضرورة بقاعدة نحوية معينة أي أن قول النحاة إن الضمير يعود إلى أقرب مذكور لا ينبغي أن يُقبل قبولاً مطلقاً إذ قد يتطلب المعنى عوده إلى أبعد مذكور » [البيان في روائع القرآن ص ٣٨ ، وقد قدم لهذه النتيجة بتحليل المواضع التالية من القرآن الكريم : النساء : ٨١ ، البقرة : ٢٣٠ ، يوسف : ٧-٩ ، البقرة : ٦٧-٧٣ ، الكهف : ٣٢-٣٤ ، البقرة : ٢٦٦] وقد كان عامل القرب مرجحاً في الموضعين الأولين فقط .

(٣) انظر : تفسير الطبري ٤٩/١٣ ، وهي رواية ضعيفة السند لضعف روايتها من محمد بن سعد العوفي إلى جده عطية العوفي الذي رواها عن ابن عباس = علي ما بينه الشيخ أحمد شاكر مفصلاً في تحقيقه لتفسير الطبري ٢٦٣/١ ، ٢٦٤ ، وفي ذكر الطبري ترجيحاً غير ما رواه عن ابن عباس عقيب مباشرة أمانة على عدم ثبوت صحة الرواية عنده .

كان قريباً من ذلك الجبّ ويعلنوا كما هو الشأن في التعريف باللقطة»<sup>(١)</sup> .  
ويقول الله تعالى : ﴿ فَلْيَكْتُبْ وَلْيُمْلِلِ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ وَلْيَتَّقِ اللَّهَ رَبَّهُ وَلَا  
يَبْخَسْ مِنْهُ شَيْئًا ﴾ [البقرة: ٢٨٢] ، فنجد الضميرين في (يتق) و(يبخس) يحتملان العود  
إلى (كاتب) كما عاد ضمير (فليكتب) ، والعود إلى (الذي عليه الحق) ، ويرجح الثاني  
كونه الأقرب ، لكننا لو تأملنا السياق لوجدنا عودهما على (كاتب) أكثر فائدة ، ولهذا  
استبعد الطاهر بن عاشور الوجه الثاني قائلاً : «وعندي أن هذا بعيد ؛ إذ لا فائدة بهذه  
الوصاية ، فلو أخفى المدين شيئاً أو غبن لأنكر عليه رب الدين ؛ لأن الكتابة يحضرها  
كلاهما لقوله تعالى : (وليكتب بينكم)»<sup>(٢)</sup> ، ورجح الأول «بقريئة أن هذا النهي أشد  
تعلقاً بالكاتب ، فإنه الذي قد يغفل عن بعض ما وقع إملأؤه عليه»<sup>(٣)</sup> .  
وهنا نرى تقديم المرجح السياقي الجزئي على القرب ، كما تقدمت عليه المطابقة في  
الموضع الأول ، مما يدل على عدم قوته في الترجيح ، لكنه إذا لم يعارض أو عورض  
وانضم إليه ما يقويه عمل به كما في قول الله تعالى : ﴿ يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَتَّخِذُوا  
ءَابَاءَكُمْ وَإِخْوَانَكُمْ أَوْلِيَاءَ إِنِ اسْتَحَبُّوا الْكُفْرَ عَلَى الْإِيمَانِ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ فَمِنْكُمْ  
فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ ﴾ [التوبة: ٢٣] .

إذ يحتمل اسم الإشارة (أولئك) ابتداء الإحالة إلى مدلول (من) وإلى مدلول (آباءكم  
وإخوانكم) ، ويرجح الأول قرينه من المحيل ، وكون المحيل واقعاً في صدر جوابه ،  
ولذلك لم يذكر الطبري غير مقتضاه حيث قال : « (فأولئك هم الظالمون) ، يقول :  
فالذين يفعلون ذلك منكم ، هم الذين خالفوا أمر الله ، فوضعوا الولاية في غير  
موضعها ، وعصوا الله في أمره»<sup>(٤)</sup> ، وكذلك صنع البغوي<sup>(٥)</sup> ، والرازي<sup>(٦)</sup> ،

(١) التحرير والتنوير ١٢/ ٢٤٢ .

(٢) السابق ٣/ ١٠٤ .

(٣) السابق ٣/ ١٠٤ .

(٤) تفسير الطبري ١١/ ٣٨٣ ، ٣٨٤ .

(٥) انظر : تفسير البغوي ٣/ ٩٢ .

(٦) انظر : تفسير الرازي ١٦/ ١٩ .

والخازن<sup>(١)</sup> ، وأبو حيان<sup>(٢)</sup> ، والباقعي<sup>(٣)</sup> ، وأبو السعود<sup>(٤)</sup> ، وذكر الطاهر بن عاشور الوجهين فقدم الأول ثم بيّن جواز الثاني بقوله : «يجوز أن يكون (هم الظالمون) عائدًا إلى ما عاد إليه ضمير النصب في قوله : (ومن يتولهم) أي إلى الآباء والإخوان الذين استحبوا الكفر على الإيمان ، والمعنى ومن يتولهم فقد تولّى الظالمين فيكون الظلم على هذا مرادًا به الشرك ، كما هو الكثير في إطلاقه في القرآن»<sup>(٥)</sup> .

وأما المخالفة في العدد بين (أولئك) ولفظ (مَنْ) فهي مخالفة كلاً مخالفة ؛ لأنَّ معنى (مَنْ) هنا الجمع ، وكما يجوز مراعاة لفظه يجوز مراعاة معناه كما في قوله تعالى : ﴿وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَالرَّسُولَ فَأُولَٰئِكَ مَعَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِنَ النَّبِيِّينَ وَالصِّدِّيقِينَ وَالشُّهَدَاءِ وَالصَّالِحِينَ وَحَسُنَ أُولَٰئِكَ رَفِيقًا﴾ [النساء : ٦٩] ، فـ(أولئك) الأولى تشير إلى مدلول (مَنْ) بلا احتمال ، أمّا الثانية فتحتمل العود على (مَنْ) كالأولى ، والعود على (النَّبِيِّينَ وَالصِّدِّيقِينَ وَالشُّهَدَاءِ وَالصَّالِحِينَ)<sup>(٦)</sup> ، وهو الراجح لقربه ، قال الطبري : «وأما قوله جل ثناؤه : ﴿وَحَسُنَ أُولَٰئِكَ رَفِيقًا﴾ ، فإنه يعني : وحسن هؤلاء الذين نعتهم ووصفهم رفقاء في الجنة»<sup>(٧)</sup> ، وعليه فـ(رفيقاً) تميز مفرد أو حال ، وعلى الأول فهو تمييز محوّل عن فاعل<sup>(٨)</sup> ، أي وحسن رفيق أولئك ، فيكون المراد بالرفيق هو الأنبياء ومن بعدهم ، وباسم الإشارة (مَنْ يُطِيعُ) .

وبيّن ابن عادل وجه الاحتمال الأول من جهة المطابقة بين (أولئك) و(مَنْ) بقوله : «وإنما جُمِعَ عَلَى مَعْنَاهَا [أي معنى (مَنْ)] ؛ كقوله تعالى : ﴿تُخْرِجُكُمْ طِفْلًا﴾ [الحج : ٥] ،

(١) انظر : تفسير الخازن ٩٢/٣ .

(٢) انظر : البحر المحيط ٢٣/٥ .

(٣) انظر : نظم الدرر ٤٢٠/٨ .

(٤) انظر : تفسير أبي السعود ١٣٥/٣ .

(٥) التحرير والتنوير : ١٥١/١٠ .

(٦) انظر : اللباب لابن عادل ٤٨٠/٦ ، وتفسير أبي السعود ١٦٠/٢ ، وروح المعاني ٧٨/٥ .

(٧) تفسير الطبري ٢١٢/٧ .

(٨) انظر : روح المعاني ٧٨/٥ .



وعلى هذا فيُحْتَمَلُ أن يُقال : إنه رَاعَى لَفْظَ (مَنْ) فَأَقْرَدَ في قوله (رفيقاً) ، وَمَعْنَاهَا فجمع في قوله : (أولئك) إلا أن البداءة في ذلك بالحمل على اللَّفْظِ أحسن ، وعلى هذا فيكون قد جَمَعَ فِيهَا بين الحمل على اللَّفْظِ في (يُطِيعُ) ثم على المَعْنَى في (أولئك)»<sup>(١)</sup> .

ويقول الله تعالى : ﴿ ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ وَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ إِذْنُ اللَّهِ ﴾ [فاطر: ٣٢] ، الضمير في (فمنهم) يجوز أن يعود إلى (عبادنا) وإلى (الذين اصطفينا) ، ومع أن الأول أقرب فإن الثاني هو الأرجح هنا لأنه معتمد الإسناد ، إذ إن (من عبادنا) في حيز صلة الموصول ، فهي من تمام بيانه ، والفاء بعدها في (فمنهم) للتفصيل ، فالمناسب أن يكون التفصيل للموصول لا لشيء في حيزه ؛ لأن هذا يكون عدولاً عن مساق الكلام من غير أن يعقبه رجوع إليه فبعده قوله تعالى : ﴿ جَنَّاتٌ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ وَلُؤْلُؤًا وَلِبَاسُهُمْ فِيهَا حَرِيرٌ ﴾ [فاطر: ٣٣] ، ولو أريد الحديث عن (عبادنا) لغير وجه الكلام حتى يكون هو معتمد الحديث ، ويؤيد هذا ما رواه الترمذي وحسنه عن أبي سعيد الخدري عن النبي ﷺ أَنَّهُ قَالَ فِي هَذِهِ الْآيَةِ : ﴿ ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ وَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ ﴾ قَالَ : «هَؤُلَاءِ كُلُّهُمْ بِمَنْزِلَةِ وَاحِدَةٍ وَكُلُّهُمْ فِي الْجَنَّةِ»<sup>(٢)</sup> ، ويلزم من هذا أن الحديث عن المصطفين لا عن مطلق العباد الذين فيهم المؤمن والكافر .

وقد ظهر مما مضى أن الترجيح بالقرب ليس على درجة من القوة كافية لمقابلة غيره من المرجحات خاصة معتمد الحديث ، وأنه يحتاج إذا عورض إلى انضمام مؤيدات له حتى يظهر على معارضه ، وسيأتي في الحديث عن المرجح التالي بيان لتقديم الترجيح باتحاد النسق على الترجيح بالقرب .

(١) الباب ٦ / ٤٨٠ .

(٢) سنن الترمذي حديث رقم (٣٢٢٥) ، تحقيق د . بشار عواد معروف ، دار الجليل - بيروت ، دار الغرب الإسلامي - بيروت ، الطبعة الثانية ١٩٩٨ م . ٢٧٧ / ٥ .

٣- وأما الترجيح باتحاد النسق فالمراد به اتحاد الضمائر المتساوقة في مرجع واحد ، في مقابل تفريقها على مراجع مختلفة ، ويظهر بهذا أنه خاص بالإحالة بالضمير ، وهو قائم على فكرة أشار إليها الزمخشري في تفسيره تدور حول عدد تفریق الضمائر مجلًا بالفصاحة ، فلا يجوز حمل النظم القرآني عليه ؛ لأن ما يجل بالفصاحة يجل بالبلاغة ، ومن ثم يجل بالإعجاز ، وذلك حيث يقول في قول الله تعالى : ﴿ أَنْ أَقْدِفِيهِ فِي التَّابُوتِ فَأَقْدِفِيهِ فِي الْيَمِّ فَلْيُلْقِهِ الْيَمُّ بِالسَّاحِلِ يَأْخُذْهُ عَدُوٌّ لِي وَعَدُوٌّ لَهُ ، وَأَلْقَيْتُ عَلَيْكَ مَحَبَّةً مِنِّي وَلِيُضَمِّعَ عَلَى عَينِي ﴾ [طه: ٣٩] : «والضمائر كلها راجعة إلى موسى ، ورجوع بعضها إليه وبعضها إلى التابوت فيه هُجْنَةٌ ، لما يؤدي إليه من تنافر النظم . فإن قلت : المقذوف في البحر هو التابوت ، وكذلك الملقى إلى الساحل ، قلت : ما ضرك لو قلت : المقذوف والملقى هو موسى في جوف التابوت ؟ حتى لا تفرق الضمائر فيتنافر عليك النظم الذي هو أم إعجاز القرآن والقانون الذي وقع عليه التحدي ، ومراعاته أهم ما يجب على المفسر» (١) .

وقال عند قوله تعالى : ﴿ لَتُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ، وَتُعَزِّرُوهُ وَتُوَقِّرُوهُ وَتُسَبِّحُوهُ بُكْرَةً وَأَصِيلًا ﴾ [الفتح: ٩] : «والضمائر لله عز وجل ، والمراد بتعزيز الله تعزير دينه ورسوله ﷺ ، ومن فرق الضمائر فقد أبعده» (٢) .

وقد أقره على هذا ابن هشام الأنصاري ، حيث حمل جملة (يبلغها) في قول كعب بن زهير رضي الله عنه :

وَلَنْ يُبْلَغَهَا إِلَّا عُدَاوَةً . : لها على الأئني إِرْقَالَ وَتَبْغِيلُ

على «أنها صفة لـ (أرضي)» (٣) ، فلا بد من تحمّلها ضميرها» (٤) ، فصرف الضمير إلى (أرضي) لا إلى (سعاد) ثم قال : «فإن قلت : قدر الواو للاستئناف ، وقد صح رجوع الضمير لـ (سعاد) ، قلت : في هذا التقدير خروج عن أصلين نحويّين . ويأتي : أمّا النحويّ

(١) الكشف ٦٣/٣ .

(٢) السابق ٣٣٥/٤ .

(٣) من قوله في البيت السابق :

أُنْسَتْ سَعَادُ بِأَرْضِي مَا يُبْلَغُهَا . : إلا العتائق النجيات المراسيل .

(٤) شرح بانت سعاد ص ٥١ ، شركة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي ، الطبعة الثالثة ، ١٣٧٧هـ - ١٩٥٧م .

فلأن الأصل في الواو العطف لا الاستئناف ، وأما البياني فلأن تناسب الضمائر أولى من تنافرها ؛ لهذا قال الزمخشري في قوله تعالى : ﴿ أَنْ أَقْذِفِيهِ فِي التَّابُوتِ فَأَقْذِفِيهِ فِي الْيَمِّ فَلْيُلْقِهِ الْيَمُّ بِالسَّاحِلِ يَأْخُذْهُ عَدُوٌّ لِي وَعَدُوٌّ لَهُ ﴾ [طه: ٣٩] : الضمائر كلها لـ (موسى) . . . (١) وحكى كلام الزمخشري السابق .

وردّد نحو ذلك الشنقيطي من المعاصرين إذ يقول : «والصواب رجوعه إلى موسى في داخل التابوت ، لأن تفريق الضمائر غير حسن» (٢) .

وهذا الذي قاله الزمخشري يرفع درجة هذا المرجح في القرآن الكريم خصوصاً إلى وجوب الأخذ به وتقديمه على ما يخالفه إن وُجد ، وإلا لزم الإخلال بالعجاز كما سبق ، وهو في غير القرآن غير واجب ؛ لأنه عرضة لبعض ما يخل بالفصاحة ، وإن كان حمل الكلام عليه أولى .

وفي مقابل هذا الموقف نجد الشيخ يس الحمصي [ت ١٠٦١هـ] يقيد إخلال تفريق الضمائر بالفصاحة بالإلباس ، ويردّد بذلك على الزمخشري ومن وافقه ، وقد بسط القول في ذلك في حاشيته على (شرح قطر الندى للفاكهي) حيث يقول : «إذا تعددت الضمائر فالأصل توافقها في المرجع ، وقد يُخرج عن الأصل كما في قوله تعالى : ﴿وَلَا تَسْتَفْتِ فِيهِمْ مِنْهُمْ أَحَدًا﴾ فَإِنَّ ضَمِيرَ (فيهم) لأصحاب الكهف ، و(منهم) لليهود ، قاله ثعلب والمبرد ، ومثله : ﴿وَلَمَّا جَاءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا سِئَاءَ بِهِمْ وَضَاقَ بِهِمْ ذَرْعًا﴾ قال ابن عباس : ساء ظنه بقومه وضاق ذرعاً بأضيافه ، وبه يُعلم أنه لا عيب على من جعل في قوله تعالى : ﴿أَنْ أَقْذِفِيهِ فِي التَّابُوتِ فَأَقْذِفِيهِ فِي الْيَمِّ﴾ الضمير الأول لـ (موسى) والثاني للتابوت ، وأنه لا حجة في ذلك ، ولا تنافر خلافاً للزمخشري ، وإن أقرّه المصنّف في شرحه (بانت سعاد) ، والسيوطي في الإتيان (٣) ،

(١) شرح بانت سعاد ص ٥١ .

(٢) أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن ، تأليف محمد الأمين بن محمد المختار الجكني الشنقيطي [ت ١٣٩٣هـ] دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع ، ٥٠٧/٤ .

(٣) انظر : الإتيان في علوم القرآن ٢/ ٢٨٤ ، ٢٨٥ ، حيث قال السيوطي : «الأصل توافق الضمائر في المرجع حذراً من =

وهو عجيب منه<sup>(١)</sup> لأنه معترف بأن ذلك هو الأصل وقد عُدل عنه في التنزيل كما مثلنا ، ولو كان فيه هُجْنَةٌ وتنافرٌ لَصَيَّنَ النظمَ المعجزُ عنه ، وعجبت من الزخشي أيضًا لأنه اعترف به في قوله تعالى : ﴿ فَمَنْ بَدَّلَهُ بَعْدَ مَا سَمِعَهُ فَإِنَّمَا إِثْمُهُ عَلَى الَّذِينَ يُبَدِّلُونَهُ ﴾ [البقرة : ١٨١] فإنه أشار إلى أن ما عدا الضمير الثالث راجع إلى الإيضاء الواقع من المحتضر ، والثالث راجع إلى التبديل أو إلى<sup>(٢)</sup> الإيضاء المبدل المفسر<sup>(٣)</sup> ، وقد أشار البيضاوي في آية (طه) إلى الرد على الزخشي حيث جعل إرجاع الضمائر كلها لـ(موسى) أولى ، فأشار بدعوى الأولوية إلى أنه لا إخلال في مخالفته<sup>(٤)</sup> .

واعلم أن اختلاف مرجع الضمائر إنما يكون مخلاً بالفصاحة وموجباً للهجنة إذا أدنى إلى التباس في الكلام واشتباه في المرام ، بسبب عدم مساعدة المقام على المطلوب من الكلام ، وآية (طه) ليست من هذا القبيل إذ لا اشتباه فيها عند الاختلاف كما لا يخفى<sup>(٥)</sup> .

= التشتيت ، ولهذا لما جَوَزَ بعضهم في ﴿ أَوِ اتَّقِيفِي فِي الْآيَةِ ﴾ [طه : ٣٩] أن الضمير في الثاني للتابوت في الأول لموسى ، عابه الزخشي وجعله تنافراً مخرجاً للقرآن عن إعجازه ، ... وقد يُجَرَّجُ عن هذا الأصل كما في قوله : ﴿ وَلَا تَسْتَفْتِ فِيهِمْ مِنْهُمْ أَحَدًا ﴾ فإن ضمير فيهم لأصحاب الكهف ومنهم اليهود ، قاله ثعلب والمبرد ، ومثله ﴿ وَلَمَّا جَاءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا سِيقَهُ يَوْمَ وَضَعْنَاهُ فِي سَاءِ ظَنٍّ بِقَوْمِهِ وَضَاقَ ذَرْعًا بِأَصْيَافِهِ ﴾ وقوله ﴿ إِلَّا تَنْصُرُوهُ ﴾ الآية ، فيها اثنا عشر ضميراً كلها للنبي ﷺ ، إلا ضمير عليه فلصاحبه ، كما نقله السهيلي عن الأكثرين ، لأنه ﷺ لم تنزل عليه السكينة ، وضمير جعل له تعالى ، وقد يخالف بين الضمائر حذراً من التنافر نحو ﴿ مِنْهَا أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ ﴾ الضمير لاثني عشر ، ثم قال : ﴿ فَلَا تَقْظِلُوا فِيهِنَّ ﴾ أنى بصيغة الجمع مخالفاً ؛ لعوده على الأربعة .

(١) يعني من السيوطي .

(٢) في المطبوعة «ولكن» والصواب (أو) كما في الكشف .

(٣) انظر : الكشف ٢٢٤ / ١ .

(٤) يشير الشيخ يس بذلك إلى قول البيضاوي في تفسيره : «والأولى أن تجعل الضمائر كلها لموسى مراعاة للنظم ، فالفقود في البحر والملقى إلى الساحل وإن كان التابوت بالذات فموسى بالعرض» [تفسير البيضاوي بحاشية الشهاب ٣٤٦ / ٦] .

(٥) حاشية يس على شرح الفاكهي على قطر الندى ١ / ١٨٥ ، ١٨٦ ، وقد كرر هذا المعنى في حاشيته على التصريح حيث يقول عن مخالفة الضمائر في المراجع : «الحق أنه ليس من التنافر ولا يخل بالفصاحة حيث لا لبس بخلافاً للزخشي في تفسير سورة طه ...» [حاشية يس على شرح التصريح ٤٦ / ٢] ، ويكرر في موضع آخر منه : «أن مخالفتها فصيح لا ضعف فيه حيث لا إلباس ، وأنه وقع في القرآن المجيد» [٣٠٨ / ٢] .

وقد علق الشهاب الخفاجي [ت ١٠٦٩هـ] معاصر الشيخ يس على كلام البيضاوي المشار إليه بما يشي بموافقته ، حيث قال : « قوله : (والأولى أن يجعل الخ) إشارة إلى أن بعض الضمائر يحتمل أن يعود إلى التابوت لأنه المقدوف والملقى ، لكن فيه تفكيك للنظم ، لكنّه أشار بقوله : (الأولى) إلى أنّه جائز إذا قامت عليه قرينة أو رجّحه مرجّح كالقرب هنا ، لو لم يعارضه أنّ المقصود بيان أحوال موسى عليه الصلاة والسلام ، وهذا يحتمل أنّه ردّ على الزمخشريّ إذ قال : (فيه هُجْنَةٌ لما يؤدّي إليه من تنافر النظم)» (١) .

ومن ذهب إلى تجويز تخالف الضمائر في آية (طه) مع تقديمه - ابن عطية (٢) ، والبقاعي (٣) ، والطاهر بن عاشور (٤) .

ويشهد لهذا المذهب الثاني ، وهو عدم إيجاب الحمل على التوافق المواضع التي تختلف فيها مراجع الضمائر مع فعل القول في المحاورات ، نحو قوله تعالى : ﴿ قَالَ يَتَّبِعُكَ مَلَكٌ أَلَّا تَكُونَ مَعَ السَّاجِدِينَ ﴾ \* قَالَ لَمْ أَكُنْ لِأَسْجُدَ لِبَشَرٍ خَلَقْتَهُ مِنْ صَلَافٍ مِّنْ حَمَلٍ مَّسْنُونٍ \* قَالَ فَادْخُلْ مِنْهَا فَإِنَّكَ رَاجِعٌ \* وَإِنَّ عَلَيْكَ اللَّعْنَةَ إِلَى يَوْمِ الدِّينِ \* قَالَ رَبِّ فَأَنْظِرْنِي إِلَى يَوْمِ يُبْعَثُونَ \* قَالَ فَإِنَّكَ مِنَ الْمُنْظَرِينَ \* إِلَى يَوْمِ الْوَقْتِ الْمَعْلُومِ \* قَالَ رَبِّ بِمَا أَغْوَيْتَنِي لَأُزَيِّنَنَّ لَهُمْ فِي الْأَرْضِ وَلَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ \* إِلَّا عِبَادَكَ مِنْهُمْ الْمُخْلِصِينَ \* قَالَ هَذَا صِرَاطٌ عَلَى مُسْتَقِيمٍ \* إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ إِلَّا مَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْغَاوِينَ \* ﴿ [الحجر: ٣٢-٤٢] .

وكذلك إذا كان مقول القول دالاً على من يصدر عنه نحو قوله تعالى : ﴿ قَالَ يَكَادُمُ أَنْبَتْهُمْ بِأَسْمَائِهِمْ فَلَمَّا أَنْبَأَهُمْ بِأَسْمَائِهِمْ قَالَ أَلَمْ أَقُلْ لَكُمْ إِنِّي أَعْلَمُ غَيْبَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَأَعْلَمُ مَا تُبْدُونَ وَمَا كُنْتُمْ تَكْتُمُونَ ﴾ [البقرة: ٣٣] ، فإن «الضمير في (أنبا) لآدم وفي (قال) ضمير اسم الجلالة وإنما لم يؤت بفاعله اسماً ظاهراً مع أنه جرى على غير من هو له أي

(١) حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي ٣٤٦/٦ .

(٢) انظر : المحرر الوجيز ٤٤/٤ .

(٣) انظر : نظم الدرر ٢٨٧/١٢ ، وذلك في ضمير (فليقله) .

(٤) انظر : التحرير والتنوير ٢١٦/١٦ ، ٢١٧ .

عقب ضمائر آدم في قوله: (أُنْبِئْهُمْ) و(أُنْبَاهُمْ) لأن السياق قرينة على أن هذا القول لا يصدر من مثل آدم<sup>(١)</sup>.

وكذا إذا كان الضمير في حيز موصول أو موصوف نحو قوله تعالى: ﴿فَمَنْ يَكْفُرْ بَعْدُ مِنْكُمْ فَإِنِّي أَعَذِّبُهُ عَذَابًا لَا أَعَذِّبُهُ أَحَدًا مِنَ الْعَالَمِينَ﴾ [المائدة: ١١٥] ، فإن الضمير في (أعذبه) الأول عائد إلى (مَنْ) وفي الثاني عائد إلى (عذابًا) ؛ لأنه واقع في حيزه ، إذ هو في جملة نعت له ، ومثل هذا لا يخالف فيه الزمخشري<sup>(٢)</sup> مع أن فيه تخالف الضمائر .

أمّا أبو حيان فقد نحا منحى آخر في ترجيح عود الضمائر إلى (موسى) عليه السلام في آية (طه) إذ يقول : «والظاهر أن الضمير في ﴿فَأَقْذِفْهُ فِي آيَةٍ﴾ عائد على موسى ، وكذلك الضميران بعده<sup>(٣)</sup> ؛ إذ هو المحدث عنه لا (التابوت) ، إنما ذُكِرَ (التابوت) على سبيل الوعاء والفضلة<sup>(٤)</sup> فجعل عود الضمائر على موسى عليه السلام من باب أنه المحدث عنه لا من باب طلب توافق الضمائر في المرجع .

وهو بهذا ينبه إلى أساس مهم من أسس الترجيح هنا هو معتمد الحديث وقد سبقت الإشارة إليه في الباب الثاني ، ويبدو أن هذا الأساس عنده هو الداعي إلى رعاية اتحاد نسق الضمائر ، لا مسألة التنافر ودورها في الفصاحة ، فالضمائر تتحد في المرجع لأنه معتمد الحديث ومحوره ، وهو أقوى لديه من القرب ، بحيث يكون المعول عليه عند التعارض ، وهذا ما يؤكد بقوله : «ولقائل أن يقول : إن الضمير إذا كان صالحاً لأن يعود على الأقرب وعلى الأبعد كان عوده على الأقرب راجحاً ، وقد نص النحويون على هذا فعوده على (التابوت) في قوله : ﴿فَأَقْذِفْهُ فِي آيَةٍ فَلْيُلْقِهِ الْيَمُّ﴾ راجح . والجواب أنه إذا كان أحدهما هو المحدث عنه والآخر فضلة كان عوده على المحدث عنه أرجح ، ولا يُلتَفَتُ إلى القرب ؛ ولهذا ردّدنا على أبي محمد بن حزم في دعواه أن الضمير في قوله :

(١) التحرير والتنوير ٤١٧/١ .

(٢) انظر : الكشف حيث يقول ( هو الضمير في ( لا أعذبه ) للمصدر » ٦٩٣/١ .

(٣) جعله ظاهراً إشارة إلى إمكان الحمل على غيره لو ساعده مساعد ، فهو من أصحاب المذهب الثاني .

(٤) البحر المحيط ٢٢٦/٦ .

﴿فَأَنَّهُ رَئِيسٌ﴾ عائذ على (خنزير) لا على (لحم) لكونه أقرب مذكور ، فيحرم بذلك شحمه وغضروفه وعظمه وجلده - بأن المحدث عنه هو لحم خنزير لا خنزير<sup>(١)</sup> .  
ويؤكد أبو حيان هذه النظرة بقوله - متعقبًا للزحشرى - عند قول الله تعالى :  
﴿فَأَثْبِكُم بِغَمٍّ﴾ [آل عمران: ١٥٣] : «الفاعل بآثابكم هو الله تعالى . . . قال الزحشرى : «ويجوز أن يكون الضمير في : ف(أثابكم) للرسول ، . . . ، وهو خلاف الظاهر ؛ لأن المسند إليه الأفعال السابقة هو الله تعالى ، وذلك في قوله : ﴿وَلَقَدْ صَدَقَكُمُ اللَّهُ وَعْدَهُ﴾ ، وقوله : ﴿ثُمَّ صَرَفَكُم عَنْهُمْ لِبَنَاتِكُمْ وَلَقَدْ عَفَا عَنْكُمْ وَاللَّهُ﴾ ، فيكون قوله : (فأثابكم) مسندًا إلى الله تعالى ، وذكر الرسول إنما جاء في جملة حالية ، نعى عليهم فرارهم مع كون من اهتدوا على يده يدعوهم ، فلم يجيء مقصودًا لأن يُحدث عنه ، إنما الجملة التي ذُكر فيها في تقدير المفرد ؛ إذ هي حال<sup>(٢)</sup> . فبنى الترجيح على معتمد الحديث ، في حين نرى فكرة اتساق الضمائر وعدم تفكيكها أبرز في الترجيح هنا عند الألوسي<sup>(٣)</sup> والطاهر بن عاشور<sup>(٤)</sup> .

والحق أن فكرة معتمد الحديث برغم قيمتها في ذاتها ورعايتها السياق الذي ترد فيه الضمائر كشأن المذهب الثاني المتقدم ، فإنها لا تصلح منطلقًا للقول بضعف تخالف الضمائر في المرجع ، لسبب يسير هو أنها قد تتعارض مع انتساق الضمائر ، فيكون لكل وجهة من الإحالة هو مولئها ، ويظهر ذلك جليًا في قول الله تعالى : ﴿وَلِأَنَّ أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا لِيُؤْمِنُوا بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِمْ وَيَوْمَ الْقِيَمَةِ يَكُونُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا﴾ [النساء: ١٥٩] ، إذ لدينا هنا ضميران هما ضميرا (به) و(موته)<sup>(٥)</sup> ، فأما الهاء في (به) فتحتمل العود على :

(١) البحر المحيط ٢٢٦/٦ .

(٢) البحر المحيط ٩١/٣ .

(٣) انظر : روح المعاني ٩٢/٤ .

(٤) انظر : التحرير والتنوير ١٣١/٤ .

(٥) أمّا الضمير في (يكون) فيصرفه إلى (عيسى) عليه السلام محيى ضمير أهل الكتاب بعده جمعًا ، وأن النبي هو الذي يشهد

على قومه لقوله تعالى : ﴿فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ وَجِئْنَا بِكَ عَلَى هَؤُلَاءِ شَهِيدًا﴾ [النساء: ٤١] .

(عيسى) عليه السلام أو على الرفع ، وأمّا الهاء في (موته) فتحتمل العود على : (عيسى) أو الكتابي ، فحمل الضميرين على (عيسى) عليه السلام فيه اتساق للضمائر ، لكنّ المُحدِّث عنه هنا هو الكتابي ، إلا أنّ أبا حيان ردّ الأمر إلى قاعدته فقال : «والظاهر أن الضميرين في (به) و(موته) عائدان على عيسى ، وهو سياق الكلام» (١) .

وهذا يجزنا إلى مسألة التعارض بين القرب واتحاد النسق ، إذ يظهر من المواقف السابقة أنّ مراعاة اتحاد النسق أولى ، سواءً بنيناه على عدم التنافر أو على معتد الحديث ، ويؤكد هذا قول الشنقيطي عن قول الله تعالى : ﴿وَإِنَّهُ عَلَىٰ ذَٰلِكَ لَشَهِيدٌ﴾ [العاديات : ٧] : «فإنّ الضمير يحتمل أن يكون عائداً إلى الإنسان وأن يكون عائداً إلى ربّ الإنسان المذكور في قوله : ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنُودٌ﴾ [العاديات : ٦] ، ولكنّ النظم الكريم يدل على عوده إلى الإنسان وإن كان هو الأول في اللفظ ، بدليل قوله بعده : ﴿وَإِنَّهُ لِحُبِّ الْخَيْرِ لَشَدِيدٌ﴾ [العاديات : ٨] ، فإنّه للإنسان بلا نزاع ، وتفريق الضمائر بجعل الأول للرب والثاني للإنسان لا يليق بالنظم الكريم» (٢) .

وفي هذه السورة نفسها نجد قول الله تعالى : ﴿فَأَثَرُنَا بِهِ نَقْعًا \* فَوَسْطَنَ بِهِ جَمْعًا﴾ [العاديات : ٤ ، ٥] ، فالهاء في (به) ، تحتمل العود إلى (صبحاً) ، أو إلى العدو المتضمن في (العاديات) ، أو إلى المكان المفهوم من (العاديات) لأنّ العدو يقتضي مكاناً فيكون من دلالة الالتزام ، أو «لأنّ الغبار لا يثار إلّا من موضع ، وإن لم يُذكر ، وإذا عُرِف اسمُ الشّيء كُنِيَ عنه وإن لم يجز له ذكر» (٣) ، والهاء في (به) الثانية تحتمل العود إلى (صبحاً) ، أو إلى (نقعا) ، أو إلى العدو المتضمن في العاديات ، أو إلى مكان العدو ، فهذه مجمل الاحتمالات فيها (٤) ، ومن البين أنّ الثاني يزيد على الأوّل احتمال عوده إلى (نقعا) وهو

(١) البحر المحيط ٤٠٨/٣ .

(٢) أضواء البيان ١٦/١ .

(٣) معاني القرآن للقرطبي ٢٨٥/٣ .

(٤) وقد رجّح عوده إلى (الصباح) الزمخشري [انظر : الكشف ٧٨٧/٤] ، وابن عطية [انظر : المحرر الوجيز ٥١٤/٥] ، وأبو حيان [انظر : البحر المحيط ٥٠١/٨] ، وذهب إلى عوده على (مكان العدو) الفراء [انظر : معاني القرآن ٢٨٥/٣] ، والطبري [انظر : تفسير الطبري ٥٨٠/٢٤] ، والعكبري [انظر : التبيان ١٣٠٠/٢] .



له أقربُ مذكور ، وعليه يتعارض فيه موجبُ انتساق الضمائر وموجبُ القرب .  
وأرى أنَّ إعادة الضمير الأوَّل على (الصبح) أرجحُ لتقديم المرجع الملفوظ على  
الملحوظ ، وكذا الثاني لهذا وَلِيَتَّجِدَ نَسَقُ الضَّمِيرَيْنِ ، وإنَّ عورِضَ بقرب (نَقْعًا) ،  
فإنَّ اتِّحَادَ النَّسَقِ مُقَدَّمٌ عَلَى القرب .

ويختلف الأمر إذا طالت المسافة جدًا إذ يقوى حينئذ الحمل على الأقرب ، ويبقى  
الحكم النهائي - إن كان - للمرجحات السياقية ، ويتضح هذا في قول الله تعالى :  
﴿ وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ الْجِنَّ وَخَلَقَهُمْ وَخَرَقُوا لَهُ بَنِينَ وَبَنَاتٍ بِغَيْرِ عِلْمٍ سُبْحَنَهُ وَتَعَالَى عَمَّا  
يَصِفُونَ ﴾ [الأنعام : ١٠٠] ، فواو الجماعة من (جعلوا) و(خرقوا) تعود على (قومك)  
في الآية (٦٦) : ﴿ وَكَذَّبَ بِهِ قَوْمُكَ وَهُوَ الْحَقُّ ﴾ ، وعليه فمقتضى اتِّحَادِ النسق عود ضمير  
النصب في (خلقهم) على (قومك) ، ويعارضه احتمال عوده إلى (الجن) مع كونه الأقرب ،  
والمسافة الفاصلة بين الضمير والمرجع الأول كبيرة ، فيقوى بذلك الاحتمال الثاني ولهذا  
رجحه الطاهر بن عاشور فقال : « وهذا الوجه أظهر »<sup>(١)</sup> ، وأجرى أبو حيان الآية على  
قاعده فقال : « والضمير في (وخلقهم) عائد على الجاعلين إذ هم المحدث عنهم »<sup>(٢)</sup> ،  
والذي أراه أنه من باب الثراء الدلالي ، فلا موجب للترجيح ؛ لاستواء الوجهين بلا  
تناقض ولا ضعف ؛ وذلك لأن اعتبار القرب هنا قوِيٌّ لطول المسافة فساوئى اتِّحَادُ  
النسق ، ويكون التعجيب من حال المشركين على الأوَّل من جهلهم وسوء نظرهم ،  
وعلى الثاني من مخالفتهم لمقتضى علمهم<sup>(٣)</sup> ، فدلَّ لفظ الآية على التعجيب من الأمرين  
معًا مع الإيجاز .

وأما إذا اتَّفَقَ مقتضى القرب ومقتضى اتِّحَادِ النسق فإنَّ اعتبارهما يكون أقوى من  
اعتبار غيرهما ، كما في قول الله تعالى : ﴿ وَمِنَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّا نَصْرَتُكَ أَخَذْنَا  
مِيثَاقَهُمْ فَنَسُوا حَظًّا مِمَّا ذُكِّرُوا بِهِ فَأَغْرَيْنَا بَيْنَهُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ إِلَى يَوْمِ

(١) التحرير والتنوير ٤٠٧/٧ .

(٢) البحر المحيط ١٩٦/٤ .

(٣) انظر : التحرير والتنوير ٤٠٧/٧ .

الْقِيَمَةَ وَسَوْفَ يُنَبِّئُهُمُ اللَّهُ بِمَا كَانُوا يَصْنَعُونَ ﴿[المائدة: ١٤]﴾ ، فالضمير من (بينهم) يعود إلى النصاري لأنهم هم المحدث عنهم ، وبه تتسق الضمائر (١) .  
 هذا ، ومما يظهر فيه أثر الترجيح باتساق الضمائر حمل ضمير (لَعَلَّهُمْ) في قوله تعالى : ﴿وَمَا عَلَى الَّذِينَ يَتَّقُونَ مِنْ حِسَابِهِمْ مِنْ شَيْءٍ وَلَكِنْ ذَكَرْنَاهُمْ لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ﴾ [الأنعام : ٦٩] - على (الذين يخوضون) في قوله سبحانه : ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ يَخُوضُونَ فِي آبَائِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ﴾ [الأنعام : ٦٨] ، دون حمله على (الذين يتقون) مع صلاحيته له ، وذلك حتى يتسق مع سابقه الذي في (حسابهم) .

وكذا حمل الضمير في (ظنوا) من قوله تعالى : ﴿وَلَوْ فَتَحْنَا عَلَيْهِم بَابًا مِّنَ السَّمَاءِ فَظَلُّوا فِيهِ يَعْرُجُونَ﴾ \* لَقَالُوا إِنَّمَا سُكِّرَتْ أَبْصَارُنَا ﴿[الحجر : ١٤ ، ١٥]﴾ على (الذين كفروا) لا (الملائكة) ، كما عاد الضمير في (عليهم) و(لقالوا) لتتسق الضمائر ، ولأن سياق الحديث عنهم من قوله تعالى : ﴿رُبِمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوِ كَانُوا مُسْلِمِينَ﴾ [الحجر : ٢] .

٤- وأما الترجيح بعموم الحكم فمحله حيث يتردد اللفظ بين العهد والجنس ، فإن الحمل على الجنس أنسب بمقام التشريع لكونه مقتضياً لعموم الحكم ، والأصل في التشريع أن يكون عاماً ، ولا يرد ذلك فيما يحتاج إلى مرجع وهو ضمير الغائب .  
 ويدل على أن الحمل على العموم أولى أن عبد الله بن الزبير قد فهم العموم من قوله تعالى : ﴿إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ أَنْتُمْ لَهَا وَرَدُونَ﴾ \* لَوْ كَانَتْ هَؤُلَاءِ إِلَهَةً مَا وَرَدُوهَا وَكُلٌّ فِيهَا خَالِدُونَ ﴿[الأنبياء : ٩٨ ، ٩٩]﴾ ، وهو حكم أخروي فأجراه - معترضاً عليه - على عيسى وعزير عليهما السلام ، حيث قال : «هذا المسيح تعبد النصارى ، واليهود تعبد عزيراً ، أفهما من حصب جهنم؟!» (٢) ، فنزل ردّاً عليه قول الله تعالى : ﴿إِنَّ الَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُم مِّنَّا الْحُسْنَىٰ أُولَٰئِكَ عَنْهَا مُبْعَدُونَ﴾ [الأنبياء : ١٠١] ، وقد علق القرطبي بقوله : «هذه الآية أصل في القول

(١) انظر : البحر المحيط ٣/ ٤٦٢ ، حيث استظهر عود الضمير على (الذين قالوا إنا نصاري) ، والتحرير والتنوير ٦/ ١٤٧ .

(٢) تفسير القرطبي ١٤/ ٢٩٠ .

بالعموم ... فهذا عبد الله بن الزبير قد فهم في جاهليته من (ما) جميع من عبد ، ووافقه على ذلك قريش وهم العرب الفصحاء واللسن البلغاء ، ولو لم تكن للعموم لما صح أن يستثنى منها ، وقد وجد ذلك فهي للعموم وهذا واضح<sup>(١)</sup> .

ووجه الدلالة في هذا أن ظاهر الخطاب في الآية للمشركين ؛ إذ قبل تلك الآية قوله تعالى : ﴿وَاقْتَرَبَ الْوَعْدُ الْحَقُّ فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَرُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [الأنبياء: ٩٧] ، والسورة مكية فالمبتدأ أن الذين كفروا هم المشركون ؛ لأنهم النوع الموجود منهم في ظرف النزول ، ويعضد هذا استعمال (ما) في (وما تعبدون) ، فهي لغير العاقل فتناسب أصنام المشركين ، ولهذا قال الطبري عن جعل ﴿إِنَّ الَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُمْ مِنَّا الْحُسْنَى﴾ استثناء من ﴿إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ﴾ : إنه «قول لا معنى له ؛ لأن الاستثناء إنما هو إخراج المستثنى من المستثنى منه ، ولا شك أن الذين سبق لهم من الله الحسنى إنما هم إما ملائكة وإما إنس أو جان ، وكل هؤلاء إذا ذكرتهم العرب فإن أكثر ما تذكرها به (من) ، لا بـ (ما) ، والله تعالى ذكره إنما ذكر المعبودين الذين أخبر أنهم حصب جهنم بـ (ما) ، قال : ﴿إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ﴾ إنما أريد به ما كانوا يعبدونه من الأصنام والآلهة من الحجارة والخشب ، لا من كان من الملائكة والإنس<sup>(٢)</sup> .

وعلى الرغم من هذا كله فقد فهم العرب الخالص العموم ولم يُنكر ذلك عليهم ، فدل ذلك على قوة الحمل على العموم ، وقد جاءت (ما) للعاقل منفرداً في قوله تعالى : ﴿لَمَّا خَلَّصْتُ يَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥] ، فمجيئها له مع غير العاقل أولى<sup>(٣)</sup> .

وقد رجح الطبري في مواضع أخرى الحمل على العموم فقال عند قول الله تعالى : ﴿كُلُّ لَّهُمْ قَلْبُونَ﴾ [البقرة: ١١٦] ، «وغير جائز ادعاء خصوص في آية عام ظاهرها إلا

(١) تفسير القرطبي ٢٩١/١٤ ، وراجع قواعد الترجيح عند المفسرين ، دراسة نظرية تطبيقية ، تأليف حسين بن علي بن حسين الحربي ، دار القاسم - الرياض ، الطبعة الأولى ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م ، ص ٥٣٣ .

(٢) تفسير الطبري ٤١٩/١٦ ، ٤٢٠ .

(٣) انظر في استعمال (ما) : المقتضب ٥١/٢ ، ٢١٧/٤ ، ٢١٨ ، ومجمع الهوامع ٢٩٨/١ ، وشرح الأشموني ١٥٣/١ .

بِحُجَّةٍ يَجِبُ التَّسْلِيمُ لَهَا»<sup>(١)</sup>.

ويرتبط بهذا المرجح قاعدة أن العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب ، وقد مضى الحديث عنها تحت الرافد الأول من روافد العهد الذهني<sup>(٢)</sup>.

وما يتنازعه العهد والجنس لفظ (الناس) في نحو قوله تعالى : ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِاللَّهِ وَيَأْتُونَ الْآخِرَ وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ﴾ [البقرة : ٨] يقول الطاهر بن عاشور : «والتعريف في (الناس) للجنس ؛ لأن ما علمت من استعماله في كلامهم يؤيد إرادة الجنس ، ويجوز أن يكون التعريف للعهد ، والمعهود هم الناس المتقدم ذكرهم في قوله : (إن الذين كفروا) ، أو الناس الذين يعهدهم النبي ﷺ والمسلمون في هذا الشأن»<sup>(٣)</sup>.

ومن ذلك لفظ (الكتاب) في قوله تعالى : ﴿الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَتْلُونَهُ حَقَّ تِلَاوَتِهِ ءُولَئِكَ يُؤْمِنُونَ بِهِ وَمَن يَكْفُرْ بِهِ ءَأُولَئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ﴾ [البقرة : ١٢١] ، فقد حمل التعريف فيه على العهد بعض المفسرين ومنهم الطبري<sup>(٤)</sup> والمعهود هو التوراة لأنها أصل عند اليهود والنصارى معاً ، وقيل «المراد به التوراة والإنجيل واللام للجنس»<sup>(٥)</sup> ، وأرى حمله على الجنس أولى ؛ فإنه يجمع التوراة والإنجيل وقد ذكر اليهود والنصارى في الآية السابقة ، ويدل على معنى التبعية لشريعة إلهية ، وينبني على هذا انصراف الاسم الموصول (الذين آتيناهم الكتاب) إلى اليهود والنصارى معاً ، وهذا من التعيين بالوصف ، وليس من الاستغراق وإلا لدخل المسلمون ولم يجر الحديث عنهم<sup>(٦)</sup>.

(١) تفسير الطبري ٤٦٤/٢ ، ٤٦٣/١٠ .

(٢) انظر : ص ٣١٦ وما بعدها .

(٣) التحرير والتنوير ٢٦٢/١ ، وقارن : تفسير الطبري ٢٧٥/١ .

(٤) انظر : تفسير الطبري ٤٨٧/٢ .

(٥) انظر : التحرير والتنوير ٦٩٦/١ ، ٦٩٧ .

(٦) يقول الطبري : «ولم يجر لأصحاب محمد ﷺ في الآية التي قبلها ذكر ، فيكون قوله : ﴿الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ﴾ موجّهاً إلى الخبر عنهم ، ولا لهم بعدها ذكر في الآية التي تلتوها ، فيكون موجّهاً ذلك إلى أنه خبر مبتدأ عن قصص أصحاب رسول الله ﷺ ، بعد انقضاء قصص غيرهم ، ولا جاء بأن ذلك خبر عنهم أثر يجب التسليم له» انظر تفسيره ٤٨٧/٢ .

ومن ذلك لفظ (الأرض) في نحو قوله تعالى: ﴿وَلَنْ تَطْعَ أَكْثَرُ مَنْ فِي الْأَرْضِ يُضِلُّوكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ﴾ [الأنعام: ١١٦] فَإِنَّ (أَل) في الأرض يمكن أن تحمل على العهد والمراد «جزء من الكرة الأرضية معهود بين المخاطبين وهو إطلاق شائع كما في قوله تعالى: ﴿وَقُلْنَا مِنْ بَعْدِهِ لِبَنِي إِسْرَءِيلَ أَسْكُنُوا الْأَرْضَ﴾ يعني الأرض المقدسة، وقوله: ﴿أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ﴾ أي الأرض التي حاربوا الله فيها ... وقيل: أريد بها مكة لأنها الأرض المعهودة للرسول عليه الصلاة والسلام<sup>(١)</sup>، ويجوز أن تحمل على الجنس فيكون «المراد في الآية المعنى المشهور وهو جميع الكرة الأرضية كما هو غالب استعمالها في القرآن»<sup>(٢)</sup>، وإعمال المرجح الذي معنا يؤدي إلى ترجيح الوجه الثاني، ولهذا استظهره الطاهر بن عاشور.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَنْ تُغْنِيَ عَنْهُمْ أَمْوَالُهُمْ وَلَا أَوْلَادُهُمْ﴾ [آل عمران: ١٠، ١١٦]، فَإِنَّ (الذين كفروا) و(أموالهم) و(أولادهم) كل منها يحتمل الجنس والعهد، وقد ذكر الرازي قولين في المراد بالموصول: «الأول: المراد بهم وفد نجران، وذلك لأننا رؤينا في بعض قصصهم أَنَّ أبا حارثة بن علقمة قال لأخيه: إني لأعلم أنه رسول الله ﷺ حقاً ولكنني إن أظهرت ذلك أخذ ملوك الروم مني ما أعطوني من المال والجاه، فالله تعالى بين أَنَّ أموالهم وأولادهم لا تدفع عنهم عذاب الله في الدنيا والآخرة، والقول الثاني: أَنَّ اللفظ عام، وخصوص السبب لا يمنع عموم اللفظ»<sup>(٣)</sup>.

وإلى العموم ذهب الطبري حيث يقول: «يعني جل ثناؤه بقوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾، إن الذين جحدوا الحق الذي قد عرفوه من نبوة محمد ﷺ من يهود بني إسرائيل ومنافقيهم ومنافقي العرب وكفارهم ...»<sup>(٤)</sup>، وهذا ما يقتضيه الأخذ بهذا المرجح

(١) التحرير والتنوير ٢٤ / ٨ .

(٢) التحرير والتنوير ٢٤ / ٨ .

(٣) مفاتيح الغيب ١٩٩ / ٧ .

(٤) تفسير الطبري ٢٣٤ / ٥ .

فالحمل على الجنس أولى<sup>(١)</sup>.

وينبغي التنبيه إلى أن إعمال هذا المرجح إنما يصح فيما لم تقوَ فيه قرينة العهد بحيث يترجح حمله على معهود كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَا التَّوْرَةَ فِيهَا هُدًى وَنُورٌ يَحْكُمُ بِهَا النَّبِيُّونَ الَّذِينَ أَسْلَمُوا لِلَّذِينَ هَادُوا وَالرَّبَّانِيُّونَ وَالْأَحْبَارُ بِمَا اسْتُحْفِظُوا مِنْ كِتَابِ اللَّهِ وَكَانُوا عَلَيْهِ شُهَدَاءَ﴾ [المائدة: ٤٤] ، وذلك أن (كتاب الله) من حيث هو يمكن أن يراد به الجنس أو العهد ، لكنه في هذا السياق يراد به التوراة بخصوصها ؛ لأنها المذكورة هنا على أنها مرجع حكم النبيين والأحبار فهي محل الاستحفاظ أي الاستيداع الذي هو سبب الحكم لكونه حفظاً للمحكوم به<sup>(٢)</sup> ، ومن ثم كان هذا من وضع المظهر موضع المضمّر ، فيترجح العهد على ذلك .

ويُشكّل كثيراً - في هذا الإطار - وجه استعمال الاسم الموصول (الذين)<sup>(٣)</sup> حيث تردّد صلته بين أن تكون مذكورة لمجرّد تعيين المحال إليه به فيكون للعهد ، أو لإناطة الحكم بمضمونها فيكون للجنس .

ويكشف عمق هذا الإشكال ما رواه البخاري في صحيحه «أن مروان قال ليؤايبه اذهب يا رافع إلى ابن عباس فقل: لئن كان كل امرئ فرح بما أوتي وأحب أن يُحمد بما لم يفعل مُعَذِّباً لُعَذِّبَ أَجْعُونَ . فقال ابن عباس: وما لكم ولهذه ، إنما دعا النبي ﷺ يهود فسألهم عن شيء فكتّموه إيّاه وأخبروه بغيره ، فأروه أن قد استَحَمَدُوا إِلَيْهِ بما أخبروه عنه فيما سألهم وفرحوا بما أتوا من كتبائهم ، ثم قرأ ابن عباس: ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ﴾ كَذَلِكَ حَتَّى قَوْلِهِ ﴿يَفْرَحُونَ بِمَا

(١) ومن العجيب قول الطاهر بن عاشور: «إضافة أموال وأولاد إلى ضمير (هم) دالٌّ على أنها معلومة للمسلمين» [التحرير ١٧٨/٣] .

(٢) انظر: روح المعاني ١٤٤/٦ .

(٣) يعد الأصوليون الاسم الموصول في ألفاظ العموم ، ويعمله النحاة من المعارف القابلة للعهد والجنس ، وهو على العهد - وهو الأصل في التعريف - للخصوص ، وقد حاول بعض العلماء حل هذا الإشكال بعدة اقتراحات راجعها في حاشية يس على شرح الفاكهي لقطر الندى ١٨٤/١ .

أَتُوا وَيُحِبُّونَ أَنْ يُحْمَدُوا بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا ﴿١﴾ .

فمن الواضح أن مروان بن الحكم حمل الاسم الموصول في الآية على العموم ، وفي المقابل خصَّصه ابن عباس رضي الله عنهما نوع تخصيص حين حكي سياق النزول (٢) ، وقد جعل السيوطي موقف ابن عباس هذا إيراداً على قاعدة (العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب) ، ثم قال : «أجيب عن ذلك بأنه لا يخفى عليه أن اللفظ أعم من السبب ، لكنه يبيّن أن المراد باللفظ خاص» (٣) .

والذي يبدو لي أن ابن عباس خصص (ما أتوا) و(ما لم يفعلوا) لا (الذين) ، وقال : ما لكم ولهذا ؛ لأن ما فعلوه وفرحوا به لا يجرؤ عليه مسلم ولا يأتيه ، فهو لم يخص الحكم بأهل الكتاب بمعنى أنه لو فعل منتسب إلى الإسلام فعلهم لم يتعرض للوعيد الذي وُجّه لهم ، لكن بمعنى أن هذا الفعل المعين الذي لأجله استحقوا الوعيد لا يقع من المسلم ، فالتخصيص هنا للفعل الذي تعلق به الحكم لا للأشخاص الذين يفعلونه ، والله أعلم .

وهذا يقودنا إلى تحديد ثلاثة مستويات من عموم الحكم وخصوصه بدلاً من مستويين ، هي :

- ١- حصر الحكم في فرد أو أفراد معينين لا يتعداهم .
- ٢- تخصيص الصفات التي ذُكرت لابتداء الخبر عليها بمخصصات السياق المقالي والمقامي ثم تعميم الحكم فيمن تحققت له هذه الصفات ، أو قل تخصيص الحكم بهم دون غيرهم ممن يعممهم اللفظ .
- ٣- تعميم الحكم باعتبار عموم اللفظ ، كعموم ما يأتيه الإنسان من أفعال وحب

(١) صحيح البخاري مع فتح الباري ٢٣٣/٨ (حديث رقم : ٤٥٦٨) ، وروى الطبري نحوه انظر تفسيره ٣٠٣/٦ ، وسياق الآيات : ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لَتُسَيِّدَنَّهُ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْفُرُونَهُ فَنَبَذُوهُ وَرَاءَ ظُهُورِهِمْ وَأَشْرَقُوا بِهِمْ ثُمَّ قِيلَ لَا يُؤْمِنُ فَيَسَّرُ لَكُمْ مَا يَشَاءُونَ \* لَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا أَتَوْا وَيُحِبُّونَ أَنْ يُحْمَدُوا بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا فَلَا تَحْسَبَنَّهُمْ بِمَفَازَةٍ مِنَ الْعَذَابِ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [آل عمران : ١٨٧ ، ١٨٨] .

(٢) في رواية لأبي جعفر الطبري : «فقال ابن عباس : ما لكم ولهذا الآية؟ إنها أنزلت في أهل الكتاب!» ثم تلا الآيتين ثم حكي ما ذكره البخاري ، فزاد قوله : إنها أنزلت في أهل الكتاب وسيأتي أن هذه الزيادة ليست مناط التخصيص .

(٣) الإتيان في علوم القرآن ٨٦/١ .

الحمد بكل ما لم يفعل أيًا كان ، في الآية السابقة .  
إنَّ غيابَ الوَعْيِ بالمستوى الثاني من هذه المستويات هو الذي يوقِّعُ في الإشْكَالَ ، ولو أنَّنا راعينا هذا المستوى لزال الإشْكَالَ ، إذ يصبح لدينا وجهٌ ثالثٌ إلى جوار العهد في الذات والجنس ، وهو العهد في الصفة ، أي العهد المعتمد على التعيين بالصفة ، وقد سبقت الإشارة إلى هذا النوع من التعيين .

والذي أراه أنَّ التعيين بالصفة هو أولُ الأوجه لحمل الموصول عليها في القرآن الكريم ، ما لم يعارضه قرينة قوية تصرف العهد إلى الذات ، وذلك لأنَّه يراعي حق السياق المقامي والمقالي المعين الذي ينحو إلى التخصيص من جهة ، وحق مقام الخطاب التشريعي في كُليَّته الذي ينحو إلى التعميم من جهةٍ أخرى<sup>(١)</sup> .

ويوضِّح ابنُ تيمية ضرورةَ رعاية هذين الجانبين بقوله : «وقد يجيء كثيرًا من هذا الباب قولهم : هذه الآية نزلت في كذا ، لاسيَّما إنَّ كان المذكور شخصًا ، كأسباب النزول المذكورة في التفسير ، كقولهم إنَّ آية الظهار نزلت في امرأة قيس بن ثابت بن شماس . . . ونظائر هذا كثير مما يذكرون أنَّه نزل في قومٍ من المشركين بمكة ، أو في قومٍ من أهل الكتاب ؛ اليهود والنصارى ، أو في قومٍ من المؤمنين ، فالذين قالوا [ذلك] لم يقصدوا أنَّ حُكْمَ الآية مختصٌّ بأولئك الأعيان دون غيرهم ، فإنَّ هذا لا يقوله مسلم ، ولا عاقل على الإطلاق .

والناس وإنَّ تنازعوا في اللفظ العام الوارد على سبب ، هل يختص بسببه؟ فلم يقل أحدٌ من علماء المسلمين : إنَّ عمومات الكتاب والسنة تختص بالشخص المعين ، وإنَّما غايةُ ما يقال أنَّها تختص بنوع ذلك الشخص ، فتعمُّ ما يُشبهه ولا يكون العموم فيها بحسب اللفظ ، والآية التي لها سبب معين ، إنَّ كانت أمرًا أو نهيًا فهي متناولة لذلك الشخص ولغيره ممن كان بمنزلته ، وإنَّ كانت خبرًا بمدح أو ذم فهي متناولة لذلك الشخص ولمن كان بمنزلته»<sup>(٢)</sup> .

(١) يقول الطاهر بن عاشور : «فإن من مقاصد القرآن في ذكر القصص الماضية أن يعتبر بها المسلمون في الخير والشر ، وعن ابن عباس أن كل ما ذمَّ الله أهل الكتاب عليه فالمسلمون محذرون من مثله» [التحرير والتنوير ٦٩/٢] .

(٢) مقدمة في أصول التفسير لابن تيمية تقي الدين أحمد بن عبد الحليم [ت١٣٢٨هـ] ، تحقيق الدكتور عدنان زرزور ، دار القرآن الكريم - الكويت ، مؤسسة الرسالة - بيروت ، الطبعة الثانية ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م . ص ٤٤-٤٧ ، وقد نقل السيوطي كلامه بتصرف في مسألة هل العبرة بعموم اللفظ أو بخصوص السبب ، انظر : الإتيقان ٨٦/١ .



فقلوه : «تختص بنوع ذلك الشخص فتعم ما يشبهه» هو مقصودي بالتعيين بالوصف لا بالذات ، وهو ما يعني أنَّ المحال إليه بالموصول ليس صورة ذهنية لشخص معين بل لطائفة من الأشخاص محددة بمجموعة من الصفات والأعمال ، وهذا يقتضي عملاً إضافياً عند تطبيق المحيل على بعض أفراده الخارجية ، بحيث تزيد حركة الذهن هنا عنها في حالة الإحالة إلى معين بالذات ، حيث يتم الانتقال من المحيل إلى الذات الخارجية عن طريق صورته في الذهن [= المحال إليه] ، وأقرب وصف لهذه الحركة الزائدة ما يعرف عند الأصوليين بتحقيق المناط ، وهذا يظهر أثر الإحالة العهدية في الإحالة الماصدية .

ولا يمنع هذا من استحضار الذهن لبعض الأفراد المعيّنين من هذه الطائفة عند سماع الآية إذا كانوا سبباً لنزولها ، لأنَّ دخول صورة السبب في الحكم أولية وقطعية ، ولكنَّ عملية الإحالة بوصفها الوسيلة التي يكتسب بها اللفظ المحيل دلالة لا ينبغي أن تتوقف عند هذا الحد .

نستطيع الآن أن نترسّم - بصورة أدقّ - هذا المحمل الذي يتوسّط بين تسمية الذوات وتعميم المفاهيم في عدة مواضع من القرآن الكريم منها على سبيل المثال قول الله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَأَهْدَىٰ مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّاهُ لِلنَّاسِ فِي الْكِتَابِ ۖ أُولَٰئِكَ يَلْعَنُهُمُ اللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ اللَّعْنُونَ ﴾ [البقرة: ١٥٩] ، هنا أمامنا مسلكان :

الأول : أن نخصّ (البينات) و(الهدى) و(الكتاب) - وفقاً لسبب النزول - بما بيّن من أمر نبوته ﷺ ومبعثه وصفته في التوراة والإنجيل ، وما أوضح لأهلها من أمره ، فالمكتوم هنا ليس عامّاً للأحكام والدلائل في كل كتب الله تعالى ، بل خاصّاً بأمر محمد ﷺ ونبوته ، وصحة الملة التي أرسل بها وحقيقتها ، وبما ذكر من ذلك في التوراة والإنجيل ، وهذا ما ذكره الطبري أولاً (١) .

وعلى هذا المسلك فالتعيين في (الدين) هو تعيين بالصفة المحددة بدائرة اليهود والنصارى ، وفي المعارف المذكورة تعيين بالذات .

(١) انظر : تفسير الطبري ٢/ ٧٢٩-٧٣١ .

والمسلك الثاني هو أن تحمل المعارف الأربع على الجنس ، فيكون الموصول «كالمعرف بلام الاستغراق فيعم ويكون من العام الوارد على سبب خاص ، ولا يخصّص بسببه ولكنه يتناول أفراد سببه تناولاً أولياً أقوى من دلالته على بقية الأفراد الصالح هو للدلالة عليها ؛ لأن دلالة العام على صورة السبب قطعية ودلالته على غيرها مما يشمل مفهوم العام دلالة ظنية»<sup>(١)</sup> وهو ما ارتآه الطاهر بن عاشور .

وهذا المسلك أرجح لأنّ الحمل على العموم أولى ولأنّ العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب ، ولقوّته عاد الإمام الطبريّ إليه إذ قال : «وهذه الآية وإن كانت نزلت في خاصّ من الناس ، فإنها معنيّ بها كلّ كاتم علماً فرض الله تعالى بيانه للناس»<sup>(٢)</sup> ، ويؤيد عمومها بفهم أبي هريرة رضي الله عنه العموم منها إذ قال : «لولا آية من كتاب الله ما حدّثتكم! وتلا ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَأَهْلَكُنَّ...﴾»<sup>(٣)</sup> .

فالتعيين بالصفة في نحو هذا الموضع لا يتحقق معه المقصد من مقام التشريع «فإن من مقاصد القرآن في ذكر القصص الماضية أن يعتبر بها المسلمون في الخير والشر ، وعن ابن عباس أن كل ما ذمّ الله أهل الكتاب عليه فالمسلمون محذرون من مثله»<sup>(٤)</sup> ، ومن ثمّ لا يقوم بالمعادلة السابقة بين خصوص السياق وعموم خطاب التشريع فلذلك لم يكن هو الوجه الراجح ، والسبب في تقصيره عن مناسبة وجه العموم كثرة المقيدات التي قربته من التعيين بالذات ، ولنا أن نتصور أنّ هذه المقيدات تخرج جميع المسلمين إلى الأبد ، فيبطل الاستدلال بالآية على حرمة كتم العلم مع صلاحية ألفاظ الآية لذلك فيكون في ذلك تحجير للتنزيل .

ومثل هذا الموضع في ضعف الحمل على التعيين بالصفة لأنّه لا يحقق المعادلة المطلوبة قوله تعالى : ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا أُولَٰئِكَ لَا خَلَاقَ لَهُمْ فِي

(١) التحرير والتنوير ٢/ ٦٥ ، ٦٦ .

(٢) تفسير الطبري ٢/ ٧٣١ .

(٣) السابق ٢/ ٧٣١ ، ٧٣٢ .

(٤) التحرير والتنوير ٢/ ٦٩ .



ويتحقق التعيين بالوصف أيضًا في قول الله تعالى: ﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ \* صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ ﴿٦٠﴾ [الفاتحة: ٦، ٧] ، فإنَّ المراد بالذين أَنْعَمْتَ عليهم أهل الإيمان والطاعة والعبادة ، دون من أنعم عليهم بسائر النعم (١) ، والمراد بالمغضوب عليهم اليهود الذين حرفوا وكفروا وبالضالين النصاري الذين ضلوا فنسبوا لله الولد تعالى الله عما يقولون علواً كبيراً (٢) .

ويتضح مما سبق أنَّ الحمل على التعيين بالوصف أي رعاية الصفات المنوطة باللفظ قبل الحكم عليه يقوى إذا اتسعت دائرته ويضعف إذا ضاقت لقصوره عن مواءمة عموم التشريع ، والله تعالى أعلم .



(١) انظر: تفسير الطبري ١/ ١٧٧ .

(٢) انظر: السابق ١/ ١٨٥ ، ١٨٦ ، ١٩٤ .

## الخاتمة



طمحت هذه الدراسة في بداياتها إلى تقديم صورة متكاملة لظاهرة الإحالة في الكتاب العظيم الذي كان مُلهِمًا لوضع العلوم اللغوية ، وتأمل في نهاية المطاف أن تكون قد حددت البنية الأساسية لهذه الظاهرة مصحوبةً بتفسير مقبول لها ، إلى جانب ما أثارته من تساؤلاتٍ وقدمته من إجاباتٍ حول هذه الظاهرة يُرجى أن تفتح أبوابًا أمام دراسات أخرى متعددة ، ونظراتٍ متعاقبة ، تُكْمِلُ البناء وتعليه .

ويمكن بيان أهم ما قدمته الدراسة فيما يلي :

١- التمييز بين عدة مفاهيم لمصطلح الإحالة كان الخلط بينها أحيانًا من أسباب اضطراب التحليل ، فضلًا عن أنه من أسباب اختلال التصور المؤدي إلى اختلال الأحكام .

٢- الكشف عن مفهوم متكامل للإحالة في التراث مع استعمال مصطلح الإحالة له خصوصًا لدى حازم القرطاجني في القرن السابع ، والأخضري في القرن العاشر الهجري ، وتسميته بالإحالة التداولية .

٣- تحديد مفهوم إجرائي للإحالة سار عليه البحث هو في الأساس تطوير لمفهوم الإحالة الافتقارية المطروح سلفًا مع الاستمداد من التراث النحوي للعربية ، يتمثل في أنها علاقةٌ لُغَوِيَّةٌ بين لفظٍ وُضِعَ لِيُسْتَعْمَلَ في الدلالة على مُعَيَّنٍ معهودٍ وذلك المعهود المُعَيَّن ، بواسطة قرينة العَهْد ، فهي علاقة ذات ثلاثة عناصر ، أحدها لفظي وهو المحيل ، والثاني ذهني وهو المحال إليه ، والثالث يتنوع بين لفظي وذهني وحضوري .

٤- التفريق بين قرينة التعيين وقيد التعريف في المعارف ، وبيان أن القرينة استعمالية متغيرة والقيد وضعي ثابت .

٥- نفي الارتباط بين المحيل وقرينة العهد اللفظية من جهة الدلالة النحوية التركيبية ، بمعنى أن كلَّ عنصر يمكن أن يتحمل من الوظائف النحوية والقيود التركيبية ما يُشكِّلُ له دلالةً تركيبية خاصة به ، مع ارتباطه بالعنصر الآخر ارتباطًا دلاليًا ، ومعنى هذا أنه ليس من شرط الإحالة الاتحاد بين طرفيها الملفوظين في جميع الدلالات .

٦- تحديد صورتين كليتين للخطاب في القرآن الكريم هما الخطاب المباشر والخطاب

المحكي ، يتوقف عليهما أثر القرينة الحضورية في ربط عناصر الإحالة بها تحيل إليه ، وتشكيل صورة المحال إليه .

٧- القول بتحول العهد الحضورى إلى العهدين الذكري والذهني ، مع تحليل صور التحول إلى العهد الذكري ، وهي فكرة تفسر فهم الخطاب المحكي ، وفهم المتلقي الآتي بعد زمن النزول للمحيلات الحضورية في الخطاب المباشر .

٨- تقسيم صور قرينة العهد الذكورية إلى قرينة ملفوظة وقرينة ملحوظة ، وتحليلها في القرآن الكريم مع العناية في الأولى بطرق الربط بين القرينة والمحيل ، وفي الثانية بوسائل لحظ القرينة .

٩- إبراز خمس وسائل للربط بين القرينة والمحيل الفارغ معجميًا هي :

- المطابقة في النوع والعدد .

- مقتضي الارتباط .

- تناسب العوامل .

- مُعْتَمَد الإسناد .

- قرب المسافة .

١٠- تمييز خمسة مسالك للحظ القرينة في القرآن الكريم بناءً على طبيعة العلاقة بين

المعنى المُمَثِّل للقرينة واللفظ الذي يُفْهَمُ منه هذا المعنى ، وهي :

- دلالة التضمن ، وتحت ثلاث صور .

- دلالة الالتزام ، وتحت اثنتا عشرة صورة .

- استعمال ضمير الغيبة لما سبق خطابه .

- تجريد المعنى الكلي لعبارة مركبة .

- لحظ العلاقات النحوية الدلالية .

١١- التفريق بين حالين للقرآن الكريم هما حال النزول وحال الجمع والاكتمال لينبئ

عليه ضبط مفهوم العهد الذهني والتمييز بينه وبين العهد الذكري ذي القرينة المتباعدة ،

ولهذا التفريق أثره أيضًا في اختلاف تشكيل المحال إليه واستحضاره لدى المتلقي في الحالين .

١٢- تحديد ثلاثة روافد أساسية للعهد الذهني في القرآن الكريم هي : أسباب النزول ،



والسَّيَر ، والسياق العام لنزول القرآن .

١٣- التنويه بآلية تعاضد القرائن التي تمثل رعايتها متى تحققت وسيلة مهمة للتحليل الدقيق لعملية الإحالة ، نظرًا لاختلاف القرائن المتعاضدة في آثارها ، كاختلافها في جهة التعيين أو قيام بعضها بالربط دون بعض .

١٤- الكشف عن ستة عوامل لتحديد درجة تعيين المحال إليه لدى المتلقي هي :

- ماهية المحال إليه أي كون معادله ما صدقًا خارجيًا أو مفهومًا ذهنيًا .
- وسيلة إدراك المحال إليه أي كون إدراكه مباشرًا أو بواسطة الإخبار أو الاستبطان العقلي .

- حدود التعيين بين أن يكون تعيينًا بالذات أو بالصفات .

- وجود قرينة للإحالة وعدمها .

- احتمال القرينة وقطعيتها ، أي كون القرينة مرتبطة بأكثر من محال إليه أو بمحال إليه واحد .

- مقدار ما لدى المتلقي من معلومات عن المحال إليه ، وهي المعلومات التي تشكل صورة المحال إليه في ذهنه .

١٥- القول بإهمال العهد في الحالات التي يستعمل فيها عنصر غير محيل مع أن المتلقي عارف بالمحال إليه ، والتي يستعمل فيها عنصر محيل ولا يراد به معيّن ، وسمّي البحث الأول إهمال العهد المتحقق ورصد له في القرآن ثلاث صور هي :

- استعمال النكرة مع تعيين مدلولها عند المخاطب .

- تكرار المحيل بلفظه دون استعمال الضمير له .

- تركيب (من الناس من يفعل كذا) .

وسمّي الثاني إهمال العهد المتوقع ، ورصد له في القرآن صورتين هما :

- خطاب غير المعين .

- الإشارة إلى غير المعين .

١٦- تخلص الإحالة من إसार الربط بوصفها ظاهرة جزئية تندرج تحته ، إلى

الاستقلال بنفسها وعدّ الربط من الظواهر المتعالقة معها ، المنفعلة بها .

١٧- إثبات أن دور الإحالة العهدية في الربط لا يقتصر على جانب السبك وحده ، بل يتعداه إلى الحبك كذلك ، ومن ثمّ تتحرر الإحالة عما شاع عنها - وهي ظاهرة مستقلة البنية متعددة الآثار - من أنها مجرد وسيلة من وسائل السبك ، وهذا يعطيها فاعلية أكبر في تحليل النصوص وتأويلها .

١٨- إبراز أثر الإحالة في إجمال الكلام وما يترتب عليه من ثراء دلالي أحياناً .

١٩- ضبط تأثير ظاهرة المطابقة والمخالفة في النوع والعدد على الإحالة وتحديدتها في جهتين ؛ الأولى أداء تخلف المطابقة في الظاهر إلى الاحتمالية في تعيين القرينة أو المحال إليه ، والثانية الترجيح بين الأوجه المتعددة بواسطة المطابقة .

٢٠- ضبط تأثير المسافة في الإحالة من جهتين :

الأولى : أن يكون بعد المسافة مع وحدة القرينة مضعفاً للتعين ، أو محوً للإحالة من ذكرية إلى ذهنية .

الثانية : أن يكون قرب المسافة مع تعدد القرينة مرجحاً من مرجحات تعيينها .

٢١- إبراز دور اتحاد نسق الضمائر بوصفه مرجحاً عند تعدد المراجع المحتملة ، والكشف عن أساسين مختلفين لهذا الدور أحدهما لدئ الزخشري ومتابعيه ويرجع إلى مسألة تنافر النظم المخل بالفصاحة ، والثاني لدئ أبي حيان ويرجع إلى فكرة معتمد الحديث .

٢٢- تحديد ثلاثة مستويات من عموم الحكم وخصوصه لحل إشكال اللفظ المحتمل للعموم بحسب وضعه ، والخصوص بحسب سبب النزول ، إذ يمكن أن يحمل على أعم من السبب وأخص من اللفظ ، وهو ما أسمته الدراسة بالتعين بالصفة .

٢٣- قدمت الدراسة هامشياً مقترحات لدراسات تالية من مثل دراسة دور الإحالة التداولية في إعادة النظر في ترتيب سور القرآن الكريم من حيث النزول بناءً على أنه ترتيب غير توقيفي ، ودراسة اختلاف أنماط الترابط باختلاف العناصر المترابطة .

وفي الختام أسأل الله تعالى أن يكون هذا العمل لبنة في بناء متكامل لعلم نصّ عربي الوجه واليد واللسان .

والحمد لله رب العالمين .



## المصادر والمراجع

### أولاً- القرآن الكريم

#### ثانياً- الكتب العربية :

- الاتجاهات الحديثة في علم الأساليب وتحليل الخطاب ، تأليف : د . علي عزت ، شركة أبو الهول للنشر - القاهرة ، الطبعة الأولى ١٩٩٦ م .
- الإتقان في علوم القرآن ، للحافظ جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ) ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، طبعة دار التراث - القاهرة .
- أثر اللغة في اختلاف المجتهدين ، عبد الوهاب عبد السلام طويلة ، دار السلام - القاهرة ، الثانية ، سنة ٢٠٠٠ م .
- الإحكام في أصول الأحكام ، للإمام سيف الدين أبي الحسن علي بن محمد الأمدي (ت ٦٣١هـ) ، تحقيق : محمد أحمد الأمد ، دار إحياء التراث العربي - بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢ م .
- أحكام القرآن ، لأبي بكر محمد بن عبد الله بن العربي (ت ٥٤٣هـ) ، تحقيق : محمد بكر إسماعيل ، دار المنار - القاهرة ، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢ م .
- ارتشاف الضرب من لسان العرب ، لأبي حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ) ، تحقيق د . رجب عثمان محمد ، مكتبة الخانجي - القاهرة ، ط . الأولى ١٤١٨هـ - ١٩٩٨ م .
- إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم للقاضي أبي السعود محمد بن محمد بن مصطفى العمادي الحنفي (٩٨٢هـ) ، وضع حواشيه عبد اللطيف عبد الرحمن ، دار الكتب العلمية - بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ - ١٩٩٩ م .
- إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول ، للإمام الحافظ محمد بن علي الشوكاني (١٢٥٠هـ) ، حققه وعلق عليه : الدكتور شعبان محمد إسماعيل ، دار الكنتي - القاهرة .
- أسباب الإجمال في الكتاب والسنة وأثرها في الاستنباط ، أسامة عبد العظيم ، دار الفتح للطباعة والنشر والتوزيع - القاهرة ، الطبعة الأولى ١٤١١هـ - ١٩٩١ م .
- أسرار العربية ، تأليف : أبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري (ت ٥٧٧هـ) ، تحقيق : محمد بهجة بيطار ، مطبوعات المجمع العلمي العربي - دمشق ١٣٧٧هـ - ١٩٥٧ م .
- الإشارات والتنبيهات في علم البلاغة ، لمحمد بن علي بن محمد الجرجاني (ت ٧٢٩هـ) ، تحقيق : الدكتور عبد القادر حسين ، مكتبة الآداب - القاهرة ١٤١٨هـ - ١٩٩٧ م .
- الأصول ، لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي (٣١٦هـ) ، تحقيق : د . عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة - بيروت ، الطبعة الثالثة ١٤١٧هـ - ١٩٩٦ م .
- أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن ، تأليف : محمد الأمين بن محمد المختار الجكني الشنقيطي

- (ت ١٣٩٣هـ) ، دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع .
- الأطول شرح تلخيص المفتاح ، تأليف : إبراهيم بن محمد بن عريشاه عصام الدين الحنفي (ت ٩٤٣هـ) ، تحقيق : د . عبد الحميد هندواي ، دار الكتب العلمية - بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م .
- الأغاني ، تأليف أبي الفرج الأصفهاني ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٢ .
- البديع بين البلاغة العربية واللسانيات النصية ، د . جميل عبد المجيد ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، سلسلة دراسات أدبية ١٩٩٨م .
- البرهان في أصول الفقه ، لإمام الحرمين أبي المعالي عبد الملك بن عبد الله بن يوسف (ت ٤٧٨هـ) ، حققه وقدمه ووضع فهرسة الدكتور عبد العظيم الديب .
- البرهان في علوم القرآن ، للإمام بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي (٧٩٤هـ) ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، مكتبة دار التراث - القاهرة .
- بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة ، تأليف : عبد المتعال الصعيدي ، مكتبة الآداب - القاهرة ، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م .
- بلاغة الخطاب وعلم النص ، تأليف : د . صلاح فضل ، سلسلة عالم المعرفة - الكويت ، رقم ١٦٤ ، صفر ١٤١٣هـ - أغسطس / آب ١٩٩٢م .
- البلاغة العربية أسسها وعلومها وفنونها ، تأليف وتأمل : عبد الرحمن حسن جبنكة الميداني ، دار القلم - دمشق ، والدار الشامية - بيروت ، الطبعة الأولى سنة ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م .
- بناء الجملة العربية ، للدكتور محمد حاسة عبد اللطيف ، دار غريب - القاهرة ٢٠٠٣م .
- تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام ، للحافظ المؤرخ شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت ٧٤٨هـ) ، تحقيق : الدكتور عمر عبد السلام تدمري ، دار الكتاب العربي - بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م .
- تأويل مختلف الحديث ، تأليف : أبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة (ت ٧٢٦هـ) ، صححه وضبطه محمد زهري النجار ، مكتبة الكليات الأزهرية - القاهرة .
- التبيان في إعراب القرآن ، تأليف : أبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (ت ٦١٦هـ) ، تحقيق : علي محمد البجاوي ، دار الجيل - بيروت ، الطبعة الثانية ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .
- التجريد الشافي على تذهيب المنطق الكافي ، حاشية بهامش التذهيب على تذهيب المنطق والكلام ، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده - مصر ١٣٥٥هـ - ١٩٣٦م .
- تحرير القواعد المنطقية لقطب الدين محمد بن محمد الرازي (ت ٧٦٦هـ) ، مصطفى البابي الحلبي ، الطبعة الثانية ١٣٦٧هـ - ١٩٤٨م .
- تحفة المستول في شرح مختصر منتهى السؤل ، تأليف أبي زكريا يحيى بن موسى الرهوني (ت ٧٧٣هـ) ، تحقيق : الدكتور الهادي بن الحسين شبيلي ، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث - دبي ، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م .
- تحليل الخطاب ، تأليف : ج . ب . براون ، و . ج . يول ، ترجمة وتعليق : د . محمد لطفي الزليطني ، ود . منير

- التريكي ، جامعة الملك سعود - الرياض ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م .
- التعريفات للشريف الجرجاني (ت ٨١٦ هـ) ، تحقيق : الدكتور عبد الرحمن عميرة ، عالم الكتب - بيروت ، الطبعة الأولى ، سنة ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م .
- التعريف والتذكير بين الشكل والدلالة ، للدكتور محمود أحمد نحلة ، دار التوفيق للطباعة والنشر ١٩٩٧ م .
- التعليقات الحسان على صحيح ابن حبان ، تأليف : الشيخ محمد ناصر الدين الألباني ، دار باوزير - جدة ، الطبعة الأولى ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م .
- تفسير البحر المحيط ، لمحمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي (ت ٧٤٥ هـ) ، دراسة وتحقيق وتعليق : الشيخ عادل أحمد عبد الموجود وزملائه ، دار الكتب العلمية - بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م .
- تفسير البيضاوي (ت ٦٩١ هـ) بأعلى حاشية الشهاب المساة عناية القاضي وكفاية الرازي ، ضبطه وخرج آياته وأحاديثه الشيخ عبد الرزاق المهدي ، دار الكتب العلمية - بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م .
- تفسير التحرير والتنوير ، تأليف محمد الطاهر بن عاشور ، دار سحنون - تونس .
- تفسير الطبري بتحقيق أحمد شاكر ومحمود محمد شاكر ، دار المعارف - القاهرة ، الطبعة الثانية .
- تفسير الطبري جامع البيان عن تأويل آي القرآن ، لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري (ت ٣١٠ هـ) ، تحقيق : الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي ، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان - القاهرة ، الطبعة الأولى ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م .
- تفسير الفخر الرازي المشتهر بالتفسير الكبير ومفاتيح الغيب ، للإمام محمد الرازي فخر الدين بن العلامة ضياء الدين عمر المشتهر بخطيب الري (ت ٦٠٦ هـ) ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م .
- تفسير القرآن العظيم ، للإمام عماد الدين أبي الفداء إسماعيل بن كثير الدمشقي (ت ٧٧٤ هـ) ، تحقيق : مصطفى السيد محمد وزملائه ، مؤسسة قرطبة - الجزيرة ، ومكتبة أولاد الشيخ للتراث - الجزيرة ، الطبعة الأولى ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م .
- التفسير الكبير ، للإمام تقي الدين بن تيمية (ت ٧٢٨ هـ) ، تحقيق الدكتور عبد الرحمن عميرة ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان .
- تفسير النصوص في الفقه الإسلامي ، الدكتور محمد أديب صالح ، المكتب الإسلامي ، بيروت - دمشق - عمان ، الطبعة الرابعة ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م .
- الجامع لأحكام القرآن ، تأليف : أبي عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر القرطبي (ت ٦٧١ هـ) ، تحقيق : الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي بمشاركة محمد رضوان عرقسوس ، مؤسسة الرسالة - بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م .
- جمع الجوامع في أصول الفقه ، تأليف : تاج الدين عبد الوهاب بن علي السبكي (ت ٧٧١ هـ) ، علق عليه : عبد المنعم خليل إبراهيم ، دار الكتب العلمية - بيروت ، الطبعة الثانية ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م .
- الجنى الداني في حروف المعاني ، صنعة الحسن بن قاسم المرادي ، تحقيق : د . فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل ، دار الكتب العلمية - بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م .

- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل ، تأليف : محمد الدمياطي الشافعي الشهير بالخضري (ت ١٢٨٧هـ) ، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر ، الطبعة الأخيرة ١٣٥٩هـ - ١٩٤٠م .
- حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، دار إحياء الكتب العربية - القاهرة .
- حاشية العطار على شرح جمع الجوامع للمحلي ، للعلامة الشيخ حسن العطار ، دار الكتب العلمية - بيروت .
- الخلاصة النحوية ، تأليف الدكتور تمام حسان عالم الكتب - القاهرة ، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م .
- دراسات لغوية تطبيقية في العلاقة بين البنية والدلالة ، الدكتور سعيد حسن بحيري ، مكتبة زهراء الشرق - القاهرة .
- الدرر اللوامع ، تأليف : أحمد بن الأمين الشنقيطي (١٣٣١هـ) عني بتصحيحه والتعليق عليه ومقابلة أصوله أحمد سيد أحمد علي ، المكتبة التوفيقية - القاهرة .
- دلالة الألفاظ عند الأصوليين دراسة بيانية ناقدة ، للدكتور محمود توفيق محمد سعد ، مطبعة الأمانة ، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .
- دور الكلمة في اللغة ، ستيفن أولمان ، ترجمة : د . كمال بشر ، دار غريب - القاهرة ، الطبعة الثانية عشرة .
- رصف المباني في شرح حروف المعاني ، أحمد بن عبد النور المالقي (ت ٧٠٢هـ) ، تحقيق : أحمد محمد الخراط ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق .
- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني ، لأبي الفضل شهاب الدين السيد محمود شكري الألوسي البغدادي (ت ١٢٧٠هـ) ، إدارة الطباعة المنيرية - مصر .
- زاد المسير في علم التفسير ، لأبي الفرج جمال الدين بن عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (ت ٥٩٧هـ) ، المكتب الإسلامي - بيروت ، دمشق ، الطبعة الثالثة ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .
- سنن الترمذي ، تحقيق : د . بشار عواد معروف ، دار الجيل - بيروت ، دار الغرب الإسلامي - بيروت ، الطبعة الثانية ١٩٩٨م .
- سوسير رائد علم اللغة الحديث ، د . محمد حسن عبد العزيز ، دار الفكر العربي - القاهرة .
- سيميائية النص الأدبي ، أنور المرتجي ، إفريقيا الشرق - الدار البيضاء ، ١٩٨٧م .
- شرح ألفية ابن مالك ، لابن الناظم أبي عبد الله بن بدر الدين محمد بن جمال الدين محمد بن مالك (ت ٦٨٦هـ) ، تحقيق : د . عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد ، دار الجيل - بيروت .
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، مع حاشية الصبان ، دار إحياء الكتب العربية - القاهرة .
- شرح بانث سعاد ، شركة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي ، الطبعة الثالثة ١٣٧٧هـ - ١٩٥٧م .
- شرح التسهيل لابن مالك ، تحقيق : د . عبد الرحمن السيد ود . محمد بدوي المختون ، هجر - الجزيرة ، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م .
- شرح التلويح على التوضيح لثمن التنقيح في أصول الفقه ، للإمام سعد الدين مسعود بن عمر الفتازاني الشافعي (ت ٧٩٢هـ) ، ضبطه وخرج آياته وأحاديثه خيرى سعيد ، المكتبة التوفيقية - القاهرة .
- شرح الجلال شمس الدين محمد بن أحمد المحلي على متن جمع الجوامع ، لتاج الدين بن السبكي ، ومعه حاشية العلامة البناي ، مصطفى البابي الحلبي ، الطبعة الثانية ١٣٥٦هـ - ١٩٣٧م .

- شرح جبل الزجاجي ، لابن عصفور الإشبيلي (ت ٦٦٩هـ) ، تحقيق : د . صاحب أبو جناح .
- شرح حلية اللب المصون «بهاشم حاشية العلامة الشيخ خلوف بن محمد البدوي النياوي» ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر ١٣٥٧هـ - ١٩٣٨م .
- شرح السلم لأحمد الملوي ومعه حاشية الصبان عليه ، مصطفى البابي الحلبي ، ١٣٥٧هـ - ١٩٣٨م .
- شرح شواهد المغني ، للسيوطي ، منشورات مكتبة الحياة - بيروت .
- شرح الكافية الشافية ، تأليف : جمال الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك (ت ٦٧٢هـ) ، تحقيق : د . عبد المنعم أحمد هريدي ، جامعة أم القرى - مكة المكرمة .
- شرح اللمع لابن برهان العكبري (ت ٤٥٦هـ) ، تحقيق : فائز فارس ، السلسلة التراثية (١١) الكويت ، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .
- شرح مختصر المنتهى الأصولي ، للإمام أبي عمرو بن عثمان بن الحاجب المالكي (ت ٦٤٦هـ) ، شرحه العلامة القاضي عضد الدين عب الرحمن الإيجي (ت ٧٥٦هـ) ، تحقيق : محمد حسن محمد حسن إسماعيل ، دار الكتب العلمية - بيروت ، الطبعة الأولى سنة ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م .
- شرح المفصل ، تأليف : موفق الدين بن يعيى النحوي (ت ٦٤٣هـ) ، عالم الكتب - بيروت .
- صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان ، تحقيق : شعيب الأرنؤوط ، مؤسسة الرسالة - بيروت ، الطبعة الثانية ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م .
- الظاهرية وفلسفة اللغة ، تطور مباحث الدلالة في الفلسفة النماوية ، د . عز العرب حكيم بناني ، أفريقيا الشرق ، الدار البيضاء ، بيروت ، ٢٠٠٣م .
- العقد المنظوم في الخصوص والعموم ، لشهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي (ت ٦٨٢هـ) ، تحقيق : د . أحمد الختم عبد الله ، ط . المكتبة المكية ، ودار الكتب - القاهرة ، الأولى ، سنة ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م .
- علم الدلالة ، تأليف : د . أحمد مختار عمر ، عالم الكتب - القاهرة ، الطبعة الثالثة ١٩٩١م .
- علم الدلالة . . إطار جديد ، تأليف : ف . ر . بالمر ، ترجمة د . صبري إبراهيم السيد ، دار المعرفة الجامعية - الإسكندرية ، ١٩٩٢م .
- علم الدلالة الساتيتكية والبراجماتية في اللغة العربية ، للدكتور شاهر الحسن ، دار الفكر - عمان ، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م .
- علم الدلالة عند العرب ، عادل فاخوري ، دار الطليعة - بيروت ، الطبعة الثانية ١٩٩٤م .
- علم لغة النص . . المفاهيم والاتجاهات ، د . سعيد حسن بحيري ، الشركة المصرية العالمية للنشر - لونجمان - الجيزة ، الطبعة الأولى ١٩٩٧م .
- علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق ، د . صبحي الفقي ، دار قباء - القاهرة ، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م .
- علم النص مدخل متداخل الاختصاصات ، تون أ . فان دايلك ، ترجمة : د . سعيد بحيري ، دار القاهرة للكتاب - القاهرة ، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م .
- عيون الأثر في فنون المغازي والشهائل والسير ، تأليف : محمد بن عبد الله بن يحيى ابن سيد الناس (٦٧١هـ

- (٧٣٤هـ)، مؤسسة عز الدين للطباعة والنشر، بيروت - لبنان، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- غرائب القرآن ورغائب الفرقان، تأليف: نظام الدين الحسن بن محمد النيسابوري (ت ٧٢٨هـ)، تحقيق: حمزة الشريقي، والشيخ عبد الحفيظ فرغلي، ود. عبد الحميد مصطفى، المكتبة القيمة.
- فتح الباري بشرح صحيح البخاري، للإمام الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، رقم أبوابه وأحاديثه محمد فؤاد عبد الباقي، قام بإخراجه وتصحيح تجاربه محب الدين الخطيب، راجعه قصي محب الدين الخطيب، دار الريان للتراث - القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م.
- فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير، تأليف: محمد بن علي بن محمد الشوكاني (ت ١٢٥٠هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن عميرة، دار الوفاء - المنصورة، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.
- فصول في علم اللغة العام، فرناند دي سوسير، ترجمة إلك العريية د. أحمد نعيم الكراعين، دار المعرفة الجامعية - الإسكندرية.
- الفوائد الضيائية شرح كافية ابن الحاجب، نور الدين عبد الرحمن الجامي (ت ٨٩٨هـ)، دراسة وتحقيق: د. أسامة طه الرفاعي، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية - الجمهورية العراقية ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- في بناء النص ودلالته. محاور الإحالة الكلامية، مريم فرنسيس، منشورات وزارة الثقافة السورية، دمشق ١٩٩٨م.
- قواعد الترجيح عند المفسرين، دراسة نظرية تطبيقية، تأليف حسين بن علي بن حسين الحري، دار القاسم - الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.
- الكاشف عن المحصول في علم الأصول، لأبي عبد الله محمد بن محمود بن عباد العجلي الأصفهاني (ت ٦٥٣هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
- الكافية في النحو، شرحه: رضي الدين محمد بن الحسن الاسترأبادي النحوي (ت ٦٨٦هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.
- الكتاب، لسيبويه أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت ١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي - القاهرة، الطبعة الثالثة ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- الكشف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، للإمام محمود بن عمر الزمخشري (ت ٥٢٨هـ)، ضبطه وصححه: مصطفى حسين أحمد، دار الريان للتراث - القاهرة، ودار الكتاب العربي - بيروت، الطبعة الثالثة ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- اللباب في علل البناء والإعراب، لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (ت ٦١٦هـ)، تحقيق: غازي مختار طليبات، دار الفكر المعاصر - بيروت، دار الفكر - دمشق، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.
- اللباب في علوم الكتاب، لابن عادل الدمشقي الحنبلي (ت ٨٨٠هـ)، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود وزملائه، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
- لباب النقول في أسباب النزول بهامش المصحف الشريف وتفسير الجلالين، قدم له وراجعته الأستاذ مروان سوار، دار المعرفة - بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.



- لسان العرب لابن منظور ، تحقيق : عبد الله أحمد الكبير وزميليه ، دار المعارف - القاهرة .
- لسانيات النص . . مدخل إلى انسجام الخطاب ، محمد خطاب ، المركز الثقافي العربي - بيروت / الدار البيضاء ، الطبعة الأولى ١٩٩١ م .
- متن الجواهر المكون في الثلاثة فنون ، لعبد الرحمن الأخضرى ، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر ، الطبعة الأخيرة ١٣٧٢ هـ - ١٩٥٣ م .
- مجموعة شروح التلخيص ، دار الكتب العلمية - بيروت .
- مجموعة الفتاوى لشيخ الإسلام تقي الدين أحمد بن تيمية الحراني (ت ٧٢٨ هـ) ، اعتنى بها وخرّج أحاديثها عامر الجزار وأنور البار ، دار الوفاء - المنصور ، الطبعة الثالثة ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م .
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ، للقاضي أبي محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي (ت ٥٤٦ هـ) ، تحقيق : عبد السلام عبد الشافي محمد ، دار الكتب العلمية - بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م .
- المحصول في علم أصول الفقه ، للإمام فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين الرازي (ت ٦٠٦ هـ) ، تحقيق : الدكتور طه جابر فياض العلواني ، مؤسسة الرسالة .
- مختصر تفسير الإمام الطبري لأبي يحيى محمد بن صباح التيجيبي (ت ٤١٩ هـ) ، بهامش المصحف الشريف ، دار الفجر الإسلامي - دمشق / بيروت ، الطبعة السابقة ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م .
- المدخل إلى دراسة النحو العربي ، للدكتور علي أبو المكارم ، دار الوفاء للطباعة - القاهرة ، الطبعة الأولى ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م .
- مدخل إلى علم لغة النص . . تطبيقات لنظرية روبرت ديوجراند وولفجارج دريسلر ، د . إلهام أبو غزالة وعلي خليل حمد ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، الطبعة الثانية ١٩٩٩ م .
- مدخل إلى علم اللغة النصي ، تأليف : فولفجانج هاينه من ، ديتير فيهفيجر ، جامعة الملك سعود - الرياض ، سلسلة اللغويات الجرمانية ، الكتاب رقم (١١٥) ، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ م .
- مدخل إلى علم النص . . مشكلات بناء النص ، تأليف : زتسيسلاف واورزنيك ، ترجمه وعلّق عليه : د . سعيد حسن بحيري ، مؤسسة المختار - القاهرة ، الطبعة الأولى ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م .
- المدخل لدراسة القرآن الكريم ، للدكتور محمد بن محمد أبو شهبة ، طبعة دار الجيل - بيروت ، ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م .
- المرحّل لابن الخشاب (ت ٥٦٧ هـ) ، تحقيق ودراسة : علي حيدر ، دمشق ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢ م .
- مرجع الضمير في القرآن الكريم . . مواضعه وأحكامه وأثره في المعنى والأسلوب ، تأليف : الدكتور محمد حسنين صبره ، ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م .
- المرجع والدلالة في الفكر اللساني الحديث ، ترجمة : عبد القادر قنيني ، إفريقيا الشرق - الدار البيضاء .
- المسائل الحليليات ، صنعة أبي علي الفارسي ، تحقيق : د . حسن هندراوي ، دار القلم - دمشق ، دار المنارة - بيروت ، ط . الأولى ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م .
- المستصفى من علم الأصول ، للإمام أبي حامد محمد بن محمد بن محمد الغزالي (٥٠٥ هـ) ، المطبعة الأميرية ببولاق مصر المحمية ، الطبعة الأولى ١٣٢٤ هـ .

- المصطلحات العلمية في اللغة العربية بين القديم والحديث للأمير مصطفى الشهابي ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ، الطبعة الثانية ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٨ م .
- معاني القرآن وإعرابه ، للزجاج أبي إسحاق إبراهيم بن السري (ت ٣١١ هـ) ، شرح وتحقيق : دكتور عبد الجليل عبده شلبي ، عالم الكتب - بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م .
- معجم المصطلحات اللغوية ، د . رمزي بعلبكي ، دار العلم للملايين - بيروت ١٩٩٠ م .
- معيار العلم للإمام الغزالي ، تحقيق : الدكتور سليمان دنيا ، ط . دار المعارف بمصر ١٩٦١ م .
- مغني اللبيب عن كتب الأعراب ، لجمال الدين بن هشام الأنصاري (ت ٧٦١ هـ) ، تحقيق : د . مازن المبارك ومحمد علي حمد الله ، دار الفكر - بيروت ، ط . الأولى ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م .
- مفتاح العلوم ، تأليف أبي يعقوب بن أبي بكر محمد بن علي السكاكي (٦٢٦ هـ) ، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي - مصر ، الطبعة الثانية ١٤١١ هـ - ١٩٩٠ م .
- مفحات الأقران في مبهات القرآن ، تأليف : العلامة جلال الدين السيوطي ، ضبطه وعق عليه : الدكتور مصطفى ديب البغا ، مؤسسة علوم القرآن - دمشق / بيروت ، الطبعة الثانية ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م .
- مقالات في اللغة والأدب ، تأليف : الدكتور تمام حسان ، طبعة معهد اللغة العربية ، جامعة أم القرى - مكة المكرمة ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٦ م .
- مقاييس اللغة ، لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا (ت ٣٩٥ هـ) ، تحقيق : عبد السلام محمد هارون ، دار الفكر ، ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م .
- المقتصد في شرح الإيضاح ، لعبد القاهر الجرجاني ، تحقيق : د . كاظم بحر المرجان ، دار الرشيد للنشر ، وزارة الثقافة والإعلام - الجمهورية العراقية ١٩٨٢ م .
- المختضب ، صنعة أبي العباس محمد بن يزيد المبرد (ت ٢٨٥ هـ) ، تحقيق : محمد عبد الخالق عضيمة ، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية - القاهرة ، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م .
- مقدمة في أصول التفسير ، لابن تيمية تقي الدين أحمد بن عبد الحليم (ت ٧٢٨ هـ) ، تحقيق : الدكتور عدنان زرزور ، دار القرآن الكريم - الكويت ، مؤسسة الرسالة - بيروت ، الطبعة الثانية ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢ م .
- مناهج البحث في اللغة ، د . تمام حسان ، مكتبة الأنجلو المصرية - القاهرة ، ١٩٩٠ م .
- المنطق : عرض ونقد ، د . عبد الفتاح الفاوي ، مكتبة الزهراء - القاهرة ١٤١٢ هـ - ١٩٩١ م .
- منهاج البلغاء وسراج الأدباء ، صنعة أبي الحسن حازم القرطاجني (٦٨٤ هـ) ، تحقيق : محمد الحبيب بن الحفوجة ، ط . دار الكتب الشارقة
- النحو والدلالة . . مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي ، للدكتور محمد حماسة عبد اللطيف ، دار الشرق ، الطبعة الأولى ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م .
- النحو الوافي ، تأليف : عباس حسن ، الطبعة الثالثة ، دار المعارف - مصر .
- نسيج النص . . بحث فيما يكون به الملفوظ نصًا ، الأزهر الزناد ، المركز الثقافي العربي - بيروت / الدار البيضاء ، الطبعة الأولى ١٩٩٣ م .
- النص والخطاب والإجراء ، روبرت دي بوجراند ، ترجمة : د . تمام حسان ، عالم الكتب - القاهرة ، الطبعة

- الأولى ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م .
- نظرية التأويل . . الخطاب وفائض المعنى ، بول ريكور ، ترجمة : سعيد الغانمي ، المركز الثقافي العربي - الدار البيضاء / بيروت ، الطبعة الأولى ٢٠٠٣م .
  - نظرية المصطلح النقدي ، د . عزت محمد جاد ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ٢٠٠٢م .
  - نفائس الأصول في شرح المحصول ، تأليف : الإمام الفقيه شهاب الدين أبي العباس أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن الصنهاجي المصري المشهور بالقرافي (ت ٦٤٨هـ) ، تحقيق : عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض ، مكتبة نزار مصطفى الباز - مكة المكرمة .
  - النكت على نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر ، للحافظ بن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ) ، بقلم : علي بن حسن بن علي بن عبد الحميد الحلبي الأثري دار ابن الجوزي - المملكة العربية السعودية ، الطبعة الرابعة ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م .
  - نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز ، للإمام فخر الدين الرازي ، تحقيق : الدكتور أحمد حجازي السقا ، المكتب الثقافي للنشر والتوزيع - القاهرة ، الطبعة الأولى ١٩٨٩م .
  - همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، تأليف : جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١هـ) ، تحقيق : أحمد شمس الدين ، دار الكتب العلمية - بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م .
  - وفيات الأعيان ، لابن خلكان ، تحقيق : إحسان عباس ، طبعة دار صبادر - بيروت .

#### ثالثاً - الدوريات :

- الإحالة في نحو النص دراسة في الدلالة والوظيفة للدكتور أحمد عفيفي ، بحث منشور ضمن كتاب المؤتمر الثالث للعربية والدراسات النحوية بكلية دار العلوم « العربية بين الجملة ونحو النص » ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م .
- حيك النص منظورات من التراث العربي ، للدكتور محمد العبد ، مجلة فصول العدد (٥٩) ربيع ٢٠٠٢م .
- فلسفة الضمير للأستاذ علي النجدي ناصف ، بحث بمجلة مجمع اللغة العربية جزء ٢٠ .
- نحو أجرومية للنص الشعري . . دراسة في قصيدة جاهلية ، للدكتور سعد مصلوح ، مجلة فصول ، المجلد العاشر العددان (١ ، ٢) ، أغسطس ١٩٩١م .

#### رابعاً - الكتب الأجنبية :

- Cohesion in English, M.A.K. Halliday & Ruqaiya Hasan, Longman Group, (1976).
- Semantics, John Lyons, Cambridge University Press, Great Britain, 1984.
- The Encyclopedia of Language and Linguistics, Volume1. Editor - in Chief, R.E. ASHER, coordinating Editor, J.M.Y. SIMPSON, PERGAMON PRESS.
- The Meaning of meaning, C.K. OGDEN and I.A. RICHARDS, London (1936).



## Summary

This research is entitled "Reference in the Holy Quran: A Textual, Grammatical study". It is based on monitoring the phenomenon of reference and analyzing it in the Holy Quran.

This research consists of an introduction, a preface, three chapters and a conclusion.

The introduction deals with the importance of the subject, the target of studying it, the difficulties encountered, its method and the relevant previous studies, then I pointed out its chapters and most important topics.

The preface is entitled: "Reference: History of the term". It deals with the concept of the term in language, then it traces back its usage in the olden times and modern ones. It, then, deals with the source of the term and its meaning in European languages.

Chapter One is entitled: "Reference and the problem of Concept". It tried to clear the interlaced concepts of the term "Reference" in the linguistic lesson and concluded five basic concepts. They are: Circulation references, extension reference, reference in the sense of rementioning, lack reference and talk reference. Then, it defined a procedural concept depending on the concept of lack reference calling it knowing reference which means in the research terminology a linguistic relation between a word used to signify knowing a specific thing by means of the knowing evidence.

Chapter Two is entitled: "Types of reference in the Holy Quran". It tries to monitor these types according to the nature of the knowing evidence. There are three major types: knowing presence reference, knowing mentioning reference and knowing mental reference. Each has been tackled in a topic. By this, the research has pointed out the possibility of the transformation of the knowing state from presence to mentioning or mental according to the differentiation between revelation situation and that of recitation in the Quranic discourse. The research has also divided the mentioning evidence into pronounced and remarkable; the first into singular, numerous and compound, while the latter, i.e. the remarkable, has divided in view of the way it is remarked into what is understood by means of inclusion, by means of commitment, what depends on the evidence of another referring and the total meaning of the sentence. It has also noticed the indicative, grammatical relations and pointed out the tributaries of the mental knowing, i.e. reasons of revelation, history and general context of the Holy Quran revelation.

Chapter Three is entitled: "Effects of reference and its textual relation in the Holy Quran". It deals with three important effects of reference: specification, joining and obscurity each is tackled in one topic. The three topics deal with relation of reference with other phenomena such as conformity, distance, repetition and replacement.

The topic of specification has dealt with factors defining its degree, mentioning what is due to the referred to, means of perception, limits of specification, existence and nonexistence of evidence, probability of evidence and what is due to the receiver's quantity of information about the referred to. Then, it dealt with negligence of the achieved knowing state and that of the expected.

The topic of joining dealt with sentence joining, concentrating on joining without the pronoun from the referring and textual joining, pointing out the position of reference as to cohesion and coherence and its relation with repetition and replacement. Then, it introduced an applied analysis of joining with reference to Surat Al-Dukhan.

The topic of obscurity dealt with the concept of obscurity, pointing out its origin in speech because of reference and the probable aspects between preponderance and indicative abundance. In the field of preponderant, it dealt with preponderance by conformity, nearness, order union and generalization.

Then Comes the conclusion which contains the most important results of the research.

عَمَّا كَتَبَ بِهِ مُحَمَّدٌ

# **Reference in the Holy Quran**

## **A Textual, Grammatical study**

**BY**

**Tamir Abdul-Hameed Anis**

**Al-Imām al-Bokhāry  
Bookshop**

الْحَالَةُ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ  
دراسة نحوية نصية

إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ

